المدخل إلى علم الاجتماع

تأليف
الدكتور محمد الجوهرى
أستاذ علم الاجتماع
كلية الآداب – جامعة القاهرة

٢٠٠٧

إهـداء

إلــى

علياء شكرى

أرجو أن يسجل هذا الكتاب علاقـة عمرهـا ربـع قـرن، قوامها المحبة والألفة، جمعت بيننا فى البيت والعمـــل، زوجين وزميلين.(*)

محمد الجوهرى

(*) تصدر هذا الإهداء هذا الكتاب فى طبعته الأولى التى نشرت عام ١٩٨٤.

فهرس الكتاب

صفحة

الباب الأول
موضوع العلم وحدوده

الباب الثانى
المجتمــع
خلاصة النظرية المعاصرة فى علم الاجتماع

الباب الثالث
ميادين الدراسة فى علم الاجتماع

الباب الرابع
علم الاجتماع التطبيقى

الباب الأول
موضوع العلم وحدوده

الفصل الأول
الدراسة العلمية للمجتمع

سنحاول فى هذا الباب أن نتعرف بشكل مبدئى عام على موضوع علم الاجتماع، وحدود التزام هذه الدراسة بأسس وقواعد المنهج العلمى فى البحث، وأهم المفاهيم التى يستخدمها علماء الاجتماع فى كتاباتهم وبحوثهم والتى لن نستطيع أن نتوغل فى دراستنا دون أن نلم بها إلماماً كافياً، ثم نلقى نظرة على العلاقات التى تربط علمنا هذا بالعلوم القريبة منه كالتاريخ، والاقتصاد والأنثروبولوجيا وغيرها من العلوم الاجتماعية وكذلك بالعلوم الطبيعية.

أولاً: ما هو علم الاجتماع؟

علم الاجتماع هو الدراسة العلمية للعلاقات التى تقوم بين الناس، ولما يترتب على هذه العلاقات من آثار.

وعلم الاجتماع من أطرف الدراسات الاجتماعية وأكثرها جذباً للناس، ولكنه ليس أسهلها ولا أبسطها فى الدراسة. ذلك أن العلاقات الإنسانية – التى تمثل موضوع هذا العلم – يمكن أن تكون معقدة أشد التعقيد. كما يضيف إلى صعوبة هذه الدراسة، بل ويعوقها أحياناً، أن أهم جوانب العلاقات الإنسانية ليس واضحاً للعيان، وليس بادياً ظاهراً (خاصة من حيث المعنى الذى يضفيه أطراف العلاقة عليها)، كما أن بعض جوانبها لا يمكن ملاحظته ملاحظة مباشرة.

والنسق الاجتماعى Social System هو أهم وحدة فى دراسة علم الاجتماع. ويتكون هذا النسق من مجموعة من الناس الذين يعيشون معاً ويشتركون فى واحد أو أكثر من الأنشطة المشتركة (أى الجماعية). ويرتبطون ببعضهم البعض برابطة معينة أو عدد من الروابط والصلات. وقد يكون النسق الاجتماعى الذى ندرسه صغيراً، كأن يتكون من زوجين يعيشان معاً فى أسرة، وقد يكون ضخماً كبير الحجم كمصنع كبير يضم آلاف العمال، أو جيش يضم مئات الآلاف من الناس. وبعض الأنساق الاجتماعية لا يدوم سوى لحظات عابرة، كذلك الحشد من الناس

الذين يتجمعون حول حادث عابر فى الطريق العام، وبعضـها يستمر حياً متماسكاً متصلاً عبر أجيال طويلة كإحدى قبائل الغجر على سبيل المثال.

ويخلق كل نسق اجتماعى عدداً من الوقائع أو الأحداث الاجتماعية، أو ما يسمى أحياناً الظواهر الاجتماعية، وهى عبارة عن أشكال أو أنماط منتظمة (أى متكررة) من السلوك يفرضها هذا النسق على الأفراد الداخلين فيه. وفى حالة النسق الاجتماعى الكبير المستمر تنشأ بطبيعة الحال ملايين من تلك الوقائع أو الأحداث الاجتماعية التى يهتم بدراستها عالم الاجتماع. ومن الطبيعى والمنطقى أن مثل هذا العدد الكبير من الوقائع لا يمكن دراسته دفعة واحدة، ولا إحصاؤه إحصاء شاملاً وافياً. ولذلك يتحتم علينا تقسيمه أو تصنيفه إلى فئات أصغر، فندرس الوقائع المتصلة بكل من: السكان، والمدن، والطبقات الاجتماعية، والعمل، والتنظيمات، والحياة الأسرية، والجريمة، والحرب، والتغير الاجتماعى، والترويح، والشيخوخة، والذوق الفنى... إلخ. وهذا التصنيف إلى فئات من هذا النوع يمثل مجالات أو ميادين الدراسة فى علم الاجتماع، على نحو ما سنفعل فى هذا الكتاب، كما تفعل كل كتب المدخل عادة. ومن خلال ذلك يصبح بإمكاننا التعرف على عدد معقول من الوقائع والأحداث الاجتماعية التى تمكن علم الاجتماع على امتداد تاريخه من إلقاء الضوء عليها ودراستها.

لماذا ندرس علم الاجتماع؟

إن تاريخ علم الاجتماع كعلم مستقل له حدود واضحة لا يزيد عن مائة وخمسين عاماً على الأكثر. ولكن هل معنى هذا أن البشرية لم تهتم بقضايا وموضوعات الحياة الاجتماعية إلا منذ هذا التاريخ القريب؟ الواقع أن البشر قد انتبهوا منذ آلاف السنين إلى كثير من تلك الموضوعات وعديد من هذه القضايا (وخاصة المشكلات) التى نهتم اليوم بدراستها دراسة علمية، ولكن ما يميز دراستنا عن دراستهم هو – فى المقام الأول – استخدام المنهج العلمى فى جمع المعلومات وتأويلها.

كما يلاحظ أن دوافع الاشتغال بدراسة موضوعات الحياة الاجتماعية يختلف من شخص لآخر، ومن اتجاه فكرى لاتجاه لآخر، ومن فترة زمنية لفترة أخرى. بل إن الشئ اللافت للنظر أن علماء الاجتماع أنفسهم لا يتفقون على غايات واحدة لدراستهم. بل إن ما يتعلمه الطالب المبتدئ من دراسته لعلم الاجتماع سوف يتوقف إلى حد بعيد على هدفه من هذه الدراسة. فالدارس قد يدخل إلى هذا العلم بأهداف

متباينة منها:

١- أنه يريد أن يحصل على صورة واضحة عن مجتمعه، كيف تنتظم جوانب حياته المختلفة، وكيف يؤدى عمله.

٢- أنه يريد أن يهرب من القيود والضغوط التى يفرضها عليه انتماؤه العرقى أو الطبقى أو تنشئته، وأن ينظر إلى العالم الاجتماعى المحيط به نظرة موضوعية.

٣- أن يتعرف تعرفاً وثيقاً واضحاً على قيمه فى الحياة وأهدافه، وذلك عن طريق دراسة العمليات الاجتماعية التى تعمل على تشكيل هذه القيم وصياغة تلك الأهداف.

٤- أن يفهم أنماط التغير الاجتماعى الجارى فى العالم المعاصر، وأن يتسلح بشئ من القدرة على التنبؤ بما سيجرى فى المستقبل.

٥- أن يفهم بناء الأنساق الاجتماعية لكى يعمل على تحسينها أو إصلاحها حسب ما يرى أنه صحيح ومفيد.

٦- أن يجمع قدراً كافياً من المعلومات عن العمليات والميكانيزمات الاجتماعية لكى يستطيع استخدامها لتحقيق مزايا شخصية أو خدمة مصالح دائرة محدودة من الناس المحيطين به.

٧- أن يجمع قدراً كافياً من المعلومات عن العمليات والميكانيزمات الاجتماعية لكى يستطيع الانتفاع بها فى دفع أو دعم حركة اجتماعية معينة.

٨- أن يساهم فى تطوير الوسائل والأساليب التى يمكن أن تساعد فى حل مشكلة اجتماعية معينة.

٩- أن يؤهل نفسه للعمل مستقبلاً – بعد التخرج – فى أحد فروع العلوم الاجتماعية أو مهنة من المهن المتصلة بها، كالقانون، أو الاقتصاد، أو السياسة، أو الإعلام، أو الخدمة الاجتماعية، أو الإدارة العامة... إلخ.

١٠- أن يشبع رغبته الخاصة فى العلم والبحث عن المعرفة، كإنسان يسعى إلى توسيع دائرة ثقافته واهتماماته العامة.

ونحن لا نستطيع أن ندعى أن تلك الأهداف من وراء دراسة علم الاجتماع هى كل ما يمكن أن يوجد فى الواقع فعلاً لدى الباحثين أو المهتمين به، كما أن أياً منا قد يكون مدفوعاً إلى تلك الدراسة بهدف أو أكثر من هدف.. ولكن المهم أن نؤكده أنه أياً كان هدف الدارس لهذا العلم، فإن عليه لكى يحقق هذا الهدف على أكمل وجه أن يتمسك بالإجراءات والأساليب العلمية التى تميز دراسة علم

الاجتماع عن الدردشة، أو الدعاية، أو الأساطير والحكايات المتداولة عن أمور المجتمع والتى تقدم تفسيرات غير علمية وغير منطقية لدراسة العلاقات الاجتماعية بين الناس وما يترتب عليها من نتائج وآثار. ولذلك نتساءل الآن:

ما هو العلم الاجتماعى؟

علم الاجتماع هو بلا شك واحد من أسرة العلوم الاجتماعية. معنى هذا أن النتائج التى يتوصل إليها هذا العلم مستخلصة من البحوث الإمبيريقية (البحث الإمبيريقى هو البحث الذى يحتكم إلى الواقع، أى يدرس أموراً قائمة فعلاً فى الواقع)، التى تجرى وفقاً لقواعد المنهج العلمى الأساسية التى تشمل من بين ما تشمل: الموضوعية، واستخدام الأرقام كلما أمكن ذلك، وبيان نقاط الضعف فى البحث كما تبين نقاط القوة فيه، والتسليم منذ البداية بضرورة وضع كل النتائج التى يتم التواصل إليها على محك الاختبار لكى تتأكد صحتها، أو تعدل، أو تلغى كلية. ويتم هذا الاختبار بواسطة الباحثين الآخرين العاملين فى هذا الميدان.

ويلاحظ القارئ أن الموضوعات التى تدرس اليوم فى الجامعات الحديثة تندرج تحت أحد الأقسام الرئيسية الثلاثة الآتية:

- العلوم الطبيعية.
- العلوم الاجتماعية.
- الإنسانيات.

فالعلوم الطبيعية تهتم بالدراسة العلمية للطبيعة، على حين تهتم العلوم الاجتماعية بالدراسة العلمية للسلوك الإنسانى، بينما تدرس الإنسانيات نواتج الإبداع الثقافى كاللغة والفن.

ويجب أن تأخذ فى اعتبارنا طبعاً أن هذه الأقسام الكبرى للمعرفة الإنسانية ليست منفصلة انفصالاً حاداً سواء على المستوى النظرى أو على مستوى الممارسة الفعلية. حقيقة أن علم البيولوجيا يعد دائماً ضمن أسرة العلوم الطبيعية، ولكننا نجد أن جانباً كبيراً من السلوك الإنسانى يدخل أحياناً ضمن دائرة اهتمام علماء البيولوجيا. كما أن التاريخ يمكن أن يندرج تحت العلوم الاجتماعية، كما أنه قد يدخل فى دائرة الإنسانيات. كذلك تدخل بعض فروع الجغرافيا ضمن اهتمامات كل قسم من الأقسام الثلاثة: فتكوين الأنهار يندرج ضمن اهتمامات العلوم الطبيعية،

ونمو المدن واحد من دراسات العلوم الاجتماعية، أما انتشار الأساليب المعمارية فى البناء فيدخل ضمن الإنسانيات.

كما نلاحظ بنفس الطريقة أن الفروق المنهجية بين أقسام المعرفة الرئيسية الثلاثة هى فروق نسبية وليست مطلقة. إذ على الرغم من أن النتائج التى تتوصل إليها العلوم الطبيعية تتميز عموماً بأنها أكثر دقة وأكثر ثباتاً من النتائج التى تنتهى إليها العلوم الاجتماعية، إلا أن هناك عديداً من الاستثناءات من هذا الحكم العام. فالتنبؤات الجوية المعتمدة على البيانات الميتيورولوجية تتصف عادة بأنها أقل يقيناً من تنبؤات النمو السكانى المعتمدة على البيانات السكانية. والكيمياء قد تكون أحياناً أقل دقة من علم الاقتصاد، وهكذا.

كذلك نجد أن الفرق فى المنهج المستخدم فى العلوم الاجتماعية وفى الإنسانيات أقل من أن نعوِّل عليه. فبعض المادة التى تقدمها البحوث الإمبيريقية فى ميدان علم الاجتماع قد تكون أحياناً مجرد دعاية حول بعض المسائل الجارية، على حين نجد بعض الباحثين المعاصرين فى الدراسات الأدبية يستخدمون اليوم الحاسب الآلى (الكمبيوتر) فى إجراء بحوثهم. ورغم كل ذلك يظل صحيحاً على وجه الإجمال القول بأن الإنسانيات تهتم بتصنيف وتذوق النواتج الثقافية للجهد الإنسانى، كالرسوم والسيمفونيات، على حين تتمثل رسالة العلوم الاجتماعية فى البحث عن الأسس العامة التى يمكن الاعتماد عليها فى تفسير السلوك الإنسانى والتنبؤ به.

ما هو مدى علمية العلوم الاجتماعية؟

تدور مناقشات حية، منذ أكثر من جيل من الزمان، بين علماء الاجتماع حول إمكانيات قيام علم اجتماع يتميز بالسمة العلمية الحقيقية. فنجد أن أحد علماء الاجتماع، مثل جورج لندبرج، يعتقد أن مناهج البحث فى علم الاجتماع ينبغى أن تحذو حذو مناهج علم الطبيعة (الفيزياء)، من حيث اهتمامها بالتجريب والقياس الدقيق. وكان يدعى أنه لا توجد أى فروق جوهرية بين الظواهر الطبيعية والسلوك الاجتماعى، وأن كلاهما يمكن دراسته بنفس الدرجة من الموضوعية التى يدرس بها الآخر. وقد عبر عن نفس الرأى تقريباً عالم الفيزياء الشهير بريدجمان Bridgman الذى يرى أنه يتعين على الباحث العلمى أن يسقط من دائرة اهتمامه دراسة تلك العناصر من الحياة الداخلية للإنسان التى لا يمكن إخضاعها للملاحظة

من قبل الآخرين. غير أن الحقيقة أن الغالبية العظمة من علماء الاجتماع لا يستطيعون أن يسقطوا من حسابهم الظواهر الذاتية، كالقيم والعواطف، ولا أن يستبعدوها من دائرة الاهتمام العلمى للبحث فى علم الاجتماع. ومازال هؤلاء الباحثين على إصرارهم فى دراسة موضوعاتهم وبلورة نظرياتهم دون أن ينزعجوا كثيراً من عدم عثورهم حتى الآن على المعادلات الأساسية التى تحكم وقائع العالم الاجتماعى المحيط بهم.

وسوف نرى فيما بعد أن مناهج علم الاجتماع المعاصر قد تطورت على يد الباحثين الذين يحاولون ما وسعهم الجهد مواجهة التعقد الشديد الذى تتميز به التجربة الإنسانية. بل إن كل ما يضطرون إلى استعارته من العلوم الطبيعية يتعين عليهم أن يعدلوا فيه ليلائم طبيعة المادة التى يدرسونها، وهى العلاقات الإنسانية. ومع كل عام تشهد مناهج البحث العلمى تقدماً واضحاً فى مجالها وفى درجة دقتها، ومع ذلك فإنه ما يزال من الصعب علينا أن ندعى أن مناهج علمنا الاجتماعى هذا قد اقتربت كثيراً من المناهج المعروفة فى العلوم الطبيعية.

ولعل أفضل سبيل لفهم طبيعة العلاقة بين العلوم الطبيعية والاجتماعية من ناحية وبين العلوم الاجتماعية والإنسانيات من ناحية أخرى، أن نلاحظ أن القسمين الأولين يشتركان فى بعض الأفكار والتصورات الأساسية عن طبيعة الواقع الذى يدرسانه (وهو ما سوف نطلق عليه اسم: وجهة النظر العلمية)، بينما يشترك القسمان الآخران فى بعض الملامح والسمات التى تفرضها عليهم طبيعة المادة الإنسانية التى يدرسانها.

ثانياً: وجهة النظر العلمية

تتكون دنيا رجل العلم من بعض العناصر التى يمكن ملاحظتها بدقة، عن طريق العد أو القياس عادة، كما أن الملاحظات التى يتوصل إليها بشأنها يمكن أن يتحقق منها علماء آخرون باستخدام نفس الأدوات واتباع نفس الإجراءات. ولذلك يقولون أن دنيا رجل العلم تعتمد على "الإجماع"، أى أنها تعتمد على اتفاق الغالبية العظمى من البشر على أن العالم الخارجى الذى نكتشفه بحواسنا هو عالم واقعى ومستقر، كما تعتمد على اتفاق أكثر دقة وتفصيلاً من جانب علماء العالم الذين يختبرون بشكل منتظم النتائج التى يتوصل إليها زملاؤهم فى التخصص ويخضعونها للفحص وللتحقق، ويستطيعون عادة تأكيدها بهامش معقول من الخطأ

بطبيعة الحال.

إن رجل العلم يسلم منذ البداية بالسيطرة المطلقة للشواهد التى يتوصل إليها، ويوافق تماماً على الخضوع لها والالتزام بما توجهه إليه من حقائق. ولذلك فإن أى أحكام يصدرها على موضوع بحثه قبل بدء الدراسة العلمية لهذا الموضوع إنما يعتبرها أحكاماً مؤقتة تماماً. كما أن كافة النتائج التى ينتهى إليها بعد الفراغ من بحثه يعتبرها مؤقتة أيضاً، لأنها مازالت خاضعة للمراجعة والتحقيق من قبل زملائه فى التخصص، وأنها تتوقف على نجاح أو فشل زملائه الباحثين فى تعديل نتائجه، كما تعتمد على التيار المتدفق واللانهائى من الشواهد والمعلومات التى سوف تتوصل إليها الدراسات المستقبلية بفضل تقدم أدوات البحث العلمى وزيادة حبكة الأفكار ودقتها.

فإذا كان العالم يسلم بالسلطة المطلقة للشواهد الإمبيريقية (المستخلصة من الواقع) كما يفسرها زملاؤه، فإنه سوف يرفض بالضرورة تأكيد المعرفة عن أى طريق آخر من الطرق التى نستخدمها فى حياتنا الإنسانية اليومية العادية، كاللجوء إلى التراث، أو إلى السلطة القائمة فى المجتمع، أو الوحى والإلهام، أو التقدير السليم Commen Sense. وهكذا نرى أن وجهة النظر العلمية قد مثلت عند بدء ازدهارها فى القرن السابع عشر الميلادى انقطاعاً حاداً أو فاصلاً كبيراً فى التاريخ الفكرى للبشرية[١]. فقد كان الإنسان (خاصة فى الغرب) قبل ذلك يستمد معرفته من التراث، ومن السلطة القائمة، ومن الوحى والإلهام ومن أحكام التقدير السليم. ويجب أن نلاحظ على أية حال أن الجانب الأكبر من المعلومات الشائعة لدينا الآن ما يزال ينهل من تلك المنابع. ولذلك نجد أن وجهة النظر العلمية ليست مريحة تماماً ولا مرضية كل الإرضاء فى الاستخدام اليومى، وهو ما سوف يكتشفه بسرعة الدارس المتخصص لعلم الاجتماع.

---

(١) لا يعنى حديثنا هذا أن المنهج العلمى فى التفكير وفى البحث كان غائباً عن البشرية – فيما قبل هذا التاريخ – غياباً كاملاً، وأن كل ما كان يتوصل إليه الإنسان من معلومات كان مشتقاً من هذه المصادر فحسب، فحضارتنا العربية الإسلامية على سبيل المثال عرفت بعض قواعد المنهج العلمى، وأبدعت بفضله علماً نافعاً، وفكراً ثاقباً. ومن قبل ذلك عرفت الحضارة الفرعونية شيئاً من المنهج العلمى. وهى أمور فى غير حاجة إلى تعليق. ولذلك ينصرف حكمنا هنا إلى إحياء الفكر العلمى لدى البشرية، بعد أن تهاوت قلاع الحضارة العربية الإسلامية وعاشت قروناً من الظلام، قبل أن تبدأ النهضة الحديثة فى القرنين السادس عشر والسابع عشر، والتى نشير إليها فى هذا المجال، ولما كانت حياتنا المعاصرة تنهض – خاصة فى جوانبها المادية أساساً – على هذه النهضة الحديثة، كان مبرر هذا التعميم.

واليوم يكاد يتفق كل أصحاب العقل الراجح فى كل مكان تقريباً على الالتزام بوجهة النظر العلمية واعتبارها هى الموقف السليم والملائم لكل من يجرى أى نوع من البحوث المنظمة. ولكن هذا الإيمان النظرى شئ والالتزام به فعلاً شئ آخر، إذ كثيراً ما يجد الباحث تعارضاً بين وجهة النظر العلمية وبين خبرته الشخصية. ويتحتم عليه أحياناً – نتيجة هذا التعارض – أن يختار ما بين تجاهل وجهة النظر العلمية هذه وعدم الالتزام بها، أو رفض ما تقوده إليه خبرته المباشرة. ولعل المثال البسيط على هذا أن خبرتنا الشخصية تشعرنا أحياناً أن الوقت ينقضى بسرعة، وأحياناً يمر ثقيلاً فى بطء شديد، مع أن المؤكد – من وجهة النظر العلمية – أن الوقت يسير بمعدل ثابت لا يتغير.

التصور العلمى عن العالم

تفترض وجهة النظر العلمية أن الواقع مكون من عدد محدود نسبياً من العناصر التى تتميز ببعض الخصائص البسيطة. فجميع الظواهر التى تبدو لنا معقدة – كالظواهر السماوية، والفيزيقية، والكيماوية، والبيولوجية، والاجتماعية، والثقافية – قابلة للتحليل. ومعنى التحليل أنه يمكن تفتيتها إلى الأجزاء المكونة لها، كما يمكن تفسير علاقات التداخل والترابط بين تلك الأجزاء.

ثم أن المعرفة التى نحصل عليها عن طريق الملاحظة والتحليل لما هو قائم فى الواقع الخارجى هى معرفة قابلة للتحقيق، ومعنى القابلية للتحقيق أنه يمكن تأكيدها باتفاق ملاحظين (آخرين) مستقلين عنا. والمفروض أن جميع الناس لديهم خبرات متماثلة عن العالم الخارجى الذى يتصف بالثبات والواقعية، مع أن حواسنا لا تمدنا إلا برؤية جزئية فقط لهذا العالم. فإذا كان العالم الخارجى حقيقياً، وإذا كانت أجهزة الحواس لدى الملاحظين متشابهة على نحو أو آخر، فلابد وأنه من الممكن لهؤلاء الملاحظين أن يتفقوا فى أغلب الأحوال على إدراكهم للموضوعات أو الأحداث التى تجرى أمامهم. بل إن بوسعنا أن ندرس – دراسة علمية – بعض الظواهر التى لا يمكن ملاحظتها ملاحظة مباشرة – كالأحلام على سبيل المثال – وذلك عن طريق تركيز دراستنا على بعض جوانبها القابلة للتحقيق، وهو فى هذه الحالة مثلاً: سرعة نبض النائم أو موجات مخه.

أما إذا تأملنا الموقف من الناحية العملية، فسنلاحظ أنه يصعب حمل كثير من الناس على الاتفاق حول إدراكهم للأشياء أو الأحداث التى تجرى أمامهم. ولكننا

نتذكر هنا أن مجتمع العلماء لا يضم أطفالاً، ولا مرضى عقليين، ولا أشخاصاً بدائيين. بل إن هذا المجتمع لا يضم الأشخاص العاديين غير المتخصصين (حتى ولو كانوا متعلمين)، الذين قد يتقبلون حكماً علمياً حول النسبية أو حول أسباب الإدمان على العقاقير المخدرة لمجرد الإيمان الكامل بالعلم ودون فحص مباشر للبيانات ودون قدرة على متابعة تحليل تلك البيانات. ومع ذلك فإن الإنجازات الحقيقية للعلم على امتداد القرنين الماضيين– بدءاً من اختراع أول سفينة بخارية وحتى نزول الإنسان على القمر– قد أقنعت غالبية الناس فى بلاد العالم المعاصر بقبول تأكيدات العلم فى أى ميدان دون كثير من الجدل، بحيث أصبحنا أمام وضع عجيب – بل ومتناقض – نجد فيه أن ثقة الإنسان العادى فى المنهج العلمى القائم على الشك والتجربة والتمحيص تنهض فى أساسها على الكلام الشائع وعلى الإيمان الأعمى.

ويجب أن نعى بوضوح أن العالم نفسه ليس سوى إنساناً "عادياً" فى كل الأمور التى تخرج عن نطاق تخصصه. وإن كان يؤمن مع ذلك أن تنوع المعرفة فى ميادين البحث المختلفة إنما هى واجهة لوحدة أساسية قائمة بين كل آفاق هذه المعرفة. فالكون كله يمثل نسقاً واحداً يخضع لقوانين أساسية متماثلة وموحدة. ولذلك فإن المبادئ والقوانين الخاصة التى تكتشف فى أحد الميادين لا يمكن أن تتناقض مع المبادئ والقوانين المكتشفة فى ميدان آخر. وليس هناك انقطاع أساسى بين الخبرة الجارية على الكوكب والأحداث الجارية فى النظم الشمسية الأخرى. فأبعد الكواكب عنا يبدو أنها مكونة من نفس المواد الكيماوية المعروفة لنا. كما أنه ليس هناك انقطاع أساسى بين الأشياء الجامدة والأشياء الحية.

كذلك تفترض العلوم الاجتماعية أن الظواهر الاجتماعية والثقافية تتكون – بطريقة قابلة للتفسير – من السمات البيولوجية للثدييات العليا[1]. بل إننا نجد

---

(١) تنقسم المملكة الحيوانية إلى مرتبتين رئيسيتين هما: الأوليات (البروتوزا) أى الحيوانات الوحيدة الخلية والميتازوا أى الحيوانات المتعددة الخلايا. وتنقسم كل مرتبة بدورها إلى عدد من الرتب، والرتب الفرعية. وينتمى الإنسان إلى مرتبة الحبليات (ويقصد بها تلك الحيوانات ذات المحور الطولى الذى يضم حبلاً ظهرياً طويلاً يشكل جزءاً من الجهاز العصبى). أما الرتبة الفرعية التى ينتمى إليها فهى الفقاريات، حيث يغلف الحبل الظهرى الطويل بغلاف عظمى.= =وتنقسم الرتبة الفرعية للفقاريات إلى طبقات وطبقات فرعية عديدة. ويعد الإنسان عضواً فى طبقة الثدييات (أى أن إناث تلك الطبقة لديها غدد ثدييه لإرضاع صغارها). انظر مزيداً من التفاصيل عند، بيلز وهويجر، مقدمة فى الأنثروبولوجيا العامة، ترجمة محمد الجوهرى وزملاؤه، دار نهضة مصر، المجلد الأول ١٩٧٥، ص ٤٠.

– فضلاً عن هذا – فى ميدان السلوك الإنسانى أن نفس المبادئ والقوانين العامة ينبغى أن تنطبق بنفس الطريقة على جميع الجماعات الإنسانية فى كافة عصور التاريخ. وتنظر تلك العلوم إلى الطبيعة البشرية على أنها ثابتة ومتصلة على المدى الطويل، اللهم فيما عدا ما تتأثر به بفعل التغير التطورى على امتداد الفترات الزمنية البعيدة.

والزمن – كما أشرنا سلفاً – يسير بمعدل واحد فى الكون المعروف لنا علمنا. فهو لا يتوقف أبداً. ولذلك لا يمكن أن يتكرر أبداً أى جزء من الماضى الإنسانى بحذافيره التى وقع بها من قبل. ومعنى هذا أننا لا نستطيع أن نعرف على وجه اليقين ماذا سيحدث فى المستقبل. إن كل عام يماثل تماماً كل عام آخر فى الطول، بصرف النظر عن القرن الذى يقع فيه أو الأحداث التى تتم خلاله. وما من جدال فى أن هذه الطريقة العلمية الخاصة فى النظر إلى الزمن تترتب عليها بعض النتائج والآثار، بما فى ذلك الرفض الضمنى للكهانة، والتنبؤ بالمستقبل، والتناسخ وغيرها من المعتقدات التى كانت تحتل من قبل منزلة أثيرة فى نفوس الناس، والتى مازالت مع الأسف راسخة حتى الآن فى عصر العلم، بل ولدى بعض المشتغلين بالعلم أنفسهم.

ويقودنا التصور العلمى للزمن مباشرة إلى مفهوم العلّية (أو السببيه) فى العلم. وهنا نلاحظ أن كبار فلاسفة العلم ليسوا متفقين تمام الاتفاق على معنى العلية، أى أن حادثاً معيناً هو عبارة عن سبب (أو علـه) لحادث آخر، وتزداد هذه القضية صعوبة فى العلوم الاجتماعية، على نحو ما سنرى تفصيلاً فيما بعد. ومع ذلك فإن التحليل العلمى يعتمد على التسليم بأن كل حدث إنما هو نتيجة لأحداث سابقة عليه، وأنه هو نفسه سيكون سبباً (أو علة) لأحداث تالية عليه. كما يعتمد هذا التحليل العلمى على فكرة قريبة من تلك مؤداها أن الأحداث المتشابهة ترجع إلى أسباب متشابهة وتؤدى إلى نتائج متشابهة أيضاً.

ثالثاً: المشكلات الخاصة للعلوم الاجتماعية

تلتزم العلوم الاجتماعية بوجهة النظر العلمية التزاماً ثابتاً لا يختلف عن العلوم الطبيعية، ولكنها مع ذلك لا تستطيع أن تدعى أنها حققت من خلاله نفس القدر من النجاح الذى حققته العلوم الطبيعية، على الأقل حتى الوقت الراهن. حقيقة أن المعلومات التى تراكمت عن السلوك الاجتماعى خلال المائة عام الماضية أوسع وأعمق مما كان معروفاً من قبل، وحقيقى أيضاً أن هناك قلة قليلة جداً من المشكلات الاجتماعية التى لم تنل بعد حظها من الدراسة والبحث، وصحيح أيضاً

أن لدينا الآن رصيد هائل من المناهج الموثوق بها والتى يستطيع البحث الاجتماعى الاعتماد عليها، إلا أنه من الوهم الادعاء بأن حصيلة العلوم الاجتماعية تعادل فى حجمها أو فى دقتها ما حققته العلوم الطبيعية. ولعلنا نستطيع أن نلخص فيما يلى على وجه الإجمال العقبات والمشكلات التى تواجه تطبيق المناهج العلمية فى دراسة الظواهر الاجتماعية.

١ـ مقاومة المادة الإنسانية

يتمتع العالم الطبيعى بقدر كبير من الحرية إزاء موضوع بحثه لا يستطيع أن يحظى به العالم الاجتماعى على الإطلاق. إذا يمثل التجريب المنضبط أقوى أدوات البحث العلمى، على حين نجد أن التجارب التى يمكن أن تجرى على الكائنات البشرية فى داخل المعمل لا يمكن أن تغطى سوى شريحة صغيرة من ميدان السلوك البشرى. فكثير من الظواهر التى يتناولها عالم الاجتماع، كمشكلات النمو الحضرى على سبيل المثال، لا يمكن وضعها داخل جدران المعمل على الإطلاق. أما بالنسبة للظواهر الأخرى التى يمكن تصغيرها – أو التمثيل لها – لأغراض التجريب العلمى، كالعلاقة بين السلطة والخضوع، تتعرض بالضرورة للتغير فى خلال عملية التجريب، بحيث أننا لا يمكن أن نثق ثقة كاملة فيما إذا كانت النتائج المستخلصة من التجربة المعملية قابلة للتطبيق على الحياة الواقعية أم لا.

وتؤدى المعايير الاجتماعية التى يؤمن بها دارس السلوك الإنسانى كما يؤدى تردده إلى تعويقه عن إجراء التجارب، بل أحياناً عن القيام بملاحظة بعض مظاهر السلوك التى يمكن أن تضر موضوع بحثه (كملاحظة بعض أنواع السلوك التى لا يود أصحابها الإعلان عنها كالممارسات الإجرامية أو تعاطى المخدرات أو اقتراف الزنا... إلخ). بل إنه يتحتم عليه فى أغلب الأحوال أن يحصل على موافقة مفردات بحثه (أى الناس الذين يجرى عليهم بحثه) على إجراء البحث عليهم، وذلك قبل بدء البحث وطوال فترة إجراء البحث (لأنه من حق هؤلاء الأفراد سحب موافقتهم على إجراء البحث عليهم فى أى وقت). ولاشك أن هذا أمر على جانب من الصعوبة. لأنه ينطوى فى العادة على بعض التنازلات (من جانب الباحث) والحلول الوسط التى من شأنها أن تنتقص من قيمة البيانات التى يحصل عليها الباحث فى النهاية. فموافقة مفردات البحث لا تكون مطلقة أبداً حتى فى ظل أكثر الظروف مثالية، فلدى كل إنسان أسباب عديدة لإخفاء بعض أفعاله ودوافعه عن الناس. ثم إن الظروف المثالية نادراً ما تتحقق. وتشبه الصعوبة التى يواجهها

الباحث الاجتماعى هنا بالصعوبات التى تواجهها هيئة المحلفين عند نظر جريمة من الجرائم بصدد التحقق مما حدث فعلاً فى وقت معين وزمان معين. وإن كان الباحث الاجتماعى فى وضع أسوأ لأنه لا يملك ما تملكه المحكمة من إلزام الشهود الذين يرفضون الإدلاء بشهادتهم بالبوح بما يعرفون عن وقائع القضية.

٢- تشوه البيانات

غالباً ما يحدث فى العلوم الطبيعية أن تؤدى ملاحظة الظاهرة إلى تغيير طبيعتها أو بعض سماتها. ومع ذلك فإن تشوه البيانات عن طريق الملاحظة فى العلوم الطبيعية يقل كثيراً عن احتمال تشوهها فى العلوم الاجتماعية. إذ يمكن القول أن كل حدث اجتماعى يكاد يتأثر ويتغير وتتعدل مواصفاته نتيجة ملاحظته. ويتم هذا التغيير أو التشويه عن أحد طرق ثلاثة:

(أ) يؤدى وجود القائم بالملاحظة إلى تغيير طبيعة الموقف المدروس، كنزع صفة الخصوصية عنه مثلاً.

(ب) أن يعمد الأفراد موضوع البحث إلى تعديل سلوكهم – سواء عمداً أو عن غير عمد – لوجودهم تحت الملاحظة.

(ج) أن يتبنى الأفراد موضوع البحث مفاهيم وتصورات القائم بالملاحظة ويسلكوا بطريقة تلائم تلك المفاهيم والتصورات وتنسجم معها. فسؤال باحث من المدينة لبعض الفلاحين عن رأيهم فى تنظيم الأسرة يلقى منهم عادة استجابة إيجابية مخالفة لحقيقة مشاعرهم، وكذلك عند سؤالهم عن ممارستهم فى هذا السبيل، فيحكون له مما يسمعونه من وسائل الاتصال وليس من واقع ما يمارسونه فعلاً، وغالباً لا يمارسون أية وسيلة للتنظيم.

٣- التنبؤات التى تعدل نفسها بنفسها

تؤدى دراسة أى ميدان من ميادين العلم إلى الخروج ببعض البيانات التى تسمح بوضع نظريات علمية، ومن شأن هذه النظريات أن تسمح للعالم بالتنبؤ بالأحداث المستقبلية على نحو قريب للأسلوب الذى لاحظه فى حدوثها. ولكنا نجد فى العلوم الاجتماعية أن التنبؤات ذاتها تتحول إلى فعل، أى تدخل حيز التنفيذ وتؤثر على مجريات الواقع. ومن ثم فالتنبؤات نفسها تتدخل لتعديل نفسها بنفسها. ومعنى هذا أن هناك تنبؤات تنفى نفسها بمجرد وضعها موضع التنفيذ السليم. وأخرى تؤكد نفسها بنفسها. من هذا مثلاً أن التنبؤ بزيادة الحوادث فى ميدان

الصناعة، سوف يؤدى إلى نفى نفسه بنفسه، إذا ما أدى هذا التنبؤ إلى تركيب بعض معدات الأمن الصناعى الجديدة، والتى لم تكن موجودة من قبل. فمجرد التنبؤ بالحوادث ووضع هذا التنبؤ موضع التنفيذ، يؤدى – فى الغالب – إلى عدم وقوع هذا الشئ الذى تنبأ به. على حين نجد – من ناحية أخرى – أن التنبؤ بخفض ساعات العمل فى الصناعة يمكن أن يتأكد ويتحقق فى الواقع إذا ما أثر على العمال ودفعهم إلى الضغط على أصحاب العمل من أجل إجراء هذا التخفيض فعلاً.

٤- القيم والتحيز

من الملاحظ أن العالم الاجتماعى – شأنه شأن مفردات بحثه – يتدخل باستمرار فى النتائج التى يتوصل إليها. وهو قد يفعل ذلك عامداً متعمداً فى بعض الأحيان، ربما من أجل خدمة قضية كبرى يؤمن بها. ولكن الأغلب أن يحدث ذلك منه عن غير عمد، وذلك عندما تقوده بعض ميوله اللاشعورية إلى البعد به عن جادة الصواب وعن عين الحقيقة التى يسعى إليها. وتنشأ هذه المشكلة لأن العالم الاجتماعى إنما هو إنسان وعضو فى جماعات معينة داخل المجتمع الذى يدرسه، مما يكون لديه بعض الدوافع التى تتداخل فى عمله العلمى وتقلل من درجة موضوعيته فى البحث.

ومن الممكن أن تظهر ألوان التحيز الناشئة عن القيم التى يؤمن بها الباحث فى أى مرحلة من مراحل بحثه. إذ نلاحظ بادئ ذى بدء أن اختيار المشكلات التى سيدرسها يكون تحيزاً بالضرورة. ذلك أن الباحثين يختارون للبحث موضوعات يمكنهم أن يدرسوها بسهولة أو يشعرون بميل إلى بحثها (لسبب أو لآخر) وقد يتركون بذلك موضوعات ربما تكون أكثر عائداً من الناحية العلمية. وهكذا نجد – على سبيل المثال – مئات الدراسات عن التكيف الزواجى (تكيف كل من الزوجين للآخر)، على حين نجد دراسات نادرة عن قصص الحب البسيطة العادية، ونصادف اهتماماً فائقاً بأسباب انحراف الأحداث وعوامله، بينما تقل جداً الدراسات التى تهتم بأسباب السلوك الحميد وعوامله، ونجد بحوثاً عديدة عن العلاقة بين الطبيب والمريض (فى علم الاجتماع الطبى)، ولا يوجد فى الوقت نفسه اهتمام مواز لذلك بالمظاهر السلبية لممارسة مهنة الطب وانحرافات الأطباء. ونجد من ناحية أخرى أن أغلب الموضوعات التى يتجاهلها الباحثون فى فترة معينة، تتحول فى فترة أخرى إلى "موضة" للبحث، وتصبح محل اهتمام كبير دفعة واحدة. إلا أن أشد أنواع التحيز قوة وأكثرها عناداً تبدو فى عملية البحث نفسها، ومنها:

٥- التعصب للجماعة

فى أى دراسة لأحد التنظيمات الاجتماعية يجد العالم نفسه أكثر قرباً لبعض مفردات بحثه – من حيث الانتماء والنظرة – من بعضهم الآخر. وقد يدفعه هذا إلى تبنى وجهة نظر بعض أصدقائه مما يؤثر تأثيراً سلبياً ظاهراً على درجة حياده العلمى. ولاشك أن دراسة أحد حركات الاحتجاج الطلابية التى تطلبها وتدعو إليها إدارة الجامعة المعنية من الأرجح أنها لن تنتهى بنا إلى نفس النتائج التى تنتهى إليها دراسة مماثلة (لنفس الموضوع) تطلبها وتدعو إليها إحدى المنظمات الطلابية أو الأحزاب المعارضة التى تنتمى سياسياً إلى نفس لون أصحاب هذه الحركة. ولاشك أيضاً أن الأنثروبولوجى الغربى الذى يدرس قبيلة من أكلة لحوم البشر يرجح أن يجد نفسه أكثر تعاطفاً مع أولئك الأفراد من القبيلة الذين يميلون إلى التحديث ويحبذونه منه مع أفراد القبيلة الآخرين الذين يدعون إلى الحفاظ على نقاء التراث القبلى القديم.

٦- التزامات الباحث المسبقة

من المؤكد أن قيم الباحث تفرض نفسها على نتائج بحثه أيضاً. إذ نجد فى العلوم الاجتماعية – كما هو الشأن فى العلوم الطبيعية – أن نتائج البحوث العلمية يمكن تطبيقها فى حل بعض المشكلات القائمة فى الواقع. ولكنا نجد أن الحل المقترح للمشكلة الاجتماعية يمس عادة العالم الاجتماعى من أحد الجوانب الإنسانية الخاصة به. فرؤيته لأى فعل اجتماعى تتأثر بالضرورة بالقيم السياسية والأخلاقية والجمالية المستمدة من مصادر أخرى سابقة على خبرته المهنية هذه فى ميدان علم الاجتماع. ولكن الأدهى أن تتحول الخبرة المهنية نفسها إلى مصدر من مصادر التحيز فى أحد المجالات العملية، إذا ما كان هناك مجال للخلاف، وكانت هناك بعض المدارس الفكرية التى تكونت واستقرت وأخذت تعمل على فرض آراء بعينها. فالباحث الذى ينتمى إلى إحدى هذه المدارس قد يقع تحت ضغط عنيف لكى لا يتوصل إلى بعض الاكتشافات التى لا تتفق مع هذا الانتماء.

٧- مشكلة الذاتية

ربما كان من أخطر العقبات أمام تطبيق المنهج العلمى على دراسة الخبرة الإنسانية ذلك التقسيم الطبيعى لتلك الخبرة إلى قطاعين أو مجالين: مجال علنى ظاهر ومجال خفى مستور، وأن هذا المجال المستور محجوب عن الملاحظة المباشرة. حقيقة أن العلوم الطبيعية يتحتم عليها هى الأخرى أن تتصدى لدراسة

عديد من الظواهر التى لا يمكن ملاحظتها ملاحظة مباشرة (كالتحولات الداخلية فى بعض النجوم أو تأثيرات الغدد الصماء على الكائنات الحية)، ولكن الباحث فى تلك العلوم يستطيع أن يقلد تلك الظواهر فى المعمل أو يدرسها باستخدام أدوات جديدة. وليس من المستحيل نظرياً أن يتم التوصل فى وقت ما فى المستقبل إلى بعض المناهج والأدوات التى تيسر للإنسان ملاحظة عمليات الإدراك عند إنسان آخر ملاحظة مبشرة. أما بالنسبة للوقت الحاضر على الأقل فليست أمامنا ثقوب نستطيع من خلالها أن نختلس النظر إلى التجربة الداخلية لأى إنسان ونكشف بها الأستار التى تحجب عنا هذا الكيان المحجوب. وعلى الرغم من أن علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى تولى اهتماماً كبيراً لدوافع السلوك الاجتماعى، وللمشاعر والعواطف (الأحاسيس) التى تصاحب ذلك السلوك، وللصور والمفاهيم التى يخلقها هذا السلوك، إلا أنه مازال من المستحيل ملاحظة أى من تلك العناصر الأساسية للسلوك الاجتماعى ملاحظة مباشرة. ولذلك يتعين علينا أن نقنع بالتقارير المباشرة ونعتمد عليها أساساً، وأعنى ما يقرره لنا الأفراد موضوع البحث أنفسهم. هذا مع علمنا بأن تلك البيانات التى يدلون بها غير قابلة للتحقق من صدقها وليست مستوفية فى الواقع للمعايير العادية التى ينبغى توافرها فى البيانات العلمية. ولكن طالما أننا لا نملك شيئاً أفضل من ذلك. فعلينا أن نفعل ما فى وسعنا لزيادة دقتها وصدقها.

٨- الأفكار غير العلمية عن علم الاجتماع

من أهم وظائف البحث العلمى أن يدحض أوهام الأساطير، والمعتقدات الشعبية الخرافية، والأحكام الفاسدة ومظاهر سوء الفهم وألوانه، والتى تمثل فى مجموعها المعرفة الشائعة عن موضوع من الموضوعات فى المرحلة السابقة على دراسته دراسة علمية. وسوف يلاحظ القارئ على امتداد هذا الكتاب حرصنا على دحض الأوهام القديمة والتفسيرات الفجة للظواهر المركبة. فنحن نريد أن ينبت النبات الجديد على أرض نظيفة سالمة، وربما يمكن القول – مع الأسف – أن تقدم علم الاجتماع الحديث يؤدى بالضرورة إلى أن ينمو على هذه الأرض أحياناً محصول جديد من المعتقدات والأفكار الفاسدة التى تناوئ الحقيقة وتجافى الواقع كما كانت الأفكار السابقة عليها تفعل من قبل. وسوف نحرص على كشف تلك الأفكار والمعتقدات الفاسدة (الجديدة) واحدة واحدة فى كل ميدان نعرض له من ميادين الدراسة فى علم الاجتماع. ولكن هناك مع ذلك بعض تلك الأوهام الجديدة التى تستحق منا اهتماماً خاصاً هنا لأنها تتمتع الآن بانتشار واسع النطاق ولأنها

تمثل إفساداً وتحريفاً للمنهج العلمى وليس تطبيقاً له.

ويمكن القول أن أبرز الأوهام الرائجة التى تعد من مبادئ علم الاجتماع والتى تستحق التنفيذ:

(أ) أن جميع المشكلات الاجتماعية قابلة للحل.

(ب) أن كل فرد هو نتاج بيئته، ولذلك لا يمكن أن يعد مسئولاً عن أفعاله.

(ج) لما كانت المبادئ الأخلاقية تختلف من مجتمع لآخر، فإنه يعد من الأمور اللاعلمية الحكم على سلوك أحد الأفراد على أساس المبادئ الأخلاقية، لأنها متغيرة ومتباينة كما ذكرنا.

ولكل وهم من هذه الأوهام الثلاثة قصة معقدة خاصة به. ولكن العنصر المشترك بينها جميعاً هو المبالغة الزائدة فى المدى التى تستطيع أن تذهب إليه العلوم الاجتماعية فى تغيير الظروف الإنسانية، كما أنها تشترك جميعاً فى أنها تبسط الاختيارات المتاحة أمام الناس. ولكنا نجد أن الحقيقة تكاد تكون عكس ذلك تماماً. ذلك أن دراسة علم الاجتماع تدلنا على أن الصراع والاختلاف يمثل ملامح كامنة للبناء الاجتماعى، وان مصالح الفرد ومجتمعه لا يمكن أبداً أن تتفق اتفاقاً كاملاً وأن تقبل فكرة العلية الاجتماعية لا يمكننا بحال من الأحوال من التخلى عن فكرة الإرادة الإنسانية الحرة، وأن الالتزام الأساسى وراء كافة المواثيق والنظم الأخلاقية فى كل جماعة إنسانية واحد لا يتغير، وأخيراً: أن كل مجتمع محلى – صغيراً كان أم كبيراً – لا تقوم له قائمة ولا يستطيع الاستمرار فى الوجود إلا بفضل العواطف والأحاسيس المعيارية الكامنة فى نفوس أعضائه والالتزامات المتبادلة فيما بينهم.

الفصل الثانى
المفاهيم الأساسية فى علم الاجتماع

لقد استطاع علم الاجتماع – شأنه شأن كل ميادين البحث العلمى وفروع الدراسة – أن يطور قائمة طويلة من المصطلحات الفنية التى تشير إلى الأشياء التى يدرسها. ولهذه المصطلحات وظيفة مزدوجة الأولى هى تسمية الظواهر وتحديدها باسم تعرف به، والثانية وضعها فى موضع يمكن فى إطاره تحليلها وفهمها. يضاف إلى هذا أن كثيراً من الدارسين يميلون إلى استخدام لغة خاصة (أو رطانة) تدل عليهم وتشير إلى انتمائهم إلى دائرة معينة، وتجعلهم على اتصال بأحدث الموضات الفكرية التى تظهر فى ميدان عملهم. ومن أمثلة الاستخدام الخاص لكلمات معينة بمعان معينة استخدام بعض المصطلحات الفنية كبديل عن بعض الكلمات الشائعة، كأن نقول هذا "سلبى" وهذا "إيجابى" بدلاً من أن نقول هذا "سئ" وهذا "طيب"... إلخ. بل إننا نجد أن الكتاب الذين يتجنبون الإفراط فى استخدام اللغة الخاصة، غالباً ما يطورون أسلوباً مهنياً خاصاً يدل دون أدنى شك على ارتباطهم بتلك المهنة أو هذا الميدان. بحيث أصبحنا نجد الكتابات السوسيولوجية (أى المنتمية إلى علم الاجتماع) تستخدم لغة خاصة أصبح من السهل على الناس أن يتعرفوا عليها وعلى انتمائها لهذا العلم، حتى وإن كانت لا تحوى مصطلحات بعينها أو كلمات بالذات، ولكن يصبح لهذا الكلام مذاق أو طابع مميز يدل على مهنة أصحابه.

والمشكلة هنا أن عامة الناس – حتى من المتعلمين – قد يجدون صعوبة فى فهم بعض الكتابات السوسيولوجية. وهم قد لا يعترضون على صعوبة الأسلوب فى علوم اجتماعية أخرى أحياناً، ولكنهم يفترضون أن المشتغل بعلم الاجتماع يكتب عن أمور الحياة المألوفة لهم، وأحياناً يشرح بعض القضايا والمشكلات التى تعن لهم فى يومهم، ولكنهم لا يفهمون تماماً، أو لا يفهمون بالتحديد ماذا يقصد من هذا الكلام. وهذا هو السبب وراء حملات النقد التى توجه إلى الكتابة فى علم الاجتماع (سواء فى اللغات الأوروبية المعروفة لنا، أو فى لغتنا العربية) لأنها تستخدم عبارات غامضة أو غير مألوفة. بل إن الأمر وصل ببعض الكتاب إلى حد وصف لغة الكتابة فى علم الاجتماع بأنها كالاسبرانتو (الاسبرانتو Esperanto لغة دولية مبتكرة – أى مؤلفة تأليفاً – بنيت على أساس من الكلمات المشتركة فى اللغات الأوروبية الرئيسية)، أى عسيرة على الفهم غير متداولة فى الاستخدام. والحقيقة أن هناك

بعض المشتغلين بهذا العلم الذين يكتبون لغة ليست عسيرة على المثقف العادى فحسب، ولكنها عسيرة أحياناً على زملائهم فى المهنة نفسها. والبعض يكتب أحياناً غير واضح فى اعتباره متعة القارئ والتيسير عليه، أى أنه يكتب كلاماً يمكن أن يفهم، ولكن بعد عناء. ويبدو أن هناك ثلاثة أسباب وراء ظاهرة هذا الأسلوب العسير فى كتابات علم الاجتماع:

(أ) ربما كان أهم تلك الأسباب ما أشرنا إليه من أن أغلب المادة التى تمثل موضوعاً لعلم الاجتماع هى من أمور الحياة اليومية. ولذلك يجد الناس أن استبدال اللغة اليومية المألوفة ببعض المصطلحات الفنية أقل إقناعاً فى علم الاجتماع منه فى أى علم آخر.

(ب) لقد تأخر علماء الاجتماع – لأسباب غير معروفة بالتحديد – فى الاتفاق على تعريفات موحدة للمصطلحات الفنية التى يستخدمونها، الأمر الذى يجعل حتى المتخصصين قد يعجزون عن فهم بعضهم البعض أحياناً. ونجد فى الكتابات الاجتماعية العربية التعبير عن مصطلح System بكلمة "نسق" (التى يستخدمها الأغلبية) وكلمة "جهاز" أو "نظام" اللتين يستخدمهما القلة، والتعبير عن كلمة Socialization بكلمة "تنشئة" غالباً، "وتطبيع" أحياناً أخرى وهكذا.

(ج) وقد يحدث عند التعبير عن مادة البحث بكلمات ألا تتطابق مفاهيم وتصنيفات العالم الاجتماعى مع المفاهيم والتصنيفات التقليدية للعلاقات الاجتماعية والراسخة فى اللغة المستخدمة بين الناس. والمثال على ذلك استخدام كلمة كاريزما التى تشير – فى العادة – إلى ما يعبر عنه الشخص العادى بكلمة "الزعيم" أو "الريس"، بينما هى تنطوى على خصائص ومواصفات متميزة توفر على دراستها المشتغلون بعلم الاجتماع السياسى، وعلم النفس الاجتماعى وغيرهم، وتعنى "القيادة الملهمة".

مصادر المصطلحات فى علم الاجتماع

أجريت فى أمريكا بعض التجارب لاختبار قدرة الطلاب الجامعيين على فهم مقتطفات من المقالات العلمية فى ميادين: علم الاجتماع، وعلم النفس التجريبى، والتحليل النفسى، والكيمياء الحيوية، والفزيولوجيا، والفارماكولوجيا. ولم تكشف التجربة عن وجود أى فروق ذات دلالة بين الميادين العلمية الستة من حيث إمكانية فهم الناس العاديين لمادتها. فقد اتضح أن الميادين العلمية الستة المذكورة قد استعارت أكثر من نصف مصطلحاتها من اللغات الأنجلوساكسونية ومن اللغة

الإنجليزية القديمة. أما الباقى فقد أخذته عن مصادر قديمة (كلاسيكية كاليونانية) أو أجنبية أو مختلطة. وأوضحت دراسة أخرى أن نسبة الكلمات المستعارة فى علم الاجتماع بلغت ٤١,٧%، فى حين كان متوسط نسبة الكلمات المستعارة فى كافة العلوم الأخرى ٤٢,١%.

ولعل فى هذه التجربة وغيرها رداً على الانتقادات التى توجه أحياناً إلى الكتابات العربية فى علم الاجتماع بسبب بعض المصطلحات المعربة فيها، أو المكتوبة كما هى بحروف عربية كالأنثروبولوجيا، والسوسيولوجى (نسبة إلى علم الاجتماع) وميكانيزم، وديناميات، وغيرها من المصطلحات والمفاهيم.

كما تعرف اللغة العلمية فى علمنا بعض الكلمات الجديدة التى اخترعت اختراعاً أو ركبت من مقاطع من مصادر لغوية مختلفة، ولم تكن موجودة بشكلها الراهن فى أى لغة إنسانية من قبل، مثل كلمة علم الاجتماع Sociology، كاريزما Charisma وغيرها. فقد صكت كلمة Sociology من الجذر اللاتينى Socius والجذر اليونانى Logos على يد أوجست كونت (مؤسس علم الاجتماع الحديث) لأول مرة فى عام ١٨٣٨. أما المصطلح نفسه فهو كلمة إنجليزية محترمة عدل معناها طفيفاً فى هذا الاستخدام. وظل المعنى السوسيولوجى للمصطلح قائماً بصفة عامة، كما ظل محتفظاً بمعناه القاموسى الأصلى. ونجد أن كلمة تدرج Stratification – على سبيل المثال – قد ظهرت فى اللغة الإنجليزية لأول مرة فى عصر شيكسبير للإشارة إلى عملية ترتيب شئ ما فى مستويات أو راقات فوق بعضها. ثم استخدمت الكلمة بهذا المعنى فى علم البيولوجيا فى القرن الثامن عشر، ولم يبدأ استخدامها فى ميدان علم الاجتماع إلا فى أربعينيات القرن العشرين.

غير أننا نستطيع – مع ذلك – القول بأنه بوسع أى قارئ مدقق أن يفهم القسط الأعظم من الكتابات السوسيولوجية بسهولة إذا ما تمكن من عدد قليل من المصطلحات الأساسية ومن الأفكار التى تعبر عنها تلك المصطلحات. وسوف نشرح فى الفقرات التالية معنى العشرين مصطلحاً الأساسية فى علم الاجتماع الحديث بادئين فى أغلبها بتبنى المعنى الذى أوردته دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية، وقاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية، موضحين فائدة استخدام المصطلح وعلاقته ببقية المصطلحات العشرين الأساسية.

المصطلحات العشرين الأساسية فى علم الاجتماع
١- النسق الاجتماعى والمصطلحات المرتبطة به هى: ٢- الوظيفة ٣- التكامل ٤- الجماعة ٥- التنظيم ٦- المجتمع **٧- الثقافـة** والمصطلحات المرتبطة بها هى: ٨- النظام ٩- القيمة ١٠- الاتجاه ١١- المعيار ١٢- الانحراف **١٣- التفاعـل** والمصطلحات المرتبطة به هى: ١٤- الدور ١٥- التنشئة الاجتماعية ١٦- الصراع **١٧- المكانـة** والمصطلحات المرتبطة بها هى: ١٨- التدرج ١٩- الحراك ٢٠- القوة

١- النسق الاجتماعى

النسق الاجتماعى عبارة عن مجموعة من الأشخاص والأنشطة تتميز العلاقات المتبادلة بينهم بقدر من الثبات والاستمرار.

ويعد هذا المصطلح أشمل أسماء الكيانات التى يهتم علم الاجتماع بدراستها. فهو يضم المجتمعات، والتنظيمات، والجماعات، والنظم. فالأمة هى عبارة عن نسق اجتماعى، كما أن مباراة كرة القدم هى أيضاً نسق اجتماعى. والزوجان اللذان يعيشان فى أسرة هما أيضاً نسق اجتماعى. وهنا يحق لنا أن نتساءل عن جدوى استخدام مفهوم بهذا الاتساع. إذا كانت العناصر الداخلة فيه لا تتصف بكثير من السمات المشتركة فيما بينها؟

والرد على ذلك أن السمات المشتركة بين تلك الكيانات الاجتماعية والتى يعبر عنها مصطلح النسق هى سمات فى غاية الأهمية. ذلك أن كل نسق اجتماعى يخلق لنفسه حدوداً تجعله متميزاً عن الأنساق الأخرى. ومتميزاً عن البيئة التى يوجد فيها. كما يخلق داخله حالة من التوازن بين الأنشطة التى تمارس داخله، بحيث يظل قادراً على العمل وعلى أداء وظائفه.

وسوف نرى فيما بعد أن تلك السمات الأساسية تمثل نقطة البدء لأى تحليل سوسيولوجى. فإذا تصدينا لدراسة أى نسق اجتماعى جديد، فإنه يتعين علينا بادئ ذى بدء أن نعين حدوده، وذلك لكى نكتشف ميكانيزمات استمرار تلك الحدود والحفاظ عليها. وتصبح المهمة التالية على ذلك هى التعرف على الأنشطة الرئيسية، ونحاول أن نعرف العلاقات التى تربط تلك الأنشطة ببعضها، وأخيراً كيف تحافظ على حالة التوازن فيما بينها.

٢- الوظيفة

إن وظيفة أى عنصر من عناصر النسق الاجتماعى هى ذلك الجزء (الدور) الذى يؤديه للحفاظ على النسق.

من المسلم به اليوم أن هناك علاقة عمل من نوع ما بين أجزاء النسق المختلفة، بحيث أننا نجد أن كل جزء يرتبط على نحو ما بكل جزء آخر، ولا يمكن أن يتغير شئ فى النسق الاجتماعى دون أن يؤدى إلى إحداث سلسلة من التغيرات فى بقية أجزاء النسق. وقد أكد المشتغلون بعلم الاجتماع هذه النقطة مراراً بحيث لم تعد فى حاجة إلى مزيد من التأكيد. ولكن الأمر لم يكن كذلك فى البدايات الأولى

لعلم الاجتماع، حيث كان السلوك الاجتماعى يدرس عادة دون اهتمام يذكر بالنظر إليه فى إطار النسق الذى يحدث فيه.

ويطلق اسم "وظيفى" على عالم الاجتماع الذى يؤكد علاقات التداخل القائمة بين أجزاء النسق الاجتماعى. وإذا كان متطرفاً فى آرائه، فإنه يجتهد كى يثبت أن كل جزء من أجزاء النسق يساهم فى الحفاظ على النسق ويعمل على بقائه، ومن ثم يصبح ضرورياً لا يمكن الاستغناء عنه بحال من الأحول. أما اليوم فإننا نجد أن الشواهد المستقاة من الدراسات الإمبيريقية لا تؤيد هذا الموقف المتطرف. حقيقة أن كل أجزاء النسق تكاد تؤثر على النسق الاجتماعى برمته، إلا أن تلك الآثار ليست كلها إيجابية بالضرورة، أو ليست بالضرورة فى صالح استمرار النسق وبقائه. وكثيراً ما يمكننا القول بعد حدوث تغير معين فى النسق أن عادة معينة أو معتقداً ما لم يكن جوهرياً ولا حيوياً على الإطلاق، وأنه قد يمكن الاستغناء عنه بالفعل. إن الباحث الذى يقوم بالتحليل الوظيفى للمجتمع قد يقع فى اضطراب وتختلط عليه الأمور إذا لم يتعرف بدقة على ميكانيزمات أداء النسق لوظائفه. وما لم يعين الحدود التى تؤدى فيها داخل النسق، وكذلك ما لم يتعرف على البدائل الوظيفية التى يمكن أن تحقق نفس الأهداف بطرق أخرى.

ويميز علماء الاجتماع عادة بين الوظائف الظاهرة والوظائف الكامنة. **والوظائف الظاهرة** هى تلك التى يدركها ويعرفها جيداً الأفراد الفاعلون داخل النمط الاجتماعى أو الثقافى الذى ندرسه. أما **الوظائف الكامنة** فهى تلك التى لا يعرفها الفاعلون فى ذلك النسق والتى تحتاج إلى الكشف عنها عن طريق التحليل السوسيولوجى. وإذا نظرنا مثلاً إلى ظاهرة الغش فى الامتحانات، وجدنا أن وظيفتها الظاهرة (لدى الغشاش) هى تحسين درجاته وتقديراته فى هذا الامتحان، أما وظيفتها الكامنة فقد تكون رغبة ذلك الغشاش فى تأكيد تماسك جماعة رفاقه من الطلاب، وذلك لكى لا يتخلف أو يقل عنهم فى المستوى.

٣- التكامل

التكامل هو ترابط وتماسك أجزاء النسق الاجتماعى لكى يصبح كياناً كلياً موحداً.

والتكامل درجات. ولكن النسق الاجتماعى ينبغى أن يتمتع بدرجة معينة من التكامل، وإلا لم يعد لنا الحق فى أن نطلق عليه اسم "نسق". ولكن الملاحظة

العابرة تدلنا على وجود فروق واختلافات فى درجة التكامل بين نسق وأكثر. فبعض الأسر أكثر تماسكاً من البعض الآخر، وبعض الثقافات تتصدى لمقاومة التغير بقوة، على حين نجد ثقافات أخرى تفتح صدرها لأى مؤثرات تفد عليها. بل إننا نستطيع القول بأنه حتى بالنسبة للكيانات الكبرى غير المتجانسة - كالمدن الكبرى اليوم - يوجد قدر من التكامل الداخلى فيها. ولذلك تدلنا دراسات علم الاجتماع الحديثة على أن المدن التى توجد فيها درجة منخفضة من التكامل تعانى من مشكلات اجتماعية أشد وطأة وأعظم خطراً.

وهناك ثلاثة فروض كبرى ترتبط بفكرة التكامل:

(أ) أن الحياة فى نسق اجتماعى سيئ التكامل أصعب من الحياة فى نسق اجتماعى جيد التكامل.

(ب) أن النسق الاجتماعى ذى المستوى المرتفع من التكامل أقدر على مقاومة التحدى الخارجى من النسق السيئ التكامل.

(ج) أن التحديث والتقدم الصناعى يؤدى عادة إلى تقليل درجة التكامل الاجتماعى.

وتمثل تلك الفروض الثلاثة الشغل الشاغل لبحوث العالم الفرنسى إميل دوركايم طوال حياته، والذى سوف نستعرض آراءه ونظرياته فى جزء لاحق من هذا الكتاب. وقد ظلت تلك القضايا تمثل إحدى بؤر البحث السوسيولوجى منذ أن نشر دوركايم دراسته الكلاسيكية عن **الانتحار** فى عام ١٨٩٧. ويمثل هذا الكتاب أول دراسة إحصائية مكتملة فى علم الاجتماع المعاصر، جمع فيه مؤلفه كماً كبيراً من الشواهد التى تدل على أن معدلات الانتحار تزيد حينما تنخفض درجة التكامل الاجتماعى.

والصعوبة الرئيسية التى تواجهنا فى قياس درجة تكامل نسق اجتماعى معين أنه لم يتم حتى الآن اختراع وسيلة مطلقة لقياس التكامل تتيح لنا – على سبيل المثال – مقارنة درجة تكامل مدينة معينة بدرجة تكامل مصنع معين، أو تكامل أسرة معينة بتكامل أمة معينة. ولكن من اليسير – إلى حد ما – قياس التكامل النسبى لوحدات من نفس النمط، كالدراسة التى أجريت على بعض الأسر الإنجليزية التى اختيرت من بين طبقة اجتماعية معينة فى مكان وزمان معينين. أو الدراسة التى أجريت لقياس تكامل مجموعة من المجتمعات المحلية المكسيكية التى تتصف بنفس الثقافة الأساسية، ولكن الفروق بينها ترجع إلى اختلاف درجة

تعرضها للمؤثرات الخارجية. ويجب أن نلاحظ هنا أن مقارنـة درجـة التكامل بين أنساق اجتماعية متباعدة ومستقلة عن بعضها استقلالاً كبيراً يمثل عملية تتسم بشئ من الاضطراب وعدم الدقة. وقد أثبتت الدراسات الحديثة وجود درجـة من التكامل فى داخل بعض القبائل البدائية تقل عما كان متوقعاً، ودرجـة من التكامل فـى أحياء المدن الحديثة الكبرى تزيد عما كان متوقعاً.

والملاحظ من ناحية أخرى أنه لا جدال فى أن القرن العشرين قد شـهد تغيراً اجتماعياً وثقافياً سريعاً. وأن هذا التغير من شـأنه أن يعمل علـى تخفيض درجـة التكامل فـى شتى الأنساق الاجتماعيـة القائمـة. وإذا كانـت السعادة أيسر تحقيقاً فـى داخل الأنساق المتكاملة (أى التى تتصف بدرجة عالية من التكامل)، كما دلت علـى ذلك دراسات عدة، فلا عجب أن العصر الذى نعيش فيه اليوم قد أصبح أقل إرضـاء وإسعاداً للفرد.

٤ـ الجماعة

الجماعـة عبـارة عـن نسـق اجتمـاعى يتكـون مـن عـدد مـن الأفـراد الـذين يتفاعلون مع بعضهم البعض ويشتركون فى القيام ببعض الأنشطة المشتركة.

ويترتب على هذا التعريف أن درجة "جماعية" أى جماعة (أى تماسك الجماعـة كجماعة، ومدى اتصافها بخصائص الجماعة) هى مجرد اختلاف فى درجـة التماسك من جماعة لأخرى أى هى مسألة درجة. والملاحظ أن ذلك يتفق وخبرتنـا فـى الحيـاة اليومية، حيث نصادف بعض الجماعات التى تتميز بالاستمرار لمدة طويلـة، كالأسـرة والهيئـة التشـريعية. علـى حين توجـد جماعـات أخـرى لا تكـاد تحظـى بـأى قـدر مـن الاستمرار، كالجهور المدعو إلى حفلة أو محاضرة معينة، فما تكـاد تلحظ وجـود تلك الجماعة، حتى تجدها قد انحلت وانتهت.

وقد اصطلح علـى أن الجماعـة ينبغـى أن تتكون من ثلاثـة أعضـاء علـى الأقل، ويتكـون أعضــاء الجماعـة مـن أفـراد أحيـاء، ولـيس مـن كيانـات جمعيـة أو كيانـات مجـردة. ولابـد أن تكـون لـدينا دائمـاً وسـيلة مـا لتمييـز أعضـاء أى جماعـة عـن غيـر الأعضـاء فيهـا، حتـى ولـو كـان ذلـك مـن خـلال وجـودهم فـى زمـان أو مكـان معينـين. ويجـب أن تقـوم بيـنهم علاقـات تفاعـل، أى أن كـلاً مـنهم يتفاعـل مـع بقيـة أعضـاء الجماعة بحيث تصبح هناك شبكة واحدة من العلاقات التى تربط بينهم.

والملاحظ أن مصطلح "جماعـة" مـن المرونـة بحيث يكـاد يكـون مـن المتعذر

إساءة استخدامه. وإن كان الخطأ أن يطلق أحدنا على حشد من الناس لا تقوم بين أفراده علاقات التفاعل المشار إليها اسم "جماعة". وننبه بهذه المناسبة إلى أن "الحشد" هو عبارة عن مجموعة من الأفراد الذين تربط بينهم سمة مشتركة، ولكن لا تقوم بينهم علاقات تفاعل. فالباعة الجائلون مثال للحشد، أو مجموعة الناس، ولكنهم لا يشكلون جماعة بالمعنى العلمى المحدد هنا.

٥- التنظيم

التنظيم عبارة عن نسق اجتماعى مستمر له هوية جماعية واضحة، وقائمة محددة تحديداً واضحاً من الأعضاء، وبرنامج للنشاط الرتيب (المتكرر) الموجه نحو تحقيق أهداف واضحة، وله كذلك إجراءات محددة لضم أعضاء جدد إليه.

وتتضح الهوية الجماعية المتميزة للتنظيم من خلال الاسم الذى يطلق عليه، وهو اسم يعرفه كافة أعضاء التنظيم. كما يعرفه عدد كبير من الناس من خارج هذا التنظيم. والغالب أن يوحى اسم التنظيم بقدر كبير من المعلومات عن أهداف التنظيم، ومكانه، وانتمائه، كما يتيح ممارسة سلوك جماعى معين دون أى لبس. ومن شأن قائمة الأعضاء أن تساعد التنظيم على التعرف على أعضائه، كما تمكنه من تقسيم الناس – فى لحظة معينة – إلى أعضاء وغير أعضاء. وقد يكون برنامج نشاط التنظيم شاملاً أو محدوداً، ولكنه ينص دائماً على بعض الأنشطة المحددة الموجهة نحو تحديد أهداف بعينها، كما يتضمن دائماً نوعاً من الخطة الزمنية لترتيب وتنظيم هذه الأنشطة مقدماً. وتضمن إجراءات تجديد الأعضاء ضم أعضاء جدد إلى التنظيم ونقل الأعضاء القدامى من موقع إلى آخر داخل التنظيم.

ومن أمثلة التنظيمات التى نتحدث عن سماتها هنا: الأسرة، والحزب السياسى، والمصنع، والعصابة الإجرامية، والكتيبة العسكرية، والبنك، والمصلحة الحكومية، والأوركسترا السيمفونى. وعلينا أن نحذر الوقوع فى خطأ اعتبار كل الجماعات الدائمة تنظيمات. فالسلالات (الأجناس)، والجماعات العرقية، والطبقات الاجتماعية، وجماعات الجوار – على سبيل المثال – ليست تنظيمات بالمعنى الذى حددناه هنا للتنظيم.

فالتنظيمات تتميز ببعض السمات المحددة بغض النظر عن الزمان أو المكان الذى تظهر فيه. ومن تلك السمات وجود **خريطة التنظيم** التى تحدد مسميات ووظائف المناصب والمواقع الرئيسية داخل التنظيم، وترسم لشاغلى تلك المواقع

متى وكيف يتفاعلون (أى يتبادلون التأثير والتأثر) مع بعضهم البعض. ومن تلك السمات أيضاً وجود **تسلسل هرمى** معين يرتب الأعضاء فى درجات فوق بعضها بدءاً من أعلى المناصب ووصولاً إلى أدناها، محدداً لكل منصب منها واجباته وجزاءاته. ومنها أيضاً المعايير (وهى القواعد الرسمية أو غير الرسمية) التى تحكم سلوك الأعضاء تجاه بعضهم البعض وتجاه الأفراد من خارج التنظيم. ومن سمات التنظيم وجود **نظام للمكافآت والعقوبات** لحمل الأعضاء على الامتثال لقواعد التنظيم، **وإجراءات** محددة لتجنيد أعضاء جدد، وترقية الأعضاء الموجودين، أو تخفيض درجتهم. وأخيراً، وليس آخراً، فلكل تنظيم **رصيد** من الأشياء المادية التى يحتاج إليها لتنفيذ برنامج التنظيم.

٦- المجتمع

المجتمع عبارة عن نسق اجتماعى مكتف بذاته، ومستمر فى البقاء بفعل قواه الخاصة، ويضم أعضاء من الجنسين (ذكوراً وإناثاً) ومن جميع الأعمار.

فالمجتمع جماعة من الأفراد الأحياء، وليس مجموعة من الأفكار المجردة. وقد وصفه أحد علماء الاجتماع بأنه: "أكبر جماعة ينتمى إليها الفرد". وهو مكتف بذاته بمعنى أن له رصيداً من الإجراءات والوسائل الخاصة بالتعامل مع البيئة، وإطالة وجوده إلى مالا نهاية.

ويكاد يكون من المستحيل تعيين الحدود الدقيقة لمجتمع ما. والأصح أن تلك الحدود ترسم بطرق مختلفة لتحقيق أغراض مختلفة فى كل مرة، أى حسب الأحوال وحسب الهدف من عملية تعيين الحدود. وبوسعنا مثلاً أن نتكلم عن المجتمع المصرى، وأحياناً عن المجتمع العربى، بل وأحياناً أخرى عن المجتمع الدولى، وذلك بعد أن أصبحت شبكة الاتصال فى هذه الأيام قادرة على الربط بين كافة سكان الأرض تقريباً والتأليف بينهم فى جماعة واحدة ولأغراض معينة. كما نلاحظ – من ناحية أخرى – أن المجتمع المكتمل (وليس الكامل) والقادر على البقاء مستقلاً قد يكون مجتمعاً صغيراً كل الصغر. فبعض قبائل غينيا الجديدة لا يزيد عدد أعضاء الواحدة منها عن ألف نسمة، ولها لغتها الخاصة ودينها الخاص، ونجدها مزودة بالأساليب والوسائل التىتمكنها من التعامل مع البيئة المحيطة، ومن الاستمرار عبر الأجيال جيلاً بعد الآخر.

ونود أو نوضح هنا أن المعنى الذى ذكرناه لمصطلح "مجتمع" هو المعنى

المتداول فى الكتابات السوسيولوجية الحديثة، ولكن من الطبيعى أننا لا نستطيع أن نمنع أحداً من استخدام نفس الكلمة بمعان أخرى لهذا الغرض أو ذاك. وكما تدلنا على ذلك قراءاتنا وأحاديثنا. فكثيراً ما تستخدم كلمة مجتمع للإشارة إلى مجموع العلاقات الاجتماعية، أو إلى كيان عام غامض يكمن وراء العادات الاجتماعية العادية ويعمل على فرضها على الناس (كالقول مثلاً: إن المجتمع لا يقر تدخين المراهقات للسجائر). كما اصطلحت اللغة الإنجليزية على استخدام كلمة مجتمع أحياناً للإشارة إلى الطبقة العليا فى المدن، وقد نقل هذا الاستخدام إلى اللغة العربية، عندما نقول: "المجتمع الراقى".

٧- الثقافة

تتكون الثقافة من أنماط النشاط الإنسانى المكتسبة والمتوارثة اجتماعياً ومن الأشياء (العناصر المادية) المرتبطة بها.

وأهم شئ يجب أن نعرفه عن الثقافة أنها تعنى دائماً المعرفة الفنية بشئ ما: كيف تزرع القمح، كيف تنظم حفل زفاف، كيف تستخدم فعلاً معيناً (فى اللغة) فى صيغة المستقبل، كيف تثأر من جيش مهزوم، كيف تصنف أوراقاً حكومية... إلخ. هذا علاوة على الأشياء التى يصنعها الإنسان لتجسيد هذه المعرفة، وفى الأمثلة التى ذكرناها تكون من هذه الأشياء: الحراث، وخاتم الزفاف، وكتاب النحو، والنصب التذكارى، وبطاقة الفهرس... إلخ.

كما نميز أحياناً بين بعض جزئيات أو عناصر الثقافة، فنطلق عليها اسم **عناصر أو سمات ثقافية**، وبين الكيانات الثقافية الأكبر والتى تسمى **مركبات ثقافية**. فخاتم الزواج هو عبارة عن عنصر ثقافة، أما مجموعة الممارسات المرتبطة بالزواج والتى تضم حمام العروس، ووصيفات الشرف، وطرحة العروس، والتاج الذى تلبسه، وعقد الزواج، وحفل الزواج، ومسلك العريس فى تلك الليلة ومسلك أهله وأصدقائه، وأغانى الأفراح... إلخ فكل ذلك مركب ثقافى.

٨- النظام

النظام (الاجتماعى) عبارة عن نمط متميز من النشاط الاجتماعى والقيم التى تدور حول إحدى الحاجات الإنسانية الأساسية والتى تصاحبها طرق متميز للتفاعل الاجتماعى.

والنظام الاجتماعى بهذا المعنى ظاهرة ثقافية وتنظيمية فى نفس الوقت. فهو يتضمن "الوصفات" التى وضعها المجتمع وتراكمت عبر الأجيال والخاصة

بالتعامل مع إحدى الاحتياجات الأساسية، كما يتضمن الأفراد والتنظيمات القائمة بأداء هذا العمل.

ونلاحظ هنا أن تقسيم المجتمع إلى نظم أسرية، ودينية، واقتصادية، وسياسية، وتربوية وترويحية هو تقسيم كلاسيكى وقابل للتطبيق على أى مجتمع من أى حجم وفى أى مرحلة من مراحل تطوره. وتعد هذه النظم (أو الأربعة الأولى منها على الأقل) نظماً اجتماعية أساسية.

وهناك فضلاً عن ذلك عديد من أنماط النشاط الاجتماعى على نطاق أصغر والتى تتلاءم مع التعريف السابق تحديده. من هذا مثلاً الأنشطة فى مجال: العلم، والقانون، والعمل الخيرى، وسباق الخيل... إلخ والتى يمكن دراستها بوصفها نظماً اجتماعية.

كما يستخدم مصطلح نظام أحياناً للدلالة على أى مؤسسة كبيرة لها هيئة موظفين أو عاملين دائمين خاصة بها، كالمتحف أو الملجأ. كما يطلق علماء الاجتماع أحياناً مصطلح نظام كلى (وهو هنا مؤسسة) على أى مؤسسة كبرى يخضع العاملون فيها لنظام ثابت طوال الأربع والعشرين ساعة يومياً. ومن أمثلة هذه المؤسسات: السجون، والمستشفيات، والأديرة، والوحدات العسكرية العاملة.

٩- القيمة

القيمة هى تصور المجتمع للشئ المرغوب، وهو التصور الذى يؤثر على السلوك الاجتماعى لمن يعتنق هذه القيمة.

فالقيمة بعبارة أخرى هى فكرة يؤمن بها الفرد، وإن كان يشاركه فيها غالباً أصدقاؤه وأقاربه، وتحدد له اختيار ما يفعله وكيف يفعله، كما تحدد له ما هو الشئ العزيز، أو الثمين، أو الجذاب، أو الملائم... إلخ.

وقد اجتهد الفلاسفة الاجتماعيون – منذ أفلاطون – فى دراسة موضوع القيمة والحديث عنه. وقد حاول أفلاطون على سبيل المثال تعريف الشئ المرغوب بأنه الشئ الطيب أو الصالح، وأن الصالح للأفراد هو الصالح للمجتمع. والمشكلة الأساسية هنا هى أنه على الرغم من أن الرغبة هى أشمل صفات الاستجابات الإنسانية وأكثرها عمومية، إلا أنها ليست أكثرها ثباتاً واستقراراً.

وقد اهتم كل من علم النفس وعلم الاقتصاد بوضع نظم محكمة ودقيقة لفهم

التغيرات التى تطرأ على القيمة، وهى التغيرات الراجعة إلى ندرة الأشياء المرغوبة أو وفرتها، وإلى وجود البدائل أو عدم وجودها، وكذلك إلى زيادة أو نقصان الإشباع عند تحقيق هدف معين. ومع ذلك فمازال مفهوم القيمة من أعقد الأفكار فى العلوم الاجتماعية وأكثرها إثارة للحيرة. وعلينا هنا أن نحذر القارئ من التفسيرات والشروح التى تبالغ فى تبسيط مفهوم القيمة، لأن حقيقة الأمر فى واقع الحياة الاجتماعية ليست بهذه البساطة. حقيقة أن القيمة ترتبط على نحو ما بالفائدة، ولكن شرب الماء فى الظروف العادية ليس شيئاً بالغ القيمة، رغم ضرورته أو فائدته التى لاشك فيها. كذلك نعرف أن القيمة تزداد بفعل الندرة، ولكن الأمهات الحوامل لا يشتقن أبداً إلى إنجاب خمسة توائم عندما يحين الوضع. وقيم الفرد مستمدة إلى حد كبير من ثقافته، ولكن من الخطأ مع ذلك الاعتقاد أن القيمة التى تؤمن بها جماعة معينة تحظى بتأييد ودعم كافة أعضاء تلك الجماعة. إن عالم الاجتماع الحصيف لا يشرع فى دراسة القيمة إلا إذا تسلح بالحذر وبحث عن البراهين القوية قبل أن يصدق أن فعلاً معيناً قد تم أو حدثاً معيناً قد وقع لأن شخصاً ما أو جماعة معينة تنسب إليه قيمة معينة.

١٠ـ الاتجاه

الاتجاه فكرة ترسم للفرد كيف يسلك على نحو ما فى موقف معين.

وتتمتع مجموعة المعتقدات التى تكون اتجاهاً معيناً لدى الفرد بقدر كاف من الاقتناع، الواعى أو غير الواعى، بحيث أن استجابة ذلك الفرد لموقف معين تكون محددة سلفاً. والاتجاهات تنطوى على قيم، أو هى بمثابة تجسيد لتلك القيم، وأغلبها مستمد من أقاربه وأصدقائه وغيرهم ممن يرتبط بهم فى حياته.

ولقد أصبح ميدان قياس الاتجاهات من الفروع المزدهرة فى البحوث الاجتماعية منذ ما يزيد على نصف قرن. وقد أجريت مسوح الاتجاهات (دراسات مسحية شاملة للتعرف على الاتجاهات Attitude Surveys) حول كل الموضوعات التى يمكن أن نتصورها بدءاً من أمانة الخادمة، وحتى مخاطر الرحلات الفضائية بين الكواكب. ووجه القصور الكامن فى مسوح الاتجاهات أنها تتعرف على الاتجاه (وهو كما قلنا تحديد مسبق لسلوك الفرد) عن طريق سؤال الشخص موضوع البحث: كيف سيستجيب لموقف معين عندما يقع، بدلاً من أن تنتظر وتلاحظ سلوكه

الفعلى عند مواجهته هذا الموقف[١]. وإذا كان وصف الاتجاه قائماً على الوصف اللفظى لصاحبه، فإن الباحث يواجه فى هذه الحالة ثلاث مشكلات متداخلة ومترابطة هى:

- هل يدلى المبحوث بالحقيقة (أى حقيقة اتجاهه هو)؟
- هل هو يعرف فعلاً اتجاهه حقيقة؟
- هل يمكن التنبؤ بسلوكه من واقع ما يقوله؟

إن عملية قياس الاتجاهات يمكن أن تكون عظيمة الفائدة إذا ما حلت تلك المشكلات الثلاث، وأمكن للباحث أن يجيب عليها عن طريق الربط بين التقارير اللفظية التى يدلى بها المبحوث وملاحظتنا على سلوكه الواقعى. (كالرجل الذى يؤيد فكرة تنظيم النسل بحماس ولديه سبعة أطفال متفاوتى الأعمار وزوجة حامل، أو المثقف الذى يدعو لأفكار اشتراكية بحماس وهو يعيش حياة بورجوازية مترفة).

١١- المعيار

المعيار هو المستوى القياسى للسلوك فى جماعة معينة، وهو يتيح للفرد أن يحدد سلفاً نوع الحكم الذى سيصدره الآخرون على أفعاله، كما يزود الآخرين بمعايير (محكات) الموافقة أو الرفض.

والحقيقة الهامة حول المعيار أنه يعلن وينتشر بواسطة جماعة معينة، وأنه يرتكز على قيم الجماعة. وكان أول ما لفت نظر الباحثين الذين درسوا المعايير دراسة مقارنة أن هناك بعض الأفعال التى قد تعد مذمومة فى ثقافة معينة، تكون هى نفسها محمودة فى ثقافة أخرى مختلفة. فالواجب المفروض على الفلاح الصينى فى عام المجاعة هو أن يشبع والديه الكبار فى السن ولو على حساب أطفاله الرضع حتى ولو هلكوا من الجوع. أما الرجل الاسكيمو الصالح فعليه – إذا حدث نقص فى الطعام – أن يترك والديه الكبيرين فى السن وحيدين على الثلج ليواجها الموت فى شجاعة. ونجد عند العبريين القدماء أنه كان يتعين على الأخ

---

(١) نلاحظ فى الاستفتاءات أو استطلاعات الرأى التى تتم قبل الانتخابات فى البلاد الغربية، وفى كثير غيرها من أنواع بحوث الاتجاهات، إن ذلك العيب يكون حتمياً، ولا يمكن تجنبه أو تلافيه، لأن جوهر عملية استطلاع الرأى هى التنبؤ بسلوك الناخب ومعرفة ما سوف يفعله فى موقف آت.

الأصغر – كواجب مقدس – أن يتزوج أرملة شقيقه الأكبر بعد وفاته، على حين نجد أن المستشارين الدينيين للملك الإنجليزى هنرى الثامن يقررون أن زواجه بكاثرين أوف أراجون كان بمثابة زنا لأنها كانت أرملة شقيقه الأكبر. ويلخص ويليام جراهام سمنر هذا الموقف فى كتابه العظيم "الأساليب الشعبية": "إن السنن الأخلاقية (المعايير) يمكن أن تجعل أى شئ صحيحاً أو تجعل أى شئ خاطئاً"[١].

ويهتم علماء الاجتماع المحدثون فى المقام الأول بالموضوعات الأساسية الكامنة وراء الأنساق المعيارية أكثر من اهتمامهم بتنوعها الظاهرى. من هذا مثلا أن كل التنظيمات تتطلب من أفرادها الولاء، أما هذا الولاء نفسه فيتم التعبير عنه بطرق مختلفة تتباين من ثقافة لأخرى. ويبدو أن كل الأنساق الاجتماعية تميز بين السلوك الحميد والسلوك المذموم، على الرغم من أن فعلاً معيناً قد يكون محموداً فى نسق معين، ولكنه مذموم فى نسق آخر.

١٢ـ الانحراف

الانحراف هو السلوك الذى يخرق المعايير السائدة فى النسق الاجتماعى ويعتدى عليها، ويستثير جهوداً إصلاحية من جانب أجهزة ذلك النظام لرد هذا المعتدى إلى جادة الصواب.

ويمثل السلوك المنحرف أحد موضوعات الاهتمام الرئيسية لعلم الاجتماع منذ الدراسات الرائدة التى تمت فى القرن التاسع عشر عن "الجريمة، والرذيلة، والبؤس". ويمكن تصنيف السلوك الذى يعد اليوم منحرفاً إلى واحد من الفئات التالية:

(أ) **الجريمة**: وتضم الجرائم التقليدية ضد الأشخاص والثروة والدولة، والابتكارات الإجرامية الحديثة كجرائم أصحاب الياقات البيضاء (أى جرائم الأشخاص الذين يعتبرهم المجتمع محترمين، وليسوا من نوع المجرمين التقليديين) كجرائم الرشوة، واستغلال النفوذ، والاعتداء على المال العام، ومخالفات نظم المرور، وبعض صور الخروج على القانون الأخرى.

(ب) **الانحراف الجنسى**: كالجنسية المثلية، والزنا، والبغاء.

---

(١) انظر عرضاً تحليلياً نقدياً لهذا الكتاب الهام باللغة العربية فى المرجع التالى: أحمد أبوزيد وزملاؤه، **دراسات فى الفولكلور**، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٢. ويتضمن الكتاب عرضاً لعدد من أمهات الكتب العالمية عن الأساليب الشعبية، والأدب الشعبى، والعادات والتقاليد الشعبية وغيرها.

(ج) **الأشكال المنحرفة من الاستهلاك**: وخاصة الإدمان على الكحول وعلى العقاقير المخدرة.

(د) **أساليب الحياة ذات الطابع الانحرافى**: مثل الحياة فى مناطق الملاهى المنحطة الموجودة فى أغلب المدن الأوروبية والتى كان يتردد عليها العمال المهاجرون والسكيرون والمتشردون، والعصابات التى تستخدم الدراجات البخارية، والمقامرين المحترفين، وطلاب الجامعات الفاشلين.

والسلوك الانحرافى هو بطبيعة الحال سلوك نسبى، كما أن السلوك الذى يعد خروجاً على معايير جماعة معينة، قد يعد هو نفسه ممتثلاً لمعايير جماعة أخرى. ومع ذلك فلا يصح أن نخلط بين السلوك المنحرف ومجرد عدم الامتثال لثقافة المجتمع. لأن السلوك المنحرف يمثل بوضوح اعتداء على قيم النسق الاجتماعى الذى لا يستطيع الفرد المنحرف أن يتملص منه تماماً. حتى ولو كان هذا الفرد محاطاً بمجموعة من الأصدقاء الذين تتعارض قيمهم مع قيم النسق الأكبر الذى ينتمون إليه جميعاً.

١٣ـ التفاعل

التفاعل هو العملية التى بمقتضاها تتيح للأفراد الذين يتصلون ببعضهم أن يؤثر كل منهم على الآخرين ويتأثر بهم فى الأفكار والأنشطة على السواء.

ولهذا نرى أن التأثير **المتبادل** هو جوهر عملية التفاعل. فمن الممكن أن نصف شخصين بأنهما متفاعلين إذا كان نشاط كل منهما يتأثر بنشاط الآخر. وعملية التفاعل قد تستمر لسنوات طويلة، وقد لا تستغرق سوى لحظات قليلة. والرموز هى الوسيلة السائدة للتفاعل بين البشر عادة. والرمز هو علامة لها معنى مشترك بالنسبة للأفراد الداخلين فى عملية التفاعل. وجميع الكلمات التى نستخدمها إنما هى رموز، وكذلك كثير من الحركات والإيماءات والأشياء.

ويعد التفاعل واحداً من أهم المفاهيم فى علم الاجتماع، ويعتبره بعض المشتغلين بهذا العلم شاملاً لكل موضوعات الدراسة، حيث يعدون التفاعل هو موضوع علم الاجتماع. أما فى الواقع فإن موضوع التفاعل لا يمكن تناوله إلا بشكل غير مباشر، وذلك لأن العملية نفسها تنطوى على الاتصال بين العقول وتحول للمعانى، وبعض ذلك يستعصى دائماً على الملاحظة المباشرة.

١٤ـ الدور

الدور هو نمط السلوك المتوقع من الشخص الذى يشغل وضعاً اجتماعياً معيناً أثناء تفاعله مع الأشخاص الآخرين الذين يشغلون أوضاعاً اجتماعية أخرى داخل النسق.

ونلاحظ هنا أن توقعاتنا تتجه نحو شاغلى الأوضاع الأخرى، الذين أتوقع منهم أنا – كشاغل لوضع معين – أن يتصرفوا معى فى موقف معين على نحو معين. (ونلاحظ هنا بوضوح أن الأشخاص الذين يتوقعون منى سلوكاً معيناً فى موقف معين هم شاغلوا الأوضاع الاجتماعية الأخرى). وتنبنى توقعاتهم تلك على أساس نوعين من المعلومات هما: معلوماتهم عن المعايير التى تحكم هذا الموقف وخبراتهم المألوفة بالسلوك الفعلى الذى يمارسه بقية الناس فى مواقف مماثلة. ومن الصعب الفصل بين هذين النوعين من المعلومات سواء نظرياً أو عملياً، لأنهما ينصهران فى بعضهما ويمتزجان فى كل لحظة فى حياتنا الاجتماعية. فالمعايير التى تحد لنا كيف ينبغى أداء دور معين تتعدل باستمرار على أساس معرفتنا بكيفية أداء الناس لذلك الدور فعلاً. والملاحظ أنه كلما ابتعد أداء الدور عما هو متوقع بعض الشئ، كلما تعدل الدور إلى حد ما.

والأدوار أنواع، فهناك أدوار مكملة (كدور الزوجة بالنسبة للزوج)، وهناك أدوار متماثلة أو متطابقة (كدور الصديق إزاء الصديق). ويتضمن كل من الأدوار المكملة والمتماثلة فى داخلها معايير للتبادل، معنى هذا أن أداء شخص لدوره أداء سليماً يتطلب أن يؤدى الطرف الآخر دوره على نحو سليم أيضاً. إذ أن أداء الدور بشكل لا مبال أو قليل الاهتمام يبدو عادة أنه ينطوى على ظلم للطرف الآخر. ويبدو أن كلاً منهما يكاد يجد صعوبة فى أن يؤدى بنفس الكفاءة كافة الأدوار المطلوب منه أداؤها فى الجماعات المختلفة التى ينتمى إليها. (فالأستاذ الذى يؤدى دوره فى الجامعة كمعلم وباحث كفؤ قد يقصر فى أداء دوره كأب، أو إذا أدى الدورين بكفاءة – كمعلم وكأب – فقد يقصر فى أداء دوره كابن – نحو أبيه – أو كجار وهكذا). وهناك نوع آخر من المشكلات ينشأ حينما يختلف بعض الأشخاص الذين يشغلون أدواراً مرتبطة ببعضها على تعريف دور كل منهم (والمثال التقليدى لذلك تصور الأب عن دور ابنه إزاءه، وتصور نفس الابن عن دوره نحو أبيه وعن دور أبيه نحوه).

وعلى الرغم من أن مفهوم الدور يعتمد على نوع من التشبيه بعالم المسرح، إلا أننا لا يصح أن نأخذ هذا التشبيه بمعناه الحرفى. فالممثل على خشبة المسرح "يمثل" أى أنه يتظاهر بأنه شخصية معينة ليست هو فى الحقيقة. أما الإنسان الذى يؤدى دوراً فى المجتمع فهو لا يخفى شخصيته أو يطمسها ولكنه يحقق هويته فى الواقع. وإذا خالج الشخص وهو يؤدى دوراً مهماً فى المجتمع أنه يمثل هذا الدور، فإن ذلك يعد فى هذه الحالة دليلاً على أنه قد جانب الصواب فى أداء هذا الدور (فالزوج الذى يشعر أنه يمثل تجاه زوجته مشاعر الود والألفة، زوج فاشل فى التقييم الاجتماعى، بغض النظر عن الأسباب الفعلية وراء ذلك).

١٥ـ التنشئة الاجتماعية

التنشئة الاجتماعية هى العملية التى تستهدف تأهيل الفرد للمشاركة فى نشاط جماعة معينة عن طريق تعلم المعايير والأدوار التى تتوقعها الجماعة وتقرها.

ويمكن أن نعتبر عملية التنشئة الاجتماعية عملية مستمرة نظراً لأن الأدوار الخاصة بوضع اجتماعى معين لا تكتسب عادة دفعة واحدة بمجرد اكتساب الفرد لهذا الوضع، ولكنها تتعلم مرة ومرات على امتداد فترة شغل الإنسان لهذا الوضع. فالأب لا يحيط بكل جوانب دوره الجديد بمجرد ميلاد طفل له، ولكنه يعرف جانباً منه وابنه رضيع، ثم وابنه فى مرحلة ما قبل المدرسة، ثم يتعدل هذا الدور وتتعين إضافة معلومات وخبرات إليه عند التحاق هذا الابن بالتعليم، ثم يدخل هذا الدور فى مرحلة جديدة باستقلال الابن بعد العمل أو الزواج وهكذا، فاكتساب الدور وتعلمه يتم بشكل متصل.

وعلى الرغم من أن التنشئة الاجتماعية ينظر إليها عادة من جانبها الإيجابى، بمعنى أنها تنطوى على تعلم شئ ما، إلا أنها مع ذلك تنطوى دائماً على خسائر ومكاسب فى نفس الوقت (أى على إضافة معلومات وإسقاط أو تجاهل معلومات أخرى)، نظراً لأن شغل وضع اجتماعى جديد يعنى دائماً ترك موضع سابق، وبذلك يتخلى الشخص عن بعض الأنشطة القديمة بمجرد اكتساب أنشطة جديدة. فاكتسابى لهجة جديدة فى الحديث أو لغة جديدة يعنى تركى للغة التى كنت استعملها من قبل، واكتسابى لعادات طعام جديدة (حضرية مثلاً) يعنى تركى لعادات طعام سابقة (الريفية مثلاً).. وهكذا. ولكى يتمكن شخص خارجى من شغل وضع اجتماعى جديد بشكل ناجح، وأداء الأدوار المرتبطة بهذا الوضع أداء سليماً، يتعين

عليه أن يكتسب صورة جديدة عن نفسه، ويكتسب كذلك مجموعة من الزملاء الجدد، والإنجازات الجديدة، وربما من القيم الجديدة أيضاً فى بعض الأحيان.

وهناك بعض الأشكال الأساسية للتنشئة الاجتماعية فى كل مجتمع كتربية الوالدين للفرد داخل الأسرة، والتعليم فى المدرسة، والتلمذة على مهنة أو حرفة معينة، والمحاولة والخطأ، والتقليد، واكتساب العقيدة الدينية. وتنطوى عملية التنشئة الاجتماعية التوقعية على تعلق الفرد بجماعة معينة أو ادعائه الانتماء إليها، بينما هو لا ينتمى إليها فى الواقع فعلاً، ولكنه يتمنى أن يصبح عضواً فيها (والأمثلة على ذلك كثيرة فى حياتنا اليومية، وأكثر ما تكون شيوعاً بين أفراد الطبقة الوسطى الصغيرة فى بلادنا).

١٦- الصراع

الصراع يكون عادة حول القيم، أو المكانة، أو القوة، أو الموارد المحدودة أو النادرة، ولا تقتصر أهداف الأطراف الداخلة فى علاقة الصراع على مجرد الفوز بامتياز معين وحسب، ولكنها تتعدى ذلك إلى الرغبة فى إخضاع الخصوم.

وتحدث مثل هذه الصراعات بين أفراد أو بين جماعات أو بين أفراد وجماعات. وهى موجودة بشكل أساسى وهام فى كل نسق اجتماعى على الإطلاق، اللهم فيما عدا بعض الجماعات اليوتوبية (المثالية والخيالية التى لا وجود لها فى الواقع) المحدودة النطاق، التى تستهدف فى المقام الأول تقليل الصراعات إلى أدنى حد.

والصراع يكون مصحوباً عادة – ولكن ليس دائماً – بمشاعر كراهية قوية. حقيقية أن هناك بعض أنواع الصراع التى يبدو أنها تنشأ عن بعض المشاعر والأحاسيس فحسب، ومن ثم فليس لها أى أهداف تكتيكية (مثل إتلاف مقاعد المواصلات العامة أو دور السينما، أو إتلاف دهان السيارات الفارهة التى يقوم بها الصغار، والكبار أحياناً. فهذه تنشأ عن مشاعر وأحاسيس من جانب القائم بالإتلاف إزاء جهاز النقل العام أو المجتمع الكبير أو ضد صاحب تلك السيارة، ولكنها لا تهدف إلى تحقيق هدف معين أو تعديل محدد فى موقف الخصم الذى نعتدى عليه). وهناك أنواع أخرى من الصراع تكاد تخلو تماماً من الأحقاد والضغائن، كالمفاوضات التى تتم بين الإدارة والعمال فى أحد المؤسسات الصناعية فى البلاد ذات التقاليد النقابية العريقة. على حين نجد أنواعاً أخرى من الصراع –

كالمباريات الحاسمة وذات المستوى الرياضى الممتاز – التى تخلق مشاعر الحماس والإثارة أكثر مما تثير مشاعر العداوة والكراهية. وجدير بالملاحظة أن الدراسة السيكولوجية (النفسية) للصراع أكثر تعقيداً من الدراسة السوسيولوجية (أى التى يقوم بها علم الاجتماع). إذ نجد أن الصراع بين الجماعات يخلق أفعالاً وحشية تتصف بالقسوة إزاء الطرف الآخر – كالتعذيب والتشويه والقتل – لا وجه للشبه بينهما وبين سلوك الثدييات الدنيا، ويبدو أنها راجعة على نحو ما إلى احتكار الإنسان للمثل العليا الرفيعة. ومع ذلك فيبدو من الصعب تحليل الدوافع إلى ممارسة العنف والقسوة باسم الحفاظ على قيم الجماعة، حيث نجد أن الأفعال التى تتصف بالقسوة تعتمد – على الأرجح – على الحسابات السياسية الهادئة أكثر من اعتمادها على مشاعر الغضب.

ويعتبر أغلب الدارسين المعاصرين الصراع سمة أساسية من سمات التنظيم الاجتماعى، وذلك لاعتبارين مختلفين ولكنهما مترابطين ببعضهما البعض. الاعتبار الأول أن الحفاظ على حدود الجماعات الاجتماعية المنظمة يتم من خلال ميل أعضاء كل جماعة إلى تقسيم العالم إلى "نحن" (أعضاء جماعتنا)، "وهم" (أى أعضاء الجماعة أو الجماعات الأخرى). فلولا هذا التضامن التلقائى لانهار الوجود المستمر لأغلب الأنساق الاجتماعية القائمة. والاعتبار الثانى أن كثرة الصراعات الاجتماعية فى المجتمع الحضرى الحديث تقسم المواطنين تبعاً لأسس كثيرة متباينة (تقسيم على أساس النشأة، على أساس الدين، على أساس الأجيال، على أساس العقيدة السياسية، على أساس الوضع الاقتصادى... إلخ)، بحيث أن أعداء الشخص فى موقف معين قد يصبحون حلفاءه فى موقف آخر، ومن هنا يحتفظ المجتمع بتماسكه ككل لأنه لا توجد قضية واحدة أياً كانت تستطيع أن تقسم أى مجتمع إلى شطرين منفصلين تماماً (ولو حدث ذلك لفقد هذا المجتمع مقوِّم وجوده الحقيقى).

ويستخدم مصطلح الصراع أحياناً بمعنى خاص تماماً مختلف عن المعانى السابقة عندما يشير إلى عدم انسجام القيم أو المعايير التى تخلق لدى الفرد توتراً عاطفياً. فصراع الدور – على سبيل المثال – يعنى أزمة المراهق الذى يرى أصدقاؤه أنه قد نضج وبلغ مبلغ الرجال، على حين يرى والداه أنه مازال بعد طفلاً. والصراع بهذا المعنى ظاهرة جديرة بالدراسة، ولكنه لا يتصل اتصالاً مباشراً بالصراعات الظاهرة بين الأشخاص أو الجماعات (وإن بدا وثيق الصلة بها

أحياناً).

١٧ـ المكانة

المكانة هى المكان أو الموضع الذى يشغله الشخص فى سلم التأثير داخل نسق اجتماعى معين.

فإذا قلنا أن الشخص (أ) يشغل مكانة أعلى من الشخص (ب)، فإننا نعنى أن تلك الجماعة (التى ينتمى إليها هذان الشخصان) تضع (أ) فى منزلة أعلى من (ب). ويتضح هذا التفضيل – أو التقدير – عادة فى إعطاء الشخص (أ) نصيباً أكبر من موارد الجماعة (مثلاً مرتباً أو دخلاً أعلى)، ونصيباً أكبر من القدرة على التحكم فى أنشطة تلك الجماعة (سلطة أكبر)، وحقوقاً أكبر، وقدراً أكبر من أعباء المسئولية. وهناك أنواع مختلفة من المكانة، منها الموقع على سلم التدرج الهرمى، و"المكانة السوسيومترية"[(١)] داخل الجماعة، والطبقة الاجتماعية، والهيبة Prestige.

ويقوم هيكل كل تنظيم فى المجتمع على تدرج هرمى للأوضاع الموجودة فيه، بدءاً من أرفع وضع ووصولاً إلى أدنى وضع فى هذا السلم، ويشمل هذا التدرج كافة – أو على الأقل غالبية – أعضاء ذلك التنظيم. ويكون ترتيب تلك الأوضاع واضحاً أشد الوضوح، كما أن الفروق بين الأوضاع المتدرجة فى الحقوق والواجبات والامتيازات تكون هى الأخرى محددة تحديداً واضحاً. أما المكانة السوسيومترية، أو القيادة غير الرسمية، فتمثل ظاهرة مرتبطة بذلك ولكنها تنشأ عادة بشكل تلقائى فى الجماعات غير المنظمة. وقد يعد تطور نظام المكانة (أو تريب المكانات فى سلم معين) على أساس خصائص الأفراد أمراً حتمياً عندما يدخل مجموعة من الأفراد المتكافئين فى علاقة تفاعل لفترة طويلة من الوقت. وليس هذا الميل قاصراً على البشر وحدهم، إذ نجد كافة الرئيسات، وكثيراً من الحيوانات الدنيا تطور لنفسها نظماً مختلفة للمكانة واضحة المعالم على أساس

---

(١) نسبة إلى السوسيومترى (أى القياس الاجتماعى)، ويعنى قياس شبكة العلاقات الاجتماعية التى تكون البناء الداخلى للجماعات الاجتماعية. وتكشف دراسة القياس الاجتماعى كذلك الأشكال المعقدة التى تنشأ عن قوى الجذب والنفور بين أعضاء الجماعات. وجرت العادة أن تعرض النتائج الأساسية للقياس الاجتماعى فى صور رسوم بيانية يطلق عليها اسم السوسيوجرام. والسوسيوجرام عبارة عن خريطة للجماعة تستخدم فيها رموز ملائمة تشير إلى الاختيارات الإيجابية والسلبية لأعضاء الجماعة. وقد تكون الاختيارات المحيطة بشخص معين كثيرة فى بعض الأحيان، وقليلة فى أحيان أخرى.. فالشخص الذى يحظى باختيارات إيجابية كثيرة يحظى بمكانة سوسيومترية عالية، وصاحب أكبر عدد من الاختيارات يسمى "نجماً".

خصائص أعضائها: كالنوع (ذكر أو أنثى)، أو العمر، أو السن، أو القوة، أو الفاعلية. ويختلف الوضع بالنسبة للبشر على أساس أن حياتهم وأجسامهم أكثر تعقيداً من الحيوانات، فنجد أن لديهم عدداً أكبر من السمات والخصائص التى تقوم عليها مثل هذه الفروق فى المكانة، من ذلك مثلاً عضويتهم فى جماعات أخرى، وعلى أساس سمات أخرى معنوية وغير ملموسة كالجمال والذكاء، والطموح.

وكانت **المكانة** كمصطلح تمثل فى الماضى مصطلحاً قانونياً أساساً يدل على مجموعة من الحقوق والواجبات. وهناك بعض المكانات التى مازالت شائعة فى القانون مثل: مالك الأرض، والراهن والمرتهن (أى الشخص الذى يرهن عنده العقار)، والحارس، والموصى، والوصى. بعد ذلك بدأ هذا المصطلح يستخدم على نطاق واسع للدلالة على أى نوع من الأوضاع الاجتماعية. ثم أخذ يدل بعد ذلك على المكان التراتبى للشخص (أى داخل سلم التراتب أو التدرج) أو الجماعة.

وقد اهتم علم الاجتماع بدراسة أثر المكانة وأثر تغير المكانة على سلوك الفرد ربما أكثر من اهتمامه بأى موضوع آخر من موضوعات الحياة الاجتماعية، بحيث أصبح لدينا قدر وافر من المعلومات عنه. فقد اتضح – على سبيل المثال – أن الرغبة فى تجنب فقدان المكانة تكون على العموم دافعاً أقوى من الرغبة فى اكتساب مكانة جديدة. كما يبدو أن هناك ميلاً عاماً إلى توازن المكانات فى الجماعة، أكثر من الميل إلى توازن المكانات التى يشغلها الفرد فى الأنساق الاجتماعية المختلفة التى يشارك فيها بحيث يكون هناك اتساق فيما بينها، وبحيث لا يصبح الأشخاص الذين يخضعون له فى نسق معين فى مكانة أعلى منه فى نسق آخر.

١٨- التدرج

التدرج هو طريقة ترتيب أعضاء نسق معين فى تسلسل هرمى (درجات أو مستويات فوق بعضها)، تتفاوت مستوياته من حيث الهيبة، والثروة، والنفوذ وغير ذلك من خصائص المكانة.

ويمكننا أن نرجع أغلب النظريات المعاصرة فى التدرج (أو التراتب) إما إلى كارل ماركس الذى يرى أن نظام التدرج فى أى مجتمع يتحدد على أساس ملكية وسائل الإنتاج، أو إلى ماكس فيبر الذى يرى أن التدرج الاجتماعى يتوقف على أسس منفصلة كالثروة، والنفوذ السياسى وأسلوب الحياة. والطبقات الاجتماعية التى تحدث عنها ماركس فى كتابه **رأس المال** هى: ملاك الأرض، والرأسماليون،

والعمال، والفلاحون. أما ماكس فيبر فلم يستخدم هذه المفاهيم العامة، ولكنه وضع وصفاً خاصاً للطبقات (أو الشرائح) الرئيسية فى كل مجتمع تحدث عنه.

ويمكن قياس التدرج الاجتماعى عن طريق دراسة الفروق فى الدخل، والتعليم، والمهنة، والاستهلاك وما إلى ذلك من مؤشرات تدل على الانتماء الطبقى. كما طور علماء الاجتماع الأمريكيون ما يعرف باسم الأساليب الذاتية فى قياس الانتماء الطبقى، وذلك عن طريق سؤال الناس كيف يصنفون أنفسهم والآخرين فى الطبقات المختلفة، أى ما هى رؤيتهم لوضعهم الطبقى وأوضاع الآخرين. كما أن هناك دراسات استخدمت مزيجاً من الأسلوبين معاً فى دراسة الطبقات فى المجتمعات الحديثة. ويمكن مقارنة نظم التدرج الاجتماعى بين عدة مجتمعات من حيث القيم التى يرتكز عليها البناء الطبقى فى كل مجتمع، ومن حيث الاتساق الداخلى بين مكونات البناء الطبقى، ومدى وضوح الحدود بين الطبقات المختلفة، وما إذا كان هناك اعتراف صريح بمظاهر عدم المساواة أو محاولة لطمسها، ومن حيث أنواع الحراك الاجتماعى الموجودة فى كل مجتمع.

١٩- الحراك الاجتماعى

الحراك هو حركة الأفراد، والأسر، والجماعات من وضع اجتماعى إلى وضع اجتماعى آخر.

وهناك ثلاثة أنماط رئيسية للحراك الاجتماعى هى: **الحراك الجغرافى** (وهو الانتقال من مكان إلى آخر)، **والحراك الأفقى** (وهو الحركة من جزء من أجزاء النسق الاجتماعى إلى جزء آخر)، **والحراك الرأسى** (وهو عبارة عن اكتساب أو فقدان مكانة اجتماعية). والحقيقة أن الأنواع الثلاثة من الحراك لها أهميتها وجديرة بالدراسة، إلا أن اهتمام علم الاجتماع قد تركز بالدرجة الأولى على الحراك الرأسى.

وتلجأ بعض دراسات الحراك الرأسى إلى مقارنة مكانات الآباء بمكانات أبنائهم، فإذا تعدلت مكانات الأبناء دل ذلك على وجود حراك، إلى أعلى أو إلى أسفل حسب الأحوال. وهناك دراسات أخرى تقارن تسلسل المكانات التى شغلها فرد معين فى حياته. على حين اهتمت دراسات أخرى بوصف التغيرات التى طرأت على مكانة جماعات بأكملها.

وقد اتضح من كافة الدراسات التى أجريت حتى الآن أن قياس الحراك الرأسى أكثر تعقيداً مما يبدو لأول وهلة. ومن أسباب ذلك أن وضع الأفراد أو الجماعات

يتغير داخل نسق التدرج، فى نفس الوقت الذى يتغير فيه نسق التدرج نفسه. وليس من الممكن دائماً التيقن من المكانة النسبية التى يشغلها أولئك الأفراد والجماعات فى الفترات الزمنية المختلفة (لأننا لا نستطيع أن نتحقق إلا من المكانات التى يشغلونها فى الوقت الراهن، وقت إجراء الدراسة. أما المكانات فى الماضى فلابد أن تختلف أحكامنا عليها، لانقضاء ظروف التحقق الأكيد من سمات نسق التدرج العام فى المجتمع). فهل كانت مكانة المعلم أو الطبيب – نسبياً – فى مطلع القرن التاسع عشر أعلى أو أدنى مما هى عليه اليوم؟

ومن المشكلات الأخرى فى دراسة الحراك أنه يشترط لكى نتمكن من إجراء دراسة مقارنة سليمة بين بعض المكانات أن تنتمى جميعها إلى نفس نسق التدرج، فالبدوى فى ليبيا الذى انتقل إلى المدينة وتلقى العلم فى الجامعة، لا نستطيع أن نقول عنه أنه ارتقى أو انحطت مكانته، لأنه خرج من نسق اجتماعى معين إلى نسق اجتماعى آخر مختلف تماماً. فالكلام عن حدوث حراك اجتماعى له يعد من وجهة النظر السوسيولوجية لا معنى له.

ومشكلة أخرى من مشكلات دراسة الحراك الرأسى هى كيفية اختيار المعايير التى سيتم الاحتكام إليها لمعرفة صعود الشخص أو هبوطه على سلم التدرج الاجتماعى. من هذا مثلاً أننا إذا قارنا المكانات المهنية لبعض الناس بمكانات آبائهم، فسوف نتوصل إلى نتائج متباينة تماماً، تبعاً لما إذا كانت المهن الحالية للأبناء قابلة للمقارنة بالمهن التى كان يمارسها الآباء وقت ميلاد أولئك الأبناء، ثم عندما كان أولئك الآباء فى سن أبنائهم الحاليين، أو تلك التى مارسها الآباء فى ختام (ذروة) حياتهم العملية.

ورغم كل تلك الصعوبات، التى يجتهد علماء الاجتماع فى البحث عن حلول لها، فإن دراسة الحراك الرأسى – كما يبدو فى الحياة العملية للأفراد أو فى تغير أوضاع الجماعات المختلفة- يمكن أن تدلنا على التغير الاجتماعى الذى يجرى فى المجتمع أكثر من أى نوع آخر من الدراسات.

٢٠- القوة

القوة هى قدرة الفرد الداخل فى علاقة اجتماعية على فرض إرادته الخاصة رغم ما يلقاه من مقاومة لذلك.

والقوة الشرعية يطلق عليها عادة اسم **سلطة** Authority (والمقصود بالشرعية أن تكون مدعومة من قبل معايير الجماعة أو معايير أطراف العلاقة). أما القوة التى تمارس بشكل غير رسمى وبدون ميكانيزمات محددة للتغلب على المقاومة

فتعرف باسم **النفوذ** Influence.

وعلى الرغم من أن القوة التى تمارسها الحكومات هى موضوع الاهتمام الرئيسى لعلماء السياسة، إلا أن ظاهرة القوة لا تقتصر أبداً على دنيا السياسة وحدها. فعلاقات القوة تظهر فى كافة الأنساق الاجتماعية بدءاً من الأسرة حتى الدولة الوطنية، ويوجد فى كل تنظيم اجتماعى أسلوب لتوزيع القوة داخله.

والملاحظ أن القوة تتصف بشئ من التناقض، ومن التناقضات الحالية نذكر على سبيل المثال:

(أ) **أن القوة ظاهرة تبادلية**: فالسيد لا يستطيع أن يتحكم فى العبد، إلا إذا سمح السيد لنفسه أن يخضع إلى حد ما لتحكم هذا العبد فيه. وفى هذا الصدد نذكر قول السياسى الفرنسى ليدرو رولان "ها هم أولئك الناس ذاهبون، يجب أن أجرى لكى ألحق بهم، لأننى قائدهم".

(ب) **أن ممارسة القوة وحيازة القوة ليسا شيئاً واحداً تماماً**: فأقوى الحكام هم أولئك الذين لا يحتاجون إلى إثبات قدرتهم على قمع مقاومة رعاياهم، لأن رعاياهم لا يقاومونهم أبداً.

(ج) **أن القوة كثيراً ما تكون وهماً**: ولكن ذلك الوهم يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية، إذا لم يواجه تحدياً. فضعف حاكم ما قد لا يتبينه أحد، إلا عندما يقع حدث معين يكشف لرعاياه أنه لم يعد يتمتع بولاء الآخرين.

(د) يبدو لنا عادة أن الأشخاص الأقوياء يتحكمون فى وسائل إكراه الآخرين على الطاعة، غير أن تلك الوسائل تتوقف دائماً على مدى اقتناع الأفراد فى أدنى مستويات القوة، لأنهم هم الذين يقومون فى النهاية بإجبار الناس على الطاعة.

وقد يظل كثير من علماء الاجتماع حتى وقت قريب يتجنبون دراسة علاقات القوة، إما لأن لهم اهتمامات أخرى فى ميدان العلم، أو لأنهم لا يريدون تبنى وجهات نظر يمكن أن توصف بأنها محافظة أو راديكالية. ولكن ذلك الوضع لم يعد قائماً الآن، لا فى العالم الغربى الرأسمالى، ولا فى مصر وبعض البلاد العربية الأخرى. ذلك أن الصعوبة المتزايدة فى الحفاظ على النظام بين الدول وداخل كل دولة – خلال السنوات الأخيرة – قد أثار قدراً كبيراً من الاهتمام بتحليل علاقات القوة، وبنظم تحول توزيع القوة تحت ظروف معينة.

* * *

المصطلحات الخاصة فى علم الاجتماع

يمكن القول أن المعرفة الصحيحة بالمصطلحات الأساسية العشرين التى عرضنا لها فيما سبق تتيح للدارس المبتدئ فى علم الاجتماع أن يقرأ ويفهم نحو ٩٠% من تراث علم الاجتماع المعاصر بسهولة. غير أن هناك بعض فروع علم الاجتماع الخاصة، أو العلوم المتصلة به اتصالاً وثيقاً، التى تتميز بمصطلحات خاصة بها. ففى دراستنا لعلم السكان على سبيل المثال سنواجه مصطلحات مثل: **الخصوبة، وأمد الحياة، ومعدل النوع**... إلخ. وكل مصطلح من هذه المصطلحات يمثل أداة لقياس جانب معين من جوانب سكان المجتمع، ومن اليسير دراسته وتذكره عندما نكون بصدد دراسة هذا الفرع أو ذاك.

كما أن هناك بعض علماء الاجتماع البارزين الذين وجدوا من الضرورى أن يطوروا لأنفسهم مجموعة كاملة من المصطلحات التى تناسب التعبير عن أفكارهم. فأصبح لهم قاموس خاص يجب أن يتعرف عليه قارؤهم لكى يستطيع أن يفهم أعمالهم فهماً سليماً. ولا يمنع هذا أن بعض تلك المصطلحات – خاصة إذا كانت متعلقة بكبار العلماء – قد وجد قبولاً عاماً لدى قطاع عريض من المشتغلين بالعلم، بينما ظل بعضها كالعلامة التجارية المسجلة خاصاً بباحث معين، وشائعاً فقط فى كتابات تلاميذه، ومعروفاً لجمهور قرائه.

ونلاحظ أخيراً أن علم الاجتماع يرتبط بعلاقات وثيقة مع العلوم الاجتماعية الأخرى – كما سنرى فى الفصل التالى، ولذلك نجد أن بعض المصطلحات الخاصة بتلك العلوم يجد طريقه فى النهاية إلى الكتابات السوسيولوجية نفسها. ففى دراستنا لعلم الاجتماع العائلى – على سبيل المثال – سوف نلاحظ أننا نميز بين الأقارب عن طريق الدم والأقارب عن طريق النسب. وهذان المصطلحان مستعاران من الأنثروبولوجيا. كما أن دارس الأسرة يتعرض أحياناً للكلام عن العصاب، والفعل الشرطى، وغيرها من المصطلحات المأخوذة من علم النفس وهكذا.

ولعل هذه النقطة تقودنا إلى محاولة تبين العلاقة بين علم الاجتماع وبعض العلوم الاجتماعية الوثيقة الصلة به. وهو موضوع الفصل الثالث.

الفصل الثالث
علاقة علم الاجتماع بالعلوم الأخرى

إن دارس علم الاجتماع قد يحتار أحياناً فى شرح العلاقة بين علم الاجتماع وكل من علوم: الأنثروبولوجيا، والتاريخ، والخدمة الاجتماعية. وقد يجد من الصعوبة أن يتبين ما إذا كان علم النفس الاجتماعى ينتمى أساساً إلى علم الاجتماع أو إلى علم النفس. وما هى طبيعة العلاقة بين علم الاجتماع السياسى وعلم السياسة. وعلى الرغم من أن الحدود بين تلك الميادين ليست محددة تحديداً دقيقاً قاطعاً، إلا أنها مع ذلك تبدو فى الممارسة العملية واضحة لنا بالقدر الكافى، ولذلك فليس من الصعب علينا أن نحاول فهمها وعرضها هنا باختصار.

١ـ علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية

غالباً ما يقال الآن أنه بالرغم من أن علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية قد نشأ من منابع أو مصادر مختلفة تماماً (الأول من الفلسفة، والتاريخ، والفكر السياسى، والمسح الاجتماعى، والأخرى من الأنثروبولوجيا الفيزيقية وعلم الحياة)، إلا أنه يصعب الآن – من الناحية العلمية – التمييز بينهما. غير أن هذه القضية تعبر عن طموح أكثر مما تصور الواقع. فإذا درسنا المفاهيم ومناهج البحث والتحليل واتجاهات الاهتمام فى العلمين، لاتضح لنا أن الاختلاف لا يزال قائماً بينهما. ومع ذلك، فإن النظر إلى تاريخ العلاقة بينهما يجعلنا نلاحظ أنه قد مرت فترة طويلة سادت خلالها علاقة وثيقة بين العلمين، وبخاصة حينما كان يصعب تحديد صلة الأعمال الفردية للدارسين بأى منهما حيث كانت يمكن أن تدرج ضمن الأنثروبولوجيا أو ضمن علم الاجتماع (مثل أعمال تايلور، وسبنسر، ووستر مارك). ثم أعقبت ذلك فترة أخرى تمثل الاختلاف الكامل، بعد أن تبنت الأنثروبولوجيا المدخل الوظيفى بصفة عامة، واستمر علم الاجتماع (على الأقل فى أوروبا) فى اتجاهه التاريخى، واهتمامه بمشكلات التطور الاجتماعى. ثم ظهر فى السنوات الأخيرة اختلاف جديد بين العلمين.

أما الفروق الأساسية بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية، التى لوحظت خلال فترة التباين فيمكن إرجاعها بسهولة إلى اختلاف موضوع الدراسة. فلقد انشغل علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية – بعد أن أصبحت الدراسة الحقلية تمثل مطلباً حيوياً – فى دراسة المجتمعات الصغيرة والتى تختلف فى طبيعتها تمام

الاختلاف عن مجتمعاتنا، من حيث أنها لا تخضع نسبياً للتغير، ولا تتوافر عنها سجلات تاريخية. وكانت المناهج المستخدمة فى الدراسة تتسق مع هذه الحقائق، إذ يمكن ملاحظة هذه المجتمعات بوصفها وحدات كلية وظيفية، كما أنه من اليسير وصفها وتحليلها باستخدام مصطلحات محايدة أخلاقياً، طالما أن عالم الأنثروبولوجيا كملاحظ خارجى، لا علاقة له بالقيم والأفكار العامة. ولما كانت هذه المجتمعات تتغير ببطء، ولا توجد عنها سجلات يمكن أن تصور التغيرات الماضية، فإنه من العسير استخدام المدخل التاريخى، بل إن ذلك يبدو أمراً غير ممكن على الإطلاق.

غير أن هذا الموقف قد تغير الآن تغيراً جوهرياً. فمعظم المجتمعات البدائية – إن لم تكن كلها – قد تغيرت، نتيجة تأثير الأفكار والتكنولوجيا الغربية، كما أخذت التجمعات الكبرى تسيطر على المجتمعات القبلية، ونمت الحركات الاجتماعية والسياسية، بحيث دفعت عالم الأنثروبولوجيا إلى الاهتمام بنفس المشكلات القيمية، التى يواجهها عالم الاجتماع، حينما يدرس المجتمع الذى يعيش فيه أو مجتمعات ذات حضارة مماثلة.

وباختصار، إننا نلاحظ أن موضوع الدراسة الآن هو المجتمعات فى أثناء عملية النمو الاقتصادى والتغير الاجتماعى، وهذا هو الموضوع الذى يدرسه عالم الاجتماع والأنثروبولوجيا على السواء، كما كثرت أعمالهم حول هذه المشكلات فى آسيا وأفريقيا. يضاف إلى ذلك أن النظر إلى المجتمعات البدائية بوصفها تمثل موضوع الأنثروبولوجيا الاجتماعية، أخذت تختفى بصورة واضحة، كما أن انفراد عالم الاجتماع بدراسة المجتمعات المتقدمة هى مسألة موضع جدل إلى حد ما. فهناك عدد كبير من الدراسات الأنثروبولوجية فى المجتمعات المتقدمة، مثل دراسة "المجتمع المحلى الصغير" وجماعات القرابة... إلخ. ومع ذلك فلا تزال التفرقة قائمة بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا فى ضوء اختلاف المصطلحات، والمدخل والمنهج (بل أحياناً ما يعتبر البعض أن تداخل نشاط العلماء فى ميدان الدراسة غير صحيح منهجياً)، لكن الالتقاء بين العلمين واضح برغم كل ذلك، كما تزداد الرغبة فى تحقيق المزيد منه.

ويجب أن نشير أيضاً إلى أنه يوجد بين المجتمعات المعاصرة فئة ثالثة بالغة الأهمية تمثلها المجتمعات التى لا تعد بدائية ولا هى متقدمة صناعياً. وفى هذه المجتمعات – التى تعتبر الهند ومصر نموذجاً لها – تفقد التفرقة بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية معناها إلى حد كبير. فالبحوث السوسيولوجية فى الهند مثلاً، سواء اهتمت بنظام الطائفة، أو المجتمعات المحلية الريفية، أو بعملية التصنيع ونتائجها، عادة ما يقوم بها علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا معاً. إن هناك فرصة حقيقية فى مصر وغيرها من المجتمعات النامية ذات الإرث الحضارى العريق للقضاء على هذه التفرقة بين العلمين. حقيقة أن التدريب الذى يتلقاه علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا يحول دون ذلك إلى حد ما، إذ أنهم يحصلون على تدريبهم فى أحد الأقطار الغربية حيث لا تزال هذه التفرقة قائمة. لكن تطور العلوم الاجتماعية فى تلك البلاد، وتناقص الاعتماد على الموارد التعليمية الأجنبية، سوف يؤدى إلى التكامل الحقيقى بين مناهج ومفاهيم العلمين فى ضوء المشكلات المدروسة، والمهام الملقاة على البحوث الملائمة للحياة الاجتماعية فى هذه البلاد.

٢- علم الاجتماع وعلم النفس

إن مشكلة العلاقة بين علم النفس وعلم الاجتماع، ومكانة علم النفس الاجتماعى فى علاقته بهما عسيرة ولم تحسم بعد. وهناك اتجاهان متطرفان فى هذا الصدد. فقد اعتقد ميل J. S. Mill أننا لا نستطيع الزعم بأنه قد أمكن تأسيس علم اجتماعى عام، إلا بعد أن يبدو بوضوح أن التعميمات الاستقرائية فى هذا العلم قد تم استنباطها منطقياً من قوانين الفكر. "فالكائنات الإنسانية فى المجتمع لا تنطوى على أى خصائص فيما عدا تلك التى تشتق من قوانين الطبيعة الإنسانية الفردية".

أما دوركايم فيقيم تفرقة أساسية بين الظواهر التى يدرسها علم النفس، وتلك التى يدرسها علم الاجتماع بصفة خاصة. فعلم الاجتماع يدرس الظواهر الاجتماعية الخارجية عن عقول الأفراد، والتى تمارس قهراً عليهم. ويمكن تفسير الظواهر الاجتماعية فى ضوء ظواهر اجتماعية أخرى، لا فى ضوء ظواهر نفسية "إن المجتمع ليس مجرد تجمع من الأفراد، بل إن النسق الذى يمثله هذا التجمع، يعبر عن واقع متميز له خصائص النوعية... وباختصار فإن هناك تفرقة بين علم النفس والاجتماع، تماثل تماماً تلك التفرقة القائمة بين علم الحياة، والعلوم الكيميائية – الفسيولوجية. ويترتب على ذلك، أنه حينما تفسر ظاهرة اجتماعية مباشرة بظاهرة نفسية، فإن المرء يتأكد من أن هذا التفسير غير صحيح.

ولا يزال هذا التعارض بين دوركايم وميل يجد مؤيديه فى الوقت الحاضر، لكن يبدو أن معظم علماء الاجتماع يتخذون موقفاً وسطاً، فالبعض - مثل جينزبرج Ginsberg - يرون أنه يمكن إقامة التعميمات السوسيولوجية بصورة أدق حينما يتحقق التكامل بينها وبين القوانين العامة فى علم النفس، لكن ذلك لا يلغى ضرورة وجود قوانين سوسيولوجية قائمة بذاتها. وبالمثل ذهب ناديل Nadel إلى أنه "يجب تنقيح بعض المشكلات التى يطرحها البحث الاجتماعى بواسطة حركة إلى مستويات أدنى للتحليل فى نطاق علم النفس، والفزيولوجيا، وعلم الحياة".

كذلك اتجه كثير من علماء الاجتماع الألمان ومن بينهم ماكس فيبر – نتيجة تأثير ديلتاى – إلى تبنى الفكرة القائلة بأنه بينما يمكن صياغة تفسيرات سوسيولوجية خالصة، إلا أن عالم الاجتماع يصبح أكثر رضى واقتناعاً حينما يكون فى وسعه "فهم" معنى الأفعال الاجتماعية التى يحاول تفسيرها سببياً. ويمكن إدراك هذا الفهم بوصفه يمثل نوعاً من "علم النفس العلمى"، وإن كان فيبر وديلتاى لم يتخذا موقفاً عدائياً من إمكانية تطوير علم نفس علمى بالمعنى العام، بل كان فيبر يتعاطف مع بعض أفكار فرويد.

وعلى الرغم من هذا الاعتراف الواسع النطاق بأن التفسيرات السوسيولوجية والسيكولوجية يكمل أحدها الآخر، فإن العلمين لا يرتبطان من الناحية العملية ارتباطاً وثيقاً. كما لا يزال موقف علم النفس الاجتماعى – الذى يجب أن يكون قريباً من علم الاجتماع بصفة خاصة – موضع خلاف. ومن اليسير أن نقول إن علم النفس الاجتماعى هو ذلك الفرع من علم النفس العام الذى يرتبط ارتباطاً خاصاً بالظواهر الاجتماعية، أو الذى يتناول الجوانب النفسية للحياة الاجتماعية. والواقع أن علم النفس برمته يمكن اعتباره "اجتماعياً" إلى حد معين، طالما أن كل الظواهر النفسية تظهر فى سياق اجتماعى يؤثر فيها إلى حد ما، ويصبح من العسير أن نعين – ولو بصورة تحكمية – حدود علم النفس الاجتماعى. وهذا يعنى أن علماء النفس الاجتماعيين غالباً ما يشعرون برابطة وثيقة تربطهم بعلم النفس العام أكثر من علم الاجتماع، وأنهم أيضاً يلتزمون بمنهج معين (يؤكد التجربة، والدراسات الكمية)، ومن ثم فهم يغفلون دائماً الملامح البنائية للوسط الاجتماعى الذى يجرون بحوثهم فى نطاقه.

على أننا نستطيع توضيح افتراق علم الاجتماع عن علم النفس الاجتماعى فى ميادين متعددة. ففى دراسة الصراع والحرب توجد تفسيرات سوسيولوجية،

وأخرى سيكولوجية، وفى دراسات التدرج الاجتماعى يبدو أن المدخل السيكولوجى قدم تحليلاً للطبقة والمكانة فى إطار ذاتى بحيث يعارض التحليل السوسيولوجى فى ضوء عوامل موضوعية بدلاً من الاكتفاء بإجراء بحث منظم للجوانب السيكولوجية لأحد العوامل الهامة فى البناء الاجتماعى. ومن الملاحظ أيضاً أنه نادراً ما يشار إلى "سيكولوجية السياسة" التى تطورت منذ فترة بعيدة، نتيجة بعض الظواهر الواضحة فى السلوك والبناء السياسى. وعموماً فإننا نستطيع أن نكشف فى كل ميدان للدراسة، أن علم النفس وعلم الاجتماع يمثلان مجالين مختلفين من مجالات الاهتمام.

وهناك بالطبع دعاوى عديدة تطالب بتحقيق مزيد من التكامل بين العلمين. ويمكن أن نشير إلى بعض المحاولات فى هذا الصدد. ومن أهم هذه المحاولات الأعمال الحديثة لجيرث Gerth وميلز Mills، حيث يقول الكاتبان: "يحاول عالم النفس الاجتماعى أن يصف ويفسر سلوك ودوافع الرجال والنساء فى مجتمعات مختلفة الأنماط. وهو يتساءل كيف يتفاعل السلوك الخارجى والحياة الداخلية للفرد كل منهما مع الآخر، ويسعى إلى وصف نماذج الأشخاص التى توجد غالباً فى مجتمعات مختلفة الأنماط، ثم يحاول تفسيرها من خلال تتبع التفاعل المتبادل بينهم وبين المجتمعات التى يعيشون فيها". وهكذا يكون ميدان الدراسة فى علم النفس الاجتماعى هو التفاعل بين الشخصية الفردية والبناء الاجتماعى.

ويرى جيرث وميلز أنه يمكن دراسة هذا الموضوع إما من زاوية علم الحياة، أو من زاوية علم الاجتماع. وكانت المشكلة فى الماضى القريب تتمثل فى أن التفسيرات التى تأتى من زاوية معينة، تظل منعزلة عن تلك التى تقدمها الزاوية الأخرى، وبالتالى يتم تناول كل منهما بمناهج ومصطلحات مستقلة أكاديمياً. ولقد حاول جيرث وميلز تخطى هذه الفجوة باستخدام مفهوم "الدور" فى تعريفهما للشخص والنظم: "فالدور الاجتماعى يمثل نقطة الالتقاء بين الكائن العضوى الفردى والبناء الاجتماعى، وهو يستخدم كمفهوم رئيسى فى إطار يسمح بتحليل الشخصية والبناء الاجتماعى معاً".

والواقع أن هذا الكتاب قد أعاد مناقشة تلك المشكلة الرئيسية الخاصة بالعلاقة بين الفرد والمجتمع، والتى سبق أن تناولها جينزبرج فى دراسة رائدة له حينما بحث التأثير النسبى للغريزة والعقل فى الحياة الاجتماعية من خلال نظريات العقل الجمعى، ومشكلات الرأى العام، والسلوك الجماعى المنظم. ولقد هجر علم النفس

الاجتماعى مؤخراً هذا اللون من الدراسة، واتجه نحو البحوث الإحصائية والتجريبية التى تهتم أكثر ما تهتم بالفرد أو بمجموعات صغيرة من الأفراد، ومن ثم فقد اتصاله بعلم الاجتماع. ولذلك يمكن القول أن هناك حاجة ماسة لتحقيق هذا الارتباط مرة أخرى بين العلمين.

وأخيراً علينا أن نعيد النظر فى الاعتراض الذى وجه إلى الاتصال بين العلمين. لقد حاول دوركايم أن يستبعد التفسير السيكولوجى من علم الاجتماع، لكنه كان غالباً ما يرجع إليه بصورة ضمنية. وذهب رادكليف براون حديثاً إلى أن علم الاجتماع وعلم النفس يدرسان أنساقاً مختلفة تماماً، فالأول يدرس النسق الاجتماعى والآخر يتناول النسق العقلى، ولهذا فهو يرى أنه من العسير تحقيق التكامل بين هذين المستويين من التحليل. غير أن هذه النظرة تبدو بالغة التطرف، إذ كثيراً ما نصادف فى وقت معين بحوثاً خصبة، حتى فى العلوم الطبيعية، أجراها رواد العلوم الأخرى مثل الكيمياء الحيوية والطبيعية. وعموماً فإن هذه النظرة هى من بقايا تصنيف كونت للعلوم، ولذلك فنحن بالتأكيد بحاجة أكثر إلى تصور حديث لتسلسل العلوم.

٣- علم الاجتماع وعلم الاقتصاد

لاحظ ألفرد مارشال Alfred Marshall فى محاضر افتتاحية له بجامعة كمبردج عام ١٨٨٥، حينما كان بصدد الحديث عن فكرة كونت عن العلم الاجتماعى العام ما يلى: "لاشك فى أنه إذا وجد هذا العلم، فإن الاقتصاد سيكون سعيداً بأن ينضوى تحت جناحه. لكنه لم يتحقق حتى الآن، بل لا توجد علامات تشير إلى إمكانية وجوده، ولهذا فلا جدوى من الانتظار العقيم. إن علينا أن نفعل ما فى وسعنا بالاعتماد على مواردنا الحالية".

والآن، هل يصدق هذا الحكم حتى وقتنا هذا؟ إننى لا أعتقد ذلك. لقد وجد علم الاجتماع الاقتصادى، كما اهتم علماء الاجتماع بفحص أوجه النقص فى النظرية الاقتصادية، وقدموا إسهاماً فى دراسة الظواهر الاقتصادية. ومن ناحية أخرى نلاحظ أن علماء الاقتصاد أنفسهم أصبحوا لا يقبلون ذلك التكرار الممل للعبارة التى تظهر فى التحليل الاقتصادى دائماً والتى مؤداها: "أنه مع تثبيت كل الظروف الأخرى"، وحاول كثيرون منهم أن يذهبوا إلى ما وراء الوصف (الذى يشغل جزءاً كبيراً من المؤلفات الاقتصادية المدرسية) أو الاستنباط من مجموعة افتراضات

قبلية بسيطة عن السلوك الإنسانى.

ويمكن أن نجمع الانتقادات والإسهامات السوسيولوجية الحديثة تحت عدة عناوين، فهناك أولاً الدراسات النقدية، التى استهدفت الكشف عن أن الاقتصاد لا يمكن أن يكون علماً مستقلاً تماماً. وقد تبنى هذا المدخل – على سبيل المثال – لوى فى مؤلفه: **الاقتصاد وعلم الاجتماع** الذى تناول دراسة أهمية الاقتصاد البحت وجوانب النقص فيه، فاكتشف مبدأين سوسيولوجيين تنهض عليهما القوانين الكلاسيكية للسوق هما: "الإنسان الاقتصادى"، والمنافسة أو انتقال عوامل الإنتاج. ولقد ذهب لوى إلى أبعد من ذلك، حينما اقترح مجالات خصبة للتعاون بين الاقتصاد وعلم الاجتماع.

وهناك مدخل مماثل لذلك يمثل سيميان F. Simiand فى مؤلفه **"المنهج الوضعى فى علم الاقتصاد"**. وكان سيميان معاوناً لدوركايم فى مجلة الحولية الاجتماعية Année Sociologique وتبنى المدخل السوسيولوجى فى دراسة المشكلات الاقتصادية. وهو يرى فى مقالاته التى تشكل هذا المؤلف أن المبادئ الأولى هى بمثابة فروض بحاجة إلى اختبار، أكثر مما هى نقطة انطلاق للاستنباط المنطقى الذى يخلص إلى نتائج لا تزيد فى صدقها عن الفروض الأصلية. والطريق الوحيد لاختبار هذه الفروض فى رأيه هو استخدام البحث السوسيولوجى.

ويعتبر مؤلف ماكس فيبر: **الاقتصاد والمجتمع** Wirtschaft und Gesellschaft محاولة كلاسيكية لإدخال بعض مفاهيم النظرية الاقتصادية ضمن مجال علم الاجتماع العام. وهناك عمل حديث لتالكوت بارسونز وسملسر – يسير على هدى أفكار فيبر لكنه أكثر طموحاً إلى حد ما – يحاول أن يكشف عن أن النظرية الاقتصادية هى جزء من النظرية السوسيولوجية العامة. ويمكن أن تضم هذه الفئة أيضاً تلك الكتابات التى حاولت صياغة مبادئ الاقتصاد الاجتماعى.

ونستطيع أن نميز ثانياً الدراسات السوسيولوجية العديدة التى اهتمت مباشرة بمشكلات النظرية الاقتصادية، حيث فحص سيميان إمبيريقياً فى مؤلفه: **الأثمان والتطور الاجتماعى للنقود** (باريس، ١٩٣٢، ثلاثة أجزاء) العلاقة بين الأجر ومستويات الثمن، وطور نظرية سوسيولوجية للأجور. وهناك مؤلف حديث فى هذا المجال لباربارا وطون Barbara Wooton بعنوان: **الأسس الاجتماعية لسياسة الأجور** (لندن، ١٩٥٥) وفيه حللت وطون أولاً الجوانب غير الملائمة فى النظرية

الاقتصادية الكلاسيكية للأجور، ثم قدمت تحليلاً سوسيولوجياً لمحددات الأجر والفروق فى المرتبات معتمدة على بيانات من المجتمع البريطانى. ويعتبر القسم الأخير من هذا المؤلف بالغ الأهمية، إذا أنه يدرس الإجراءات الفعلية، والمناقشات حول المساومة على الأجور فى المجتمع البريطانى الحديث.

وهناك دراسات سوسيولوجية عديدة مشابهة لذلك، تناولت الجوانب المختلفة للنظرية الاقتصادية، لعل أهمها تلك التى تتعلق بنظرية المنشأة. ونجد أمامنا هنا الدراسة الكلاسيكية لثورشتاين فيبلن Thorstein Veblen بعنوان **نظرية مشروع العمل** (نيويورك، ١٩٠٤)، بالإضافة إلى دراسات أخرى لاحقة عن الشركات، وبخاصة دراسة بيرل A. A. Berle ومينز G. C. Means بعنوان: **الشركات الحديثة والملكية الخاصة**.

وهناك ثالثاً أعمال سوسيولوجية تناولت الملامح العامة للأنساق الاقتصادية. وهنا بالذات يتسم التراث السوسيولوجى بالثراء، حيث حاول علماء الاجتماع استكشاف بعض جوانب السلوك الاقتصادى التى أهملها علماء الاقتصاد، أو تناولوها بطريقة سطحية. ومن بين الدراسات العامة التى تناولت الأنساق الاجتماعية ككل والتى قدمها علماء الاجتماع، وبعض الاقتصاديين ذوى العقلية الاجتماعية، نظرية ماركس عن رأس المال، ومعظم أعمال المدرسة التاريخية الألمانية مثل دراسة زومبارت W. Sombart بعنوان: **الرأسمالية الحديثة**، ودراسة بوشر K. Bucher بعنوان: **نشأة الاقتصاد**، وكتابات ماكس فيبر عن الرأسمالية، وأعمال هوبسون J. A. Hobson وبخاصة دراسته: **تطور الرأسمالية الحديثة والإمبريالية**، وكتابات أخرى عديدة لهنرى سى Henry Sée.

وهناك دراسات حديثة متعددة فى هذا الميدان ذاته، يتناول بعضها التطور الأخير للرأسمالية، منها مؤلف شومبيتر J. Schumpeter **الرأسمالية والاشتراكية والديموقراطية**، ومؤلف ستراتشى J. Strachey **الرأسمالية المعاصرة**، ومؤلف جالبرايت K. Galbraith **الرأسمالية الأمريكية** American Capitalism. وتوجد بالإضافة إلى ذلك، مجموعة أعمال تناولت نماذج أخرى للنسق الاقتصادى، وبخاصة النماذج البدائية.

وبالإضافة إلى هذه الدراسات العامة عن الأنساق الاقتصادية، أسهم علماء الاجتماع فى دراسة جوانب خاصة من التنظيم الاقتصادى مثل: نظام الملكية،

وتقسيم العمل، والمهن، والتنظيم الصناعى.

على أننا نستطيع أن نذهب إلى أن علم الاجتماع وعلم الاقتصاد اللذين ارتبطا ارتباطاً وثيقاً فى نشأتهما – فى أعمال كويزناى وآدم سميث – ثم اقترفا بعد ذلك – باستثناء أعمال المدرسة التاريخية الاقتصادية فى ألمانيا – قد أصبحا أشد ارتباطاً مرة أخرى فى السنوات الأخيرة. ولا يرجع ذلك فقط إلى تطور علم الاجتماع، وإسهامه المباشر فى الدراسات الاقتصادية، وإنما إلى تغيرات شهدها علم الاقتصاد ذاته.

وهناك جانبان أساسيان للاقتصاد الحديث يجب أن نشير إليهما فى هذا الصدد: الأول تحول الاهتمام من ميكانيزم السوق إلى الإنتاج القومى الشامل أو الدخل القومى، ذلك التحول الذى أدى بعلماء الاقتصاد إلى دراسة العوامل الاجتماعية المؤثرة فى النمو الاقتصادى. ويبدو هذا التغير بوضوح فى كثير من الأعمال الحديثة حول مشكلات التطور الاقتصادى فى المناطق المختلفة، بحيث أصبح من الضرورى على عالم الاقتصاد أن يتعاون مع عالم الاجتماع، أو أن يصبح هو ذاته عالم اجتماع.

ويتمثل الجانب الثانى فى تطبيق نظرية الاحتمال على الظواهر الاقتصادية، حيث أدى ذلك إلى إجراء بحوث أكثر واقعية للسلوك فى المنشآت الاقتصادية. والأهم من ذلك هو بناء نماذج لنوع معين من الفعل الاجتماعى الذى يجب أن يكون عاماً بحيث يشمل نماذج أخرى. ومعنى ذلك كله أن المشكلات الاقتصادية والسوسيولوجية بصفة عامة يمكن تحليلها فى ضوء إطار تصورى واحد، بذلك يتعين تحقيق التكامل بين بعض جوانب كل من النظرية السوسيولوجية والاقتصادية. وليس هناك شك فى إمكانية تحقيق هذه الإنجازات. وهناك بالفعل بعض المحاولات المعاصرة التى تهدف إلى تطبيق نظرية الاحتمال فى علم الاجتماع.

وإذن فالارتباط الوثيق بين الاقتصاد وعلم الاجتماع أمر لاشك فيه، لكن التطورات الحديثة كشفت عن أن الاعتراف بذلك كان من جانب علماء الاقتصاد الذين أفادوا من المفاهيم والتعميمات السوسيولوجية فى دراستهم للمشاكل الاقتصادية. وهناك فئة محدودة جداً من علماء الاجتماع هم الذين اهتموا بالنظرية الاقتصادية الحديثة بصورة تسمح لهم بالتخصص فى دراسة الظواهر الاقتصادية وربما الإسهام فى تطوير نظرية أكثر واقعية.

٤- علم الاجتماع وعلم السياسة

إن لعلم السياسة التقليدى ثلاثة جوانب رئيسية هى: الجانب الوصفى (دراسة التنظيم الرسمى للحكومة والإدارة المحلية والمركزية) والجانب العملى (دراسة مشكلات تطبيقية فى التنظيم والإجراءات) والجانب الفلسفى (تحقيق التكامل بين القضايا الوصفية والتقويمية فى إطار ما يطلق عليه عادة بالنظرية السياسية). ولا توجد فى معظم كتابات علم السياسة إلا محاولات محدودة جداً للتعميم، باستثناء بعض محاولات التصنيف الأولية لنماذج الحكومات فى ضوء خصائص رسمية إلى حد بعيد.

والواقع أن تأثير علم الاجتماع فى مجال الدراسات السياسية تأثير شديد الوضوح. فقد بدأ الدارسون تحويل اهتمامهم من الجوانب الرسمية للأنساق السياسية، إلى دراسة السلوك السياسى الذى يمكن استخلاص تعميمات تصدق عليه. ويبدو ذلك واضحاً فى تزايد عدد الدراسات الخاصة بالأحزاب السياسية، والجماعات الضاغطة، والانتخابات، والسلوك الإدارى، والأيديولوجيات السياسية وغيرها. ونستطيع أن نلمس الطابع السوسيولوجى لعلم السياسة المعاصر بصفة خاصة فى مجالين هما: نمو الدراسات المقارنة، ودراسة العلاقة المتبادلة بين السلوك والأنظمة السياسية فى علاقتها بالنظم الاجتماعية الأخرى.

وهكذا تصبح العلاقة بين علم الاجتماع وعلم السياسة مختلفة تماماً عن العلاقة بينه وبين الاقتصاد. فقد تطور الاقتصاد سريعاً كعلم مستقل، وأصبح يضم فى الوقت الحاضر مجموعة قضايا تشكل نظرية متقدمة، ومن ثم ظهرت مشكلة صعبة هى علاقة هذه النظرية الاقتصادية بالنظرية السوسيولوجية الأقل تقدماً. أما علم السياسة – من ناحية أخرى – فلم يستطع تطوير أى بناء نظرى، إذن ما يطلق عليه بالنظرية السياسية – كما سبق أن أشرت – يمثل إلى حد كبير فلسفة سياسة. وهكذا استعار علم السياسة المفاهيم والتعميمات من علم الاجتماع، وأصبح يبدو بصورة أكثر وضوحاً كفرع من علم الاجتماع. ومعنى ذلك أن علم السياسة (أو الاجتماع السياسى) يهتم بنظام معين هو الدولة مثلما هو الأمر بالنسبة لعلم الاجتماع العائلى أو الدينى، حينما يدرس كل منهما نظماً اجتماعية أخرى. أما عدم وجود أية نظرية مستقلة لعلم السياسة، فإنه يشير إلى عدم وجود معوقات فكرية أمام الاعتراف بأن كلاً من علم السياسة وعلم الاجتماع السياسى هما شئ واحد.

إن ذلك لا يعد مطلباً إمبريالياً لعلماء الاجتماع. فهناك مبررات قوية – تبدو لى كافية – لاستمرار النظرة إلى علم السياسة – من الناحية العملية – كنسق علمى مستقل، بصورة قد لا تلائم تماماً علم اجتماع خاص بالأسرة أو الدين. ويرجع ذلك – فى المحل الأول – إلى الأهمية الخاصة التى تحتلها النظم السياسية، أو أهمية المشكلات الناجمة عن توزيع القوة والنظام فى المجتمع بصفة عامة. وثانياً أن علماء السياسة قد أولوا اهتماماً خاصاً للأنساق الرسمية للحكومة وللإدارة فى المجتمعات المتقدمة، بينما اهتم كثير من علماء الاجتماع المحدثين بالملاحظة الدقيقة للسلوك الفعلى متجاهلين الإطار القانونى والسياسى الذى يمثل السياق العام للسلوك، بحيث ظهرت نتائجهم بصورة غير ملائمة. وأخيراً هناك مبررات تتعلق بطبيعة البحث السوسيولوجى الحديث. لقد كان للارتباط بين علم السياسة وفلسفة السياسة فائدة كبرى، حيث دفع ذلك الارتباط دارسى السياسة إلى مناقشة المشكلات الرئيسية. غير أن غزو علم الاجتماع ميدان السياسة – وبخاصة فى أمريكا – أدى إلى إجراء كثير من البحوث السطحية التى تساوت فيها دقة المنهج العلمى والإحصاء بعدم دلالة النتائج. ومع ذلك فإن هذه السمة لا تقتصر على علم الاجتماع السياسى فحسب. وعلى أية حال فسوف نعود إليها مرة أخرى حينما نناقش علاقة علم الاجتماع بالفلسفة.

والواقع أن الصلات الحالية بين علم الاجتماع والسياسة ليست بسيطة. فالدراسات التى تجرى فى ميدان السياسة أصبحت ذات طابع سوسيولوجى واضح. لكن ذلك يثير شكوك علماء السياسة، خاصة وأنهم لا يرغبون فى أن ينضوى علمهم تحت لواء علم آخر من ناحية، وللشكوك التى تساورهم حول صدق نتائج البحث السوسيولوجى ودلالتها فى مجال السياسة من ناحية أخرى. ويتضح مما سبق أن لهذه الشكوك بعض المبررات. فمن العسير تجنب الحقيقة التى مؤداها: أن علم السياسة وعلم الاجتماع السياسى يمكن أن يصبحا علمين مستقلين، وأن الأخير فرع من علم الاجتماع العام، ومعنى ذلك أن علم السياسة يجب أن يتطور على نحو يحقق صلة منظمة بينه وبين العلوم الفرعية الأخرى من ناحية، وبين علم الاجتماع العام من ناحية أخرى.

٥- علم الاجتماع والتاريخ

ظهرت فى إطار علم الاجتماع بعض الاتجاهات النظرية التى تعتبر العلوم الاجتماعية والثقافية ذات طبيعة مماثلة للتاريخ، أو هى نوع من الدراسة التاريخية.

غير أن ذلك يبدو فى الحقيقة أمراً غير واقعى. فقد يتداخل علم الاجتماع مع التاريخ فى جانب معين، لكنهما يختلفان تماماً فى الجوانب الأخرى. وأود هنا أن أفحص باختصار بعض جوانب العلاقة بينهما. ويجب أن يكون واضحاً منذ البداية تنوع التاريخ، وتباين صور علم الاجتماع أيضاً. ومن ثم فالعلاقة بينهما بالغة التعقيد وشديدة التنوع.

إن أول وأبسط نقطة هى أن المؤرخ غالباً ما يقدم مادة يستعين بها عالم الاجتماع، ودائماً ما يحتاج المنهج المقارن، بل وعلم الاجتماع التاريخى كذلك، لبيانات لا يستطيع أن يقدمها سوى المؤرخ. حقيقة إن عالم الاجتماع يجب عليه أحياناً أن يكون مؤرخاً لنفسه، حينما يحتاج فى بحثه لبيانات هائلة لم يكن قد تم توفيرها بعد، لكن ذلك ليس فى وسعه دائماً، إذ أن عامل الوقت يحول دونه.

ومن الملاحظ ثانياً أن المؤرخ يفيد أيضاً من علم الاجتماع. والواقع أنه حتى وقت قريب كان المؤرخ يستعين بالفلسفة فى دراسة المشكلات الهامة، كما كان يستمد منها معظم المفاهيم والأفكار العامة، تلك التى أصبحت تؤخذ بصورة متزايدة من علم الاجتماع الآن. ولاشك أننا نستطيع أن نلمس فى التاريخ الحديث، وفى علم الاجتماع الحديث أيضاً، ذلك التأثر المشابه بفلسفة التاريخ. فلقد ساعدت الأخيرة على تأكيد تصور المراحل التاريخية، ومن ثم منحت التاريخ أفكاراً نظرية واهتمامات لم تكن توجد على الإطلاق فى أعمال المؤرخين الحوليين والإخباريين القدامى، كما زودت علم الاجتماع بفكرة النماذج التاريخية للمجتمع، وبالتالى قدمت العناصر الأولى التى يرتكز عليها تصنيف المجتمعات.

ويبدو لى أن التاريخ الحديث وعلم الاجتماع يستخدمان نفس الإطار المرجعى الأساسى فى دراسة نماذج المجتمع. وتظهر هذه الصلة واضحة فى مجال التاريخ بين الاقتصاد والتاريخ الاجتماعى. ومن الجدير بالذكر، على سبيل المثال، أن محررى إحدى الحوليات الكبرى للتاريخ الاجتماعى - وهى المجلة الدولية للتاريخ الاجتماعى قد حدد مجالها فى عددها الأول على النحو التالى: "يقصد بالتاريخ الاجتماعى: تاريخ الطوائف والطبقات، والتجمعات الاجتماعية، بغض النظر عن مسمياتها، عندما ننظر إليها بوصفها وحدات مستقلة، تتساند فيما بينها أيضاً".

ويمكن أن يعد ذلك أيضاً تعريفاً لمجال علم الاجتماع التاريخى مع تعديل طفيف. فهناك فى الوقت الحاضر، وفى أقطار كثيرة شواهد تدل على التعاون

المتبادل بين علماء الاجتماع والمؤرخين الاجتماعيين. ففى فرنسا، كانت الحولية التاريخية التى أسسها وأشرف على تحريرها منذ سنوات طويلة المرحوم لوسيان فيفر Lucian Febvre تمثل موضع التقاء المؤرخين وعلماء الاجتماع وغيرهم من المتخصصين فى العلوم الاجتماعية، كما لا تزال الأعمال التى قدمها فيفر ومارك بلوش March Bloch وغيرهما ذات تأثير ملحوظ. وفى إنجلترا ظهرت أعمال حديثة عديدة كشفت عن الالتقاء بين علم الاجتماع والتاريخ الاجتماعى والاقتصادى، مثل دراسات المؤرخين للبناء الاجتماعى لمدن القرن التاسع عشر، أو خصائص الريف فى العصور الوسطى، أو طبقة الأشراف فى القرن التاسع عشر، وكذلك دراسات علماء الاجتماع للتاريخ الاجتماعى للمهن الفنية العليا.

بأى معنى إذن يختلف التاريخ عن علم الاجتماع؟ غالباً ما يقال أن المؤرخ يصف الأحداث الفريدة، بينما يسعى عالم الاجتماع إلى صياغة التعميمات. غير أن ذلك ليس أمر حقيقياً دائماً، إذ أن عمل أى مؤرخ جاد ينطوى على تعميمات. كذلك نجد كثيراً من علماء الاجتماع يهتمون بوصف وتحليل أحداث فريدة أو سلسلة من الأحداث. وربما يكون من الأفضل أن نقول بدلاً من ذلك، أنه بينما يهتم المؤرخ عادة بدراسة سلسلة محددة من الأحداث، فإن عالم الاجتماع غالباً ما يبدأ من تعميم يخضعه للاختبار من خلال دراسة مجموعة أحداث متتابعة. وباختصار فإن أهداف كل منهما مختلفة. إلا أن هذه التفرقة الحاسمة لا تصدق صدقاً مطلقاً، فهى تعتمد إلى حد بعيد على نوعية التاريخ (فهى تصدق مثلاً على التاريخ السياسى)، وكذلك على طبيعة علم الاجتماع (مثال ذلك أنها تصدق على الدراسات المقارنة). أما إذا أقمنا تفرقة أخرى أقل قوة من السابقة، فبإمكاننا أن نقول مع تريفور-روبر H. R. Trevor-Roper أن المؤرخ يهتم بالتفاعل بين الشخصية والقوى الاجتماعية العامة، بينما يعنى عالم الاجتماع عناية واضحة بهذه القوى الاجتماعية ذاتها.

وكلما كانت التفرقة محددة، وتشتمل على الأعمال الحقيقية للمؤرخين وعلماء الاجتماع، اتضح أكثر فأكثر أنه من العسير الفصل تماماً بين التاريخ وعلم الاجتماع، فكلاهما يتناول نفس الموضوع، أى دراسة الإنسان فى المجتمع، من زوايا مختلفة أحياناً، ومن زاوية واحدة أحياناً أخرى. ومن الضرورى لكى تتطور العلوم الاجتماعية أن توجد صلات وثيقة بين الدراستين، وأن يفيد كل منهما إفادة أكثر من الآخر.

٦ـ علم الاجتماع والفلسفة

ظهر علم الاجتماع فى إطار الطموح الفلسفى إلى حد بعيد، لكى يدرس تاريخ البشرية، ويفسر الأزمات الاجتماعية فى أوروبا خلال القرن التاسع عشر، ولكى يقدم مذهباً اجتماعياً يرشِّد السياسة الاجتماعية. ولقد هجر علم الاجتماع هذه الغايات خلال تطوره الحديث بصورة ملحوظة، بل يرى البعض أنه تخلى عنها تماماً. ومع التسليم بصحة ذلك، إلا أن هناك صلات لا تزال قائمة بين علم الاجتماع والفلسفة، على الأقل من حيث ثلاثة اعتبارات:

أولاً: هناك فلسفة لعلم الاجتماع تأخذ معنى فلسفة العلم، أى دراسة للمناهج والمفاهيم والأدلة المستخدمة فى علم الاجتماع، وهذا الاهتمام الفلسفى شائع فى علم الاجتماع، كما أنه يحتاج إليه أكثر من علوم أخرى كالعلوم الطبيعية مثلاً، نظراً للصعوبات الخاصة التى تكتنف المفاهيم والنظريات السوسيولوجية.

ثانياً: هناك علاقة وثيقة بين علم الاجتماع والفلسفة الاجتماعية والأخلاقية. فموضوع علم الاجتماع هو السلوك الاجتماعى الإنسانى الذى توجهه القيم. فعالم الاجتماع يدرس القيم والتقويمات الإنسانية بوصفها وقائع، لكن عليه أيضاً أن يهتم بمناقشة القيم فى سياقها الخاص، وكما تتجلى فى الفلسفة الاجتماعية والأخلاقية. ومن الضرورى أيضاً أن يكون باستطاعة عالم الاجتماع (وهذا ينطبق كذلك على غيره من المتخصصين فى العلوم الاجتماعية) أن يفرق بين التساؤلات المتعلقة بالواقع، وتلك الخاصة بالقيمة، وبين المناقشات والتحليلات التى تناسب كلاً منهما. ومع ذلك فإننا غالباً ما نجد فى العلوم الاجتماعية عدم القدرة على التمييز، حينما يطالب البعض بتناول المشكلات القيمية كأمور واقعية، بينما تتعقد مناقشة التساؤلات الواقعية، حينما يدخل الدارسون فى خضم الأفكار الفلسفية العامة والقيم. ويستطيع عالم الاجتماع – عن طريق تدريب بسيط فى الفلسفة الاجتماعية - أن يفرق بين المسائل المختلفة، ويدرك فى الوقت ذاته العلاقات المتبادلة بينها.

ثالثاً: قد يذهب البعض إلى أن علم الاجتماع يؤدى مباشرة إلى ظهور الفكر الفلسفى. وكانت هذه هى وجهة نظر دوركايم حينما كتب – مثلاً – فى مقال له عن علم الاجتماع الدينى ونظرية المعرفة يقول: "إننى أعتقد أن علم الاجتماع – أكثر من أى علم آخر – قد أسهم فى تجديد التساؤلات الفلسفية... إن الفكر السوسيولوجى يتجه نحو الامتداد – عن طريق التقدم الطبيعى – لكى يصبح فكراً فلسفياً". ويبدو هذا التحول فى الدراسة التى أجراها دوركايم عن الدين، حينما انتقل من مناقشة المؤثرات الاجتماعية على مقولات الفكر إلى مناقشة إبستمولوجية خالصة. وقد

تبنى غيره من علماء الاجتماع نفس هذه النظرة، واهتموا بمشكلات مماثلة. فاعتقد كـــــــــارل مانهــــــــــــايم Karl Mannheim – مثلاً – أن علم الاجتماع المعرفى ينطوى على مضامين إبستمولوجية، وحدد هذه المضامين بالتفصيل. ويبدو أن كلاً من دوركايم ومانهايم يسلمان بأن علم الاجتماع يقدم إسهاماً مباشراً للفلسفة، من حيث قدرته على حسم التساؤلات الفلسفية. لكن ذلك يكشف عن خطأ واضح، فالإبستمولوجيا هى أساس علم الاجتماع المعرفى، لا العكس.

إن كل ما نقصده هنا هو أن علم الاجتماع قد أثار – أكثر من العلوم الأخرى – مشكلات فلسفية، ومن ثم فإن عالم الاجتماع الذى يهتم طوال الوقت بالجوانب الشاملة لموضوع دراسته، قد اتجه إلى بحث مسائل فلسفية تكمن دائماً وراء الفكر السوسيولوجى. إننى لا أعتقد أن هناك أى ضرر يلحق بالنظرية السوسيولوجية أو البحث، نتيجة اهتمام عالم الاجتماع بتلك المشكلات، بل إنه يتعين أن يسعى عالم الاجتماع إلى دراسة الفلسفة حتى يتمكن من تناول هذه المشكلات، ذلك أن معظم جوانب الضعف فى نظرية علم الاجتماع ترجع إلى سذاجة المعرفة بالفلسفة، كما أن جانباً كبيراً من الأفكار السوسيولوجية السطحية، يرجع إلى إهمال المسائل العامة التى تنطوى عليها دراسة الإنسان.

ويجب أن نذكر فى هذا الصدد أيضاً أنه بينما كان من الطبيعى أن يثير علم الاجتماع أفكاراً فلسفية، فإن جانباً كبيراً من الفكر السوسيولوجى قد بدأ من الفلسفة. وقد أوضحنا حينما كنا بصدد علم السياسة أن السطحية التى غلبت على بعض إسهامات علم الاجتماع، ترجع إلى عدم ارتباطه بالمسائل العامة التى صاغتها النظريات السياسية. وينطبق ذلك أيضاً على مجالات عديدة فى علم الاجتماع. فكثير من البحوث السوسيولوجية توصف بالسطحية لأنها تتجاهل المشكلات العامة فى الحياة الاجتماعية التى صاغتها الأفكار الفلسفية العامة والمذاهب الاجتماعية. إن قوة الماركسية – فى صورتها الأولى – وفاعليتها فى مجال البحث الاجتماعى، ترجع إلى حد بعيد إلى الحقيقة التى مؤداها: أن الماركسية ليست نظرية سوسيولوجية فحسب، ولكنها نظرة فلسفية للعالم ومذهب ثورى.

ونستطيع أن نقدم مثالاً آخر. فقد وصفت بياتريس ويب Beatrice Webb أكثر

من مرة مبلغ ما أفاده بحثها الاجتماعى نتيجة مشاركتها الفعالة فى الحركة الاجتماعية ودراستها للمذاهب الاجتماعية. وأعتقد أن أحد مصادر قوة علم الاجتماع الأوروبى يتمثل فى إدراكه لعلم المجتمع باعتباره غير كاف فى ذاته، ويحتاج إلى إحكام صلته بفلسفة المجتمع. لكى يبدأ منها صياغته للمشكلات، ويعود إليها لتفسير المشكلات الجديدة الناتجة عن البحث العلمى.

٧- علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

إن العلاقة بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية تبدو صعبة على الشرح وعلى الفهم بعض الشئ. فالأخصائيون الاجتماعيون هم أصحاب مهنة متميزة يقوم عملهم على تقديم الخدمة (المشورة أو غير ذلك) للأشخاص المعوقين أو الذين يعانون مشكلات معينة، ويقومون على تنفيذ وإدارة البرامج الخاصة والعامة الموجهة نحو التخفيف من حدة بعض المشكلات الاجتماعية مثل: الفقر، والأسر المفككة، والانحراف... إلخ. ويفضل الأخصائيون الاجتماعيون أن يسموا عملهم هذا: علم الاجتماع التطبيقى. ولكن كثيراً من علماء الاجتماع لا يوافقون على هذا الزعم. حقيقة إن الأخصائيين الاجتماعيين يستخدمون الدراسات الاجتماعية التى تناولت المشكلات التى يهتمون بمكافحتها وعلاجها، ولكن من الأمور المختلف عليها ما إذا كانوا أحراراً فى تطبيق المبادئ السوسيولوجية (أى المستخلصة من علم الاجتماع) فى علاج عملائهم. وتوجد عيادات خاصة للخدمة الاجتماعية فى بعض الدول كالولايات المتحدة وبريطانيا، ولكن الغالبية العظمى من الأخصائيين الاجتماعيين يعملون فى مصالح حكومية كوزارة الشئون الاجتماعية فى مصر، وقطاع الخدمة الاجتماعية الطبية (فى إطار وزارة الصحة)، وفى الشرطة والسجون، وميدان الشباب والرياضة، وفى المعاهد التعليمية بأنواعها (وزارة التربية والتعليم)... إلخ. وفى أغلب تلك الأحوال تكون واجبات الأخصائى الاجتماعى تجاه عملائه محددة تحديداً ضيقاً، بحيث لا يكون لديه حرية تغيير أو تنويع أساليب تعامله معهم حسب تنوع وتغير المبادئ السوسيولوجية. كما ينبغى القول علاوة على هذا أن المبادئ السوسيولوجية التى تمكن الأخصائى الاجتماعى من التعامل بنجاح مع "الأسرة ذات المشكلات العديدة" أو "الفرد ذى الهمة العاجزة" (أى الذى يفتقد قوة الدافع) تكاد تكون غير متوفرة ولا يمكن توفيرها بسهولة من قبل علماء الاجتماع الذين يتناولون تلك المشكلات من زاوية مختلفة. وهناك اتجاه حديث متنام نحو تطوير نظريات مستقلة للخدمة الاجتماعية تكون أكثر ارتباطاً بتنفيذ براج الرعاية

الاجتماعية.

* * *

وهكذا يتضح من هذه المناقشة الموجزة للعلاقات بين علم الاجتماع وبعض العلوم الأخرى التى تهتم بالحياة الاجتماعية للإنسان، مدى ما تتسم به النظرة إلى علم الاجتماع كعلم عام من قصور، ومبلغ الصعوبة التى تواجه إدراكه كعلم يسهم فى تطوير نظرة شاملة للمجتمع الإنسانى. إن عالم الاجتماع لابد أن يقبل القيود المفروضة عليه. فهو يستطيع أن يقدم تخطيطاً عاماً لتصور البناء الاجتماعى، فى ضوء الجوانب التى تدرسها العلوم الاجتماعية النوعية لحل المشكلات الهامة، كما أن فى وسعه أيضاً توضيح العلاقات بين الظواهر الاجتماعية التى قد يتجاهلها التخصص، وتوجيه الاهتمام إليها (مثل العلاقات بين المعتقدات الدينية والسلوك الاقتصادى، وبين التدرج الاجتماعى والأحداث السياسية، وبين القانون وأساليب الضبط الاجتماعى الأخرى). كما يمكن لعالم الاجتماع باستخدام المناهج المقارنة والتاريخية أن يسعى من أجل إقامة نسق للقوانين العامة. وباستطاعته كذلك أن يكشف عن الطابع الحيوى للعلاقة بين الفرد ككائن عضوى وباعتباره كائناً اجتماعياً، تلك العلاقة التى تغفلها العلوم الاجتماعية الأخرى. وهو قادر أيضاً على توضيح أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة العلمية والفلسفية للقيم.

إن كل هذه المسائل بالغة الأهمية كإطار عام للدراسات المتخصصة كما يعترف بذلك نفس المتخصصين فيها. وإذا كان بعض المشتغلين بعلم الاجتماع هم الذين يهتمون اهتماماً مطلقاً بالمشكلات المنطقية لعلم الاجتماع العام، فإنه يتعين على كل علماء الاجتماع أن يصبحوا متخصصين فى موضوعات الفروع التى يتخصصون فى دراستها. فكلما ازداد اهتمامهم بمجالات محددة للبحث مثل القانون، والدين، والسياسة، تزايد تأثير المدخل السوسيولوجى. وأصبحت بحوثهم أكثر عمقاً ودقة. فنحن نفهم وحدة العلوم الاجتماعية بوصفها وحدة فى المنهج والأطر التصويرية، لا بوصفها تمثل تاريخاً مشتركاً.

* * *

وأنتقل فى الفقرة الأخيرة لاستعراض العلاقة بين علم الاجتماع والعلوم الطبيعية.

٨- علم الاجتماع والعلوم الطبيعية

لقد أصبح من المعلومات المؤكدة أن العدو الرئيسى للإنسان فى العصر الحديث هو الإنسان نفسه. فمنذ حوالى ثمانية آلاف سنة، منذ بدء الحضارة البشرية على الأرض، والمجتمعات الإنسانية تتنافس فى مجال السيطرة على البيئة الطبيعية وإخضاعها، بحيث أننا نقيس هذا المجتمع أو ذاك بمقدار نجاحه فى السيطرة على هذا العنصر الطبيعى أو ذاك. واليوم أصبح يتعين على تلك المجتمعات أن تعود فتتنافس من جديد فى مجال السيطرة على العمليات الاجتماعية لسبب آخر – غير الأسباب التى نعرفها – وهو أن التقدم المضطرد فى مجالات العلوم الطبيعية والتكنولوجيا يتهدد البشرية بأخطار كبيرة، وسوف يؤثر على حياة أبنائها آثاراً بعيدة المدى لا تخطر اليوم لنا على بال. ومن شأن التدخل فى سير هذه العملية على المستوى الاجتماعى أن يساعدنا فى درء بعض تلك الأخطار أو التقليل من بعضها الآخر.

ومن الحماقة طبعاً أن نطلب من الإنسان الفرد أن يترك سيارته ويكف عن استعمالها، وأن يكف كذلك عن استخدام سيارات النقل العام فى المواصلات، لكى يعمل على التقليل من تلوث الهواء بدخان عادم تلك السيارات. كما أن جهودنا لن تكلل بالنجاح، كما تدل تجارب تنظيم الأسرة فى معظم بلاد العام الثالث، لو أننا جئنا إلى زوجين حديثى الزواج- فى بلد يعانى فيه كبار السن من الإهمال وقد يتعرضون للموت جوعاً إذا لم يكن هناك أولاد يعولونهم- ونطلب من هذين الزوجين أن يحددا عدد الأولاد الذين ينجبانهم. وهناك موقف أشد صعوبة وأبعد أثراً يمكن أن ينشأ عندما ينجح علماء الوراثة فى تغيير الصفات الوراثية بشكل مقصود والتحكم فى صفات الطفل الجديد التى يولد بها وتعيش معه. ومازالت أكثر البلاد النامية تعانى اليوم من الآثار الخطيرة التى نجمت عن التقدم الهائل فى الطب وفى ميدان الصحة العامة بالذات، حيث زادت زيادة كبيرة مفاجئة نسبة الأطفال المعوقين جسمياً وعقلياً، والذين لم يكونوا فى الماضى يبقون أصلاً على قيد الحياة. كما زادت نسبة كبار السن الذين طال أمد حياتهم كثيراً عن الأجيال السابقة، وأصبح من الممكن أن يبقوا على قيد الحياة سنوات طويلة وهم عاجزين عن إعالة ورعاية أنفسهم.

هذه بعض المشكلات، وهناك كثير غيرها، مما صنعته يد الإنسان، والتى لا يمكن أن تحلها العلوم والتكنولوجيا الحديثة، لأنها هى التى ساهمت فى خلقها.

والسبيل الوحيد لمواجهتها لا يمكن أن يتسنى إلا عن طريق **تدخل النظم الاجتماعية**. فمنطق تطور العلوم الطبيعية لا يستطيع أن يأخذ بعد المصلحة الإنسانية فى اعتباره. ولكى نستطيع أن نتعرف على هذه المصلحة بالتحديد، وعلى المصالح المختلفة للجماعات وللأفراد الموجودين فى المجتمع، وعلى الآثار الاجتماعية لهذا القرار أو ذاك لابد من تعاون العلوم الاجتماعية مع العلوم الطبيعية. ولكى يتسق وضع **خطط للمستقبل** يجب أن يتم هذا التعاون على المستوى النظرى وعلى المستوى العملى على السواء. ومعنى هذا أنه يتعين أن يكون لدينا علماء بيولوجيا يفهمون شيئاً فى علم الاجتماع، وأن يكون لدينا أيضاً علماء اجتماع يفهمون شيئاً فى البيولوجيا، لأن هذا هو الشرط الأساسى لقيام تعاون بين الطرفين. ويصدق نفس الكلام بالنسبة لفروع العلم التى تقف على الحدود بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية.

ومن الأمثلة العملية لبداية قيام تعاون من هذا النوع بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية البرنامج العملى الذى وضعته إحدى مؤسسات البحث العلمى الأمريكية (الصغيرة النشطة)، هى مؤسسة Russel Sage Foundation. وتنفذ تلك المؤسسة برنامجاً للبحوث التى تتناول "الآثار الاجتماعية للتطورات الجارية فى ميدان العلوم الطبية"، و"مشكلات وآثار طول أمد الحياة فى المجتمع المعاصر"، ومحاولة تنمية أسلوب للتعاون المنظم وتبادل الخبرات بين علماء البيولوجيا وعلماء الاجتماع وتأسيس هيئات أكاديمية مختصة لتشجيع هذا التعاون وتدعيمه، وكذلك مشروع يستعين بفزيولوجيا الأعصاب وبمناهج علم النفس الاجتماعى لدراسة الآثار النفسية والسلوكية للضغوط البيئية مثل: الضوضاء، والاكتظاظ السكانى، وافتقاد الإنسان للخصوصية والعزلة. ولعل أهم وأول نتائج برنامج البحوث هذا إدراك العلماء العاملين فيه لمدى صعوبة الإجابة على هذه التساؤلات وحل تلك المشكلات، وقلة معلوماتنا عنها.

وهكذا توصل مؤتمر مشترك ضم لفيفاً من علماء الوراثة وعلماء النفس السلوكيين إلى نتيجة عامة مؤداها أننا نستطيع أن نضع أيدينا على أهم المشكلات الناجمة عن التفاعل بين المؤثرات الوراثية والمؤثرات البيئية وآثارها على السلوك. كما توصل المؤتمر نفسه إلى المحاولات التى استمرت طوال عشرات السنين الماضية لتحديد فروق عامة دقيقة فى الذكاء بين السلالات البشرية المختلفة، وبين الطبقات الاجتماعية المختلفة، وبين الجنسين (الرجال والنساء)

وتأسيسها على فروق وراثية قد انتهت إلى لا شئ وأنها قد سبقت إمكانيات الوسائل العلمية على تحقيقها والتأكد منها. ومازال من المستحيل علينا تماماً – حتى الآن على الأقل – عزل المؤثرات المختلفة عن بعضها التى تلعب دوراً إيجابياً فى تحديد شئ يصعب التحقق من وجوده واقعياً كالذكاء العام. كما أن من المهام الملحة التى يتعين على هذا التعاون بين العلوم الطبيعية والاجتماعية أن ينجزه دحض وتفنيد التصورات الشائعة التى تبالغ فى تبسيط بعض الحقائق أو تبالغ فى تعميمها، لأن الملاحظ أنها تؤدى فى كثير من الأحيان إلى اتخاذ قرارات فى ميدان السياسة الاجتماعية تكون لها آثار بعيدة المدى على الأجيال اللاحقة.

ويعد علم السكان **(الديموجرافيا)** من الميادين التى تقع على حدود علم الاجتماع، والتى حققت تطوراً هائلاً إلى الأمام خلال عشرات السنين الماضية بسبب ضغط الظروف السكانية العالمية والمحلية. ولم يكن هذا العلم فى بادئ أمره أكثر من بعض الإحصاءات السكانية، أو مجرد تقييم وتحليل لأرقام وبيانات التعدادات التى تجريها الدول الكبرى وبعض الدول الأخرى (مثل مصر) منذ مئات السنين. ثم أصبح من مهام هذا العلم الجديدة أن يقدم **تنبؤات** بتطور السكان فى المستقبل. وقد أدى هذا منطقياً إلى إدخال العوامل البيولوجية، والإيكولوجية، والنفسية، والاجتماعية، والثقافية فى الاعتبار عند دراسة سكان أى مجتمع، فهى العوامل التى تتدخل فى التأثير على عمليتى تكاثر السكان (المواليد) والوفيات. واستطاع هذا العلم أن يطور ميداناً مستقلاً من ميادين البحث فيه خلال السنوات القليلة الماضية هو تنظيم الأسرة. فيدرس إمكانيات إجراء تنظيم للأسرة فى البلاد الصناعية وبلاد العالم الثالث، ويحاول التعرف على العقبات التى تحول دون التنظيم الرشيد لهذا الموضوع. وهى عقبات راجعة كلها إلى طبيعة البناء الاجتماعى وإلى التراث الثقافى للمجتمع ومتأصلة فيه، كما أنها ترجع بدرجة أقل إلى طبيعة القرارات والاعتبارات السياسية القصيرة الأمد، أو الأيديولوجيات السياسية الشائعة فى المجتمع.

وهكذا تحول علم السكان من مجرد "وصف" لسكان مجتمع من المجتمعات إلى **دراسة سوسيولوجية لتحركات هؤلاء السكان**، وإن ظل يتمتع بميزة كان يتمتع بها دائماً، هى أن لديه مادة كمية موثوقاً بها (نسبياً) يجرى بحوثه ودراساته على أساسها. وتتمثل هذه المادة فى: نتائج التعدادات الرسمية، بيانات السجل المدنى (التى تسجل حالات المواليد، والوفيات، والزواج،

والطلاق... إلخ)، وبيانات إدارات الهجرة والجوازات، وبيانات الوفيات تبعاً لسن المتوفى، وسبب الوفاة، ومحل إقامة المتوفى... إلخ. وأغلب تلك البيانات يتم جمعها اليوم فى كثير من المجتمعات بشكل روتينى فور وقوعها، كما تعرف كثير من المجتمعات **التعداد بالعينة** الذى يجرى على فترات متقاربة أو على موضوعات بعينها ويقدم مادة كمية موثوقاً بها. ويوجد أيضاً مصدر هام للبيانات تقدمه مسوح العينة[1] (أو الدراسات المسحية بالعينة) التى تجرى من آن لآخر حول موضوع معين لاستطلاع رأى الناس فى حجم الأسرة الأمثل من وجهة نظرهم، ومقارنة تلك البيانات بمتوسط حجم الأسرة الفعلى فى المجتمع، وغير ذلك من الموضوعات التى يمكن قياسها قياساً كمياً دقيقاً.

وقريب من الدراسة السوسيولوجية لتحركات السكان يوجد فرع جديد لعلم الاجتماع هو **علم الاجتماع الطبى والصحة العامة**، وقد ازدهر هذا الفرع واستطاع أن يحقق خطوات سريعة إلى الأمام خلال السنوات الأخيرة، وخاصة كفرع من علم الاجتماع التطبيقى، أى فى صورة مشروعات ذات أهداف محددة فى مجال تطبيق نتائج البحوث العلمية. وقد توصل هذا الميدان فعلاً إلى تحديد بعض الأمثلة من ميدان الطب الحديث التى تتصل اتصالاً وثيقاً ببعض المشكلات الاجتماعية والأخلاقية، مثل: من الذى ينبغى أن يتخذ قرار- إلى أى مدى وبأى وسائل صناعية يجوز- إبقاء شخص ميت إكلينيكياً على قيد الحياة، وذلك من وجهة نظر الأطباء، وإدارة المستشفى، والمرضى، وأقارب المرضى، وعامة الناس. وكيف يمكن إعداد الأجيال الجديدة من الأطباء للاضطلاع بما سيواجههم من مهام وقرارات؟ ويبدو لنا فى الظاهر أن مشكلات المحافظة على الصحة العامة فى البلاد النامية أبسط من ذلك وأيسر فى العلاج. ماذا يمكن أن نفعل، وكيف نتصرف فى إحدى الوديان الجبلية فى كشمير – مثلاً – إزاء حبس النساء فى البيت، وعدم خروجهن إلى الحياة العامة، حتى ولا للمشاركة فى عمل الحقل، بحيث لا ترى الشمس جلودهم، مما يؤدى إلى إصابتهم بالأمراض الناشئة عن نقص الفيتامينات؟ هل يا ترى نعالج هذا الموقف بتوزيع أقراص الفيتامينات على كل نساء المجتمع؟ هل نحاول أن

---

(١) يعد المسح الاجتماعى بالعينة منهجاً لجمع وتحليل البيانات الاجتماعية من خلال مقابلات مقننة، وذلك بغرض الحصول على معلومات من أعداد كبيرة من المبحوثين يمثلون مجتمعـاً معيناً. والهدف الرئيسى للمسح الاجتماعى هو أن يكشف عن معدل توزيع بعض الخصـائص الاجتماعية كالسن، والنوع، والمهنة، والحالة الزواجية، وأن يحدد كيف ترتبط هذه الخصائص بأنماط سلوكية معينة أو باتجاهات معينة. فقد يرغب أحد الباحثين – على سبيل المثال – فـى أن يتعرف على عدد طلبة الجامعة الذين يذهبون إلى السينما أسبوعيا ويقارنهم بأعداد الـذين يشاهدون التليفزيون ليلاً، أو الذين يقرأون كتاباً على الأقل كل عام.

نوضح لأفراد ذلك المجتمع العلاقة بين حالات الإصابة بالهزال والضعف الشديد وبين نوع الملابس وطريقة ارتدائها، فنهز بذلك مكانة المعتقدات الدينية فى نفوسهم؟ أم يا ترى ننتظر ولا نفعل شيئاً من أجل تغيير هذا الموقف المعقد؟

وهناك أيضاً ميدان غنى بالمشكلات والقضايا المشتركة بين ميادين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، ذلك هو **علم الإيكولوجيا البشرية**، وهو العلم الذى يدرس بيئة الإنسان، مركزاً الاهتمام على آثار البيئة على الإنسان الذى يعيش فيها، وآثار ذلك الإنسان على البيئة التى يحيا فى كنفها. وكثير من الأسئلة التى يطرحها هذا العلم موجهة بالأساس إلى علماء الاجتماع. وهى هنا أيضاً تساؤلات منصبة على الممارسة اليومية، وفى كثير من الحالات يتعين على علماء الاجتماع لكى يتوصلوا إلى بعض الحلول العملية أن يكونوا على دراية كافية بميدان ثان – غير علم الاجتماع – من ميادين العلوم. وتعد البدايات الأولى التى تمت حتى الآن لمشاركة علماء الاجتماع فى مواجهة مشكلات تخطيط المدن محاولات تبشر بالنجاح، ويمكن أن تقودنا إلى دعم هذا الدور فى المستقبل.

ويجب أن نأخذ فى اعتبارنا أن تجميع فريق من الخبراء من مختلف العلوم والتخصصات لدراسة مشكلة محددة، ومشاركة كل واحد من أعضاء الفريق بتقديم إسهام العلم الذى يمثله فى حل المشكلة، فإن ذلك لا يكفى وحده لتقديم نظرية علمية شاملة حول الموضوع المدروس. ففى مثل هذا الفريق البحثى المتكامل يقتصر دور كل عضو على عرض وجهة نظر علمه، ويظل هو كما كان – وحتى بعد أن تنفض اجتماعات الفريق – منتمياً بكليته إلى علمه هو. ولكن بناء النظريات الشاملة فى موضوع كهذا يتطلب كما قلنا الباحث الذى يجمع بين تخصصين، تكون درايته بكليهما على نفس المستوى، أو درايته أساسية فى أحدهما وثانوية فى الآخر، ولكن المهم أن يكون على دراية كاملة بوجهتى النظر، مثل: عالم الاجتماع البيولوجى، أو البيولوجى عالم الاجتماع، أو الديموجرافى عالم الاجتماع أو العكس.

ومن المعروف طبعاً أن فروع التخصص التقليدية فى علم الاجتماع لم تتحدد بعد بشكل دقيق حتى الآن، ولم تستغرق موضوعاتها وقضايا بحثها. فعلم الاجتماع العائلى، أو علم الاجتماع الدينى، أو دراسة التدرج الاجتماعى أو دراسة أشكال السلطة وغيرها لم تصل بعد إلى نفس مستوى الوضوح والتحديد الذى بلغته علوم الميكانيكا أو علم البصريات، كما لم تبلغ فى دقة تصنيفاتها دقة تصنيف الأنواع الحيوانية مثلاً. ولكن مما لاشك فيه أن الاشتغال بالميادين الهامشية حول علم الاجتماع سوف يعود بنتيجة مثمرة على تطور كل من النظرية والبحث والتطبيق فى ميادين العلم الأساسية أو الأصلية.

الفصل الرابع
التخصص فى علم الاجتماع

يمكن القول بأن كل ميدان من ميادين النشاط الإنسانى – تقريباً – يمكن أن يعد موضوعاً للاهتمام السوسيولوجى. أى أن علم الاجتماع يستطيع تحليل النظم المتصلة به، وإجراء مسح للوقوف على ملامح الجماعات والتنظيمات الداخلة فيه، كما يمكن تتبع عناصر الاستمرار والاتصال بين السلوك الجماعى والسلوك الفردى فيه. من هذا مثلاً أن علماء الاجتماع قد بذلوا جهوداً كبيرة هائلة فى ميدان علم الاجتماع الموسيقى وعلم اجتماع الجماعات السرية. ونظمت مؤتمرات عدة فى أوروبا وأمريكا لدراسة "علم اجتماع علم الاجتماع" The Sociology of Sociology (أى دراسة الظروف والعلاقات والشروط الاجتماعية المرتبطة بظهور التغيرات المختلفة فى أفكار ومناهج علماء الاجتماع، وفى أثر تلك الظروف على نمو العلم نفسه... وهكذا). ومن مجالات الدراسة الحديثة (الموضة) فى علم الاجتماع الأمريكى علم اجتماع الحب وعلم اجتماع الموت. وفى أمريكا معهد متخصص فى دراسة "حب الغير الخلاق" ومعهد آخر للدراما الاجتماعية، وعدة معاهد لعلم الاجتماع اللغوى. وعلمنا مؤخراً أن إحدى البعثات التى ذهبت لتسلق قمة جبال إيفرست (أعلى قمة فى العالم) قد ضمت أحد علماء الاجتماع بين أعضائها، لدراسة أثر الارتفاعات العالية على تنظيم الجماعة التى تقوم بالتسلق.

والهدف من ضرب تلك الأمثلة ليس ذكرها فى حد ذاتها، ولكن الهدف هو بيان مدى تنوع النشاط الاجتماعى الذى يمكن أن يتصدى لدراسته علم الاجتماع. فهذا التنوع – من ناحية – يتيح لعالم الاجتماع أن يدرس أى شئ تقريباً، ولكنه يفرض عليه – من ناحية أخرى – أن يتخصص فى دراسة موضوع أو ميدان معين.

ونرجو أن يقدم لنا هذا الكتاب بفصوله المختلفة – التالية على هذا الفصل– بعض مجالات التخصص الرئيسية فى علم الاجتماع. وسوف نجد أن كل تخصص منها له تراثه الوفير، وله علماؤه المشهورين، وأنه سيصبح موضوع مادة دراسية مستقلة بالنسبة للطالب الذى ينوى أن يتخصص فى دراسة علم الاجتماع.

ولعل الجدول التالى يوضح لنا صورة تقريبية لميادين الدراسة فى علم الاجتماع، من واقع عدد المؤلفات المنشورة عن كل ميدان، والفروع التى تلقى فيها محاضرات جامعية من عدمه (أى تدرس كلها أو يدرس بعضها كمقرر دراسى فى الجامعات)،

وتلك التى خصصت لها جلسات مستقلة فى مؤتمرات الاتحاد الأمريكى لعلم الاجتماع. ومن الطبيعى أن دراسات إحصائية دقيقة من هذا النوع ليست متاحة لنا بالنسبة لمصر أو أى من البلاد العربية. ولذلك يمكننا أن نعتمد على القائمة التالية التى تصور وضع علم الاجتماع الأمريكى فى الستينيات(1).

جدول رقم (١)

ميادين البحث فى علم الاجتماع

وتطورها فى الولايات المتحدة الأمريكية

ميادين علم الاجتماع	عدد المؤلفات المنشورة ١٩٦٤	يدرس فى محاضرات جامعية ١٩٦٤	جلسات خاصة لمؤتمر ASA ١٩٦٩
ميادين منشور فيها أكثر من مائة وخمسين مؤلفاً:			
• علم الاجتماع السياسى	٢٩٨	√	√
• علم الاجتماع الاقتصادى	٢٩٧	√	√
• علم الاجتماع العائلى	٢٩١	√	√
• التغير الاجتماعى والتنمية الاقتصادية	٢٧٧	√	√
• السكان	٢٧٠	√	√
• علم الاجتماع التربوى	٢٤٠	√	√

(١) مصدر بيانات الجدول: بالنسبة للعمود الأول المعروف أن مجلة **الملخصات السوسيولوجية** تنشر عروضاً مختصرة للكتب والمقالات التى تصدر فى ميدان علم الاجتماع فى الولايات المتحدة أساساً، وفى بعض البلاد الأخرى أحياناً. وبيانات العمودين الأول والثانى مأخوذة عن دراسة بول لازارسفيلد P. F. Lazarsfeld.
The Place of Empirical Social Research UNESCO, ١٩٦٦.
أما العمود الثالث فمأخوذ عن برنامج المؤتمر السنوى الذى عقده الاتحاد الأمريكى لعلم الاجتماع فى عام ١٩٦٩.

تابع جدول رقم (١)

ميادين علم الاجتماع	عدد المؤلفات المنشورة ١٩٦٤	يدرس فى محاضرات جامعية ١٩٦٤	جلسات خاصة لمؤتمر A S A ١٩٦٩
• علم الاجتماع الحضرى والإيكولوجيا	٢١٩	√	√
• علم الاجتماع الدينى	١٩٣	√	√
• علم اجتماع المهن	١٨٣	√	√
• علم الاجتماع الريفى	١٨٠	√	√
• بحوث الاتصال	١٧٤	√	√
• التدرج الاجتماعى	١٧٢	√	√
• الثقافة والشخصية	١٥٦	√	×
ميادين منشور فيها من ١٠٠-١٥٠ مؤلفاً:			
• تاريخ علم الاجتماع والموقف الراهن للعلم	١٤١	√	×
• العلاقات بين السلالات والجماعات	١٤٠	√	√
• التنظيم الاجتماعى	١٣٦	√	√
• سوسيولوجيا المجتمعات المحلية	١٣٢	√	√
• مناهج البحث	١٢٩	√	√
• علم الاجتماع النظرى (نظرية علم الاجتماع)	١٢٦	√	√
• علم الاجتماع الطبى	١٢٦	√	√
• التفكك الاجتماعى	١١٨	√	×
• علم اجتماع الشباب	١١٣	√	×
• التطور الثقافى	١٠٣	√	×
• سوسيولوجيا العلاقات الدولية	١٠٣	√	√

تابع جدول رقم (١)

ميادين علم الاجتماع	عدد المؤلفات المنشورة ١٩٦٤	يدرس فى محاضرات جامعية ١٩٦٤	جلسات خاصة لمؤتمر ASA ١٩٦٩
ميادين منشور فيها أقل من ١٠٠ مؤلفاً:			
• العلاقات داخل الجماعات الصغيرة	٩٤	√	√
• سوسيولوجيا العلم والتكنولوجيا	٨٦	×	×
• تصميم البحوث (تكنيك البحث)	٧٩	√	×
• الرأى العام	٧٤	×	×
• التنظيم البيروقراطى	٧٧	√	×
• علم الاجتماع المعرفى	٧٧	√	√
• سوسيولوجيا الطفولة	٦٤	√	×
• الحركات الاجتماعية	٦٠	×	√
• الدراسة الاجتماعية للمسنين	٥٨	√	√
• مناهج الإحصاء	٥٤	√	×
• سوسيولوجيا السلوك الجنسى	٥٠	×	×
• بناء السوق وسلوك المستهلكين	٤٧	×	×
• سوسيولوجيا التنظيم العسكرى	٣٩	×	×
• سوسيولوجيا وقت الفراغ	٣٥	×	×
• السلوك الجمعى	٣٤	√	√
• علم اجتماع الفن	٣٠	√	√
• الثقافة الجماهيرية	٢٦	√	×

وهناك عدا ذلك بعض ميادين علم الاجتماع التى لا تنشر تحت عناوين مستقلة فى مجلة **الملخصات السوسيولوجية** Sociological Abstracts، ولكنها كانت تدرس فى مقررات خاصة بها فى الجامعات عام ١٩٦٤ (فى الولايات المتحدة أيضاً)،

وهى:

١- الدراسة السوسيولوجية المقارنة للنظم.

٢- علم الإجرام.

٣- السلوك المنحرف.

٤- علم الاجتماع الرياضى Mathematical Sociology

٥- الضبط الاجتماعى

٦- علم النفس الاجتماعى

٧- المشكلات الاجتماعية

ويلاحظ أيضاً أن المؤتمر السنوى الرابع والستين للاتحاد الأمريكى لعلم الاجتماع ASA قد اتخذ من موضوع: "الصراع بين الجماعات والاعتراف المتبادل بينها" موضوعاً رئيسياً لبحوثه.

وفيما يلى بعض الموضوعات التى خصصت لها جلسات مستقلة خلال انعقاد مؤتمر الاتحاد الأمريكى لعلم الاجتماع ASA لعام ١٩٦٩:

١- الصراع الطبقى، ٢- الصراع بين الجماعات المحلية، ٣- الصراعات فى داخل حرم الجامعات، ٤- التنسيق والمنافسة والسلطة، ٥- الدراسات التجريبية للصراع الاجتماعى والوساطة الاجتماعية، ٦- الصراع العائلى (داخل الأسرة)، ٧- الصراع الصناعى، ٨- العلاقات الاجتماعية الجديدة بين المجتمعات المستقلة، ٩- الجماعية فى مواجهة التمثل، ١٠- الصراع السياسى، ١١- الجماعات المهنية فى مواجهة المجتمع، ١٢- القرارات السياسية العامة، ١٣- الصراع العرقى، ١٤- العلاقات بين الأمم، ١٥- الصراع بين الجماعات الدينية، ١٦- استراتيجيات التدخل، ١٧- العنف فى الستينيات، ١٨- الحرب والسلام، ١٩- التكيف والمعارضة عند الشباب، ٢٠- الآفاق أمام الطلاب.

وجدير بالذكر أن بيانات الجدول السابق مأخوذة عن دراسة مركبة استهدفت تحليل مضمون المؤلفات المنشورة فى علم الاجتماع فى ذلك العام (١٩٦٤). وهى تغنينا إلى حد ما عن الرجوع إلى التفاصيل الدقيقة لتلك الدراسة التى لا نحتاج إليها فى هذا المقام.

ولكن الواضح من تلك القائمة على أية حال أن هناك بعض الميادين البارزة

التـى تحظـى باهتمـام كبيـر، وأخـرى تحظـى باهتمـام معقـول، وثالثـة لا تحظـى سـوى باهتمام ضئيل. والمهم فى الأمر أن أولويات الاهتمام الواردة فى ذلك الجدول تختلف اختلافاً بيناً عما هو حادث الآن فى أمريكا والغرب عموماً فى العقد الأول من الألفيـة الثالثة، كما أنها تختلف كذلك اختلافاً بعيداً عما يجرى فـى جامعاتنـا ومراكز البحـوث عندنا فى مصر والوطن العربى. فلدينا بعض فروع علم الاجتماع التـى شـهدت فـى السنوات الأخيرة طوفاناً من المؤلفات (فـى صـورة كتـب، أو بحـوث، أو مقـالات، أو رسائل جامعيـة)، مثل علم اجتماع التنمية، وعلم الاجتماع العـائلى، وعلم الاجتمـاع الصناعى. وأخرى لم تحظ خلال الفترة نفسها بقدر مماثل من الاهتمام وينبغـى أن يوجـه نحوهـا مزيـد مـن الاهتمـام: مثـل علـم الاجتمـاع الطبـى، وبحـوث الثقافـة والشخصـية، ودراسـة التـدرج الاجتمـاعى (أو الطبقـات الاجتماعيـة)، ودراسـات الجماعات الصغيرة، ودراسة الصراع بأشكاله المختلفة... إلخ.

والملاحظ علـى تلك القائمـة أيضـاً أنهـا لا تصـور بالقدر الواجب من الوضـوح تطـور الاهتمـام بـالفروع المختلفـة، أو التغيـرات التـى طـرأت علـى أولويـات البحـوث بالنسبة لبعضها البعض. وإن كنا نستطيع تتبع تلك التغيرات بشكل أكثر تفصيلاً من واقع برامج المؤتمرات القومية والدولية لعلم الاجتماع، ومن واقع متابعة المؤلفات المنشورة، وأخيراً من متابعة برامج أقسام الاجتماع بالجامعات المختلفة.

ومهمـا اجتهدنا فـى عـرض أبـواب العلـم وموضـوعاته فلـن يسـتطيع أى كتـاب تمهيدى فى علم الاجتماع أن يجمع كافة فروع التخصص الموجودة فـى هذا العلـم، ولكن حسبنا أن نحيط بالأساسيات. ويمكن القول بأن القارئ الذى سيفرغ من قـراءة كل فصول هذا الكتاب سيكون قد خرج بصورة عامـة عن الوضـع الراهن للمعرفـة فى علم الاجتماع.

الباب الثانى
المجتمـــع
خلاصة النظرية المعاصرة فى علم الاجتماع

الفصل الأول
المجتمع والثقافة

أولاً: بناء العلاقات الاجتماعية واستمرارها وتغيرها

ينطلـق هـذا البـاب مـن التعريـف التـالى لعلـم الاجتمـاع: **علـم الاجتمـاع هـو الدراسـة المنهجيـة المنضبطة وتفسير العلاقات الاجتماعيـة المنتظمـة، ومحاولـة التعرف على أسبابها، والظروف المؤثرة فيها والنتائج التى تترتب عليها.**

ويطلـق اسـم جماعـة علـى عـدد مـن الأشـخاص الـذين تقـوم بيـنهم علاقـات اجتماعيـة منتظمـة، ويوجد بيـنهم قدر مـن التعـاون (ولـيس تعاونـاً كـاملاً)، وبحيـث يمكـن التمييـز بـين أعضـاء الجماعـة وغيـر الأعضـاء فيهـا. وهـذه السـمة (تميـز الأعضاء عن غير الأعضاء) يطلق عليها اسم "الشعور بالنحن" عادة.

والمفهوم الأساسى "العلاقات الاجتماعيـة" ومتغيراتـه: "العلاقـات الاجتماعيـة المنتظمة"، و"العلاقـات الاجتماعيـة الهادفـة"، هـو عبـارة عـن مفهـوم تجريـدى، أى هو تصـور نظرى لشئ ملموس موجود فى الواقع، نحن نلاحظه ونصفه بأنه علاقـة اجتماعيـة. وقـد نزيـد وصـفه – حسـب ملاحظتنـا لهـذا الواقـع – فنقـول إنـه علاقـة اجتماعيـة بنـاءة أو هدامـة، دائمـة أو مؤقتـة، ثنائيـة أو جماعيـة... إلخ. فنحن نلاحظ مثلاً أن عادل وسعاد بينهما علاقة معينة، إذا تقابلا يبتسمان، وإذا سـارا فـى الطريـق تجاورا، وقد يمسكان بأيدى بعضهما البعض، وأن هذا لا يحدث مـرة واحدة، ولكنـه يتكـرر كـل يـوم أو كـل يـوم جمعـة أو خمـيس مـن كـل أسـبوع. ومـن واقـع تلـك الملاحظـات نسـتنتج أن هنـاك علاقـة بـين عـادل وسـعاد. ومـن مظـاهر هـذه العلاقـة (الابتسـام المتبـادل، والخـروج للنزهـة، والتـزاور بـين العـائلتين، وكـلام كـل منهمـا الإيجـابى عـن الآخـر) نسـتنتج أن هـذه العلاقـة علاقـة إيجابيـة هادفـة، وأن الطرفـان يسعيان إليها ويحرصـان عليها فى نفس الوقت، أى انها ليست من طرف واحد فقط. وقد نلاحظ بعد فترة من الوقت، الذى تستمر خلالـه تلك المظـاهر، أن العلاقـة تقوم وتتدعم، فتكثر اللقاءات، أو يحدث تزاور العائلتين إن لم يكن حدث من قبل... إلخ.

نحن نرى ونلاحظ كل تلك المظاهر الخارجية، ولكننا لا نرى العلاقة نفسها. نحن نرى ونسمع شواهد ودلائل تدلنا على وجود خطوبة مثلاً بين هذين الفردين، فنحن نرتب نتائج على الشواهد التى نلاحظها. وقد نضيف إلى مجرد الرؤية والسمع، وسيلة أخرى عندما نسأل عادل أو سعاد أو كليهما عن رأى كل منهما فى الآخر، وعن سبب لقائهما المتكرر، وعن تصور كل منهما للهدف من هذه العلاقة (وهو هنا الزواج وتكوين الأسرة). فنضيف بذلك وسيلة جديدة إلى وسائل جمع معلوماتنا عن هذه العلاقة.

وجميع العلاقات التى تقوم بين الناس فى المجتمع علاقات اجتماعية، وذلك لأن الكائن الإنسانى لا يستطيع أن يعيش وينمو ويتطور خارج المجتمع، **فالإنسان كائن اجتماعى** كما لاحظ المفكرون منذ فجر الحضارة الإنسانية. كذلك عادل وسعاد فهما ينتميان إلى مجتمع معين، وهذا الانتماء هو الذى يحدد إلى حد كبير كيفية سلوك كل واحد منهما تجاه الآخر. هو الذى يحدد فى هذه الحالة من الذى يجب (أو يحسن) أن يبدأ العلاقة عادل أم سعاد، وما هى الوسيلة الملائمة لبدء العلاقة، وكيف يستجيب الطرف الآخر (فالموافقة الفعلية – للفتاة مثلاً – لا تعنى أبداً فى بعض المجتمعات أن تفصح عن نفسها فى موافقة ظاهرة صريحة) وما هو الشكل الملائم الذى يجب أن تأخذه هذه العلاقة. وهل يحسن أن تتخذ شكلاً منظماً مقنناً (خطوبة مثلاً) قبل بدء اللقاءات أو بعد عدة لقاءات أولية وقبل تعددها وكثافتها، أو بعد أن تزداد تلك اللقاءات وتتعمق العلاقات، أو أن هذا الشكل القانونى المنظم ليس ضرورياً ولا يخطر على بال كليهما (أو على بال طرف معين منهما مثلاً)... إلخ.

والعادة أن تسفر هذه العلاقة التى تكونت بين عادل وسعاد عن تكوين جماعة جديدة، يكون هما طرفاها المؤسسان، والتى سوف تنمو وتتسع بعد ذلك، وتصبح هى نفسها بؤرة لشبكة أوسع من العلاقات الاجتماعية. ولكن كلاً من عادل وسعاد ينتمى إلى مجموعة كبيرة (وأحياناً قليلة) من الجماعات قبل وأثناء تكوين تلك الجماعة الجديدة (أى الأسرة). فكل منهما ينتمى إلى: أسرته التى ولد فيها، وإلى جماعة عمرية، وإلى جماعة رفاق، وإلى جماعة مهنية معينة، وإلى جماعة جوار (فى المدينة) أو إلى قرية معينة (فى الريف)، وإلى طبقة معينة وإلى مستوى ثقافى معين... إلخ. وهما معاً ينتميان إلى شعب معين، ودين معين، ودولة معينة، وجيل معين ومرحلة تاريخية معينة يعيشان فيها. **فكل تلك الانتماءات الاجتماعية**

وانتماءات أخرى كثيرة تحدد علاقاتهما ببعضهما البعض. ومن الطبيعى أنه يدخل فى تحديد تلك العلاقة بعض العوامل البيولوجية والنفسية الخاصة بكل منهما، ولكننا سنسقطها من حسابنا عامدين.

فمن المؤكد أنهما قبل أن يتقابلا، وقبل أن تتطور علاقتهما إلى تأسيس تلك الجماعة الجديدة (الأسرة)، تعلم كل منهما فى جماعته الخاصة ومن قنوات مختلفة كيفية إقامة تلك العلاقات ومدلولها وكيفية التصرف حيالها، والهدف من إقامتها كما أوضحنا. فكل منهما يعرف مئات القواعد السلوكية، وكل منهما يعرف حدود الدور الذى يجب أن يؤديه، وكذلك الأدوار التى يجب أن يؤديها الآخرون المشتركون معه فى نفس الموقف. فهما ليسا آدم وحواء، اللذان استيقظا فى الجنة وهما كبيران ناضجان، وكان عليهما أن يكتشفا بأنفسهما قواعد اللعبة بأكملها. ولو أن عادل وسعاد كانا قد اختطفا من قبل أحد جماعات الغجر (وهو ما كان يحدث فى الماضى أحياناً)، أو تبنتهما عائلة أمريكية فمن المؤكد أن سلوكهما كان سيختلف عن السلوك المتوقع منهما الآن فى مجتمع مصرى معين. ولكن **ما مدى الاختلاف** المتوقع فى سلوكهما، ذلك أمر لا نستطيع أن نبت فيه أو نتوقعه بشكل محدد، إذ أن الاستعدادات الموروثة والتكوين البيولوجى لكل منهما هو فى حالة تفاعل دائم مع الخبرات والتجارب الاجتماعية التى يتلقاها كل منهما فى جماعته، بحيث تخرج لنا نمط الشخصية التى نحن إزاءها، والتى نرصد تصرفاتها فى هذه اللحظة.

ولكن من أين تعلم عادل وتعلمت سعاد قواعد تلك العلاقات، وكيف عرف كل منهما حدود دوره ودور الآخر؟ لقد تعلما ذلك من الأوامر والنواهى الصريحة والضمنية التى تنطوى عليها ثقافتهما. (سنعرض تفصيلاً لمفهوم الثقافة فيما بعد، كما سبق تقديم تعريف عام له فى الفصل الأول من هذا الكتاب). وهما يتلقيان تلك الثقافة فى أثناء عضويتهما التى امتدت طوال حياتهما السابقة فى عدد من الجماعات الاجتماعية، بدءاً من الأسرة.

ومفهوم الثقافة المستخدم اليوم فى العلوم الاجتماعية هو نفسه نوع من التجريد لحقائق واقعية معاشة. ونحن نتعرف على وجود ثقافة معينة لدى جماعة معينة عندما نرى أعضاء تلك الجماعة يتصرفون (مع فروق فردية فيما بينهم) على نحو معين يخضع لقدر من الانتظام. وهذا الانتظام هو ما نسميه: **قواعد ومعايير تلك الثقافة،** ومنها نستخرج **قيماً معينة،** تكون ذات مكانة هامة فى تلك الثقافة. ومن أمثلة هذه القيم فى القصة التى نحكيها: "الحب المتبادل بين رجل

وامرأة الذى يؤدى على الزواج وتكوين أسرة". ولم يكن عادل وسعاد ليلتزما طواعية وبشكل يكاد يكون تلقائياً لتلك القواعد، ما لم يكن كل منهما قد هضم (استدمج) تلك القيم الثقافية، أى أنه استوعبها وتشرب بها، بحيث أصبح ذلك الهدف (الزواج) شيئاً بديهياً لدى كل منهما. حتى ولو كانا يعرفان أن سلوك كل من الفتى والفتاة فى مجتمعات أخرى يختلف عن ذلك، حيث لا يصدر قرار اختيار شريك الحياة من رغبات الطرفين، وإنما يكون قرار الأسرة الكبيرة، أو أن الرجل هو صاحب القرار فى الاختيار، أو أسرة الرجل هى التى تملى عليه هذا الاختيار... إلخ ذلك من المتغيرات التى نعرفها، والتى قد تقوم فيها علاقة زوجية بين طرفين لم يلتقيا ببعضهما وجهاً لوجه قبل الزواج على الإطلاق. (كما هو الحال بالنسبة لأجدادنا على سبيل المثال).

إن الطريقة التى كوَّن بها عادل وسعاد جماعة اجتماعية جديدة ليست فى العادة سوى طريقة (وإن كانت الشائعة) من بين طرق عديدة يمكن اتباعها لتحقيق هذا الهدف. فالجماعة هى المفهوم الأعم (وهو كذلك المفهوم الأقل تحديداً) للدلالة على مجموعة من الناس الذين يدخلون فى علاقات اجتماعية معينة لتحقيق هدف مشترك. وهو يدل كذلك على كل أحجام الجماعات (أو تلك الارتباطات) التى يمكن أن تقوم فى المجتمع، بدءاً من علاقة الزوجين (الأسرة فى مرحلة ما قبل إنجاب الأطفال تسمى أيضاً "جماعة")، وصولاً إلى أكبر كيان معروف حتى الآن وهو: **المجتمع المتحضر**. (وإن كنا لا نعرف بالتحديد حتى الآن ما إذا كانت هناك تصورات جمعية يمكن أن تكون مشتركة بين الإنسانية جمعاء، بحيث يجوز لنا أن نطلق على العالم كله اسم "جماعة". ذلك أمر لم يحدث فى الماضى ولا نعرف إن كان سيحدث فى المستقبل أم لا).

والجماعات لا تكون ثابتة أو ساكنة على الإطلاق. فهى تتكون وتتعرض للتفكك، وقد تتجدد عضويتها باستمرار وبشكل دائم، حيث يخرج بعض أعضائها بسبب الموت أو الانفصال (بإرادتهم) أو الإبعاد (بغير إرادتهم). ومن القواعد التى تحددها الثقافة بدقة غالباً كيفية تكوين الجماعة الجديدة، وكيفية تجديدها لنفسها، كيف تضم إليها أعضاء جدداً لكى تعوض الفاقد من أعضائها. ويتعرف العضو الذى ينضم إلى تلك الجماعة على هذه القواعد لدى اختياره وعند قبوله عضواً بها. والطفل الذى يولد فى أسرة معينة يلقن تلك القواعد منذ أول نفس يتنفسه فيها. بل إن تلك القواعد تؤثر على وضعه فيها وعلى مستقبله حتى قبل أن يولد: فهل تلده أمه

فى مستشفى نظيف حديث، أم تلده فى كوخ بسيط غير نظيف، وهل تسعد به أمه وأسرته عند مولده، أو تبتئس لهذا الميلاد، هل كانت تفضله ولداً ولكنه جاء أنثى... إلخ. وسنستعرض فى موضع لاحق من هذا الباب كيف تلقن الجماعات أعضاءها الجدد قواعد السلوك فيها.

وهناك بعض الجماعات التى يعد عدم الاستمرار سمة من سماتها وأساساً من مكوناتها، فإذا كان عادل وسعاد قد تعرفا على بعضهما أثناء رحلة بحرية على ظهر إحدى سفن الركاب، فإن العلاقة التى تتكون بينهما أثناء السفر تكون علاقة **قصيرة الأمد موقوتة** بوقت معين. وعندما يتزوجان فيما بعد، ويصبحا زوجين، تبرز سمة جديدة لتلك الجماعة، هى: صفة الاستمرار. **واستمرار وجود الجماعة أو عدم استمرارها يتوقف على ما إذا كانت بعض وظائفها قد اتخذت شكلاً تنظيمياً أم لا**. فالزواج نظام اجتماعى له قواعده ودينامياته الواضحة التى تحددها ثقافتنا تحديداً دقيقاً. ومن مقومات هذا النظام أن يتحمل الزوجان (الوالدان) مسئولية إنجاب الأطفال، ورعايتهما وتربيتهما وفق المبادئ والأصول التى تحددها الجماعة. وهكذا تكتسب العلاقة بين الزوجين، وبعدها بينهما وبين عدد من الأطفال، صفة الاستمرار والدوام.

ومن الواضح أن فى كل مجتمع اتجاهاً نحو إضفاء صفة الاستمرار والدوام على العلاقات الاجتماعية، أى تكرار العلاقات الاجتماعية، وإخضاعها لعدد من القواعد، وإكسابها صفة الروتينية. ولكننا على وعى فى نفس الوقت بأن هناك اتجاهاً مضاداً: هو الاتجاه نحو الخروج على القواعد ومخالفتها، والاتجاه نحو تطوير السلوك الاجتماعى وتغييره. ولا يمكن أن نحدد أى الاتجاهين هو الأقوى فى جماعة ما، إلا إذا درسنا سلوك أفرادها فى حالات محددة وتحت ظل ظروف معينة. ومن المستحيل – على الأقل فى ضوء معلوماتنا السوسيولوجية الراهنة – إطلاق الحكم فى هذا السبيل.

وقد يجد عادل وسعاد أن العلاقات التى تربط بينهما علاقات ناجحة مثمرة تسبب السعادة لهما، ولذلك يحاولان تكرارها، وإضفاء صفة الاستمرار والدوام عليها. وهنا يخطيان بتشجيع المجتمع وتأييده لهما، أى تشجيع معايير وقيم ثقافتهما. ولكن الملاحظ أنه بمجرد أن تتحول علاقتهما إلى "علاقة زواج"، حتى تظهر فيها بعض التوترات والصراعات الداخلية والخارجية. فعادل يعود إلى بيته وقت الظهر، ويريد أن يجد طعام الغداء جاهزاً، ولكن سعاد مشغولة (أو كسولة) ولا تريد أن

تطهو، إلا مرة أو مرتين فقط كل أسبوع، وأمها توجه بعض اللوم والانتقادات إلى عادل، وأم عادل قد تؤنبها على إهمالها إعداد الطعام لابنها وقد تلومها على أشياء أخرى (فى طريقة لبسها أو فى كيفية تصرفها فى ميزانية الأسرة... إلخ). ونلاحظ أيضاً أن أغلب التغيرات التى تحدث فى شبكة العلاقات الاجتماعية تمثل نتائج غير مقصودة لبعض الأفعال والتصرفات، والتى قد تؤدى إلى هدف مختلف لم يكن مقصوداً أصلاً: فعادل – مثلاً – يشكو من الجوع ويريد أن يأكل طعاماً مطهياً ساخناً، ولكنه لا يفكر فى الانفصال عن زوجته (ولكن تكرار هذا السلوك من زوجته، وإصراره على تحقيق طلبه، وربما تدخل الأقارب والأصدقاء، قد يوصل كل هذا إلى الانفصال بعد فترة، رغم أن هذا الهدف لم يكن فى ذهنه عندما بدأ يبدى احتجاجه على عدم إعداد الطعام).

أما فى الجماعات الأكبر حجماً والأكثر تعقيداً فإن آثار سلوك أفراد الجماعة على استمرار الجماعة أو تفككها لا تكون واضحة لهم تماماً، ولا تمثل عناصر فى وعى هؤلاء الأفراد. كما أن أثر التغيرات التى تطرأ على بيئة الجماعة ودورها فى التأثير على العلاقات داخل الجماعة قد لا تكون واضحة على الإطلاق، أو أن الوعى بها يأتى متأخراً عن الوقت المناسب. فالجيل الكبير المسيطر على الجماعة قد يفاجأ مفاجأة تذهله عندما يجد بعض أبنائه (هم فى الغالب أولئك الذين يدركون بوضوح أنه لن تتاح لهم فرصة الوصول إلى المراكز المؤثرة فى المستقبل المنظور) ينضمون إلى الفئات الدنيا فى الجماعة ويتبنون اتجاهاتها الثورية الرامية إلى إحداث تغيير فى بناء السلطة داخل هذه الجماعة.

والتغيرات الاجتماعية المخططة (أو المقصودة) ليست شيئاً جديداً- أى أنها ليست من مكتشفات هذا العصر فقط – وربما كان الجديد فى هذا الصدد أن أبناء المجتمعات المتقدمة أصبحوا أكثر حرصاً، وأميل إلى تبصر عواقب كل تغير جديد قادم عليهم. ففى تلك المجتمعات تعلم الناس من علم الاجتماع أنه لا يكفى توجيه التغيرات المخططة نحو هدف معين، وإنما يتعين على الإنسان فى هذه الحالة أن يتدبر كل خطوة يخطوها، ويجتهد فى التعرف على الآثار الجانبية غير المقصودة التى يمكن أن تترتب على تلك التغيرات. وبذلك يعمل الإنسان فى المجتمع الحديث المتقدم على التخطيط المفصل الدقيق لوقع الخطى فى حركة المجتمع، وذلك بسبب إدراكه لتعقد العلاقات فى المجتمع وتشابك أجزاء البناء الاجتماعى وتداخلها فى بعضها البعض. وسوف نتحدث بشئ من التفصيل عن هذا الفن الجديد – الذى لم

يكتمل بعد – فن استخدام المعرفة السوسيولوجية فى تخطيط الواقع الاجتماعى وتحقيق التغير الاجتماعى بأقل قدر من الأضرار. (انظر الباب الرابع عن: علم الاجتماع التطبيقى).

وسوف ننتقل فى الجزء التالى من هذا الفصل إلى إلقاء الضوء على مفهوم الثقافة، ثم نتكلم فى الفصول التالية عن بناء الجماعة، والالتحاق بالجماعة، وأداء الجماعة الاجتماعية لوظائفها وكذلك أداء أعضائها لوظائفهم، ثم دراسة التغيرات داخل الجماعة وخارجها وما يترتب عليها من آثار.

ثانياً: الثقافة: الأرض التى تغذى الجماعة والعصا التى تصوغ قيمها ومعاييرها

من الملاحظات التى يجب أن نسجلها فى البداية أن الباحث فى علم الاجتماع لا يستطيع أن يتقدم فى دراساته دون الاستعانة بمفهوم "الثقافة". والسبب فى ذلك أن المشتغلين بعلم الاجتماع فى كل بلاد العالم، وفى كل اللغات، يجدون أن عليهم أن يحددوا فى البداية المقصود بهذا المصطلح. فالثقافة ليست هى الفن، ولا المتاحف والمسارح والأعمال الأثرية الجميلة، ولا هى المعلومات الرفيعة المستوى الشاملة فى كل علوم العصر، ولا هى حسن المظهر وسمو السلوك الخارجى، ولا هى الروح المعنوية أو الأخلاق الخارجية الرفيعة، ولا هى "روح الحضارة"، أو قمة التقدم المادى فى مجتمع من المجتمعات. فالمقصود بالثقافة – كما أوضحنا من قبل – شئ أشمل وأعم وأخطر تأثيراً هو: مضامين الوعى والأحاسيس والتصورات المشتركة بين أعضاء جماعة اجتماعية (لما هو قائم ولما ينبغى أن يكون)، والتى تتوارث اجتماعياً (أى بالتلقين الاجتماعى وليس بالوراثة البيولوجية) من جيل إلى الجيل التالى، بما فى ذلك الصور أو التجسيدات المادية التى تتضح فيها تلك المضامين والمشاعر والتصورات من صور الفعل والمصنوعات التى يبدعها الإنسان. فالثقافة هى الأرضية التى يتغذى عليها المجتمع، والتى تنمو عليها العلاقات الاجتماعية، وهى فى نفس الوقت العصا التى تشكل هذا المجتمع وتصوغ قيمه ومعاييره. أو الثقافة بعبارة أخرى هى الخلاصة التى تستقطر من العلاقات الاجتماعية المتكررة بين الناس، فالثقافة هى القواعد التى تتبلور من خلال اللقاءات العديدة وتبدو كتصورات تقليدية وعادات ثابتة محددة ومعروفة للجميع. ونستطيع أن نضع أيدينا على المعيار الثقافى عندما نجد

أن أعضاء المجتمع يتبعونه بانتظام (وأحياناً بلا استثناء) فى ظل ظروف معينة.

ونحن فى تحليلنا السوسيولوجى ننظر إلى القيم والقواعد الثقافية بوصفها شيئاً موجوداً بالفعل ومسلماً به، ونحلل العلاقات الاجتماعية التى تلتزم بتلك القيم والقواعد التزاماً يختلف فى درجة دقته وشدته. وتتبع هذه الطريقة أساساً عند دراسة النظم الاجتماعية التى تكون قواعدها الاجتماعية معروفة، بل وتكون أحياناً مثبتة فى شكل مكتوب، وذلك مثلاً فى حالة دراسة النظم القانونية والدينية والمؤسسات البيروقراطية.

ومن النادر أن يتسنى لنا ملاحظة تكون القواعد الثقافية الجديدة، أى وهى فى مرحلة النشأة والتكوين، فعند تكون جماعة اجتماعية جديدة لا يكون هناك رجل اجتماع متخصص يقوم بمهمة الملاحظة هذه. ولكى نحصل على معلومات عن هذه المرحلة، وعن ملامحها ودينامياتها، نقوم بإجراء تجارب، هى عبارة عن تكوين جماعة جديدة تسند إليها مهام معينة. وعلى أساس ملاحظة ما يحدث فيها نستطيع أن نتوصل إلى معرفة كيف تؤدى المحاولات المتكررة إلى تكوين القواعد الجديدة التى تنظم أوجه التعاون داخل هذه الجماعة، والآثار المترتبة على وجود تلك القواعد، ومدى التزام الأعضاء بها... إلخ. وهناك بعض الاختراعات الثقافية التى لا يمكن التعرف عليها وتشخيصها إلا بعد أن تحدث، أى من واقع تاريخها الذى يكون قد سجل فعلاً، من هذا مثلاً نشأة مدرسة فنية جديدة أو مدرسة جديدة فى الفلسفة أو العلم... إلخ. ويحاول العلماء المتخصصون فى دراسة المستقبل منذ فترة قصيرة التنبؤ بما سيحدث من خلال توقع الآثار الاجتماعية المحتملة لبعض الاختراعات التكنولوجية الجديدة، وتوقيت ظهورها – تقريباً – فى مستقبل معلوم. وهذه بالطبع مهمة مازالت على جانب كبير من الصعوبة، ويساور البعض شكوك قوية فى إمكان إنجازها على الوجه الأكمل. والسبب فى ذلك أننا لم نطور بعد نظرية مؤكدة – إلى حد ما – يمكن فى ضوئها تحديد العلاقة المتبادلة بين البناء الاجتماعى والاختراعات الثقافية.

ويعد موضوع **التبادل الثقافى** من الموضوعات المفضلة عند علماء الأنثروبولوجيا الثقافية، حيث يدرسون تبادل بعض العناصر والسمات الثقافية أو بعض المركبات الثقافية بين الثقافات المتخلفة وبعضها، أو بين ثقافات متخلفة وثقافات متقدمة أو بين ثقافات متقدمة وبعضها، أو بين بعض الجماعات الاجتماعية، داخل ثقافة من الثقافات التى تتسم بالتنوع والثراء. وتختلف الأمثلة

للموضوعات المدروسة ابتداء من الدبوس ومروراً بالأبجدية ووصولاً إلى أحدث الموضات الاجتماعية مثل الموجات الفنية أو حوادث العنف بين الشباب وغير ذلك. والملاحظ دائماً أن العناصر المستعارة التى تدخل إلى ثقافة معينة تحاول أن تكيف نفسها مع المعايير السائدة فى تلك الثقافة.

ولذلك يجب أن نتفق بادئ ذى بدء على اعتبار القيم والقواعد الثقافية أمراً موجوداً ومسلماً به بالفعل، بوصفها الأرضية التى تتغذى عليها الجماعات الاجتماعية. والفرد الذى ينتمى إلى جماعة اجتماعية معينة، ينتمى فى نفس الوقت إلى ثقافة أو ثقافة فرعية معينة. وهو لا يمكن أن يصبح عضواً فى الجماعة إلا إذا تعلم عناصر تلك الثقافة، وتشرب تصوراتها وأشكالها الفكرية. والسبب فى ذلك واضح، وهو أن الجماعة لا تقوم لها قائمة إلا من خلال العلاقات المنظمة بين أعضائها، وتلك القواعد (التى تنظم هذه العلاقات) هى جزء لا يتجزأ من الثقافة.

فالجماعة ليست مجرد فرد وفرد آخر وثالث ورابع ومائة من الأفراد، ولا حتى آلاف من الأفراد. فالأمر أعقد من ذلك بكثير.

فالجماعة تستطيع (ولكن ليست محتماً) أن تتجاوز حياة أعضائها، أى تستمر فى الوجود بعد أن تنتهى عضويتهم فيها. كما أنها تكون مستقلة (بمعنى ما) عن الأعضاء المكونين لها فى لحظة معينة، فالفرد أو الأفراد ليسوا هم الجماعة بالضبط. ولذلك نقول إن جماعة دينية معينة، أو الأسرة، أو نادى كرة القدم أطول بقاء من الأعضاء الأفراد المنتمين إلى كل منها.

يلاحظ فضلاً عن ذلك أن عضوية الفرد فى جماعة معينة تكون دائماً عبارة عن عضوية جزئية. ومعنى ذلك أنه بمجموع شخصيته ليس أباً فقط أو لاعب كرة قدم فقط، ولكنه يمارس كل عضوية منها بجزء فقط من ذاته أو من "الأنا" عنده. ويطلق علم الاجتماع المعاصر على هذا الجزء مفاهيم **المكانة والدور**. فالسيد عادل يقوم بعدد كبير من الأدوار (ويحتفظ بمكانة مناسبة لكل دور) من بينها: دوره كأب فى الأسرة، وكعضو فى حزب سياسى، وكلاعب فى فريق كرة القدم، وكمعلم فى مدرسة... إلخ. وسنعود إلى الكلام عن مفهوم الدور تفصيلاً فى موضع لاحق من هذا الكتاب.

كذلك تفرض عضوية الجماعة أن يتعلم الفرد أداء دوره فيها حسب القواعد المتعارف عليها، وهى التى يلتزم بها فى نفس الوقت سائر أفراد الجماعة، بحيث

يكون هناك توافق وتناغم بين الأدوار المختلفة فكل طرف يأخذ بقية الأطراف فى اعتباره. ولا يعنى القول بأن مفهوم الدور مأخوذ من عالم المسرح، أن تلك الأدوار تؤدى بوعى دائماً، أو أنها تؤدى كتمثيلية وليس كحقيقة. أن ملامح التقوى المرتسمة على وجه شخص داخل إلى المسجد قد تخفى وراءها نفاقاً خالصاً، أو قد تكون مجرد تعود حيث يعتاد الشخص اتخاذ هذا المظهر عند دخوله إلى المسجد دون تدبر لمعنى معين أو تمثل لمشاعر معينة، وقد يخفى هذا المظهر مشاعر تقوى حقيقية عميقة. ولذلك نقول إن التلاؤم والتوافق بين سلوك الدور المرسوم من ناحية والميول للشخصية من ناحية أخرى قضية تبدو أهميتها عندما نشرع فى تحليل التوترات الاجتماعية والتغير الاجتماعى.

كما أنه من الأمور الأخرى العامة بالنسبة لوجود الجماعة أن يكون لأعضائها تصورات مشتركة متماثلة لعلاقاتهم ببعضهم البعض ولما ينبغى أن تكون عليه تلك العلاقات. ويعنى ذلك أنهم يجب أن يكونوا على دراية بالقواعد التى تعمل الجماعة وفقاً لها، بما فى ذلك الصور المثالية للعلاقات، وكذلك الحدود التى لا يجوز تجاوزها عند الانحراف عن معايير الجماعة وأهدافها.

واعتماداً على هذه التصورات المشتركة نفسها يستطيع أعضاء الجماعة – فضلاً عن ذلك – أن يتنبأوا مقدماً بشكل علاقاتهم مع الأعضاء الآخرين. فهم يعرفون ما يتوقعه الآخرون منهم، وما يتوقعونه هم من الآخرين. فهم يؤدون أدوارهم فى إطار العلاقات الاجتماعية المنظمة المميزة للجماعة. وبدون هذه التصورات المشتركة لا توجد الجماعة ولا تقوم لها قائمة. ودون توقع سلوك معين، وحدوث ذلك السلوك المتوقع فعلاً، لا يمكن أن تقوم أى علاقة اجتماعية. فالأسرة القروية عندنا تقدم أو تدفع "نقوطاً" عينياً أو مادياً للأسر الأخرى فى القرية عند حدوث زواج فى كل منها، **على توقع** أن ترد إليها تلك الأسرة نقوطاً مماثلاً لما دفعته – أو قريباً منه – عند زواج أحد أفرادها. فإذا لم يحدث هذا السلوك المتوقع – وهو رد النقطة – فلن تعاود تلك الأسرة مجاملة الأسرة الأخرى، وبذلك ينقطع بينهما هذا النوع من العلاقات.

فالفرد يتعلم ثقافة مجتمعه من خلال الانتماء المستمر إلى جماعات جديدة. وأول الجماعات التى ينتمى إليها الفرد هى الأسرة. ولا يستطيع أى شخص واحد أن يحصل كل ثقافة المجتمع، ولكنه يحصل على جوانب معينة فقط من تلك الثقافة. وكلما كبر حجم المجتمع وتضخم، وكلما ازدادت ثقافته تطوراً ونمواً، كلما ازداد

عدد العناصر الثقافية المتعارضة والمتنافرة، وكلما أصبح على هذا الفرد أن يختار من بينها. هذا بغض النظر عن الحقيقة المؤكدة وهى أن كمية المعلومات الاجتماعية (أى الدراية بأساليب السلوك فى الجماعات والمواقف المختلفة) فى المجتمعات المتقدمة المعاصرة أصبحت تفوق قدرات الفرد على الاستيعاب (لا نقصد طبعاً المعرفة العلمية فهذه قضية أخرى).

ولكن على الرغم من كل أشكال التباين الداخلى، ومع كل هذا التداخل بين المؤثرات والعناصر، واختلاف معدلات التغير بين العناصر المختلفة.. بالرغم من كل ذلك فالثقافة عبارة عن واقع شديد القوة بالغ التأثير فى حياة كل إنسان.

الفصل الثانى
القبول فى الجماعة

إن الفرد لا يكون فى عملية التنشئة الاجتماعية – التى يكتسب من خلالها العضوية فى جماعات مختلفة – مجرد عنصر سلبى، أو عنصر قليل القيمة. فحتى الأطفال الحديثى الولادة يستجيبون استجابات مختلفة لنفس المعاملة. ولو أنهم لا يمكن أن يستجيبوا أصلاً، إلا إذا أثار الكبار المحيطون بهم (كالأم، أو الجدة، أو المربية أو غيرهم) رد فعل معين عندهم، وأن يغير هؤلاء الكبار سلوكهم تبعاً لتلك الاستجابات. فالأطفال الرضع قد يبدأون – مثلاً – "صراعاً" مع الأم حول ما إذا كان يجب عليها أن ترضعهم فى كل مرة يجوعون فيها ويصرخون أم أن تظل الرضاعة موقوتة بأوقات معينة، بصرف النظر عن جوع الطفل أو صراخه. وتتوقف نهاية هذا الصراع على اعتبارات كثيرة منها: قوة أعصاب الأم ومدى تحملها صراخ الطفل دون أن تبادر إلى إرضاعه، ومدى قوة هذا الصراخ وعنفه، وطبيعة ظروف المسكن الذى تعيش فيه هذه الأسرة، ووجود أقارب للأسرة (الجدة أو الجد) الذين قد يرفضون تصرف الأم وتأخذهم الشفقة بالطفل ويحملونها على الاستجابة له... إلخ ذلك من متغيرات يمكن أن تؤثر على هذا الموقف. فالنتيجة تتوقف إذن على طبيعة القواعد التى تعلمتها الأم من أمها عن رعاية الأطفال وتربيتهم، أو إذا كانت قد قرأت تلك القواعد وتعلمتها من أحد كتب رعاية الطفل. وسواء رضخت الأم أو رضخ الطفل الرضيع، فالخلاصة أن هناك عملية تاريخية قد بدأت، ولا يمكن الرجوع فيها، وسوف يكون لها آثارها على العلاقة بين الطرفين (أياً كانت النتيجة) طوال حياة هذه الأطراف. **فكل قرار يستبعد تلقائياً احتمال قرارات أخرى ويضع للاختيار فيما بعد حدوداً جديدة.**

ولكن الملاحظ أنه كلما اتضح خط التطور وازداد تحديداً – أى كلما أخذت **الشخصية** فى التكون – كلما اتسعت حدود البيئة الاجتماعية المعروفة للفرد. فهذا الإنسان الجديد يمكن أن يصبح عضواً فى عدد متزايد باستمرار من الجماعات. وهو لا يلعب فى هذا التطور دوراً سلبياً على الإطلاق. حقيقة أن الطفل يولد فى أسرة معينة (ليس له دور فى اختيارها)، ولكن ما أن يتعرف على مجموعة من أصدقاء اللعب، حتى تتاح له فرصة معينة للاختيار بينهم، وقد يقتصر دوره فى أسوأ الأحوال على رفض الصداقات التى يحاول الوالدان دفعه إلى تكوينها. المهم أنه ليس سلبياً، ولا متلقياً فقط، ولكن له قدر – ولو محدود – من الفاعلية. وهو يتعلم فى هذه السن

أن العلاقات الاجتماعية تتبادل التأثير فى بعضها: فالأطفال الآخرون يمكنهم أيضاً أن يرفضوا صداقته وأن يرفضوا اللعب معه.

وفى سن المدرسة تتسع دائرة عملية الاختيار، أن يختار هو الآخرين، وأن يختاره الآخرون، فى الجماعات المختلفة: فهناك جماعات اللعب المختلفة – اللعب البرئ وغير البرئ - وهناك جماعات النشاط، وهناك فئات المتفوقين... إلخ. ولاشك أن عضوية تلميذ فى مدرسة ثانوية فى جماعة معتادة على ممارسة تدخين السجائر – سراً وبالمخالفة لتعليمات إدارة المدرسة – تجعل من الصعب على هذا الطفل نفسه أن يلتحق بجماعة دينية أو جماعة نشاط حسنة السمعة. ومعنى ذلك أن عضوية الفرد فى جماعة معينة تؤثر على نحو معين فى قبوله عضواً فى جماعات أخرى. ولو عاد كل منا إلى مشاعره فى تلك السن، لتذكر مدى قوة المشاعر والأحاسيس التى كانت مرتبطة بعضويته فى جماعة أو "شلة" معينة، وكيف كان ينظر إلى جماعات أخرى باعتبارها جماعات "مختلفة" أو أقل مكانة، أو أحقر من أن ينتمى واحد منها إلى جماعته. إن تلك المرحلة تشهد بداية تكون **الشعور بالنحن** لدى الفرد.

ويرجع الفضل إلى العالم الأمريكى ويليام جراهام سمنر (عاش من عام ١٨٤٠ حتى ١٩١٠) فى التمييز بين المصطلحين اللذين شاع استخدامهما اليوم وهما: **الجماعة الداخلية** (أى جماعتنا نحن)، **والجماعة الخارجية** (أى جماعة الآخرين). فالجماعة الداخلية هى **النحن**، وهم أصحاب الحقيقة، والحق، والمستقبل. أما الجماعة الخارجية فهم الآخرون، فهم لا يتمتعون بشئ مما نتمتع به نحن من الإنسانية، وهم لا أهمية لهم فى الحياة، بل وقد يكونون أشراراً أيضاً.

وقد تكون الفروق البارزة بين هذه الجماعة غير واضحة (أو تكاد) بالنسبة للملاحظ الخارجى. من هذا مثلاً عندما يقوم ملاحظ خارجى بتأمل قبيلتين ميلانيزيتين (ميلانيزيا مجموعة جزر فى المحيط الهادى كانت منعزلة – حتى وقت قريب) تعيشان منذ الأزل على نفس الجزيرة فى حالة حرب دائمة، أو جماعتين ثوريتين متنافستين، أو عصابتين فى أحد أحياء مدينة أمريكية كبيرة. فهذا التشابه بين الجماعتين فى التاريخ، والبناء، والأهداف، والمظاهر... إلخ ليس هو العامل الحاسم فى خلق الإحساس بالاختلاف، وإنما العامل الحاسم فى ذلك هو هذا الشعور بالنحن الذى يترسخ فى نفوس أعضاء كل جماعة، وتصوراتهم الجمعية عن أنفسهم وعن الآخرين. **فالجماعة تؤكد وجودها بأن تقابل بينها وبين شئ آخر على نحو يبرز الاختلاف**.

ويحدث ذلك على سبيل المثال عندما ينسب أعضاء إحدى العصابات الإجرامية إلى أنفسهم نوعاً خاصاً من الشجاعة، مثلاً الشجاعة التى تتسم بالدهاء، أو الشجاعة فى مواجهة الشرطة. وفى نفس الوقت ننفى عن العصابات الأخرى هذا اللون من الشجاعة (فهى التى تتميز به دون سواها) بل إنها تصف العصابات الأخرى بالسذاجة أو الغباء (فالمهم أننا لسنا ممتازين فقط، ولكن أن الآخرين أيضاً سيئون).

وقد قام جورج هومانز بإجراء مقارنات بين عديد من الجماعات الصغيرة (الجماعات الأولية) واستخلص بعض العمليات التى تصدق فى رأيه على كل الجماعات التى من هذا النوع: على جماعات العمل فى المصنع، وعلى الشلل الموجودة فى أحد المدارس الثانوية، وعلى جماعات الصيد فى أحد المجتمعات البدائية، وعلى العائلات الكبيرة، وعلى عصابات المجرمين. ويمكن أن نطلق على هذه العمليات المتكررة عمليات تهذيب وصقل كل طرف للآخر (بالتبادل) من أعضاء الجماعة. فعلاقاتهم ببعضهم البعض تخضع لبعض القواعد المحددة – بدرجات مختلفة من الوضوح والتأكيد – ومع ذلك فهم لا يخضعون لتلك القواعد مائة بالمائة (أى خضوعاً تاماً) أبداً. فالأفراد وأدوارهم لا تنصهر أبداً فى وحدة واحدة، أى أن الفرد ودوره لا يصيران شيئاً واحداً إطلاقاً، كما أن العلاقات لا تمر هكذا بدون مشاكل على الإطلاق، ولكنها تعرف على الدوام قدراً من الاحتكاك والتوتر وربما الصراع. ولكن التخلى عن محاولة المحافظة على الالتزام بالمعايير داخل الجماعة يعنى على الفور تحلل تلك الجماعة وتفككها.

ويمكن أن نضرب مثلاً على ذلك، من دنيا العلاقات غير الرسمية فى الصناعة. لنفترض أن هناك جماعة عمل تعمل فى مصنع معين وفقاً لنظام القطعة. وقد طورت الجماعة معياراً معيناً لعملها هو ألا ينتج أى عضو من أعضائها أكثر أو أقل من عدد معين من الوحدات[1]. فإذا حدث فى أحد الأيام أن أنجز الأعضاء

---

(١) قد يتساءل القارئ عن السبب فى تكوين هذا المعيار، وأهمية الالتزام به بالنسبة للجماعة. إن إنتاج عدد كبير من الأعضاء أكثر من العدد المتفق عليه – عرفياً – بين أعضاء الجماعة، قد يؤدى إلى استغناء صاحب العمل عن الأفراد الذين ينتجون أقل من هذا العدد، أو يخفض= =أجورهم. كما أن إنتاج عدد كبير من الأعضاء أقل بكثير من عدد الوحدات المتفق عليه عرفياً داخل الجماعة قد يدفع صاحب العمل – لأن عليه التزامات توريد معينة– أن يعين عمالاً آخرين، أو حتى يجعله يخسر بشكل قد يضطره إلى إنهاء نشاطه. فتجاوز هذا المعيار– وهو عدد الوحدات التى ينتجها كل فرد – قرار مؤثر على حياة هذه الجماعة. وهو لذلك أساس لتكوينها ومقوم من مقومات وجودها.

عدداً من الوحدات أقل من المتفق عليه كثيراً، فإن الآخرين يقبلون على مساعدته دون تردد. ولكن إذا دأب أحد الأعضاء على إنتاج عدد أكبر من المتفق عليه دائماً، فإنهم يعمدون إلى إجباره على الالتزام بالمعيار المحدود، أو يمزحون معه. وأحياناً قد يفعلون معه ما هو أسوأ من ذلك كثيراً.

كما اكتشف جورج هومانز وجود **نظام للتدرج داخل الجماعة،** حيث يكون الاعتبار الحاسم فى تحديد مكانة الشخص فى هذا النظام هو مدى التزامه بمعايير الجماعة وقواعدها. وعلى ذلك نلاحظ أن زعيم عصابة المجرمين ليس أكثر أعضائها حرية فى التصرف على هواه، بحيث يفعل ما يريد ويمتنع عما لا يريد. إن الواقع على العكس من ذلك تماماً، لأنه يجسد بتصرفاته التصور المثالى لعضو تلك العصابة أدق ما يكون التجسيد. ولو انحرف عن هذا بعض الشئ، فإنه يخاطر بمركزه القيادى فى هذه الجماعة. فى مقابل هذا نجد أن عضواً جديداً بالعصابة، يشارك معهم فى بعض العمليات فقط (مراعاة لإمكانياته وقلة خبرته)، ولا يحظى باحترام بقية أعضاء العصابة، فإنه يتعرض للنقد دائماً، وتوجه إليه ملاحظات لا توجه إلى عضو العصابة "بالمعنى الصحيح".

وغالباً ما يوجد داخل هذا التدرج تبعاً لدرجة التكيف معايير أخرى لتقييم العضو، من هذا مثلاً أن يحظى فرد بمكانة أو بتقدير خاص بسبب مهارته فى استخدام المطواة. كما يوجد نظام معين لتوزيع المهام والأعباء، من هذا مثلاً مسئول عن الشئون الداخلية للعصابة، ومسئول عن التعامل مع البيئة الخارجية. ولكن المؤكد على أية حال أن كل جماعة تفرض قواعدها الرئيسية على أعضائها وتحملهم على الالتزام بها والانصياع لها.

والأرجح ألا يعتبر أفراد الجماعة هذا الالتزام إلزاماً، بل إنه يعتبر ميزة وتشريفاً، على الأقل فى الجماعات التى يلتحق بها الفرد طوعياً. ففى هذا النوع من الجماعات يقوم الفرد نفسه بعملية الاختيار المبدئى، أى يختار الجماعة التى ينتمى إليها. فهناك بعض الأفراد الذين يشعرون بميل (فى ضوء ظروفهم وسماتهم الاجتماعية طبعاً وليس ميلاً بيولوجياً موروثاً) إلى الالتحاق بعصابة إجرامية معينة، بينما لا يتجه أفراد آخرون إلى هذا الاتجاه إطلاقاً. وفى نفس الوقت تختار الجماعة بدورها الأعضاء الذين يعرضون أنفسهم عليها وتنتقى من بينهم، وتضمهم إلى عضويتها. وكثيراً جداً ما يوضع الأعضاء الجدد فترة معينة تحت الاختبار، وقد تنتهى تلك الفترة بشكل غير رسمى. على حين قد تحتفل بعض

الجماعات بانتهاء فترة اختبار العضو الجديد احتفالاً طقوسياً كبيراً مليئاً بكثير من المظاهر والمراسيم.

وتعرف كل المجتمعات البدائية **طقوس العبور**، وهى الطقوس التى تمارس احتفالاً بقبول الشباب البالغ أو الفتاة البالغة عضواً أو عضوة فى المجتمع. ويمثل هذا الموضوع أحد الموضوعات المفضلة للدراسة عند الأنثروبولوجيين. ولكن كل مجتمع – حتى فى عصرنا هذا – له طقوس العبور الخاصة به. ولكنها تتميز بأنها أكثر تنوعاً وأكثر عدداً نظراً لتنوع الجماعات الاجتماعية فى مجتمعنا المعاصر، وهى لذلك أقل وضوحاً للملاحظ من الخارج، وتبدو لنا أمراً بديهياً مسلماً به. ومن أمثلتها فى العصر الحاضر: حفلات التثبيت وتناول القربان لأول مرة عند المسيحيين الكاثوليك، وحفلات السبوع أو الختان، وحفلات التخرج فى المدارس والجامعات (خاصة المصحوبة بارتداء أرواب خاصة وتسليم الشهادات وغير ذلك من المظاهر الاحتفالية)، والالتحاق بناد معين أو جمعية معينة. والانتماء إلى جماعة أصدقاء، وحلف اليمين عند الأطباء الجدد والمحامين الجدد قبل ممارسة المهنة، والالتحاق بتنظيم سياسى معين... إلخ. فتلك كلها مناسبات يعلن فيها شخص معين عن رغبته فى الالتحاق بجماعة معينة، ويتعهد بالالتزام بقواعدها، ويحصل على موافقة الجماعة على قبوله، وتقييم الأعضاء القدامى لصلاحيته وقدراته.

ومن الطبيعى أن الجماعة التى توافق على إلحاقنا بها تملك فى نفس الوقت حق فصلنا منها أو إبعادنا عنها. كما أننا نستطيع بإرادتنا – غالباً – أن نترك الجماعة التى التحقنا بها بإرادتنا أيضاً. وإن كان ذلك لا يتم عادة دون خسائر أو آثار سلبية معينة. فجماعة الأصدقاء (الذين تجمعهم هواية لعب الشطرنج) قد تبدى أسفها لخروج عضو من أعضائها، والحزب السياسى قد يضغط بوسائل معينة على العضو لحمله على عدم ترك الحزب، ولكن العصابة الإجرامية الخطيرة قد تقتل من يحاول الكف عن ممارسة نشاطه فيها أو الخروج عنها.

ويختلف الوضع عن ذلك بالنسبة للجماعات التى وجدنا أنفسنا منتمين إليها **بحكم المولد** أى بدون إرادة صريحة منا أصلاً. فنحن لم نختر الأسرة التى ننتمى إليها، وبالتالى لم نختر الطبقة الاجتماعية التى ننتمى إليها، ولا المستوى التعليمى الذى حصلنا عليه، ولا الشعب الذى ننتمى إليه، ولا الدين الذى نعتنقه... إلخ. ولو

حاولنا أن نحصر أنواع الجماعات التى ننتمى إليها بحكم مولدنا، لملأت تلك القائمة بضع صفحات. وفى كل يوم تكشف لنا بحوث علم الاجتماع إلى أى مدى تتأثر اتجاهاتنا السياسية، ودرجة التزامنا بأحكام الدين، وميولنا المهنية، واختيار شريك حياتنا بتلك الانتماءات الأولى إلى مثل هذه الجماعات التى لم نخترها بإرادتنا، حتى فى ظل أكثر المجتمعات تقدماً ورقياً وديموقراطية.

كما أننا ننتمى منذ بدء حياتنا ودون أن يؤخذ رأينا إلى إحدى جماعتين: جماعة الرجال، أو جماعة النساء. ومن النادر كل الندرة أن يسمح مجتمع بتغيير العضو لصفته تلك، ففى بعض جماعات الهنود الحمر فى أمريكا الشمالية يسمح للرجال الذين لا يريدون أن يكونوا محاربين أن يعيشوا مرتدين ملابس النساء. ونسمع اليوم عن بعض الأفراد الذين يغيرون نوعهم (من ذكر إلى أنثى والعكس) عن طريق إجراء بعض العمليات الجراحية، ولكن رد الفعل الذى يثيره هذا لدى الناس ومدى دهشتهم واستنكارهم أحياناً (رغم أنها لا تتم فى العادة إلا بناء على مشورة الأطباء، ولأن الشخص يكون لديه الأعضاء الجنسية للذكورة والأنوثة. ويريد أن ينتقل من حالة الازدواج إلى حالة واضحة محددة)، رغم ذلك يدلنا رد الفعل على مدى اهتمام المجتمع بالتمييز الواضح بين الرجال والنساء. ومن الأشياء التى تثير أعنف ردود الفعل لدى الجماعة أن يخرج الرجل (المولود فى جماعة الرجال) عن القواعد المحددة لسلوك الرجال، أو تخرج المرأة (المولودة فى جماعة النساء) عن تلك القواعد المحدد لسلوك النساء، سواء فى الملبس أو أسلوب الحديث، أو الإيماءات، أو العادات (مثلاً التدخين: تدخين النساء للسيجار أو الغليون. ونتذكر أن تدخين السجاير كان فى الماضى قاصراً على الرجال، بحيث كان المجتمع ينظر فى الماضى نظرة سلبية إلى المرأة التى تدخن السجاير، ولكن هذا الفرق اختفى اليوم كما نرى... إلخ)، أو الميول المهنية، وبالاختصار كل ما يميز مجتمع الرجال عن مجتمع النساء.

ولكن يجب أن نكون على وعى – فى نفس الوقت – بأن القواعد المحددة لسلوك الرجل ولسلوك المرأة تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن فترة زمنية إلى فترة أخرى (كما رأينا فى مثال تدخين السجاير). وكلما ازداد معدل التغير فى المجتمع وزادت سرعته كلما تعرض مزيد من تلك القواعد للتغير والتعديل، ولكنه لا يعنى أبداً تساهلاً من المجتمع فى التمييز بين النساء والرجال.

وكما أن الانتماء إلى جماعة الرجال وجماعة النساء يعتمد على أسس

بيولوجية بحته، كذلك يعتمد تقسيم المجتمع إلى جماعات عمرية على اعتبارات بيولوجية أيضاً. ولكن كما رأينا فى الحالة السابقة كيف أن المعايير الاجتماعية للتمييز بين الرجال والنساء تنطلق فقط من الأساس البيولوجى وتبنى عليه، كذلك الأمر فى حالة فروق العمر، حيث يتخذ الفارق العمرى أساساً لبناء مركب من معايير السلوك الخاصة بكل جماعة من جماعات العمر.

فنلاحظ فى البداية أن تحديد عدد المراحل العمرية ومدة كل منها يتم اجتماعياً تماماً، وأعنى مراحل: الطفولة، والشباب، والنضج، والشيخوخة. ولأن حياتنا أصبحت أطول أمداً، كما أنها أصبحت أكثر تعقيداً، فقد زاد عدد تلك المراحل. ويبدو ذلك بصورة أوضح فى المجتمعات الغربية الصناعية المتقدمة، حيث زاد متوسط العمر كثيراً. فقد أضيفت مراحل وتحديدات جديدة، وتعدل موقع بعض الفئات العمرية. فهناك الآن مرحلة المراهقة، والشباب الناضج (أو صغار البالغين Young Adults)، وتعدل التحديد الزمنى لسنوات العمر الوسطى (لم تعد الأربعينيات والخمسينيات)، وجاءت بعدها فئة كبار السن Seniors، أما الشيوخ (أو الشيخ الهرم) فقد أصبحوا شيئاً نادراً.

والملاحظ على العموم أن التقسيمات الاجتماعية لجماعات العمر لا تعتمد على مراحل التطور البيولوجية إلا بشكل تقريبى فقط. فقد كانت المجتمعات الصناعية الغربية لا تقر فى الماضى حق الشابين البالغين جنسياً فى الزواج إلا بعد اكتساب المواصفات الاجتماعية اللازمة لتكوين الأسرة (وأهمها الاستقلال الاقتصادى عن الوالدين والقدرة على إعالة الأسرة). أما اليوم فإن شدة الاختلاط وموجات التحلل الموجودة قد أدخلت فى مجتمع كالمجتمع الأمريكى فكرة زواج الأطفال – بدءاً من سن الثانية عشرة – حيث تتم نسبة أكثر من ٨٠% من الزيجات الجديدة بين أزواج دون الرابعة عشرة (كما دلت على ذلك مؤخراً دراسة حديثة أجريت عن مجتمع محلى أمريكى). أما سلامة هذا الزواج واستمراره وقوة العلاقة بين الزوجين فتلك قضية أخرى.

ولا نستطيع أن نحدد فى ضوء الحقائق العلمية المتاحة ما إذا كانت المعايير القديمة أم المعايير الحديث أشد قهراً للشباب، ولكننا نستطيع أن نقرر على أية حال أن اتباع كل نظام معيارى سيخلق نمطاً مختلفاً من الشخصية.

ولا يختلف الأمر عن ذلك بالنسبة للتحديد الاجتماعى (الرسمى) للشيخوخة،

أى تحديد السن التى يجب أن يحال فيها الإنسان إلى المعاش، أو لسن الرشد (الأهلية لممارسة حقوقه كاملة)، أو للسن التى يحق له فيها أن يمارس حق الانتخاب أو حق الترشيح فى المجلس النيابى وهكذا. وعلى الرغم من أننا نعرف جميعاً أن تحديد سن المعاش "ملائم" بالنسبة لأغلبية المواطنين، إلا أنه من المؤكد أنه ينطوى على قدر كبير من القهر والإيلام بالنسبة لعدد آخر من المواطنين. ويلاحظ كذلك أن معايير السلوك الملائم لسن معين معروفة عملياً لكل شخص، وكل من يخرج عليها يواجه فى كل وقت ومكان باللوم والتقريع والاستهجان، وربما ما هو أكثر من هذا.

ونلاحظ فى النهاية أن المعايير الموضوعة للتمييز بين سلوك أبناء الأجناس (السلالات) المختلفة فى المجتمع الواحد، والمعمول بها فى بعض المجتمعات القائمة على التمييز العنصرى (كالمجتمع الأمريكى، ومجتمع جنوب أفريقيا، والمجتمع الإسرائيلى) تتصف هى الأخرى بأنها من صنع المجتمع، لأنها تتخذ فقط من الفروق فى لون البشرة أو من الدين منطلقاً لها، ولكنها ذات طبيعية اجتماعية كاملة (اقتصادية وسياسية... إلخ). ويحرص المجتمع على فرضها بقدر كبير من القهر والإلزام (وإن اختلفت درجته من مجتمع لآخر). ولكى ندلل على أن هذا التمييز لا ينهض على أساس بيولوجى على الإطلاق، أن مفهوم "الزنجى" فى الولايات المتحدة ليس محدداً تحديداً دقيقاً.فهو يشمل فى الولايات المتحدة (ولكن ليس فى أمريكا الجنوبية) الزنوج الأصليين – أى السود تماماً – كما يشمل المولدين، حتى ولو كانت بشرتهم أقرب إلى البياض، ويشمل كذلك المولدين من بيض وهنود حمر.

إن معرفتنا العلمية أن كل ثقافة تستغل بعض الفروق البيولوجية بين الناس لكى تبنى عليها نسقاً معقداً من الفروق الاجتماعية، هذه المعرفة لم تعد جديدة على أحد. ولكنها مازالت محل تجاهل بعض المجتمعات (كتلك التى أشرنا إليها، والتى يمثل فيها التمييز العنصرى دعامة من دعامات البناء الاجتماعى)، أو بعض الطبقات، ولكن ليس معنى ذلك أنها ليست محل اعتبار الجميع. ومازال كثير من التنظيمات والقيود ينسب إلى "قوانين الطبيعة الدائمة"، على حين أن معظمه أو كله يرجع إلى بعض المعايير الاجتماعية، وهى معايير تغيرت أكثر فى المستقبل. ولكن المؤكد أن هناك أمراً لم يحدث فى أى مجتمع فى أى عصر، وهو أن الثقافة قد تجاهلت تجاهلاً تاماً الفروق بين الجنسين، أو بين جماعات العمر، أو بين

السلالات المختلفة ولم تهتم بوضع معايير لتنظيم العلاقات بينهم.

لقد ازداد عدد الانتماءات الاجتماعية فى المجتمعات الحديثة المعاصرة، وتنوعت المكانات والأوضاع التى يشغلها الناس نتيجة هذه الانتماءات. ولكنها أصبحت فى نفس الوقت أشد عرضة للتغير وأصابها قدر كبير من المرونة والقابلية للتعديل. حقيقة أننا ننتمى بحكم مولدنا إلى عدد من الجماعات التى لا نملك قرار الاختيار إزاءها، ولكننا نلاحظ فى نفس الوقت أن **الحراك الاجتماعى** قد زاد معدله وزاد انتشاره، وتعاظمت آثاره فى المجتمعات الحديثة. وأصبحنا نجد على سبيل المثال كثيراً من الناس يجتهدون لكى يحصلوا على مستوى تعليمى أرفع من المستوى الذى وصل إليه آباؤهم، وأن هناك أعداداً كبيرة من اللاجئين والمهاجرين الذين تكاملوا مع شعوب أخرى... إلخ.

مع ذلك تؤكد لنا بحوث علم الاجتماع دائماً وفى كل مكان قوة تأثير تلك الانتماءات الأولى على الأوضاع التى يشغلها الفرد فيما بعد فى مستقبل حياته. فاتجاهاتنا السياسية ودرجة تديننا، وميولنا المهنية، وطريقة اختيارنا لشريك حياتنا مازالت تتأثر إلى مدى بعيد – وإن لم يكن مطلقاً – بانتماءاتنا الاجتماعية الأولى فى الحياة. ومازال هذا التأثير أقوى بكثير مما نتصور أو نعى.

الفصل الثالث
الإلزام الخارجى والداخلى

سواء التحق الشخص بجماعة اجتماعية بسبب خصائص وظروف موروثة أو لا دخل له فيها (أو يعتقد المجتمع أنها كذلك)، أو التحق بجماعة بناء على اختياره الحر وإرادته الكاملة، فإنه يتعين عليه فى جميع الأحوال أن يتعلم قواعد السلوك فى تلك الجماعة: أى أن تتم له عملية تنشئة اجتماعية.

وقد أشرنا فى موضع سابق إلى مفهوم التنشئة الاجتماعية كما أوضحه فرويد وكولى وهربرت ميد ودوركايم. وقد توصل الأربعة إلى بلورة هذا المفهوم وإبرازه فى نفس الوقت تقريباً، وبشكل مستقل عن بعضهم البعض. وكان إميل دوركايم هو الوحيد من بين هؤلاء العلماء الأربعة الذى اهتم بإبراز استمرار عملية التنشئة الاجتماعية من المهد إلى اللحد. على حين أن فرويد- على سبيل المثال- قصرها بشكل قاطع ومؤكد على سنوات الطفولة الأولى فقط. والشئ الذى نود أن نضيفه فى هذه النقطة أن عملية التنشئة الاجتماعية تصاحب انضمامنا إلى كل جماعة اجتماعية جديدة، مهما بلغ بنا العمر، ومهما كانت خبراتنا فى الحياة.

بعبارة أخرى نقول: **يتعين علينا دائماً أن نتعلم قواعد السلوك فى الجماعة الجديدة**. ومن أهم ما نتعلمه ما تعتبره الجماعة أهدافها، ووظيفتها، والقيم والمعايير التى تستند إليها وتمارس تلك الوظائف على أساسها. كما يتعين علينا أن نتعلم أنواع الثواب – التى تترتب على انتمائنا لتلك الجماعة والتزامنا بقواعدها – وأنواع العقاب، التى تترتب على مخالفتنا لتلك القواعد والخروج عليها.

فالشاب الذى يلتحق بالخدمة العسكرية لأول مرة تتلى عليه، بل وتلقن له بدقة، كافة القواعد المنظمة للسلوك، وأنواع الثواب والعقاب، ولابد أن يعلمها بوضوح. ولكنه سرعان ما يدرك أن هناك عدداً أكبر من **القواعد والتعليمات غير المكتوبة** التى لها نفس الأهمية، بل قد تكون أكثر أهمية – واقعياً – من القواعد المكتوبة التى تعلمها. وليس من النادر أن يوجد قدر من التعارض بين نوعى القواعد، المكتوبة وغير المكتوبة. فطبقاً للقواعد المكتوبة يتعين على الجندى بحكم انتمائه للجماعة الكبيرة – وهى الجيش – أن يبلغ رؤساءه عن كل مخالفة يرتكبها الجنود الآخرون، على حين يجد أن العرف الذى تقتضيه منه الجماعة الصغيرة (جماعة الرفاق فى

الخيمة الواحدة أو فى السرية الواحدة) يفرض عليه ألا يبلغ عن تلك المخالفات. **ولا يمكن أن نتصور أن هناك مجتمعاً لا يوجد فيه تعارض بين مصالح الجماعات الموجودة فيه،** فكل مجتمع لابد وأن تتعارض فيه مصالح جماعاته المختلفة، لأنه لا يوجد مجتمع متجانس ومتناغم من قاعدته إلى قمته وعلى اختلاف التنويعات والانتماءات المتعددة الموجودة فيه. فلا توجد حياة اجتماعية بلا صراع إطلاقاً، ولكن شدة هذه الصراعات وتعددها تتفاوت من مجتمع لآخر، وفى المجتمع نفسه من فترة لأخرى، حسب مدى تنوع المصالح وحدة هذا التعارض.

والملاحظ أن البالغين الذين ينتمون إلى إحدى الجماعات حديثاً، يكونون قد تعرفوا قبل التحاقهم بها على قواعد السلوك فيها، أو أخذوا عنها تصوراً أولياً على الأقل. ويلاحظ فى الحالات التى يبذلون فيها جهداً خاصاً ويحرصون على الالتحاق بجماعة معينة، أن تجرى لهم **عملية تنشئة اجتماعية مسبقة**. ومعنى هذا أن يلقن المرشح للعضوية قواعد الجماعة ويبدى التزامه بها، قبل أن ينتمى إليها ويدخل عضواً فيها بالفعل.

وقد لاحظت بعض الدراسات الأوروبية والأمريكية عن الحراك الاجتماعى أن بعض العمال الذين يريدون الصعود إلى الطبقة الوسطى يحرصون على تبنى مواقف واتجاهات وتصرفات أفراد الطبقة الوسطى بالفعل. فيغيرون انتماءهم السياسى ويلتحقون بأحد أحزاب الطبقة الوسطى، ويبدأون فى ارتداء القمصان البيضاء ورباط العنق، وإذا كانوا يسكنون أحد الأحياء المعروف أنها أحياء عمالية فإنهم يبادرون إلى الانتقال منه إلى حى آخر... وهكذا نجد أنهم يجتهدون فى اكتساب سمات أفراد الطبقة الوسطى قبل أن يتركوا بالفعل مهنة عامل، وينتقلوا إلى عمل إدارى أو إلى افتتاح مؤسسة خاصة به (أى يصبح عاملاً مستقلاً – إذا لم يكن يستخدم عمالاً، أو صاحب عمل إن كان يستخدم عمالاً آخرين). ويعنى هذا المثال أيضاً أن العضو الجديد الذى يحرص من جانبه على الالتحاق بجماعة معينة يكون أكثر حرصاً وأشد وعياً فى الالتزام بقواعد الجماعة ربما أكثر من الأعضاء القدامى الموجودين فيها فعلاً. فالشخص الذى يغير – بإرادته – طبقته أو مذهبه الفكرى أو عقيدته يكون أكثر حماساً للانتماء الجديد من الأعضاء القدامى المعتادين على ذلك.

ومن أمثلة عملية التنشئة الاجتماعية المسبقة حرص الوالدين والمدرسة على

إعداد الطلاب للحياة العامة، حيث لا يلقنوهم فقط القواعد التى يجب أن يلتزموا بها، ولكنهم يلقنوهم إلى جانبها القواعد التى سوف يتعين عليهم الالتزام بها فيما بعد عندما يلتحقون بالجماعات التى يود الآباء أن يرونهم أعضاء فيها. ومن تلك الأمثلة أيضاً حرص الأم اليابانية على أن تعامل ابنها الذكر وهو فى الرابعة من عمره – فى حدود معينة طبعاً – كرجل ناضج، فإنها بذلك تعده لمرحلة النضج، قبل أن يبلغها فعلاً، وتلقنه قواعد السلوك بالنسبة للرجال، بحيث تكون تلك القواعد راسخة فيه رسوخاً تاماً عندما يكبر ويصير رجلاً. وبذلك تيسر له عمليه الانتقال من جماعة الأطفال إلى جماعة الرجال التى سيمر بها فيما بعد.

أشرنا فى أكثر من موضع من قبل إلى أن الجماعة تفرض أنواع الثواب، كما تفرض أيضاً أساليب العقاب التى تضمن بها اتباع الأعضاء لقواعدها والتزامهم بمعاييرها وقيمها. ويتم فرض تلك العقوبات رسمياً، أى وفقاً للنظام المكتوب والمحدد بدقة أو حسب الأشكال المتفق عليها تقليدياً، أو يتم فرضها بشكل غير رسمى من خلال سلوك الآخرين تجاه الشخص المخالف. فالأم تعرِّف ابنها من خلال رموز اللغة والإيماءات ما الذى تتوقعه منه. كما يعرف العامل زميله فى الورشة الإيقاع "المناسب" للعمل الجديد، ويتفق معه على الموضوعات الخاصة التى يعد من المناسب مناقشتها فى محل العمل وتلك التى لا تجوز مناقشتها، وكيف ينبغى أن يتصرف تجاه الرؤساء.

وكل إنسان منا تعلم فى مناسبات مختلفة من حياته ضرورة الالتفات إلى بعض الإشارات التى تعرفنا إن كنا قد أخطأنا أو أصبنا فى موقف معين فيما آتيناه من تصرف أو صدر عنا من حديث، من هذا مثلاً: الابتسامة الراضية أو الساخرة، ورفع الحاجبين أو تقطيبهما، وحركة اليدين القلقة، والربت على الكتفين... إلخ. ولقد تعلمنا كيف نفسر هذه العلامات ونلتزم بها تبعاً لوضعنا والمدة التى قضيناها فى تلك الجماعة. وبعد فترة معينة من الوقت تصبح تلك الإشارات شيئاً بديهياً بالنسبة لنا، لا نحتاج إلى التفكير فيها فى كل مرة نقدم على تصرف معين. ونحن نستقبل العضو الجديد – الذى ينضم إلى الجماعة بعدنا – ونعامله بنفس الطريقة التى عاملنا بها الأعضاء القدامى عند انضمامنا لأول مرة. فالإلزام الذى تمارسه الجماعة علينا لا نعود نشعر به كالإلزام، ولا نحس به أثناء القيام بالتزاماتنا قبل الجماعة. فنحن نحس به نابعاً من داخلنا، لأننا استدمجناه (أى تشربناه)، وأصبحنا

نحس بدافع داخلى يحركنا نحو الالتزام "التلقائى" بمعايير الجماعة وقيمها، وبأداء كل ما هو متوقع منا، لأننا علمنا أننا سنكافأ على ذلك.

وبعد اكتشاف عملية التنشئة الاجتماعية وعملية استدماج معايير الجماعة وقيمها دارت مناقشات طويلة فى ميدان علم الاجتماع حول **الفرق بين الإلزام الاجتماعى الخارجى والإلزام الاجتماعى الداخلى**. **فالإلزام الخارجى**، أو **الضبط الاجتماعى** يمارس بواسطة المؤسسات الاجتماعية القائمة التى ينشئها كل مجتمع أو كل جماعة منظمة (حتى ولو كانت صغيرة) لتحقيق هذه الوظيفة: كالقوانين والمحاكم، للتحقق من التزام الأعضاء بالنظم والقوانين، وكذلك الشرطة والسجون، والاجتماعات العامة، والطرد من عضوية الجماعة، والمحاكمات الخاصة بأمور الشرف والكرامة والإدانة الجماعية العامة وغير ذلك. ويوجد فى مجتمعنا، وفى أغلب المجتمعات تعليم إلزامى، حيث تعاقب الأسرة التى لا ترسل أبناءها إلى المدرسة، كما أن الطفل الذى يهرب من بيت الأسرة تعيده الشرطة إليها.

أما **الإلزام الداخلى** فيمثله صوت الضمير. فعندما يبلغ الطفل سن الالتحاق بالمدرسة يعرف كل الأطفال تقريباً (طبعاً فى مجتمع يسوده النظام التعليمى، ويكون التعليم فيه إلزامياً فعلاً) أن كل الأطفال يجب أن يذهبوا إلى المدرسة، ولا يشك أحد منهم فى هذه القاعدة العامة أبداً. وإذا أخلوا فى أداء واجباتهم الدراسية، فإن ضميرهم يؤنبهم. وأن يراجعوا أنفسهم بأنفسهم، وإن لم يفعلوا ذلك من تلقاء أنفسهم، فإن المدرسة ستبلغ الوالدين، وتتدخل الأسرة لحملهم على الالتفات إلى دروسهم. وفى هذه الحالة يتدخل الإلزام الخارجى لإجبارهم على السير فى الطريق الذى ترسمه الجماعة. ومن ذلك يتضح أن الحدود بين الإلزام الخارجى والإلزام الداخلى ليست محددة أو متباعدة، ولكنها بالعكس متداخلة فى أغلب الأحوال.

ويمكن أن نتصور مجتمعاً لا يوجد فيه أى شكل من أشكال الإلزام الخارجى – الضبط الاجتماعى – لأنه غير محتاج إليها، إذ يلتزم كافة أعضائه بمعايير وقيم الجماعة التى ينتمون إليها التزاماً كاملاً، بحيث أنهم يتصرفون على النحو "السليم" دون أى إلزام خارجى. وفى هذه الحالة يكون الإلزام الداخلى كاملاً وتاماً. ولا يمكن أن توجد هذه الحالة إلا – بشكل تقريبى وليس كاملاً – فى بعض الجماعات الدينية فى مراحل التأسيس الأولى (صحابة الأنبياء أو حوارييهم) أو الجماعات ذات الاتجاهات الاجتماعية اليوتوبية (المثالية الخيالية)، حيث تختار أعضاءها

طبقاً لقواعد صارمة، ولا تكون قد ظهرت بعد صراعات ذات بال بينها وبين العالم الخارجى المحيط بها. والحالة المناقضة لتلك تماماً هى حالة الأفراد الذين لا يمكن أن يلتزموا بقواعد الجماعة ويمتثلوا لها إلا بالقوة الجبرية، من هؤلاء مثلاً العبيد الذين كانوا يستخدمون فى الماضى – وحتى عهد قريب – فى أداء الأعمال الشاقة فى ميدان الزراعة أو العمل المنزلى أو التجديف على السفن الكبرى مثلاً، فنجد أن كل واحد منهم مقيد بالسلاسل والسياط على ظهره تحمله على أداء العمل المطلوب منه.

وكما نتعلم فى البداية من الآخرين القواعد المنظمة للسلوك، بحيث تصبح أمراً بديهياً بالنسبة لنا، كذلك نتعلم **دلالة أنواع الثواب والعقاب الاجتماعى الرسمية وغير الرسمية**. وتستند تلك الأهمية إلى معايير الثقافة وقيمها، وهى واضحة قابلة للفهم عند كل الناس أحياناً، ولكن ليس دائماً. ونريد أن ننتبه إلى بعض الفروق والملاحظات الدقيقة فيما يتعلق بأنواع الثواب والعقاب. فبعضها قد يكون واضحاً صريحاً لا لبس فيه، وبعضها لا يكتسب مدلوله إلا بين قطاع معين من الناس. فكل طفل يفهم معنى الضرب، وكل مواطن يفهم معنى الإبعاد عن مناسبة اجتماعية محددة. ولكن هناك أشياء ليست دائماً بمثل هذا الوضوح. فإذا حدث نتيجة تصرف خاطئ منى– وأنا ضيف على أسرة إنجليزية عريقة– أن أوقعت كأس الماء على المائدة، فإن ربة البيت تبادر فتقول لى: "عزيزى، أنا فى غاية الأسف"، كما لو كانت هى التى سكبت الكأس على المائدة ولست أنا. ولكن من له دراية بالطبقة الإنجليزية العريقة وأساليب السلوك الشائعة بينها سوف يفهم أن التعبير عن عدم الرضا والضيق يتم دائماً بهذا الأسلوب البالغ الرقة والتهذيب، وبنغمة صوت محددة. فمدلول العقاب هنا – وهو هذه العبارة الدالة على عدم الرضا – لا يمكن أن يكون مفهوماً إلا فى نطاق قطاع معين من الناس. وليس فيه فى ذاته ما ينم عن عدم الرضا.

وبالمثل هناك بعض أنواع الثواب التى ليست لها دلالة موحدة ظاهرة وواضحة بذاتها للجميع. فالجندى المحترف الذى يحمل نوطاً أو وساماً معيناً، لابد وأن يكون قد عانى الأهوال والمخاطر فى سبيل الحصول عليه، وضحى بحياته عدة مرات، ولاقى كثيراً من المصاعب، وربما تحمل مضايقات وتسويفاً من رؤسائه قبل أن يناله. ولكن هل إذا رأى شخص عادى هذا الوسام يمكنه أن يتعرف

على دلالته أو قيمته، إن دلالـة هذا الشـئ ليست معروفـة إلا للعسكريين المحترفين فقط، وربمـا لـبعض ذويهم، مـن الخاصـة، أو لمـن لـهم ثقافـة عسكرية متخصصـة، ولكنه ليس بديهياً لكل الناس.

ومثال ثالث: إننا نفهم الهدايا فى بادئ الأمر على أنها نوع من المكافأة لنا لأننا تصرفنا على النحو الملائم إزاء بعض الناس الآخرين (الذين قدموا لنا تلك الهدايا). ولكننـا مـع الوقت نـدرك أنهـا ليست دائمـاً تعبيـراً عن ذلك وحسب، وقد لا تكون تعبيرا عن ذلك إطلاقاً، وأنه يتعين علينا أن نرد بمثلها فى مناسبة تالية. وربمـا كـان المقصود منها فى حقيقة الأمر نوع من التباهى من جانب مقدم الهدية، أو أن ذلك الشخص قدمها لنا كنوع من المجاملة لحملنـا علـى تقديم خدمـة لـه فـى موقف معين (أى بمفهوم يقترب من الرشوة). المهم أن دلالـة هذا السلوك ليست واضحة بذاتها ولأول وهلة، ولكنها تحتمل – كما رأينا – أكثر من تفسير، وبعضها قد يكون بعيداً عن تقديرنا أو توقعاتنا بعداً شديداً.

وكـل مـن لا يـتعلم قواعـد الجماعـة، ولا يلتفـت إلـى أنـواع الثـواب والعقـاب المرتبطة بالانتماء إليهـا- رغم وضوحها لـه بالقدر الكـافى- فإنـه يظـل محصـوراً فـى الانتمـاءات الأوليـة التـى اكتسبها بحكـم المولـد أو ظروفـه الموروثـة والطبيعيـة: أى الأسرة وجماعة الجوار. وكلما ازداد عدد القواعد والإشارات والدلالات التى يتعلمها الفرد، وكلما ازدادت ثراء وتنوعاً، كلمـا كـان أقدر علـى الانتمـاء إلـى عدد أكبـر مـن الجماعـات المختلفـة القائمـة فـى المجتمـع، وكلمـا كـان أكثـر حريـة فـى التنقـل بـين الجماعات، وقل بذلك خوفه من العقوبـات المرتبطـة بعضـوية جماعـة معينـة، وزادت فى النهاية قدرته على الاختيار بين الجماعات التى يود الانتماء إليها.

ولنعـرف أن "الحريـة" هـى إحسـاس ذاتـى إلـى حـد كبيـر، خاصـة فيمـا يتعلـق بالانتماء إلى الجماعات المختلفة. إن الشاب الذى يرفض الإلزام الخـارجى الرسمى لجماعة منظمة (كالمدرسة على سبيل المثال)، ويختـار الانضـمام إلـى جماعـة غير منظمة أو أقل تنظيماً (كعصابة منحرفين مثلاً)، فإن النتيجة أنه سيصبح أكثر حاجة وأكثر اضطراراً إلى الالتزام بقواعد الجماعة الجديدة والتكيف معهـا. وسوف يتـأثر قسط أكبـر – ولـيس أقـل – مـن طـرق تفكيـره وسـلوكه وعلاقاتـه الاجتماعيـة بهـذا الانتماء الجديد. فقد خيل إليه أنـه اختـار عدم الالتـزام، ولكنـه فـى الحقيقة وقـع فـى شرك قدر أكبر وأخطر من الالتـزام. ولاشـك أن انتمـاءه لجماعـة منظمـة يكـون أقل

تـأثيراً علـى التزاماتـه وعلاقاتـه الاجتماعيـة الأخـرى، لأنـه التـزام واضـح ورسـمى ومحدد ومحدود.

الفصل الرابع
الدور وأداء الدور

بغض النظر عن طريقة انتماء الفرد إلى الجماعة، المهم أنه بمجرد أن ينتمى إليها، تحدد له **مكانة** محددة داخل تلك الجماعة، ويكون له فيها **مرتبة** محددة، ويخصص له **دور** يتعين عليه أن يؤديه فيها.

لقد مر مفهوم **المكانة الاجتماعية** بعديد من التغيرات الهامة فى التراث السوسيولوجى، وأصبح بسبب ذلك على شئ من الغموض. وربما كان الأيسر أن نصف الوضع بأنه مكان محدد يشغله الفرد فى بناء جماعة معينة. **والمرتبة** عبارة عن وصف إضافى لتلك المكانة داخل الجماعة أو خارجها. أما **المكانة** فتدل – بطريقة مجردة وإجمالية – على كيفية تصرف الشخص الذى يشغل هذا الوضع فى التصور المثالى (أى على نحو ما ينبغى أن يكون). فمكانة رئيس الدولة فى بلد معين، أو الشحاذ الكفيف فى مدينة هندية، أو مدير أحد المصانع الكبرى الحديثة هى سلوك شاغل هذا الوضع حسب ما ينص عليه دستور تلك الدولة، أو التصورات الجمعية فى تلك المدينة الهندية، أو فى تلك المدينة الحديثة. سواء كانت تلك القواعد أو التصورات فى صورة مكتوبة، أو متداولة من خلال التراث الشفوى فقط. كما تتحدد مرتبة تلك المكانة داخل الجماعة وخارجها على أساس التصورات الجمعية أيضاً: فإذا كان هذا المصنع الكبير الحديث فى مدينة صغيرة مثلاً، فسوف نجد أن مرتبة ذلك المدير فى المجتمع المحلى ستكون مرتفعة. ومع أن وظيفته ومكانته هى هى لم تتغير، إلا أن الهيبة التى يتمتع بها يمكن أن تقل أو تزيد من مكان إلى آخر.

ويطلق على مجموعة التعليمات الاجتماعية التى تحدد المكانة اسم: **الدور**، وذلك عندما نقصد شخصاً معيناً يشغل تلك المكانة، أى فرداً ملموساً له وجود محدد. فهذا الشخص يشغل تلك المكانة، ويؤدى الدور المرتبط بها، بدرجات متفاوتة من الكفاءة، والتوفيق، وبدرجات متفاوتة من الاختلاف الفردى والابتكار الخاص.

والشخص الذى يؤدى دوره كملك، أو كشحاذ، أو كمدير مصنع من خلال تعامله مع أطراف أخرى (متفاوتين) بدرجات مختلفة من التأكيد والاهتمام. ولذلك يتحدد دوره فى **نسق دور** محدد. فنسق الدور الخاص بالملك يتضمن من بين ما يتضمن الدور الذى يؤديه قبل قائد الجيش، وقواعد سلوكه مع رجال الدين، وممثلى

الشعب، بل وقبل العامة المتواجدين أمام باب القصر. ودور الزوجة – فى مجتمع حديث – يفرض عليها وعلى بعض الأشخاص الآخرين أن تعرف قواعد التعامل مع أصدقاء زوجها برقة ولطف، ولكن دون مبالغة فى الرقة، وإلا خالفت أصول هذا الدور وأصبحت محل مؤاخذة، وأن تحافظ على علاقتها مع حماتها بحيث تظل "فى الحدود الطبيعية"، وأن هناك بعض مشكلات حياتها الزوجية التى تستطيع أن تناقشها مع أمها، ومشكلات أخرى لا يصح أن تتحدث عنها معها... وهكذا.

فهذه المفاهيم: المكانة، والدور، ونسق الدور ليست سوى أدوات نستخدمها فى محاولة فهم وقائع وأمور معقدة وتكوين تصور عام عن معالمها ومحتوياتها. يمكن أن يكون مفهوماً للجميع. وهى لا تستخدم إلا طالما ثبت لنا صلاحيتها وجدواها، ليس أكثر.

ونظراً لأن الدور عبارة عن مجموعة مركبة من القواعد العامة، فلا يمكن أن نجد أحداً يؤدى دوراً معيناً – دور الأب مثلاً – بنفس الكيفية التى يؤديه بها شخص آخر. "فالدور" و"أداء الدور" لا يتطابقان أبداً. ويسمح المجتمع عادة بقبول تلك الاختلافات الفردية فى ممارسة الدور. ويتوقف حدود هذا السماح – أى حدود الفروق الفردية المسموح بها فى ممارسة الدور – على عدد من العوامل، منها مثلاً: مدى تساهل – أو تشدد – المناخ الثقافى العام، والأهمية الاجتماعية للدور المعنى، وما إذا كان الدور موروثاً أو مكتسباً، وما إذا كان سلوك صاحب الدور واضحاً وظاهراً للجميع أو محجوباً عن الأغلبية... إلخ العوامل الكثيرة المؤثرة فى هذا الاعتبار.

من هذا مثلاً أن القادة السياسيين فى البلاد الديموقراطية يجب أن يؤدوا دورهم السياسى تحت سمع وبصر الرأى العام كله، فجميع تصرفاتهم – بهذه الصفة – تخضع للرقابة والمحاسبة. فجماهير الناس تعلم أن هؤلاء القادة قد ناضلوا من أجل الوصول إلى هذا الدور، وهى لذلك لا تتسامح معهم فى أى مخالفة لواجبات هذا الدور. ولو أنه يلاحظ بالرغم من ذلك أن الحقوق التى يطالب بها الجمهور تتكيف مع القواعد المتغيرة بفعل الزمن، والمثال على ذلك من أمريكا: فقد اختار الشعب الأمريكى – لأول مرة فى تاريخه – رئيساً كاثولوكياً، ودخل الانتخابات مرشح الرئاسة يحمل اسماً يهودياً، كما تقدم للترشيح – وكانت له فرص فوز كبيرة – سياسى مطلق ومتزوج للمرة الثانية. وهى كلها أمور لم يكن يخطر على بال أحد أن تحدث منذ بضع سنوات مضت.

فى مقابل هذا نجد أن القواعد المحددة لدور عامل البناء مثلاً تكون أقل جموداً وصرامة وأقل تحديداً وعدداً. فإذا كان يتشاجر يوم صرف مرتبه مع أبنائه وزوجته، فذلك أمر لا يؤثر على مكانته كعامل بناء. فالمهم هل يكون فى صباح اليوم التالى متواجداً فى الموعد المحدد فى موقع العمل، وهل يؤدى الأعمال المطلوبة منه بدقة، وهل يستطيع التعامل بنجاح مع زملائه فى الموقع... إلخ. فتلك هى الأمور التى تهم زملاءه وتهم صاحب العمل الذى يشتغل عنده. فإذا كان كثيراً ما يواجه صاحب العمل بالرأى السليم الحر دون خشية، فقد يجعله ذلك بطلاً فى عيون زملائه، ولكن مدى تقبل صاحب العمل لذلك يتحدد أساساً فى ضوء ظروف سوق العمل ومدى حاجة صاحب العمل إليه. المهم على أى حال أنه فى أدائه لدوره كعامل بناء يدخل فى علاقات دور قليلة جداً (نسبياً) مع غيره من الناس. أى أن نسق هذا الدور الخاص بهذا العامل البسيط أصغر كثيراً من نسق الدور الخاص بوزير أو برئيس جمهورية. كما أن حدود رؤيته الاجتماعية أضيق بكثير من هؤلاء، والمتطلبات المفروضة على ممارسته للدور أقل صرامة بكثير.

وفيما يتعلق بالمتطلبات الاجتماعية المفروضة على صاحب دور معين فى ضوء المعايير الثقافية نلاحظ أن التفاوت لا يقتصر فقط على عدد علاقات الدور المرتبطة بدور معين، ولكن يتفاوت كذلك عدد الأدوار التى يؤديها شخص معين فى حياته فى المجتمع. ونلاحظ أولاً أن هناك بعض الأدوار الأساسية التى تنسب لكل فرد فى المجتمع، ومنها: الدور المفروض عليه بحكم النوع (رجلاً أو امرأة)، وبحكم السن (طفل ومراهق وشاب وناضج وشيخ... إلخ)، وكصاحب مهنة معينة أو عاطل عن العمل. وهناك أدوار أخرى، بما فى ذلك نوع المهنة بالتحديد، التى يحصل عليها كل شخص فى المجتمع، أو كل شخص تقريباً. وعلاوة على هذا يستطيع كل فرد أن يختار الجماعات التى ينتمى إليها، وذلك بشرط أن تقبله هى فى عضويتها.

وقد أجريت فى الولايات المتحدة الأمريكية دراسات عديدة عن فئة الأشخاص "المتعددى الانتماءات" أو "المتعددى الأنشطة" Joiners، ولو أن هذا النوع يمكن أن نصادفه فى كل المجتمعات. وهو ذلك النمط (من الرجال أو من النساء) الذى تجده عضواً فى كل أنواع الجمعيات التى تخطر على بالك: فى جمعية لهواة الغناء، وجمعية لتربية النحل، وفى حزب سياسى، وفى جمعية دينية. وينتمى هذا الطراز من الناس إلى الطبقة الوسطى عادة، ويكثر وجوده فى المدن الصغيرة وفى الأحياء

المنعزلة نسبياً خارج المدن الكبرى. وهو يجسد القيم السائدة فى مجتمعه، قيم: النشاط والمثابرة، والنجاح، والسعادة الزوجية، والاتجاهات المحافظة (سياسياً واجتماعياً). وهو لذلك قادر على التكيف بسهولة فى أغلب تلك الجماعات.

والطراز المقابل له هم الأشخاص المنعزلون اجتماعياً، مثل: كبار السن، والفقراء، وأنصاف الأميين فى الأحياء المتخلفة من المدن الكبرى (الأوروبية والأمريكية). وهكذا نرى أن الأشخاص يندفعون إلى المشاركة فى تيار الحياة الاجتماعية أو الانعزال عنه على أساس المزج بين الأدوار الموروثة (كالسن والنوع... إلخ)، والسمات التى اكتسبوها من حياتهم السابقة (كالتعليم، والثقافة، والاتجاهات السياسية، والذكاء الاجتماعى... إلخ).

إن عدد الأدوار المختلفة التى يستطيع فرد واحد أن يؤديها فى حياته فى وقت واحد (أو على امتداد حياته) عدد كبير جداً، خاصة إذا كانت تلك الأدوار تفرض عليه متطلبات متماثلة، أى عندما تكون قواعد ممارستها غير متناقضة أو متعارضة. ويكفى أن يشغل الفرد دورين يوجد تعارض بين قواعد ممارستهما لكى تستحيل حياته جحيماً لا يطاق، ويختل توازنه ويضيع استقراره. وهناك عشرات الأعمال الروائية التى تحكى لنا عن الآلام والمتاعب التى يتحملها بعض الفنانين – مثلاً – نتيجة الصراع بين دورهم كفنانين مبدعين ودورهم كآباء أو أزواج أو أبناء لإحدى الأسر البورجوازية.

كما يجب أن يؤخذ فى الاعتبار علاوة على ذلك أن شركاء الدور- أى الأشخاص الذين يتعامل معهم ذلك الشخص أثناء أدائه لدوره- كثيراً ما تختلف آراؤهم واتجاهاتهم فيما يتعلق بكيفية أدائه لدوره. ويؤدى هذا بطبيعة الحال إلى بعض التوترات، التى قد تؤدى بدورها إلى إدخال بعض التعديلات على القواعد وعلى الجماعة نفسها.

إن كلمة القواعد والتعليمات التى استخدمناها هنا، وتصويرنا التخطيطى العام لتلك العملية التى يكتسب بها الشخص عضوية جماعة ما قد تقودنا إلى اعتقاد خاطئ وهو تصور أن ذلك النظام قائم فعلاً بهذا الشكل، بينما هو **فى الحقيقة نظام تصورى فقط، أى احتمال لا أكثر ولا أقل**. إن كثرة العمليات التى تحدث فى نفس الوقت تؤدى بطبيعة الحال إلى حدوث توترات. كما أن الأشخاص الذين يؤدون الأدوار المختلفة فى المجتمع كل منهم عبارة عن شخصية فريدة (متميزة وغير

متكررة أى لا توجد شخصية تطابقها فى كل سماتها الجزئية وتفاصيلها مطابقة كاملة). ومن هنا فهم يختلفون فى درجة استيعابهم للقواعد، وفى فهمهم لها وتفسيرهم إياها، وأخيراً فى تنفيذهم لها. وتعبير "شخصية فريدة" هذا نفسه تجريد، يريد أن يثبّت لحظة معينة فى مجرى عدد كبير من العمليات المتداخلة. ولكن تلك الشخصية هى التى تضفى على تلك الخبرات المتراكمة، والقواعد المكتسبة والأشياء الاجتماعية معناها ودلالتها.

إننا نتعلم **معنى ودلالة** كل شئ نتعلمه أو نتلقاه خلال عملية التنشئة الاجتماعية، فى نفس الوقت الذى نتعلم فيه قواعد سلوكنا مع الأشياء والأشخاص. وهكذا يتعلم الطفل الصغير أن المائدة والكراسى أشياء يستخدمها الكبار عند الجلوس إلى طعام، وأنه نفسه سوف يستخدمهما عندما يكبر ويستطيع الأكل بمفرده. أما إذا أتيحت له أصلاً فرصة معرفة شئ عن صيد السمك بالصنارة، فقد يقال له أن ذلك النشاط من الهوايات التى يمارسها البعض فى أيام عطلة نهاية الأسبوع والأجازة السنوية لتمضية الوقت. فهو لا يتعلم بالنسبة لهذا الموضوع أبداً ما كان يتعلمه الطفل فى العصور القديمة، عندما كانت "الصنارة" تمثل أداة هامة- وأحياناً أهم الأدوات المستخدمة- فى البحث عن الطعام. كما يتعلم الطفل اليوم كما كان يتعلم فى كل مكان وزمان أن الأم هى التى تعد له الطعام، وهى التى توزعه على الإخوة أثناء الطعام. والأصعب من ذلك بكثير أن يتعلم ذلك الطفل أن الأب يغيب معظم اليوم عن البيت لكى يحصل على أوراق صغيرة نشترى بها هذا الذى نحتاجه من الطعام والملابس وغيرها. والخلاصة أن الطفل فى المجتمعات المتحضرة المعقدة يتحتم عليه أن يتعلم قدراً هائلاً من المعلومات المركبة، بحيث لم تعد الأسرة والمدرسة بقادرتين على الاضطلاع بمهمة الإعداد المهنى العادى للطفل، وهما المؤسستان اللتان تعدان أهم وأخطر مؤسسات التنشئة الاجتماعية للطفل.

ولذلك يتابع المجتمع عملية التنشئة الاجتماعية للشخص من خلال **وسائل الاتصال الجماهيرى**، وذلك بشكل غير مباشر، عن طريق التأثير المتبادل بين الأفراد. فكيف كان يمكننا – بدون توجيه أو مساعدة – أن نكوّن رأياً "صحيحاً"، أو نكوّن أى موقف لنا من رحلات الفضاء مثلاً؟ فمن خلال أحاديثنا المباشرة مع أشخاص آخرين عما قرأناه وسمعناه ورأيناه عن رحلات الفضاء، نتوصل إلى فهم أهمية تلك الظاهرة الجديدة بالنسبة للثقافة الإنسانية المعاصرة. ونضم ما تعلمناه

إلى مجموع تصوراتنا السابقة بعد إدخال التعديلات الطفيفة الملائمة عليها (أى لكى يتسق مع تصوراتنا السابقة).

وتختلف المجتمعات فيما بينها اختلافاً كبيراً، فى كيفية عرض القضايا المختلفة (السياسية والعلمية والفنية... إلخ) فى وسائل الاتصال الجماهيرى المختلفة. ففى التليفزيون الفرنسى تستطيع أن تشاهد الرئيس المرشح لرئاسة الجمهورية يتحاور – بحدة أحياناً – مع رئيس الجمهورية الحالى المرشح ضده، وفى ألمانيا تخصص محطات التليفزيون لكل حزب وقتاً معيناً كل يوم لعرض برنامجه وأهدافه وعمل الدعاية الانتخابية اللازمة، قبل الانتخابات العامة. وفى أمريكا تستطيع أن تقرأ وتسمع وتشاهد فى وسائل الاتصال آراء سياسية متعارضة. فكل تلك المجتمعات – وغيرها – تقوم على تعدد الرأى فى ظل نظم ليبرالية تسمح للمواطن بتكوين رأى مستقل (إلى حد ما) بشأن القضية المعروضة. ولكن أغلب بلاد العالم الثالث لا تسمح فى العادة إلا بتقديم وجهة نظر واحدة، ووجهات النظر الأخرى إن قدمت ففى برواز أسود وبكلام مدموغ وفى ثوب يجلب عليها من الكراهية أكثر مما يجلب لها من التأييد. فالنظم الشمولية عموماً لا تقوم على تعدد الآراء وإنما تقدم رأياً واحداً فقط هو رأى النظام. وليت الأمر يقتصر على شئون السياسة، ولكنه موجود أيضاً فى تقديم الفكر وفى ميدان الفن، لن تجد صدى لتعدد الآراء، وإنما تجد رأياً يملى عليك إملاء. ومن الواضح أن الدور الذى يلعبه المواطن عندما تعرض عليه آراء متعددة متباينة، لكى يتوصل إلى بلورة رأى مستقل يكون دوراً أكبر وأصعب، على خلاف دور المواطن فى النظم الشمولية، فهو دور محدود، هو دور المتلقى السلبى فحسب.

الفصل الخامس
التكامل الاجتماعى

أولاً: التكامل الاجتماعى واستمرار الجماعة

أوضحنا فى الفصول السابقة كيف يلتحق الأعضاء الجدد بالجماعة: من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التى يتعلمون فيها قواعد الجماعة وأهدافها وقيمها. ثم عرضنا فيما بعد لتصور علم الاجتماع المعاصر لبناء الجماعة، وذلك بالاستعانة بمفاهيم: المكانة، والدور، ونسق الدور، وشريك الدور، وأداء الدور بوصفها شبكة من القواعد التى تسمح لكل عضو من أعضاء الجماعة أن يواجه بقية الأعضاء بتوقعات محددة.

ونريد أن نؤكد فى هذه الفقرة أن: **الحفاظ على هذا النظام أمر حيوى لاستمرار الجماعة.** ولتوضيح تلك الأهمية نضرب مثلاً وهمياً: لنتصور أننا وضعنا فى وجبة الطعام التى يقدمها مصنع لعماله فى وقت الغداء عقاراً معيناً يفقدهم فجأة تذكر كل ما تعلموه من قواعد وأساليب السلوك. فإذا تأملنا آلاف الحقائق والمعلومات والتفاصيل التى يعرفها كل من العمال والموظفين فى هذا المصنع، لأدركنا أن استمرار هذه المؤسسة بدونها أمر مستحيل (ولا نبالغ إذا قلنا أن استمرار حياة هؤلاء الآلاف من العمال والموظفين بدونها أمر مستحيل أيضاً).

فسوف ينسى أولئك العمال أولاً أن الإنسان يجب أن يعمل لكى يعيش، وسينسى التعليمات القاضية بعدم التدخين فى مكان معين، وإلا حدث انفجار أو حريق مدمر، وأن السيدة فلانة متعاونة لأنها مجتهدة وحريصة على التقدم والترقى فى عملها، وأن السيدة فلانة (أخرى) تستنكر أن يطلب منها أحد مساعدة أو أن يسألها عن شئ، وأنها فى مقابل نفورها من زملائها، ودودة كل الود مع رؤسائها شديدة التملق لهم.. وتتفانى فى خدمتهم، وسوف ينسون أن الزميل فلان يجب أن يؤدى عملاً معيناً أولاً، لكى نتمكن نحن من إنهاء العمل المطلوب منه، لأن عملنا مترتب على إنجازه لعمله، وأن رئيس عمال هذا العنبر يكون راضياً عن عماله عندما لا يوجه إليهم أى ملاحظات.. لنتصور كيف يمكن أن يستمر هذا المصنع فى أداء رسالته بدون تلك القواعد والمعلومات والتفاصيل.

ويتم الحفاظ على نظام جماعة ما من خلال **تكرار كل القواعد والمعايير**

والقيم المشتركة باستمرار التأكيد عليها دائماً. وإن لم يحدث ذلك انحلت الجماعة وتفككت بعد وقت معين، لأن التوترات التى سوف تحدث فى هذه الحالة داخل الجماعة من ناحية، وبين الجماعة والبيئة المحيطة بها من ناحية أخرى سوف تقضى على وجود الجماعة وتجعل أمر استمرارها مستحيلاً. ولكن ما معنى القول إذن بأن "الجماعة تجدد معاييرها وقيمها باستمرار من حين إلى حين"؟ يجب أن نتذكر أن الجماعة ليست كائناً حياً يأكل ليعيش، فالموضوع أكثر تعقيداً من هذا، ولذلك نعالجه فيما يلى بشئ من التفصيل.

نحن نعرف الآن- من واقع العرض السابق- ما هى المفاهيم الأساسية ذات الأهمية الحيوية بالنسبة للحفاظ على الجماعة، أنها: القيم والمعايير الثقافية، القواعد القائمة على أساس تلك القيم والمعايير والمنظمة للعلاقات الاجتماعية بين الأشخاص، والأوضاع الاجتماعية والأدوار المرتبطة بها، وعلاقات الدور. ولكن عندما نتحدث عن قضية الحفاظ على الجماعة، فإن ذلك يعنى بصفة خاصة ظاهرتين على أكبر جانب من الأهمية هما: **تكامل** الجماعة، **والتشكل النظامى** للعمليات الاجتماعية. ويترتب على ذلك أن الفرد لا يدخل ضمن اهتمامنا عند البحث فى هذه النقطة، ولا نلتفت إليه فى هذا التحليل. فنحن نفترض أن الجماعة موجودة وقائمة (فيما يتعلق بما يطرأ عليها من تغيرات، ومظاهر التفكك والانحلال، سوف نعود إلى الكلام عنه فى موضع لاحق من هذا الباب).

إن الجماعة كما عرفناها هنا مفهوم واسع وشامل، وميزته هى هذا الاتساع وعدم التحديد الدقيق، لأنه يظل بذلك عاملاً شاملاً لكل المظاهر الاجتماعية بدءاً من الزوجين (اللذين يمكن أن نعتبرهما جماعة)، وصولاً إلى أكبر وحدة إنسانية معروفة، وهى المجتمع المتحضر (القومى). كذلك يختلف عمر الجماعة كما أشرنا حسب طبيعتها وأهدافها ووظيفتها، فقد لا يدوم أمدها إلا لحظات، وقد تستمر فى الحياة مئات السنين. كذلك تختلف من حيث التنظيم، فقد يكون رسمياً، وقد يكون غير رسمى، تبعاً لدرجة التشكل النظامى لتلك الجماعة. وتختلف الجماعات أيضاً من حيث درجة التماسك الداخلى، أى من حيث القوة التى تمارسها على أعضائها دون إلزام خارجى، فذلك يدل على درجة التكامل.

إن كل تلك العوامل والمتغيرات ليست متفاوتة بعيداً عن بعضها، أى أن غياب عامل أو ضعفه، قد يرجع إلى غياب أو ضعف عامل آخر، كما قد يؤدى إلى غياب

أو ضعف عامل ثالث... وهكذا. ولكننا لا نستطيع مع ذلك أن ننكر أن هذا الأمر يخضع لقواعد ثابتة توصل علم الاجتماع الحديث إلى اكتشافها ووضع أيدينا عليها. فالتكامل الداخلى لإحدى الجماعات- على سبيل المثال- لا يتوقف مباشرة على حجمها أو على درجة التشكل النظامى لها. ومع ذلك نستطيع القول **أن الجماعة لا تستطيع أن تعيش طويلاً بدون أن تتشكل نظامياً.**

ونسوق مثالاً على ذلك أن العبادة الدينية الجديدة تربط المؤمنين الأوائل بها ببعضهم البعض أوثق ما يكون الارتباط، وذلك دون أى تنظيم رسمى، ولا بطاقات عضوية، ولا وظائف، ولا اشتراكات يدفعونها، ولا معابد خاصة أو مبان ضخمة وذلك خلال السنوات الأولى من عمر هذا الدين. ولكن إذا قدر له أن يستمر أطول من هذا، ويكسب آلاف وملايين المؤمنين، فسوف يتغير بناء الجماعة، وتظهر تلك الأمور جميعاً، وتبدأ عملية التشكل النظامى.

وقد نشر إميل دوركايم فى عام ١٨٩٣ كتابه الأشهر عن **تقسيم العمل الاجتماعى**، وعرض لنا فيه نوعين من التضامن الاجتماعى: الأول هو **التضامن الآلى**، الذى تقوم فيه وحدة الجماعة على التشابه بين أعضائها. والثانى هو **التضامن العضوى** الذى تنتج فيه وحدة الجماعة عن تكامل وتفاعل أعضائها المختلفين عن بعضهم. ويرى دوركايم أن كلا النوعين من التضامن الاجتماعى موجود فى كل مجتمع، الواحد إلى جانب الآخر. ولكن "التضامن الآلى" هو الشكل السائد فى المجتمعات البدائية البسيطة. ولما كانت المجتمعات تزداد تعقيداً وتركيباً مع مرور الوقت، أصبح من المحتم أن يزداد اعتمادها على "التضامن العضوى". بينما تظل الأبنية البسيطة داخل تلك المجتمعات المركبة- كأحد الفرق الرياضية أو جمعية هواة الغناء أو الصيد- معتمدة على التضامن الآلى الناتج عن التشابه بين الأعضاء.

ويوجد التضامن الآلى دائماً عند الجماعات التى يلتقى أعضاؤها طواعية، لإشباع هواية معينة أو تحقيق هدف معين (كالرعيل الأول من المؤمنين بدين جديد، الذى أشرنا إليه منذ قليل)، وكذلك عند الجماعات المنعزلة عزلة شديدة، مثل سكان إحدى القرى فى جبال الهيملايا، الذين لم يتأثروا بعد بتيارات ثقافية أجنبية عليهم. أما أشهر نماذج التضامن العضوى داخل الجماعات الصغيرة فنجده متحققاً فى الأسرة بطبيعة الحال. ويعد تقسيم العمل بين الرجل والمرأة والأطفال الكبار

نسبياً من السمات المميزة للثقافة الإنسانية. وهناك عدة أنواع من تقسيم العمل، أو هناك تقسيم لعديد من الأعمال على هذا المستوى المصغر للجماعة الإنسانية.

الأول: هو تقسيم الأعمال الاقتصادية الضرورية، فالرجال يخرجون- مثلاً- لصيد الأسماك فى عرض البحر، أما النساء والأطفال فيغوصون إلى جوار الشاطئ لاقتناص الحيوانات البحرية القريبة من السطح.

الثانى: تقسيم العمل الدينى أو الطقوس، فالرجال يدقون على الطبول والنساء يرقصن على تلك الأنغام، أو العكس.

والثالث: تقسيم الأعباء التربوية فالجدات يقمن برعاية الأطفال الرضع، والنساء يقمن برعاية الفتيات، والآباء يقومون برعاية الأولاد الذكور.

والرابع: تقسيم الاهتمامات الأساسية فى الحياة، أو التفكير فى مستقبل الجماعة، فالرجال يفكرون فى الدفاع عن الجماعة وفى مجد الجماعة وسمعتها، والنساء يفكرن فى إنجاب المزيد من الأطفال، وزيادة عدد الحيوانات الأليفة لدى الأسرة، وتنمية البساتين التى تزرعها.

كذلك يمكن بنفس الطريقة أن نحلل طبيعة التضامن العضوى فى أحد الجماعات المركبة الحديثة، كالمصنع مثلاً، بوصفه شبكة من علاقات الاعتماد المتبادل، بحيث أن أحداً فى ذلك المصنع لا يستطيع أن يستغنى عن الآخرين فى أدائه لعمله هو، ولا يمكن للمصنع أن يعمل وينتج إلا من خلال تضافر جميع العاملين فيه. ومن الطبيعى أن كل نوع من نوعى التضامن له مشكلاته الخاصة المميزة له[1].

---

(١) وقد ناقش دوركايم فى الباب الثانى من كتابه تقسيم العمل الاجتماعى الأشكال الشاذة لتقسيم العمل فى المجتمعات الصناعية الحديثة، والتى يمكن أن تؤدى إلى إضعاف التماسك الاجتماعى أكثر مما تقويه وتدعمه. ولقد فرق دوركايم بين شكلين شاذين من أشكال تقسيم العمل: الأول: تقسيم العمل الأنومى، والثانى: تقسيم العمل الاضطرارى. ويقصد دوركايم بالشكل الأول حالة الإفراط فى التخصص الذى يؤدى بالفرد إلى الإحساس بالعزلة فى تخصصه، وهو على وجه التحديد الحالة التى تشهد فصلاً كاملاً بين رأس المال والعمل. ولقد اقترح دوركايم علاجاً لهذا الشكل من تقسيم العمل يتمثل فى تدعيم الصلة بين الأفراد عن طريق الروابط المهنية والنقابات والاتحادات الطوعية وعن طريق الإجراءات النظامية التى= = تكون موضوعاً للمناقشة والتفاوض بين رأس المال والعمل.

أما الشكل الشاذ الثانى لتقسيم العمل فيقصد به دوركايم الحالة التى لا يكون فيها الأفراد أحراراً فى اختيار مهنهم، والتى يضطرون بمقتضاها إلى الالتحاق بها. ولقد اعتبر دوركايم أن

وكما فعل دوركايم حاول بعض العلماء الآخرين تعريف الأشكال المختلفة للتضامن الاجتماعى عن طريق الثنائيات، والثنائية هى المقابلة بين شكلين أو نمطين مختلفين، يوضح كل منهما نمطاً من أنماط المجتمعات. ومن هؤلاء العلماء فرديناند تونيز، الذى قدم ثنائية: **المجتمع المحلى والمجتمع**، والسير هنرى مين، الذى قدم ثنائية: **المكانة الاجتماعية الموروثة والعلاقات التعاقدية**، وروبرت ردفيلد الذى قدم ثنائية: **المجتمع الشعبى والمجتمع الحضرى.**

فهذه المفاهيم تقدم الصور المتطرفة أو قطبى سلسلة طويلة من الاحتمالات، يمثل أحد المفهومين قطبها من ناحية، ويمثل المفهوم الآخر قطبها من الناحية الأخرى. فلا توجد جماعة يمكن أن نعتبرها قائمة على المكانة الموروثة تماماً وحسب، أو أخرى قائمة على العلاقات التعاقدية مائة بالمائة. ولكن كل جماعة تكون أقرب من التصنيف وعند التشخيص من هذا النمط أو ذاك. وكما هو الشائع عندما يستخدم أسلوب الثنائيات، أن يجد المفكر أو الشخص الذى يستخدم هذه الأداة نفسه مدفوعاً إلى النظر إلى إحداها نظرة إيجابية بوصفها "أفضل" أو "أنقى" أو "أصلح" من النمط الآخر الذى تكون النظرة إليه سلبية بوصفه "أسوأ" و"أكثر فساداً" و"أقل نقاء"... إلخ. فعند تونيز ومن تبعه من المؤلفين أضفى على مفهوم "المجتمع المحلى" الذى كان موجوداً فى الزمن الغابر الجميل بعض السمات الإيجابية، على حين نجد دوركايم فى دراسته عن نوعى التضامن يرحب بازدياد ونمو التضامن العضوى واضطراد اختفاء التضامن الآلى. وذلك على أساس أن الفرد فى المجتمع الأكثر تعقيداً المنقسم إلى عدد كبير من الجماعات الفرعية يستمتع بقدر من حرية الاختيار. ولكنا نجد أن بعض علماء الاجتماع المعاصرين، الذين يؤكدون على الطابع الإلزامى للتكامل الاجتماعى ينسبون بالتالى إلى التكامل فى مجتمعنا الحديث بعض السمات السلبية. ومن ثم يصبح الشكل الآخر المقابل له (أى الطابع التلقائى الحر للتضامن) هو مجرد أمل يحلم الناس بتحققه فى المستقبل.

ولكننا نؤكد وجهة نظرنا العامة تعليقاً على تلك النظرات التقييمية إلى أنواع المجتمعات، أو أشكال التضامن، وهى أنها صادرة جميعاً من الخبرات الفردية لأولئك العلماء وعن اتجاهاتهم ومواقفهم الأيديولوجية العامة، وليست مؤسسة على

التفاوت الذى ينشأ بين قدرات الأفراد واستعداداتهم من ناحية، والوظائف المفروضة عليهم من ناحية أخرى يعد مصدراً أساسياً من مصادر الصراع الطبقى.

معارف أو بيانات علمية ثابتة.

وقد حاول البعض توضيح أشكال التضامن الاجتماعى بطريقة أخرى. من هذا محاولة العالم الأمريكى الكبير تالكوت بارسونز Parsons صياغة نموذج نظرى **للنسق الاجتماعى**، الذى يجب أن تكون وظائفه الضرورية **جميعاً** فى حالة من التوازن، لكى يستطيع النسق ككل أداء الوظيفة المطلوبة منه. ويحدد بارسونز أربعة "مشكلات وظيفية" أو أربعة "متطلبات" للنسق الاجتماعى، على النحو التالى:

١-الحفاظ على الطبيعة المميزة للنسق عن طريق التنشئة الاجتماعية لأعضاء النسق- فى أثناء طفولتهم، وفى مرحلة نضجهم أيضاً، وعن طريق الموازنة المستمرة أو حل التوترات التى تقوم بين الأعضاء.

٢-تكيف النسق مع البيئة الاجتماعية والبيئة غير الاجتماعية التى يوجد فيها هذا النسق، وذلك أساساً من خلال النشاط الاقتصادى الذى يعمل على تكيف المجتمع مع البيئة من ناحية، وعلى التحكم فى هذه البيئة من ناحية أخرى من خلال السلع والخدمات التى ينتجها هذا النشاط الاقتصادى.

٣-متابعة تحقيق أهداف النسق عن طريق التنظيم السياسى لمصادر القوة المادية وغير المادية وتعبئة أعضاء النسق وتقسيمهم على نحو ينطوى على وعى بتلك الأهداف.

٤-تكامل النسق، ومن أبرز عناصره أن تصبح أهداف ذلك النسق (مثل الأمن القومى، أو الثورة العالمية أو الاستقلال... إلخ) واضحة للأعضاء بوصفها كذلك، وأن يتعاون أولئك الأعضاء فى سبيل تحقيق تلك الأهداف والتصورات المشتركة. ولتحقيق ذلك يلزم وجود نظم معترف بها للتدرج الاجتماعى وأشكال السلطة. وفى هذه الحالة تنبثق السلطة من شخص رئيس الدولة أو رجل الدين أو المجلس النيابى، أو غير ذلك من الأجهزة بشرط وجود نظام (مؤسسة) تحدد معايير تلك السلطة.

ويطلق اسم "اتزان النسق" على العملية التى تؤدى إلى حالة توازن السلطة والحفاظ عليه، على الرغم من أن كل أجزاء ذلك النسق تكون فى حالة حركة مستمرة. واسم "الاتزان" هذا مأخوذ عن مصطلح اتزان الجسم (أو اتزان البدن، أو

الاتزان الحيوى) الذى يصف حالة اتزان الكائن الحى- مثلاً فى درجة حرارة معينة على الرغم من التغير فى عمليات التمثيل التى تتم داخل الجسم. ويعنى "اتزان النسق" على المستوى الاجتماعى أن يتم تعويض وموازنة التغيرات التى تحدث فى بعض أجزاء النسق المتغيرة عن طريق تغيرات تطرأ على أجزاء أخرى متغيرة من ذات النسق.

ولاشك أن تصور تالكوت بارسونز وتحليله للنسق الاجتماعى لا يمثل صياغة نهائية، ولكنه مجرد محاولة تتميز بإبراز بعض وجهات النظر والاعتبارات الحاسمة. فمنذ بضع عشرة سنة، ولاعتبارات كثيرة مختلفة، تضاءل الاهتمام السوسيولوجى بقضية كيفية محافظة النسق الاجتماعى على استقراره وتوازنه، حتى أنه يكاد أن يختفى من على ساحة المناقشات العلمية. ولكن ذلك لا يعنى أبداً أن تلك القضية قد حلت حلاً نهائياً، أو أنها خرجت نهائياً من دائرة اهتمام البحث فى علم الاجتماع. ولا يختلف علم الاجتماع فى ذلك عن أى علم آخر، حيث تنتقل بؤرة اهتمام البحوث من فترة إلى أخرى من موضوع إلى موضوع، أو من قضية إلى قضية. وهكذا توارت من دائرة الاهتمام الآن قضية كيفية محافظة كيان مركب- كالمجتمع الإنسانى- على تماسكه واستمراره عبر الزمن. وانتقل مركز الاهتمام البحثى إلى الاهتمام بقضية كيف يتغير المجتمع، أو كيف نستطيع تغيير المجتمع.

وهذه القضية ليست من اكتشاف الماركسيين، أو الماركسيين المحدثين وحدهم، على الرغم من أن الوضع يصور أحياناً بهذا الشكل، أى وضع قضية الثبات والتوازن كوجهة نظر وحيدة معبرة عن اهتمام الاتجاهات المحافظة فى علم الاجتماع، ووضع قضية التغير والحركة كوجهة نظر مقابلة معبرة عن وجهة النظر الماركسية أو الماركسية المحدثة.

ويسوق البعض تدليلاً على هذا، أى أن الاهتمام بالتغير قاسم مشترك بين كافة الاتجاهات، اهتمام بيتريم سوروكين منذ وقت بعيد بالدراسة السوسيولوجية للأنساق المتطورة التى تنمو وتتعقد، ثم تعود وتتحلل وتتجزأ. مع التسليم طبعاً بأنه قد انطلق فى كتاباته من منطلق مخالف للمنطلق الماركسى تماماً. ولم يعتمد سوروكين على المماثلات المشتقة من ميدان الميكانيكا، كما فعل بارسونز فى معالجته لتوازن النسق، ولكنه اعتمد على المماثلات البيولوجية، وبشكل مختلف

بالطبع عن الصورة الساذجة التى كانت تتم بها تلك المماثلات منذ مائة عام. كذلك كانت بؤرة الاهتمام عند سوروكين مشكلة تكامل المجتمعات والجماعات، على حين أن كارل ماركس مثلاً لم يول هذا الموضوع أدنى اهتمامه. وقسم سوروكين المجتمعات والجماعات **تبعاً لدرجة التكامل** السائد فيها، وليس تبعاً لنوع أو شكل هذا التكامل، كما فعل دوركايم. ووضع سلماً متدرجاً لتصنيف المجتمعات تمثل أعلى درجاته **الأنساق الاجتماعية الثقافية**، مروراً بأنواع مختلفة من الجماعات، وانتهاء- ناحية أسفل- **بالحشد**، أو المجموعة Congeries. ويتوقف وجود مجموعة من الناس وتحولهم إلى شكل منظم على مدى وجود "نسق معيارى قيمى" مشترك يعدونه الهدف من وجودهم، ويضعون عدداً من القواعد المحددة الواضحة للحفاظ عليه طواعية أو كرهاً. فإذا تحقق هذا النسق المعيارى القيمى، أصبح هؤلاء الأفراد يكونون مجموعة منظمة، أى نسقاً اجتماعياً. أما إذا كنا بصدد عدد من الأفراد الذين يوجد بينهم قدر من التكامل الاجتماعى فعلاً، ولكنهم لم يطوروا بعد هذا النسق المعيارى القيمى المشترك، (أى تسود بينهم علاقات فوضوية- غير منظمة)، فإننا نعتبرهم فى هذه الحالة حشداً اجتماعياً، وليسوا نسقاً اجتماعياً. وأخيراً فإن عشرين أو ثلاثين "روبنسون كروزو"[(١)] _ كل منهم يعيش فى عزلة عن الآخرين فى جزيرته المنعزلة- يعتبرون عدداً كبيراً من الناحية الاسمية فقط، ولكنهم لا يعتبرون جماعة، ولا حتى حشداً. (ونلاحظ بهذه المناسبة أن هناك بعض علماء الاجتماع الآخرين الذين يميزون بين "جماعات التفاعل" من ناحية و"جماعات المكانة" الإسمية أو "المجموعات الإحصائية" من ناحية أخرى. ومن أمثلة النوع الأخير: "خدم المنازل"، أو "لابسو النظارات" أو "هواة الموسيقى"، أو "سائقو السيارات". وذلك لأن هؤلاء العلماء يعتبرون مفهوم الحشد الاجتماعى Congeries مفهوماً صعب التحديد).

ويرى سوروكين أن درجات التفاعل وأنواع التكامل الاجتماعى هذه تقابل درجات وأنواع التكامل الثقافى، والتكامل الاجتماعى الثقافى وهو يرى أن الجماعات المتكاملة تكاملاً تاماً- والتى يسميها "أنساقاً"- هى الجماعات الوحيدة التى تستطيع أن

(١) روبنسون كروزو هو بطل رواية شهيرة من تأليف Defoe صدرت عام ١٧١٩. وتصور الرواية حياة هذا البطل الذى تحطمت سفينته وغرقت ونجا ليجد نفسه على سطح جزيرة منعزلة، وأفاق ليبدأ تشكيل حياة جديدة كاملة بمفرده على هذه الجزيرة. وقد صدرت روايات عديدة بعد ذلك معتمدة على نفس الفكرة الأساسية بتنويعات مختلفة.

تنمو وتتطور، أى تنمو نمواً بناء، على حين أن الكيانات الاجتماعية الأخرى تخضع فحسب لقوانين الصدفة. ولذلك لا نستطيع أن نضع أيدينا على الانتظامات الاجتماعية (العلاقات المنتظمة المتكررة الحدوث بين الظواهر الاجتماعية) إلا حيث يتكرر وقوع بعض الأحداث القابلة للمقارنة عدداً كبيراً من المرات، بحيث ينطبق عليها قانون الأعداد الكبيرة. ولهذا يرى سوروكين أيضاً أن هناك بعض ميادين البحث فى علم الاجتماع التى تعد قضية التكامل جوهرية بالنسبة لها، وميادين أخرى لا تكون تلك القضية واردة بالنسبة لها على الإطلاق. ومن ثم يشبه سوروكين كثيراً من الخلافات المحتدمة بين علماء الاجتماع، بالنزاع بين مجموعة من المكفوفين على الشكل الخارجى للفيل.

أما نظرية ماركس فى التغير الاجتماعى فتفرد مكانة خاصة لعنصرين رئيسيين فى الحياة الاجتماعية هما: نمو التكنولوجيا (قوى الإنتاج)، والعلاقات بين الطبقات الاجتماعية. وترى النظرية- باختصار- أنه يقابل كل مرحلة معينة من مراحل تطور قوى الإنتاج أسلوب معين فى الإنتاج ونسق معين، تعمل الطبقة المسيطرة على تثبيته للعلاقات الطبقية وتدعيمه. غير أن التطور المستمر فى قوى الإنتاج يغير فى العلاقات بين الطبقات، وكذلك فى ظروف الصراع الدائر بينها. وفى الوقت المناسب تصبح الطبقة التى كانت مسودة فى ذلك الحين قادرة على الإطاحة بأسلوب الإنتاج القائم وبنسق العلاقات الاجتماعية، وعلى إقامة نظام اجتماعى جديد.

على أن دور ماركس نفسه قد اقتصر على وضع الخطوط العريضة لنظريته الخاصة فى التغير التاريخى واستخدامها "كخيط يهتدى به" (أو كما نقول اليوم كفرض) فى البحث. وكرس جهده لتحليل أحد الظواهر التاريخية المركبة، وهى ظهور الرأسمالية الحديثة ونموها. ولم يضف سوى قلة من الماركسيين الذين جاءوا فيما بعد شيئاً يذكر إلى أفكار ماركس. بل عملوا على العكس على حجب الجانب الأكبر من أهمية الإسهامات التى قدمها ماركس لعلم الاجتماع من خلال تبسيط الأفكار لتكون عقيدة دوجماطيقية (قاطعة) بسيطة. ومن بين هذه الإسهامات مفهومه فى علم الاجتماع كعلم نقدى، مما يمكن أن يؤدى إلى كشف النقاب عن التناقضات والإمكانيات الكامنة فى كل شكل قائم فعلاً من أشكال المجتمع، وكذلك تقديم نموذج واضح لمنهج تاريخى اجتماعى من خلال تحليل الصور الأولى

للرأسمالية لم يسبقه إليه أى مفكر اجتماعى آخر.

وإذا نظرنـا إلـى نظريـة مـاركس فـى التـاريخ- كفـرض علمـى، أو إطـار تصورى- فإنها يمكن أن تتعرض للنقد، خاصـة وأنهـا أكثـر مـا تكون انطباقاً وإفادة عندما يطبقها ماركس نفسه فى دراسة الرأسمالية (رغم أنها تتطلب هنا أيضاً بعض التحديـد)، وأنهـا تصـبح أقـل فائـدة فـى دراسـة فتـرات تاريخيـة أخـرى وتحـولات اجتماعيـة أخـرى. ومـن الجـدير بالملاحظـة هنـا أنـه علـى الـرغم مـن أن المـؤرخين الماركسيين الذين جاءوا فيما بعد قد درسوا التحول من الإقطاع إلى الرأسمالية وهم مسلمين تسليماً كاملاً بهذا، لم نجد تحليلاً ماركسياً واحداً جاداً لنشأة الإقطـاع نفسـه، أو لبعض المجتمعات الأخرى.

ويمكـن القـول فـى النهايـة أن علـم الاجتمـاع مـازال فـى حاجـة إلـى نظريـة فـى التكامـل الاجتمـاعى أكثـر شـمولاً تسـتطيع أن تأخـذ كافـة الوقـائع والمتغيـرات فـى الاعتبار. وسيكون على هذه النظرية أن تفسر لنا ما هو عدد وما هى أنـواع التكامـل الموجود فى الجماعات المختلفة فى ظـل مختلـف الظـروف والأوضـاع الاجتماعيـة. ولكننا نستطيع، رغم عدم وجود هذه النظرية الشاملة المفصلة، أن نضع أيدينا علـى بعض الميكانيزمات الاجتماعية التى تحقق التكامل الاجتمـاعى وتدعمـه لـدى بعـض أنواع الجماعات فى ظل ظروف وأوضاع معينة.

ثانياً: ميكانيزمات التكامل المعيارى

نلاحـظ فـى البدايـة أن كـل الجماعـات الاجتماعيـة تحـرص عـن طريـق حسـن اختيـار أعضـائها وتنشـئتهم أن يكـون الجميـع علـى درايـة بـنفس مجموعـة القـيم، ويقروهـا، ويلتزمـوا فـى سـلوكهم بـنفس المعـايير. وقـد سـبق أن تكلمنـا عـن الميكانيزمـات الاجتماعيـة لاختيـار الأعضـاء وتنشـئتهم، ولـذلك فـلا حاجـة بنـا إلـى تكـرار نفس الكـلام هنـا. ولكننـا نلاحـظ هنـا فقـط أنـه بالنسـبة للجماعـات التـى يولـد الإنسـان ويجـد نفسـه منتمياً إليهـا، أى أنـه لا ينضـم إليهـا طائعـاً أو كارهـاً، لأنـه فـى داخلها بالفعل، فبالنسبة لتلك الجماعات يحل محل عمليـة الاختيـار ترتيب الأعضـاء الجدد فى أوضاع ذات مستوى مرتفع أو منخفض، أو تقسيمهم إلى جماعات فرعيـة داخل الجماعـة الأصـلية وهكذا. ولاشـك أنـه يوجد فـى تلك الجماعـات أيضـاً بعض الأفراد الذين يكونون شيئاً أشبه بالرواسب، أى بعض العناصـر الراكـدة التـى تكـون

غير قابلة للتنشئة الاجتماعية، ورافضة للضوابط والقيود التى تفرضها الجماعة.

ومن هنا يمكن القول أن عملية التنشئة الاجتماعية تعد فى نفس الوقت عملية اختيار (أو فرز) اجتماعى، إذ لا يقتصر دورها على تنشئة الطفل الحديث الولادة وإعداده لكى يصبح كائناً اجتماعياً، ولكنها تتكرر لدى التحاقه بأى جماعة اجتماعية جديدة. فالشخص الذى يثبت عجزه عن تكييف بعض خصائصه الثابتة (سواء كانت موروثة أو مكتسبة) أو يبدى أثناء عملية التنشئة الاجتماعية عدم رغبته فى التكيف، لابد وأن يستبعد منذ البداية من عضوية الجماعة الاجتماعية، أو يحرم من تلك العضوية (إن كان قد حصل عليها). ولذلك فكلما اتضحت أهداف الجماعة وقيمها ومعاييرها، كلما قلت درجة التسامح إزاء انحرافات الأعضاء عنها أو مخالفاتهم لها، وزادت بالتالى درجة تكامل الجماعة.

وعلى العكس من ذلك تكون كارثة كل الجماعات التى تعتبر التسامح بصفة عامة أو نوعاً معيناً من التسامح (كالتسامح الدينى أو السياسى أو غيرهما) جزءاً من برنامجها، فإنها سرعان ما تتفكك وتنحل لو أنها نفذت فعلاً الشعارات التى بشرت بها. أما إذا قدر لذلك النوع من الجماعات أن يبقى ويستمر، فإنها تتحول (على العكس) إلى حالة من الغرور والتشدد والقهر. ومع أن هذا الأمر قد يبدو لنا غريباً فى الظاهر إلا أنه حدث فعلاً بالنسبة للبروتستانت الإنجليز فى القرن السادس عشر، الذين أرادوا تطهير الكنيسة البروتستانتية "وتخليصها من كل أثر للسلطة أو التنظيم الإنسانى"، ولكنهم لم ينجحوا واضطروا للهجرة إلى أمريكا، وهناك تحولوا إلى بيورتيانيين (أى متزمتين) يتسمون بالتشدد، والقهر الأخلاقى، والتزمت الدينى الشديد.

ولم تعد هناك فرصة اليوم لتكرار هذا النموذج، فلا تستطيع جماعة أن تهاجر بأكملها من بلد إلى بلد، أو من قارة إلى قارة إذا عجزت عن أن تتكيف بمعاييرها وقيمها مع الواقع المحيط بها. وانتهى زمن الهجرة إلى أمريكا واستراليا. وإذا ترجمنا هذا الكلام إلى المستوى الاجتماعى، نقول أنه أصبح من المستحيل على المجتمع اليوم أن يطرد من عضويته طرداً كاملاً جميع الأعضاء الذين يخرجون عن معاييره خروجاً شديداً (فيما عدا طبعاً الحكم عليهم بالإعدام أو حبسهم مدى الحياة، بحيث يفقدوا عضويتهم تماماً ونهائياً فى هذا المجتمع). وربما كان هذا نفسه هو السبب فيما تبديه المجتمعات المعاصرة من تسامح إزاء التجاوزات الخطيرة

الناجمة عن عدم الامتثال لمعايير الجماعة وقواعدها. فالمجتمع لا يستطيع أن يحجز فى السجون أو المصحات العقلية أعداداً كبيرة جداً من الناس، على الأقل لأن ذلك أسلوب مكلف لحمل الناس على الامتثال الكامل لمعايير الجماعة. ومع ذلك فمازال المجتمع حريصاً على تعيين الحدود، وصياغة المعايير، وإجراء عمليات الاختيار والتربية الاجتماعية لأعضائه[1].

ولنفترض أن عملية التنشئة الاجتماعية أدت دورها فعلاً فى إعداد الإنسان، ماذا بعد؟ إن الملاحظ بعد ذلك أن **العزلة** المكانية أو الفكرية تدعم التضامن الداخلى للجماعة. **فالجهل بأفكار أخرى** يقوى الاقتناع الشخصى بالفكرة الموجودة عندى ويرسخها. ونستطيع أن نتبين صحة هذا الكلام من واقع ملاحظاتنا للآخرين، ولكننا نادراً ما نستطيع بل قد نعجز عن أن نتبينه فى أنفسنا. ومن الميسور تماماً أن نجد شاهد صدق على ذلك بمجرد أن نتعامل مع خريجى المدارس التى تنشئها الطوائف الدينية المتزمتة، كما نجدها واضحة لدى منظمات الشباب فى الدول ذات النظام الشمولى. كما أن الجماعات الصغيرة وغير الرسمية تتعامل وفقاً لنفس المبدأ.

وتوجد عديد من الدراسات الامبيريقية التى توضح الحدود الضيقة المرسومة لكثير من الناس والتى لا يستطيعون تجاوزها عند اختيار أصدقائهم، وأزواجهم أو زوجاتهم، وكذلك أفكارهم ومفاهيمهم. من هذا مثلاً النتيجة التى أوضحتها إحدى الدراسات الأمريكية وهى أن ٢٠% من خمسة آلاف زيجة فى مدينة فيلادلفيا (فى عام ١٩٣٢) كان طرفا العلاقة الزوجية فيها من سكان نفس العمارة أو العمارة

---

(١) وهنا تثور **مشكلة السلطة** التى كثر الجدل حولها فى كتابات علماء الاجتماع، والتى تتساءل: - من الذى يحق له صياغة المعايير ومن الذى يرسم حدود السلوك؟ إن الذى يفعل ذلك ليس هو "الجماعة ككل"، على الأقل ليس ذلك ممكناً فى المجتمعات الكبرى المعقدة الموجودة فى عالمنا المعاصر. ولكن الذين يفعلون ذلك هم الأفراد الذين يملكون **السلطة**، أى القوة الشرعية. ومن ثم تصبح القضية الهامة بعد ذلك هى: كيف يمكن الحيلولة دون سوء استخدام القوة الشرعية أو السلطة المنظمة القائمة (ومن الذى يستطيع أن يقرر أصلاً أنه قد وقع سوء استخدام)، وإلى أى مدى يمكن نزع أصحاب السلطة عن مواقعهم، وهل من الممكن قيام العلاقات الاجتماعية واستمرارها دون إلزام (أو قهر)، وإلى أى مدى يمكن ذلك.

واللافت للنظر على أى حال أن المناقشات الدائرة حول تلك الموضوعات وما يتصل بها تتم فى الأغلب الأعم على المستوى الفلسفى والأيديولوجى. ومما يزيدها تعقيداً- بلا داع- أن المناقشة تخلط بين كافة أشكال الإلزام: الإلزام الخارجى والداخلى بما فيها الإقناع، والتضليل، والغواية، كما تخلط بين الضرورات الاقتصادية (الجوع) والدوافع البيولوجية (الجنس)، بحيث ينتهى الأمر إلى الاعتراض على كون الإنسان إنساناً أصلاً. وربما اتضحت الصورة الحقيقية لهذه الأمور أمام أعيننا بعد بضع عشرات أو بضع مئات من السنين.

المجـاورة. وأن أكثـر مـن ٥٠% مـن تلـك الزيجـات لـم يبعـد فيهـا طـرف العلاقـة الزوجيـة عن شريكه أكثر من كيلو متر ونصف. ويتضح من ذلك أنه حتى فى المدينـة الكبرى الحديثة لا يبعد الناس كثيراً عن حدود الجيرة التى يعيشون فيها والتى يشعرون بالألفة نحوها، والذين يحصلون على نفس الدخل تقريباً، وينتمون إلى نفس المستوى التعليمى، ويشتركون إلى حد كبير فى الاتجاهات والعادات والتقاليد. كما أوضحت دراسات عديدة أن أعضاء حزب سياسى معين لا يقرأون فـى العـادة إلا جريـدة حـزبهم، وإذا تصـادف واطلعـوا علـى صـحيفة أخـرى غيـر صحيفة حزبهم فإنهم ينسون ما يقرأون بأسرع ما يمكن، أو يطوعونه تبعاً لما لديهم من أفكار وتصورات إذا أرادوا تذكره. ومن هذه الظواهر المشهورة التى توضح تلك الفكرة جماعات الفنانين الذين لا ينعزلون فكرياً فحسب، ولكنهم يعزلون أنفسهم مكانياً أيضاً فى جو خاص، أو حى بالذات، أو جزيرة نائية (فى بعض الأحيان).

فالشخص الذى يشاركنا الرأى والاقتناع ينتمى إلينا، ومن لا يشاركنا فليس واحداً منا. فكل اختلاف معه حول قضية جوهرية يهدد علاقتنا به، ويهدد انتماءنا إلى الجماعة. ولقد دلت بعض التجارب فى ميدان علم النفس الاجتماعى على أن أفكار الفرد فى مثل هذه المواقف الصعبة كثيراً ما تبتعد عن آراء سائر أفراد الجماعة، بحيث أنه يتحتم على الفرد إما أن يعدل من آرائه هو، وإما يحتفظ لنفسه بها ولا يجهر بها أمام الآخرين.

وتذكرنا تلك المناقشة بدراسة دافيد ريسمان الشهيرة عن **الحشد الوحيد: دراسة للشخصية الأمريكية المتغيرة** التى تصف ذلك النموذج من الشخصية **الموجه من خلال الآخرين** Other-Directed وهو نمط من الشخصية ليس له أى رأى خاص، وإنما ينتظر من الآخر كلمة يبديها، أو رأياً يعلنه، لكى يعمل على تكييف نفسه معه. وغالباً ما نتجاهل أن هذا النمط من الشخصية ليس فى الحقيقة "أسوأ" ولا "أفضل" من النمط السابق، وهو الذى أسماه ريسمان **الموجه من الداخل** inner directed، وهو الذى يستفتى ضميره، ويتمسك بما يكونه من رأى. وهذا النوع من الناس الموجه من الداخل يظل طوال حياته على ولائه لمبادئ وأفكار والديه وأسرته، التى تلقاها فى طفولته وشبابه، والتى ليست من صنعه هو أو خياله هو. ويجب أن نلاحظ أن نمط الشخصية الموجه من الداخل كان يمكن أن يتكرر فى مجتمع لم يكن يغير قيمه ومعاييره إلا ببطء نسبياً، مجتمع كان بطيئاً فى

حركته، بحيث أن الأشخاص كان يمكنهم أن يعيشوا بنفس القيم والمعايير فى نفس المكان، ويشبوا ويظلوا عليها إلى أن يشيبوا. فى مقابل هذا لا يستطيع الأشخاص الذين لا يمكثون فى مكان واحد أكثر من بضع سنوات، والذين يغيرون مهنتهم أو مكان عملهم أكثر من مرة، والذين يرتقون فى حياتهم عاماً بعد عام، هؤلاء لا يستطيعون أن يظلوا على ولائهم للأفكار والتصورات التى تلقوها فى شبابهم ويثبتون عليها، ذلك لأن ثباتهم عليها يعنى أنهم لن يستطيعوا التكيف لمجتمع محلى جديد ينتقلون إليه، أو لجماعة الرفاق فى عمل جديد وهكذا.

ولاشك أننا نستطيع أن نتصور لهذا النمط وذاك شخصيات كاريكاتورية، أى ذات سمات مبالغ فيها، وهو ما يصدق على أى سمة من سمات السلوك الإنسانى. فإذا كانت العزلة ضد المؤثرات الغريبة عن الجماعة تعزز من تكامل الجماعة وتضامنها، فإننا سنجد أن أعضاء تلك الجماعة سيميلون (بفعل ما سوف يلقونه من تقدير) إلى الانعزال عن تلك المؤثرات، والحفاظ على هذا الوضع. فالشخص الذى تدرب على أداء أدوار معينة فى جماعة معينة يكون حريصاً على التمسك بما يعرفه، وذلك- مثلاً- عن طريق رفض كل ما يخالف ذلك من آراء وتصورات. وكلما كان شعور الفرد بالانتماء إلى الجماعة قوياً، كلما شعر بصعوبة التغيير. أما إذا كانت ظروفه المعيشية تجبره على التغيير الكثير (كما هو الحال بالنسبة لبعض المهن فى مجتمع اليوم)، فإنه يضطر إلى عدم الارتباط إلا بجماعة واحدة أو جماعات قليلة- كأسرته مثلاً- التى يستطيع أن يأخذها معه حيث يذهب، أو بالجماعات التى يستطيع أن يجدها حيثما ذهب: كالجمعية الدولية لعلماء الفيزياء النووية، أو هواة طوابع البريد.

وكلما قوى شعور الأنانية عند الجماعة، كلما اشتد الشعور **بالشك** والريبة و**بالازدراء** إزاء الجماعات الأخرى. ومهما قلنا عكس ذلك فالاعتزاز القومى والتباهى بالقومية ينطوى فى نفس الوقت على نظرة تقليل من شأن القوميات الأخرى، تماماً كما يؤدى الاعتزاز بالعرق (بالعنصر) إلى احتقار الأعراق الأخرى، وكما يؤدى التضامن بين تجار التجزئة أو عمال الصناعة إلى اتخاذ مواقف الشك والريبة من جماعات أخرى. وقد حدث خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية أن بدأ المعلمون فى مدينة نيويورك ينظمون أنفسهم نقابياً، ويضعون برنامجاً يعكس رؤيتهم للإصلاح التعليمى، وبمجرد أن اتخذت تلك الخطوة بدأت

تحدث خلافات ومصادمات بينهم وبين أولياء أمور تلاميذهم، وبدأ أولياء الأمور بدورهم ينظمون أنفسهم، ليواجهوا تنظيم المدرسين ويتصدوا له. وعندما بدأت حركة الشباب فى الستينات من هذا القرن فى أغلب البلاد الأوروبية، ظهر بينهم شعار يقول: "لا تثق فيمن فوق الثلاثين". وهكذا.

إن الشعارات، والرموز الخاصة بجماعتنا وبالجماعات الأخرى، واستخدام رطانة- لغة خاصة- (أعنى استخدام الكلمات بمعان ورموز خاصة معروفة لأفراد الجماعة، وليس المقصود لغة خاصة كالعربية أو الإنجليزية)، كل ذلك يعد من ميكانيزمات تدعيم التضامن داخل الجماعة وتقوية نفسها- وربما عزل نفسها- عن الجماعات الأخرى. فالمجرمون لهم لغتهم الخاصة، والملاكمون لهم لغتهم، والعلماء لهم لغتهم، وأصحاب الاتجاهات الدينية أو السياسية المتميزة لهم لغتهم. واللغة بالنسبة للفرد هى بطاقة الهوية الدالة على انتمائه إلى تلك الجماعة، وهى العلامة التى تحدد هويته لنفسه وللآخرين. أن الأشخاص الذين يضطرون تحت ظروف معينة إلى تغيير لغتهم واستخدام لغة جماعة أخرى، يبدأون معها ولاشك فى التفكير بطريقة أخرى. وهناك مثال شهير بارز على ذلك هو عبارة عن التجربة التى حاولتها الكنيسة الكاثوليكية فى فرنسا تخصيص قسيس للعمال الكاثوليك. وبعد انقضاء فترة على التجربة قرر البابا فى روما إيقافها وإلغاء هذا النظام، لأنه اتضح بعد فترة أن هؤلاء القساوسة بدأوا يتكلمون مثل العمال ويتخذون لهجتهم ونبراتهم. ويفكرون بأسلوب شديد الشبه بأسلوب العمال الصناعيين فى التفكير.

وإذا كانت **العزلة والعداوة** تجاه الخارج هى السمة الأولى أو الجانب الأول لعملية تدعيم تضامن الجماعة، فإن الملاحظ أن **الطقوس والاحتفالات** تمثل الجانب الثانى لتلك العملية، لأنها تعمل على دعم معايير الجماعة وقيمها باستمرار عن طريق الجمع بين مختلف أعضاء الجماعة. فنلاحظ مثلاً أن أهل قرية معينة يلتقون فى مناسبات مختلفة بإيقاع يكاد يكون ثابتاً ومستمراً، وذلك أثناء الاحتفالات العائلية (كالميلاد والسبوع والختان والخطوبة والزواج، والعزاء... إلخ)، وفى الاحتفالات الدينية (كعيد الأضحى وعيد الفطر)، والأعياد القومية (كشم النسيم مثلاً)، والمواسم الدينية (كالاحتفال بعودة الحجاج، ... إلخ). وفى الحقيقة أن تلك المناسبات موجودة فى جوهرها أو فكرتها العامة- وإن اختلفت التفاصيل بطبيعة

الحال- فى أحدث الجماعات فى أكثر المجتمعات تقدماً وتطوراً. وكثيراً ما يشترك أعضاء مجتمع معين فى أداء عمل جماعى يعود على المجتمع بالنفع: مثل الاشتراك فى شق طريق، أو حفر ترعة، أو ردم بركة، أو بناء مسجد، أو جمعية خيرية للمساعدات أو لأعمال البر أو دفن الموتى... إلخ. وقد كانت بعض تلك المشروعات والمناسبات الجماعية ذات أساس دينى فى بادئ الأمر (فى عصور تاريخية بعيدة). ومع مرور الزمن، فقدت هذا الارتباط الدينى، وظلت محتفظة بملامحها مع تغير فى الوظيفة، وفى المضمون (مثل احتفالات الكرنفال فى الماضى كمناسبة دينية أساساً، فقدت مضمونها الدينى، واحتفظت بالمشاركة الشعبية الضخمة، وكثير من الرموز، وتغيرت الوظيفة لتصبح ترفيهية خالصة).

وقد سبق أن توصل دوركايم فى دراسته عن **الأشكال الأولية للحياة الدينية** (الذى صدر عام ١٩١٢) إلى أن الوظيفة الاجتماعية للطقوس المشتركة (سواء كانت دينية أو غير ذلك) هى تجديد التصورات الجمعية الموجودة وإحياؤها. وتؤكد خبراتنا فى المجتمع الحديث صحة هذا الرأى الذى توصل إليه دوركايم، ولنتذكر الممارسات الاحتفالية التى تصاحب الحفلات العامة (حزبية أو قومية)، والمواكب السنوية التى تنظمها الهيئات والجماعات المختلفة (موكب الخريجين فى نهاية العام الجامعى وهم يرتدون الأرواب الجامعية)... إلخ.

فجميع تلك المناسبات التى أشرنا إليها تنطوى على نوع من التقدير والإعجاب بما تعده الجماعة صحيحاً (سواء كان قولاً أو فعلاً، أو إنجازاً مركباً من عدد من الأفعال)، وعقاباً وإدانة لما تعده خطأ أو سيئاً. ولاشك أن الشخص الذى يخطئ التصرف فى أحد هذه المناسبات، سوف يلمس أثر ذلك عندما يلتقى بأغلب أولئك الناس فى المرة القادمة. وتمارس بعض أشكال الضبط الاجتماعى غير الرسمى دورها المؤثر فى مثل هذه المناسبات، ومن تلك الأشكال: الشائعات، والخجل، والحيرة، والإحساس بالفضيحة أو الخوف منها.. إلخ. ونحن نشعر بالحيرة عندما نعتقد أننا قد أخطأنا فهم الموقف الاجتماعى ودورنا فيه. ونشعر بالخجل عندما يوجهنا شخص آخر إلى الأسلوب الصحيح للتصرف فى هذا الموقف. أما إذا أحسسنا بأن أحداً يتكلم عنا، فإننا نتعرض للتعذيب الشديد. وإذا لم نستجب لتلك "العقوبات" التى توقع علينا، فإننا سوف نحرم من عضوية تلك الجماعة.

والجميع، بما فيهم نحن، يتوقعون "السلوك الطبيعى المعتاد" فى أى مناسبة اجتماعية. وهذا الشئ الطبيعى المعتاد يكون أقرب ما يكون إلى المعيار. أما إذا لم تسر الأمور على ذلك النحو فعلاً، تفككت الجماعة وافترقت عن بعضها. والشخص الذى ينتمى إلى عدد من الجماعات المنعزلة عن بعضها، ولا يلعب فى كل منها سوى أدوار قصيرة قليلة الأهمية، هذا الشخص يكون أكثر الجميع تحرراً (نسبياً طبعاً) من الجزاءات الرسمية وغير الرسمية. ولكنه يعانى فى مقابل ذلك: فهو محروم من الحماية، كما أنه محروم من الدفء الذى يوفره له الانتماء إلى جماعة متكاملة. إنه يكون فى هذه الحالة شخصاً مقطع الأوصال، عديم الجذور، وكثيراً ما يكون على شفا الوقوع ضحية المرض العقلى. ولقد قال عالم الاجتماع الأمريكى إريفنج جوفمان- بحق-: "إننا نملأ مستشفياتنا العقلية بأولئك الذين يتصرفون على نحو ينم عن عدم التكيف مع المجتمع... وذلك من أجل أن نحمى مناسبات التقائنا وتجمعنا ببعضنا البعض".

إننا يجب أن نلفت النظر- بهذه المناسبة- إلى أن الصورة التى رسمناها هنا تبالغ كثيراً فى تبسيط الأمر، ذلك أن مجتمعاتنا الحديثة المعقدة تكتظ بعديد من **مستويات الجماعات الكبيرة والصغيرة**، ابتداء من الأسرة النووية، وحتى المجتمع القومى المعاصر. ولاشك أن تكامل الجماعات الصغيرة، وعزلتها عن بعضها البعض، وربما عداءها لبعضها البعض من شأنه أن يؤدى إلى تهديد تكامل الجماعات الأكبر منها الحاضنة لها. ويجب أن نعرف أن الطبقات الاجتماعية، والجماعات المهنية (سواء كانت نقابات أو اتحادات مهنية)، والأحزاب السياسية والجماعات الدينية يمكن أن تفجر المجتمع وتنسفه، كما أن تكامل الجماعات الصغيرة يتعرض للخطر والتهديد إذا ضعف الضغط الواقع عليه من الخارج وتهاوت قبضته. ونجد أن الأقليات الدينية أو القومية- داخل مجتمع كبير- سرعان ما تفقد خصائصها وسماتها المميزة، إذا لم تستنفر مشاعر العداء عندها تجاه الآخرين. ولذلك يكون من الصعب على الإنسان الناشئ فى مجتمع ما أن يتعلم تدرج الولاءات المختلفة التى يتوقع منه أن يلتزم بها ويبديها، ولذلك لا نعجب عندما نصادف كثيراً من اللبس أو سوء الفهم حول هذا الموضوع من جانب من يعلمون الولاء ومن يتعلمونه.

وتطور المجتمعات الحديثة المعقدة بين الجماعات الكبرى الشاملة (كالأمة أو

الدولة) والجماعات الوسطى والصغيرة المتفرعة عنها **جماعات أقل تنظيماً** تقوم بوظيفة أقرب إلى الوساطة بين مستويى الولاء. وهى تقوم فى حقيقة الأمر بإشباع بعض الاحتياجات ورعاية بعض مصالح أعضائها التى لا تلتفت إليها أو تهتم بها الجماعات التقليدية. فالجمعيات الرياضية، وجماعات هواة الغناء أو الموسيقى، والجمعيات الخيرية وغيرها تتكامل من أجل غرض معين مقبول من الجميع، من كافة الأعمار، والطبقات، والمهن... إلخ. وهناك بعض المناسبات الاجتماعية (ثقافية أو رياضية أو ترفيهية) التى تنظم بهدف التقريب بين بعض الانتماءات الاجتماعية المختلفة، التى قد لا تكون أحياناً متعارضة أو معادية لبعضها البعض، وخلق جسور للتفاهم بينها. وإذا عجزت تلك الجماعات الوسيطة عن التأثير، ولم تستطع اجتياز الجبهات الصلبة المتعارضة، فإننا نكون إزاء خطر داهم على المجتمع، هو أن يتفتت إلى وحدات تمثل كل وحدة منها إحدى جماعاته الفرعية. والحالة المتطرفة لهذا الوضع هى ما نعرفه باسم: الحرب الأهلية، حيث تدخل تلك الجماعات الفرعية فى صراع دموى مسلح ضد بعضها البعض، معلنة رسمياً انهيار التضامن الاجتماعى داخل هذا المجتمع.

ثالثاً: التكامل الوظيفى

انصب حديثنا حتى الآن عن التكامل الاجتماعى بين الجماعات من خلال القيم والمعايير المشتركة، وعن ميكانيزمات الحفاظ على هذه العناصر المشتركة (عن طريق اختيار الأعضاء وتنشئتهم) وتدعيمها. ومن الميكانيزمات التى بيناها: العزلة، ذاتية الجماعة، والخوف من الجماعات الأخرى ومعاداتها، والجزاءات الإيجابية (الثواب) والسلبية (العقاب) التى توقع على الأعضاء، وتعدد مستويات الانتماء إلى الجماعات الفرعية، والتعاون داخل الجماعة بأشكاله المختلفة، والطقوس والمراسيم الاجتماعية، والجماعات الوسيطة التى تعمل على خلق جسور التفاهم بين المستويات المختلفة. وقد اتخذت هذه الميكانيزمات صورة نظامية (أى تشكلت نظامياً)، وهو موضوع سنتكلم عنه بشئ من التفصيل فى الفقرة التالية. وكثير من تلك الميكانيزمات لا يستهدف عمداً أو واعياً تحقيق وظيفة التكامل الاجتماعى، ولكنه يخدم ذلك الهدف بشكل ثانوى أو عرضى. وهنا نجد أيضاً (كما هو الحال فى كثير من الظواهر الاجتماعية) أن **الوظائف الكامنة** تكون أكثر أهمية من الوظائف الظاهرة. ولقد انتبه إلى تلك النقطة أيضاً إميل دوركايم فى دراسته

عن **تقسيم العمل الاجتماعى**، حيث لاحظ أن المزايا الاقتصادية الناجمة عن التخصص وتقسيم العمل تتضاءل كثيراً إلى جانب ميزة التضامن الاجتماعى التى تنجم عن الاعتماد الاقتصادى المتبادل للمهن على بعضها البعض.

وحسب رأى دوركايم يظل هذا التضامن الوظيفى (الذى يسميه هو "العضوى") قائماً حتى حينما يضعف التراث التقليدى المشترك أو يتضعضع (كما يحدث حتما فى المجتمعات الراقية على امتداد تاريخها الطويل). حتى ولو لم تحل محلها تصورات جمعية جديدة من شأنها أن تعمل على تدعيم التضامن(١).

ويعنى التضامن الوظيفى أن حياة كل فرد عضو فى المجتمع تتأثر بأفعال الآخرين، ويعنى بالتالى أن سلوك كل فرد يتأثر إلى حد ما بالمصلحة العامة المشتركة. وهو لا يعنى- حرفياً- أن مهام العمل- بمعناه المحدود- أصبحت موزعة ومقسمة ومتخصصة، وإنما يعنى فى نفس الوقت أن سائر الواجبات والمهام الاجتماعية أصبحت كذلك، بدءاً من تربية الأطفال من مختلف الأعمار، حتى تصوير الثقافة فى الأعمال الفنية: فهناك منتجات فنية للشعب، ومنتجات فنية للهواة الأثرياء، وأخرى للفنانين... إلخ وكل فئة من هؤلاء لها تصور مختلف عن الفن.

ولاشك أن حالة الاعتماد المتبادل القائمة فى مجتمعاتنا الحضرية الحديثة المعقدة، تؤدى بطبيعتها إلى أن تتأثر حياة كل فرد فى المجتمع ببقية أفراد ذلك المجتمع، مما يعنى أنه يدخل معهم جميعاً فى علاقات غير مباشرة، قد تؤدى إلى وقوعه فى كثير من الأخطار وإلى تعرضه لكثير من المتاعب، وأحياناً التهديدات. والدليل الواضح على ذلك، والمرعب فى نفس الوقت، الإضرابات العديدة التى شهدتها مدينة نيويورك- ذات العشرة ملايين نسمة- فى خلال السبعينات. فكل بضعة شهور تتعرض لإضراب فئة ما، مرة عمال وموظفى مترو الأنفاق، ومرة سائقى سيارات النقل العام، ومرة المدرسين، ومرة عمال جمع القمامة، ومرة الطلاب... إلخ علاوة على حوادث اضطراب أو عطل فنى فى أحد المرافق،

---

(١) ولو أن هذا الأمر يعتمد فى الحقيقة على الزاوية التى ننظر منها إلى الموضوع وطريقة وزننا للأمور وحكمنا عليها، فإذا رأينا أن التصور المشترك عن العالم الذى يغرسه فينا التليفزيون اليوم أقل قدرة على تحقيق التضامن من ذلك التصور لذى كان يغرسه الدين فى المجتمعات الراقية فى العصور الماضية، فتلك قضية يمكن أن تختلف فيها الآراء، ولا يمكن فى ضوء معلوماتنا العلمية الراهنة الفصل فيها وتوضيحها بشكل قاطع، فالماضى بعيد عنا وعن تصوراتنا، والحاضر أكثر مثولاً أمام أعيننا وأكثر تأثيراً فينا.

كالمياه أو المجارى أو الكهرباء. وفى كل مرة تعيش المدينة حالة من الفوضى والخراب، يكاد يضعها على حافة الهاوية، ولا يبقى فى المدينة شخص واحد لا تتضرر حياته من تلك الحوادث.

على أنه لا يوجد اليوم نوع واحد فقط من التكامل الوظيفى (أو التضامن العضوى). إذ تظهر كل يوم قيم جديدة تعمل على تدعيم هذا التكامل. حيث نلاحظ اليوم مثلاً أن التصورات المتعلقة "بالسلوك الديموقراطى" قد تجاوزت مجال السياسة والعمل السياسى، ودخلت إلى نطاق جماعات أخرى: كالأسرة على سبيل المثال، وأخذت تنتشر على نطاق أوسع بكثير مما كنا نعرفه قبل انتشار وسائل الاتصال الجماهيرى، وبدأ الإحساس بالتعاطف وتحمل المسئولية يشمل دوائر أوسع وأوسع من الناس. وتكاد لا توجد قرية فى أوروبا أو أمريكا لا تسمع اليوم وتتألم بالمجاعات التى تحدث فى أفريقيا وآسيا أو الزلازل التى تهز أمريكا الجنوبية وغيرها. ويجتهد علماء القانون فى وضع قواعد قانون دولى يمكن أن تصطلح على العمل به الدول على اختلاف نظمها وتقاليدها القانونية والشرعية. والشئ الذى لا نستطيع أن نبت فيه الآن هو إلى أى مدى تستطيع التصورات المشتركة والمبادئ العامة التى نحاول الوصول إليها استيعاب عدد من الفروق الاجتماعية الكبرى بين الناس وابتلاعها. وليست تحت أيدينا البيانات الأكيدة التى نستطيع بواسطتها الحكم على هذه القضايا حكماً سليماً من وجهة نظر علم الاجتماع. ومعلوماتنا المستمدة من التاريخ كلها تنسحب على الأحداث التاريخية الكبرى وترتبط بالكيانات الاجتماعية الكبرى (كمجتمعات بأكملها مثلاً)، أما معلوماتنا عن الحاضر فكلها لا تتجاوز مستوى الظواهر الاجتماعية الجزئية المحدودة، أو ترتفع إلى مستوى متوسط هو مستوى النظم الاجتماعية. ومن المؤكد أن إجراء مقارنات بين المستويين المتباينين يقودنا إلى الوقوع فى الخطأ.

وربما كان الشئ الممكن بالنسبة لنا، والذى نستطيع تحقيق إنجاز فعلى فيه، هو أن نهتم بتجميع المعلومات والبيانات بدقة لكى تكون تحت يد علماء الاجتماع فى الجيل التالى علينا. وربما كان بوسعنا أن نتجاوز ذلك إلى خطوة أخرى أكثر تقدماً بأن ننظم ونصنف- مؤقتاً- تلك المعلومات والبيانات، ونطرح مزيداً من التساؤلات ونثير مزيداً من القضايا والموضوعات التى يمكن أن توجهنا بدورها إلى تجميع المزيد من المعلومات والبيانات.

وهناك دراسة تقدم لنا مثالاً للتكامل الوظيفى بين جماعتين مختلفتين، وهى دراسة سوسيولوجية أجريت على مجتمع محلى فى شمال كندا يعيش فيه ١٢ كندياً (من أصل أوروبى) مع ٤٠٠ من السكان الأصليين (الهنود)، ويعيشون فى حالة اعتماد اقتصادى متبادل على بعضهم البعض. ويقوم الكنديون الأوروبيون بخلق العلاقة مع العالم الخارجى، والبحث عن أسواق تصريف المنتجات التى يصطادها الهنود الحمر، وخاصة الفراء الثمينة. وهناك بعض العوامل والاعتبارات التى تجعل هذا التعاون وهذا النوع من تقسيم العمل ممكناً ومفيداً، ومن أهمها التصورات المشتركة بين أفراد الجماعتين: فكلهم يشتركون فى الإيمان بوجود إله لهذا الكون، ويؤمنون بالإرادة الحرة للإنسان وقدرته على تحمل المسئولية، وتوزيع السلطة وليس تركيزها، ويؤمنون بفائدة التعاون مع الآخرين.

وهناك فى مقابل هذا عدد من الأفكار المتعارضة التى تمثل عوائق أمام انسياب هذا التعاون واكتمال ذلك التكامل، ومن تلك الأفكار: فعلى حين يسعى الهنود الحمر إلى الملكية للاستعمال المباشر نجد أن الملكية بالنسبة للكنديين البيض تعنى الهيبة والقوة، فلا يمكن أن يشبعوا أو يكتفوا منها على الإطلاق. وعلى حين يتراجع الهنود الحمر ويتخوفون من المشروعات غير المأمونة العواقب والتى تتصف بالمخاطرة، تجد الأوروبيين يبذلون فى مثل تلك الحالات جهوداً مضاعفة لمواجهة هذه المخاطر. وعلى حين يتصرف الهنود الحمر من وجهة نظرهم هم تصرفات منطقية ومعقولة، ترى الكنديين البيض يستهجنونها ويسبونهم متهمين إياهم بالكسل وما إلى ذلك. ومع ذلك فإن المشاحنات الناجمة عن هذه الاختلافات لا تعوق تعاون الجانبين لتحقيق المصلحة الاقتصادية ولا تجعله مستحيلاً.

ومن القضايا الأساسية التى يمكن أن توجه مزيداً من البحوث حول هذا الموضوع، والتى يمكن أن تدفعنا إلى تجميع مزيد من البيانات والمعلومات: **كيف يتم فرض مختلف أشكال التكامل أو كيف يتم إلزام الناس بها؟** لقد سبق أن عرضنا لبعض ميكانيزمات تحقيق هذا التكامل. ولكن فيما يتعلق بالتكامل الوظيفى، فالملاحظ- كما أكد ذلك دوركايم أيضاً- أن ذلك يتم عن طريق **التعاقد**، أو الالتزامات المتبادلة بين الأطراف المعنية. ولكن لما كانت التعاقدات تبرم دائماً بين جماعات متباينة الأهداف والمعايير والمصالح، فمن البديهى أنها تتعرض لعملية اختبار مستمرة، ولشد وجذب من جانب كل طرف. وقد ينتهى الأمر بنقضها ونبذها إذا

اعتقد كل طرف من أطراف التعاقد أن عيوب هذا التعاون وأضراره أكثر من مزاياه وفوائده. ولاشك أن الطرف الأقوى يستطيع فرض هذا التعاقد وإلزام الطرف الأضعف به عن طريق استخدام القوة. ولكن لاشك أيضاً أن ذلك لن يستمر إلا إلى حين، وأن ازدياد التخصص ودقته قد يجعل استخدام القوة مستحيلاً أو عديم الفائدة فى بعض الأحيان. فأنت لن تستطيع أن تجبر- بالعنف- جراحاً على إجراء عملية ناجحة بأشعة الليزر، كذلك لا تستطيع بنفس الدرجة أن تجبر الممرضة المعاونة له على أداء عملها بنجاح باستخدام هذا الأسلوب نفسه. كذلك لا يجدى هذا الأسلوب مع المعلم الذى يعلم ابنك، أو مع الشخص الذى يقوم بإصلاح جهاز التليفزيون فى بيتك. ولذلك يجب أن يحل الإقناع والإغراء محل القوة لحمل كل الأطراف على الالتزام بالتعاقد بسبب فائدته وضرورته لهم جميعاً، وعلى الاتجاه إلى التعاون بدلاً من التنافر.

ولكى يحقق مجتمعنا الحديث هذه المهمة عمد إلى خلق مجموعة من الأدوار الوسيطة، هى عبارة عن مهن وظيفتها تحقيق التكامل الوظيفى واستمراره وتأكيده. وهكذا يتوسط بين المنتجين والمستهلكين عدد كبير من المهن والأعمال مثل: تجار الجملة وتجار التجزئة، والمشتغلين بالدعاية ودراسات التسويق والاستهلاك... إلخ. ويتوسط أصحاب البنوك والعاملون فيها بين الذين يريدون إقراض أموالهم وتوظيفها، وأولئك الذين يريدون اقتراض الأموال. ويحاول موظفو الأمم المتحدة التوسط بين الأمم فى تعاملها وحياتها العادية (الوكالات المتخصصة التى تنسق التعاون وترعاه فى المجالات المختلفة: الصحة، والغذاء، والتجارة، والثقافة، ورعاية الأطفال... إلخ) وفى حالة الحروب بينها (الجمعية العامة إلى حد ما، ومجلس الأمن وأجهزته... إلخ).

والمفروض فى الوسيط أن يلتزم الموضوعية بقدر الإمكان، ومعنى ذلك أن يرعى مصالح الطرفين ويحرص على خدمتها، حتى ولو كان يعمل لصالح طرف واحد (ولو أن هذا أمر نادر نسبياً). والملاحظ أن بعض مجموعات الوظائف والمهن الوسيطة قد تحولت فى المجتمع الحديث إلى مراكز قوة جديدة، وذلك عندما يحدث أن يؤثر عملها على حياة أعداد ضخمة من الناس فى المجتمع (مثل: قادة النقابات فى بعض الدول، أو رجال البنوك... إلخ).

ومع ذلك فهناك بعض التنبؤات التى نستطيع أن نؤكدها اعتماداً على البحوث

السوسيولوجية:

أن مجتمعنا الإنسانى المعاصر لن يصبح بسيطاً، ولكنه على العكس من ذلك سيزداد تعقيداً بمرور الوقت، وأن العلاقات المباشرة بين الناس سوف تقل باستمرار وتزداد نسبة العلاقات غير المباشرة بينهم، وسوف يزداد اعتماد كل إنسان- وظيفياً- على أعداد أكبر وأكبر من الناس، قد لا يراهم رأى العين أبداً، بل قد لا يعرف بوجودهم أصلاً فى بعض الأحيان.

الفصل السادس
التشكل النظامى (قيام النظم الاجتماعية)

إن أهم فكرتين بالنسبة لدراسة موضوع الحفاظ على الجماعة هما: فكرة التكامل (أو التضامن)، وفكرة التشكل النظامى. وتعنى فكرة التشكل النظامى ضرورة البحث عن سبل تأكيد التعاون بين أفراد الجماعات فى المجتمع الذى يتعرض للأخطار وللتهديد المستمر، وتحقيق عنصر الاستمرار له.

والحقيقة أن مفهوم **النظام** ليس له معنى واحداً متفقاً عليه فى تراث علم الاجتماع المعاصر. فهناك بعض العلماء الذين يؤكدون فى تعريفهم له على القواعد، والبعض الآخر الذين يؤكدون على الأدوار التى تجسد تلك القواعد وتضعها موضع التنفيذ الفعلى. ولذلك فالفرق بين المعسكرين ليس جوهرياً، ولكنه يدل على مدى قرب أو بعد الكاتب عن الواقع الاجتماعى فى تحليله وتعريفه للنظام، فالأقرب إلى الواقع يتبنى التعريف الثانى، والذى يبعد لكى يكوّن صورة شاملة عن ذلك الواقع يتبنى التعريف الأول.

فالنظم الاجتماعية- كما يعرفها البعض- عبارة عن مجموعة قياسية (ذات مواصفات موحدة) من القواعد والميكانيزمات والسلطة التى تعمل على تنفيذ تلك القواعد وتضعها موضع التنفيذ. وهناك تعريف آخر للنظام الاجتماعى يقول: النظم الاجتماعية هى النماذج المنتظمة للعلاقات الإنسانية المنظمة، وهى من فعل الإرادة الجمعية وتستمر بفعل هذه الإرادة نفسها. ويقول تعريف آخر: النظم الاجتماعية نماذج من السلوك تتميز بالثبات والاستقرار النسبى وبالتنظيم الدقيق، وهى تفرض بقوة الإلزام الرسمى فى المجتمع وهى تعمل لخدمة وظائف اجتماعية محددة يعدها ذلك المجتمع حيوية لبقاء الجماعة واستمرارها. تلك هى طائفة من أشهر تعريفات النظام الاجتماعى المتواترة فى تراث علم الاجتماع.

وهناك صياغة أكثر شاعرية وإيجازاً، وربما أكثر دقة أيضاً، لتعريف النظام الاجتماعى قدمها الفيلسوف جيمس فايبلمان James Feibleman، تقول: النظم الاجتماعية هى عبارة عن إجابات مجمدة (أى جاهزة ومحفوظة- كالطعام المجمد) على بعض التساؤلات الأساسية. وتلك التساؤلات هى:

١-كيف نؤمِّن أجيالاً جديدة للجماعة التى ننتمى إليها، أجيالاً تكون معدة

إعداداً سليماً للأدوار والمهام التى سوف تضطلع بها ؟

٢-كيف نعمل على توفير كل ما يحتاج إليه أعضاء الجماعة وما هو ضرورى لإعاشتهم، أو كل ما يعتبرونه هم- من وجهة نظرهم- ضرورياً لإعاشتهم ؟

٣-كيف نعمل على تسوية الصراعات التى لا مناص من وقوعها داخل الجماعة بين المصالح والاتجاهات المتعارضة لأعضاء الجماعة وللجماعات الفرعية التى يتكون منها المجتمع ؟

٤-كف نحافظ على ما نملكه من معلومات ومعارف وننميها وننميها، والمقصود بها تراث الجماعة من المعرفة بالبيئة المحيطة بنا، وبالعالم ككل ؟

٥-كيف ينبغى أن نتصرف حيال المجهول وما فوق الطبيعى الذى نشعر أنه يؤثر على جماعتنا ويمس حياتها ؟

٦-بالاختصار كيف تؤمن الجماعة بقاءها وتضمن استمرارها رغم ما يطرأ على أعضائها من تغير، وتنقل ووفاة وغير ذلك ؟

ويتحتم على كل مجتمع كبير، سواء كان قبيلة بدائية أو مجتمعاً عصرياً معقداً، أن يجد إجابات عن كل هذه الأسئلة الكبرى، والمهم أن تكون إجابات دائمة إلى حد كبير. أما الجماعات الأصغر فليس عليها أن تجد إجابات على كل الأسئلة، وبوسعها أن تكتفى بإيجاد إجابات عن بعضها فقط، وذلك إذا كان أعضاؤها ينتمون فى نفس الوقت إلى جماعات أخرى، وبحيث أنها لا تهدف إلا إلى التحكم الجزئى فى حياة أعضائها. ولكى تستطيع الجماعة أن تستمر فى الوجود وتحافظ على كيانها لابد أن تتميز تلك الإجابات بقدر من الثبات والدوام، بحيث يتسنى لأعضاء الجماعة أن يعرفوا، من هم، وما هو موقعهم، وعما يبحثون فى هذه الحياة، وماذا يتوقعون من الآخرين، وماذا يتوقع الآخرون منهم. **وهكذا تخلق الإجابات الدائمة، أى النظم، نظاماً روتينياً (ذا ترتيب وتنظيم دائم متكرر) لممارسة الأدوار الهامة فى شبكة التفاعل الاجتماعى.** ويتوقف تحديد الأسئلة والأدوار والنظم الهامة فى كل مجتمع، كما يتوقف تمييزها عن تلك غير الهامة، على حجم المجتمع ودرجة التعقيد والتركيب التى وصل إليها. وسوف نعلق فيما يلى على بعض الإجابات الممكنة على تلك التساؤلات الأساسية.

١ -بالنسبة لتوفير الأجيال الجديدة: يوجد فى كل مجتمع إنسانى- منذ فجر التاريخ وإلى الأبد- شكل أو أشكال معينة للأسرة. والأسرة هى النظام الاجتماعى المسئول عن إنجاب الأجيال الجديدة وتنشئتها وإعدادها لتحمل مسئولياتها فى المجتمع. وقد ظهرت كتب لا حصر لها عن الأسرة تصف وتوضح مختلف أشكال الأسرة الإنسانية منذ العصر الحجرى وحى عصر الذرة، وفى كافة أرجاء الأرض من استراليا وحتى القارة القطبية، كما توضح قواعد الحياة والنظام داخل الأسرة. واهتمت بعض تلك الدراسات بالحديث عن مستقبل الأسرة فى العالم الحديث خاصة، بالنظر إلى ما تعانيه الحياة الأسرية فى المجتمعات الصناعية المتقدمة من أزمات وصراعات وأخطار تهدد قيامها بوظائفها الهامة المعروفة.

ولكن الخلاصة الأساسية لكل تلك الدراسات أن الأسرة نظام اجتماعى كان موجوداً فى جميع أنواع المجتمعات التى عرفها البشر، وسيظل قائماً طالما كانت هناك حياة اجتماعية. فهى البيئة الوحيدة التى تتلقف الوليد البشرى وتحنو عليه، فتغذيه وتحميه وتجعل منه إنساناً قادراً على المعيشة فى المجتمع والمشاركة فى أنشطته المختلفة. هذا النظام نطلق عليه اسم: **الأسرة**. وهناك أنماط وأنواع مختلفة: الأسرة الكبيرة، والصغيرة، والممتدة، والنووية، وغير ذلك (وسنعود إلى الكلام عن ذلك تفصيلاً فى الفصل الثالث، من الباب الثالث).

ويمثل الزواج- بأشكاله وقواعده المختلفة- عنصراً أساسياً للنظام الأسرى. ولو أن هناك حالات خاصة- تقع على الحدود بين شكلين مختلفين- قد لا تصدق عليها التعريفات الشائعة. ولكننا نستطيع على أية حال تعريف الزواج تعريفاً شديد العمومية بأنه علاقة دائمة بين رجل وامرأة، تؤدى إلى إنجاب الأطفال برضاء وموافقة المجتمع. والعادة أن يعيش الزوجان والأطفال فى معيشة مشتركة وقد يمارسون أعمالاً مشتركة أو مرتبطة ببعضها (خاصة فى المجتمعات قبل الصناعية).

ومن الطبيعى أن تختلف تلك العناصر والسمات الأساسية من مجتمع إلى آخر، فلكل مجتمع قواعد معنية تحدد مواصفات الشخص القادر على الزواج، ومواصفات الشخص الذى يمكن أن يقترن به فى علاقة زوجية، وكيفية التصرف فى ظل العلاقة الزوجية، وكيف يمكن إنهاء أو فصم عرى تلك العلاقة الزوجية... إلخ.

ونلاحظ هنا أنه قد سادت فى القرن التاسع عشر تصورات عن حالة عاشها المجتمع الإنسانى لم يكن فيها زواج، أى كان فيها نوع من الإباحية أو الشيوعية الجنسية. ولكن الدراسات المعاصرة فى علم الاجتماع العائلى تؤكد لنا بما لا يدع مجالاً للشك فساد ذلك الزعم، وتؤكد أن المجتمع الإنسانى كان يعرف فى كل مراحله نوعاً من أنواع تنظيم العلاقة بين الرجل والمرأة بالزواج. حقيقة أن قواعد الزواج فى مرحلة تاريخية معينة وفى مكان معين قد تختلف اختلافاً بعيداً عن تصورنا الحالى للعلاقة الزوجية (حيث يمكن أن يقوم الأخ أو الخال أو الجد بدور الأب- أى اختلاف فئات وطبقات المحارم عما نعرفه الآن). ولكن ذلك لا يعنى أبداً الافتقار إلى نظام محدد للزواج. ولو أهمل المجتمع تربية النشء الجديد ورعايته وتنشئته، فمن المؤكد أن ذلك المجتمع سوف يتعرض للتحلل والتفكك والانهيار.

ولكن الأسرة قد لا تستطيع وحدها- خاصة بعد نمو المجتمع الإنسانى حجماً وتركيباً- أن تضطلع بمهمة إعداد النشء للحياة الاجتماعية وتلقينهم الأدوار التى سوف يؤدونها فى مراحل حياتهم المختلفة. ولذلك ظهرت فى فترة أحدث من الحياة الاجتماعية **المدرسة** لكى تساعد الأسرة فى هذه المهمة التربوية. وكما أن النظام يعنى عدداً من الأجوبة الجاهزة (المجمدة كما وصفها فايبلمان)، فإننا لا نستطيع هنا أيضاً أن نجرب فى حقل المدرسة، ونترك ممارسة المدرسة لمهمتها رهناً للتجارب أو المحاولات والمبادرات الخاصة. ويتعين عندئذ وضع برامج ثابتة مستقرة إلى حد ما لممارسة المدرسة لعملها. ذلك أن كثرة التغيير فى البرامج الدراسية، أو ترك العملية للتجربة والخطأ، سوف يخلق تعارضاً بين المدرسة والأسرة، أو بين المدرسة والاقتصاد (الذى يجند احتياجاته البشرية أساساً من خريجى المدارس، بالمفهوم الشامل للمدرسة كمؤسسة تعليمية، أى من الحضانة إلى الجامعة)، كما أنه قد يضر بالأطفال عموماً إضراراً بليغاً، ويؤذى عملية نمو شخصياتهم وتطورها. كما أنه مما يعرقل المدرسة عن أداء وظيفتها بنفس القدر جمود المناهج الدراسية واستمرارها فترة زمنية طويلة دون الاستفادة من مكتسبات العلوم والخبرات التربوية المتجددة والبناء الاقتصادى المتغير. ولهذا السبب يحرص المجتمع على الاستعانة بالبحوث السوسيولوجية والسيكولوجية للتوصل إلى تحديد بعض المعايير والمستويات المضمونة للتخطيط للتغير المنشود، وتحقيق نوع من التكيف والمواءمة بين العمليات التربوية والتغير الاجتماعى الذى يصيب سائر الأنشطة الأخرى فى المجتمع.

ولا يمكن أن تمثل الأسرة والمدرسة الإجابة الوحيدة على مسألة إنجاب الأجيال الجديدة وإعدادها للحياة فى المجتمع. ذلك أن تلك القضية تطرح نفسها أيضاً على مستوى الجماعات الأصغر داخل المجتمع، كالجماعات المهنية بأنواعها، ولابد أن تنجح فى التوصل إلى نفس الإجابات التى يستعين بها المجتمع الكبير: أى أنه يتحتم وضع قواعد منظمة للحصول على أعضاء جدد، وإعطائهم الخبرة والتدريب الكافيين، إذا ما أريد لتلك الجماعة أن تستمر فى الوجود. وإذا درسنا المنظمات الموجودة فى المجتمع: كالجيش، والقضاء، والتعليم... إلخ فإننا نجدها تطرح على نفسها الأسئلة التالية: أين يمكن أن تجد الأشخاص الذين يصلحون للانخراط فى ذلك التنظيم، وما هى المعايير التى يجب على أساسها المفاضلة بين المتقدمين واختيار الأصلح للعمل، وكيف يتم تلقينهم الأدوار التى سوف يؤدونها داخله، وكيف يمكن مراقبة أسلوب أدائهم لتلك الأدوار فيما بعد (أى أثناء ممارسة أعمالهم)، وما هى معايير ترقيتهم إلى مستويات أعلى، أو قواعد إبعادهم عن التنظيم (أى فصلهم) ؟

٢-توفير الاحتياجات المعيشية الأساسية: لن تتسع هذه الفقرة للحديث عن ضرورة النظم التى ينشئها المجتمع متضمنة أساليب إنتاج وتوزيع الاحتياجات المعيشية الضرورية لأفراد المجتمع. (انظر حديثنا فيما بعد- فى الفصل الخامس من الباب الثالث عن علم الاجتماع الاقتصادى). كما أننا لن نحاول هنا استعراض التطور التاريخى والتنوع المعاصر **للنظم الاقتصادية** وبيان علاقتها المتداخلة مع النظم الاجتماعية الأخرى. ونجد أن السائحين فى البلاد الأوروبية، وفى شتى بلاد العالم، يلمسون بمجرد تعاملهم الاقتصادى فيها أن مفهوم "الثمن" (هل هو ثابت، هل هو محدد أم حر، هل يخضع للرقابة أم لا... إلخ) "وتقسيم العمل" وغيرهما من المفاهيم الاقتصادية لا تكتسب معناها ودلالتها إلا كجزء من نسق كلى من المعايير. فالغش (التجارى) مثلاً لا يعد غشاً إلا فى جماعة معينة، ولا نستطيع أن نحدده ونتعرف عليه إلا إذا كان ينطبق عليه تعريفنا للغش، ولكنه قد يكون عند تلك الجماعة- المختلفة عنا- فعلاً اقتصادياً عادياً لا يوصف من قبل أفرادها بهذا الوصف. ومهما كانت حدود تعريف كل فعل إنسانى تختلف من مجتمع إلى آخر، إلا أن المهم أن هناك دائماً حدوداً لكل مجتمع لتوصيف كل فعل.

٣-أساليب تسوية الصراعات: لقد حظيت علوم: التاريخ، ونظرية القانون

وممارسة العدالة، ودراسة الدولة والسياسية باهتمام المفكرين على امتداد التاريخ الإنسانى بشكل يفوق مثلاً الاهتمام بعلم الاجتماع. حقيقة أن عالم الاجتماع له وجهة نظر سوسيولوجية خاصة فى تناول **النظم القانونية والحكومة وطرق إدارة المجتمع**، ولن يتسع المجال هنا لعرض وجهة النظر تلك بالتفصيل الواجب، (انظر الفصل الثالث من الباب الأول فى هذا الكتاب)، ولكننا نكتفى بعرض الخطوط الرئيسية التالية:

يمارس المجتمع- من خلال مؤسساته القانونية- نوعاً من الإلزام والقهر إزاء الحالات المتطرفة والانحرافات النادرة (نسبياً) عن المعيار الموضوع. وتستهدف كثير من البحوث والدراسات السوسيولوجية التعرف على نسبة حالات الاعتداء على المعايير التى تصل إلى علم المؤسسات القانونية فى ظل ظروف معينة، وتأثير النظم القانونية المختلفة وكذلك نظم تحقيق العدالة على الجماعات الاجتماعية المختلفة، ومدى مساهمة تلك النظم فى تدعيم التضامن الاجتماعى أو تغذية عوامل الصراع والفرقة فيه.

ويهتم علماء الاجتماع بتحليل النظم والأوضاع السياسية القائمة بنفس الطريقة، وإن كان ذلك قد تم بشكل أقل عدداً وكثافة مما ينبغى. ويرجع الفضل إلى العالم الأمريكى تشارلز رايت ميلز C. Wright Mills فى إعطاء دفعة كبرى لهذا الميدان من ميادين البحث فى علم الاجتماع. وقد بدأه بإطلاق الهجوم على الصفوة التى تملك القوة فى الولايات المتحدة، والتى تتحكم فى مقدرات هذا المجتمع. فهى تتحكم- من خلال العلاقات المتبادلة بين أطرافها- فى كل ميادين الاقتصاد والسياسية والشئون العسكرية والثقافية وغيرها. وقد أثارت تلك الدراسة عديداً من علماء الاجتماع ذوى الاتجاهات المحافظة، المدافعين عن النظام الأمريكى القائم، ونذكر منهم على سبيل المثال: أرنولد روز. ومن الطبيعى أن يتركز ردهم على محاولة إثبات أن هناك أكثر من مركز قوة، وأن هناك بالتالى أكثر من صفوة، مما يجعل التحكم فى المجتمع الأمريكى بالشكل الذى عرضه رايت ميلز أمراً لا وجود له فى الواقع ولا أساس له من الحقيقة. فهناك حسبما عرض روز مراكز قوى اقتصادية، وسياسية، وعسكرية وهى موجودة إلى جانب بعضها البعض (أى ليست فى حالة تنسيق ولا فى حالة صراع)، أو تعمل ضد بعضها البعض. والطابع السائد على هذا النوع من المناقشات بوجه عام هو استخدام شواهد نظرية، وتراجع المادة

الإمبيريقية.

ويمكن القول بأن هناك إحجاماً عاماً من جانب علماء الاجتماع الامبيريقيين عن الدخول فى هذا النوع من الجدل، لأنه يقود فى العادة إلى مناقشات ذات دوافع سياسية وعقائدية، ومن الصعب التوصل إلى حسمه بشواهد علمية مؤكدة. ولذلك لا يتجه إلى هذا اللون من الجدل سوى العلماء ذوى الالتزام الأيديولوجى، سواء تجاه اليمين أو اليسار. ومن الواضح إزاء هذا الوضع أن تفسير الوقائع والبيانات التى يتم جمعها وإثباتها لا يحظى بأى قدر من الاتفاق بين الطرفين.

كما دبت الحياة فى أثناء الستينات وأوائل السبعينات فى الأفكار اليوتوبية (الخيالية المثالية) التى تتصور مجتمعاً بلا قهر ولا إلزام. وهى أفكار لا يمكن دحضها وتفنيدها إمبيريقياً، لأنها تنسحب على مجتمعات المستقبل، ولا تنسحب على واقع معاصر, وقد أوضح العالم الألمانى **رالف دارندورف** فى مقال نظرى له بعنوان: "أمبا، الأمريكيون والشيوعيون: حول قضية عمومية السلطة"، رأياً يقول فيه: إن الكيانات الاجتماعية التى يعتقد أنها لا تعرف أى شكل من أشكال السلطة، ليست فى الحقيقة كذلك على الإطلاق، وأن التصورات الماركسية والماركسية المحدثة عن مجتمع المستقبل لا تتضمن- كأحد معالمها- إلغاء الإدارة والنظام القانونى، ولكنها تتحدث فقط عن إلغاء السلطة كأداة لوضع المعايير السائدة فى المجتمع. ولكننا نلاحظ- كما يقول دارندورف فى مقاله- أنه إن لم يتم وضع معايير ولم تتغير تلك المعايير من حين لآخر، أو يلغى بعضها، فإن الأبنية الاجتماعية القائمة سوف تتحجر وتتحبس فى سجن التراث والتقاليد. ومن المؤكد أنها لن تستطيع أن تتكيف مع كل المواقف الاجتماعية التى سوف تطرأ عليها. ومن المؤكد أن أصحاب ذلك التصور المثالى عن مجتمع بلا سلطة لم يساورهم هذا النوع من الشك أبداً، ولم يفكروا فى قضية وجود مجتمع بلا جهاز لوضع المعايير وتعديلها وإعادة صياغتها باستمرار. إن حالة كهذه ربما تعنى نوعاً من الجمود الخانق.

وهناك نظرية أخرى تكمل نظرية دارندورف عن عمومية السلطة، وهى التى تطرح قضية أن السلطة- أى سلطة- لابد أن تثير نوعاً من المعارضة لها، ومن ثم يتكون موقف صراعى تصطدم فيه تلك السلطة والسلطة المعارضة لها، ومن شأن تطور الأحداث أن تحدث تعديلات على الأوضاع القائمة، وهى ما نسميه التغير الاجتماعى. فالتغير هو ثمرة وجود الصراع واستمراره، بل وتشكله نظامياً داخل

المجتمع. لأننا إذا سلمنا بعمومية السلطة فى المجتمع، فلابد أن نسلم بأن العلاقات الاجتماعية تتخذ فى كل مجتمع طابعاً صراعياً.

وهناك اجتهاد ثالث يحاول أن يتجنب التسليم بعمومية الصراع، فيقبل وجهة نظر دارندورف فى عمومية السلطة، ولكنه يرى بدلاً من ذلك أن هناك مستويات متباينة من الضبط تبدأ من الإلزام والقهر (الذى تمارسه تلك السلطة) المرتبط بدرجات مناسبة من الصراع الناجم عنه، وتنتهى بالتعاون والتضامن الاجتماعى. وأن كل مجتمع أو جماعة معينة تحتل مركزاً معيناً على هذا السلم المتدرج بين قطبى القهر والتعاون. وفى هذه الحالة لا تصبح القضية قضية بدائل (أى هذا الشكل أو ذاك) فإما التعاون وإما الصراع، ولكن القضية تصبح قضية تنويعات ممكنة للظواهر الاجتماعية.

وقد فشلت على امتداد التاريخ الإنسانى كل محاولات تأسيس مجتمعات بلا سلطة، سلطة تستطيع تسوية الصراعات داخل الجماعة، أى تقوم بدور الحكم، وتقوم بعبء إدارة ثروة المجتمع من السلع والمعارف، وتشرف على التزام أفراد الجماعة بالمعايير المشتركة، وتأخذ زمام المبادرة أحياناً لتحقيق بعض أنواع التغير الاجتماعى. ولذلك يهتم علم الاجتماع المعاصر بدراسة أشكال السلطة الشرعية، وشروط تحققها، والآثار المترتبة على ممارستها. ومن الواجب أن تدرس تلك المسائل من وجهة نظر أصحاب السلطة ومن وجهة نظر الخاضعين لتلك السلطة، لأنه تقوم بين هؤلاء وأولئك علاقات متبادلة أيضاً، وكل فعل اجتماعى يثير رد فعل، حتى ولو لم نسمه صراعاً. ولكن المهم أن نهر الحياة الاجتماعية لا يسير فى اتجاه واحد، ولكنه متعدد التيارات.

ومن الملاحظ أن هذا التفاعل الحادث داخل الجماعات الكبرى- خاصة المجتمعات الحديثة- لا يتم بين طرفين فقط، ولكنه يتم فى نفس الوقت على مستويات متباينة الحجم وبين أطراف عدة يمثلون عدداً كبيراً من الجماعات الفرعية القائمة فى ذلك المجتمع. ومن شأن هذا الوضع أن يؤدى إلى قيام تحالفات قصيرة الأمد أو طويلة الأمد بين جماعتين أو عدة جماعات. وقد تكلمنا فيما سبق عن فكرة جورج زيمل التى أوضح فيها كيف أن وجود ثلاثة أشخاص أو ثلاث جماعات فرعية فى داخل جماعة معينة يمكن أن يؤدى إلى اتخاذ قرارات بالأغلبية، حيث يتحالف طرفان ضد الطرف الثالث، وكيف أن طرفاً من هؤلاء

الأطراف الثلاثة يمكن أن يحدث وقيعة بين الطرفين الآخرين؟ وتدلنا إمكانية وجود ائتلاف بين عدد من الأطراف، أو تداخل أنواع مختلفة من الائتلاف مع بعضها، أن نماذج الفكر التى تتصور وجود فريقين اثنين فقط- حاكمين ومحكومين، أو متسلطين وخاضعين- لا تتحقق فى الواقع إلا فى الأحوال النادرة.

ويضاف إلى ما سبق ملاحظة أخيرة: **أن السلطة الشرعية المنظمة لا توجد إلا فى أحضان ثقافة معينة، وتلك الثقافة هى التى ترسم لها الحدود وتحدد لها بعض الضوابط.** حتى لو أشار البعض إلى طاغية مجنون مثل كاليجولا[1]، وكيف أنه عمل واعياً على الاعتداء على المعايير المقررة فى تراث روما، نلاحظ أنه إنما فعل ذلك لكى يثبت تفوقه وقدراته فوق الإنسانية. وهو بذلك يدلل- من طريق آخر- على إيمانه بصحة هذه المعايير.

٤-حول تنظيم المعرفة العلمية والدينية: من الملاحظ أن مشكلات النظم السياسية (خاصة نظام الدولة)، والقانونية تفرض على العلماء الاهتمام بها ودراستها إلى الحد الذى قد يجعل الإنسان ينسى أحياناً أنها نظم حديثة نسبياً. فالمجتمعات الإنسانية تعمل دائماً وبالتدريج على تطوير نظم جديدة تقابل مجالات الحياة الاجتماعية المتجددة والمتشعبة، ولكن ذلك لا يتم دائماً بشكل متواز أو موحد فى جميع المجتمعات، لاختلاف مراحل التطور الاقتصادى والاجتماعى. **فعلى الصعيد الدينى** والسياسى على سبيل المثال تلاحظ أن المجتمعات الغربية الحديثة قد توصلت بعد صراع عنيف إلى فصل الكنيسة عن الدولة فصلاً واضحاً. كما استطاعت تلك المجتمعات نفسها، وبعض المجتمعات الأخرى، تطوير **نظام اجتماعى للعلم** فيها، فالمعرفة العلمية لم تعد نهباً للاجتهادات الفردية أو المبادرات الخاصة، ولكنها دخلت هى الأخرى مرحلة التشكل النظامى لأول مرة فى تاريخ البشرية. إن أبحاث الذرة أو الفلك، وإنتاج المخصبات الصناعية، وإعداد علماء الاجتماع الجدد... إلخ كل ذلك لم يكن يمكن أن يحرز أى تقدم لولا التشكل النظامى للعلم فى المجتمع الحديث. ويرتبط هذا الوضع الجديد ببلورة نسق كبير من المعايير والقيم والأدوار المتصلة بالبحث الإمبيريقى والمعتمدة عليه.

وقد بدأت عملية التشكل النظامى للعلم ببطء وعلى استحياء فى خلال القرن

---

(١) كاليجولا أحد أباطرة الرومان، تولى حكم الإمبراطورية الرومانية من عام ٣٧ إلى عام ٤١ بعد ميلاد المسيح، وكان حاكماً طاغياً، ومات مقتولاً.

السابع عشر فى المجتمعات الغربية، على حين ظل العلم فى أغلب المجتمعات الأخرى ميداناً خاصاً بالعلماء من رجال الدين، أو رجال الدين العلماء، الذين كانوا يرعون المعرفة العلمية فى نفس الوقت الذى يرعون فيه القيم الأخلاقية والدينية ويحافظون عليها. وقد فسرت عملية التشكل النظامى للعلم (أى ظهور مؤسسات ذات تنظيم معيارى واضح ومحدد مهمتها متابعة البحث العلمى ورعاية العلماء) فى بعض المجتمعات (خاصة مجتمعات العالم الثالث) بأنها انتقاص من مكانة المؤسسة الدينية، أو استخفاف بأهلية رجال الدين للقيام بهذه المهمة.

واستمرت **عملية التشكل النظامى لميادين وموضوعات أخرى**، واستمرت بذلك عملية انفصالها عن المجال الدينى: فاستقلت الفلسفة، والأخلاق، ومبادئ المواطنة الصالحة، وتكونت لها نظم ومؤسسات تعمل على رعايتها وتطويرها.

وسيظل الدين قائماً فى كل المجتمعات الإنسانية، كما ظل قائماً فى الماضى، يؤدى الوظيفة الأساسية والحيوية وهى تنظيم علاقة الإنسان بالعالم فوق الطبيعى أو المقدس، ولهذه العلاقة انعكاسات وامتدادات مؤثرة على علاقة الإنسان بأخيه الإنسان فى المجتمع. وذلك من خلال وجهات النظر الدينية فى تنظيم المجتمع، وخاصة فى الأخلاق، وعندنا فى الدين الإسلامى تحكم القواعد والأصول الدينية المقررة كثيراً من مجالات الحياة فى ميدان الأسرة، والاقتصاد، والميراث، وغير ذلك[١].

فالملاحظ أن استقلال عديد من مجالات الحياة الاجتماعية بنظم متميزة خاصة بها، لا يعنى أن المجتمع لم يعد فى حاجة إلى أساليب أو إلى هيئات ذات مستوى أعلى لكى يحدد ما هو- من وجهة النظر الاجتماعية- الصواب والخطأ، وما هو الضار والمفيد. إن كل سلوك يحدده لنا المجتمع له بدائل واردة وممكنة، وما لم تتكرر وتتأكد التعليمات الاجتماعية باستمرار وبانتظام، فسوف يكون مآلها النسيان بعد حين. ومن أكثر الناس الذين يدركون صحة هذه الحقيقة ويأخذونها فى اعتبارهم ويعملون بمقتضاها رجال الأحزاب ذات الانتماءات الأيديولوجية. فالمراسيم والاحتفالات التى تهتم بتنظيمها تلك الأحزاب فى المجتمع الحديث لا

(١) انظر عرضاً مفصلاً للتنظيم الإسلامى للمجتمع عند:
عبدالله الخريجى، **نظم المجتمع الإسلامى**، دار رامتان للطباعة والنشر، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣-١٩٨٣.

تستهدف مجرد تأكيد معايير السلوك، ولكنها تذكرنا فى نفس الوقت بمصدر السلطة الذى تستمد تلك المعايير قوتها منه. ومن مصادر السلطة تلك التى عرفتها المجتمعات الإنسانية: الآلهة أو الإله الواحد، الأسلاف، الطبيعة، الحزب، الوطن، القانون، الحرية، الأخوة الإنسانية... إلخ.

٥-تأمين الجماعة لبقائها واستمرارها: قلنا إن النظم الاجتماعية تمثل إجابات جاهزة على السؤال الأساسى: كيف يستطيع الإنسان أن يحافظ على بقائه واستمراره، رغم قسوة الظروف الطبيعية التى يعيش وسطها. والملاحظ أن الحلول التى طرحتها التجربة الإنسانية على محك الاختبار، والتى صادفت حتى الآن قدراً من النجاح، تتصف بوجود بعض الفروق والاختلافات بينها، كما تتميز ببعض أوجه الشبه.

وعلى هذا يمكن القول أن أى مجتمع إنسانى لا يمكن أن يخلو من بعض النظم الاجتماعية التى يمكن أن نسميها **النظم الرئيسية أو الأساسية**. ذلك أنه مهما اختلفت طبيعة المجتمعات وأسس قيامها وظروف حياتها، ومراحل تطورها، إلا أنها لابد أن تعرف نظاماً محدداً لإنجاب الأطفال (الأعضاء الجدد فى المجتمع) وإعدادهم (تنشئتهم اجتماعياً)، وتنظيم العلاقة بين الرجل والمرأة، تلك هى **الأسرة**. ولابد لكل جماعة أن تعمل لكى تنتج الأساسيات اللازمة لإعاشتها، فمرحلة الوفرة الاقتصادية (أى وجود موارد جاهزة للاستهلاك أكثر من احتياجات أفراد الجماعة) مرحلة بالغة القصر فى حياة المجتمع الإنسانى، ويكاد لا يكون لها وجود. فكل مجتمع يجب أن ينظم لأفراده أساليب الإنتاج، وتوزيع عائد هذا الإنتاج، والاستهلاك... إلخ. ذلك هو **النظام الاقتصادى.** وكل مجتمع إنسانى لمس أفراده منذ فجر تجربتهم الاجتماعية الحاجة إلى التفكير فيما وراء الطبيعة وفيما هو أسمى من المستوى الإنسانى، فكانت بداية الفكر الدينى مرتبطة أوثق الارتباط ببداية الحياة الاجتماعية. ولذلك يعد **النظام الدينى** أحد النظم الاجتماعية الرئيسية. ومشكلة القوة تبدأ فى الظهور- كما أشرنا- منذ أن تضم الجماعة ثلاثة أشخاص، **فالنظام السياسى** نظام ملازم للتكوين الاجتماعى، فلا مجتمع بلا سياسة سواء فى الماضى أو اليوم أو غداً. تلك هى النظم التى لا يخلو منها مجتمع، والتى تتفرع عنها، كما أوضحنا، فى أثناء عملية التطور الاجتماعى **النظم الاجتماعية الفرعية.**

ومن السمات المشتركة لكل المجتمعات المعاصرة أن نظمها الاجتماعية

سريعة التغير. ولا يوجد اليوم نظام اجتماعى على هذه الأرض ليس فى حالة حركة مستمرة، وتلك حقيقة معروفة للجميع، أو على الأقل يكاد أن يسلم بها الجميع. ولم يكن الأمر كذلك دائماً. فقد كان بعض المفكرين يعتقدون أنه كان يحكم هذه الأرض فى الماضى نظام كامل مطلق الثبات والاستقرار، وأن مثل هذا النظام سوف يعاود الظهور فى نهاية التاريخ.

ولكن علماء الاجتماع يوقفون جهوداً كبيرة على رصد مظاهر التطور الكبرى والصغرى: فالجماعات تتغير، والقواعد الثقافية السائدة والنظم الاجتماعية تتغير، وأدوار الأعضاء فى تلك الجماعات تتغير، والعلاقات تتغير. فلماذا يحدث هذا التغير، وكيف يحدث، وما هى آثاره؟ تلك الموضوعات هى مادة الحديث فيما يلى من فصول.

الفصل السابع
التوازن والصراع والنمو

من الظواهر الواضحة فى غالبية كتب المدخل فى علم الاجتماع أن ينتهى الكتاب فى أغلب الأحيان بفصل عن "التغير الاجتماعى". والعادة أيضاً أن يأتى هذا الفصل قصيراً متعجلاً بالقياس إلى المعالجة المفصلة فى تلك الكتب لموضوعات: التنشئة الاجتماعية، والضبط الاجتماعى، والإجماع، والتكامل... إلخ. وقد بدأ كثير من علماء الاجتماع يلتفتون إلى تلك الظاهرة منذ أواخر الستينات فى أوروبا وفى الولايات المتحدة بوجه خاص. ومن الأعمال الأولى التى ساهمت فى لفت النظر إلى تلك الظاهرة وإثارة هذه المشكلة مقال ظهر فى أمريكا لأول مرة عام ١٩٥٨ للعالم الألمانى رالف دارندورف يبحث "نحو توجيه جديد للتحليلات السوسيولوجية". وقد أحدثت الأفكار التى عرضها دارندورف فى هذا المقال صدى كبيراً لدى علماء الاجتماع. وبدأت الاجتهادات لعلاج هذا الوضع، من خلال رؤية جديدة للتحليل الاجتماعى.

وقد تصدى لمهاجمة هذا التقصير فى دراسة التغير الاجتماعى فى كتب المدخل إلى علم الاجتماع- وهو أحد نتائج التأثير الطاغى لنظريات تالكوت بارسونز- عالم الاجتماع الأمريكى رايت ميلز من خلال إنتاجه العملى الغزير (رغم وفاته المبكرة عام ١٩٦٢). وكان ميلز نموذجاً للعالم الملتزم، الذى يشعر بمسئوليته الاجتماعية ويسعى جاهداً للوفاء بها، فقد كان مصراً على أن يكون أكثر من مجرد عالم أكاديمى. وكان رايت ميلز يسعى من أجل ذلك إلى الحصول على تأثير سياسى، وعلى أن يلعب دوراً مؤثراً على مسرح الحياة العامة الأمريكية. وهو فى هذا يقترب من الرواد الأوائل لعلم الاجتماع: كونت، وماركس، وسبنسر، وأستاذهم جميعاً سان سيمون.

وقد عرفت ألمانيا "مدرسة فرانكفورت" التى كان من أبرز أعلامها تيودور أدورنو Adorno وتلاميذه، الذين حاولوا بأسلوب شخصى مختلف وبمنهج علمى مختلف تأسيس وجهة النظر "الجدلية" فى علم الاجتماع فى مقابل وجهة النظر "الوضعية". وقد أدى ذلك، كما عمل ميلز من قبل، إلى أن تصدرت المناقشة القضايا والمشكلات الفلسفية والسياسية.

وكـان تـالكوت بارسـونز، رائـد التحليل البنـائى الـوظيفى المعاصـر، قـد أوقـف دراسـاته النظريـة علـى دراسـة النسـق الاجتمـاعى المتـوازن (أى المجتمـع فـى حالـة توازن)، لأنه كان يرى أن مستوى معرفتنا الراهن لا يسمح لنا بوضع نظريات عن التغير الاجتماعى. ومن رأيه أيضاً أننا يمكن أن ندرس عمليات التغير الاجتماعى من خلال دراسة مراحل (أو محطات) متتابعة فى حياة المجتمع (أى أنه لا يحبذ الدراسة التتابعية، ولكنه يستعيض عنها بمجموعة من الدراسات الآنية، أى التى تسجل كل منها لحظة معينة فى حياة المجتمع). والأساس الذى يقوم عليه الاجتماع الإنسانى فى النموذج البارسونى هى **اتفاق أعضاء المجتمع فى رأى**، أى الإجماع Consensus. ومعنى ذلك أنهم يتفقون بوجه عام على نفس القيم والمعايير (حتى وإن كان سلوكهم كثيراً ما يبتعد عن تلك القيم فى الواقع). ويعتمد التنظيم الاجتماعى بعد ذلك- كأساس ثان- على مبدأ المنفعة، أى على **الاعتماد المتبادل**، أو الفائدة التى تحققها الأغلبية نتيجة الحياة الاجتماعية المشتركة. ومن ثم يعد الإلزام الخارجى- وفقاً لهذه النظرية- أمراً شاذاً ومرضياً، يؤدى استمراره إلى تحطيم المجتمع.

ويطلق على هذه النظرية اسم "البنائية الوظيفية" لأنها تعتمد فى تحليلاتها على مفهومى "البناء" و"الوظيفية". ويدل مصطلح البناء على العناصر القائمة التى تتصف بالاستمرار (النسبى) وعلى النسق الاجتماعى. أما مفاهيم "المشكلات أو المتطلبات الوظيفية" و"الاعتماد الوظيفى" وغيرها فتصف العمليات التى تجرى داخل النسق. ومن ثم يكون التغير هو ما يحدث بين حالتين- منفصلتين زمنياً- من حالات بناء نسق معين. ولما كان كل شئ فى النسق المتكامل معتمداً على بعضه البعض وظيفياً، فإنه يصبح من المتعذر، فى رأى بارسونز، إدراك التغير أو تحديده ووضع أيدينا عليه، لأنه يتكون من عدد لا نهائى من التغيرات التى تقع فى نفس الوقت. وربما كان الأفضل، فى رأيه، أن نضع أيدينا على مصدر أو نقطة انطلاق، كى نبدأ من عندها فى تحليل التغيرات التى تظهر وتنتشر حولها، إلى أن تصل إلى حالة جديدة- مؤقتة أيضاً- من حالات التوازن.

ولكن حالة التوازن هذه إنما هى فكرة تصورية، وليس لها وجود حقيقى فى الواقع. **ذلك أن النسق الاجتماعى لا يعرف فى الحقيقة إطلاقاً السكون أو الاستقرار.** وهناك بعض المفاهيم التى تلعب دور همزة الوصل الفكرية (أى التصورات) بين الحالات التى تعتبر – لغرض التحليل – ساكنة أو ثابتة والواقع

الدينامى المتحرك، ومن تلك المفاهيم: التوتر، الإجهاد، التناقض أو التعارض بين عناصر البناء الاجتماعى والثقافى.

وقد انتشرت فى كتابات علم الاجتماع المعاصر نماذج لتحليل التغير فى مواجهة نموذج التوازن هذا، ومن أهمها **نموذج الصراع**. ونقطة الانطلاق فى هذا النموذج أنه توجد فى المجتمع صراعات مستمرة بين الحاكمين والمحكومين، وبين من يملكون ومن لا يملكون، وبين طبقتين أو عدد أكبر من الطبقات، وبين المستغِلين والمستغَلين (بكسر الغين فى الأولى وفتح الغين فى الثانية)، ولهذا السبب يعيش المجتمع فى حالة تغير مستمر. وفى مثل هذه الأحوال يكون القهر والإلزام الخارجى هو الوسيلة الوحيدة أو الوسيلة الأساسية لتحقيق التضامن الاجتماعى، وبذلك يكون القهر شيئاً عادياً مألوفاً فى حياة كل مجتمع. وتؤكد هذه النظرية **الطابع القهرى والإلزامى المسيطر على كافة أنواع الحياة الاجتماعية** (حسب رأى دارندورف)، بنفس الحماس والقوة الذى يؤكد به بارسونز على ضرورة القيم والمعايير المشتركة. وتؤدى نظرية الصراع إلى أن تتصدر العمليات والنظم **السياسية** اهتمام هذا الفريق من العلماء، ويتناولونها كنموذج لتحليل سائر العمليات والنظم الاجتماعية، هذا إذا شدت انتباههم أصلاً.

ويمكن أن نجد البذرة الأولى لتلك النماذج المتعارضة فى مؤلف أفلاطون: السياسة، ثم قام توماس هوبز وجان جاك روسو بتقديم صياغات أكثر تفصيلاً لها، وساهما فى طرح عدد من القضايا والمشكلات الجديدة. أما أبرز ممثلى نظرية الصراع المعاصرين فيعتمدون على آراء كارل ماركس إلى حد ما، خاصة عندما يشاركونه الرأى بأن الصراع والقهر يمكن أن يختفى نهائياً من المجتمع الإنسانى فى يوم من الأيام. (ولو أن رالف دارندورف ليس من أصحاب هذا الرأى كما أشرنا).

ولكنه من الممكن أيضاً الاستعانة ببعض النماذج الصراعية فى التحليل السوسيولوجى دون أن يضطر الباحث إلى تبنى أولوية العوامل **الاقتصادية** (كما تقول الماركسية). فهناك بعض المؤلفين الذين يؤسسون فكرة عمومية الصراع على التباين **البيولوجى** بين الناس، أو يرجعونه إلى عدم المساواة **السياسية** السائدة فى المجتمع (مفاهيم: الحاكمين والمحكومين، أو المستويات المختلفة فى التدرج الاجتماعى)، أو إلى **التباين الحتمى بين الفكر والواقع**، أو تصوره من خلال

الجدل الهيجلى فى إطاره الفلسفى.

والمهم هنا أن نلاحظ أنه إذا أرجع المفكر كل أنواع الصراع ومظاهره إلى سبب واحد، فمعنى ذلك أنه قد ارتد إلى نفس الموقف الذى كان يرابط عنده الرواد الأوائل لعلم الاجتماع منذ قرن ونصف من الزمان. وعاد إلى النظريات العلّية التى تسير فى خط واحد مضطرد، والتى ثبت فسادها على طول هذا التاريخ الطويل لعلم الاجتماع.

وقد أثمر هذا الجدل المحتدم بين نظريات التوازن ونظريات الصراع تراثاً خصباً فى علم الاجتماع، بحيث يتعذر أن نخوض فى الكلام عنه هنا. ولعله يكفى أن نلفت النظر إلى نقطة جوهرية وهى أن الخلافات هنا لا تدور حول وقائع أو قضايا يمكن حسمها حسماً واضحاً بمناهج علمية تجريبية، ولكنها تدور بالأساس حول قضايا مبدئية، يتم المفاضلة بينها حسب جدواها وفائدتها كمنطلقات للتحليل، وإن كان ينفذ إليها فى كثير من الأحيان مواقف أيديولوجية واعتبارات الطموح المهنى وغير ذلك، مما يجرها بعيداً عن ساحة العلم.

إن النسق الاجتماعى لمجتمعات سكان استراليا الأصليين- على سبيل المثال- يمكن تصويره كما لو كان نسقاً ثابتاً فى حالة من التوازن، مع أنه من المرجح أنه قد تعرض لتغيرات عديدة فى كل مجال من مجالاته على مدى آلاف السنين السابقة، مما لا يمكن أن يصل علمنا إليه أو نستوثق منه بشكل مؤكد. ومع ذلك فقد أصبح التغير اتجاهاً شديد الوضوح الآن فى ذلك المجتمع بعد أن غزا الإنجليز القارة الأسترالية، وتعرضت ثقافة ذلك المجتمع لضغوط ومؤثرات عنيفة خارجية، كانت تفرض على الأستراليين إما أن يتغيروا أو يندثروا.

كما يمكن القول بأن الأنساق الاجتماعية الصغرى كالأنساق العائلية يمكن أن تحسم أو تسوى بحيث تظل الأسرة قائمة كما هى، ومن ثم يمكن القول بأن نموذج التوازن يصدق على مثل هذه المواقف أكثر من نموذج الصراع. فالصراعات العائلية يندر جداً أن تحسم بالقوة أو العنف. فى مقابل هذا لا يبدو عملياً ولا صحيحاً تبنى مفهوم التوازن عند تحليل الثورات أو تحليل مجتمعات أغلب دول العالم الثالث، حيث لا يوجد فيها- أو لا يكاد يوجد- قيم ومعايير مشتركة يمكن أن تعمل على خلق نسق متوازن حقيقة أو يمكن أن يحقق فى المستقبل القريب حالة التوازن هذه.

وقد حظيت نظريات الصراع بقدر كبير من الاهتمام والتقدير لأسباب متنوعة ليس هذا بيان تفصيلها. وهى ليست البديل الوحيد لنظرية التوازن، كما عرفناها عند بارسونز. وقد أشرنا من قبل فى أكثر من موضع إلى نظريات بيتريم سوروكين، الذى اتخذ موقفاً مختلفاً عن موقفى بارسونز ودارندورف (وكل منهما يمثل معسكراً متميزاً داخل ميدان النظرية الاجتماعية). ولذلك لا يمكن الادعاء بوجود رابطة مباشرة بين آرائه وآراء أى منهما.

وقد تباعد سوروكين فى مؤلفاته الأساسية عن مشكلات مجتمعنا المعاصر (وكذلك عن مشكلاتنا الأساسية خاصة) مما مكنه من أن ينظر- من علٍ- نظرة تاريخية شاملة إلى تطور المجتمعات الحديثة. وحاول سوروكين أن يميز الكيانات الاجتماعية- التى تعد أنساقاً- نظرياً وإمبيريقياً عن الكيانات التى ليست أنساقاً. ووصف الأنساق الاجتماعية الثقافية بأنها تمر بنوع من "النمو". لا يمكن أن نعتبره سعياً وراء تحقيق التوازن. ولا هو تغير وليد الصراع. ومع تغير قوة الدوافع الخلاقة فى الثقافة يتغير **إيقاع النمو** فى المراحل التاريخية المختلفة التى يمر بها ذلك النسق. ويستعمل سوروكين مصطلح النمو بمعنى **العملية الطبيعية الحتمية المستمرة**، والتى حاول سوروكين تتبعها وتوضيحها فى المجتمعات الغربية منذ عصر الإغريق وحتى العصر الحديث.

ويصاحب التغير الثقافى تغير العلاقات الاجتماعية (أى التغير الاجتماعى)، وإن لم يوضح لنا سوروكين ذلك بنفس الدرجة من التفصيل والإقناع. وهو يرى على وجه العموم أن المجتمع يعيش فى حركة دائبة تتذبذب بين المراحل الثقافية المختلفة وهى:

١-**الثقافة الفكرية**: وهى تلك الثقافة التى تسود فيها الأفكار.

٢-**الثقافة الحسية**: وهى المراحل التى يلعب فيها التطور المادى الدور الحاسم.

٣-**الثقافة المثالية**: وهى مرحلة وسط بين المرحلتين المذكورتين من مراحل التطور الثقافى، والتى يمكن أن نصفها بأنها "ثقافة رشيدة".

وتتغير أشكال السلطة كجزء من أجزاء الثقافة، ومع ذلك يلاحظ أنه لا يوجد أى نوع من التزامن بين تغير المظاهر الثقافية السياسية والتكنولوجية والفنية وغيرها. فبضعها قد يتغير فى نهج مستقل عن بقية عناصر الثقافة، وإن كانت

جميعاً تتفاعل وكل منها يؤثر فى الباقى.

وقد ظهرت فى السنوات الأخيرة محاولات لبلورة نظرية فى التطور الاجتماعى أو الثقافى بوصفه نظيراً للتطور البيولوجى. مع العلم طبعاً بأن تلك المحاولات جاءت بعيدة عن الطابع الساذج لنظريات أتباع الداروينية الاجتماعية التى ذاعت فى القرن التاسع عشر، والتى نبذها علم الاجتماع المعاصر كلية اليوم.

وعندما يتناول العلماء التغير، فإن كل فريق منهم يتخذ نهجاً خاصاً فى تصويره أو محاولة فهمه. فيراه البعض فى الأساس عملية تراكمية بطيئة، مثل تجربة كافة الاحتمالات الممكنة، بحيث ينتهى الأمر إلى نبذ نموذج ثقافى كان قائماً، ويتخلق نموذج ثقافى جديد (ومن أمثلة هذا التصور للتغير تطور فن النحت الإغريقى أو فن الرواية الأوروبية المعاصرة). والبعض يساوى بين التغير والثورة، خاصة الثورات السياسية. ومن النادر أن تولى إحدى نظريات التغير نفس القدر من الاهتمام لعمليات التطور البطئ وللانقلابات الثورية.

وقد أدخل مؤخراً عالم الاجتماع الأمريكى أميتاى إتزيونى Etzioni نغمة جديدة فى هذا النقاش الكبير العاصف المشوب بالفكر الحتمى حول التغير. فهو يرى أننا نستطيع اليوم، ولأول مرة فى تاريخ البشرية الاجتماعى (عصر ما بعد الحداثة)، أن نحقق **المجتمع الإيجابى**، أى المجتمع الذى يملك مقدراته بيده، ويملك الوسائل التكنولوجية التى يصنعها بنفسه ولنفسه. وبذلك يمكن أن يتحقق ما يطلق عليه اسم التغير الاجتماعى المخطط، والذى بدأت بعض المجتمعات تمارسه بالفعل (سوف نتحدث فيما بعد تفصيلاً عن التغير المخطط فى ثنايا حديثنا عن علم الاجتماع التطبيقى). ومن الممكن أن ننجح بعد ذلك فى تطبيقه على كل أنواع المجتمعات والجماعات. وسوف يكون إنجاز ذلك بمثابة ثورة تضارع فى أهميتها أكبر الثورات فى حياة البشر، مثل: الاستقرار والتوطن بعد البداوة والترحال، واكتشاف الزراعة، وتدجين الحيوانات، وقيام المجتمع الحديث الذى قام اعتماداً على النجاح فى تسخير القوى الطبيعية لصالح الإنسان. وسوف يمكننا هذا من أن نبدأ عملية تغير ذاتى كثيفة ومستمرة، بدلاً من أوهام المفكرين فى الماضى الذين كانوا "يقترحون" تأسيس مجتمعات "كاملة" أو "مجتمعات أفضل".

ولا يعتمد هذا التغيير على الصراعات السياسية التى تدور فى المجتمع، على نحو ما اقترح دارندورف، كما أنه لا يعتمد على عملية "إعادة تربية" نفسية

للجماهير فى مناخ ثورة مستمرة (مثل مفهوم ماوتسى تونج عن الثورة الثقافية). فالقوة لا ترتبط فى رأى إتزيونى بالضرورة بالقهر، والمعارضة، والصراع، بل إنها على العكس من ذلك ترتبط بالتعاون والتضامن. فالتعاون كثيراً ما يعتمد على القوة، والقوة تمارس عن طريق التعاون ومن خلاله. وهكذا يعتبر إتزيونى "القوة فى المجتمع شكلاً من أشكال تعبئة الطاقة الاجتماعية لخدمة الأهداف الاجتماعية". فالقول بأن القوة سمة عامة لأى مجتمع، لا يعنى أن القوة هى عملية سيطرة قاهرة. ونقطة هامة أخرى: أن القوة يمكن تبعاً للظروف توظيفها لخدمة كل هدف من أهداف المجتمع، بدءاً من استخدامها للإبقاء على الوضع الراهن والحفاظ عليه، وانتهاء باستغلالها لتغييره وتجديده.

وقد درس إتزيونى فى كتابه: المجتمع الإيجابى الذى أشرنا إليه ظروف تحقيق مثل هذا المجتمع. ومن أهم الاعتبارات التى يجب مراعاتها حساب الربح والخسارة. فالحقيقة أنه من أهم واجبات علماء الاجتماع أن يضعوا نصب أعينهم عند التفكير فى كل التغيرات التى يمكن إحداثها فى العلاقات الاجتماعية الموازنة بين النتائج المرغوبة والنتائج غير المرغوبة. كما أنه يتعين عليهم- بقدر ما يسمح لهم رصيدهم من الدراية بعلم الاجتماع- أن يفكروا فى الآثار غير المتوقعة لتلك لتغيرات، سواء كانت سارة أو مؤلمة أو محايدة. وقد فعل إتزيونى ذلك فى ثنايا دراسته لمختلف أشكال القهر الاجتماعى وأساليب ممارسة القوة وآثارها "الضارة" بالنسبة لكل من:

(أ) أولئك الذين يخضعون للقهر.

(ب) أولئك الذين يمارسون القوة.

(ج) بالنسبة للأبنية الاجتماعية، التى يتم فى إطارها ممارسة القوة.

وبوسعنا أن نصل إلى مستوى تصورى جديد عن طريق هذا التمييز بين أشكال القهر والآثار التى يحدثها هذا القهر.

والحقيقة أن الجدل الذى دار حول هذه النقطة يصور لنا بجلاء كيف يمكن إحراز تقدم فى الفكر النظرى فى علم الاجتماع. وهذا هو السبب الذى جعلنا نستفيض بعض الشئ فى عرضه، وبيان وجهات النظر المختلفة فيه.

ولاشك أنه من الأمور المؤثرة ذات الدلالة فى مثل هذا الجدل نوع التصور الموجود لدى عالم الاجتماع عن المجتمع أو عن الجماعات التى يدرسها. إذ أنه من

المرجح أن كل نموذج فكرى يجعله يغفل أو يتغافل عن بعض الظواهر التى لا تتسق مع هذا النموذج. فإذا كان صحيحاً أن نسق التوازن- الذى قال به بارسونز- يجعل الباحث يتخذ موقفاً محافظاً من الناحية السياسية، ويجعله يستهين بالقوى المتصارعة الساعية وراء التغيير. فإنه صحيح أيضاً أن النموذج الفكرى الذى يتناول المجتمع بمفاهيم: الصراع والسلطة والقهر والضغط والضغط المضاد والتغير لا يلائم دراسة المجتمعات الراكدة (مجتمع ما فى إحدى جزر بولينزيا المنعزلة)، كما أنه يميل إلى تجاهل إمكانيات التخفيف من القهر والألم والاغتراب أو إسقاطها من حسابه كلية، وإلى تضخيم وإذكاء الصراعات التى لا مناص من تجنبها.

ويجب أن نأخذ فى اعتبارنا أن التصورات والأفكار التى يبلورها علماء الاجتماع اليوم لم تعد حبيسة الدوائر الأكاديمية. فمع كل يوم تزداد أهمية الدور الذى تلعبه فى رسم برامج تغيير مخطط للواقع الاجتماعى القائم. حقيقة أن الممارسة اليومية كفيلة بأن تصحح وتراجع الأخطاء الفكرية المتطرفة أو العناصر التى تسقط من اعتبار المخطط، ولكن ذلك لا يتم إلا بتكلفة إنسانية ومادية عالية، وبعد أن تكون قد وقعت بالفعل أضرار كبيرة. ونجد مثلاً أن دراسة نظرية مثل دراسة إتزيونى موجهة بالأساس لممارسة تأثير سياسى فى اتجاه معين، ولكنها تتضمن من ناحية أخرى ميكانيزمات التصحيح الذاتى لما قد يعتريها من أخطاء وقصور.

الفصل الثامن
التغير الاجتماعى

أولاً: دراسة التغير

بعد ذلك العرض للجدل الذى شغل أفكار ومشاعر علماء الاجتماع طوال السنوات الأخيرة، ننتقل الآن إلى محاولة فهم عمليات تحليل التغير الاجتماعى، بصرف النظر (أو بالرغم من) التصورات النظرية الأساسية للمجتمع.

ونحن نستخدم مفهوم الجماعة هنا بنفس الاتساع والشمول الذى استخدمناه به على طول الكتاب، بحيث يشمل أى تجمع من الناس ابتداء من شخصين يدخلان فى علاقات اجتماعية منتظمة كما يشمل أكبر الوحدات الاجتماعية المعروفة.

ولكن ما هو التغير؟ التغير على مستوى الواقع الاجتماعى اليومى عملية مستمرة وماثلة فى كل لحظة من لحظات الاجتماع الإنسانى. فنحن مع كل ثانية تمر يتقدم بنا السن، ونتغير جسمانياً وفكرياً، ويتعين علينا لذلك أن نغير سلوك الأدوار التى نؤديها فى المجتمع. وكل علاقة اجتماعية ندخل فيها مع أشخاص آخرين نحن نؤثر على هؤلاء الأشخاص، وهم بدورهم يؤثرون فينا، وجماعتنا الصغيرة تتغير بدورها: وفى لقائنا التالى سيكون لكل منا توقعات أخرى مختلفة عن توقعاتنا فى المرة السابقة. ويؤدى تراكم آلاف هذه التغيرات التى تتم على المستوى الأصغر (الميكروسوسيولوجى) إلى إحداث تغييرات فى الجماعات الأكبر التى تنتمى إليها تلك الجماعات الصغيرة. ولكننا لا نصف التغير الذى يحدث بأنه تغير فى الجماعات الكبيرة إلا عندما يتغير البناء الأساسى لتلك الجماعة.

من هذا مثلاً أن العلاقات بين الأم وطفلها تتغير تغيراً طفيفاً من يوم إلى آخر، ذلك لأن الطفل ينمو، ويتعلم من أمه وأمه تتعلم بدورها منه. ومع ذلك تظل العلاقة الأساسية هى نفسها دون تغير: فالأم تحرص فى أثناء قيامها بدورها كأم على رعاية الطفل، وحمايته، وتعليمه، واللعب معه، وتشجعيه، وتغذيته. وهى فى أدائها لتلك المهام تؤدى دور الأم التقليدى فى الجماعة الأكبر: القبيلة، أو الأمة، أو المجتمع، وأعنى الدور الذى يتطلب إعداد طفلها ليصبح عضواً فى المجتمع. ثم يحدث فى أحد المجتمعات أن تتغير قواعد سلوك الأمهات، بحيث لا يصبح هذا السلوك الجديد مجرد استثناء. من هذا مثلاً أن تبدأ الأمهات فى الطبقات الاجتماعية

العليا إطعام أطفالها "بالبزازة" وليس بالرضاعة الطبيعية، أو على العكس من ذلك، أن تنتقل من الرضاعة الصناعية إلى الرضاعة الطبيعية. أو يحدث مثلاً أن تحمله على التعجيل بالمشى، أو على العكس تتركه إلى أن يبدأ المشى من تلقاء نفسه، أو أن تضربه، أو تكف عن ضربه إذا كان الضرب هو الأسلوب السائد فى التربية، أو تتركه لرعاية الجدات أو الخادمات، أو تتفرغ لرعايته طوال اليوم.. إذا حدث تراكم بهذا الشكل فى هذا النوع من العلاقة فمعنى ذلك أن هناك تغيراً اجتماعياً بدأ يحدث فى الجماعة الأكبر- أى المجتمع. فقد **تغير نموذج السلوك المنتظم** فى المجتمع.

ولا يمكن دراسة التغير الاجتماعى دراسة صحيحة إلا فى علاقته بجماعة اجتماعية محددة، أى أن الدراسة يجب أن تتم على مستوى معين من المستويات الاجتماعية. فالشئ الذى قد يعد ثورة على مستوى معين، قد لا يعد على مستوى آخر سوى ظاهرة شاذة أو طارئة قليلة الشأن محدودة الخطر. فالتغير الذى يحدث على مستوى الأسرة (مثل: نمو الأطفال، والآثار المترتبة على ذلك بالنسبة لسائر أفراد الأسرة) لا يعد تغيراً بالمعنى الصحيح بالنسبة للقبيلة أو بالنسبة للمجتمع الكبير، ولكنه شئ عادى مألوف لا يخرج عن النظام الرتيب. كما أن التغير على مستوى المجتمع الكبير (مثلاً: أن تغيير نظام التسليح فى أحد الجيوش من النظام الأمريكى إلى الروسى أو العكس، قد لا تكون له فى ذاته أية آثار على بقية النظم الاجتماعية. مع ملاحظة أن عملية تغيير نظام التسليح فى الجيش قد تكون نتيجة تغير على مستوى النظام السياسى أو الاقتصادى أو كليهما. ولكن هذه قضية أخرى). ونلاحظ من تتبعنا للمجتمع الصناعى الحديث (فى أوروبا وأمريكا واليابان) أن هناك اتجاهاً عاماً للتغير الاجتماعى يسير بالمجتمع نحو العلمانية، ويبدو ذلك بشكل جلى فى ميدان قوانين الأسرة ونظام التربية.

ونحرص عند تحليلنا للأنساق الاجتماعية الكبرى أو الصغرى على أن نوضح علاقات الاعتماد المتبادل بين مكونات النسق. وقد أثبتت البحوث أن هناك بعض المفاهيم المفيدة فى هذا الصدد، خاصة بالنسبة للتحليل الوظيفى، هى: **الأداء الوظيفى السليم، والاختلال الوظيفى، والوظائف الظاهرة، والوظائف الكامنة،** ويرجع الفضل فى صك هذه المصطلحات وبلورتها إلى عالم الاجتماع الأمريكى روبرت ميرتون.

ويوصف أحد أجزاء النسق الاجتماعى بأنه وظيفى (أى يؤدى أداء وظيفياً

سليماً) عندما يساهم فى أداء النسق كله لوظيفته فى المجتمع. أما الاختلال الوظيفى فيحدث عندما يعمل أحد أجزاء النسق على تعويق أداء هذا النسق لوظيفته. ولكننا ينبغى أن نلاحظ أن نفس القيمة أو نفس المعيار أو نفس النظام يمكن أن يظل وظيفياً فترة طويلة من الزمن، ثم يصاب بالاختلال الوظيفى بعد ذلك. أو يكون وظيفياً على مستوى معين، ويصاب بالاختلال الوظيفى على مستوى آخر.

ونضرب مثلاً هنا بقيمة ثقافة معينة هى "احترام الشخصية الإنسانية"، لكى نقرب بها فهمنا للموضوع. فهذه القيمة تؤدى دورها أداء وظيفياً سليماً كمثل أعلى أو أيديولوجية ملزمة لمجتمع متحرر أو راغب فى التحرر. ولكن من الممكن أن يتحول بسرعة شديدة إلى الاختلال الوظيفى مثلاً عندما يتعرض المجتمع لخطر داخلى أو خارجى داهم. كذلك نلاحظ أنه بينما تكون قيمة "احترام الإنسان" وظيفية فى ميدان النظم السياسية والعلمية والفنية- مثلاً- يمكن أن تؤدى إلى اختلال وظيفى فى ميدان النظم الاقتصادية (أحياناً) أو البيروقراطية العسكرية أو غيرها فى نفس المجتمع وفى نفس الفترة الزمنية.

وإذا كنا نحلل الأداء الوظيفى لجزء من أجزاء النسق الاجتماعى من جوانبه الإيجابية أو السلبية أو المحايدة، فعلينا أن ننتبه فى نفس الوقت إلى ملاحظة الوظائف الظاهرة أو الوظائف الكامنة، فلا نكتفى بتسجيل الوظائف الظاهرة فقط. والوظائف الظاهرة هى تلك الوظائف المستهدفة (أى المقصودة) المعترف بها علناً من الجميع. أما الوظائف الكامنة فهى تلك التى ليس معترفاً بها صراحة، وقد لا تكون مقصودة بوعى.

ويمكن أن نوضح هذين المفهومين باستخدام نفس المثال: قيمة احترام الشخصية الإنسانية. فهذه القيمة تهدف- كوظيفة ظاهرة- إلى نمو المواطن فى حرية وإلى تحقيق سعادته فى نهاية الأمر، كما تهدف إلى حمايته من طغيان الدولة والمجتمع والنظام الاقتصادى... إلخ. ولكن هذه القيمة نفسها (وتلك هى وظيفتها الكامنة) تعد أحد القيم المقدسة فى المجتمعات المتقدمة المعاصرة وتعد جزءاً من أيديولوجيتها التى **تعمل على تحقيق التكامل** بين أفراد ذلك المجتمع من خلال ارتباطهم بها وحرصهم عليها.

وتمثل الوظائف الكامنة، كما يمثل الاختلال الوظيفى أهمية كبرى فى التحليل السوسيولوجى، خاصة عندما يكون بصدد تناول الإصلاحات الاجتماعية: فالفهم

الإنسانى السليم الذى يضيق من أفق مثله العليا التى يؤمن بها أو مصالحه الخاصة التى يحرص عليها، قد يتجاهل بسهولة "الوجه الآخر للعملة".

ثانياً: ما الذى يتغير؟

بعد تلك الملاحظات الأولية الخاصة بمنهج تحليل التغير الاجتماعى، سنحاول فيما يلى أن نصنف أنواع أو مجالات التغير. ويتعين لذلك طرح الأسئلة التالية:

ما الذى يتغير؟ وبأى شئ يبدأ التغير أولاً؟

الملاحظ أن **التغير فى القيم والمعايير الثقافية** يمثل أهم أنواع التغير وأبعدها تأثيراً فى المجتمع. وهذا النوع من التغير يتم ببطء شديد، وكثيراً ما لا يلاحظه أفراد المجتمع، بل إنهم أحياناً ينكرونه. والقيم فى الغالب مفاهيم فضفاضة غير محددة تحديداً دقيقاً مثل: الحرية، والإخاء، والمساواة، والوطنية، واحترام الإنسان، والعلم.. ويختلف فهم كل قيمة من تلك القيم من عصر إلى عصر ومن جماعة اجتماعية إلى جماعة أخرى. وكثيراً ما يظل التعبير كما هو قائماً لا يتغير، بينما يتغير مدلوله. ويتضح هذا فى عديد من النظم الاجتماعية.

أما **تغير النظم الاجتماعية** فأوضح وأظهر للعيان، لأنه أيسر أن نتعرف عليه ونلمسه، كما أنه يتصل بالفرد من حيث أنه ينطوى على تغيير قواعد الدور أو تعليمات أداء الدور. والتغير فى النظم هو تلك التغيرات التى تطرأ على الأبنية المحددة الواضحة على مستوى المجتمع كالنظم السياسية والاقتصادية والعائلية، والتى تكون محددة فى شكل قوانين أو نظم مقررة. فنظام الملكية نظام مقرر وراسخ فى مجتمعنا فى العصر الحديث. ولكن جانباً منه، مثل ملكية الأرض الزراعية، يمكن أن تحدد (مثلاً: قانون الإصلاح الزراعى الأول، ٩ سبتمبر ١٩٥٢)، ويمكن أن يزداد حجم الملكية الفردية تحديداً. ولكل ذلك مصاحبات وآثار اجتماعية نعرفها[١]. والزواج نظام مستقر محدد الأركان والقواعد، ولكن سن الزواج يمكن أن يعدل بقانون جديد، وقواعد الطلاق قد يدخل أحد التشريعات تعديلات معينة عليها (مثل تقييد الطلاق باشتراط وقوعه أمام القاضى، أو إعطاء الزوجة حق طلب الطلاق فى ظروف معينة، إذا تزوج زوجها

---

(١) انظر على ليله وآخرون، تقرير بحث عن الإصلاح الزراعى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٨١، على الآلة الناسخة.

بامرأة أخرى عليها، وأحست هى بأن الزواج الثانى يضر بكرامتها أو سعادتها... إلخ). والتعليم نظام مستقر محددة كل مراحله وتنظيماته تحديداً دقيقاً، ولكننا بعد عام ١٩٥٢ أدخلنا تعديلات على تقسيم مراحل التعليم (ست سنوات ابتدائية، وثلاث إعدادية، وثلاث ثانوية) وعلى المقررات (شكلاً أو موضوعاً... إلخ). وقد يصدر قانون بفرض رسوم معينة على التعليم، فيحرم منه قطاعات معينة من أبناء المجتمع، أو يصدر قانون بمجانية التعليم وفتحه لكل قادر على تلقى العلم، فتدخل إليه قطاعات عريضة كانت محرومة من التعليم أيام كان بالمصروفات، ويترتب على خطوة مثل هذه تغيرات كبرى فى البناء المهنى وفى النشاط الاقتصادى وفى القيم الثقافية وفى الحراك الاجتماعى... إلخ.

فهذه كلها عبارة عن تغييرات فى تنظيم الجماعات الاجتماعية أو فى تعريف وتحديد الأدوار الاجتماعية من شأنها أن تدخل شيئاً جديداً على البناء القائم، أو كثيراً ما تدفع إلى الأمام اتجاهاً معيناً فى التطور تكون إرهاصاته قد بدأت بالفعل.

وقد يكون **التغير فى توزيع الحقوق، أو الملكيات أو المكافآت**، دون أن يرتبط بحدوث تغير فى النظم نفسها. فنظام الملكية مثلاً فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كان محتفظاً فى فترة معينة بمعالمه الرئيسية، ولكن ظروفاً عالمية أو سياسية محلية أدت إلى اندفاع الأجانب على تملك الأرض وتجارة القطن وتجارة الجملة والبنوك وغير ذلك. أو أن تتعرض الملكية الزراعية للتفتت، وتزداد سرعة تفتتها، فيتغير توزيع الملكية فى المجتمع، مع أن نظام الملكية لم يتغير (والسبب فى ذلك هو ثبات قواعد توزيع الإرث، وتأثيرها الفعال على المدى الطويل). وتشهد مجتمعات أخرى مثلاً عملية تجميع الثروات فى أيدى أسر قليلة أو قطاع محدود من أبناء المجتمع، لأسباب سياسية أو دينية أو غيرها مع بقاء قواعد نظام الملكية على حالها. أو يظل نظام الصناعة والإنتاج على حالته. ولكنه يسمح- بفعل تطور التكنولوجيا، ولاعتبارات سياسية اقتصادية- بظهور احتكارات صناعية خطيرة الأثر على المجتمع. وقد يحدث فى فترة أن تتركز تجارة التجزئة فى أيدى فئات معينة أو أقليات بالذات، مثل تركز تجارة التجزئة فى شرق أفريقيا فى أيدى الهنود، وفى إندونيسيا فى أيدى الصينيين، وفى هارلم (بمدينة نيويورك) فى أيدى الهنود.

إن مثل تلك العمليات، وردود الفعل عليها التى قد تكون عنيفة فى بعض الأحيان، تؤثر أبلغ الأثر على المجتمع، دون أن ترتبط فى بادئ الأمر بتغير

النظام. ولو أنه قد يحدث فيما بعد أن يضطر المجتمع نفسه إلى تغيير النظام نفسه، لمواجهة تلك الآثار أو بعضها، فيصدر فى مجتمع معين تنظيم بحظر اشتغال الأجانب بتجارة التجزئة، أو تحديد للحد الأقصى للملكية الزراعية، أو قوانين مقاومة الاحتكار (وهى الآن موجودة فى جميع البلاد الصناعية الرأسمالية، حيث أنه من السهل ظهور الاحتكارات الخطيرة على المجتمع لو تركت أمور الحياة الاقتصادية لقوانين النمو الرأسمالى تفعل فعلها).. أو قوانين التأميم... إلخ.

ولا يختلف عن ذلك كثيراً ما يطرأ من تغيرات على المكافآت المادية والأدبية (أو غير المادية) التى يمنحها المجتمع لأفراده. من هذا مثلاً أن تتغير المكانة النسبية للمهنة فى المجتمع عبر فترة معينة. فلا يقتصر التغير فى مثل هذه الحالة على مكانة صاحب هذه المهنة وعلى دخله منها، ولكنه يصل أيضاً إلى التأثير على حجم الإقبال على المهنة نفسها، وعلى نوعية الذين يسعون إلى الانخراط فى صفوفها، والإنجازات المتوقعة من أصحاب هذه المهنة وأشكال السلوك فيها، وكذلك تقييم المشتغلين بهذه المهنة لأنفسهم[١].

ويمكن أن نتساءل: **هل يؤدى تغيير القيادات** السياسية والفكرية إلى إحداث تغير اجتماعى؟ الحقيقة أن التحليل الاجتماعى- الذى يفسر الظواهر الاجتماعية بظواهر اجتماعية أيضاً- يرفض هذا المنطق، فلا نستطيع أن نقبل تفسير ظاهرة اجتماعية بظواهر فردية. ولكن تغيير القيادات يمكن مع ذلك أن يؤثر على المستوى الاجتماعى إذا كان صاحب الدور (رئيس جمهورية- وزير- زعيم دينى... إلخ) يستطيع أن يعدل قواعد أداء هذا الدور، بحيث يقال إنه قد قدم تحديداً أو تعريفاً "جديداً" لدوره هذا ومن ثم نكون بصدد تغير فى القيم والمعايير الثقافية أو فى النظم الاجتماعية.

ويمكن أن نضرب أمثلة من بعيد ومن قريب. فمن الأمثلة البعيدة عندما ورث شارلمان لقب ومنصب الملك، ولكنه وسع ملكه ووطد حكمه ونصب نفسه إمبراطوراً، فغير اللقب وغير المنصب. كذلك عندما عمل روزفلت رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية عمل على توسيع القواعد المنظمة لأدائه لدوره وأخذ زمام المبادرة فى تعامله مع الكونجرس... إلخ. فى مثل هذه الأحوال نقول إن ميكانيزمات

(١) انظر زين العابدين درويش، مكانة المهنة وظروف التغير فى المجتمع المصرى المعاصر، مقال فى الكتاب السنوى لعلم الاجتماع، العدد الرابع، أبريل ١٩٨٣، دار المعارف، القاهرة، ص ص٧٢-١١٩.

الضبط على هذا المنصب أو ذاك أثبتت أنها أضعف من أن تلزم صاحب الدور بالالتزام بالقواعد التقليدية لأدائه.. ولذلك نقول بالنسبة لهذين المثالين إن **القواعد قد تغيرت**، لا أن هناك تغيراً اجتماعياً حدث بفعل فرد معين.

ولكن إذا أخذنا أمثلة قريبة، فإننا نجد أن مصر ظلت تحكم من عام ١٩٥٣ (تقريباً) حتى ١٩٧٠ بواسطة الرئيس الراحل جمال عبدالناصر. واتخذت الدولة سياسة معينة واضحة، وتبلور حولها جهاز إدارى معين، تنظمه قواعد بيروقراطية ثابتة، ويحدده على المستوى الشخصى الولاء للفكرة وللرجل. (لاحظ أن هذا النظام من الحكم يسمى: نظاماً شمولياً). وتغير الرجل- مات بسبب المرض- وجاء رئيس آخر هو الرئيس الراحل أنور السادات، ولم تتغير فلسفة الحكم المعلنة فى بادئ العهد، لكن كان لابد أن يتغير الرجال حول الحكم، (١٥ مايو ١٩٧١) لأنهم كما قلت لم يكونوا على ولاء للفكرة فحسب، ولكن للفكرة وللرجل. وفتح تغيير الرجال حول الحكم الطريق أمامه لتغيير الفكرة (أعنى فلسفة الحكم، واتجاهه العام). ووصل عهد السادات بمصر فى نهايته إلى صورة مختلفة من الجوانب العسكرية، والاقتصادية، والسياسية (دولياً وعربياً ومحلياً) عن الصورة التى كانت عليها فى نهاية حكم عبدالناصر.

إن شخصية الحاكم، أو القائد، فى مجتمعات العالم الثالث لم تدخل بعد تماماً فى حدود هذه الأطر التنظيمية التى وصلت إليها الوظيفة المماثلة فى الديمقراطيات الغربية، مازالت قيم التراث تلعب دوراً مؤثراً، ومازالت الشخصية "الكاريزمية" (أى الملهمة) سهلة التكوين فى وسط المجتمعات الأمية أو شبه الأمية، ومازالت ميكانيزمات الضبط (خاصة على الكبار) تثبت كل يوم أنها شديدة الضعف تكاد تكون عديمة الفاعلية.. ولذلك يختلف دور الفرد فى تغيير المجتمع فى بلاد عن بلاد، وإن كان كل ذلك يتم عبر آليات ومتغيرات اجتماعية.

وفى المقابل نلاحظ أن هناك ملايين من الأفراد تجئ إلى المجتمع (بالميلاد) وتروح منه (بالموت)، وقد ينحرف بعضهم أو أغلبهم انحرافات ضئيلة – قليلة الشأن – عن المعايير والقواعد المرسومة لأدوارهم، ولكن المجتمع لا يحس بهم ولا يتأثر بمجيئهم أو ذهابهم تأثراً حاسماً واضحاً.

ثالثاً: الدوافع الداخلية للتغير

ما هى مصادر التغير الاجتماعى؟

عرضنا فى فقرات السابقة من هذا الكتاب لبعض نظريات علم الاجتماع، وركزنا فى بداية هذا الفصل على الجدل الدائر الآن فى ميدان علم الاجتماع المعاصر. وسوف نهتم فيما يلى بالحديث عن مصادر التغير الاجتماعى، دون أن نحاول حسم الموضوع بأن بعضها قد يفوق البعض الآخر أهمية، بشكل عام، أو فى ظل ظروف معينة. لأن هذه المسألة لا يمكن أن تحسم إلا بالنسبة لكل موقف على حدة. ويحدث التغير الاجتماعى:

١- بسبب بعض خصائص البناء الاجتماعى نفسه.

٢- بسبب ما يطرأ من تطور على الثقافة.

٣- بسبب تغيرات فى البيئة الاجتماعية، أو الأساس الايكولوجى، أو البناء الديموجرافى (أى السكانى).

٤- وبشكل غير مباشر نتيجة ما يطرأ من تغيرات على البيئة الطبيعية.

وسوف نتناول كل نقطة منها بشئ من التفصيل فيما يلى.

١- التغير الراجع إلى خصائص البناء الاجتماعى

يمكن القول بأن معلوماتنا عن خصائص البناء الاجتماعى التى تؤدى إلى التغير معلومات دقيقة إلى حد كبير، وهى على أية حال أدق من معلوماتنا عن بعض أسباب التغير الأخرى. وقد سبقت الإشارة إلى بعض مجالات التوتر والاحتكاك فى العلاقات الاجتماعية التى تؤدى إلى التوتر. ونحب أن نلفت النظر إلى خمس نقاط هامة فى هذا الصدد:

(أ) الإنسان هو أصغر وحدة اجتماعية تدخل - من خلال الاضطلاع بدور معين - فى علاقات مع الأفراد الآخرين. ولما كانت قواعد أداء هذا الدور محددة بواسطة بعض عناصر الثقافة العامة، فمعنى ذلك أن كل فرد يفهمها بطريقته الخاصة وفى حدود قدراته، ومن المؤكد أنه قد يخرج عنها- ولو بشكل طفيف- فى بعض الأحيان. وينعكس سلوكه هذا على طرف العلاقة الآخر، الذى قد يجد ذلك التعدى على قواعد الدور أمراً غير محبب، وقد يدفعه بالتالى إلى انحراف آخر عن المعيار المحدد.

كذلك نجد فى أحوال أخرى كثيرة أن قواعد أداء بعض الأدوار المختلفة التى

يؤديها شخص واحد (زوج- أب- معلم- سياسى... إلخ) متضاربة إلى حد ما، مما يترتب عليه أيضاً أن ينحرف ذلك الشخص فى أدائه لواحد أو أكثر من تلك الأدوار. وقد دلت بعض البحوث الأوروبية والأمريكية على أن معظم الأشخاص الذين يحصلون على مكانة اجتماعية عالية (شهادة جامعية عليا مثلاً) يحرصون حرصاً شديداً على أن يحصلوا على مكانة مماثلة فى مجالات أخرى: كمحاولة الحصول على وظيفة ذات مرتب مرتفع، أو اختيار زوجة من مستوى اجتماعى رفيع وذات مؤهلات متميزة، والاختلاط بالأوساط الأكاديمية. وإذا تعذر عليه أن يرفع مكانته فى مجالات الحياة الأخرى (كما هو الحال بالنسبة للزنوج إلى حد ما فى المجتمع الأمريكى)، فإنه يعانى من توترات حادة.

وهناك مشكلات أخرى يمكن أن تنشأ عن صراع الأدوار أو تباينها، بخلاف الفروق فى الهيبة. وأمامنا مثال قريب من حياة كل منا: فتحديد المجتمع لدور الأم لا يتفق مع تحديد نفس المجتمع لدور المرأة العاملة. وعندما يتكرر حدوث التوترات الناجمة عن صراع هذين الدورين، فمن المؤكد أن يحدث تغير فى الموقف: إذ لابد أن تتعدل قواعد أداء هذا الدور أو ذاك.

ومع ذلك لا نستطيع أن نحدد نسبة مئوية معينة يمكن أن نقول عندها إن نسبة شاغلى الأدوار الاجتماعية الذين يعانون من صراع أدوارهم المتضاربة قد بلغت حداً يتحتم معه تعريف المجتمع لبعض تلك الأدوار. ولكننا نعرف على أية حال أنه قبل أن تتغير قواعد أداء الأدوار فإنها تمر بمرحلة يكثر فيها مخالفتها والخروج عليها، دون أن يصاحب ذلك ما هو متوقع من إحساس بالقلق أو بالذنب.

وعندما تبلغ مثل هذه الحالة وضعاً متطرفاً يسميها علماء الاجتماع- منذ دوركايم- **الأنومى**. ويعنى الأنومى الحالة التى تفقد فيها المعايير الأساسية للجماعة أو المجتمع قوة إلزامها، فى الوقت الذى لم تتكون فيه بعد معايير جديدة تكون ملزمة لأفراد المجتمع. ويشعر أفراد المجتمع بحالة الأنومى (أو فقدان المعايير) فى صورة أزمة هوية شخصية. فهم لم يعودوا يعرفون من هم، ولا إلى أين ينتمون، وأدوارهم الاجتماعية لم تعد تلائمهم، والمجتمع لا يستطيع أن يقدم لهم أدواراً أفضل وأكثر ملاءمة. ويتعرضون فى أثناء محاولتهم تفصيل أدوار اجتماعية لأنفسهم على مقاسهم لصعوبات ومشاكل مع الأفراد الذين يعيشون معهم ويعاملونهم.

(ب) وكما يوجد صراع دائم بين الفرد وأدواره الاجتماعية المختلفة، أو بين بعض أدواره وبعضها الآخر، كذلك يوجد **صراع مصالح** دائم فى المجتمع، وعلى كافة المستويات الاجتماعية. فحتى داخل الأسرة السعيدة- أى التى تتميز بقدر كبير من التكامل والتماسك- تحدث صراعات بين مصالح أعضائها. وعلى مستوى الجماعات الأولية كذلك يوجد صراع بين الأسر المختلفة فى القبيلة، أو فى القرية، أو فى جماعة الجوار (الجيرة)، وبين "الشلل" المختلفة داخل جماعة الفنانين أو العلماء، وبين جماعات الأصدقاء فى أحد النوادى، وبين جماعات العمل فى أحد المصانع أو المؤسسات. ويتم فى العادة مواجهة تلك الصراعات فى حدود معايير السلوك المتعارف عليها، حقيقة أنه لا يمكن القضاء عليها نهائياً، ولكنها توضع على أية حال فى حدود معينة. ولكن ذلك لا يمكن أن يستمر إلا طالما كان هناك احترام من جميع الأطراف لتلك المعايير، وأمكن فرضها بواسطة الوحدة الاجتماعية الأكبر. من هذا مثلاً أن تنشئ تلك الوحدة الاجتماعية الأكبر (أحد المصانع الكبرى مثلاً) لجنة للتحكيم تقوم بمهمة التوفيق فى النزاعات التى تثور بين أقسام المصنع المختلفة أو بين جماعات المصالح المتعارضة. وإذا لم يحدث شئ مما نتحدث عنه هنا، فلابد أن يفترق الصحاب، أو تتغير الأسرة، أو أن تتكون معايير جديدة، وبذلك تتغير هذه الجماعة الاجتماعية.

أما إذا كانت الوحدة الأكبر هى الدولة فإننا نطلق مصطلح سياسة على صراع جماعات المصالح المختلفة من أجل أن تستطيع فرض أهدافها فى هذا المجتمع. والملاحظ أن سياسة جماعات المصالح المختلفة تهدف دائماً إلى إحداث تغييرات: سواء داخل الإطار التقليدى، أو عن طريق تغيير المعايير المعمول بها فى الدولة. ولو أننا نجد أنه ليس من المحتم دائماً أن تقف جماعات المصالح فى صراع مباشر ضد بعضها البعض. فالمصالح قد تكون اقتصادية، أو سياسية، أو أيديولوجية أو متنوعة. ويصدق نفس الكلام على الأساس الذى تقوم عليه مواقع القوة المختلفة داخل الدولة. ففى إحدى الدول الأوروبية الغربية مثلاً قد لا يكون هناك صراع مباشر بين مصالح العلماء الذين يريدون الحصول على دعم الدولة لبرامج رحلات الفضاء أو الاستغلال السلمى للطاقة الذرية، ومصالح عمال المناجم. وقد يكون الصراع فى هذه الحالة غير مباشر فقط وذلك لرغبة كل طرف فى الحصول على دعم الدولة لأغراضه الخاصة، وضرورة المفاضلة لأن الموارد محدودة، أو على أساس أن التوسع فى استخدام الطاقة الذرية فى الأغراض السلمية سوف يؤدى إلى

القضـاء فـى المسـتقبل علـى عمـال تعـدين الفحـم تمامـاً. وتحـرص كـل جماعـة مـن جماعات المصالح هذه على إبداء رغباتها للأجهزة التشريعية وللدوائر الحاكمة فى الدولة وعلى حملها على الاستجابة لهذه الرغبات بقدر ما يمكنها ذلك. فى مقابل هذا نجد- من ناحية أخرى- أن عمال المناجم كثيراً ما يكونون فى صراع مباشر مع أصحاب العمل، ويكون دور الدولة فى هذه الحالة هو مراعاة التزام كل طرف بالمعايير المعمول بها، أو الموافقة على تعديل علاقات العمل بين الطرفين.

ويمكن أن تحدث صراعات بين جماعات ذات مكانة متقاربة إلى حد ما، كما يمكن أن تقع بين جماعات متفاوتة (وأحياناً شديدة التفاوت) من حيث الحجم، والقوة، والأهمية الاجتماعية. ولذلك يمكن اعتبار الصراع المباشر بين الحكام والمحكومين صراعاً بين جماعات مصلحة خاصة، ولكن العكس ليس صحيحاً، فليس كل صراع مصالح صراعاً بين حاكمين ومحكومين.

وتعد أجهزة التشريع والإدارة والقضاء فى الدولة هى النظم (أو المؤسسات) التى تعمل على تسوية صراعات المصالح المباشرة وغير المباشرة، ولو أنها قد تتحول هى نفسها فى ظل ظروف معينة إلى جماعات مصالح فى مواجهة الجماعات الساعية إلى التغيير. ولا يعنى هذا بطبيعة الحال أن كل المؤسسات الحكومية تكون بالضرورة محافظة ومتمسكة بالإبقاء على الأوضاع القائمة. وتدلنا الخبرة اليومية على أن الأمر ليس كذلك.

ولا يصح أن يستنتج أحد مما سبق أن مصالح كل الجماعات الاجتماعية فى حالة صراع مستمر لا ينقطع. كما أن الصراعات الدائرة بالفعل بين بعض الجماعات إنما هى صراعات جزئية، أى أنها تمس بعض مصالح الجماعات الداخلة فى هذا الصراع. ولذلك لا تؤدى كثرة الصراعات الموجودة فى المجتمع على كافة المستويات، والمتداخلة مع بعضها البعض فى أكثر من موضع، لا تؤدى إلى تفجير المجتمع أو القضاء عليه. فهذا الانفجار من الداخل لا يحدث إلا فى حالات نادرة، ولم يحدث فى التاريخ إلا نادراً، حيث يمكن أن يؤدى صراع كلى شامل إلى استقطاب كل الصراعات الجزئية وكل الجماعات الاجتماعية وتعبئتهم جميعاً فى صراع كبير، بحيث ينتهى الأمر إلى الثورة أو إلى حرب أهلية (ومثال ذلك الثورة الفرنسية، والثورة البلشفية فى روسيا ١٩١٧، والحرب الأهلية فى لبنان التى اشتعلت نيرانها عام ١٩٧٥، وظلت تكوى بنارها جميع فئات الشعب اللبنانى حتى أوائل التسعينيات). وبعد أن تنتهى الثورة أو تلك الحرب الأهلية تعاود

الظهور من جديد كل أنواع المصالح الجماعية المتباينة والمتفاوتة.

ومن أوضح نماذج صراعات القوة التى تجرى فى سلام نسبى (أى حسب القواعد المعترف بها فى المجتمع)، وتتطور باستمرار دون انقطاع، ومن أشهرها فى تاريخ البشرية جمعاء النظام البرلمانى فى إنجلترا منذ إعلان الماجنا كارتا[١] فى عام ١٢١٥ وحتى اليوم. وتدلنا تلك التجربة الفريدة كيف تتخذ القرارات فى المشكلات اليومية التى تواجه المجتمع، والتى تؤدى بدورها إلى ظهور مشكلات جديدة وتغيرات متتابعة فى البناء الاجتماعى. ويتضح من هذه التجربة أيضاً كيف أن فرض المصالح الجماعية قد لا يؤدى فى كل الأحوال إلى النتائج المتوقعة، بل إنه يمكن أن يؤدى أحياناً إلى العكس تماماً. فالسادة الإقطاعيون الذين حصلوا بالقوة فى عام ١٢١٥ على تنازلات مكتوبة من الملك المستبد جون لم يخطر على بالهم إطلاقاً أنه فى يوم من الأيام سوف يترتب على الحريات السياسية التى حصلوا عليها ظهور نظام انتخابات عامة فى ظل ديموقراطية برلمانية ونظام حكومى جعل من ذرياتهم التالية مجرد ديكور لا فاعلية لها ولا تأثير.

(جـ) وهناك شكل ثالث من أشكال الصراع الاجتماعى، إلى جانب صراع الأدوار بالنسبة للفرد وصراع المصالح بالنسبة للجماعات، **هو الصراع بين التوقعات المستمدة من الثقافة والخبرات الواقعية.** والتوقعات المستمدة من الثقافة عبارة عن توقعات قائمة على وعود رسمية أو شبه رسمية من الدولة. أو من النظام القائم، كالمبدأ القائل: "إن الجميع سواء أمام القانون"، أو من مؤسسة معينة، كالقول بأن: "كل عامل فى هذه المؤسسة ينال نصيبه من الترقى حسب كفاءته"، أو من جانب إحدى الفرق الفنية، المسرحية مثلاً، كالقول بأن: "المهم عندنا هو الموهبة فقط".

فمثل هذه الوعود أو المبادئ لا تتحقق تحققاً كاملاً فى الواقع الفعلى أبداً، والسبب فى ذلك أنها تصطدم مع اعتبارات أخرى راسخة فى الثقافة. فالعامل قد يرقى لأنه قريب لأحد المديرين، ويحرم من هذه الترقية عامل آخر أكثر كفاءة ولكنه ليس قريباً لأحد. فهنا يصطدم اعتبار الكفاءة مع اعتبار الواسطة أو المحسوبية الناشئ عن القرابة، فإذا كانت قيمة القرابة فى إطار الثقافة أكبر وأهم-

(١) الماجنا كارتا هو أهم وثيقة دستورية إنجليزية قديمة، وهو حجر الأساس فى إنشاء النظام البرلمانى الإنجليزى. وهو يلخص القانون الإقطاعى القديم، ويحصر نطاقه، وينطوى على ضمانات حقوق الحرية الشخصية والملكية.

كما هو الحال فى هذا المثال- رقى القريب وترك الكفوء.

وإذا كنا نتفق على أن كل شخص فى المجتمع يجب أن يكافأ "على قدر كفاءته"، فإننا يجب أن نتفق أولاً على تحديد المقصود بالكفاءة، لأن الآراء حول ذلك سوف تختلف اختلافاً كبيراً. ولنفكر ما الذى يمكن أن يحدث إذا اتفقنا مثلاً على أن الكفاءة هى: القدر المعقول من الذكاء علاوة على بذل المجهود المطلوب. وللرد على هذا التساؤل ألف عالم الاجتماع الإنجليزى ميكائيل يونج كتاباً يصور مجتمعاً يوتوبياً (مثالياً خيالياً) يسير على هذا النظام، وحدد المؤلف الإطار الزمنى لوقائع مجتمعه (الخيالى) بعام ٢٠٣٤ ميلادية. وقرر المؤلف فى كتابه أن السيادة فى هذا المجتمع هى للأكفاء الموهوبين Meritocracy.

وإن كان ينقص هذا العرض تصوير الحالة اليوتوبية (الخيالية المثالية) التى يعامل فيها كل فرد وفقاً للمبدأ القائل: "الكل على قدر حاجته"، دون أن يحد تلك الاحتياجات معيار اجتماعى معين أو قيود من أى نوع. والطريف أنه حتى فى ظل هذه الحالة المثالية سوف يثور تضارب بين التوقع والواقع الفعلى، مما سيؤدى عاجلاً إلى عدم شعور الجماعات بعدم الرضا. والسبب فى ذلك واضح وبسيط للغاية: فنحن لا يمكن أن نلبى طلبات واحتياجات كل فرد، ولا نستطيع أن نحقق له طموحاته، ففى المجتمع ألوان عديدة من عدم المساواة، لا مناص من التعايش معها (دون أن يرتبط ذلك بتفاوت القوة فهذا أمر آخر)، وقد يستحيل القضاء تماماً على دلالاتها الثقافية[١].

وتتكون فى كل مجتمع كبير معقد ثقافات فرعية وجماعات تحرص على الدفاع عن مصالحها أمام الجماعات الأخرى. والملاحظ أن نظم ذلك المجتمع لا يمكن أن تكون نافعة أو محققة لمصالح كل تلك الجماعات والثقافات لفرعية بنفس القدر. ولذلك يمكن القول بوجه عام بأن تلك النظم لا تحظى إلا بدعم أولئك الذين يحققون منها أكبر قدر من الفائدة، ويحاربها بوعى بعض الجماعات الأخرى، على حين تقنع الأغلبية بأداء السلوك المعتاد، دون انفعال تأييد أو معارضة. وكلما حرص النظام على تأكيد قيم معينة كالمساواة والإخاء، كلما زاد الشعور بالإحباط والضيق لدى أولئك الذين يرون أنه من المستحيل عليهم الوصول إلى المراكز الممتازة. ومعنى ذلك أن مشاعر الإحباط ترتبط دائماً بتوقعات معينة: سواء فى

---

(١) يعبر المثل الشعبى المصرى بشكل طريف عن حالة المساواة المستحيلة: "أنا أمير وأنت أمير، ومن يسوق الحمير".

ذلك التوقعات التى تثيرها الأيديولوجية الرسمية المعلنة، أو التوقعات التى تبدو ممكنة عندما يتوقع حدوث تغير فى النظم. مثال النوع الأول من التوقعات ذلك الناشئ عن وعود حكومات العالم الثالث لشعوبها بالرخاء، وتوفر الخدمات. ومثال النوع الثانى: أن ترى شعوب تلك المجتمعات أيضاً مظاهر الثراء المفرط التى تظهر على بعض الناس نتيجة الاشتغال بالتجارة أو السفر إلى الخارج، ويتصور الجميع إمكانية أن يحقق كل منهم ذلك أو شيئاً قريباً منه لنفسه.

وفى كل الثورات الاجتماعية التى عرفها التاريخ تكون مهمة المثقفين فى المجتمع ترويج الفكرة بأن التغير أمر مرغوب وممكن التحقق فى ظل الظروف الجديدة. وكثيراً ما يحدث- خاصة فى مجتمعات العالم الثالث- أن تسبق الطموح الواقع بمسافة كبيرة.

(د) هناك نوع رابع من الصراع يرتبط بهذا الشكل من الصراع الناشئ عن التناقض بين التوقع والحقيقة، وهو نتيجة لحقيقة اجتماعية مؤداها أن المكان عند القمة أضيق كثيراً من المكان عند السفح. ويمكن القول بأنه يكاد لا يوجد مجتمع إنسانى لا يعرف **التنافس**، ولو بشكل ما. حتى عند المجتمعات البسيطة المسالمة التى تعمل بالزراعة، فأجود قطعة من الأرض لا يمكن أن تحصل عليها إلا **عائلة واحدة، وشخص واحد** فقط هو الذى يمكن أن يتزوج أجمل امرأة فى القرية، **وواحد** هو الذى سينجب أكبر عدد من الأطفال، وربما كان هناك **شخص واحد أو اثنان** فقط هما اللذان يمكن أن يوصفا بالحكمة ورجاحة العقل.

ولذلك يشعر الباقون بالإحباط، وقد يتساءلون فى يوم من الأيام: أين هى العدالة؟ ويُطرح هذا التساؤل دائماً كلما كان هناك من يمارس قوة فى المجتمع، وينحرف أحياناً (أو كثيراً) فى استخدامه لها. كما أنه يطرح حتى لو لم يكن هناك أى تعسف فى استخدام القوة، لأنه سوف يظهر- فى يوم ما- من يتساءل عن مشروعية السلطة التى يستخدمها.

(هـ) وصفنا فيما سبق النظم الاجتماعية بأنها إجابات "محفوظة" أو "جاهزة" على مشكلات المجتمع. وهذه النظم تتكون وتكتسب ملامحها ببطء وعلى مدى فترات زمنية طويلة. ويترتب على هذا البطء فى تكوين النظم الاجتماعية أو تغيرها ظهور نوع خامس من الصراعات هو ما يعرف باسم: **المشكلات**

الاجتماعية. ويتعرف عليها المجتمع ويحاول أن يحلها، ولكن هذا الحل لابد وأن يتم حتماً على حساب فريق ما.

ولو عدنا بفكرنا إلى ماضى البشرية البعيد واسترجعناه لاستطعنا أن نتعرف على كثير من الأسباب "الطبيعية" لظهور المشكلات الاجتماعية: فإذا وجدنا مجتمعاً فقيراً شديد الفقر وسط عدد من المجتمعات الغنية، ربما قلنا إن السبب فى ذلك أن بيئة هذا المجتمع ليست صالحة للزراعة، ومن هنا سبب ما فيه من فقر. ولكن إذا نظرنا ووجدنا فقراً فى البلاد الصناعية المتقدمة، فذلك لا يمكن أن يعود إلى أسباب "طبيعية" مهما تسامحنا فى استخدامها كمبرر للمشكلات، ولابد أن نسمى هذا الوضع مشكلة **اجتماعية**، ومن ثم يتعين علينا أن نتعامل معها اجتماعياً أيضاً. وهذا فارق جوهرى فى أسلوب النظر إلى المشكلة، كما نتبين من المثال التالى:

فى الهند يبدو الفقر والجوع لعامة الشعب مشكلة **طبيعية**، أى أن الطبيعة هى المسئولة عنها، بوصفها فى هذه الحالة نقص فى المواد الغذائية بسبب سوء المناخ، وإرهاق الأرض، وكثرة الآفات الزراعية... إلخ فالفقر ليس راجعاً إلى كثرة عدد السكان وضغطهم على الموارد المتاحة، ولا إلى القصور فى تنظيم النشاط الزراعى. وعندما يبدأ قطاع هام ومؤثر من المجتمع إدراك أن حل مشكلة الفقر فى الهند يمكن أن يتحقق عن طريق تنظيم الأسرة وتحديث الزراعة، فإنها تكون بذلك قد فهمت كمشكلة **اجتماعية**. ومعنى ذلك أنه يتعين بذل جهود مشتركة وأن تلك الجهود يمكن أن توفق إلى التخفيف من وطأة المشكلة، مما يترتب عليه تكوين نظم ومؤسسات اجتماعية لمواجهة تلك المشكلات والعمل على حلها.

كما تظهر المشكلات الاجتماعية عندما تفشل النظم الاجتماعية فى التكيف مع الظروف المتغيرة، فعندما تتطور المعرفة العلمية الطبية لدى قطاع كبير من الناس (هذه ظروف متغيرة)، ولكن الخدمة الطبية (نظام ومؤسسات) لا تتطور بالقدر الملائم، تظهر مشكلة اجتماعية. وحدث فى كثير من البلاد الأوروبية أن شهدت سنوات ما بعد الحرب ازدياداً كبيراً- مؤقتاً- فى المواليد، الذين بلغوا سن التعليم، وسن الجامعة فى منتصف الخمسينات وفى منتصف الستينات، فزاد فى المجتمع فى تلك الفترة عدد الشبان الذين يريدون الالتحاق بالمعاهد التعليمية بمعدل يفوق ما كانت تعرفه تلك المجتمعات من قبل، وعجزت المؤسسات التعليمية عن استيعابهم

بسهولة، فنشأت فى تلك الحالة مشكلة اجتماعية حادة[١].

ولاشك أن النظم (والنظام هو سمتها الأولى واسمها الدال عليها) لم تكن لتستحق هذا الاسم لو أنها كانت تغير نفسها كل يوم لتتلاءم مع الظروف المتغيرة، فهذا مخالف لطبيعتها، على الأقل فى المدى القصير. ولابد أن يقترن كل تغيير بخسارة طرف ما، هو فى هذه الحالة جماعات المصالح التى كانت مسئولة حتى الآن عن إدارة هذا النظام وتسييره، والتى تشعر بالالتزام نحوه.

أن مفهوم المصالح الخاصة لا يعنى مجرد التفكير فى الامتيازات والمنافع فحسب (التى تعد مشروعة ومعترفاً بها من جانب التراث)، ولكنه يضم علاوة على ذلك التبريرات الأيديولوجية للأوضاع القائمة. والتغيرات فى النظم لا تصيب الامتيازات فحسب، ولكنها تهدم الفكرة التى كانت قائمة لدى الشخص المضار من التغيير، وهو أنه على حق وأنه يفعل ما يراه صحيحاً. فالتنازل عن هذه الامتيازات المعنوية أصعب من التنازل عن الامتيازات العملية.

٢-الأسباب الراجعة إلى التطور الثقافى

عرضنا فيما سبق لخمسة أنواع من الصراع الاجتماعى التى تؤدى إلى إحداث التغير فى المجتمع. (ومن الواضح أن هذا العدد يمكن أن يزيد، وأن نأتى على ذكر نقاط أخرى، فهذا العدد ليس حصراً تاماً). وترجع بعض تلك الصراعات التى ذكرناها إلى بعض التطورات التى تطرأ على الثقافة والتى تكون لها آثارها على العلاقات الاجتماعية. **والتغير الثقافى** شأنه شأن التغير الاجتماعى عملية مستمرة لا تتوقف، ولكنها تختلف عنها فى سرعة حدوثها وفى شدتها.

ويتمثل التغير الثقافى فى الاختراعات والتجديدات التى تظهر فى ميادين: الفن، والتكنولوجيا، والفكر، والعلوم، والسياسة، والدين والأخلاق. والقاعدة عند حدوث اختراع معين أن بعض عناصره تكون موجودة فعلاً، ولكنها ترتبط ببعضها وتأتلف على نحو جديد، وتجد استخدامات جديدة، أو ترتبط على نحو جديد ببعض

---

(١) يرى البعض أن من الأسباب الحقيقية التى ساهمت فى ثورات الطلبة فى أوروبا أواخر الستينات، أنها كانت رد فعل على أزمة التعليم الجامعى وضغط الطلاب على الجامعات والمعاهد العليا، بشكل خلق أزمة حقيقية، وهم الجيل الذى ولد فى "رواج المواليد" الذى أعقب الحرب العالمية الثانية، وبلغ فى النصف الأول من الستينات سن دخول الجامعة. ويلاحظ أن ذلك ليس السبب الوحيد بالطبع، فهناك أسباب أيديولوجية، وأخرى سياسية لها دور فعال، ولكن ذلك الظرف هو المسئول عن تهيئة الأرض الملائمة لهذه الغضبة الشبابية العارمة.

العناصر الثقافية الأخرى. ولذلك تكثر الاختراعات والتجديدات الثقافية حيث تلتقى جماعات مختلفة، وحيث تتفاعل ثقافات كاملة مختلفة مع بعضها البعض. (وذلك كما نرى فى الولايات المتحدة مثلاً التى يتحقق فيها هذان الشرطان بوضوح، علاوة على مستلزمات أخرى تكميلية مثل استنزاف الكفاءات الفكرية المهربة من أوروبا وبعض بلاد العالم الثالث، وتمتع القارة الأمريكية بموارد وإمكانيات طبيعية غير محدودة).

كذلك نجد الثقافات البسيطة المتخلفة والثقافات الراقية تستعير من بعضها البعض، وتستخدم تلك العناصر المستعارة فى مناسبات قد تكون مغايرة تماماً لاستخدامها فى بيئتها الأولى، فتكيفه مع النسق الثقافى الخاص بها، أو تكتفى بأن تأخذ الفكرة فقط دون الشئ نفسه (ويسمى علماء الأنثروبولوجيا الثقافية هذه الظاهرة "انتشار المثير الثقافى"). ومثال ذلك الأبجدية مثلاً، فقد يمكن استخدام أى حروف جديدة فى تدوين لغات أخرى. المهم أن الشعب قد يقبل الفكرة، فكرة التدوين، دون أن يتبنى بالضرورة حروف تلك الأبجدية.

ويمكن أن تعمل الصراعات الاجتماعية، التى تتطلب البحث عن حلول جديدة للمشكلات القائمة، على التعجيل بعمليات الاختراع أو استعارة عناصر ثقافية من خارج المجتمع. وهذا هو الوضع المعكوس للحالة التى أشرنا إليها من قبل، وقلنا فيها إن التجديدات الثقافية تكثر حيث تختلط جماعات مختلفة فى مجتمع معين. لأنه فى مثل هذه الأحوال يتسنى ابتكار ارتباطات جديدة بين عناصر ثقافية موجودة فعلاً، أو استخدام تلك العناصر فى أغراض لم تكن معروفة من قبل، كما تكون هناك ضرورة ابتكار أشياء جديدة من شأنها أن تساعد على التقريب بين الجماعات ذات التناقضات الحادة أو التخفيف من حدة هذه التناقضات على الأقل. كما أن تجاور الجماعات المختلفة يهيئ شرطاً هاماً لحدوث الاختراعات وبالتالى حدوث التغير. وهذا الظرف هو: أن ملاحظة الآخرين المختلفين عنا تثير لدينا الوعى بأن الأمور يمكن أن تسير على نحو آخر مختلف عما تعودناه. فالوعى بالاختلاف، يهيئ الإنسان للبحث عن بدائل، ويشحذ قدرته على التمييز بين نفع تلك البدائل له، وبذلك يفتح الطريق أمام اختيارات جديدة، وهنا يحدث التجديد.

ولا يعنى هذا أن كل تغير اجتماعى لابد أن ينجم عن صراع اجتماعى معين. ولعل التطور التكنولوجى العلمى الذى نعيشه اليوم يطرح علينا تساؤلاً هاماً: ترى

هل تحول هذا التطور السريع البعيد المدى فى التأثير إلى قوة مستقلة تمارس التأثير من جانبها على بقية النظم الاجتماعية؟ لقد طرح العالم الألمانى الفريد فيبر (شقيق ماكس فيبر الذى تحدثنا عنه فى موضوع النظريات) فكرة قريبة من هذا. ولكن بعض مؤرخى الثقافة يرون أن هذه الظاهرة ليست ظاهرة فريدة مميزة لمجتمعنا الصناعى المعاصر، لأن المعرفة التكنولوجية غير القليلة لدى الحضارات القديمة كانت هى الأخرى عاملاً فعالاً باستمرار فى إحداث التغير الثقافى والاجتماعى، ولذلك ليس مستغرباً أن تتكرر هذه الظاهرة فى مجتمع اليوم. والملاحظ اليوم على أية حال أن علم اجتماع العلم (أى سوسيولوجيا العلم) قد أصبح فرعاً مستقلاً من فروع علم الاجتماع، وهو يهتم بدراسة الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها التى تؤثر على اتجاه التطور التكنولوجى العلمى وعلى سرعته. وإن كان العلماء، وكذلك المؤسسات القائمة فى المجتمع، أكثر ميلاً إلى دراسات التنبؤ العلمى بمستقبل المجتمع، التى تتناول الآثار التى يحتمل أن تمارسها الاختراعات التكنولوجية على المجتمع الإنسانى فى المستقبل.

ولا يمكن القول بأن كل اختراع تكنولوجى جديد يصبح جزءاً من تراثنا العلمى، كما لا يمكن القول بأن كل اختراع ثقافى يطبق فعلاً يمكن أن يستمر، فكثير من تلك الاختراعات يموت مع أصحابه الذين توصلوا إليه، وكثير منها يتخلى عنه أصحابهم أنفسهم ولا يذيعونه بين الناس (ونلاحظ نماذج كثيرة للنوع الأخير من الاختراعات فى أشكال التعبير الفنى الجديدة فى الفن رسماً أو تصويراً). وهناك اختراعات أخرى تتخذ شكلاً نظامياً وتعيش فى المجتمع أمداً طويلاً، مثل الدين الجديد (الوضعى، كالبوذية أو الهندوسية)، ونتائج البحوث العلمية، والديموقراطية البرلمانية (النيابية)، والمسرح، والتمييز الشديد بين أزياء الرجال وأزياء النساء، أو لبس الرجال والنساء لنفس الملابس واتخاذهم نفس طريقة قص الشعر (موجة جديدة مازلت مستمرة منذ بضعة عقود فى البلاد الغربية)... إلخ.

وتعمل الاختراعات الثقافية فى أثناء عملية التشكل النظامى التى تجرى عليها على التأثير على البناء الاجتماع القائم. وكثيراً ما يحدث أثناء ذلك أن تستمر بعض تلك النظم لمدد أطول من القيم والمعايير التى تجسدها. فالكاتدرائيات الضخمة ونظم التدرج البيروقراطى تظل باقية بعد أن تختفى التصورات الجديدة (التى كانت

جديدة أيامها)، وتستهلك وتسقط من ذاكرة الناس. وهذا هو السبب فى **التضارب الزمنى الذى يحدث بين المعايير الثقافية والنظم الاجتماعية**، حيث تعيش النظم عمراً أطول من التصورات الجمعية، أو تظهر التصورات الجديدة التى لا تجد لها نظماً تجسدها بالقدر الكافى والملائم، أو لا تجد لها نظماً أصلاً. وفى كلتا الحالتين تحدث توترات، ثم صراعات، مما يؤدى فى النهاية إلى التغير.

ولذلك يوجد فى مجتمعاتنا المعاصرة الكبيرة الحجم المعقدة البناء شكل آخر من أشكال الصراع التى لا يمكن تفاديها، وأعنى به: **الصراع بين المعايير المتعارضة.** فكلما اتسع المجال الثقافى، كلما كثر عدد الأفكار والتصورات والممارسات الثقافية المعروفة، وكلما تعددت احتمالات خلق علاقات ارتباط جديدة بينها، أى عمل تجديدات.

وتعد مدينة نيويورك الأمريكية نموذجاً متطرفاً شديد الوضوح لهذا الوضع، حيث يعيش أكثر من عشرة ملايين من البشر على رقعة صغيرة محدودة من الأرض، توجد بينهم تنويعات وتباينات هائلة فى التصورات، والنظم، وأنواع الجماعات. فهى تجسيد للتنوع المتجاور، الذى يؤدى إلى ما نسمع عنه من أحداث وحوادث فى الأخبار كل يوم. ولكن الحوادث ليست هى الاستجابة الوحيدة لهذا التنوع، فهناك استجابة هامة هى طوفان الاختراعات الثقافية، من الأفكار الجديدة والممارسات الجديدة وكذلك النظم الجديدة، التى تخلق من هذا الخليط المتباين أشياء عامة مشتركة تحظى بقدر من الاتفاق. والنتيجة أن المدينة مازالت تعيش وتنمو، وهو أمر يعد فى حد ذاته معجزة من معجزات الاجتماع الإنسانى.

رابعاً: الدوافع الخارجية للتغير

قلنا فيما سبق إن من أسباب التغير الاجتماعى (فيما عدا التغير الراجع إلى خصائص البناء الاجتماعى وتطور ثقافة هذا المجتمع) التغيرات التى تطرأ على البيئة الاجتماعية فى البناء الإيكولوجى (المكانى والزمانى) والبناء الديموجرافى (السكانى)، وكذلك المؤثرات الصادرة عن البيئة الطبيعية. **والحقيقة أن مؤثرات البيئة غير الاجتماعية تأتى من الخارج**، أى تعد مؤثرات خارجة، **وأن تأثيرها يحدث بشكل غير مباشر دائماً.** فالعصور الجليدية، والعصور بين الجليدية وفترات الجفاف الكبرى كانت تعمل على تضييق أو توسيع المجال الحيوى الذى يمكن أن يعيش فيه الإنسان. كما أن تغيير قطعان الأسماك الضخمة لمساراتها أو طرق

هجرتها يضيع على سكان بعض الجزر غذاءهم الرئيسى، وقد يضطرهم إلى البحث عن مصادر جديدة للغذاء أو الموت جوعاً. والملاحظ أن هذا النوع من الأحداث يؤثر فى بادئ الأمر على الإطار الإيكولوجى للمجتمع، ثم يؤثر فيما بعد على العلاقات الاجتماعية فيه. تماماً كما يحدث عندما تؤدى المجاعات أو الأوبئة إلى تقليل عدد سكان مجتمع معين، وتغير بالتالى الأساس الديموجرافى (أى السكانى) لهذا المجتمع.

والملاحظ أن التغيرات الاجتماعية التى تترتب على مثل هذه التغيرات الإيكولوجية أو الديموجرافية يمكن أن تتنوع وتتباين بشدة. فاستجابة مجتمع معين لوقوع كارثة طبيعية لا يتحدد مباشرة تبعاً لنوع الكارثة وحدها، ولكنه يتحدد أساساً تبعاً لطبيعة ثقافة هذا المجتمع ونظمه الاجتماعية.

ونلاحظ أيضاً أن التغيرات البيئية، التى تسبب لنا القلق والانزعاج اليوم (مثل تلوث الهواء، وتلوث مياه الأنهار التى نشرب منها، ودخول كثير من السموم إلى الفاكهة والخضروات التى نأكلها... إلخ) ترجع فى أغلبها إلى الإنسان نفسه، أى إلى التأثير الإنسانى الضار على البيئة. وقد أشرنا من قبل إلى أن مشكلة التضخم السكانى يمكن أن تعد مشكلة "طبيعية"، كما يمكن أيضاً أن تعد مشكلة اجتماعية، تبعاً للمنظور الذى نطل منه على مشكلاتنا. وتكون المشكلة من طبيعة اجتماعية عندما يسود التصور بأنه يمكن إحداث التغير المنشود بوسائل اجتماعية، بالقوانين والحملات الإعلامية المركزة الواسعة النطاق، والعيادات العامة، وفرض الضرائب، أو تقديم المساعدات... إلخ.

ويحس المجتمع الإنسانى **بمؤثرات البيئة الاجتماعية** أشد من إحساسه بأى مؤثرات أخرى. ومن أمثلة ما نعنيه بمؤثرات البيئة الاجتماعية: الحروب، والاحتلال الأجنبى، والتحالفات السياسية والاقتصادية، والهجرات (سواء بحثاً عن وسيلة أفضل للعيش أو لمجرد النزهة والترحال)، وبالاختصار كل ما من شأنه أن يؤثر على البناء الاجتماعى. وإن كانت المؤثرات الثقافية أقل ظهوراً للعيان وأقل لفتاً للانتباه، ولكنها أبعد تأثيراً وأعمق نفاذاً فى تغيير البناء الاجتماعى القائم. ويتعين علينا عندما نتصدى لتحليل تلك العمليات أن نقصر مجال رؤيتنا على مستوى معين، فلا نخلط فى التحليل بين المستويات المختلفة.

من هذا مثلاً نستطيع أن ندرس أثر الاحتلال الإسرائيلى فى المجالات

المختلفة (الاقتصادية، والسياسية، والفكرية... إلخ)- بعد عام ١٩٦٧- على منطقة الجولان السورية، أو على الضفة الغربية لنهر الأردن، أو على شبه جزيرة سيناء (التى عادت إلى الوطن الأم نهائياً فى أبريل ١٩٨٢)، فتتخذ من منطقة واحدة، أو من دولة واحدة، وحدة للدراسة. ولكننا نستطيع أن ندرس أثر هذا الاحتلال على مستوى الأمة العربية، أو على مستوى دول المواجهة... إلخ المهم أن نحدد مستوى معيناً. ويمكن أن ندرس أثر الحضارة الغربية الحديثة على الجزائر، أو على بلاد المغرب العربى كلها، كما يمكن أن ندرسها على مستوى أكبر هو أثرها على البلاد العربية، وقد نهتم فى دراسة رابعة بدراسة أثر هذه الحضارة الغربية الحديثة على أفريقيا، وربما على بلاد العالم الثالث.

وتفرض البيئة الاجتماعية وغير الاجتماعية على الجماعات الإنسانية أن تتكيف وفقاً لها، وأن تتعلم كيف تسيطر على هذه البيئة، ولو بشكل جزئى على الأقل. ويمكن أن نقول إن الإنسانية- ككل- قد استطاعت على مدى تاريخها أن تزيد بشكل مضطرد سيطرتها على البيئة الطبيعية. ولكن الملاحظ أن تاريخ الحضارات الراقية لا يسير فى خط واحد مضطرد، ولكنه يتميز- كما رأيناه حتى الآن- بالتذبذب صعوداً وهبوطاً.

والخلاصة أن محاولة تفسير التغير الاجتماعى- أو تاريخ الإنسانية- من خلال سلسلة بسيطة من الأسباب والنتائج، قد ثبت عدم سلامتها من الناحية العلمية. وكل ما نستطيعه هو أن نقول إنه بالنسبة للحالة الفلانية، كانت العوامل كذا وكذا ذات أهمية خاصة واضحة فى تحقيقها أو تكوينها. والشئ المؤكد أن **جميع الجماعات الإنسانية لديها دافع قوى للتغير، كما أن لديها دافعاً قوياً للمحافظة على ما هو قائم والتمسك به.** وأن زيادة هذا الدافع أو ذاك عن الحد المناسب يؤدى إلى انهيار الجماعة. ويجب أن نعى أن ميكانيزمات الحفاظ على الجماعة، أى الحفاظ على البناء الاجتماعى القائم، تمثل هى نفسها أجزاء من هذا البناء ذاته، والمعايير الثقافية هى التى تدعمها وتضفى عليها مشروعيتها.

وعوامل التغير توجد فى البناء الاجتماعى، وتوجد فى ثقافة هذا المجتمع، كما توجد خارج المجتمع والثقافة. ويرى الكثيرون – ربما غالبية علماء الاجتماع، ولكن غيرهم من الناس أيضاً – أن التحكم فى مسار التغير الاجتماعى يمثل هدفاً هاماً يجب أن نرغب فيه ونسعى إليه، وذلك لكى تستطيع الوحدات الاجتماعية أن تتغير دون أن يتهددها خطر التفكك، فلا يتم التغير بسرعة أقل مما يجب ولا أكثر

مما يجب، ويتم فى الاتجاه الذى يحقق من الفوائد أكثر مما يحقق من الأضرار.

إن هذا التصور إنما هو اختراع ثقافى، لم يتبلور فى صور محددة إلا كثمرة الجهود العلمية- فى حقل علم الاجتماع- خلال المائة عام الماضية. ونظراً لقصر هذه الفترة- بالقياس إلى عمر البشرية- فإننا لم نتوصل بعد إلى بلورة طرق مؤكدة لتطبيق هذا الاختراع، أو على الأقل التمهيد لتطبيق سليم فى المستقبل القريب.

الباب الثالث
ميادين الدراسة فى علم الاجتماع

مقدمة

تعد مشكلة التعريف فى ميدان العلم من أولى وأخطر المشكلات التى تواجه الباحث فى بداية اشتغاله بأحد فروع العلم، وتعد مشكلة أخطر وأبعد أثراً حينما يتعين على هذا الباحث، بعد أن يطول به العهد بالاشتغال بفرع تخصصه، أن يقدم علمه هذا للناس ويشرح لهم موضوع الدراسة فيه. والمشكلة أيسر نسبياً فى العلوم التى تتناول بالدراسة موضوعات ملموسة، مادية ومحسوسة ويسهل عرض نماذج منها على الناس، كما يسهل شرح عمليات التغير فيها، أو بيان آثارها على حياتهم. ولكنها تكون على جانب كبير من التعقيد عندما تتصل بعلم يتناول موضوعاً ليس محسوساً للناس ولا هو ميسور الفهم للكافة (أعنى كافة الناس أبناء ثقافة معينة)، مثل علم الاجتماع، حيث تتصدر مشكلة التعريف، سائر المشكلات، لأنها أسبق على مشكلة تحديد ميدان التخصص، تمهيداً لتحديد فروع هذا العلم، أو ميادينه الفرعية.

ويعانى الحوار العلمى، الذى يجب أن تكون الدقة الكاملة أهم صفاته، يعانى من مشكلات سوء الفهم الناجم عن اختلاف التعريفات، وكذلك عن اختلاف الأساليب المتبعة فى تقديم التعريف. وليست مشكلة تعريف موضوع العلم قاصرة على علم الاجتماع وحده، ولكنها مطروحة بنفس القدر فى ميادين علم النفس، والأنثروبولوجيا، وعلم السياسة وغيرها. وربما يرجع أحد الأسباب فى وجود تلك المشكلة (إلى جانب مشكلة التجريد وصعوبة الموضوع أصلاً) أن المشتغلين بتلك العلوم لا يبذلون القدر الواجب من الجهد ولا يخصصون القدر الواجب من الوقت لتأمل هذه المشكلة والعمل على حلها بالاجتهاد فى تقديم تعريفات دقيقة ومحددة.

والملاحظ بالنسبة لعلم الاجتماع أن أصحابه يحاولون منذ أوجست كونت أن يحددوا موضوع البحث فى هذا العلم، ويعينون حدوده إزاء العلوم الأخرى التى تدرس الإنسان والمجتمع. ويعد العلماء الفرنسيون والألمان أكثر العلماء اهتماماً بتحليل هذه المشكلة، وأكثرهم إسهاماً فى تقديم الحلول، قياساً على الجهود التى قدمها العلماء الإنجليز والأمريكيون.

ونحن لسنا بصدد تقديم تعريف محدد لميدان علم الاجتماع، فتلك مشكلة ألقينا

عليها بعض الضوء فى الفصول الأولى للكتاب ولكننا نؤكد الآن أساساً أن هذا التعريف أساس لازم لا غنى عنه قبل تحديد فروع هذا العلم أو ميادين الدراسة فيه. كما أننا أردنا بهذه الإشارة أن نلفت النظر إلى أن العلماء لا يختلفون فى تعريف موضوع العلم فحسب، ولكنهم يختلفون أيضاً فى تحديد فروع هذا العلم وميادين الدراسة فيه.

وقد اتجه رواد علم الاجتماع الأوائل فى تقسيمهم لفروع العلم الكبرى إلى تصنيفها **تبعاً للظواهر الاجتماعية المتميزة** التى حددوها موضوعاً لعلمهم الجديد، فكان لديهم: الأسرة، والدين، ونظام الحكم، وتقسيم العمل، والبناء الطبقى، والجريمة أو السلوك الجانح (المنحرف). كما يتميز علماء الاجتماع **تبعاً لاهتمامهم بميادين النظرية** (ويرتبط بها غالباً نشاط تدريس هذا العلم فى الجامعات)، **أو البحوث، أو علم الاجتماع التطبيقى.** ويتخصص أصحاب الاتجاه التطبيقى فيما بينهم تبعاً لنوع المشكلة التى يهتمون بحلها ويوقفون جهودهم على محاولة علاجها أو مواجهتها، وهى المشكلات المختلفة التى تواجه المجتمع اليوم، أو يتوقع أن تواجهه غداً.

ويوجد أسلوب آخر لتقسيم ميادين الاهتمام فى العلم **تبعاً لمستوى المعالجة،** أى مدى اتساع أو تحديد المنظور المستخدم فى رؤية الوقائع الاجتماعية وتحليلها. فقد كان علماء الاجتماع يهتمون فى الماضى بدراسة الوحدات الكبرى: المجتمع، أو الدين، أو الدولة، أو حتى الإنسانية كلها. إلا أن محاولة إنشاء علم حديث دقيق لابد أن تؤدى بالضرورة إلى الاشتغال- ولو مؤقتاً وفى البداية- بوحدات اجتماعية صغيرة نسبياً وقابلة للقياس. من هذا مثلاً: حالات الانتحار القابلة للقياس إحصائياً فى أحد البلاد أو فى عدد من البلاد، ظروف العمل فى أحد فروع الصناعة فى إنجلترا مثلاً، أو بهجرة فلاحى إحدى الولايات الألمانية إلى الولايات المجاورة للعمل فى الصناعة، أو معدلات الإنتاجية عند عمال النسيج الألمان، أو الدخول والمصروفات اليومية لبعض الأسر الفرنسية، أو المصطلحات الدالة على القرابة فى إحدى قبائل الهنود الحمر الأمريكيين (التى لا يزيد عددها عن بضع مئات أو بضعة آلاف) أو استجابات إحدى مجموعات التجارب من العمال الصناعيين للتغير فى بعض ظروف العمل، أو العلاقات بين الرؤساء والمرؤوسين تحت نفس الظروف وهكذا (وتلك الأمثلة هى عناوين أو موضوعات لبعض الدراسات

السوسيولوجية والأنثروبولوجية التى أجراها الرواد فى المرحلة الكلاسيكية).

والغالب أن الرواد الذين أجروا تلك الدراسات على وحدات اجتماعية صغيرة أو على عمليات ذات مدى زمنى محدود كانوا يستهدفون من وراء ذلك تجميع عدد كبير من الدراسات الصغيرة الدقيقة لكى يتوصلوا عن طريق الاستقراء إلى التعميم على الوحدات والعمليات الاجتماعية الكبرى. ومع ذلك فإن هذا الأسلوب فى التناول لفت الانتباه إلى دراسة العمليات الصغرى فى ذاتها، ومحاول العمل على مواجهة مشكلاتها.

وخلال المرحلة الكلاسيكية من تاريخ علم الاجتماع اهتم تشارلز كولى ومرجريت ميد بالذات بدراسة العلاقات الاجتماعية الأولية غير القابلة للتخفيض. أما اليوم فنجد جورج هومانز يصيح فى زملائه المشتغلين بعلم الاجتماع: "أعيدوا الإنسان إلى حظيرة الاهتمام فى علم الاجتماع مرة أخرى"، فهو بذلك أبرز أصحاب المشتغلين بدراسة الجماعات الصغيرة. وبذلك يتضح أن هذا الاتجاه موجود فى علم الاجتماع منذ زمن بعيد إلى جانب الرغبة فى دراسة العلاقات الكبرى والقواعد العامة الشاملة التى تصدق على الأحداث الاجتماعية، ورؤية الجزئيات فى إطار مقولات عامة شاملة. كما نذكر بهذه المناسبة محاولة جورج زيمل التوصل إلى صور أو صيغ عامة تنطبق على الوحدات الاجتماعية الكبرى كما تنطبق على الوحدات الصغرى والمتناهية الصغر، أى تنطبق على العلاقات بين شخصين أو ثلاثة أو أربعة أشخاص، كما تنطبق على العلاقات بين الجماعات والأمم والثقافات الكلية. ومازالت تلك المحاولة مستمرة فى البحث العلمى الاجتماعى المعاصر حتى اليوم.

والحقيقة أن أحد الاتجاهين يمكن أن يتقدم الآخر أحياناً، ففى فترة يسود الاهتمام بدراسة الوحدات الاجتماعية الكبرى، وفى أخرى يتحول الاهتمام الأول إلى دراسة الجماعات الاجتماعية الصغرى وهكذا. ولكن ذلك لا يعنى إطلاقاً أن أحدهما أسبق من الآخر أو أكثر أهمية من الآخر، ولا أن أحدهما- بالطبع- يمكن أن يحل محل الآخر ويغنى عنه. وإنما الذى حدث أن مستوى معالجة الموضوعات فى علم الاجتماع انقسم إلى شطرين، وأصبح هذا الأسلوب فى التقسيم- كما قلنا- أحد الطرق المتبعة فى تصنيف موضوعات العلم واهتمامات المشتغلين فيه. ولذلك أصبح هناك فرع من علم الاجتماع يدرس الوحدات الاجتماعية الصغرى (ويسمى

الميكروسوسيولوجيا Microsociology) وفرع يدرس الوحدات الاجتماعية الكبرى (ويسمى الماكروسوسيولوجيا Macrosociology)، وميدان اهتمام ثالث يدرس "المستوى الوسيط أو المتوسط" (وصاحب التسمية هو العالم الأمريكى روبرت ميرتون).

وهكذا يمكن أن نعالج موضوعاً مثل: "هل يوجد تطور اجتماعى بدون صراع؟" على المستوى الأكبر (الماكرو) أو على المستوى الأصغر (الميكرو) أو على المستوى الأوسط. كذلك يمكن دراسة المشكلات الاجتماعية على المستويات الثلاثة، مثل: إنجاز العمل فى الجماعات الخماسية (المكونة من خمسة أشخاص) ذات بناء السلطة التسلطى بالمقارنة إلى نتائج إنجاز العمل فى جماعات من نفس الحجم يتميز بناء السلطة فيها بالمساواة، أو شروط ومتطلبات التعاون السلمى بين القوى العظمى فى عالم اليوم، أو تطوير نظام التعليم الجامعى لمواجهة تحديات مجتمع المستقبل. وبذلك يكون التوجه نحو مستوى معين من مستويات المعالجة شكلاً للتخصص إلى جانب أشكال التخصص الأخرى.

والمهم على أية حال أن نتفق على أن هذا التخصص يتطلب فى النهاية تجميع الأفكار وتركيزها وتلخيصها. وهو أمر يحتمه بالضرورة النمو الهائل فى المعرفة السوسيولوجية من ناحية، كما تحتمه ضرورة التخصص فى مواجهة المشكلات الاجتماعية فى الواقع من ناحية أخرى. ولعل السبيل الوحيد للنجاة وسط هذا التيه الكبير (الناجم عن ازدياد درجة التخصص يوماً بعد يوم) هو التوصل إلى قضايا كبرى، التى سوف يتوصل إليها الأخصائيون فى نهاية الأمر.

الفصل الأول
الميكروسوسيولوجيا والماكروسوسيولوجيا

أولاً: الميكروسوسيولوجيا
(أو دراسة الوحدات الاجتماعية الصغرى)

الميكروسوسيولوجيا (أو دراسة الوحدات الاجتماعية الصغرى) قريب الصلة بعلم النفس، أو على وجه الدقة بعلم النفس الاجتماعى، الذى أصبح اليوم ميداناً مستقلاً للبحث يقع على الحدود بين علم النفس وعلم الاجتماع. على أن الميكروسوسيولوجيا ليست هى علم النفس الاجتماعى فليس بينهما تطابق، بل إن الاختلاف يتركز فى المنظور الذى يطل منه كل منهما على موضوع بحثه.

فإذا كنا نحاول فهم الوقائع والعمليات الاجتماعية عن طريق دراسة أصغر الوحدات الاجتماعية وملاحظة علاقات التفاعل المباشرة بين عدد ضئيل من الأفراد من حيث تأثرها بالبناء الاجتماعى القائم فنحن بذلك نعمل داخل حقل علم الاجتماع. أما إذا كنا نركز على دراسة السلوك ونمو الأفراد عن طريق ملاحظة تأثير أفراد آخرين عليهم، فنحن بذلك نعمل داخل حقل علم النفس الاجتماعى. وذلك لأننا فى الحالة الأولى نحاول التوصل إلى **الانتظامات العامة فى العلاقات الاجتماعية**، آخذين فى الاعتبار البناء الاجتماعى وثقافة المجتمع بوصفها **البيئة الاجتماعية** لتلك العلاقات، والتى تؤثر على هذا **السلوك.** أما فى الحالة الثانية فنحن نلاحظ **الانتظامات العامة فى سلوك الأفراد** فى أثناء دخولهم فى علاقات معينة مع أفراد آخرين.

ولنضرب مثالاً على ذلك: نحن نريد أن ندرس مشكلة تكامل الأشخاص الهامشيين (مثل الغجر، أو الفنانين الفاشلين، أو الزنوج... إلخ) فى بعض جماعات العمل. فإذا كنا نجرى دراسة سوسيولوجية فنحن نثبِّت ظروف كل من هؤلاء الأفراد الهامشيين وظروف الجماعات التى يلتحقون بها. ونركز ملاحظتنا على دراسة معايير العمل، وأساليب العمل، والتكنولوجيا المستخدمة... إلخ فى المجتمع المدروس وفى الطبقة المعنية بوصفها العوامل المؤثرة فى تكامل هؤلاء الهامشيين. أما إذا كنا نجرى دراسة فى علم النفس الاجتماعى- لنفس الموضوع- فإننا نهتم بتسجيل تأثيرات جماعة العمل على الأفراد الهامشيين، والوضع الذى انتهى إليه هؤلاء الأفراد بعد التحاقهم بالجماعة.

ومن أمثلة الدراسات النفسية الاجتماعية الشهيرة دراسة سولومو أش (التى تصدر عنها تقارير منذ عام ١٩٥٢) التى تستهدف توضيح وقياس إمكانية دفع بعض فئات الطلاب إلى إصدار أحكام مخالفة لما يرونه بأعينهم، والتصريح بتلك الأحكام، حتى ولو كانوا وحدهم فى مثل هذا الموقف (ويلاحظ أن بقية أعضاء الجماعة التجريبية يتعاونون مع القائم بالتجربة ويتلقون منه تعليمات سلوكهم فى داخل الجماعة). ونلاحظ هنا- من حيث نظام التجربة نفسه- أن البيئة الاجتماعية تمثل عنصراً ثابتاً غير متغير: فزملاء الطلاب الذين تجرى عليهم التجربة يتلقون تعليمات محددة من الباحث يتصرفون على هديها وينفذونها بدقة، وتسجل التجربة استجابات الأشخاص موضوع التجربة. وتصور لنا هذه التجارب الصورة التقليدية للفرد فى أتون هذا المعترك الرهيب: المجتمع. **ولا يشغل الباحث نفسه فى مثل هذه التجربة بالتنويعات والتغيرات التى تطرأ على المجتمع**، ولكنه يسجل استجابات أفراد لموقف معين فى أثناء التفاعل مع أفراد آخرين فى جماعة صغيرة.

ومن أمثلة الدراسات السوسيولوجية للوحدات الاجتماعية الصغرى نذكر تجارب روبرت بيلز، التى ينشر تقارير عن سير العمل فيها وأخبارها منذ عام ١٩٥١. ويحاول بيلز فى "دراساته لتحليل التفاعل" أن يبين على وجه الدقة والتحديد كيف تتكون الأبنية الاجتماعية فى جماعات معينة تكلف بمهام محددة. ومن أمثلة ذلك: تحمل بعض الأشخاص للمسئولية، من خلال إعطائهم أوضاعاً معينة فى العملية الجارية، ومحاولات تخفيف عبء العمل عن الجماعة ككل، أو التعاون والمنافسة التى تنشأ بين أوضاع معينة، وليس نتيجة صفات أو خصائص فردية. **فهذه التجارب تتناول الجماعة ككل كنسق واحد متفاعل.**

حقيقة أن ميدان الميكروسوسيولوجيا (الدراسة الاجتماعية للوحدات الصغيرة) لا يقوم على التجارب فقط (فميدان علم النفس الاجتماعى يتفوق عليه فى الاهتمام بإجراء التجارب)، ولكنه يتميز بالطابع المصطنع للنظام المعملى الدقيق حتى بالنسبة للتجارب التى يجريها على الجماعات الاجتماعية الصغرى "فى الميدان"، أى فى بيئتها الاجتماعية الطبيعية العادية. ويرجع هذا إلى تركيز ذلك اللون من الدراسات على جانب معين من جوانب الجماعة المدروسة، وعدم الاهتمام بالوحدات الأكبر سواء عن وعى وقصد من الباحث، أو بدون وعى. ولكن الملاحظ أن جماعات العمل التى يكونها بيلز لإجراء التجارب عليها تحضر معها إلى العمل

عدداً لا حصر له من: التصورات، وخبرات الحياة، وأشكال السلوك (وهى بذلك تتدخل بالتأكيد- على نحو ما- لتؤثر على التجربة وعلى نتائجها). كما رأينا أن الجماعات الصغيرة التى درسها جورج هومانز تنتمى إلى مستويات اجتماعية مختلفة وإلى نظم وثقافات متباينة. ومع أن هومانز قد حاول باجتهاد أن يحيِّد تأثير تلك العوامل، بحيث يتوصل إلى معرفة العناصر المشتركة بين جماعة من المهاجرين الإيطاليين الشبان الذين يقفون على نواصى الشوارع فى مدينة نيويورك، وأسرة من جزيرة فى جنوب المحيط الهادى، وإحدى جماعات العمل فى أحد المصانع الأمريكية، إلا أننا يجب مع ذلك أن نتساءل عما إذا كانت نفس مظاهر السلوك قد تتخذ معانى متباينة بالنسبة لكل بيئة من تلك البيئات. وحتى لو كان لتلك المظاهر السلوكية هذا المعنى الذاتى، فهل تترتب عليها فى كل بيئة اجتماعية من تلك البيئات نفس النتائج؟

وطرح مثل هذه التساؤلات يعنى شيئاً واحداً، ألا وهو ضرورة الرجوع- بعد أن نفرغ من التحليل على المستوى الأصغر- إلى ربطها بالوحدات الأكبر، أى الانتقال من الخاص إلى العام. فلابد أن ننظر إلى الوحدات الصغرى فى إطار الوحدة الكبرى التى تنتمى إليها، وإلا ظل تحليلنا للوحدة الأصغر غامضاً غريباً وغير مفهوم.

ثانياً: الماكروسوسيولوجيا (أو دراسة الوحدات الاجتماعية الكبرى)

أما الماكروسوسيولوجيا (أى دراسة الوحدات الاجتماعية الكبرى) فهو ما كان يعرف فى بادئ الأمر بعلم الاجتماع، لأن هذا العلم فى مراحله الأولى كان منصباً فقط على دراسة الوحدات الكبرى. ثم طرأ تحول بعد ذلك- كرد فعل لمرحلة الريادة- وتحول الاهتمام إلى الوحدات الصغرى. ومنذ بضعة عقود قليلة فقط عادت الحياة ودب النشاط مرة أخرى فى هذا النوع من الدراسات، واختص باسم: الماكروسوسيولوجيا.ويرجع السبب فى ذلك الاهتمام المتجدد إلى نمو الوعى العام بعلاقات التداخل والتشابك السياسية والاقتصادية الدولية، وبأوجه الشبه والاختلاف فى الأبنية الاجتماعية وفى الثقافات. كما يرجع السبب فى عودة الحياة إلى هذا النوع من الدراسات إلى ردود الفعل عند كثير من علماء الاجتماع ضد الاتجاهات التى سيطرت على البحوث السوسيولوجية فى خلال الثلاثين عاماً التى أعقبت الحرب العالمية الثانية، والتى سيطرت فيها الدراسات الإمبيريقية التجزيئية.

وتكاتفت تلك الأصوات الرافضة تنادى منذ أواسط الستينات: بالعودة إلى الاهتمام بالمشكلات الكبرى، ودراسة الوحدات الاجتماعية الكبرى، وإجراء البحوث على العمليات الاجتماعية الكبرى.

وهناك علاقات وثيقة بين الاتجاهات الماكروسوسيولوجية ودراسات التاريخ المقارن، ودراسات الأنثروبولوجيا الثقافية. ويستفيد أصحاب الماكروسوسيولوجيا بالبيانات التى يحصلون عليها من الديموجرافيا (علم السكان)، وعلم الاقتصاد، والإيكولوجيا، والجغرافيا.

ويجب أن نلاحظ أن بحوث الماكروسوسيولوجيا ليست ميداناً محدوداً واضح المعالم، يمكن أن ندرسه فى عام أو عامين، أو نأتى على كل مسائله بقراءة كتاب أو كتابين، ولكنه تعبير شامل عن مجموعة كبيرة من الاهتمامات العلمية، التى يشترك فيها المهتمون بدراسة الوحدات الكبرى وبالمنهج المقارن. فالماكروسوسيولوجيا محاولة لدراسة المشكلات والموضوعات التى لم تحل بعد بشكل مرض، والتى شغلت اهتمام علماء الاجتماع الكلاسيكيين، علاوة على طائفة من المشكلات والقضايا التى استجدت بعد ذلك. ويتميز الأسلوب الجديد فى التناول باستخدام مناهج دقيقة منضبطة، والاعتماد على بيانات أكثر دقة وأكبر حجماً وأكثر تنوعاً، وكذلك استخدام الأساليب الحديثة فى معالجة البيانات، والاستفادة من الخبرة الطويلة التى حصلها علم الاجتماع، وأخيراً من التزام الحذر الشديد فى البحث.

ولاشك أن هذا اللون من الدراسة السوسيولوجية يثير عدداً من **المشكلات المنهجية**، التى كانت قد نسيت أو أهملت فى الفترة السابقة من تاريخ العلم بسبب الانغماس فى دراسة الوحدات الاجتماعية والعمليات الاجتماعية الصغرى، والتى لم تكن ملحة بالنسبة لها. وتنجم تلك المشكلات عندما نسأل أنفسنا: ما هى الشروط التى يمكن على أساسها تعميم الملاحظات والنتائج المستخلصة من دراسة الجماعات الصغرى على الكيانات الاجتماعية الأكبر والأكبر، متى وأين تظهر السمات التى تعد لصيقة بالكيانات الكبرى والتى يتعين علينا أن نأخذها فى الاعتبار، وكيف نراعى عامل الوقت ونأخذه فى الحسبان بالشكل الملائم؟

ويوجد فى العلوم الاجتماعية مصطلح خاص لوصف محاولة تفسير الأحداث التى تتم على مستوى معين على أساس العوامل المؤثرة على مستويات أدنى وأقل

تعقيداً. وهذا المصطلح هو التخفيض Reduction، وهو يعنى أن الكيانات المركبة يمكن تخفيضها إلى مستويات أدنى منها، بحيث يمكن فهمها وتفسير ما يجرى فيها بنفس الأسلوب المتبع فى فهم وتفسير تلك المستويات الأدنى.

ونسوق مثالاً على ذلك: نحن نحاول أن نفسر سلوك دولتين من خلال تتبع تحركات الرأى العام فيهما: ما هو تصور الإنسان الأمريكى العادى عن الروس، وما هو تصور الإنسان الروسى العادى عن الأمريكيين؟ ومن الواضح فى هذا المثل أن مسائل الحرب أو السلام، ونزع السلاح أو سباق التسلح، وغير ذلك لا تتأثر إلا بشكل طفيف جداً بتصور كل من "ايفان" (الإنسان الروسى العادى) "وجون" (الإنسان الأمريكى العادى) عن بعضهما البعض، وأن النظم السياسية والاقتصادية والعسكرية فى كل من الدولتين هى العامل الحاسم فى تحديد هذه الأمور، وأن تنظيم وسائل الاتصال الجماهيرى وطريقة توجيهها فى كل دولة هى التى تساهم بالقدر الأكبر فى تكوين آراء كل من "ايفان" و"جون".

ولكن التخفيض قد لا يكون دائماً واضحاً بهذا الشكل فى كل الأحوال. وليس من النادر أن يقع المشتغلون بالعلوم الاجتماعية فى مصيدة عملية التخفيض، ولا حاجة طبعاً إلى الكلام عن رجال السياسة والصحفيين الذين يمارسون هذه العملية بلا ضوابط وبدون أى حرج.

وقد ظهرت تلك المشكلة بشكل ساخن لأول مرة فى ثنايا توضيح العلاقة بين علم الاجتماع وعلم النفس منذ أكثر من ثمانين عاماً، وأسهم العالم الفرنسى إميل دوركايم بتقديم إجابة دقيقة عليها. غير أنه اتضح فما بعد، وخلال الفترة التى انقضت منذ ذلك التاريخ، أنه يوجد داخل الميدان الذى حدده علم الاجتماع لنفسه مستويات متعددة ومتباينة أشد التباين (حجماً وتركيباً)، وأن لكل مستوى من تلك المستويات ما أطلق عليه اسم "السمات البارزة" Emergent properties التى نلحظها عندما ننتقل من مستوى إلى آخر.

فإذا كنا على سبيل المثال ندرس موضوع الصراع **داخل** أحد المجتمعات، فإننا سوف نتصدى للدراسة على مستوى وحدات اجتماعية متباينة مثل: الطبقات، المستويات التعليمية المختلفة، الطوائف أو الجماعات المهنية، جماعات المصالح، الأحزاب والهيئات السياسية... إلخ. ولتسوية تلك الصراعات طورت المجتمعات فى العادة نظماً معينة لذلك هى: الدولة وأجهزتها المختلفة كالإدارات الحكومية،

والشرطة، والمحاكم. أما إذا أردنا أن نتكلم عن الصراعات **بين** المجتمعات، فلابد أن نأخذ فى اعتبارنا أنه لا توجد منظمة موحدة يمكن المقارنة بينها لتنظيم عملية الصراع والعمل على تسويته (ولو أن الأمم المتحدة تتخذ خطوات ضعيفة لمحاولة الاضطلاع بهذه المهمة). كما أن الدول لديها بعض وسائل حسم الصراع التى ليست متاحة للجماعات داخل المجتمع، مثل الأسلحة الذرية.

والملاحظ كذلك أن عمر (أو المدى الزمنى لاستمرار) الوحدات الاجتماعية يختلف بين الوحدات الاجتماعية من مستوى لآخر. فجماعات الأصدقاء أو جماعات العمل ذات أعمار صغيرة فى العادة، على حين أن الأحزاب السياسية أو جماعات الصفوة ذات عمر أطول، وهناك أخيراً الأمم والشعوب التى تتمتع ببعد تاريخى كبير. ويستطيع الباحث الذى يدرس الوحدات الكبرى أن يتتبع حركات القوى الاجتماعية وآثار النظم السياسية التى يستغرق حدوثها آجالاً زمنية طويلة والتى تتميز بأهمية حاسمة، على حين أن ذلك يتعذر بالنسبة لدراسة الحركات المؤثرة على الوحدات الأصغر بسبب قصر عمرها الزمنى. وعندما يتيسر لنا فهم الوحدات والعمليات الاجتماعية الكبرى فهماً مناسباً، يمكننا تقدير الإمكانيات المتاحة بشكل أفضل وأدق، وبالتالى يمكننا أن نرسم الوجهة التى نخطط فيها لهذا المجتمع والأسلوب الملائم للتصرف.

ومن شأن استخدام مصطلح خاص جديد هو الماكروسوسيولوجيا أن ينبهنا إلى حقيقة مهمة، وهى أن الوحدات والعمليات الاجتماعية الكبرى تتميز عن الوحدات والعمليات الصغرى ببعض السمات والخصائص المميزة. والحقيقة أن المقارنة السهلة المريحة بين المجتمع والكائن الحى، أو بين التطور الاجتماعى والتطور البيولوجى، أو بين العمليات النفسية والعمليات الاجتماعية، أو بين الجماعات الصغيرة والشعوب، تلك المقارنة كانت وما تزال العدو الرئيسى للتفكير العلمى. ويجب أن ندرك أنها تزداد خطورة كلما كانت أوجه الشبه أقرب وكانت المماثلة أظهر.

ومن المهام التى يتعين على الماكروسوسيولوجيا أن تضطلع بها فى المستقبل الإجابة على السؤال الذى مازال قائماً وملحاً وهو: **كيف يؤثر كل من البناء الاجتماعى والثقافة الواحد منهما على الآخر؟** فهذا التأثير المتبادل بين البناء والثقافة موجود وقائم على كافة المستويات الاجتماعية (وقد أسس علماء

الأنثروبولوجيا الأمريكيون ميداناً مستقلاً من ميادين الدراسة اسمه: **الثقافة والشخصية)**. ولكن طبيعة التناول العلمى للموضوع تدل على أن الوضع يختلف على المستوى الماكروسوسيولوجى: وأعنى أن الثقافة هنا لا يمكن أن تظل دائماً الشئ المعطى الثابت الذى نستطيع أن نحيِّد تأثيره. وقد بدأ منذ أكثر من عشرين عاماً يتكون بالفعل ميدان جديد من ميادين البحث كثمرة للحوار (وأحياناً للسجال) العلمى بين التاريخ المقارن والأنثروبولوجيا الثقافية وعلم الاجتماع، ذلك هو ميدان: علم الثقافة. وهو نتاج هجين يشبه فى طريقة توليده إلى حد كبير الطريقة التى خرج بها إلى الوجود علم النفس الاجتماعى كثمرة للحوار بين علم الاجتماع وعلم النفس.

ثالثاً: المستويات الوسيطة

ويوجد بين مستوى الميكروسوسيولوجيا ومستوى الماكروسوسيولوجيا مستوى **ثالث هو النظريات المتوسطة المدى**، التى تهتم بالدراسة السوسيولوجية للنظم، مثل: علم الاجتماع العائلى، وعلم الاجتماع الدينى، وعلم الاجتماع الاقتصادى، وعلم الاجتماع السياسى، وعلم الاجتماع القانونى، وسوسيولوجيا العلم... إلخ أو تهتم بالدراسة السوسيولوجية للمشكلات مثل: علم الاجتماع الجنائى، وعلم الاجتماع الحضرى، ودراسة البيروقراطية، والعلاقات الاجتماعية فى الصناعة، والحراك الاجتماعى، ووسائل الاتصال الجماهيرى، ودراسة الأقليات والجماعات الهامشية... إلخ. وهناك بطبيعة الحال أوجه تداخل عديدة بين تلك الفروع ومجالات الدراسة، ولكننا يمكن أن نعتبر أن هذا الركام الهائل، وهذا النمو السريع لفروع الدراسة ومجالاتها يتيح لنا وضعاً مفيداً ومتميزاً. فإليه يرجع الفضل فى نمو التخصص وتراكم المعرفة فى علم الاجتماع المعاصر، وقد أمدنا بعدد من المنطلقات والمبادئ العامة، ويسر عملية تطبيق المعرفة الاجتماعية على الواقع القائم. فهذا الوضع قد أدى ولاشك إلى إطلاق "الخيال السوسيولوجى" من عقاله، (حسب تعبير تشارلز رايت ميلز).

وكان روبرت ميرتون قد بلور لأول مرة فى نهاية الأربعينات مفهوم "النظريات المتوسطة المدى"، الذى أثبت فاعلية ونفعاً كبيراً فى الممارسة اليومية للعلم منذ ذلك التاريخ، سواء على مستوى البحث الإمبيريقى أو على المستوى المنهجى. وقد أثمرت تلك الأداة العلمية الهامة فى تكوين جيل جديد من علماء

الاجتماع يملؤه الطموح الكبير فى الانتفاع بنتائج المعرفة السوسيولوجية فى مواجهة مشكلات الواقع الاجتماعى. فقد كان الجيل السابق من علماء الاجتماع يصرف النظر عن تطبيق النظريات الشاملة والمشكلات الكبرى بحجة أن علم الاجتماع لم يتطور بعد فى منهجه ولا نظرياته بالقدر الذى يسمح له أن يأمل فى التوصل إلى حلول علمية ذات فاعلية أكيدة للمشكلات الكبرى التى تواجهها المجتمعات الإنسانية. وفى مقابل هذا يوجد على المستوى الأوسط عدد لا حصر له من المهام التى لم تنفذ بعد، والتى يجب العمل على الكشف عن العلاقات الموجودة بينها. وهكذا يتعين إجراء عدد كبير من الدراسات المونوجرافية (أى دراسة واحدية، تطلق على دراسة الموضوع الواحد أو المجتمع المحلى الواحد) الدقيقة التى تقودنا إلى بلورة بعض الفروض، التى يمكننا بالتالى أن نبلورها فى أنساق نظرية كبرى فيما بعد.

وقد تحقق هذا بالفعل فى بعض الحالات، مثل نظرية الأدوار، ونظرية الجماعات المرجعية (أى الجماعات التى ترسم المعيار أو تمثل النموذج الملهم لجماعات أخرى، أو لأعضائها الأفراد). ولكن الذى حدث بالفعل فى الغالب الأعم من الحالات أن نتائج تلك الدراسات المونوجرافية لم تخضع لأى تنظيم، واختفت فى أدراج المكاتب أو مكتبات مراكز البحوث أو الهيئات المختلفة. ولا يعنى هذا إطلاقاً أن العمل السوسيولوجى على المستوى المتوسط المدى قد توقف أو انهار. بل الأصح أن الجهد الرئيسى فى بحوث علم الاجتماع يتم الآن على هذا المستوى المتوسط. ولكن الجديد فى الأمر أن الدراسات الماكروسوسيولوجية قد برزت (خاصة فى الولايات المتحدة، وبعدها فى بلاد أخرى أوربية وغير أوربية) إلى السطح من جديد، وأصبحت تستأثر باهتمام الباحثين أكثر من ذى قبل.

ومن الظواهر المميزة لبحوث علم الاجتماع على المستوى المتوسط أنه- على هذا المستوى بالذات- يتداخل البحث السوسيولوجى مع البحوث فى عدد من العلوم الاجتماعية الأخرى. وقد يصل هذا التداخل فى بعض الأحيان إلى مدى وثيق، بحيث يتعذر تحديد المتخصص الحقيقى الأصيل فى دراسة هذه المشكلة أو تلك، فنجد أن نفس المشكلة تدرس فى وقت واحد من قبل المتخصصين فى علمين (مثلاً علم الاقتصاد وعلم الاجتماع)، ولا يستطيع أحد الاستغناء عن إسهام كليهما (مثلاً: موضوع ملامح التطور الاقتصادى الاجتماعى فى مصر خلال ربع القرن

الماضى، أو دراسة سياسة الانفتاح وتقييم آثارها، أو دراسة موضوع الهجرة الخارجية من مصر إلى البلاد العربية- البترولية أساساً، أو تقييم مشروعات تنظيم الأسرة... إلخ). والمؤكد أن هذا التعاون يؤتى ثماراً طيبة للمشتغلين بكلا العلمين.

ولنستعرض طائفة أخرى من الأمثلة: حيث نجد أن علم الاجتماع والأنثروبولوجيا يوجهان اهتماماً رئيسياً لدراسة الأسرة، ويشاركهما الاهتمام- ربما بدرجة أقل قليلاً- علم النفس الاجتماعى ودراسة التحليل النفسى النظرى، وتاريخ الثقافة، والديموجرافيا (علم السكان)، والتاريخ الاقتصادى. كذلك نجد أن ميدان علم الاجتماع الدينى كان يقسم فى الماضى إلى سوسيولوجيا الأفكار أو المعتقدات الدينية، وسوسيولوجيا المنظمات (أو الجماعات) الدينية، نجده يتصل اتصالاً وثيقاً بجميع العلوم الاجتماعية الأخرى تقريباً، وكذلك بعلم النفس الفردى. ولقد استقر فى العشرين عاماً الأخيرة فرع جديد من فروع علم الاجتماع هو علم الاجتماع السياسى الذى انفصل تماماً عن علم السياسة.

ونعود فنؤكد مرة أخرى أن المسألة تتوقف على المنظور الذى يطل منه الباحث على موضوعه، والذى ينطلق منه فى طرح قضايا ومسائل بحثه. فالمشتغل بعلم السياسة على سبيل المثال يدرس السلوك السياسى، والنظم والعمليات السياسية، على حين يهتم المشتغل بعلم الاجتماع بدراسة العلاقات بين تلك الظواهر السياسية والوقائع الاجتماعية الأخرى المحيطة بها. كأن يدرس مثلاً تطبيق المبادئ الديمقراطية فى نقابة معينة أو عدم تطبيقها، وأسباب ذلك، حيث قد يتبين له تأثير بعض العوامل الاقتصادية، والبحث عن المكانة وغيرها من معايير السلوك الاجتماعى.

ومن خلال ذلك يقدم علماء الاجتماع لأصحاب تلك العلوم الاجتماعية الأخرى (مثلاً: الاقتصاد- التاريخ- القانون.. إلخ) خدمات جليلة، إذ أنهم يستطيعون أن يلفتوا نظرهم- كما دلت الخبرة الواقعية فعلاً- إلى بعض النتائج غير المقصودة أو غير المتوقعة لبعض القرارات والإجراءات السياسية والاقتصادية والثقافية والقانونية... إلخ، والتى لم تكن واردة فى حسبان أولئك المتخصصين. وليست هذه القدرة العالية على الرؤية البعيدة المدى أو الوصول إلى المعرفة بسرعة راجعة إلى ذكاء مرتفع يتميز به علماء الاجتماع عن زملائهم، ولكنها راجعة إلى أنهم تعودوا ألا ينظروا فى اتجاه واحد، وإنما ينظروا فى كافة الاتجاهات.

وهكذا يمكن- من ناحية- أن ننظر إلى علم الاجتماع كميدان من ميادين العلم يتميز بالتنوع وينقسم إلى عدد كبير من الفروع الخاصة، كما يمكن- من ناحية أخرى- أن ننظر إليه بوصفه الوعاء الذى تتجمع فيه كافة المعارف والمعلومات المتصلة بالإنسان. وقد ينازعه فى هذا الوضع الأنثروبولوجيا الثقافية أحياناً، أو بعض فروع علم النفس أحياناً أخرى، ولكنه يظل برغم ذلك جديراً بهذا الوصف.

الفصل الثانى
الفروق الريفية الحضرية(*)

مقدمة

اهتم علماء الاجتماع بالفروق الواضحة القائمة بين المدينة والريف، وبذلوا جهوداً علمية متباينة لوضع نظريات تفسر هذه الفروق. وأدرك الفلاسفة فى العصور القديمة أيضاً أن المدينة تختلف اختلافاً كثيراً عن الريف المحيط بها، خاصة فى أوجه النشاط الاقتصادى الأساسية. ولكن الجهود الحقيقة والمنظمة التى بذلت لوصف وتفسير هذه الاختلافات جاءت متأخرة، حيث لا نستطيع أن نعين بداية حقيقية لها إلا فى عصر المفكر العربى **ابن خلدون** فى القرن الرابع عشر. فقد كتب ابن خلدون فصولاً منظمة فى التمييز بين البدو والحضر، وذلك فى الباب الثانى من المقدمة، والمعنون: "فى العمران البدوى والأمم الوحشية والقبائل، وما يعرض فى ذلك من الأحوال".

أولاً: فكرة الثنائيات

شغلت الفروق الريفية الحضرية أذهان كثير من علماء الاجتماع، وتوصل بعضهم إلى تطوير عدد من **الثنائيات**، أى المقابلة بين نموذج أو تصور معين للمجتمع الحضرى، ونموذج أو تصور مقابل له للمجتمع الريفى. والاهتمام بإبراز السمات المميزة لكل نموذج منهما. من هذا مثلاً **ثنائية دوركايم** عن التضامن الآلى والتضامن العضوى. فالمجتمعات الريفية (وهى الأبسط والأقدم) تتميز باعتمادها على التضامن الآلى، والمجتمعات الحضرية (وهى الأكثر تعقيداً والأحدث) تتميز باعتمادها على التضامن العضوى.

ومن أفضل مفاهيم الثنائيات تلك التى قدمها **تشارلز كولى** للتمييز بين العلاقات الأولية والعلاقات الثانوية. فالأولى هى التى تسود المجتمعات الريفية البسيطة، والثانية (أى العلاقات الثانوية) هى التى تسود فى المجتمعات الحضرية.

ووضع **هنرى مين** ثنائية مجتمع المكانة ومجتمع التعاقد، وميز العالم الألمانى **تونيز** بين المجتمع المحلى (Gemeinschaft) والمجتمع (Geselischart) الأول تسود

(*) انظر مزيداً من التفاصيل حول هذا الموضوع فى المرجع التالى: محمد الجوهرى وعلياء شكرى، **علم الاجتماع الريفى الحضرى**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، طبعات متعددة، خاصة الفصل الخامس، ص ص٢٤٥-٢٠٥.

فيه روابط القرابة والعلاقات الأولية، والثانى تسود فيه علاقات المصلحة والتعاقد. كما عرض **بيكر** ثنائية تقابل بين مجتمع مقدس ومجتمع علمانى. كما حدد **ردفيلد** خصائص المجتمع الشعبى لكى تقابل خصائص المجتمع الحضرى.

والملاحظ على هذه الثنائيات قصورها عن استيعاب مختلف أنماط المجتمعات الإنسانية التى توجد بالفعل، أو التى وجدت من قبل فى مراحل تاريخية معينة. وإذا أمعنا النظر فى هذه الثنائيات، لاحظنا وجوه شبه بينها. فهؤلاء العلماء يقابلون بين نمط معين من المجتمعات تسيطر فيه الجماعة على الفرد وترسم له موقفاً ثابتاً لا يتغير أبداً، بنمط آخر من المجتمعات يعبر فيه الفرد عن نفسه ويتمتع فيه باستقلال يمكنه من إجراء حسابات عقلية، والدخول فى علاقات تعاقدية مع الأفراد الآخرين. ومع ذلك فهناك اختلافات هامة بين هؤلاء العلماء فيما يتعلق بكثير من التفاصيل، لا يتسع المقام لعرضها هنا.

وبالرغم من الأهمية النظرية التى تنطوى عليها الثنائيات، إلا أن كثيراً من دارسى التحضر يرون أنها لا تمثل سوى وسيلة مبدئية يصعب الاعتماد عليها اعتماداً كاملاً وكلياً فى التمييز بين الريف والحضر، لأنها تغفل عاملاً هاماً من عوامل تشكيل هذه المجتمعات هو: التغير. ولعل ذلك يفسر لنا كثرة التحفظات التى أثيرت حول ثنائية "ريفى- حضرى" فى كثير من الكتابات الحديثة المتعلقة بهذا الموضوع. من هذا ما يذهب إليه سوروكين وزيمرمان فى نقد الثنائيات: "... إن التحول من المجتمع الريفى الخالص إلى مجتمع حضرى لا يتم فجأة، ولكنه يحدث بشكل تدريجى.. فليس ثمة خط واحد مطلق يستطيع أن يكشف لنا عن وجود فارق حاد بين المجتمع الريفى والمجتمع الحضرى".

ثانياً: نظريات المحك الواحد والمحكات المتعددة

إزاء فشل فكرة الثنائيات سلك علماء الاجتماع سبلاً أخرى شتى فى دراساتهم لموضوع الفروق الريفية الحضرية، وفى محاولاتهم التمييز بين الريف والحضر. فمنهم من تبنى محكاً واحداً حاول أن يميز على أساسه بين المجتمع الريفى والمجتمع الحضرى. وأبرز محك استخدم فى هذا الاتجاه يقوم على أساس الحجم أو عدد السكان. وذهب آخرون إلى اعتبار المهنة أساساً وحيداً للتصنيف والتمييز بين الريف والحضر. واستخدم ويتفوجل القوة أو السلطة كأساس لهذا التمييز. ومع ذلك فإن حجم المجتمع (عدد سكانه) هو المحك الوحيد الذى يشيع استخدامه على نطاق واسع فى التمييز بين الريف والحضر. وينتشر بصفة خاصة بين علماء

السكان.

وهناك طائفة أكبر من علماء الاجتماع اعتمدت فى هذا التمييز على استخدام عدة محكات فى وقت واحد، يتم فى ضوئها تشخيص سمات كل من المجتمع الريفى والمجتمع الحضرى.

ولقد ميز سوروكين وزيمرمان بين الريف والحضر وفقاً للمحكات (أو الأسس) التالية:

١- الفروق المهنية. ٢- الفروق البيئية.

٣- حجم المجتمع. ٤- كثافة السكان.

٥- تجانس السكان أو تباينهم. وذلك من حيث الخصائص النفسية، والاجتماعية، واللغة والمعتقدات، وأنماط السلوك.

٦- الفروق فى شدة الحراك الاجتماعى.

٧- شكل التباين الاجتماعى. ٨- أنساق التفاعل.

ويرى لويس ويرث أن المدينة تتميز عن الريف بعدة خصائص يمكن وصفها فيما يلى:

١- الحجم الكبير. ٢- شدة الكثافة.

٣- النمو المصحوب بظهور نظام اجتماعى علمانى، وانهيار النسيج الاجتماعى المعيارى والأخلاقى.

٤- اللاتجانس. ٥- شيوع الضوابط الاجتماعية الرسمية.

ويلخص العالم الأمريكى روبرت ردفيلد موقفه النظرى فى أن: "عزلة المجتمع وتجانسه يعدان معاً متغيرين مستقلين. أما تكامل الثقافة أو تفككها، والعلمانية. والفردية، فهى متغيرات تابعة". ومعنى ذلك أن تبدد العزلة ونمو الاتصال إنما تعد أساساً للتفكك والعلمانية والفردية. ولكن ليس معنى ذلك أن العزلة والتجانس مسئولان وحدهما عن النتائج المترتبة جميعاً كتكامل الثقافة وقداستها والاتجاهات الجمعية وما إلى ذلك.

ثالثاً: نقد نظريات المحكات

يمكن تلخيص أبرز تلك الانتقادات فيما يلى:

١- يذهب ردفيلد وويرث إلى أن المجتمع الشعبى مغلق ومكتف ذاتياً، أما المدينة أو المجتمع الحضرى فهو نظام جزئى أو هو جزء من كل، ومن ثم فإنهما يقعان على طرفى نقيض. ولكنهما فى حقيقة الأمر غير ذلك حيث لا يمكن المقارنة بينهما على هذا النحو. إننا نستطيع أن نقارن- بصدق- بين مجتمع حضرى ومقابله الريفى- كما فعل سوروكين وزمرمان- باعتبار كل منهما نسقاً فرعياً داخل مجتمع أكبر اتساعاً. ومما يسجل لردفيلد أنه أدرك خطأه هذا وتلافاه فى كتاباته اللاحقة، بالرغم من أن كثيراً من علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا لا يزالون يستخدمون منظوراته القديمة الخاطئة.

٢- يفترض ردفيلد وويرث ويشاركهما فى ذلك- إلى حد ما- سوروكين وزمرمان، أن المجتمع الريفى يتميز بدرجة عالية من التجانس والاستقرار، بينما يتميز المجتمع الحضرى بدرجة مرتفعة من عدم التجانس، وعدم الاستقرار. ومع أن هذا الافتراض يصف الحالة العامة أو الشائعة- نظرياً على الأقل- إلا أن المجتمع القروى- واقعياً- قد يمر بفترات من التوتر الشديد وعدم الاستقرار.

٣- بالغ ردفيلد وويرث فى تقديرهما لدرجة انقسامية الحياة الحضرية وسيولة نسقها المعيارى. ويمكننا أن نرجع ذلك بالطبع إلى أن ويرث، وإلى حد ما ردفيلد، كانا أسيرين للفترة الزمنية التى عاشاها. فلقد كانت الحياة الحضرية فى الولايات المتحدة خلال العشرينات والثلاثينات من هذا القرن تبدو مفككة تماماً وغير مستقرة، وذلك من وجهة نظر القادمين الجدد إلى المدينة. ومن هنا نلاحظ أن ويرث وكثيراً من دارسى مجتمع المدينة قد فشلوا فى إدراك الآلاف المؤلفة من التنظيمات الاجتماعية غير الرسمية داخل هذا الإطار الحضرى. ويرجع هذا الفشل إلى أن التنظيمات الاجتماعية غير الرسمية هذه والقائمة فى المناطق المختلفة والفقيرة فى المدينة ليست على نفس مثيلتها فى أغلب المجتمعات الريفية. وهنا يقول لنسكى Lenski مرتكزاً على دراسته للعامل الدينى فى مدينة ديترويت Detroit: "إن ما يثير الدهشة فى دراستنا الحالية هو اكتشاف أن روح المجتمع المحلى Communalism موجودة، بل وهى تنمو فى قلب مدينة كبرى حديثة، إلا أن ذلك أمر غير قابل للتصور من قبل أولئك الذين يربطون الروح الجماعية بالعزلة الجغرافية وعدد السكان المحدود".

هذا ولقد فشل أولئك الذين استخدموا إطار ويرث- ردفيلد، كما فشل أيضاً أتباع سوروكين وزمرمان، فى تحليل المجتمعات الريفية والحضرية باعتبارها أجزاء

ضمن سياق اجتماعى أكبر يضمها جميعاً. وكان من نتيجة ذلك أن ظهر عدد محدود من الدراسات السوسيولوجية الجادة التى تسجل تأثير المجتمع القومى الكبير على أوضاع المجتمعات المحلية، ريفية وحضرية، ويتمثل هذا التأثير فى تنظيمات المجتمعات الكبيرة كالبيروقراطية الحكومية والمؤسسات الدينية... إلخ. بالإضافة إلى التفاعل بين الأنساق الاجتماعية المحلية، والأنساق القومية.

وأخيراً من الملاحظ أن الكثير من الفروق التى يفترض علماء الاجتماع وجودها بين مجتمع القرية ومجتمع المدينة ليست عامة أو عالمية كما يتصورون. فنرى مثلاً أن كثيراً من المتخصصين فى الدراسات الاجتماعية الريفية- مثل سميث Smith- يفترضون أن الأسر الكبيرة أو الممتدة ظاهرة ريفية أكثر منها حضرية، ولكن الحال ليس كذلك فى مجتمعات مرحلة ما قبل الصناعة. كما يفترضون أيضاً أن المدينة أكثر علمانية من الريف، وكلها آراء لا تسلم من الانتقادات الجادة.

فلقد توفرت معلومات كشف عنها متخصصون فى التاريخ الاجتماعى توضح تفكك الأسر الريفية فى كثير من الأحيان بسبب حقوق الإرث إلى جماعات أصغر فأصغر. وقد حدث هذا فى وقت لم يكن فيه للتصنيع أى أثر بعد. كما دلت بعض المعلومات التاريخية على وجود علاقة متناقضة بين الأسر النووية والتحضر(١).

رابعاً: المتصل الريفى - الحضرى

لقد حاول بعض الباحثين تجنب الصعوبات التى نجمت عن الاستعانة بالنموذج المثالى فى دراسة الفروق الريفية- الحضرية، وتطوير اتجاه مركب السمات- أو استخدام المحكات المتعددة- عن طريق الإفادة من الخصائص التى كشفت عنها البحوث الواقعية، فطوروا ما يعرف بالمتصل الريفى- الحضرى Rural- Urban Continuum. حيث يشير إلى وجود نوع من التدرج القائم بين المجتمعات فى درجة التريف والتحضر، بحيث يصبح من اليسير بعد ذلك أن يقع أى مجتمع إنسانى على نقطة معينة من هذا المتصل. فهناك تدرج واضح يبدأ من القرية الصغيرة المنعزلة ثم القرية الأكبر، فمركز السوق، ثم المدينة الصغيرة،

(١) للوقوف على مزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، انظر: علياء شكرى "مشكلات أساسية حول الأسرة والتصنيع"، فصل فى: السيد محمد الحسينى وزملاؤه، دراسات فى التنمية الاجتماعية، دار المعارف، القاهرة، ط(٣)، ١٩٧٧، ص ص٤١٩-٤٥٨.

فالمدينة الأكبر، ثم المجتمع المسيطر أو المجتمعات المسيطرة. وإذن فتعريف الريف أو الحضر يتم فى ضوء الفروق الكمية فى السمات المميزة للريفية والحضرية. كذلك يفترض أصحاب هذا الاتجاه أن تعريف المجتمعات المحلية وفقاً لقطبى النموذج المثالى "شعبى فى مقابل حضرى"، إنما ينطوى ضمنياً على فكرة متصل للمجتمعات المحلية، وأن كل الشواهد الواقعية التى تناولت المجتمعات المحلية يمكن أن تقع على نقطة معينة من هذا المتصل.

وتستند فكرة المتصل الريفى- الحضرى من الناحية النظرية على افتراضين أساسيين: الأول، هو أن المجتمعات المحلية تتدرج بشكل مستمر ومنتظم من الريفية إلى الحضرية وفقاً لعدد من الخصائص. والثانى، أن هذا التدرج يصاحبه بالضرورة اختلافات أو فروق متسقة فى أنماط السلوك.

وبالرغم من أن أصحاب فكرة المتصل لم يحصروا لنا تلك الفروق المتسقة التى تحدث فى أنماط السلوك والمصاحبة للتدرج المستمر فى بعض المجتمعات، فإننا نستطيع القول بأن هذه الفروق تتبدى فى بعض الخصائص الاجتماعية والسكانية التى أشار إليها سوروكين، وزيمرمان، وروبرت بارك، ونيقولا سبيكمان، وجورج زيمل، ولويس ويرث وغيرهم، والتى أهمها التباين فى البناء المهنى، وازدياد تقسيم العمل، وتعقد نسق التدرج الاجتماعى، والحراك الاجتماعى، والمشاركة فى التنظيمات الطوعية، والعزلة المكانية، والتساند الوظيفى، وطابع العلاقات الاجتماعية، وطبيعة وسائل الضبط الاجتماعى.

خامساً: نظرية جوبرج فى دراسة الفروق الريفية الحضرية

قدم جوبرج إسهاماً نظرياً واضحاً فى تناول قضية الفروق الريفية الحضرية. فقد ناقش فى مقال شهير له الأسس النظرية القائمة حول هذه القضية بهدف وضع صياغة جديدة لهذه الأسس تكون أكثر كفاية فى مجال عملية التفسير والمقارنة بين الأنماط الريفية والحضرية فى إطار الظروف الاجتماعية العالمية الراهنة. وترتكز هذه الصياغة الجديدة على معالجة البناء السكانى للمجتمعات الريفية والحضرية عبر الزمان والمكان، اعتقاداً منه بأن هذه المعالجة تخدم مناقشة الأنماط الريفية- الحضرية فى ثلاثة نماذج من المجتمعات البشرية تتمثل فى:

١- المجتمعات التى تمر بمرحلة ما قبل الصناعة.

٢- المجتمعات الانتقالية أو النامية.

٣- المجتمعات المتقدمة صناعياً وتكنولوجياً.

وذلك على اعتبار أن البعد الريفى- الحضرى يختلف اختلافاً جوهرياً بين كل نموذج اجتماعى وآخر. أى أن هذا البعد فى المجتمع قبل الصناعى يختلف عن مثيله فى المجتمع الانتقالى... وهكذا. ويرجع هذا الاختلاف إلى طبيعة الشكل التكنولوجى الذى يعتمد عليه كل من هذه النماذج الاجتماعية الثلاثة ويمارسه. والمقصود بالتكنولوجيا هنا- طبقاً لجوبرج- أنواع الآلات وطبيعة الطاقة والمعرفة باستخدامها. وهنا نجد أن مجتمع ما قبل الصناعة يتميز ببساطة المعرفة التكنولوجية إذا ما قورن بالمجتمع الانتقالى أو المجتمع الصناعى المتقدم، حيث هناك مستوى تكنولوجيا معقد، وحيث مصادر الطاقة غير معتمدة على الإنسان أو الحيوان، بالإضافة إلى الإيمان بالعلم وتطبيق نتائجه ومناهجه.

ومن الممكن- وفقاً لهذا التصنيف- تحليل بعض العلاقات الريفية الحضرية وبعض أوجه الشبه والاختلاف بين الريف والحضر فى كل نموذج من المجتمعات الثلاثة المشار إليها، حيث تصبح هذه العملية أكثر نفعاً وقرباً من الصواب، حتى لا تتخطى الحواجز الثقافية أثناء المقارنة أو التعميم. ويمكن أن يوصف هذا الاتجاه المقارن بأنه اتجاه تطورى محدث New Evolutionary، لأنه يختلف عن الاتجاه التطورى الذى ساد فى القرن التاسع عشر، من حيث كونه لا يرى أن المجتمعات تتقدم دائماً من خلال مراحل محددة سلفاً.

كما يسوق جوبرج تحفظاً مؤداه أن التكنولوجيا مع أنها- هنا- هى العامل الرئيسى فى التفسير، إلا أنه سوف يستخدم عوامل أخرى أثناء عملية التفسير هذه. فمن المؤكد أن طبيعة المدينة نفسها مسئولة عن بعض الفروق والاختلافات بين الريف والمدينة، بل إن النمط الحضرى غالباً ما يتأثر بشكل السلطة أو القوة أو النظام السياسى والاقتصادى. لذلك فإنه فى المجتمع الرأسمالى يختلف عنه فى المجتمع الاشتراكى. ومن جهة أخرى، فإن التكنولوجيا وحدها لا تستطيع أن تجعل حياة المدن ممكنة، وإنما يتعين وجود عامل أساسى آخر يتمثل فى نمو إطار من المعرفة التنظيمية المعقدة.

وسوف نعرض بإيجاز للأنماط الريفية- الحضرية فى كل من النماذج الثلاثة للمجتمعات المشار إليها قبل قليل، وذلك على النحو التالى:

(أ) الأنماط الريفية- الحضرية فى المجتمعات الحضارية الواقعة فى مرحلة ما قبل الصناعة:

١- لقد سيطرت المدينة فى كل زمان ومكان على المناطق الريفية، سياسياً واقتصادياً وثقافياً. إلا أن تأثير مدينة ما قبل الصناعة كان أقل إذا ما قورن بتأثير المراكز الحضارية الصناعية الحديثة. ويرجع تسلط المدينة على القرية وسيطرتها عليها، إلى أن المدينة فى هذه المرحلة كانت موطن إقامة جماعات الصفوة المالكة. فقد لوحظ أن كبار الملاك الذين جمعوا ثرواتهم بطريقة مباشرة- أو غير مباشرة- من خلال عملهم فى التنظيمات الحكومية أو التعليمية أو الدينية وسيطرتهم عليها، لوحظ أنهم يميلون إلى الاستقرار فى المدن حيث مراكز القوة والسلطة والنفوذ. فالمعروف أن الحياة الحضرية توسع فرص الاتصال الشخصى بين القادة السياسيين، والدينيين، والتربويين. فهناك وظائف إدارية معينة فى المراكز الحضرية لا يمكن الحصول عليها أو شغلها- وهذا الأمر موجود حتى الآن فى المراكز الحضرية الصناعية- إلا من خلال الاتصال الشخصى المؤثر والفعال. وكان هذا النمط من الاتصال شائعاً من مدن ما قبل الصناعة قبل اختراع وسائل الاتصال الجمعى التى سهلت تبادل الأفكار والمعلومات إلى حد كبير.

٢- فضلاً عن ذلك، فإن الإقامة الحضرية لها مكانة مرموقة، بحيث يتطلع الريفيون دائماً وفى جميع المراحل الاجتماعية إلى معايشة حياة المدن أو حتى محاكاتها. وذلك نظراً لما تقدمه المدن أيضاً من فرص ذهبية مترتبة على وجود المكتبات والمؤسسات الدينية، ومؤسسات الترفيه وما إلى ذلك مما لا يتوفر فى المناطق الريفية.

٣- أن الريفيين فى هذه المرحلة يتميزون بانخفاض مستواهم المعيشى وتدهور أحوالهم حتى بالقياس إلى أفقر الطبقات الحضرية. فالقرويون من يعملون أجل القادة الحضريين وتحت سيطرتهم وإشرافهم. وبينما كان القرويون يمدون المدن بالإنتاج الزراعى أساساً، فإن مدن ما قبل الصناعة لم تكن تقدم لهؤلاء القرويين سوى القليل من السلع بالإضافة إلى الضرورى من التنظيم الاقتصادى والسياسى، حيث كان إنتاج هذه المدن فى معظمه موجهاً لسكانها أنفسهم. ومما ساعد على تفاقم هذا الوضع أن الصفوة السياسية كانت تمتلك الأرض بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كما كانت تحكم قبضتها وسيطرتها على التنظيمات الدينية والحكومية. وكانت جماعات الصفوة هذه تعمل ما وسعها الجهد فى الحفاظ على

الأوضاع على ما هى عليه. فمن خلال الإيجار، والمشاركة فى المحصولات الزراعية، والضرائب وما شابه ذلك من أساليب دعمتها الأفكار الغيبية والمتخلفة، مارست المدينة استغلالها لجهد القرويين فى مختلف أرجاء العالم لصالح تلك الصفوة السياسية والإدارية. ولقد تقبل القرويون مصيرهم بسلبية، ولم يكن لديهم- حتى عهد قريب- أية فكرة عن أساليب مختلفة للوجود والبقاء.

٤- أن المدينة والقرية ترتبطان فى هذه المرحلة عادة بشبكة من العلاقات الاجتماعية، حيث يجوب التجار وجامعوا الضرائب هذه الأنساق الاجتماعية، ريفية وحضرية. كما شكلت القرابة معبراً آخر بين الريف والمراكز الحضرية. وتعد مراكز الأسواق Market Towns أول مكان تجلت فيه علاقات القرية والمدينة واستقرت. ففى فترات منتظمة يتجه القرويون فى جماعات إلى مركز السوق حيث يتقابلون مع التجار القادمين من المدينة، كما يتعاملون أيضاً مع غيرهم من الطوائف الحضرية. وعن طريق مركز السوق هذا تتدفق منتجات القرية إلى المدينة، كما تتدفق المعلومات والأخبار من المدينة لتنتشر فى أرجاء الريف.

٥- أن المدينة فى هذه المرحلة- كما هو الحال أيضاً فى المرحلة الانتقالية- تضم أناساً ينتمون إلى الطبقات الدنيا والطوائف المنبوذة. وهؤلاء الحضريون أبناء الطبقات الدنيا يتقاسمون- فيما عدا المناخ الاقتصادى- كثيراً من الخصائص المشتركة مع القرويين فى المناطق الريفية.

٦- أن أنماط الأسرة الريفية الحضرية تختلف فى هذه المرحلة من الريف إلى الحضر تبعاً لاختلاف الوضع الطبقى. فالنسق الأسرى لدى الصفوة الحضرية يتخذ مثله الأعلى فى الأسرة الممتدة أو العائلة Extended Family التى تضم أجيالاً متعددة (الأب والأم والأبناء المتزوجين وغير المتزوجين والأخوة المتزوجين وزوجاتهم... إلخ) يعيشون فى دار واحدة تحت سقف واحد. فهذا الشكل من أشكال الأسرة يساعد جماعات الصفوة على تحقيق قيادتها الاقتصادية والسياسية. فالأسر الممتدة تتفاوت فيما بينها على رعاية مصالحها، كما أن أعضاء الأسرة الواحدة والجماعة القرابية الأكثر امتداداً يتعاونون فيما بينهم على شغل مراكز السلطة فى التنظيمات الرئيسية، تعليمية، وسياسية ودينية، كما أن الأشخاص الذين يحرزون مراكز السلطة يتجهون إلى تدعيم أسرهم وحمايتها.

أما موقف الطبقات الدنيا فى المدينة والريف، فإنه بمثابة كفاح مستمر من

أجل لقمة العيش. ولما كان أفراد هذه الطبقة يتجهون إلى النزوح المستمر سعياً وراء موطن جديد يوفر لقمة العيش، بالإضافة إلى نسبة الوفيات المرتفعة بينهم، فإن حجم أسر هذه الطبقة ظل صغيراً نسبياً. ومن ثم كانت الأسرة الزواجية Conjugel هى النمط الشائع بين الطبقات الدنيا والطوائف المنبوذة سواء فى المدينة أو الريف. أى أن الفكرة الشائعة التى مؤداها أن الأسرة الممتدة أو العائلة ظاهرة ريفية فى مجتمعات ما قبل الصناعة فكرة يجانبها الصواب، وهى تعبر عن تعميم خاطئ.

ومن جهة أخرى، فإن دور المرأة فى الريف والحضر يختلف أيضاً باختلاف الوضع الطبقى. ففى الوقت الذى تفرض فيه كثير من القيود على نساء الصفوة الحضرية. نجد أن المرأة فى الطبقات الدنيا الحضرية، مثلها فى ذلك مثل المرأة الريفية، لا تثقل كواهلهن مثل هذه القيود نظراً لخروجهن للعمل خارج المنزل، ومشاركتهن فى هذا المجال كعون اقتصادى للأسرة.

٧- إننا لو نظرنا إلى القيم والممارسات الدينية كبعد آخر للمقارنة بين الريف والحضر فى هذه المرحلة، فسوف يتعين علينا أن نشير إلى أن الباحثين قد اعتبروا أن المدينة وسكانها أكثر علمانية من الريف وقاطنيه. ولكن ينبغى ألا يقبل ذلك على إطلاقه. فمدينة ما قبل الصناعة كانت مصدراً للتقليد والجمود أيضاً كما كانت مصدراً للتغير. إلا أن علماء الاجتماع قد أكدوا دائماً وظيفتها فى مجال التغير والتجديد وأغفلوا دورها فى مجال الجمود والتقليد. ولقد نبعت أعظم الديانات فى تاريخ البشرية أساساً من البيئة الحضرية، كما كانت مدن ما قبل الصناعة مقراً لأسمى وجوه العبادات الدينية. فضلاً عن ذلك فإن المثل العليا Ideals حضرية أكثر منها ريفية، لأن الصفوة الحضرية وليس القرويون أو الطبقة الدنيا الحضرية هى التى ترسخ المعايير الدينية وتضعها، وذلك من خلال ممارستها وكتابتها.

٨- وهناك فارق أساسى آخر بين الريف والحضر- فى هذه المرحلة قبل الصناعة- ظهر فى مجال التربية واللغة، فقد كان التعليم الرسمى مركزاً فى هذا النمط الاجتماعى- وإلى حد كبير- فى المدن كما كان أيضاً حكراً على الصفوة. وهذا شئ منطقى بالنسبة لمثل هذا النمط الاجتماعى الذى تحاول فيه الصفوة أن تحافظ على تسلط المدينة على القرية. ومن ثم فإن كل خير لابد أن يفيض على المدينة أولاً، ثم يتحكمون هم فى انتقاله إلى المناطق الريفية قطرة قطرة. وحتى تستمر هذه السيطرة الحضرية فى يد المدينة، لوحظ أن صفوة المدن كانوا يتحدثون

بلهجة لغوية خاصة تميزهم عن غيرهم.

(ب) الأنماط الريفية- الحضرية فى المجتمعات الانتقالية

يقصد بالمجتمعات الانتقالية، تلك المجتمعات التقليدية التى تخلصت حديثاً من السيطرة الاستعمارية، وأخذت تتجه نحو التحضر والتصنيع، وذلك لإدراكها أن التقدم الصناعى هو الذى يحدد وزن الأمة ومكانتها بين دول العالم. وتختلف المجتمعات الانتقالية من أوجه متعددة، فهى تضم مجتمعات شعبية Folk (كما هو الحال فى أفريقيا جنوب الصحراء)، كما تضم أيضاً مجتمعات تمتد جذورها إلى الماضى الحضارى لمرحلة ما قبل الصناعة (وهذا النوع من المجتمعات هو ما يؤكد عليه جوبرج هنا).

ويؤكد جوبرج على أن هذين النوعين من المجتمعات الانتقالية يختلفان فيما بينهما اختلافاً كبيراً فى المصادر الطبيعية والإنسانية. كما أن هناك تحفظاً يبديه جوبرج بشأن صياغة وتكوين الفروض العلمية عن العلاقات الريفية- الحضرية فى المجتمعات الانتقالية. وهو ما يواجه به القائم بهذه العملية من براهين وتفسيرات متناقضة ومتضاربة، نظراً للخلط الذى يقع فيه الباحثون، الذين مازالوا يدرسون الفروق الريفية- الحضرية فى هذه المجتمعات الانتقالية فى ضوء خبرتهم بالواقع الأوروبى والأمريكى.

ومن الخصائص المتصلة بالفروق العلاقات الريفية الحضرية فى هذه المجتمعات الانتقالية:

١- أن هناك سيلاً سكانياً مستمراً يتجه من الريف إلى المدن نتيجة لعملية التصنيع التى تشهدها المدن من جهة، ونتيجة للانفجار السكانى من جهة أخرى. فقد أخذت المجتمعات المحلية الريفية تعانى ضغوطاً اجتماعية واقتصادية قاسية نتيجة للزيادة السكانية المضطردة مع وجود تيارات الهجرة الضخمة من الريف إلى المدن وتزايدها المستمر أيضاً. فقد أخذت الحيازات الزراعية تتفتت بشكل ملموس نتيجة لتزايد الورثة وتعاقب الأجيال، وتفاقمت مشكلة البطالة بوجهيها السافر والمقنع، وانخفضت مستويات الدخل، وأصبحت الزراعة تمثل قطاعاً قليل الأهمية إذا ما قورنت بالصناعة.

٢- أن الهجرة الريفية- الحضرية المتزايدة على هذا النحو قد ترتب عليها اختلال فى التوزيع العمرى والنوعى سواء فى القرى أو المدن، مما يتطلب تدابير

اجتماعية جديدة. فقد أخذت المدينة تجتذب الشباب من القرية، ويترتب على ذلك أنها تكسب طاقة إنسانية فى سن العمل بينما تخسر القرية هذه الطاقة نفسها.

٣- أن حركة الهجرة المستمرة بين الريف والحضر قد عملت على خفض حدة البعد الاجتماعى بينهما فقد أخذت حركة الهجرة تمضى فى الاتجاهين معاً، أى نزوح إلى المدينة، وعودة إلى القرية. فمن لم يوفق فى الحصول على فرصة عمل من المهاجرين القرويين، لا يلبث أن يعود مرة ثانية إلى قريته انتظاراً لهذه الفرصة، حتى يعود إلى المدينة مرة أخرى. وقد ترتب على هذا الوضع حدوث نوع من التداخل أو التشابك فى البناء المهنى للمدينة والقرية. فقد أخذت المدن تضم أعداداً كبيرة من الزراعيين، ومن جهة أخرى، فإن التداخل الريفى الحضرى قد يحدث أيضاً نتيجة لأن السكان الذين ينتمون إلى الطبقات الدنيا فى الريف والمدينة يشاركون فيما أسماه أوسكار لويس بثقافة الفقر The Culture of Poverty. حيث أن الحالة الاقتصادية السيئة التى تعانى منها الطبقات الدنيا الحضرية والقروية تقف عائقاً أمام مشاركتهم فيما تتمتع به الصفوة التقليدية أو الطبقة الصناعية الوسطى الحديثة من مكاسب وامتيازات. ومع أن التصنيع يحسّن تدريجياً من الوضع الاقتصادى للطبقة الدنيا، فإن كثيراً من الأشخاص لا يزالون يعيشون ثقافة الفقر هذه.

٤- أنه نتيجة للتصنيع والتقدم الذى طرأ على هذه العملية، زاد الاعتماد المتبادل بين المدينة والقرية. فالمدينة لا تعتمد فحسب على الإنتاج الزراعى للقرية، وإنما تمدها أيضاً بالسلع الجاهزة كالآلات الزراعية والأسمدة الكيماوية وغير ذلك. وعندما تدخل القرى فى معاملات مع هذا الوضع الاقتصادى الجديد، فإن تغيرات تحدث باستمرار فى النمط العتيق للسوق الريفية الحضرية، بالإضافة إلى العديد من التغيرات الأخرى. ولقد ترتب على اتساع الأفق الاقتصادى للقروى أن حدثت عملية مراجعة للبناء الاجتماعى التقليدى وبخاصة البناء الطبقى، كما اتسع أيضاً مدى إدراك القروى للعالم. خاصة وقد أخذت الدولة تتدخل بدرجات متفاوتة فى حياة القرويين بوسائل شتى، منها مثلاً مشروعات الإصلاح الزراعى وغيرها. هذا فضلاً عن الدور الخطير الذى أخذت تلعبه وسائل الاتصال الجماهيرى، فى كسر الحواجز التى تحيط بالمجتمع القروى التقليدى.

٥- أن الدول النامية أخذت تتوسع فى إيفاد المبعوثين من أبنائها إلى الدول المتقدمة صناعياً وعلمياً للتزود بالعلم والمهارة والخبرة، كما أخذت تستقدم الخبراء من هذه الدول للإفادة من معارفها العلمية. ومن جهة أخرى يلاحظ أن أصحاب

المستويات العلمية الرفيعة يميلون إلى التركز فى المدن حتى يمكنهم الإسهام بطريقة فعالة فى عمليات التنمية. إذ أن تبعثر هذه الكفايات الصناعية والعلمية وتوزعها على عدد كبير من المدن المتوسطة الحجم أو الصغيرة قد يعوق الاستخدام الكفوء لبعض أشكال وأنواع المهارات الفنية. ولو أن ارتباط القطاع المتعلم بالمدينة وتوحده بها، يشكل من ناحية أخرى فجوة بين المجتمعات المحلية الريفية والحضرية، حيث تظهر الحاجة الماسة فى المجتمعات الريفية إلى عناصر من هذا القطاع المتعلم فى الوقت الذى تتوافر منه فى المدينة أعداد زائدة عن الحاجة.

(جـ) الأنماط الريفية- الحضرية فى المجتمعات المتقدمة صناعياً

يذهب جوبرج إلى أن النظام الصناعى الحضرى يضم عدداً من النماذج الفرعية، منها النموذج الذى تنتمى إليه الولايات المتحدة الأمريكية التى انتقلت مباشرة إلى التصنيع والتحضر دون أن تعايش البناء الاجتماعى الإقطاعى. ونموذج آخر ينتمى إليه- على سبيل المثال- أوروبا العربية واليابان، وهى مجتمعات انتقلت إلى مرحلة الصناعة والتحضر بعد أن مرت بماض حضارى غير صناعى أو إقطاعى.

وتختلف العلاقات الريفية الحضرية داخل هذين النموذجين الصناعيين غير المتضادين عن مثيلتها فى مجتمعات ما قبل الصناعة، والمجتمعات النامية. ومن أهم ما تتميز به المجتمعات الصناعية ما يلى:

١- خضوعها لسيطرة التجمعات المتروبوليتانية Metropolitan agglomerations حيث يعيش أغلب الناس إما داخل المدن الكبرى أو قريباً منها. والمدن الكبرى هنا هى التى تسيطر على الملامح الاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع، ولكنها فى الوقت نفسه تنتظم انتظاماً هرمياً، فبعضها يسيطر على إقليم محدود، بينما يسيطر البعض الآخر على المجتمع الكلى ويؤثر فيه مثل نيويورك ولندن وموسكو وواشنطن.

٢- أنه بفعل تقدم التصنيع، والاتجاه المتزايد نحو التمركز العاصمى أو المتروبوليتانية، وانتشار وسائل الاتصال الجماهيرى وتقدم وسائل النقل والمواصلات، يمر البناء الإقليمى بتغير ملحوظ، بحيث لا يمكن القول بأن هناك أقاليم ريفية أساساً. وبالترتيب على ذلك، اتجهت التمييزات الإقليمية القديمة القائمة

على أساس السمات الزراعية والثقافية، اتجهت إلى التجانس تماماً وأصبح المجتمع الجماهيرى Mass Society الآن حقيقة واقعة. وباستمرار عملية التجانس هذه ظهر نوع خاص من اللاتجانس قائم على أساس التخصص المهنى بين المراكز الحضرية بوجه عام.

٣- أنه بظهور المدينة الصناعية ظهرت أنساق عائلية، وطبقية، واقتصادية، ودينية، وترفيهية، وتعليمية جديدة تختلف اختلافاً ملحوظاً عما يقابلها فى مدينة ما قبل الصناعة. ويمكن القول أن عملية التصنيع قد اختزلت الفروق الريفية الحضرية فى كل التنظيمات والأنساق الاجتماعية. ومع أن هناك بعض الاختلافات فى هذا الصدد بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، إلا أن الاتجاه الغالب والمسيطر هو انحسار التمييزات التقليدية بين الريف والحضر وتلاشيها.

٤- أنه فيما بعد الحرب العالمية الثانية، شهد مجال الزراعة تطوراً حديثاً ضخماً. فقد انتشرت نماذج معينة من التكنولوجيا الزراعية، كما دخلت الزراعة ميدان التصنيع. ولا يعنى تصنيع الزراعة استخدام الآلات فقط، بل يعنى كذلك إطاراً كلياً من الأفكار المرتبطة بهذه الآلات. ولذلك فإن الدول الصناعية بوجه عام تعد برامج تدريبية للمزارعين بهدف تحقيق الكفاية الإنتاجية فى مجال الزراعة وإجراءات التسويق ومعالجة الإنتاج وتشكيله.

٥- أن التصنيع قد تترتب عليه مشكلات معينة. فقد ولّد التحضر الصناعى النسبى للقطاع الريفى مشاكل معينة، تتمثل إحداها فى عدم المساواة بين مستوى معيشة السكان القرويين والحضريين. مما دعا القرويين إلى المطالبة بتحقيق نوع من المساواة فى مستوى المعيشة بينهم وبين الحضريين. هذا بالإضافة إلى أن الفرص المتاحة أمام القرويين فى التعليم والتدريب أقل من تلك المتاحة لسكان الحضر. إلا أن وسائل الاتصال الجمعى قد ألغت- إلى حد كبير- الفروق بين أسلوب حياة القروى والحضرى.

٦- وأخيراً، فإن جوبرج يذهب إلى أن المجتمعات المحلية الريفية القائمة فى النظم أو المجتمعات المتقدمة صناعياً تعد مستودعات للقيم والمعايير التقليدية فى مجال الأسرة والدين والسياسة. وإن الكتاب عادة ما ينظرون إلى النسيج الأخلاقى للسكان الريفيين باعتباره متفوقاً على ذلك النسيج لدى سكان الحضر.

وفى النهاية ينوه جوبرج إلى أن التعميمات السابقة تنطبق- أساساً- على

الولايات المتحدة وغرب أوروبا، كما أن بعضها قد يصدق أيضاً على المجتمعات الصناعية الاشتراكية كالاتحاد السوفيتى (السابق) وبعض دول شرق أوروبا، مع الوضع فى الاعتبار وجود فروق وتحفظات فى إطلاق هذه التعميمات تترتب على اختلاف الإطار الأيديولوجى بين الشرق والغرب. ومن جهة أخرى، فإنه بالنسبة للتنبؤات المتصلة بهذه القضية فى المستقبل، يذهب جوبرج إلى أن الصراعات بين القطاعات الريفية والحضرية فى المجتمعات الانتقالية أو النامية سوف تزداد حدة، إن لم تأخذ الدول النامية على عاتقها مهمة تحقيق درجة معقولة من التوازن بين مشروعات التنمية الحضرية، ومشروعات التنمية الريفية، على أن يكون هذا التوازن فى تحقيق التنمية عملية مستمرة. كما يمكن التنبؤ أيضاً بأن الفجوة بين الريف والحضر فى المجتمعات الصناعية المتقدمة سوف تضيق باستمرار، إلا أن بعض الفروق سوف تظل تقاوم- بدون شك- لفترة طويلة.

سادساً: الفروق بين الريف والحضر فى الإحصاءات المصرية

اعتمدنا فى هذه الفقرة على نتائج التعداد العام للسكان والإسكان لعام ١٩٧٦ الذى أصدره الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بجمهورية مصر العربية (سبتمبر ١٩٧٨) لبيان بعض الفروق بين الريف والحضر فى مصر على أساس الإحصاءات العامة.

والملاحظ بادئ ذى بدء أن التقسيم الإدارى كان هو الأساس المتبع فى جمع البيانات من الميدان. ويقول كتاب التعداد العام "اتخذت الوحدات الإدارية الرسمية أساساً للعمل الميدانى بخلاف التعدادات السابقة لتعداد ١٩٦٠ والتى كانت تجرى وفقاً للتقسيمات المالية (الزمام). واعتبرت الشياخة فى المدن والأقسام والقرية فى المراكز أصغر الوحدات الإدارية فى مرحلة جمع البيانات وفى نشر النتائج النهائية التفصيلية للتعداد. وقد نشرت البيانات على أساس التقسيمات الإدارية التى كانت قائمة وقد التعداد حتى نوفمبر ١٩٧٦"[(١)].

أما بالنسبة لتقسيم الجمهورية إلى ريف وحضر، فيقول تقرير التعداد العام:

"تنقسم الجمهورية إلى قسمين رئيسيين هما الحضر والريف. ويقصد بالحضر

---

(١) انظر مجلد النتائج التفصيلية لتعداد السكان والإسكان ١٩٧٦، إجمالى الجمهورية مرجع رقم ٩٣-١٥١١١-١٩٧٨، الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء جمهورية مصر العربية، سبتمبر ١٩٧٨. ص٣ تحت عنوان: "التعاريف والمصطلحات الفنية ومفاهيم التعداد".

فى هذا التعداد جميع المدن والأقسام والشياخات فى أى محافظة. ويقصد بالريف فى هذا التعداد جميع القرى وما يتبعها من عزب وكفور ونجوع فى أى محافظة. وتوجد بعض محافظات هى عبارة تكتل حضرى- وإن شابها بعض المناطق الريفية الصغيرة- ونطلق عليها محافظات حضرية وهى على وجه التحديد: محافظة القاهرة- محافظة الإسكندرية- محافظة بورسعيد- محافظة السويس.

أما باقى المحافظات المكونة للجمهورية والبالغ عددها ٢١ محافظة فهى مزيج من الحضر والريف على النحو التالى: فعاصمة المحافظة، وعاصمة المركز، وبعض البلاد التى صدرت بها قرارات جمهورية بكونها مدينة، وهذه تمثل الركن الحضرى من المحافظة. أما باقى بلاد المحافظة والتى تسمى قرى وكانت فى التعدادات السابقة تسمى ناحية، فهى تمثل الركن الريفى من المحافظة.

وعلى ذلك فإننا نطلق على هذه المحافظات بهذا التكوين المحافظات الريفية. وهى جميع المحافظات الجمهورية عدا الأربع محافظات الحضرية السابق الإشارة إليها.

بعض المؤشرات الإحصائية

المتصلة بالفروق الريفية الحضرية فى مصر

سوف نعرض فيما يلى لعدد من المؤشرات الإحصائية المتصلة بموضوع الفروق الريفية- الحضرية فى مجتمعنا المصرى، وذلك على النحو التالى:

١-النوع بين الحضر والريف (ذكور - إناث)

ورد فى صفحة ٢٧ من المرجع المشار إليه، أن هناك اختلافاً فى نسبة النوع بين حضر وريف الجمهورية وذلك على النحو التالى:

فى الريف: يوجد ١٠٢ ذكر لكل مائة أنثى.

فى الحضر: يوجد ١٠٥ ذكر لكل مائة أنثى. "ويرجع هذا على الأرجح إلى اجتذاب المدينة (الحضر) للذكور للعمل بها".

٢-قطاعات العمر بين الحضر والريف

الأطفال دون السادسة: يبلغ عدد هذه الفئة من العمر ٦,٣ مليون بنسبة ١٧,٣% من جملة سكان الجمهورية المصريين. وتختلف نسبة الأطفال أقل من ٦

سنوات بين حضر وريف الجمهورية: فهى ١٨,٨% من سكان الريف، ١٥,٤% من سكان الحضر. الأمر الذى يعكس الخصوبة بين الريف والحضر. ويتركز من هؤلاء **فى الريف (القرى)** حوالى ٣,٩ مليون بنسبة ٦١,١% من جملة هذه الفئة.

كما يتركز منهم **فى الحضر (مدن الجمهورية)** حوالى ٢,٧ مليون فرد بنسبة ٤٥,٤% من جملة من لا يعمل من السكان المصريين.

وإذا حسبت نسبة الإعالة الاقتصادية والتى تأخذ الصورة:

$$\frac{\text{عدد المعولين}}{\text{عدد أفراد قوة العمل}} \times ١٠٠$$

فإننا نجد أن كل **مائة فرد** من أفراد قوة العمل ١٥ سنة فأكثر يعولون إلى جانب أنفسهم ٢٩٧ فرداً فى الريف، ٢٦٠ فى الحضر، ٢٨٠ فرداً فى الجمهورية. وهذا يشير إلى كبر نسبة الإعالة فى الريف عنه فى الحضر، وإلى كبر نسبة الإعالة على مستوى الجمهورية عموماً.

٣-الحالة التعليمية بين الحضر والريف (١٠ سنوات فأكثر)

(أ) الأمية: يبلغ عدد الأميين فى حضر وريف الجمهورية حوالى ١٥ مليون فرد بنسبة ٥٦,٣% من جملة سكان الجمهورية المصريين ١٠ سنوات فأكثر.

١-فى الريف (قرى الجمهورية): يتركز حوالى ١٠,٣ مليون فرد أمى بنسبة ٦٨,٥% من جملة الأميين فى الحضر والريف.

٢-فى الحضر (مدن الجمهورية): يتركز حوالى ٤,٧ مليون فرد أمى بنسبة ٣١,٥% من جملة الأميين فى الحضر والريف.

(ب) يقرأ ويكتب: يبلغ عدد من يقرأ ويكتب فى حضر وريف الجمهورية حوالى ٥,٥ مليون فرد بنسبة ٢٠,٦% من جملة سكان الجمهورية المصريين ١٠ سنوات فأكثر.

١-فى الريف (قرى الجمهورية): يتركز حوالى ٢,٥ مليون فرد بنسبة ٤٥,٤% من جملة من يقرأ ويكتب فى الحضر والريف.

٢-فى الحضر (مدن الجمهورية): يتركز حوالى ٣ مليون فرد بنسبة ٥٤,٦% من

جملة من يقرأ ويكتب فى الحضر والريف.

(جـ) حملـة المـؤهلات: يبلـغ عدد حملـة المؤهلات فـى حضـر وريـف مصـر حوالى ٥,٧ مليون فرد بنسبة ٢١,٣% من جملـة سكان الجمهوريـة مـن سـن ١٠ سنوات فأكثر.

١ـفى الريف (قرى الجمهورية): يتركز حوالى ١,٦ مليون فرد بنسبة ٢٨% من جملة المؤهلات فى الحضر والريف.

٢ـفى الحضر (مدن الجمهورية): يتركز حوالى ٤,١ مليون فرد بنسبة ٧٢% من جملـة المؤهلات فـى الحضـر والريـف. وعمومـاً كانـت نسـبة الحـالات التعليميـة فـى حضر الجمهورية وريفها علـى النحـو التـالى منسوبة إلـى جملـة السكان المصـريين فى الحضر والريف (١٠ سنوات فأكثر).

الحالة التعليمية	حضر	ريف	الجمهورية
أمى	٣٩,٢%	٧٠,٤%	٥٦,٣%
يقرأ ويكتب	٢٤,٩%	١٧,١%	٢٠,٦%
حملة المؤهلات	٣٤,٣%	١٠,٦%	٢١,٣%
غير مبين	١,٦%	١,٩%	١,٨%
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ومن هذا يتضح أن نسبة الأمية فى الريف مازالت مرتفعة مقارنة بمثيلتها فى الحضر، كما أن الحضر يتميز عن الريف بارتفاع نسبة من يعرفون القراءة والكتابة، ومن يحملون مؤهلات.

٤ـالنشاط الاقتصادى بين الحضر والريف (٦ سنوات فأكثر)

(أ) **عدد ذوى النشاط الاقتصادى** فى حضر وريف الجمهورية حوالى ١٠,٢ مليون فرد بنسبة ٣٣,٩% من جملة سكان الجمهورية المصريين ٦ سنوات فأكثر.

١ـفـى الريـف (قـرى الجمهوريـة): يتركـز مـن هـذا العـدد ٥,٩ مليـون فـرد بنسـبة ٥٧,٤% من جملة ذوى النشاط فى الحضر والريف.

٢ـفـى الحضـر (مـدن الجمهوريـة): يتركـز مـن هـذا العـدد ٤,٣ مليـون فـرد بنسـبة ٤٢,٦% مـن جملـة ذوى النشـاط فـى الحضـر والريـف. وعمومـاً فـإن كـل ١٠٠ مـن

ذوى النشاط من السكان فى الحضر يقابل ١٤٠ من ذوى النشاط فى ريف مصر.

(ب) يبلغ **عدد من ليس لهم نشاط** من السكان فى حضر وريف الجمهورية حوالى ٢٠ مليون فرد بنسبة ٦٦,١% من جملة سكان الجمهورية المصريين ٦سنوات فأكثر.

١-فى الريف (قرى الجمهورية): يتركز من هذا العدد حوالى ١١ مليون فرد بنسبة ٥٤,٣% من جملة من ليس لهم نشاط فى الحضر والريف.

٢-فى الحضر (مدن الجمهورية): يتركز من هذا العدد حوالى ٩ مليون فرد بنسبة ٤٥,٧% من جملة من ليس لهم نشاط فى الحضر والريف.

وعموماً، فإن الجزء النشط من سكان الجمهورية فى كل من الحضر والريف يتمشى مع النسبة ٣٢,٤% للحضر منسوباً إلى جملة حضر الجمهورية ٦ سنوات فأكثر، والنسبة ٣٥,١% للريف منسوباً إلى جملة ريف الجمهورية ٦ سنوات فأكثر.

٥-المهن بين الحضر والريف (١٥ سنوات فأكثر)

(أ) يبلغ **عدد ذوى المهن** من السكان فى حضر وريف الجمهورية حوالى ٩,٦ مليون فرد بنسبة ٤٣,٩% من جملة سكان الجمهورية المصريين ١٥ سنة فأكثر.

١-فى الريف: يتركز من هذا العدد حوالى ٥,٢ مليون فرد بنسبة ٥٣,٩% من جملة ذوى المهن فى الحضر والريف.

٢-فى الحضر: يتركز من هذا العدد حوالى ٤,٤ مليون فرد بنسبة ٤٦,١% من جملة ذوى المهن فى الحضر والريف.

وعموماً فإن كل ١٠٠ فرد من ذوى المهن من السكان فى الحضر يقابل ١٢٠ فرداً فى الريف.

(ب) يبلغ **عدد من لا مهنة لهم** من السكان فى حضر وريف الجمهورية حوالى ١٢,٣ مليون فرد بنسبة ٥٦,١% من جملة سكان الجمهورية المصريين ١٥ سنوات فأكثر.

١-فى الريف: يتركز من هذا العدد حوالى ٦,٧ مليون فرد بنسبة ٥٤,٦% من جملة من لا مهنة لهم فى الحضر والريف.

٢-فى الحضر: يتركز من هذا العدد حوالى ٥,٦ مليون فرد بنسبة ٤٥,٤% من جملة من لا مهنة لهم فى الحضر والريف.

٦-الحالة الزواجية بين الحضر والريف

(أ) يبلغ **عدد المتزوجين** من السكان فى حضر وريف الجمهورية حوالى ١٣,١ مليون متزوج بنسبة ٦٥,١% من جملة سكان الجمهورية الذين لهم حالات زواجية.

١-**فى الريف:** يتركز من هذا العدد ٧,٥ مليون متزوج بنسبة ٧٥,٠% من جملة المتزوجين فى الحضر والريف.

٢-**فى الحضر:** يتركز من هذا العدد ٥,٦ مليون متزوج بنسبة ٤٣,٠% من جملة المتزوجين فى الحضر والريف.

(ب) لم يتزوج أبداً

بلغ عدد من لم يتزوج أبداً من السكان فى حضر وريف الجمهورية حوالى ٥,٢ مليون فرد بنسبة ٢٥,٧% من جملة سكان الجمهورية الذين لهم حالات زواجية.

١-**فى الريف:** يتركز من هذا النوع حوالى ٢,٣ مليون فرد بنسبة ٤٤,٤% من جملة هذه الفئة فى الحضر والريف.

٢-**فى الحضر:** يتركز من هذا النوع حوالى ٢,٩مليون فرد بنسبة ٥٥,٦% من جملة هذه الفئة فى الحضر والريف.

(جـ) الطلاق

يبلغ عدد المطلقين فى حضر وريف الجمهورية حوالى ١٦٦ ألف فرد بنسبة ٠,٨% من جملة السكان ذوى الحالات الزواجية فى الحضر والريف.

١-**فى الريف:** يتركز حوالى ٨٢ ألف من هذا العدد بنسبة ٤٩,٣% من جملة هذه الفئة.

٢-**فى الحضر:** يتركز حوالى ٨٤ ألف من هذا العدد بنسبة ٥٠,٧% من جملة هذه الفئة فى الحضر والريف. أى أن أعداد المطلقين فى الحضر والريف تكاد تكون متقاربة.

(د) الترمل

يبلغ عدد المترملين فى حضر وريف الجمهورية حوالى ١,٧ مليون بنسبة

٨,٤% من جملة الحالات الزواجية.

١-فى الريف: يتركز من هذا العدد ١,١ مليون فرد بنسبة ٦٢,٧% من جملة هذه الفئة فى الحضر والريف.

٢-فى الحضر: يتركز من هذا العدد ٠,٦ مليون فرد بنسبة ٧٣,٣% من جملة هذه الفئة فى الحضر والريف.

وإذا نظرنا إلى البيانات العامة السابقة المتصلة بعدد من المتغيرات أو الخصائص السكانية، فسوف يستلفت نظرنا ما يلى:

١-ارتفاع نسبة الذكور عنها للإناث بوجه عام، وفى الحضر بشكل ملحوظ. وقد تفسر هذه الزيادة الملحوظة فى نسبة الذكور بالقطاع الحضرى من الجمهورية، كنتيجة من نتائج ظاهرة الاستقطاب الحضرى، حيث تزداد أعداد الذكور النازحين إلى المدن لأسباب متعددة.

٢-ارتفاع نسبة الإعالة الاقتصادية بوجه عام، مع زيادة هذه النسبة فى القطاع الريفى عنها فى القطاع الحضرى. ولا يخفى علينا أن ارتفاع نسبة الإعالة يمثل عبئاً على كاهل القوى العاملة، مما قد يكون له أثر فى انخفاض المستويات المعيشية.

٣-زيادة الأمية فى القطاع الريفى، وانخفاض نصيب هذا القطاع من المستويات التعليمية الأخرى، ومن جهة أخرى، يلاحظ ارتفاع نسبة أصحاب المؤهلات بالقطاع الحضرى. وتتسق هذه النقطة مع ما ذهب إليه جوبرج فى تناوله للأنماط الريفية- الحضرية فى المجتمعات الانتقالية أو النامية (وهى مرحلة يمر بها مجتمعنا المصرى)، حيث ذكر- جوبرج- أن المتعلمين فى هذا النمط من المجتمعات الانتقالية يميلون إلى التركز فى المدن. وسوف نوضح ذلك بالتفصيل فى موضع لاحق.

٤-أن نسبة من لهم نشاط اقتصادى (٦ سنوات فأكثر) مرتفعة فى القطاع الريفى عنها فى القطاع الحضرى. وقد يفسر ذلك على النحو التالى:

(أ) الاعتماد على الأطفال فى مجال النشاط الاقتصادى وخاصة فى العمليات الزراعية.

(ب) تسرب الأطفال الريفيين فى هذه الفئة العمرية من مراحل التعليم

الإلزامية نظراً لحاجة العمل الزراعى إليهم، وذلك على اعتبار أنهم يمثلون قيمة اقتصادية عاجلة من هذه الزاوية بالنسبة لمجتمعاتهم المحلية القروية.

(جـ) انتظام أقرانهم من الأطفال الحضريين- فى هذه السن- فى مراحل التعليم.

٥-أن نسبة أصحاب المهن فى القطاع الريفى مرتفعة عنها فى القطاع الحضرى. وقد يفسر ذلك على النحو التالى:

(أ) أن الأفراد الحضريين (١٥ سنة فأكثر) يكون من بينهم تلاميذ وطلاب فى مراحل التعليم المختلفة. ومن ثم يأتى تصنيفهم ضمن من لا مهن لهم.

(ب) أن هناك نسبة بطالة مرتفعة بين سكان القطاع الحضرى.

٦-يلاحظ أن نسبة الطلاق مرتفعة فى القطاع الحضرى عنها فى القطاع الريفى. فعلى الرغم من تقارب الأعداد، مع وجود زيادة فى عدد المطلقين فى القطاع الحضرى. إلا أن نسبة الطلاق فى هذا القطاع الأخير- الحضرى- تعتبر مرتفعة فى ضوء نسبة عدد السكان المقيمين فى الحضر إلى إجمالى عدد سكان الجمهورية- ولعل ذلك يكشف عن نمط من المشكلات الاجتماعية الحضرية.

٧-كما يلاحظ أيضاً- وبوضوح شديد- ارتفاع نسبة الترمل فى القطاع الريفى عنها فى القطاع الحضرى. وقد يكشف ذلك عن زيادة نسبة الوفيات بين المتزوجين من سكان هذا القطاع الريفى، نتيجة لانتشار بعض الأمراض المتوطنة من جهة، ونقص الخدمات الصحية والطبية أو العلاجية، والفقر... من جهة أخرى. وقد يكشف ذلك أيضاً عن شبكة من المشكلات التى يعانى منها القطاع الريفى فى مجتمعنا المصرى.

سابعاً: محاولة لتقييم الموقف النظرى الراهن لقضية الفروق الريفية- الحضرية

عرضنا لبعض الآراء والاتجاهات الفكرية المتصلة بقضية الفروق الريفية- الحضرية منذ ابن خلدون فى القرن الرابع عشر، ثم فى أوساط الفلاسفة ورواد علم الاجتماع الغربيين فى القرن التاسع عشر حيث النزعة التطورية فى النظر إلى المجتمعات الإنسانية. ورأينا كيف تطور البحث فى هذه القضية من الاستعانة بفكرة

النموذج المثالى، ووضع ثنائيات للمقابلة بين نوعين من المجتمعات يفترض أن أحدهما يحمل خصائص مجتمع ريفى والآخر يحمل خصائص مجتمع حضرى. كما رأينا محاولات لدراسة القضية على أساس فكرة المحك الواحد، ثم الاستعانة بمحكات متعددة للتمييز بين المجتمعات الريفية والمجتمعات الحضرية، حتى ظهرت فكرة المتصل الريفى- الحضرى كأداة منهجية لقياس الفروق الريفية- الحضرية.

والواقع أن كلاً من مراحل تطور البحث فى هذه القضية كانت تأتى لتكمل بعض القصور أو أوجه النقص فيما سبقها من مراحل. ولكن هل معنى ذلك أن أبعاد الصورة قد اتضحت، وأنه لم يعد هناك ما يستأهل النظر والمناقشة؟

لقد شهدت قضية الفروق الريفية- الحضرية اهتماماً ملحوظاً من جانب علماء الاجتماع منذ مطلع الستينيات من هذا القرن، وبخاصة من جانب علماء الاجتماع الريفى فى الولايات المتحدة. ومما دفع بالكثيرين منهم إلى الاهتمام بهذه القضية، أن علم الاجتماع الريفى، كميدان للدراسة، سوف يتأثر إلى حد بعيد بالنتائج التى يسفر عنها الجدل والنقاش المتصل بهذه القضية.

ومن جهة أخرى، فإن القضية لا تزال حتى اليوم تمثل موضوعاً خلافياً لم يحظ بعد بدرجة من الاتفاق من جانب العلماء والباحثين. إذ أن المفاهيم المتصلة بها حتى الآن لازالت غامضة وينقصها الوضوح والتحديد، أو كما يطلق عليها البعض أنها- أى قضية الفروق أو العلاقات الريفية الحضرية- مفهوم اسفنجى مرن، يكتنفه كثير من الغموض والخلط والاضطراب، فمصطلح "ريفى" ومصطلح "حضرى" لم تستقر الآراء بعد حول مدلول كل منهما. حتى أن هناك أربعين عنصراً من العناصر التى يعتقد الباحثون أنها تميز بين المجتمع الريفى والمجتمع الحضرى. ويكفى مجرد النظر إلى قائمة بهذه العناصر ليرى الباحث للوهلة الأولى أنه لا يوجد اتفاق حولها بين الباحثين، فيما عدا بضعة عناصر منها فقط كاللاتجانس، ومجهولية الأسماء، والعلاقات الثانوية.

ولقد ترتب على التقدم الصناعى والتحضر، وتطور وسائل الاتصال بمختلف أشكالها، والتقدم التكنولوجى وخاصة فى ميدان الإنتاج الزراعى، وانتشار التعليم الرسمى،.. إلخ، ترتب على ذلك كله أن اتخذت قضية الفروق الريفية- الحضرية وضعاً **فى الدول الصناعية المتقدمة** يختلف عنه فى دول العالم الثالث. فالباحثون

الغربيون مختلفون فيما بينهم حول هذه القضية فى مجتمعاتهم الصناعية المتقدمة. ففريق منهم يرى- من خلال نتائج دراسات حول الموضوع- أن الفروق الريفية الحضرية لم تعد تمثل قضية ذات بال، لأنها تتضاءل باستمرار، وأنها فى سبيلها إلى الاختفاء والزوال. وذلك فى الوقت الذى يقرر فيه فريق آخر أن هذه الفروق لم تزل موجودة، وأنها سوف تظل باقية. وهناك فريق ثالث من الباحثين يصرح بوضوح أن هذه الفروق قد اختفت بالفعل من على مسرح الحياة فى المجتمع وأنه لم يعد لها وجود. حتى أن الفريق الأخير يسود بين أعضائه اتجاه مؤداه أنه لم يعد من الجائز اليوم القول بوجود مجتمعات ريفية ذوات ثقافة فرعية ريفية. وإنما يمكن القول بوجود تصنيفات مهنية فقط بين المجتمع الحضرى والمجتمع الريفى. فالقرويون يتميزون عن الحضريين من خلال المهنة أو الاشتغال بالعمل الزراعى. أما عن الثقافة وأساليب الحياة، فإن الريفيين والحضريين قد أصبحوا متقاربين فيها إلى أبعد الحدود.

وأما عن وضع هذه القضية **فى بلدان العالم الثالث**، فإنه يتخذ شكلاً آخر، فالفروق الريفية الحضرية فى هذه البلدان واضحة وملموسة، كما أن العلاقات الريفية الحضرية ذات طبيعة خاصة فى كل بلد منها تبعاً لخصوصية الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. غير أن هناك اتجاهاً عاماً يميز هذه العلاقات الريفية- الحضرية فى تلك البلدان، وهو النمو الحضرى السريع الذى تشهده المدن الكبرى فى هذه البلدان بفعل التوسع فى التصنيع، والهجرة الريفية الحضرية. وفضلاً عن ذلك، فإن هذه البلدان تشهد تفاعلاً وتأثيراً متبادلاً بين المدينة والقرية. وفى الوقت الذى يحدث فيه تريف للمدينة، تشهد القرية على الجانب الآخر عملية تحضر.

ومما يميز الوضع فى بلدان العالم الثالث، أن الإسهامات المتعلقة بوضع قضية الفروق الريفية الحضرية فيها إسهامات قليلة إذا قورنت بتلك الإسهامات الخاصة بوضع القضية فى الدول المتقدمة. ومن ثم فإنه يتعين على المشتغلين بعلم الاجتماع فى بلدان العالم النامى أن يولوا هذه القضية حقها من الاهتمام.

ثامناً: أهمية المدخل الثقافى فى تناول قضية الفروق الريفية- الحضرية

إن من أهم الانتقادات التى وجهت إلى أغلب الدراسات الاجتماعية الريفية الحضرية، سواء منها ما استخدم المحكات المتعددة أو المحك الواحد، أن أصحاب هذه الدراسات لم ينتبهوا إلى أن أى شكل من الفروق الريفية الحضرية إنما هو نتاج لنسق ثقافى معين. ومن ثم فإن الفروق الريفية الحضرية يمكن أن تختلف اختلافاً واسعاً من ثقافة لأخرى. كما أنه يتعين على المشتغلين بهذه القضية التسليم بأن المجتمعات الريفية والحضرية أنساق فرعية داخل كل أكبر كالدول والأمم. لأن التسليم بهذه القضية والإيمان بها يساعد على تحليل الأنماط الريفية والحضرية تحليلاً دقيقاً وصادقاً. وينبنى على الاعتراف بهذه القضية أن المجتمع الحضرى والمجتمع الريفى المقابل له ليسا وحدات ميكروسكوبية ممثلة للمجتمع الأكثر شمولاً واتساعاً.

فالتناول السليم لقضية الفروق الريفية الحضرية يحتم- طبقاً لهذا المنظور- أن يؤخذ المجتمع الأكبر فى الاعتبار عند تحليل هذه الفروق. وما دام الأمر كذلك، فإنه يتعين عند تناول هذه القضية أيضاً الانتباه إلى الدور الخطير الذى أخذت تلعبه وسائل الاتصال الحديثة، والتى ترتب على انتشارها وتقدمها ما يعرف بالثقافة الجماهيرية (Mass Culture) التى تجعل أبناء المجتمع الكبير شركاء فى ثقافة كبرى واحدة، وإن تعددت انتماءاتهم الإقليمية وثقافتهم الفرعية.

وقد فسر بعض المهتمين بقضية الفروق الريفية الحضرية، ذلك الخلط والاضطراب الذى يقع فيه أغلب الباحثين عندما يتناولون هذا الموضوع فسره بأنه "يأتى كنتيجة للفشل فى التمييز بين تأثير حجم وكثافة السكان على أفعال الإنسان من جهة، وبين تأثير الثقافة من جهة أخرى. وعلى الرغم من أن هاتين الفئتين من التأثيرات لا يمكن الفصل بينهما، فإنه يجب التمييز بينهما إذا كان بالإمكان الوقوف على طبيعة المجتمعات المحلية وإدراكها بوضوح".

إذن فإن الأمر يقتضى الأخذ بالمدخل الثقافى فى دراسة هذه القضية. ومما يدعم هذه الوجهة من النظر، أن كثيراً من الدراسات والبحوث الحديثة التى أجريت مؤخراً فى عدد من المجتمعات فى دول جنوب شرق آسيا، والهند، وعدد من دول أوروبا كألمانيا الغربية، وسويسرا، فضلاً عن بعض دول أوروبا الشرقية كيوغوسلافيا، هذه الدراسات قد كشفت عن أهمية الدور الذى تلعبه بحوث التغير الثقافى فى خدمة قضية الفروق الريفية الحضرية. فقد كشفت هذه الدراسات عن

كثير من الحقائق الواقعية التى يتعين أمامها مراجعة المقولات النظرية التى كثيراً ما رددها علماء الاجتماع وتوارثوها فيما يتعلق بقضية الفروق الريفية الحضرية.

وأمام هذه الحقيقة، فإنه يصبح بوسعنا أن نقول إنه بالإمكان تناول هذه القضية من منظور جديد، يأخذ بهذا المدخل الثقافى كمنطلق للدراسة. ويقوم هذا المدخل على الإفادة من علم الفولكلور فى خدمة الدراسة السوسيولوجية، حيث يلتقى هذان العلمان الشقيقان من أسرة العلوم الاجتماعية على مسرح واحد يجمعهما معاً. وهناك كثير من المجالات التى تحقق هذا الالتقاء. من ذلك مثلاً، دراسة الفروق الريفية الحضرية فى بعض عناصر التراث الشعبى. وهذه القضية هى بالتحديد موضع رسالة الدكتوراه التى أعدها الدكتور حسن الخولى أستاذ علم الاجتماع بكلية البنات بجامعة عين شمس، والتى تنقلنا نتائجها خطوة أبعد إلى الأمام عن طريق فهم جوانب هذا الموضوع الهام من موضوعات علم الاجتماع[1].

---

(١) هذه الدراسة منشورة فى الكتاب التالى:
د.حسن الخولى، **الريف والمدينة فى مجتمعات العالم الثالث**، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢.

الفصل الثالث
علم الاجتماع العائلى(*)

تعريفات

هناك ارتباط كبير بين مصطلح الزواج والأسرة، بحيث أننا نميل إلى النطق بهما فى نفس واحد. ولكنهما ليسا مع ذلك شيئا واحدا. فالزواج عبارة عن تزاوج منظم بين الرجال والنساء، على حين تدل الأسرة على الزواج مضافا إليه الإنجاب. فالأسرة –بتعبير آخر- تشير إلى مجموعة من المكانات statuses والأدوار roles المكتسبة عن طريق الزواج والولادة. وهكذا نجد أنه من المألوف اعتبار الزواج شرطا أوليا لقيام الأسرة، واعتبار الأسرة نتاجا للتفاعل الزواجى.

وليس الزواج والتزاوج شيئا واحدا. فالأول مفهوم سوسيولوجى، بينما أن الثانى مفهوم بيولوجى. فنجد ظاهرة التزاوج معروفة عند أنواع أخرى من الحيوانات، فى حين أن الزواج مقصور على البشر فقط، وقد يكون التزاوج –حتى على المستوى البشرى- لا شخصيا وجزافيا، ومؤقتا. أما الزواج فنظام اجتماعى، يتصف بقدر من الاستمرار والامتثال للمعايير الاجتماعية. والزواج هو الوسيلة التى يعمد إليها المجتمع لتنظيم الناحية الجنسية وتحديد مسئولية صور التزاوج الجنسى بين البالغين. ومن الجدير بالملاحظة فى هذا الصدد أن جميع المجتمعات –سواء فى الماضى أو الحاضر- تفرض الزواج على غالبية أفرادها. فالزواج إذن نظام عام، حتى ولو كان المجتمع يبيح فى كثير من الأحيان قيام علاقات جنسية خارج نطاق الزواج. وهو النظام الأوفر جزاء بالنسبة لمعظم الرجال والنساء خلال الجانب الأكبر من حياتهم.

وتعتبر الأسرة الزواجية nuclear family أكثر أنواع التنظيم الأسرى شيوعا (ويطلق عليها أحيانا اسم conjugal family على اعتبار أن رابطة الزواج ذات أهمية أساسية بالنسبة لهم). وتتكون من الزوج، والزوجة، وأولادها المباشرين. ويطلق على هذا النمط اسم الزواج الواحدى monogamy. وفى بعض الأحيان ترتبط عدة أسر زواجية فيما بينها، أو تمتد مكونة وحدة عائلية أكبر. وإذا كان الارتباط يتم وقت قيام العلاقة الزواجية، بحيث يكون لشخص واحد من أى النوعين زوجان أو أكثر، ومن ثم يكون عضوا فى نفس الوقت فى أسرتين زواجيتين أو

(*) ترجمت هذا الفصل عن الفرنسية الأستاذ الدكتورة علياء شكرى.

أكثر، فإنه يطلق على هذه الظاهرة اسم الزواج التعددى polygamy. ويطلق على الزيجات التعددية -من الناحية الفنية- اسم: تعدد الزوجات polygyny إذا كان الارتباط بين رجل واحد وعدة نساء، واسم تعدد الأزواج polyandry فى حالة ارتباط زوجة واحدة بعدة أزواج، واسم: زواج الاثنين bigamy إذا كان عدد أحد الطرفين -سواء تعدد زوجات أو أزواج- محددا باثنين فقط. وقد يحدث فى بعض الأحوال البالغة الندرة أن يتعدد طرفا العلاقة الزواجية -أى يتزوج عدة ذكور بعدة إناث- وهو ما يعرف بظاهرة الزواج الجماعى group marriage.

أما ظاهرة: العائلة الدموية consanguine family فتطلق على ارتباط عدة أسر زواجية على أساس رابطة الدم، بحث تضم وحدة أسرية واحدة عدة أجيال من الذرية، من هذا مثلا أن العائلة الصينية الطرازية كانت -حتى جيل أو أكثر مضى- تتكون من أكبر الذكور الأحياء مع زوجته وزوجات نسله من الذكور، وكل ذريته التى لم تتزوج بعد مهما باعدت بينهما الأجيال. وعند الزواج تخرج البنات من الأسرة ليلتحقن بأسر جديدة، فى حين يجلب الأبناء أعضاء جددا فى صورة زوجات لهم. وتعيش هذه العائلة -الكبيرة المكونة من عدة أجيال- تحت سقف واحد عادة، أو فى مجموعة من البيوت المتجاورة جدا، وتضطلع بوظائفها كوحدة واحدة.

وكان يطلق على العائلة الدموية فى بعض الأحيان اسم الأسرة المتصلة joint family، وهو مصطلح لم يعد مستخدما اليوم بنفس الكثرة التى كان يستخدم بها فى الماضى. ثم أصبحت تعرف حديثا باسم العائلة الممتدة extended family. غير أننا نفضل استخدام المصطلح الوصفى "العائلة الدموية" للدلالة على هذا النوع الخاص من التنظيم العائلى، ونستخدم مصطلح "العائلة الممتدة" بمعنى أعم للإشارة إلى جميع تجمعات الأسر الزواجية، سواء كان الامتداد فى خط علاقات الزوج والزوجة (الزواج التعددى)، أو علاقات الأب والابن (الدموية)، أو تم التوصل إليها عن طريق التبنى (وهو أمر ليس بالنادر فى المجتمعات الأمية والحديثة). ومع ذلك فإن الباحثين لا يتمسكون بهذا الفصل عامة، فنجد "العائلة الممتدة" -بالمعنى الذى استخدمه ميردوك Murdock- منتشرا على نطاق واسع.

ومن الممكن -بطبيعة الحال- تصنيف ظاهرة الزواج والأسرة بطرق تكاد تكون غير محدودة. وذلك تبعا لوجهة نظر الباحث. فمن ناحية الانتساب الشخصى توجد أسرة التنشئة (التوجيه) family of orientation التى يولد فيها الشخص ويحصل فيها على تنشئته الاجتماعية الأولى والسياسية، وأسرة التناسل family of procreation

وهى التى تتكون بعد ذلك عن طريق الزواج والتناسل.

أما من ناحية سلسلة النسب فهناك أسرة الانتساب للأب patrilineal إذا كان خلال خط الذكور، وأسرة الانتساب للأم matrilineal إذا كان خلال خط الإناث، أو الأسرة المزدوجة النسب bilineal (أو bilateral) إذا كان التسلسل متساوياً تقريباً فى الخطين.

ومن حيث السكنى فهناك أسرة السكنى عند الأب patrilocal للتعبير عن عادة انتقال الزوجين الحديثى الزواج إلى السكنى مع قبيلة الزوج أو فى قريته، فى حين يطلق اسم أسرة السكنى عند الأم matrilocal عندما ينتقلان إلى الإقامة فى قبيلة الزوجة أو قريتها. وأسرة الأم المستقلة neolocal تعنى استقلال الزوجين بمقر إقامة جديد أو مستقل.

أما من حيث أنماط السلطة فقد جرت العادة على الإشارة إلى الأسرة التى يسيطر عليها الأب باسم الأسرة الأبوية patriarchal، وتلك التى تسيطر عليها الأم باسم الأسرة الأموية matriarchal، والتى يسيطر عليها الابن باسم الأسرة البنوية filiarchal. فى حين تعرف الأسرة التى تقوم فيها العلاقات على أساس ديموقراطى باسم أسرة المساواة family equalitarian.

ثم هناك علاوة على ذلك الزواج المؤقت term marriage، وهو نوع نادر نسبيا ينص فيه على تحديد أجل عقد الزواج بفترة معينة –عامين مثلا- يصبح الزوجان بعدها أحرارا فى أن يسلك كل منهما سبيله. وهناك شبه الزوج quasi marriage الذى ينظم الاتصالات الجنسية ويخلق –على الأقل- شيئا شبيها بالحياة الأسرية ولكنه فى مستوى أو درجة أدنى من الزواج العادى مثل نظام المحظيات concubinage والزواج العرفى consensual or common. Law marriage. وهناك أخيرا ما يطلق عليه –ربما بقليل من الجدية فقط –اسم: الزواج التعددى المتعاقب Sequential polygamy حيث يتزاوج الشخص بأكثر من طرف واحد، ولكن ليس فى نفس الوقت، وإنما بالتعاقب على مدى حياته كلها. وقد أصبحت هذه الطريقة أكثر شيوعا فى الأمم الحديثة ذات معدلات الطلاق العالية.

الزواج

وهكذا تحولت علاقات الأسرة والزواج رويدا رويدا فى اتجاه الأسرة الزواجية التى أصبحت تقوم، من الآن فصاعدا، على أساس الزواج، وهو الذى

يحدد كذلك علاقات القرابة فى المجتمع. ويلخص موس هذا التحول قائلا: ينطلق الزواج من لا شئ تقريبا لكى يحقق كل شئ تقريبا. "وهو تكريس اجتماعى لرابطة كانت ستصبح محرمة أو غير شرعية بدون هذا الاعتراف من المجتمع، أو كانت ستحرم من حماية القوانين، فالمجتمع يميل إذن إلى إضفاء صبغة قانونية على الزيجات التى تتم، بحيث أن دوركايم كان على حق عندما قال: "ليس الاتجاه هو جعل كل زواج ارتباطا حرا، وإنما تحويل كل ارتباط، حتى وإن كان حرا، إلى زواج، ولو كان من مرتبة دنيا". ففى فرنسا مثلا يعترف القانون بنظام المحظيات، ويستفيد هذا النظام بالقوانين العائلية بنفس القدر مثل الذى تفيد منه الأسر القائمة على أساس هذا الزواج الشرعى. وهو عقد مدنى وعام يقوم على أساس الرضا المتبادل، ويكون مصحوبا بعقد خاص عندما يتم التعاقد أمام الموثق، وبعقد دينى عندما يتم تكريس هذا العمل فى الكنيسة. وقد جعلت منه الكنيسة الكاثوليكية، بعد مجمع ترنت، رباطا مقدسا. ويرى فيه رجال القانون عقدا تقوم على أساسه الحياة المشتركة. والواقع أن الزواج ليس غاية فى ذاته: إذ يعمل الزوجان على تكوين جماعة جديدة.

انخفاض معدلات العزوبة والتبكير بالزواج

يميل الزواج فى المجتمعات الغربية إلى أن يصبح القاعدة بالنسبة للجميع، وتسجل إحصاءات الزواج انخفاضا عاما فى معدلات العزوبة. فقد أوضح الإحصاء الذى أجرى فى فرنسا فى عام ١٩٦٢ أن هناك ١١,٣٠٠,٠٠٠ أسرة منها ٩١% أسرة شرعية. وفى ١٩٠٠ كان هناك ١٢% من بين النساء اللائى بلغن سن الثلاثين مازلن عازبات، وفى ١٩٦٠ بلغت هذه النسبة ٧% فقط بينما وصلت فى الولايات المتحدة إلى ٤% فقط. وتتشابه نفس الأرقام بشكل ملحوظ مع معدلات العزوبة عند الرجال.

الزواج يصبح أساس تكوين الأسرة

كانت الزيجات فى المجتمعات الغربية تتم فيما مضى فى سن متأخرة. أما فى أيامنا هذه فقد انخفض سن الزواج بشكل عام. إذ انخفض متوسط سن الزواج فى فرنسا خلال مائة عام، من ٢٦ إلى ٢٣ سنة بالنسبة للفتيات ومن ٢٩ إلى ٢٦ سنة بالنسبة للشبان. وقبل الحرب العالمية الثانية كانت هناك فتاة واحدة من بين كل عشرين فتاة تتزوج قبل ١٩ سنة، أما اليوم فهناك واحدة بين كل عشر فتيات تتزوج

فى هذه السن. ونجد اليوم أن ٧٥% من فتيات الأجيال الجديدة يتزوجن فى سن ٢٥ عاما. وفى الحلقة الدولية الثامنة للدراسات العائلية (التى عقدت فى أوسلو بالنرويج عام ١٩٦٣) كانت ٨٠% من البحوث تتناول الزيجات المبكرة التى لا تتوقف معدلاتها عن التزايد فى كل أنحاء العالم تقريبا. وبالبحث عن أسباب هذا الزواج المبكر اتضح أن الحمل قبل الزواج لم يكن يبدو مرتفعا فى فرنسا (٢٣%) ولكن الأمر لم يكن كذلك فى بلاد شمال أوروبا (السويد والنرويج، وفنلندة، وألمانيا الغربية) حيث تتزوج ٣٦% من النساء وهن حوامل (٩٠% من البنات فى سن ١٨ سنة). ويبين الطابع العام للاتجاهات الجديدة للزواج أن المقصود هنا هو ظاهرة جمعية لا تخضع للظروف القومية الطارئة: فعواملها غير معروفة، وتسمح بتفسيرات عديدة. وهناك دراسة لشاستلان وبريسا Chasteland et R. Pressat تبين أن سلوك الأجيال المعنية لم يتغير برغم اضطرابات الحربين العالميتين: وبالتالى فقد مرت الأزمات الاقتصادية دون أى تأثير ملحوظ فى هذا الصدد.

أما عن فارق السن بين الزوجين فيبدو أنه ثبت عند حوالى ثلاث سنوات (فكان الحد الأدنى سنتين وأربعة أشهر فى بلغاريا، والحد الأقصى أربع سنوات فى كندا).

مدة الزواج واستقراره

امتد الأمل فى الحياة الطويلة بالنسبة لكل فرد: فقد زاد متوسط العمر بالنسبة للرجل من ٦٣ سنة فى سنة ١٩٠٠ إلى ٧٠ عاما، وبالنسبة للمرأة من ٦٤ إلى ٧٦ عاما. وبذلك تكون مدة الحياة الزوجية المتوقعة بالنسبة للرجل الذى يتزوج فى سن ٢٦ عاما والمرأة فى سن ٢٣ عاما هى حوالى ٤٤ عاما. ونظرا لانخفاض معدل الطلاق نسبيا (١٠% فى المتوسط)، فسوف تطول مدة الحياة الزوجية المتوقعة للغالبية العظمى من الزيجات، بينما كانت تقتصر فى القرن الثامن عشر على ١٥ عاما تقريبا. ويعتبر هذا عاملا جديدا على جانب كبير من الأهمية فى التأثير على العلاقات بين الزوجين.

ويبدو أن الاستقرار هو القاعدة بالنسبة للغالبية العظمى، ويقول شومبار دى لوف P. H. Chombart de Lauve "يجب أن نضيف إلى هذا، على عكس الاعتقاد الذى ساد فى بعض الأحيان، أن لدى الرجال ولدى النساء رغبة عميقة فى استمرار العلاقة الزوجية. فقد أصابتنا الدهشة مما طلعت علينا به بعض البحوث التى

أجريت حول صورة المرأة فى المجتمع، من أن المرأة تستشعر فى بعض الأحيان خوفا حادا من عدم إمكانية استمرار العلاقة الزوجية مع الرجل. فهل يرجع ذلك – ولو جزئيا على الأقل- إلى أن الزوجين أصبحا يختاران بعضهما فى الغرب بشكل أكثر حرية عن ذى قبل، حيث تحول الزواج من زواج تفرضه الظروف إلى زواج يدفع إليه الميل Mariage d'inclination.

اختيار الشريك فى الزواج

ظل الزواج فى فرنسا، حتى وقت قريب، يتم نتيجة اتفاق بين أسرتين لم يكن يراعى فيه شعور العروسين المعنيين مطلقا. وكان القانون المدنى يخضع الزواج لمن يقل عن ٢٥ سنة لسلطة الأب. ثم خفض سن الزواج فيما بعد إلى ٢١ عاما، ومنذ عام ١٩٤٧ أصبح من الممكن فى حالة اختلاف الأبوين، الاكتفاء بموافقة الأم على الزواج. ويسمح هذا التحرر، نظريا، بحرية اختيار شريك الزواج فى إطار عملية مصادفة تامة. وقد أوضح الان جيرار Alan Girard أن هذا الاختيار كان فى الواقع مشروطا ومحدودا بعوامل مختلفة ترجع إلى الأبنية والعادات الاجتماعية: فقط كانت "قاعدة التجانس" homogamie هى التى تحكم، بمعنى أن كل طرف يتزوج من "شبيهه". وهنا يطبق فى الواقع نظام القرابة الثقافية parente culturelle التى حلت محل القرابة الاجتماعية فى المجتمعات قبل الصناعية. ويتضح هذا التجانس فى تكوين زيجات عن طريق:

- القرب الجغرافى: ٥٧% من الأزواج يقطنون نفس الحى فى الفترة التى تعارفوا فيها، و ٨١% يقطنون نفس الدائرة.

- عن طريق الانتماء إلى نفس البيئة الاجتماعية (أو بشكل أدق إلى نفس البيئة الاجتماعية –المهنية). ويتضح ذلك فى ٧٠% من الحالات.

- عن طريق المستوى الثقافى: فقد اتضح فى ٦٦% من الحالات أن الزوجين ينتميان إلى نفس المستوى الثقافى.

- بسبب التجانس الروحى: فقد اتضح فى ٩٢% من الحالات أن الزوجين يدينان بنفس الديانة أو يعتنقان نفس الآراء الفلسفية.

وهكذا يخضع الزواج دائما من حيث المبدأ لبعض المعايير الجمعية، الثابتة والدائمة التى تساهم فى المحافظة على الأبنية والتقاليد المتوارثة.

حجم الأسرة

يؤدى طول الحياة الإنسانية والزواج المبكر الذى يدوم لأمد طويل عامة، وكذلك انخفاض نسبة وفيات الأطفال بفضل تقدم الطب بنسبة تصل من ١٣ إلى ١. كل ذلك يجعل من الممكن أن يكون لدى كل زوجين فى المتوسط سبعه أطفال يكادون يصلون جميعا إلى سن الزواج. وهكذا تقول الإحصاءات التى يقدمها الفريد سوفى Alfred Sauvy أنه من المتوقع أن يصل عدد المواليد فى فرنسا إلى ٢,٥٠٠,٠٠٠ مولود فى السنة، بينما يبلغ هذا العدد حاليا أقل من ٨٠٠,٠٠٠ . والفارق وهو ١,٧٠٠,٠٠٠ ينتج عن الإجهاض ومنع الحمل. فالأسرة الحديثة تتميز برفض الزوجين "للحتمية البيولوجية" كما تتميز بإخضاع عملية الإنجاب لإرادتها عن طريق تحديد عدد الأطفال وتوقيت ولادتهم. مع التسليم طبعا بوجود اختلافات وفقا للأجناس والبلاد –وكذلك دخل البلد الواحد- وفقا للجماعات الاجتماعية، والاتجاه العام للمجتمع.

تغير جذرى فى عقلية الزوجين

مثلما كان لفرنسا فضل الريادة السياسية بالثورة التى فجرتها فى عام ١٧٨٩، كذلك كان لها فضل الريادة فى المجال الديمجرافى عندما خفضت معدل المواليد فيها قبل جيرانها ببضع عشرات من السنين. والظاهرتان مترابطتان، وهما تعبران عن تغير طفرى فى العقلية. فمنذ عام ١٦٥٠ لوحظ انخفاض معدل المواليد بين النبلاء، ثم امتد ذلك الانخفاض إلى الطبقة البورجوازية فى أواخر القرن السابع عشر، وانتقل بعد ذلك إلى الجماهير الشعبية فى أواخر القرن الثامن عشر. وبدأ انخفاض معدل المواليد فى الدول الأوربية الأخرى فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ولكنه تم بمعدل أسرع مما كان عليه فى فرنسا. وعوضت بسرعة معدل المواليد فيها الذى انخفض من ٣٨% فى نهاية القرن الثامن عشر إلى ١٨,٨% بعد حرب ١٩١٤.

وهناك بعض محاولات أولية واهية لتفسير هذا الوضع. من هذا مثلا النظرية البيولوجية: إذ يذهب سبنسر ودبلداى Doubleday وعدد آخر من الكتاب فى القرن التاسع عشر إلى أن الخصوبة تقل وفقا لقانون بيولوجى طبيعى كلما ارتفع مستوى المعيشة وكلما تحسنت التغذية.

وقد عرض كورادو جينى Corrado Gini فى فترة ما بين الحربين العالميتين

النظرية العضوية الجديدة Neo Organicism التى تقول أن الجماعات الاجتماعية كالأمم مثلا قد تشبه الكائنات العضوية الحية، وقد يكون من شأنها أن تهدم مثلها، وكلما استمرت هذه العمليات قلت قدرتها على التكاثر.

وقد ظهر حديثا جدا بعض المؤلفين الذين يفسرون انخفاض الخصوبة بغذاء أكثر ثراء بالبروتينات مثل جوزى دى كاسترو Josue de Castro وألان جيرار Alain Girard. وكذلك لا تصلح نظرية "الأخلاقيين" الذين يتهمون تراخى العادات الاجتماعية. وقد لجأ بوليب Polyble إلى ذلك فى الزمن القديم، ولكن هذه النظرية تنظر إلى الماضى باعتباره العصر الذهبى للإنسانية، وإذ تتخذ "ما كان موجودا من قبل" كمقياس للخير "فإنها بذلك تضع فروضا قيمية لا تتفق مع الموضوعية العلمية. والواقع أن الاستنتاجات التى خلصت إليها البحوث المختلفة تتفق فيما بينها على القول: بأن انخفاض معدل المواليد هو نتيجة اتجاه اجتماعى جديد. فالموت قدر محتوم يمكن السيطرة عليه جزئيا بفضل العلم، ولم يعد الميلاد قدرا محتوما كما كان يبدو فى الماضى وإنما يمكن السيطرة عليه بالكامل. والواقع أن تحديد المواليد الذى عم فى فرنسا أثناء الثورة الفرنسية فى ١٧٨٩ لم ينتج عن اكتشاف وسائل لمنع الحمل. فقد عرفت هذه الوسائل فى كل وقت، ولكنها لم تكن مستخدمة إلا فى أوساط محدودة، وخاصة عند البغايا. فالحدث هنا يكمن فى تغيير الاتجاهات وتعديل الضوابط الاجتماعية التى أدت إلى استخدامها فى جميع البيئات، كما يتضح ذلك أيضا من الدراسات الحديثة التى أجريت على سكان بورتوريكو وكندا.

العدد المثالى للأطفال والظروف المثلى

يأمل الأزواج من وراء ترشيد حياتهم أن يضمنوا لأطفالهم الرفاهية الفردية والرقى الاجتماعى دون الإضرار بالتوازن العام للأسرة. وبمجرد أن يبلغ التخطيط الأسرى الفعالية التى تكاد تكون مطلقة –وهو ما يحدث فى حالة "حبوب منع الحمل"- فإن موقف الزوجين من عدد الأطفال يصبح حاسما ونهائيا. وقد أجرى رايدر Ryder وويستوف Westnon فى الولايات المتحدة بحثا دقيقا نشر عام ١٩٦٧، خلصا منه إلى أن الأسر التى تكونت حديثا ستنجب أطفالا فى وقت متأخر، دون أن يؤدى ذلك إلى نقص فى حجم الأسر فى نهاية الأمر. وتبين جميع بحوث قياس الرأى والدراسات المسحية أن الأزواج يريدون أطفالا، ولكنهم يريدون انجاب العدد الذى يحددونه فقط وفى الوقت الذى يبدو لهم مناسبا. وقد أجرى جان بورجوا بيشا Jean Bourgeois Pichat دراسة حديثة قام فيها بحساب نموذج "الأسرة الكاملة"

مع مراعاة اتجاهات معدلات الزواج والخصوبة والانتشار المضطرد لوسائل منع الحمل، فاتضح أن ١٠% فقط من الأزواج قد يكونون بدون أطفال.

الإنجاب يصبح من الآن فصاعدا اختياريا وواعيا

يبلغ الحجم المثالى الذى ترجوه الأسرة، وبشكل إجماعى تقريبا، ثلاثة أطفال. ويبقى بعد ذلك تحديد الظروف التى يرى الزوجان أنها ملائمة لتحقيق هذا الأمل النظرى. وتبين البحوث التى قام بها المعهد القومى للدراسات الديموجرافية I.N.E.D. والمعهد الفرنسى للرأى العام I.F.O.P. المكانة الهامة التى يمثلها الجانب المالى فى تحديد هذه الظروف. ولكن الملاحظة البارزة هى الخوف من البطالة المتزايدة التى تؤدى إليها زيادة المواليد، والتى سيكون أطفال المستقبل ضحية لها عند دخولهم إلى حياة العمل. ويضاف إلى هذا الخوف من البطالة المخاوف الناشئة عن وضع عالمى شامل يحذر من نقص المساكن والأماكن فى المدارس والمدرسين.

وليست هذه الاتجاهات مقصورة على فرنسا، فهى موجودة أيضا فى البحوث الأمريكية، والتى يمكن تلخيص نتائجها كما يلى: أن الأزواج يؤجلون الإنجاب إلى حين ينتظرون الحصول على وظيفة حسنة مناسبة وإلى أن يتأكدوا من أن الأطفال ستتاح لهم أيضا فرصة الحصول على وظيفة حسنة. ونجد فى النهاية أن تقدير الرفاهية الاجتماعية وتأمين المستقبل هى الدوافع المسيطرة على خصوبة الزوجين. إن هذا المفهوم الجديد للإنجاب – كعملية واعية واختيارية يعتبر ثورة تضع الزوجين فى موضع المسئولية.

ظروف الحياة والبيئة

ترتبط حياة الأسر ارتباطا وثيقا بالظروف المادية التى تعيش فيها. ولا يمكن تحديد مستوى المعيشة بطريقة مجردة وشاملة، فلاشك أنه يتوقف على حجم الموارد، ولكنه ينتج فى الواقع عن تشابك معقد لعوامل اقتصادية وثقافية واجتماعية تختلف تبعا للجماعة الثقافية التى تنتمى إليها الأسر. ولعله يمكن تحديده من خلال إمكان إشباع رغبات الأفراد فى الأشياء المادية أو الثقافية، وذلك بمجرد إشباع الاحتياجات الحيوية (الغذاء والمسكن والملبس والصحة) إشباعا كافيا، ولكن تحديد هذه الاحتياجات الحيوية وتحديد الحد الأدنى الضرورى يختلف اختلافا شديدا حسب الفئات الاجتماعية –المهنية، والمكانة الاجتماعية، والإقليم الذى تعيش فيه

الأسرة، ومحل الإقامة (ريف أو مدينة أو حى من مدينة). وتظهر الفروق فى مفهوم مستوى المعيشة حسب تصرف أنماط الأسر المختلفة فى الميزانية: ذلك أن توزيع الموارد على البنود المختلفة ينتج عن تعدد "النماذج" التى تحدد الاختيارات. وبمجرد إشباع رغبات تحسين مستوى المعيشة، تنشأ رغبات جديدة. وقد ظلت عملية الادخار التقليدية تسمح بتحقيق هذه الرغبات المختلفة، ولكن التطور العام فى وسائل الائتمان باتت تسمح اليوم بالوصول على الفور إلى مستوى المعيشة المنشودة. وهكذا فإن الكمبيالات المسحوبة على المستقبل أصبحت تلزم حياة الأسرة وتوجهها.

وتأتى البيئة السكنية والمسكن ووسائل الراحة على رأس هذه الاحتياجات وتمثل أهمية متزايدة بينها. وقد أدى تطور الصناعة إلى ظهور أشكال جديدة من البيئات السكنية: فقد انفصل من الآن فصاعدا مكان العمل عن مكان الإقامة. وأصبحت المدن الكبيرة تنقسم إلى مناطق متخصصة: مناطق للإقامة، ومناطق صناعية، ومناطق إدارية، ومناطق عمالية. وباتت الحياة الخاصة تأخذ أشكالا متعددة فى المجتمعات الجديدة منها: الوحدات السكنية، والعمارات الضخمة، والأحياء. وقد ظل الإسكان يتجه نحو التمركز الحضرى طوال قرن كامل من الزمان، ثم أخذ يتجه حاليا نحو عدم التمركز. وقد اتضح فى الدراسة التى أجراها شومبار دى لوف Chombard de Lauve بعنوان: "الأسرة والإسكان" أن ٥٦% من الناس قد ابتعدوا عن أماكن عملهم لكى يسكنوا فى الوحدات السكنية الجديدة فى الضواحى. وأوضح الدكتور دى يونج De Jonge فى الحلقة الدراسية التى عقدت فى بروكسل حول الأسرة فى مايو ١٩٦٥ أن حركة ابتعاد السكان عن المركز تزيد على حركة الاقتراب من المركز فى البيئات غير الزراعية. وهو يعرض رأى الخبراء الذى يقول بأن التجمعات السكانية التى نعرفها هى "نتيجة لعوامل موجودة فى الماضى وعفى عليها الزمن. وقد فقدت هذه المدن، كما يقول الخبراء، كثيرا من مبررات وجودها مع ظهور الطرق الحديثة فى النقل والمواصلات". ولقد أدرك السكان كما يتضح من البحوث باستمرار، أن كثيرا جدا من الأخطار على الصحة والتوازن تنتج عن تمركز السكان (الضجة، الهواء الملوث، الافتقار إلى وجود أماكن خالية للترويح).

وترجو الأغلبية انفصالا تاما عن الحياة المهنية، ولا تريد أن تسكن وسط مجموعة تضم الزملاء فى العمل. وينتج عن ذلك نقص فى الاختلاط مما يعود فى

النهاية على زيادة الارتباط بالأسرة. وثلاثة أرباع الناس يعادون "المدن". وهم يقولون: "إن الناس مكدسون بعضهم فوق بعض غاية التكديس". ويبدو الجيران فى الواقع وكأنهم يراقبون حياة الأسرة، ويمارسون نوعا من أنواع الضبط الاجتماعى على حياتها. وتتأكد الرغبة فى إيجاد "منطقة عدم اكتراث zone d'indifference حول المسكن ويزداد هذا الاحساس -بالاستقلال عن "الجيران"- كلما ارتفع مستوى المعيشة.

وهناك الكثير من المساكن فى المدن والريف لا تزال تعانى نقصا فى العدد وفى المرافق الملائمة. والواقع أن هناك مجموعة من الوظائف وأوجه النشاط الأسرى التى تدعو اليوم إلى إجراء مزيد من البحوث عن الألفة الداخلية لأعضائها. ولذلك فإن تقسيم الأماكن الداخلية المستوحى من تنظيم كان قائما من قبل فى الطبقات الثرية، يتطلب التخصص الوظيفى للغرف بشكل متزايد. حيث نجد الانتفاع ببعض هذه الغرف يكون مشتركا، فى حين يستخدم البعض الآخر بشكل فردى، كأن يخصص الأخير فرديا للوالدين وللأطفال وللأولاد الكبار... إلخ.

وتتقدم وسائل الراحة ببطء بالنسبة للمياه الجارية ودورات المياه فى حين تتقدم بمعدل متوسط بالنسبة للغسالات والمكنسة الكهربائية، وبمعدل سريع بالنسبة للثلاجة الكهربية والتلفزيون. وهذا المعدل هو نفس معدل التقدم بالنسبة لجميع البلاد، وإن كانت فرنسا تأتى فى المرتبة السادسة، فى حين تأتى الولايات المتحدة فى المقدمة. حيث يتوفر فيها معدل مرتفع فى الميكنة المنزلية. ويوحد المهندسون المعماريون وأخصائيون تخطيط المدن وعلماء الاجتماع جهود البحث التى يبذلونها لكى يلائموا الموطن والمسكن مع مستويات احتياجات الأسر، من حيث: وسائل الراحة، ودرجة الألفة بين أفراد الأسرة، والمواصلات، والترفيه.

ميزانية الوقت والترفيه

أدى التقدم المطرد فى ميكنة الأعمال المنزلية، واستخدام منسوجات جديدة وفتح مطاعم للأكل وفصول للحضانة إلى اختصار الوقت الذى تخصصه الأمهات فى الأسرة للأعمال المنزلية والعناية بالأطفال. وأصبح لدى الرجل فى الأسرة حاليا وقت يقدر فى المتوسط بثلاث ساعات وأربعين دقيقة للترفيه فى اليوم. والمفهوم طبعا أنه يدخل فى تقدير هذا يوم العطلة الأسبوعية والعطلات أيضا. كما أصبح لدى المرأة ساعتان وخمس عشرة دقيقة للترفيه، إذا كانت تمارس نشاطا

مهنيا، وأربع ساعات إذا كانت ربة بيت لا تعمل. أما فى الولايات المتحدة فوقت الفراغ لدى الرجل يقدر بأربع ساعات وخمس وأربعين دقيقة يوميا، أما المرأة العاملة فيقدر وقت فراغها فى اليوم فى المتوسط بثلاث ساعات ونصف: وتحاول مختلف البلاد الغربية اللحاق بالوضع الأمريكى، فالوقت الذى يتوفر بفضل المرافق المنزلية والاجتماعية يذهب إلى الترفيه. ونلاحظ من الناحية العملية أنه لا توجد، خارج الأسرة، المؤسسات الاجتماعية التى تقوم بتنظيم ساعات الفراغ هذه. ويصل معدل المشاركة فى النشاط العام فى الولايات المتحدة إلى خمس عشرة دقيقة فى اليوم، فى حين لا يزيد على خمس دقائق فقط فى فرنسا. ويترتب على ذلك ظهور بعد جديد. وهو أن الترفيه أصبح يتم داخل الأسرة بشكل متزايد. ومما يدعم هذا الاتجاه تعميم نظام الإجازات المستحقة بمرتب وإطالتها، والتى توفق الأسرة بينها وبين إجازات الصيف المدرسية. وتكون نتيجة هذا بالطبع أن تتوثق الروابط الداخلية للجماعة الأسرية.

حياة الأسرة

تتعدد أساليب حياة الأسر بقدر تنوع أنماط الأسر التى تتناسب بدورها مع الجماعات الاجتماعية. ولكن من الملاحظ أن التحولات الأساسية تكون ذات طابع عام كما أنها تترجم عن اتجاه عام أيضا. فإن تغير مكانة المرأة يؤدى إلى ظهور علاقات جديدة بين الزوجين وظهور أدوار جديدة للرجال والنساء. كما يتخذ الطفل مكانا جديدا فى العلاقات بين الآباء والأطفال. كما تكشف العلاقات الخارجية مع الجيران ومع الأقارب عن ظهور اتجاهات جديدة.

وكان التطور فى **الوضع القانونى للمرأة** فى القانون الفرنسى تعبيرا واضحا عن ثورة تعتمل فى الظواهر الاجتماعية وعن تحول جذرى فى عقلية الناس فى جميع البلاد. فالقانون المدنى النابليونى كان يضع المرأة فى فئة "عدم الأهلية" (مع المرضى العقليين والأطفال)، وخاضعة لسلطة الزوج. واعترفت قوانين ١٩٣٨، ١٩٤٢، ١٩٦٥ تدريجيا بشخصيتها، وألغت التزام الطاعة، وقررت مشاركتها فى الولاية الأبوية. كما حصلت على الحقوق السياسية أيضا. وما زالت الصورة التقليدية "للمرأة ربة البيت" موجودة، ولكنها دخلت إلى ميدان العمل وأصبحت المرأة العاملة تمثل نسبة واحد إلى ثلاثة من مجموع النساء، مع قيامها فى نفس الوقت بمهامها المنزلية ومهام الأمومة. كذلك طرأ تغيير على أدوار الرجال والنساء. إذ أخذت تظهر بشكل متزايد أشكال التعاون المختلفة داخل الأسرة:

فالرجل يخصص ساعة ونصفا فى اليوم للمساعدة فى أعمال المنزل والعناية بالأطفال. ولا تزال هناك سيطرة –للرجل عن المرأة- لدى العمال اليدويين والعمال الصناعيين والسكان الريفيين. وأصبح التعاون فى اتخاذ القرارات، وممارسة السلطة، وأداء الأعمال المادية، وتربية الأطفال هو القاعدة التى تنتشر بشكل متزايد لدى فئة الموظفين.

وتتجه **علاقات الزوجين** نحو التفاهم بشكل متزايد. وقد أدى انتشار وسائل منع الحمل بشكل مشروع إلى تحويل الصلة الفيزيقية للفعل التناسلى إلى وسيلة اتصال بين الزوجين. وأصبحت المفاهيم الجديدة للحب فى الزواج، والإشباع الزوجى، ونجاح الزواج عبارة عن قيم يقرها المجتمع الغربى. وظهرت مؤسسات جديدة مثل مؤسسة الإرشاد الزوجى، مهمتها مساعدة الزوجين على تحقيق التناغم بينهما بالتغلب على العقبات التى تعترضهما، عن طريق معرفة كل منهما بنفسه وفسيولوجية الطرف الآخر، وعلى أساس احترام كل منهما لشخصية الآخر.

وأصبح **الطفل** هو الشخصية المركزية للأسرة، وحل محل "رئيس العائلة" فى هذا الدور. ولقد ظل الطفل لفترة طويلة يمثل قيمة إنتاجية، فكان يعتبر فى الريف يدا عاملة مجانية. أما فى مناطق التعدين والمناطق الصناعية فى القرن التاسع عشر فكان الآباء يدفعونه إلى العمل منذ سن السابعة. وقد صدر فى عام ١٨٤١ (قانون يحرم عمل الأطفال دون الثامنة من العمر). وفى العائلات الثرية كان يعهد بالطفل إلى الخدم. ولكن الطفل أصبح رويدا شخصا، بل شيئا ثمينا، يلقى كل أنواع العناية حتى ينمو: لقد أصبح يمثل قيمة عاطفية.

إذا كان الطفل قد أصبح فى مركز الأسرة، فقد اكتسب المراهق مكانة جديدة

ويظهر فى نفس الوقت الإحساس بالأدوار الأبوية والمسئولية العائلية، ويتم تعليم الأطفال فى الأسرة الأصلية (فى البيئات الميسورة) وعن طريق مؤسسات خاصة للتعليم (الإعداد للزواج، والتخطيط العائلى، ومدارس الأمومة). ويبين النجاح المضطرد لهذه المؤسسات مدى وعى الأزواج الشبان بدورهم الأبوى.

وظهرت مشكلة خاصة هى مشكلة المراهقة. فإن الانخفاض التدريجى لسن البلوغ يخلق نوعا من عدم التوازن المضطرد بين النضج الجنسى والنضج الاجتماعى. كما أن إطالة فترة الدراسة تؤجل أيضا سن الدخول فى الحياة العملية، وهكذا أصبحت المراهقة حالة متميزة لا تتحدد فيها مكانة الفرد تحديدا واضحا.

ويقوم دور الآباء على تجنب "ترك الحبل على الغارب"، وتجميع الظروف الفعالة للأمن، وذلك بالتوفيق بين السلطة التى ينبغى ممارستها والحرية التى يطالب بها المراهقون.

ولم تتدهور العلاقات مع الأقارب (الأسرة الممتدة)، كما كشفت عن ذلك الدراسة التى قام بها جان ريمى Gean Remy حول "استمرار الأسرة الممتدة فى بيئة صناعية حضرية". فهناك علاقات متصلة بين مختلف "الأسر النووية" القريبة، ولكنها بدون مظاهر خضوع نتيجة تدرج السن أو المكانة أو غير ذلك. والدليل على ذلك أن القرب من الآباء من بين المعايير التى تحكم عملية اختيار مكان السكن. ويقوم تحديد علاقات القرابة على أساس مبدأ أن كل "وحدة" تكفى نفسها ماديا: فالأبناء المتزوجون لا يشكلون عبئا على آبائهم، وكذلك الآباء المسنون لا يمثلون عبئاً على أبنائهم. ويعتبر هذا شيئا جديدا على أسر الريفيين والعمال والطبقات المتوسطة. ونلحظ فى ذلك عودة من جديد إلى أوضاع تدعم العلاقات الأسرية وتنميها. فقد أصبح يتردد بكثرة أن مخالطة الأغراب كثيرا تهدد استمرار الزواج، الذى اكتسب أهمية جديدة فى هذه البيئات. وتصاحب هذه التغييرات تعديلات فى وظائف الأسرة.

وظائف الأسرة

تقوم الأسرة بمجموعة من الوظائف الجوهرية. وهذه الوظائف جميعها اجتماعية، بمعنى أن هناك تداخلا وتفاعلا مع أبنية المجتمع. ويمكن أن نقسمها إلى مجموعتين: الوظائف الفيزيقية من جانب (التكاثر، والوظيفة الاقتصادية، ووظيفة الحماية)، والوظائف الثقافية، والعاطفية، والاجتماعية من جانب آخر: (تكوين الفرد، عن طريق الثقافة والتربية والتنشئة الاجتماعية، وازدهار ورفاهية كل عضو بالأسرة).

وكانت الأسرة الممتدة فيما مضى، وخاصة فى النظام القائم على الاقتصاد الريفى، تقوم بمجموعة الوظائف الفيزيقية، وكذلك وظائف التكوين والتنشئة الاجتماعية. وأصبح هناك من الآن فصاعدا أطراف أخرى تتدخل لتمارس هذه الوظائف المختلفة بدلا من الأسرة، أو بالتعاون معها.

وتحولت الوظيفة الاقتصادية من وظيفة إنتاج إلى وظيفة استهلاك، حتى إن

المنتجات الخام فى البيئات الريفية لم يعد يتم تحويلها فى المنزل إلى سلع صالحة للاستعمال، فقد أصبحت الصناعة تتولى هذه المهمة بشكل مضطرد. ويتطور تجهيز المنتجات الغذائية والملابس والمعدات المنزلية فى اتجاه جعلها جاهزة للاستهلاك مباشرة. وتحتل الولايات المتحدة مكان الصدارة فى هذا المجال. ويتحدد شكل المنتجات المعروضة للاستهلاك عن طريق دراسات للسوق وعن طريق بحوث اجتماعية. ومن هذه الزاوية فإن تأثير الأسر على توجيه الصناعة أصبح تأثيرا كبيرا. فالأسرة تملك فى الواقع احتكار وظيفة الإنجاب حيث أن ٦% فقط من المواليد فى المتوسط يتم خارج نطاق الأسرة (أى من علاقات جنسية غير مشروعة). ولكن حتى فى هذا المجال الذى يبدو لأول وهلة فرديا بشكل حاسم، نجد أن هناك طرفا ثالثا يملك اليوم تأثيرا حاسما ممثلا فى الدولة.

فالدولة تستطيع عن طريق سياستها الأسرية وحسب احتياجاتها واتجاهات سياستها العامة أن تشجع المواليد وأن تساعد الأسر الكبيرة العدد (من خلال تقديم إعانات عائلية وإعانات للسكن، ومنح تخفيضات ضريبية، وتخفيضات فى وسائل المواصلات، وميداليات الأسرة). أو على العكس من ذلك تستطيع الدولة أن تضع برامج لتخفيض عدد المواليد (عن طريق تشجيع تحديد النسل، وإباحة الإجهاض، وحملات التعقيم)، وذلك إذا كانت زيادة أعداد السكان تحتم ذلك فى بعض البلاد النامية مثلا.

أما وظيفة الحماية (الدفاع عن الحريات، والحماية الجسدية، والوقائية والصحية)، والتى تتم ممارسها بالتضامن بين الجماعة الأسرية الممتدة، فإن هناك مؤسسات متعددة تقوم بها، ويتيسر للجميع الاستفادة من التقدم العلمى وخاصة فى المجال الصحى. وحتى فى مجال العناية التى تتم فى المنزل، فإن الدولة تتدخل لكى تشجعها وتيسرها، وذلك عن طريق وضع أنظمة للتأمينات الاجتماعية، فتتحمل عبء الجزء الأكبر من مصاريف المرض أو الوقاية. ويحل تضامن الأمة -لصالح الأسرة- محل التضامن القرابى الذى كان موجودا فى الماضى، وذلك عن طريق القيام بإعادة توزيع الدخل القومى بشكل واضح ومؤثر. وأن انخفاض معدلات الوفيات، وزيادة متوسط العمر،وتحسين مقاييس النمو الفيزيقى (الوزن وطول القامة) إنما تدل على فعالية هذه الإجراءات جميعا.

وقد أصبحت وظيفة التعليم هى الأخرى وظيفة تمارسها الدولة. فقد جعلتها إجبارية بالنسبة للجميع. وهى تنشئ المبانى المدرسية وتعد المعلمين وتعينهم،

وتقدم المنح والمكافآت الدراسية لكى تزيل عدم المساواة فى الدخول، وتحقق تكافؤ الفرص فى التعليم على قدر الإمكان. ولكن الأسرة لا يمكن أن تزعم أنها تلقى بعبئها كاملا على الدولة فى هذه الوظيفة. فقد اتضح مع الخبرة ضرورة قيام التعاون الوثيق بين الآباء والمؤسسات التعليمية، سواء فى وضع البرامج والمناهج وفى التوجيه أو فى علاج المشكلات النفسية، ومن هنا تتضح الأهمية المتزايدة لجمعيات الآباء التى تقوم فى المدارس لتحقيق التعاون بين هيئة المعلمين وبين آباء التلاميذ.

ولكن الأسرة تمثل بيئة لا تعوض بالنسبة للتربية بمعناها الدقيق، والتكيف مع الحياة الاجتماعية، وتنمية الشخصية الخاصة بالطفل. وتوضح ذلك الدراسات العلمية لعلم نفس الطفل. وقد تناولت أعمال سبيتز Spitz فى نيويورك وبولبى Bowlby فى لندن وإليزابيث رودينسكو E. Roudinesco فى باريس تطبيق المفاهيم المتخصصة البحتة للتربية، والتى أمكن تسميتها "تربية الأطفال بالجملة". فإن الأطفال الذين تقوم بتربيتهم مربيات متخصصات وفقا لقواعد تربوية ورشيدة، ولكن بدون حب الأمومة، ينمون بمعدل أقل من الناحية الفيزيقية (تأخر فى الوزن، وتأخر فى النمو) كما يختلف نموهم الفكرى والخلقى والاجتماعى. إذ أن تعرضهم للمرض والوفاة يكون أكبر منه لدى الأطفال الذين يتمتعون بوجود "الأم". والأسرة وحدها هى التى يمكن أن تلبى احتياجات الطفل، بأن تقدم له بيئة عاطفية يكون الحنان فيها "فيتامينا نفسيا حقيقيا للنمو"، وبيئة محصنة تتم فيها التجارب التدريجية بأخطار مخففة، وهى بيئة غير متجانسة، كما أنها تقدم مناخا ممتازا لعملية التنشئة الاجتماعية. وتوضح الملاحظات التى سجلها شيلدون Sheldon وجلوك Glueck عن العلاقات بين جناح الأحداث وعدم الاستقرار فى الطفولة والمراهقة الأخطار التى تمثلها الأسرة المفككة والدور المفيد الحاسم الذى يؤديه التناغم بين الآباء بالنسبة لأبنائهم. وقد أصبحت الأسرة أخيرا فى شكلها الحديث المكان الذى يجد فيه الرجل والمرأة، بعد تحررهما من عوامل القهر، ملاذا من حدة المجتمع، ويتجهان عن طريق الاتصال والتعاون نحو الرخاء كمفهوم حديث.

أسباب التطور

كيف يمكن تفسير التطور الذى طرأ على بناء الأسرة، وعلى حجمها، وأساليبها فى الحياة، وعلى الأدوار التى يقوم بها كل عضو داخل الأسرة، وأخيرا على وظائفها؟

كانت النظرية التقليدية التى عبر عنها أوجست كونت ودافع عنها فردريك لوبلاى تستند على الكتاب المقدس وعلى الأوضاع التى كانت قائمة فى العصور القديمة. فكانت تعتبر أن الأسرة الأبوية الأحادية أو المونوجامية تمثل الخلية الاجتماعية الأصلية. وقد دافعت عن هذه النظرية مدرسة الأنثروبولوجيا الثقافية الأمريكية، من خلال أعمال لوى Lowie، إذ أوضحت أن الأسرة كانت سابقة على العشيرة، وكان لابد أن يؤيدها كلود ليفى شتراوس عندما بين أنه يستحيل من الناحية العلمية تأكيد أسبقية تأسيسية للأسرة على الجماعة. أما نظرية الإباحية الجنسية البدائية (يوهان ياكوب باخوفين، ولويس مورجان) فقد كانت تحظى بوضع متميز فى وقت من الأوقات. إذ فسر مورجان القرابة التصنيفية انطلاقا من دراسته للهنود الحمر الأمريكيين كدلالة على مراحل تبدأ من عدم وجود أى تنظيم جنسى حتى تصل تدريجيا إلى الأسرة التى تضم زوجة واحدة. وقد تخلى الباحثون اليوم عن نظرية الشيوعية الجنسية تماما.

ثم هناك المفكرون النظريون الاقتصاديون (وخاصة إرنست جروس Ernst Grosse) الذين يفسرون أنماط الأسرة فى ضوء أشكال الاقتصاد (شعوب الرعاة، الصيادون، والزراع). ويرى الماركسيون أن الأسرة الزواجية الأحادية هى نتيجة الثورة التاريخية والاقتصادية. وقد جعل منها المجتمع الرأسمالى وسيلة لحفظ رأس المال والامتيازات فى الطبقة المالكة، ووسيلة أيضا لإخضاع الطبقة العاملة: ويتم فيه تدمير الأسرة الحقيقية عن طريق العبودية المزدوجة للمرأة فى العمل المنزلى، وفى العمل المهنى.

وفى إطار النظريات المثالية أعلن إميل دور كايم عن قانون التقلص، حيث يتطور المجتمع الأسرى من العشيرة التوتمية إلى الأسرة الزواجية "فى أعقاب الانهيار التدريجى للشيوعية الأسرية". وفى الندوة الدولية التاسعة للبحوث العائلية التى انعقدت فى طوكيو عام ١٩٦٥ تحدث رينيه كونيج Rene Konig عن أصول الأسرة النووية فقال: إن المعلومات الجديدة عن الأسرة فى العصر القديم وفى العصور الوسطى تبين أن غالبية الأسر كانت دائما عبارة عن أسر زواجية. ومع ذلك تظل نظرية دوركايم، التى لا تصلح للبيئات الشعبية، صحيحة بالنسبة للطبقات المالكة". وقد أكد دور كايم أيضا أنه لم يعد من الممكن ظهور وتكون أسر ممتدة فى المجتمعات الصناعية. ولكننا نجد على العكس من هذا أن ظهور الرأسمالية الصناعية قد شجعها. ويبدو من الصعب بشكل متزايد أن نقول بوجود ارتباط بين

ظهور المميزات الأساسية للأسرة الحديثة وظاهرتى التحضر والتصنيع من نوع ارتباط السبب بالنتيجة. وكان دور كايم يشير من قبل إلى أن نفس النمط من الأسرة يظهر فى ملامحه الأساسية فى ظل أنظمة اقتصادية مختلفة أشد الاختلاف. ويلاحظ ويليام جود William Goode أن الأسرة قد تعرضت لعديد من التغيرات قبل ظهور التحضر والتصنيع. ويرى أن التيار البروتستانتى قد شجع ظهور الأسرة الزواجية الحديثة، بشكلها وأيديولوجيتها. وهو يرى أيضا أن العلاقة بين الأسرة النووية وبين التحضر والتصنيع من أعقد العلاقات، خاصة وأن التحضر والتصنيع لا يتجزآن بالضرورة.

وقد تسرب كثير من الشك إلى النظرية التى يؤيدها ماكس فيبر والتى تقول بأن التصنيع يؤدى إلى تقلص حجم الأسرة، وهى النظرية التى طبقها تالكوت بارسونز على المجتمع الأمريكى فى الفترة من ١٩٣٠ إلى ١٩٥٠. فقد توصل س.م جرينفلد S.M. Greenfield إلى فرض مؤداه أن النظام الاجتماعى الذى تطور فى الحضارات الغربية التى تسيطر عليها الملكية الصناعية، قد تأثر بظاهرة أنه كان يوجد نموذج للأسرة النووية من قبل فى أوروبا وفى الولايات المتحدة قبل الثورة الصناعية.

ويبدو إذن أنه ليس هناك تفسير بسيط لتطور الأسرة، ولا لعلاقته السببية مع هذا المظهر أو ذاك من مظاهر التطور الاقتصادى والاجتماعى. بل هناك زيادة على ذلك تداخل فى العلاقات وتفاعل معقد بين مجموع الأبنية الاجتماعية وتيارات الأفكار واتجاهات الأفراد والجماعات: وسيتضح أن هناك تكيفا متبادلا بين النظم الاجتماعية المختلفة. وقد بلغ التعقيد حدا كبيرا جعل الدراسات الامبيريقية والمنهجية حول المشكلات السوسيولوجية للأسرة تتعدد بالآلاف منذ ١٩٤٩، وخاصة علماء الاجتماع الأنجلو-ساكسون. وقدم روبين هيل Reuben Hill وجون موجى John Mogey تحليلا ولخص جود محور هذه الأبحاث. وهى تتميز بعدم الاتفاق على مفهوم واحد للأسرة، والمراجعة المستمرة بل والنفى من جانب "إحدى المدارس" للنتائج التى تعتبرها مدرسة أخرى نتائج مؤكدة. ويمكن أن نذكر عددا كبيرا من هذه المدارس.

التفكك العائلى

لقد نظر البعض إلى هذا التطور وإلى هذه التحولات فى إطار معيارى. وهذا

يعبر فى نظر علماء الاجتماع عن ظواهر موضوعية للتفكك وعدم التكامل. وأصبح ذلك فى نظر بعض الجماعات الأيديولوجية دلالة على حدوث تحول أساسى فى الأسرة وعلى تدميرها. وقد وصف جان ستوتسيل Jean Stotzel ذلك قائلا: "ولكن الفكرة الشعبية للتغير فى النظام العائلى الغربى لا تنتج فقط عن مواجهة بين مثالية أخلاقية على درجة أو أخرى من السمو، وواقع محزن بشكل أو بآخر: وإنما هى تتوقف على صورة الأسرة التقليدية التى تشعر بعض النفوس بحنين شديد إليها. وتقوم هذه الصورة فى جزء منها على الظواهر التى تكون ميثولوجية فى جزء منها، بمعنى أن التراث الذى يحملها إلينا تراث منتقى بالفعل... والمجتمع الذى نفكر فيه لكى نضع فيه الأسرة التقليدية هو المجتمع البرجوازى فى عصر ما قبل التصنيع". ونماذج السلوك المنمطة Stereotypes هى النماذج والقيم التى لا يوجد خارجها سوى الفوضى الأخلاقية.

ولا شك أن هناك دلالات على وجود تغيرات عميقة، وخاصة على عدم التكامل، بمعنى تغيير أشكال التكامل داخل الأسرة. وانطلاقا من القرن السادس عشر انعكست مناقشة السيادة الملكية المطلقة فى البناء التسلطى للأسرة التى تطورت نحو الأخذ بالديمقراطية. ويجب أن نفهم ذلك على أنه انتقال من علاقة تبعية جميع أعضاء الأسرة للأب، الرئيس وصاحب الحق الإلهى، إلى علاقة حوار متبادل فى جو تسوده المساواة بين الأفراد. ويرى البعض أن هناك انحلالاً، ولكن عالم الاجتماع يلاحظ أن هناك تعديلا فى طبيعة السلطة الأبوية، وظهور مضمون عاطفى للحياة الأسرية، وازدياد سلطة الأم داخل الأسرة. وتظهر أكثر دلائل هذا التغير وضوحا فى الظروف المادية لحياة الأسر فى المدن الكبيرة، وبالتدريج فى المناطق الريفية الآخذة فى التحضر.

وقد انصبت دراسات "قسم الإثنولوجيا" التابع للمركز القومى للبحوث الاجتماعى الفرنسى C.N.R.S عن "الأسرة والمسكن" بوضوح على الآثار التربوية والنفسية والاجتماعية لهذه التغيرات فى حياة الأسرة. فالأب يتغيب عن منزله حسبما يكون عاملا أو موظفا متوسطا فترة تتراوح ما بين ١٢ ساعة ونصف أو ١٠ ساعات و٢٣ دقيقة، أى من ٥٨ ساعة إلى ٥٤ ساعة فى الأسبوع. أما أولئك الذين لديهم ورديات مستديمة (أى يقسم اليوم إلى ثلاث ورديات كل منها ثمانى ساعات) فإنهم يظلون عدة أيام دون أن يروا أطفالهم، ويلتقون بزوجاتهم فيما بين هذه الفترات فقط. ثم أن البعد عن مكان العمل، وبطء وسائل النقل، والبيئة المليئة

بالضجيج تقود الرجال إلى المنازل متعبين (و٨٨% يشكون من ذلك). والكل يشكو من قله الوقت المتاح له للاهتمام بالأطفال. ولكن هناك سؤالا مطروحا: هل كان الأب فى الأسرة "النموذجية" فيما مضى يهتم بأولاده، مع مراعاة أننا نخطئ إذا أغفلنا أن الطفل كان يلحق بالعمل منذ السابعة من العمر فى الأوساط العمالية؟ ألا يعبر هذا الأسف –المشروع- عن ظهور حاجة جديدة لدى الآباء نشأت جزئيا نتيجة تكون نموذج عائلى جديد؟

وتتغيب النساء اللاتى يعملن ٨٠ ساعة فى الأسبوع إحدى عشرة ساعة عن منازلهن تقريبا، وهكذا يكون للتعب الفيزيقى والعصبى أثر لا يمكن إنكاره على تربية الأطفال. وتأمل جميع الأمهات أن يجدن مساعدة من المساعدات فى العمل المنزلى أو من خلال التوسع فى الحضانات وحضانات الأطفال الرضع. وكذلك فإن معظم الأطفال يتناولون الطعام فى مقصف المدرسة، بحيث أن الأسرة لا تجتمع إلا فى المساء وفى أيام العطلات. ويرى بعض الباحثين أن ذلك قد يفيد تماسك الأسرة وخاصة على المستوى العاطفى: ولا يمنع ذلك من أن هناك إيقاعا جديدا فى الحياة، وأنه لابد من توفير الوسائل المادية للمسكن، حيث تحل الخدمات المناسبة محل الوظائف العائلية حينما لا يستطيع الوالدان الاضطلاع بها.

ليس من المؤكد أن الأسرة تنهار فى المجتمع الحديث

تزداد أهمية ذلك، فى إطار تصور دينامى، خاصة وأن سلوك الأطفال يتوقف على نموذج التنظيم الداخلى للأسرة (علاقات الزوجين) والوسائل التى تتيحها البيئة لتجمع الشبان. وقد أوضح بول شومبار دى لوف قائلا: "أن ظروف اكتظاظ المساكن تدفع الشبان إلى أن يبحثوا خارج المنزل عن بعض الملاهى والاهتمامات التى تعوض البيئة العائلية القاصرة.. وتزداد خطورة هذا الموقف من حيث تأثيره على حياة الشبان فى عائلتهم خاصة وأن المؤسسات الجمعية مازالت بعد قاصرة عن تنظيمهم عند الضرورة". وذلك لأن جماعات المراهقين التى يطلق عليها "العصابات" تعبر عن حاجة أساسية وجانب جوهرى عادى لحياة الشبان. إن الإطار المتميز هو الذى "يوفر للشباب تفهما وثقة ويقدر كل شئ فيه، مع ترسيخ معنى أخلاقى فى ذهنه للتضامن والنظام يوافق عليه ويقبله بحرية". وعندما تصبح هذه الجماعات "عصابات خارجة على المجتمع" أو "معادية للمجتمع" فمعنى ذلك أن هناك عيبا اجتماعيا لا يمكن أن نعزوه –بالكامل على الأقل- إلى الأسرة. وفى

معظم الأحيان تنشأ هذه الحالة الباثولوجية عن الافتقار الكامل إلى أى منافذ فى المراكز الحضرية الجديدة تتولى التنفيس عن نشاط الشباب، ولعدم وجود الموجهين المؤهلين بشكل مؤسف.

وهناك أخيرا الطلاق الذى يؤدى إلى اختلال نظام الخلية العائلية فينتج عنه أطفال من الضحايا (الذين يعانون من الأمراض العصبية والتخلف الدراسى، وجناح الأحداث). ولكن الطلاق يكون علاجا لحالات الزواج التى لا فائدة فيها والطلاق يكون أفضل من الجحيم الذى يعيش فيه زوجان منفصلان، ومضطران لأن يعيشا معا. والبلاد التى تحرم الطلاق تسجل نفس الإحصائيات التى تسجلها البلاد التى تسمح بالطلاق بالنسبة للآثار النفسية لحالات انفصال الزوجين على الأطفال. ويعبر الطلاق فى القانون عن حالة واقعية كانت موجودة دائما.

ولكى نختم دراسة ما اعتبره البعض "تدميرا" يجب أن نذكر الكلمة التى ألقتها آنى دورسينفانج- سميث Annie Dorsinfang Smets الأستاذة بجامعة بروكسل فى مؤتمر بروكسل عن الأسرة حيث قالت: "إن كل تغير يثير دائما قلقا وأسفا، نظرا لأنه يعيد النظر فى القيم التقليدية. وتبحث الأطراف المعنية عن دلائل تستوحيها من الماضى، وبالتالى فإنها تكون محافظة. ويتضح هذا الاتجاه بكل جلاء على مستوى الأسرة التى تبدو فى نظر الكثيرين أنها النقطة المستقرة والثابتة بالضرورة فى مجتمع يشهد تحولا مستمرا. وأمام هذا الرعب الذى يبديه البعض يميل البعض الآخر إلى الاعتقاد بأن الأسر تفقد واحدة تلو الأخرى سبب وجودها، وأننا نشهد تصدع بنيانها فى عالمنا المعاصر المجرد من الإنسانية. "وليس هذا الرأى رأيا مبالغا فى بساطته فحسب، بل هو رأى مغلوط. ذلك أن تعديل وظائف الأسرة ليس دليلا على انهيارها كما اعتقد البعض. فالأسرة لا تختفى بل هى تكتسب معنى جديدا".

آفاق المستقبل

يؤكد إعلان "حقوق الإنسان" الصادر فى عام ١٧٨٩ حقوق الفرد. وقد استطاع نمو هذا الاتجاه الذى يرجع إلى عهد الإصلاح ثم إلى فلاسفة القرن الثامن عشر، والذى عززته نظريات الاشتراكية العلمية، استطاع أن يجعل البعض يعتقدون فى حوالى ١٩٢٠ أن الأمر قد انتهى بالنسبة للأسرة. فقد كان يبدو أن القوانين السوفيتية التى صدرت فى أعوام ١٩١٨، ١٩٢٠ إنما تنبئ بإلغاء الأسرة

حيث كانت تعترف بالزواج "الواقعى" وبإقرارها للحرية الكاملة للطلاق والإجهاض. غير أن الاتحاد السوفيتى نفسه عاد فى عام ١٩٣٥ وبدأ يحتفل بتكريم الأمومة والأبوة، والبيت، والزواج. وفى عام ١٩٣٦ تم حظر الإجهاض، ونظم الطلاق بشكل يحد من عدد حالات الطلاق. ثم فرضت قيود جديدة فى عام ١٩٤٤ زادت الطلاق صعوبة. وتوضح الدراسات الحديثة لعلماء الإثنولوجيا وعلماء الاجتماع الروس أن فى الاتحاد السوفيتى تتشابه الأسرة الحضرية والأسرة الريفية فى اتجاهاتها وفى أبنيتها، وسلوكها مع الأسر الموجودة فى بلاد أخرى تعيش فى ظل نظام رأسمالى. وفى فرنسا أعلن "قانون الأسرة رقم ١١ فى عام ١٩٣٩"، وعززته بعد ذلك حكومة "فيشى"، ثم حكومة الجنرال ديجول بعدها. وتفسح الدساتير الوطنية الخمسة والثلاثون التى نشرت منذ ١٩٤٥ فى مختلف البلاد مكانا لحقوق الأسرة. ونجد "الإعلان العالمى لحقوق الإنسان" بشكل خاص والذى أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٠ ديسمبر عام ١٩٤٨، يقرر منذ الفقرة الأولى فى ديباجته أن: "الأسرة هى العنصر الطبيعى والأساسى للمجتمع والدولة". كما نجد أن هناك ثلاث نقاط أساسية مشتركة فى جميع الدساتير الجديدة وهى:

- تحمى الدولة الأسرة والزواج وهى من أسس المجتمع.

- حقوق الأسرة مضمونة: "وتنص المادتان ٢٣، ٢٥ من "الإعلان العالمى لحقوق الإنسان" على ما يلى: المادة ٢٣: "أن كل من يعمل له الحق فى أجر عادل وفرص تضمن له ولأسرته حياة تليق بالكرامة الإنسانية وتكملها عند الحاجة جميع وسائل الحماية الاجتماعية الأخرى". وتقول المادة ٢٥: "لكل شخص الحق فى مستوى معيشة يكفى لكى يوفر له الصحة والرفاهية وصحة ورفاهية أسرته".

- وأخيرا تلتزم الدولة بحماية الأم والطفل والشيخوخة.

وهكذا يؤدى التطور إلى ظهور مفهوم "الجماعة الأسرية" كنظام مستقل عن الثقافات وعن المفاهيم السياسية المختلفة.

الفصل الرابع
علم الاجتماع السياسى(*)

مقدمة

بالرغم من أن علم الاجتماع السياسى –كفرع من علم الاجتماع- علم حديث، إلا أن الفكر المتصل بطبيعة النظام السياسى والعلاقة بين الحاكم والمحكوم وأشكال السلطة قديم قدم التفكير الإنسانى. فما ينطبق على علم الاجتماع العام فى هذا الصدد ينطبق أيضا على علم الاجتماع السياسى كفرع منه. فعلم الاجتماع ظهر كدراسة علمية منظمة للمجتمع والعلاقات والنظم الاجتماعية بعد أن كان الفكر الاجتماعى قد قطع شوطا طويلا عبر التطور التاريخى للمجتمعات البشرية. وبنفس الطريقة يمكن القول بأن علم الاجتماع السياسى ظهر كفرع متخصص فى علم الاجتماع كمحاولة لتنظيم الفكر السياسى الذى ظهر عبر التاريخ وتجاوز هذا الفكر الذى اصطبغ بالصبغة الفلسفية والدينية والشخصية إلى محاولة تأسيس دراسة علمية منظمة للنظم السياسية.

وعلم الاجتماع السياسى هو العلم الذى يقع بين حدود علم الاجتماع وحدود علم السياسة. فإذا كان علم الاجتماع يهتم بتحليل سلوك الأفراد فى علاقتهم بالمجتمع، أى أنه يهتم بتحليل العلاقات الاجتماعية والجماعات الاجتماعية والنظم الاجتماعية، وإذا كان علم السياسة يهتم بتحليل النظم السياسية كالمؤسسات التشريعية والتنفيذية والتنظيمات الحزبية وجماعات المصلحة، فإن علم الاجتماع السياسى هو العلم الذى يحاول الربط بين الأبنية السياسية والأبنية الاجتماعية وبين السلوك السياسى والسلوك الاجتماعى. وهو إذ يسعى إلى تحقيق هذا الهدف فإنه يفترض أن النظم السياسية والسلوك السياسى لا يتحقق لهما فهم ملائم فى ضوء تحليل أبنيتها الداخلية فقط، وإنما لابد أن يتم ربطها بالنظم الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية والثقافية.

فإذا ما حاولنا الإجابة على السؤال: لماذا يختار الفرد الانضمام إلى حزب سياسى دون الآخر؟ فإننا لا نستطيع الإجابة عليه إلا بتحليل الثقافة السياسية فى المجتمع واختلاف هذه الثقافة. باختلاف الطبقات الاجتماعية. ويظهر هنا مفهوم التنشئة السياسية الذى يعتبر أحد المفهومات الأساسية فى علم الاجتماع السياسى.

(*) كتب هذا الفصل الأستاذ الدكتور أحمد زايد.

وهو يشير إلى العملية التى بمقتضاها يتحدد إدراك الفرد وردود أفعاله واتجاهاته نحو الظواهر السياسية وجميعها تختلف من مجتمع لآخر – طبقا لاختلاف الثقافة. كما تختلف داخل المجتمع الواحد باختلاف الانتماء الاجتماعى والمستوى الاجتماعى الاقتصادى للفرد. وما ذلك إلا مثال واحد من عشرات الأمثلة التى توضح كيف يرتبط السلوك السياسى والنظم السياسية بالإطار الاجتماعى، وهو الموضوع الأساسى لعلم الاجتماع السياسى.

وسوف نحاول أن نقدم فى هذا الفصل فكرة مختصرة عن تاريخ علم الاجتماع السياسى[١]، وأن نعرض للقضايا المحورية التى يعالجها هذا الفرع من فروع علم الاجتماع بحيث يتضح لنا إلى أى مدى يمكن أن يسهم علم الاجتماع فى فهم طبيعة التنظيم السياسى وطبيعة العلاقات بين الحاكم والمحكوم، والقوى الاجتماعية التى تسهم فى تشكيل الجماعات السياسية أو التى تكسب جماعة معينة قدرا من القوة أكبر مما هو موجود عند جماعات أخرى أو التى تؤثر على طبيعة عملية إصدار القرار السياسى فى المجتمع.

أولاً: كيف ظهر علم الاجتماع السياسى؟

ذكرنا قبل قليل أن الفكر المتصل بطبيعة النظم السياسية قد ظهر منذ القدم. فإذا ما تأملنا تاريخ الفكر الاجتماعى فسوف يتضح لنا أن جانبا كبيرا منه يرتبط بالنظم السياسية، بل إن النظم السياسية كانت لدى بعض المفكرين بمثابة المحور الرئيسى الذى يتم من خلاله رؤية النظام الاجتماعى العام ككل. ويمكن لنا - دون الدخول فى تفاصيل كثيرة - أن نميز ثلاثة تيارات أساسية فى الفكر السياسى ما قبل العلمى، كانت بمثابة روافد لصياغة نظرية اجتماعية فى السياسة:

١ - الفلسفة الإغريقية التى تمثلت فى أعمال أفلاطون وأرسطو والتى كانت تهتم فى المحل الأول بالسعى نحو تحقيق النظام السياسى الأفضل فى ضوء معايير

---

(١) يمكن للقارئ أن يرجع إلى الكتب العربية التالية لتوسيع قراءاته حول علم الاجتماع السياسى:

- محمد على محمد، **أصول علم الاجتماع السياسى**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، طبعات متعددة.
- السيد الحسينى، **علم الاجتماع السياسى: القضايا والمفاهيم**، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، طبعات متعددة.
- إسماعيل سعد، **قضايا علم الاجتماع السياسى**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، طبعات متعددة.

أخلاقية. وقد انطلقت هذه الفلسفة من تقييم النظم السياسية التى كانت سائدة فى المجتمع الإغريقى القديم بحيث سعت نحو تجاوز هذه النظم بتصور نظام سياسى أفضل تتحقق فيه بعض القيم والمثل العليا التى افتقدها النظام السياسى القائم.

٢- الفكر السياسى الذى ظهر فى الحضارات القديمة والإمبراطوريات العظمى –كالإمبراطورية الرومانية والبيزنطية والفارسية. واهتم هذا الفكر بشرح السمات الحسنة التى يجب أن يتصف بها الأمير-الحاكم، والتى يجب أن يسترشد بها فى إدارة شئون الدولة. واهتم جانب من هذا الفكر بقضية أصبحت فيما بعد أحد مجالات اهتمام علم الاجتماع السياسى، وهى الأسس التى يقوم عليها تماسك الأنظمة السياسية، والأسس التى يقوم عليها ولاء الرعية، وسلوك الحاكم، وتنظيم الإدارة.

٣- نظرية ابن خلدون والتى اهتمت بتنوع الأنظمة السياسية وما تؤول إليه هذه الأنظمة فى النهاية. لقد أوضح ابن خلدون كيف تنشأ النظم السياسية وما هى العوامل الفاعلة فى ازدهارها وفى سقوطها. ووضع بذلك أساس الدراسة التاريخية المقارنة للنظم السياسية.

ولقد أثرت هذه الروافد الفكرية على تطور علم الاجتماع السياسى. ثم انتقلت الأفكار التى قدمتها هذه الروافد - عبر الفلسفة الإسلامية والمسيحية - إلى العصر الحديث حيث أثرت على أفكار المفكرين السياسيين من أمثال ميكيافللى وهوبز ولوك وروسو. كما أثر التحليل التاريخى المقارن - عند ابن خلدون بخاصة - على فلاسفة التاريخ فى القرن الثامن عشر، من أمثال مونتسكيو وآدم سميث.

ومع ظهور علم الاجتماع فى القرن التاسع عشر وبداية التفكير العلمى فى شئون المجتمع تحولت هذه التيارات الفلسفية والتاريخية المقارنة إلى تيار علمى ينظر إلى السياسة على أنها نظام اجتماعى ضمن نظم عديدة فى المجتمع. واشتمل هذا التحول على تحولات عديدة فيما يختص بطرح مشكلات السياسة والمجتمع. ويمكن لنا أن **نرصد أربعة تحولات أساسية فى هذا الصدد:**

١- بدأ الفكر الاجتماعى السياسى يركز على التباين بين النظم السياسية والنظم المدنية. فالمجتمع المدنى أصبح فى نظر المفكرين السياسيين كيانا مستقلا ومتميزا يشتمل فى داخله على النظام السياسى كأحد عناصره المكونة. ولقد ساهم فى تطوير هذه التفرقة على أساس علمى علماء الاجتماع فى نهاية القرن التاسع

عشر وبداية القرن العشرين من أمثال سبنسر وباريتو ودوركايم وماكس فيبر وكارل مانهايم.

٢- بدأ الاهتمام باختلاف أنماط السلوك الفردى واختلاف التوجهات التى تحكمه باختلاف النظام الأخلاقى والدينى واختلاف النظام السياسى الاجتماعى واختلاف نظام حياة الأفراد أنفسهم. وترتب على ذلك إمكانية النظر إلى الأفراد لا على أنهم من طراز واحد وإنما على أنهم مختلفون من حيث التوجهات والالتزامات التى تحكم سلوكهم. وأن هذا الاختلاف لا يمكن أن يفسر فى ضوء الفروق الفردية فقط وإنما فى ضوء خضوع هؤلاء الأفراد لنظم اجتماعية وسياسية ذات طبيعة معينة. وترتب على ذلك ظهور الاعتقاد بأنه لا يوجد نظام سياسى اجتماعى كامل تمام الكمال، وأننا يمكن أن نقارن بين النظم المختلفة وفقا لدرجة توافقها مع أنماط مثالية. ولقد ساهم مفكرو العقد الاجتماعى من أمثال روسو ولوك فى تدعيم هذه الفكرة كما ظهرت فى أعمال فيرجسون وآدم سميث.

٣- ترتب على ذلك أن أدرك الفكر السوسيولوجى مدى التنوع فى أنماط النظم الاجتماعية والسياسية، وقابلية هذه النظم للتغير تحت ظروف تاريخية معينة. ولقد استفاد تراث علم الاجتماع فى هذه النقطة من أعمال أرسطو، ولكنه تجاوز أرسطو عندما نظر إلى هذا التنوع دون الخلط بين ما هو سياسى وما هو اجتماعى، مع الاهتمام بالعلاقات المتبادلة بين الأطر الثقافية ونمط النظام السياسى وتفسير التغيرات التى تعتور النظام السياسى كأحد الميكانيزمات الفاعلة فى تنوع النظم السياسية.

٤- وأخيرا فقد اهتمت النظرية السوسيولوجية فى السياسة بأهمية العوامل البيئية فى التأثير على النظم السياسية وعلى تنوعها.

ولقد أدت هذه التحولات إلى أن يهتم علم الاجتماع لا بالبحث عن الظروف الطبيعية للنظام الاجتماعى (أى البحث عن الخصائص العامة للمجتمع كحقيقة أخلاقية طبيعية) فقط، وإنما أيضا بالبحث عن الظروف والميكانيزمات الداخلية للنظام الاجتماعى ومدى تغيره أو استمراره فى الوجود. وبدأ علماء الاجتماع فى القرن التاسع عشر يتجهون ببحوثهم ودراساتهم نحو رصد التحولات التى طرأت على المجتمع الرأسمالى وتغير نظمه الاجتماعية والسياسية على أثر تحوله من النظام الاقطاعى القديم إلى النظام الحديث.

ويمكن القول أن علم الاجتماع السياسى قد ولد فى هذا الوقت من خلال الإسهامات التى قدمها علماء الاجتماع فى القرن التاسع عشر والتى استهدفت تفسير العلاقة بين الدولة والمجتمع، أو بمعنى آخر بين النظام السياسى والنظم الاجتماعية. بل إن اختلاف وجهات نظر العلماء فى هذا الوقت حول علاقة النظام السياسى بالنظم الاجتماعية ما يزال له تأثير قوى على علماء الاجتماع السياسى حتى اليوم.

فقد انقسم علماء الاجتماع حول هذه القضية إلى فريقين: فريق يهتم بدراسة النظام السياسى فى علاقته بالقوى الاقتصادية والاجتماعية مفترضا أن هذه القوى هى التى تحدد طبيعة النظام السياسى السائد وهى التى تحدد أن الجماعات يكون لها السيطرة على السياسة، ويعتبر الإسهام الماركسى أبرز إسهام فى هذا الفريق. أما الفريق الآخر فقد ذهب مذهبا مختلفا. إذ نظر إلى النظام السياسى على أن له درجة من الاستقلال عن القوى الاجتماعية، بل إنه هو الذى يشكل هذه القوى ويؤثر عليها. ويمثل هذا الاتجاه الفئة التى عرفت فى تراث علم الاجتماع السياسى بعلماء نظرية الصفوة من أمثال موسكا وباريتو وشومبيتر.

وبالرغم من التناقض بين هذين الفريقين إلا أن إسهامات كل فريق قد أثرت النظرية المبكرة فى علم الاجتماع السياسى. ولعل أعظم إنجاز للحوار بين الفريقين هو ظهور مفهوم الصفوة ومفهوم الطبقة كمفهومين أساسيين فى تحليل النظام السياسى والجماعات السياسية. بل إن الإسهام لم يقتصر على هذين المفهومين فقط وإنما تعداهما إلى مفهومات أخرى كمفاهيم السلطة والدولة والبيرقراطية وغيرها كثير.

ولقد أدى تراكم الدراسات فيما بعد إلى أن يصبح علم الاجتماع السياسى أحد الفروع الحيوية فى علم الاجتماع. لقد استمر تطور نظرية علم الاجتماع السياسى التى ظهرت فى أعمال الرواد فى القرن التاسع عشر. ولكن لم يقتصر علم الاجتماع السياسى على ذلك بل اتجه نحو إجراء البحوث الإمبيريقية حول موضوعات فرعية عديدة مثل الثقافة السياسية، والتنشئة السياسية، والتعبئة السياسية، والاتصال السياسى، وبناء القوة، والقرار السياسى، وجماعات الصفوة، والتنظيمات البيروقراطية. ولقد بذلت محاولات عديدة لربط نتائج هذه البحوث الإمبيريقية بالأسس النظرية العامة التى ترتبط بأعمال الرواد الأوائل. وأدى ذلك إلى ظهور اتجاه متميز داخل علم الاجتماع السياسى يهتم فى المحل الأول بالتحليل

التاريخى المقارن للنظم السياسى.

ثانياً: بعض قضايا علم الاجتماع السياسى

نعرض فيما يلى لعدد من القضايا التى يهتم بها علم الاجتماع السياسى. وسوف نراعى فى اختيارنا لهذه القضايا أن تمثل –أولا- كافة الاتجاهات النظرية التى تطورت داخل نطاق هذا العلم، وأن تغطى –ثانيا- عددا من القضايا المتنوعة التى تعطى فكرة عامة عن مجال الاهتمام فى علم الاجتماع.

١- الطابع الاجتماعى للنظام السياسى

اهتم علم الاجتماع السياسى بتحديد خصائص النظام السياسى والعلاقات المتبادلة بينه وبين نظم المجتمع الأخرى، والظروف التى تؤدى بالنظم السياسية بعامة –أو بطراز معين منها- إلى الثبات أو التغير.

وبالرغم من وجود خلاف على تعريف ما هو سياسى، أى تعريف النظام السياسى، إلا أننا يمكن أن نضع أيدينا على الحد الأدنى من الخصائص التى تميز النظام السياسى فى علاقته بالأجزاء الأخرى من المجتمع. وتلك خصائص يتفق عليها معظم المشتغلين بعلم الاجتماع السياسى:

(أ) النظام السياسى هو تنظيم له صفة الشرعية فى حدود مجتمع معين، وتخوله هذه الشرعية سلطة استخدام القسر وتنظيمه.

(ب) وتتحدد مسئوليات النظام السياسى فى المحافظة على كيان المجتمع الذى يعتبر هو جزءا منه.

(ج) ولهذا فإنه يفرض جزاءات قاسية من أجل تحقيق الأهداف العليا للمجتمع والمحافظة على نظامه الداخلى وتنظيم علاقاته الخارجية بالمجتمعات الأخرى. وبناء عليه فإن النظام السياسى يشتمل على الأدوار الاجتماعية والجماعات التى تهدف إلى تحقيق هذه الوظائف. ويفترض هذا التعريف أن كل مجتمع لابد وأن يكون له نظاما سياسيا. بمعنى أنه لا يوجد مجتمع يستطيع أن يحقق أهدافه الجمعية ويحافظ على بنائه الداخلى دون شكل من أشكال الشرعية. حقيقة أن طبيعة النظام السياسى ونطاقه وحدود مسئولياته تختلف من مجتمع إلى آخر، غير أن جميع أشكال المجتمعات - صغرت أم كبرت - تعرف بالضرورة شكلا من أشكال التنظيم السياسى.

وإذا ما تعرفنا على الخصائص الأساسية لأى نظام سياسى نستطيع أيضا أن نتعرف على أشكال الأنشطة السياسية أو الأجهزة السياسية التى يشتمل عليها والتى تمكنه من تحقيق أهدافه. ويتفق معظم الباحثين فى علم الاجتماع السياسى على أن أى نظام سياسى يشتمل على الأنماط التالية من النشاط:

(أ) النشاط الخاص بإصدار القرارات التشريعية، أى تحديد الأهداف الأساسية للمجتمع وصياغة القواعد العامة للمحافظة على النظام فى المجتمع.

(ب) النشاط الإدارى، والذى يستهدف تنفيذ هذه القواعد فى مجالات اجتماعية مختلفة مستخدماً فى ذلك ما هو متاح من خبرات فنية وتنظيمية. ويسعى النشاط الإدارى إلى أن يقدم خدمات متعددة للجماعات المختلفة فى المجتمع وأن ينظم توزيع الموارد المتاحة على الفئات والجماعات المختلفة.

(ج) النشاط الحزبى السياسى، وهو النشاط الذى يسعى إلى كسب التأييد اللازم للقواعد والضوابط السياسية المقررة ولشاغلى المناصب السياسية المختلفة.

(د) وأخيرا هناك النشاط القضائى الذى يهتم بمراقبة تنفيذ القواعد الأساسية.

ويجب علينا عند مناقشة هذه الأنشطة السياسية أن نفرق بين الحكام والمحكومين. فالحكام هم أولئك الذين يلعبون دورا فعالا فى العملية السياسية: إنهم يرسمون الأهداف، ويصيغون القانون وينفذونه. أما المحكومون فإنهم الرعية التى تخضع للحكام، على أن يراقبوا سلوكهم ويطالبونهم بتنفيذ القانون إذا قصروا فى ذلك. ويحدث فى كثير من المجتمعات أن يكون الشخص حاكما فى وقت معين وفى مجال معين وأن يكون محكوما فى وقت آخر وفى مجال آخر، هذا بالرغم من أن التفرقة بين الحاكم والمحكوم ترتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة النشاط السياسى. ولعل هذه التفرقة بين الحاكم والمحكوم تقرّب إلى الأذهان العلاقة بين النظام السياسى وبقية نظم المجتمع. فالحاكم لا يمكن أن يوجد بدون أفراد يمنحونه الشرعية، والأفراد أو المؤسسات داخل أى مجتمع لا يمكن أن يستمروا فى الوجود ككيان منظم دون وجود جهاز سياسى يرسم الأهداف ويضع القوانين وينفذها. فالعلاقة بين النظام السياسى وبقية النظم الأخرى هى علاقة اعتماد متبادل.

فالنظام السياسى يحدد الأهداف الجمعية ويرتبها وفقا لأولوياتها كما يقوم بالإشراف على تنفيذها، ومن خلاله يتم توزيع المكانات ومصادر التأثير والاستخدام الشرعى للقوة بين الجماعات المختلفة فى المجتمع. وفضلا عن ذلك

فإنه ينظم توزيع الخدمات والمنافع والحقوق والواجبات بين الأفراد والجماعات. وتستهدف القرارات التى تصدر عن النظام السياسى تحقيق هذه الوظائف جميعا. ولكن هذه الوظائف لا يمكن أن تتحقق دون مساعدة من النظم الاجتماعية الأخرى التى تستقبل قرارات النظام السياسى. إن هذه النظم هى التى تنتج الموارد والخدمات، وهى التى تقدم التدعيم اللازم لتنفيذ الأهداف الجمعية وللمحافظة على مكانة النظام السياسى فى المجتمع. فالاقتصاد يمد السياسة بالقوة العاملة والمواد الخام والموارد النقدية. وتهيئ الثقافة للنظام السياسى التأييد اللازم للمحافظة على النظام والتوحد مع رموزه وإضفاء الشرعية على الحكام وشحن الدافعية لأداء الأدوار السياسية. أما نظام التدرج الاجتماعى فإنه يمد النظام السياسى بالجماعات التى تؤيد سياساته والتى تنخرط فى ممارسة الأنشطة السياسية المختلفة.

وليست العلاقة بين النظام السياسى والنظم الأخرى علاقة استاتيكية كما قد يتبدى من الوصف السابق، وإنما هى علاقة دينامية تقوم على تفاعل مستمر يتحدد فى ضوء إسهامات ومطالب كل نظام.

ويتضح من هذا العرض المختصر لخصائص النظام السياسى ووظائفه وعلاقته بالنظم الأخرى أن النظام السياسى فى أى مجتمع ليس نظاما يعمل فى فراغ أو أنه يعمل فى ضوء عملياته الداخلية فقط. إن عكس ذلك هو الصحيح. فالنظام السياسى يوجد فى قلب مجتمع، وتتحدد وظائفه وأهدافه وخصائصه فى ضوء طبيعة المجتمع وثقافته. ومن ثم فإن تحليل النظام السياسى وما يرتبط به من سلوك سياسى وما يعمل داخله من جماعات سياسية يصبح تحليلا أوسع وأشمل إذا ما تم فى ضوء السياق العام للمجتمع.

٢- دراسة بناء القوة

أصبح مفهوم القوة أحد المفهومات المحورية فى دراسات علم الاجتماع السياسى خلال العشرين سنة الماضية. ويتأسس فهم علم الاجتماع السياسى لمفهوم القوة على فكرة أن التفاعل الاجتماعى بين الناس فى المجتمع يشتمل على ممارسة للقوة. فكما ذكر أحد علماء الاجتماع: "فإن كل سلوك اجتماعى ما هو إلا ممارسة للقوة، وتحتوى كل علاقة اجتماعية على معادلة قوة، وكل نسق اجتماعى ما هو إلا تنظيم للقوة، وكذلك كل جماعة اجتماعية".

على أن ممارسة القوة فى علاقات التفاعل الاجتماعى هى ممارسة وظيفية فى استمرار هذه العلاقات وفى تحقيق الأنشطة الجمعية والأهداف الجمعية للمجتمع، الأمر الذى يسهم فى استقرار المجتمع واستمراره فى الوجود. على أن الأمر لا ينتهى عند هذا الحد فجوهر علاقات القوة هى أنها تقوم على عدم التكافؤ فى المكانة والهيبة والتأثير وما يرتبط بكل ذلك من سلطة. ولعل النظر إلى القوة من ناحية على أنها وظيفية فى استمرار العلاقات الاجتماعية والنظر إليها - من ناحية أخرى - على أنها أحد مصادر السيطرة والخضوع فى العلاقات الاجتماعية، لعل هاتين النظرتين هما السبب وراء اختلاف تعريف مفهوم القوة واختلاف توصيف بناء القوة فى المجتمع.

ولقد نبع هذا الاختلاف أصلا من الخلاف بين وصف كل من ماركس وماكس فيبر لطبيعة البناء السياسى فى المجتمع الرأسمالى. فقد كان ماركس ينظر إلى البناء السياسى على أنه يتحدد فى ضوء قوى وعلاقات الإنتاج السائدة. ولذلك فإن أولى القوة –أولئك الذين يتحكمون فى إصدار القرارات السياسية فى المجتمع- يعملون فى خدمة الطبقة البورجوازية المسيطرة. وبناء عليه فإنه رأى أن مصدر القوة هو السيطرة الاقتصادية. ولذلك فإن القوة لا تتضح إلا إذا ربطت بالطبقة. فالتنظيم الاقتصادى للمجتمع الرأسمالى ينتج لنا فى النهاية طبقة مسيطرة لها قوة، وطبقة أخرى خاضعة ليس لها أى درجة من القوة إلا إذا تحولت إلى طبقة ثورية. وتصبح الحكومة فى ضوء هذه الظروف خادمة للطبقة المسيطرة وكذلك كل أجهزة النظام السياسى.

أما ماكس فيبر فقد اتخذ موقفا مختلفا. فهو لم ير أى ارتباط بين الطبقة وبين التحكم فى مصادر القوة، كما أنه لم ير أى ارتباط بين القوة وبين المكانة. والقوة عنده تكتسب من خلال الممارسة السياسية الحزبية التى يقوم بها محترفو السياسة. ففى مقاله الشهير بعنوان "الطبقة والمكانة والحزب" أوضح ماكس فيبر أن الطبقة تتحدد من خلال الجوانب الاقتصادية المرتبطة:

١- بالاشتراك فى فرص الحياة.

٢- وبالمصالح الاقتصادية المتصلة بفرص الدخل وملكية السلع.

٣- وأخيرا المصالح المرتبطة بظروف سوق السلع أو سوق العمل.

أما المكانة فإنها تتحدد وفقا للشرف الاجتماعى أو الهيبة الاجتماعية. وبالرغم

من أن الطبقة والمكانة قد يكونان مصدرا للقوة، إلا أن القوة فى حد ذاتها قد لا ترتبط بالضرورة بهما. إنها أوثق صلة بالممارسة الحزبية التى يتضح منها كيف تتوزع القوة فى المجتمع وما هو الأسلوب نحو الحصول عليها. ولذلك فإن تعريف ماكس فيبر للقوة لم يحاول ربطها بمصادرها الاقتصادية أو الاجتماعية "إنها الفرصة التى تتحقق لرجل معين أو لعدد من الرجال لتنفيذ إرادتهم الخاصة فى الفعل الجمعى حتى ولو على حساب مقاومة الآخرين الذين يشاركون فى نفس الفعل".

ويبدو أن الخلاف بين ماركس وفيبر فى فهم كل منهما لطبيعة البناء السياسى والقوة السياسية هو الذى أدى إلى أن تتعدد تعريفات مفهوم القوة إلى درجة أن ستيفن لوكس S. Lukes قد اعتبر هذا المفهوم من المفهومات التى لابد وأن يظهر حولها خلاف بالضرورة. ولكن مهما يكن من خلاف حول التعريف إلا أن كثيرا من الباحثين يتفقون على أن القوة قد تولد بالضرورة بعض أشكال المقاومة. إن مثل هذا الفهم للقوة لا يصورها على أنها شئ ثابت وملموس، وإنما على أنها قوة دينامية ترتبط بالفعل ورد الفعل. كما يتفق معظم الباحثين على التفرقة بين القوة بهذا المعنى وبين ثلاثة مفاهيم أخرى وثيقة الصلة بمفهوم القوة هى: مفهوم السلطة Authority ومفهوم التأثير Influence ومفهوم القسر Force.

يشير **مفهوم السلطة** إلى الاستخدام الشرعى للقوة بمعنى أن الشخص ذى السلطة هو الشخص الذى يمارس القوة فى إطار مؤسسة معينة ووفقا لقانون معين، فى حين أن القوة قد تمارس بصرف النظر عن وجود سلطة.

أما **مفهوم التأثير** فإنه يشير إلى القدرة على الإقناع وحث الآخرين على أن يسلكوا بطريقة معينة دون أى شكل من أشكال القهر أو القسر. ويصبح الفرق بين القوة والتأثير فى هذه الحالة أن التأثير يتولد عنه خضوع طوعى من شخص لشخص آخر، بينما يتولد عن القوة خضوع قهرى.

أما **مفهوم القسر** فإنه يشير إلى الاستخدام الواضح لأساليب العقاب، إنه يمثل التعبير الخارجى الظاهر لاستخدام القوة. وبالرغم من الاختلاف بين تعريفات هذه المفاهيم إلا أنها مرتبطة بعضها بالبعض الآخر. ولقد ذهب أحد الباحثين إلى القول بأن القوة هى قسر ضمنى، أما القسر فهو قوة ظاهرة، أما السلطة فهى قوة مؤسسية.

وبرغم الاتفاق الظاهر على تعريف المفاهيم إلا أن الخلاف ما يزال قائما حول الشكل الذى تتوزع به القوة فى المجتمع. ويكاد ينحصر هذا الخلاف فى فريقين:

١- فريق يرى أن القوة تتوزع توزيعا صفريا فى المجتمع zero- sum distribution of power. أى أن فئة واحدة من الناس هى التى تمتلك كل القوة فى حين يحرم منها بقية الفئات.

٢- ويرى الفريق الثانى أن القوة تتوزع فى المجتمع بشكل تعددى، بمعنى أن الجماعات تمتلك القوة، ولكن الفرق بينها هو فرق فى درجة القوة من ناحية، وفى نوعية المسائل التى تمارس فيها القوة من ناحية أخرى. ويعكس هذا الخلاف نفس الخلاف القديم الذى ظهر فى أعمال ماركس وماكس فيبر وأصحاب نظرية الصفوة من أمثال باريتو وموسكا.

ويمكن أن يساهم علم الاجتماع السياسى فى دراسة بناء القوة على مستويات عديدة. فهو لا يهتم فحسب بدراسة القوة على مستوى المجتمع القومى، وإنما يهتم أيضا بدراستها على مستوى الوحدات الصغرى. فيدرسها فى الجماعات الرسمية، أى داخل التنظيمات الرسمية، ويدرسها داخل الجماعات غير الرسمية، كما يدرسها فى المجتمعات المحلية. وعلى هذه المستويات جميعا يحاول علم الاجتماع السياسى أن يجيب على أسئلة هامة فيما يتصل بطبيعة القوة وأشكال توزيعها، وأشكال المقاومة التى تولدها ممارسة القوة.

من ذلك على سبيل المثال كيف تتشكل قوة الدولة كمؤسسة سياسية فى علاقتها ببقية نظم المجتمع؟ ما هى القوى الاجتماعية والاقتصادية التى تجعل جماعة معينة أقوى من جماعة أخرى؟ كيف تتشكل جماعات القوة وما هى أشكال الصراع والتعاون فيما بينها؟ كيف تمارس القوة الشرعية داخل المؤسسات البيروقراطية؟ كيف تصدر القرارات داخل المؤسسات الرسمية؟ وما هو الفرق بين المؤثرات التى تؤثر على إصدار القرارات فى هذه المؤسسات وبين المؤثرات التى تؤثر على إصدار القرارات فى الجماعات غير الرسمية وفى المجتمعات المحلية؟ ما علاقة بناء القوة بالقيم والاتجاهات والعناصر الثقافية بعامة؟

٣- التحليل المقارن للنظم السياسية

أدت الدراسات التى أجريت حول خصائص النظم السياسية وبناء القوة إلى

الاهتمام بطبيعة الاختلافات بين النظم السياسية التاريخية والمعاصرة. ولقد أدى هذا الاهتمام بدوره إلى تطور اتجاه نظرى وإمبيريقى داخل علم الاجتماع السياسى يهتم بالمقارنة بين أشكال النظم السياسية المختلفة. ولا يمكن تحقيق هذه المقارنة إلا من خلال مجموعة من المحكات يمكن فى ضوئها إجراء المقارنة. ولقد ميز أيزنشتات بين ثلاث مجموعات من المحكات التى تفيد فى عملية المقارنة بين النظم السياسية. تتصل المجموعة الأولى بطبيعة النظام السياسى وخصائصه، وتتصل المجموعة الثانية بأسلوب عمل النظام السياسى، وتتصل المجموعة الثالثة بأهداف النضال السياسى. ففيما يتصل بخصائص النظام السياسى يمكن التمييز بين المعايير التالية:

١- إلى أى مدى تعتبر النظم السياسية والأدوار السياسية أنساقا فرعية منظمة فى المجتمع، بمعنى إلى أى مدى حقق النسق السياسى تباينا عن الأنساق الفرعية الأخرى.

٢- إلى أى مدى يركز النظام السياسى على أنماط معينة من الأنشطة السياسية والتوجهات السياسية.

٣- نطاق النشاط السياسى فى المجتمع، بمعنى ما هى جوانب الحياة الاجتماعية وما هى الجماعات الاجتماعية التى تتأثر بأنشطة الأجهزة السياسية المركزية؟ وما هى درجة مشاركة هذه الجماعات فى الأنشطة السياسية.

٤- ما هى درجة الشرعية التى يتمتع بها النظام السياسى، وإلى أى مدى توجه هذه الشرعية النظام السياسى وتحد من سلطاته؟ وإلى أى مدى يستخدم النظام السياسى هذه الشرعية فى التعبئة السياسية وفى اكتساب قدر من التدعيم السياسى من المجتمع.

٥- ما هى درجة التغير الممكن حدوثها فى النظام السياسى، وما هى طبيعة هذا التغير إذا ما حدث.

أما إذا أردنا المقارنة بين النظم السياسية فى ضوء أسلوب عملها الداخلى، فإننا نعتمد على مجموعة أخرى من المعايير هى:

١- تميز الأنشطة السياسية فى شكل تنظيمها عن الأنشطة الاجتماعية والتجمعات الاجتماعية غير السياسية.

٢- مدى استمرار هذه التنظيمات ودوامها.

٣- مدى تجانس أو لا تجانس الجماعات الاجتماعية التى تشارك فى التنظيم السياسى وقدرتها على أن تمارس القوة السياسية بشكل حر ودون تدخل أى جماعات أخرى.

٤- مدى شرعية هذه الأنشطة السياسية فى المجتمع.

٥- ما هى القنوات الرئيسية للنضال السياسى التى توجد فى المجتمع.

كما يمكن أيضا أن نقارن بين النظم السياسية فى ضوء قضايا وأهداف النضال السياسى فى كل مجتمع. ويتحقق ذلك فى ضوء خمسة معايير أخرى:

١- نطاق وعمق القضية التى تهتم بها الجماعة السياسية المناضلة ومدى اشتراك الجماعات المختلفة فى الاتفاق على هذه القضية أو الاختلاف عليها.

٢- مدى رسوخ قضايا النضال السياسى كقضايا سياسية.

٣- مدى عمومية المبدأ الذى يتخذ كمعيار للنضال السياسى حول القضية المطروحة.

٤- ما هى النظم السياسية التى يتوجه نحوها النضال السياسى.

٥- وأخيرا ما هو اتجاه هذه النظم نحو معطيات النظام السياسى القائم.

ومما دفع الدراسات المقارنة خطوات كبرى إلى الأمام تحول علم الاجتماع السياسى إلى الاهتمام بالأبنية السياسية المتغيرة فى الدول النامية. فقد شهدت هذه الدول تحولات سياسية واسعة النطاق خلال النصف الأول من القرن العشرين خاصة بعد أن تحررت هذه الدول من قيود الاستعمار العسكرى. وهكذا أصبح المجال مفتوحا الآن للمقارنة بين النظم السياسية المتغيرة فى البلدان النامية والنظم السياسية المستقرة نسبيا فى البلدان المتقدمة. ولقد استخدمت المحكات السابقة فى المقارنة بين النظم السياسية المختلفة على نطاق العالم كله.

ويمكن أن نشير هنا باختصار إلى دراستين اتضح فيهما بجلاء هذا الاتجاه المقارن باستخدام بعض المحكات السابقة. فلقد طور جبرائيل ألموند G. Almond فى الكتاب الذى أشرف على تحريره بعنوان "علم السياسة المقارن اليوم" نموذجا للمقارنة بين أنماط من النظم السياسية وفقا لمعياريين أساسيين هما:

١- درجة عمومية التنظيمات السياسية فى المجتمع وشمولها لجماعاته

المختلفة.

٢- ودرجة التنافس السياسى الذى يسمح به النظام السياسى.

وبناء على هذين المعيارين تصور ألموند النظم السياسية المختلفة وكأنها تقع على متصل يبدأ من النظم السياسية ذات البعد الواحد، وهى النظم التى يظهر فيها قدر من القهر السياسى بحيث لا يشارك كل الناس فى صنع القرارات السياسية، والتى لا يظهر فيها أى قدر من التنافس السياسى. وينتهى هذا المتصل بالنظم السياسية ذات الأسس الديموقراطية الراسخة التى تستوعب داخل أنشطتها السياسية وتنظيماتها السياسية أى فرد قادر على المشاركة كما تسمح بدرجة عالية من التنافس السياسى.

وبنفس الطريقة قدم سيمور مارتن ليبست فى كتابه الشهير "رجل السياسة" Political Man نموذجا نظريا للمقارنة بين النظم السياسية فى ضوء معياريين هما: درجة الشرعية السياسية التى يتمتع بها النظام السياسى، ودرجة الفاعلية السياسية التى تحققها الأنشطة السياسية النابعة من هذا النظام. وحاول هذا النموذج أن يضع النظم السياسية على متصل يبدأ من النظم التى بها أقل درجة من الشرعية السياسية والفاعلية السياسية، وينتهى بالنظم التى تعرف أعلى درجة من الشرعية والفاعلية. ويمكن تصنيف النظم المختلفة على هذا المتصل وفقا لقربها أو بعدها من قطبيه الرئيسيين.

ولكن هذا الأسلوب فى صياغة النماذج النظرية المقارنة فى علم الاجتماع السياسى قد تعرض للنقد. فهو من ناحية يعول على صياغة الأنماط المثالية ويفترض نمطا مثاليا يقيس عليه بقية الأنماط الأخرى. هذا النمط المثالى يتمثل فى النظام السياسى الذى يحقق درجة عالية من الاستقرار والمشاركة السياسية والفاعلية السياسية والتنافس السياسى. وهو من ناحية أخرى يفترض أن المجتمعات الغربية الرأسمالية هى أقرب المجتمعات إلى هذا النمط المثالى فى حين أن المجتمعات الأخرى -حتى تلك التى تعرف شكلا من أشكال النظم الاشتراكية- تعتبر نظما سياسية متخلفة أو لم تصل بعد إلى مستوى النضج السياسى المطلوب.

والواقع أن الدراسة المقارنة للنظم السياسية تستطيع أن تطور من نفسها إذا ما تجاوزت أوجه القصور هذه. ويمكن تحقيق ذلك بطريقين:

الأولى: الاهتمام بعلاقة النظام السياسى بتاريخ المجتمع الذى يوجد فيه،

بمعنـى دراسـة الـنظم السياسـية علـى أنهـا نـواتج تـاريخ معـين يختلـف بـاختلاف المجتمعات وما تعرضت له من ظروف. فلا يمكن مثلا أن نضع المجتمعات التـى لم تعرف شكلا من أشكال الاستعمار السياسى والعسكرى على نفس المحك الذى نضع عليه المجتمعات التى تعرضت لهذه الخبرة التاريخية. إننا فى هذه الحالة لن نتمكن فحسب من فهم طبيعة النظم السياسية المختلفة، وإنما سوف نتمكن أيضا من تجاوز أسلوب التحليل النمطى الذى لا يوضح لنا بجلاء الديناميات الداخلية للنظم السياسية.

والثانية: هى الاهتمام بأشكال النضال السياسى والمعارضة السياسية، بحيث يستطيع علم الاجتماع السياسى أن يستوعب دراسة حركات التمرد والعنف والثورة وأشكال المعارضة. ويعد ذلك مطلبا هاما إذا ما اعتبرنا أن السياسة ليست هى فقط ما يمارس داخل المؤسسات الرسمية فى المجتمع، وإنما هى عملية دينامية تشتمل على كل الأنشطة السياسية سواء منها الشرعى أو غير الشرعى وسواء منها ما يحتل مراكز القوة أو ما يسعى إلى الحصول على هذه القوة.

خاتمة

تلك فقط بعض القضايا التى يهتم بها علم الاجتماع السياسى وليس كل القضايا. فهناك قضايا أخرى هامة مثل دراسة الثقافة السياسية والتنشئة السياسية والمشاركة السياسية والتعبئة السياسية والاتصال السياسى. وكلها موضوعات تقع فى صميم اهتمام علم الاجتماع السياسى، بل إن البحوث التى أجريت فى نطاق هذا العلم قد أسهمت بالكثير فى فهم هذه القضايا السياسية. ولكن محاولتنا هنا اقتصرت على تقديم نماذج من قضايا علم الاجتماع السياسى تعطينا فكرة مبدئية عن مجال اهتمام هذا العلم وإلى أى مدى يختلف اهتمامه عن مجال اهتمام علم السياسة. إن علم الاجتماع السياسى هو العلم القادر على أن يفهم السياسة كناتج من نواتج المجتمع وكضرورة من ضروريات تؤثر فيه كما تتأثر به. وهو إذ يفعل ذلك يضع السياسة والنظم السياسية فى منظور أشمل وأعم يمكن من خلالها دراسة النظم السياسية والأنشطة السياسية فى كل المجتمعات حتى تلك المجتمعات القبلية الصغيرة التى لا تعرف إلا نظاما سياسيا بسيطا.

الفصل الخامس
علم الاجتماع الاقتصادى

يمثل الجانب الاقتصادى للحياة الاجتماعية أحد الفروع الأساسية التى يعنى بدراستها علم الاجتماع. وإذا كان رجل الاجتماع يتخصص فى دراسة هذا الجانب، فهو لا يسعى إلى تقديم بحث فى الاقتصاد، ولكنه يهدف فى الأساس إلى تقديم صورة واضحة للعلاقات المتبادلة بين الجوانب الاقتصادية الخالصة والجوانب غير الاقتصادية التى تؤثر فيها وترتبط معها فى سياق الحياة الاجتماعية. وهذا الموضوع هو الذى يطلق عليه اسم: "علم الاجتماع الاقتصادى".

ويمكننا أن نعرف هذا الميدان من ميادين الدراسة فى علم الاجتماع بأنه محاولة منظمة لتطبيق نماذج التفسير الاجتماعية والمتغيرات الاجتماعية وكذلك الإطار المرجعى لعلم الاجتماع فى دراسة مجموعة من الأنشطة المعقدة المتصلة بالإنتاج والتوزيع والتبادل واستهلاك السلع والخدمات.

ويكشف هذا التعريف عن محورين أساسيين يدور حولهما علم الاجتماع الاقتصادى. **الأول**: أنه يمثل دراسة متخصصة للأنشطة الاقتصادية بالذات. ومعنى ذلك أن عالم الاجتماع الاقتصادى يبحث فى كيفية صياغة هذه الأنشطة فى وحدات اجتماعية أو تنظيمات أو بناءات للأدوار. كما يهتم أيضا بالقيم التى تضفى عليها الشرعية والمعايير والجزاءات التى تنظمها، والتفاعل القائم بين كل هذه المتغيرات الاجتماعية. والمحور **الثانى** الذى يدور حوله اهتمام عالم الاجتماع الاقتصادى هو التساند المتبادل بين المتغيرات الاجتماعية حين تتجسد فى السياق الاقتصادى والمتغيرات الاجتماعية التى يمكن أن نعتبرها بعيدة إلى حد ما عن المجال الاقتصادى. مثال ذلك أن عالم الاجتماع الاقتصادى يعنى بدراسة التداخل بين الأدوار الأسرية والأدوار المهنية فى المجتمع المحلى وعلاقتهما بالبناء السياسى لهذا المجتمع، أى أنه يهتم بالتساند والتكامل بين الأبنية الاقتصادية وغير الاقتصادية، والمواقف العديدة التى يتجه فيها نحو تحقيق أغراض مشتركة.

ويمكن لعالم الاجتماع الاقتصادى أن يتتبع هذا التداخل بين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على مستويين، **الأول**: مستوى البناء المحسوس للوحدات الاقتصادية. ففى المنشأة الصناعية –مثلا- يدرس أنساق المكانة، وعلاقات القوة والسلطة، والجماعات والزمر الصغيرة، والعلاقات المتبادلة بين هذه الظواهر.

وهذه الدراسة المركزة لتلك الوحدات الصناعية يهتم بها فرع معين من علم الاجتماع الاقتصادى، هو ما يعرف باسم علم الاجتماع الصناعى (الذى سنتحدث عنه فى الفصل التالى).

والمستوى **الثانى** هو مستوى العلاقة بين الوحدات الاقتصادية والبيئة الاجتماعية. وفى هذا الصدد يهتم عالم الاجتماع الاقتصادى بدراسة العلاقات المتبادلة بين الاقتصاد وغيره من النظم القانونية والسياسية والأسرية والدينية، على مستوى المجتمع المحلى وعلى مستوى المجتمع الكبير أيضا. وهذا الاهتمام بالعلاقة بين الوحدات هو الذى يفسح المجال أمام الباحث لمناقشة موضوعات ذات طبيعة عامة أو شاملة مثل السياسة العامة، والصراع بين العمال والإدارة، والعلاقات بين الطبقات الاقتصادية. وفضلا عن ذلك يهتم عالم الاجتماع الاقتصادى بدراسة الخصائص الاجتماعية لعدد من المتغيرات الاقتصادية الهامة مثل النقود.

وعلى هذا النحو يضم علم الاجتماع الاقتصادى عددا من الفروع، نذكر من بينها: علم الاجتماع المهنى ، وعلم اجتماع العمل، وعلم اجتماع التنظيم، وعلم الاجتماع الصناعى، وعلم اجتماع المصنع، والدراسة الاجتماعية للاستهلاك... إلخ.

والواقع أن هناك قدرا من التساند الواقعى بين المتغيرات الاقتصادية والمتغيرات الاجتماعية. فاهتمام الإدارة المستمر بمستويات الأجور داخل المنشأة (وهذا متغير اقتصادى) يمكن أن يؤدى إلى إحداث تغيرات سياسية داخل المصنع وخارجه. ففى داخل المصنع قد تنشأ جماعات قوية متماسكة تضم أعدادا من العمال، مما قد يؤدى إلى ظهور مشاعر مضادة لسلطة الإدارة ومقاومتها باستمرار. وقد تؤدى هذه السياسة الإدارية إلى آثار تتجاوز حدود المنشأة الاقتصادية، كأن تؤدى إلى تكوين نقابة جديدة أو إلى إثارة حماس النقابة القائمة بالفعل، مما يترتب عليه حدوث مزيد من الاضطرابات والأنشطة السياسية التى يمكن أن تنتهى بتغييرات اقتصادية هامة.

وقد قدم علماء الاجتماع دراسات عديدة للتفاعل بين العناصر الاقتصادية. والعناصر غير الاقتصادية على مستوى المجتمع، وذلك فى ضوء نظرة بنائية للمجتمع تسمح لنا بتقسيمه إلى مجموعة من المكونات الأساسية (النظم

الاجتماعية)، بحيث يكون الاقتصاد واحدا من هذه النظم. وتفترض هذه النظرة أن كل تغير فى نظام اجتماعى معين يؤدى إلى تغيرات مصاحبة فى النظم الاجتماعية الأخرى. وقد تناولت الدراسات الاجتماعية العلاقات المتبادلة بين النظام الاقتصادى وبين كل من النظام الدينى ونظام الأسرة السياسى وغيرها.

ولقد كان عالم الاجتماع الألمانى ماكس فيبر أبرز من ناقش العلاقات بين القيم الدينية والنشاط الاقتصادى، فأكد الأهمية البالغة للدين باعتباره عاملا للنشاط الاقتصادى الرشيد ومشجعا له. ففى رأيه ان البروتستانتية قد أدت بالإنسان إلى ممارسة سيطرة عقلية على جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وذلك على العكس من الديانات الشرقية الكبرى وبخاصة الصينية القديمة والهندية. فهى لم تهيئ للإنسان بيئة ثقافية صالحة لتدعيم النشاط الاقتصادى.

ولقد أثار التحليل الذى قدمه فيبر اهتمام الباحثين بدراسة العلاقات بين الدين والاقتصاد على نطاق واسع. فقد ذهب البعض إلى أن المعتقدات العلمانية، وبخاصة النزعة القومية تمارس تأثيرا مباشرا على النمو الاقتصادى. فقد أكد كنجزلى دافيز على أن "النزعة القومية تمثل ظرفا ضروريا للتصنيع، لأنها تنمى لدى الأفراد دافعا علمانيا قويا لإحداث تغييرات جوهرية، بحيث يصبح تحقيق مزيد من التقدم القومى والمكانة الاقتصادية هدفا نهائيا للجماعة. ووسيلة تحقيق ذلك تتمثل فى التصنيع. ومن أجل ذلك يضحى الأفراد بالقيم التقليدية والرواسب القديمة لتحقيق تلك الغاية القومية. فالدولة إذن تهيئ العناصر اللازمة للتقدم الصناعى، من حيث أنها تنظم الأفراد فى وحدة اجتماعية متكاملة، بل تنظم الحياة الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام. وبذلك تصبح النزعة القومية أداة أساسية للتغلب على الصعوبات التى تواجه التصنيع".

ومع ذلك فقد ذهب بعض الباحثين إلى أن النزعة القومية قد تعوق النشاط الاقتصادى بدلا من أن تعمل على تقدمه. فهى تماثل النظم الدينية التقليدية، من حيث أنها تحيط أفراد المجتمع بمجموعة من الأفكار وضروب السلوك التقليدية، مما يؤدى إلى انغلاق المجتمع على ذاته، وبالتالى يصبح غير قادر على مسايرة ركب التقدم الصناعى.

ومعنى ذلك أن بعض القيم تشكل فى الواقع دوافع للعمل الاقتصادى، فى حين تعمل قيم أخرى على تعويق النشاط الاقتصادى. ومع ذلك فمن الضرورى أن

نتعرف على المواقف المرتبطة بتلك القيم، حتى نتمكن من فهم طبيعة علاقتها بالأنشطة الاقتصادية.

كذلك اهتم علماء الاجتماع بدراسة وظائف الأيديولوجيا فى الحياة الاقتصادية باعتبارها تمثل سمة ثقافية إنسانية، تمنح العلاقات الاجتماعية معانيها المتميزة، وتعبر عن الرموز الثقافية التى تشكل قواعد النسق الاجتماعى. وتحدد تصرفات الأفراد، وأنماط سلوكهم. وفى هذا الصدد كشفت الدراسات الواقعية عن وظائف أساسية للأيديولوجيا، فهى تقوم بوظيفة إيجابية نحو الإجراءات الاقتصادية القائمة، بمعنى أنها تمنح هذه التنظيمات الشرعية والصيغة الأخلاقية التى تدعم كيانها. وهى من ناحية أخرى قد تقوم بوظيفة سلبية تجاه الأوضاع الاقتصادية القائمة. فتنمو أيديولوجيا معارضة تعمل على إثارة ضغوط جديدة، تؤدى فى النهاية إلى تغيرات اقتصادية واسعة.

والفكرة الأساسية هنا هى أن فى مواقف الصراع والتغير الاجتماعى تنمو أيديولوجيتان متعارضتان، تعمل إحداهما على تدعيم النظام القائم وتبريره، فى حين تهدف الأخرى إلى معارضته وتقويضه.

ويربط على الاجتماع الاقتصادى الاقتصاد القائم بالتغيرات السياسية، ويدرس العلاقات الوثيقة بينهما. ومن الممكن دراسة هذه العلاقات من جوانب متعددة:- أولا: من خلال دراسة العلاقات السياسية داخل الوحدات الإنتاجية. وفى نطاق هذه الدراسة يهتم الباحث بالتعرف على الشكل النظامى للسلطة، ومظاهر الصراعات الداخلية فى المنشأة وعواملها وعملياتها. وثانيا:- عن طريق دراسة العلاقات السياسية بين الوحدات الإنتاجية، حيث يعنى الباحث بتحليل نتائج المنافسة بين المنشآت الاقتصادية، وتركز الثروة، والتزايد المستمر فى حجم المنشآت الاقتصادية، وما يترتب على ذلك كله من نتائج تتعلق بقدرة تلك المنشآت على الاستثمار والإنتاج وتحديد أثمان السلع فى السوق..إلخ.

ومن الممكن دراسة العلاقات السياسية بين الوحدات الإنتاجية عموما، وظروف المجتمع الاقتصادية. ويتجه الباحث فى هذه الحالة إلى دراسة علاقة المنشأة بالمستهلكين والمساهمين. وقد يعنى الباحث بوجه خاص بتحليل العلاقة بين العمل والإدارة، وبذلك يدخل فى صميم موضوع علم الاجتماع الاقتصادى. وأخيرا يهتم الباحثون بدراسة العلاقات بين الوحدات الإنتاجية عموما وبين الحكومة أو

الدولة.

واهتم هذا الفرع من علم الاجتماع بدراسة العلاقة بين النظام الاقتصادى ونظام الأسرة، خاصة القرابة. ويشير مصطلح القرابة إلى مجموعة العلاقات الاجتماعية المعقدة القائمة على أساس واقعة بيولوجية هى الميلاد، وظاهرة اجتماعية هى الزواج. وقد كشفت بعض الدراسات أن هناك نوعا من التلازم البنائى بين طبيعة بناء الأسرة ونمط النشاط الاقتصادى السائد. ففى المجتمعات التى يعتمد النشاط الاقتصادى فيها على الجمع والالتقاط يتميز بناء الأسرة بالاستقلال النسبى. فى حين تظهر الأسرة الممتدة وتنمو فى المجتمعات التى تتميز مواردها الاقتصادية بالوفرة والاستقرار النسبى. ولذلك يرتبط نظام الأسرة الممتدة بالتدرج الاجتماعى القائم على الملكية. أما المجتمع الصناعى الحديث فيكاد يشبه مجتمعات الصيد والالتقاط البسيطة، حيث تسود فيه الأسرة الصغيرة المستقلة.

والنتيجة التى نخلص إليها من تلك الأمثلة السريعة هى أن ثمة علاقات متبادلة ومتساندة بين الظواهر الاقتصادية وغير الاقتصادية، بحيث يصعب على أى باحث دراسة الجانب الاقتصادى للحياة الاجتماعية دون أن يحلل بدقة الجوانب القرابية، والسياسية، والثقافية. ونعتقد أن وضع النظام الاجتماعى فى إطاره الاجتماعى الشامل (بين سائر النظم الأخرى) هو الذى يتيح لنا الوصول إلى تفسيرات حقيقية للظواهر الاقتصادية.

الفصل السادس
علم الاجتماع الصناعى

مقدمة

ألفنا أن نسمع عن المجتمعات التى توصف بأنها "مجتمعات صناعية"، كمجتمعات غرب أوروبا، والمجتمع الأمريكى، والروسى. ويلفت نظرنا هنا لأول وهلة حقيقة اقتصادية فنية مؤداها أن إنتاج السلع –الذى يتم داخل المصانع، ومن خلال استخدام الوسائل الفنية بأنواعها المختلفة- يؤثر أبلغ التأثير فى الحياة الاجتماعية لأبناء تلك المجتمعات الصناعية. بل إنا لنجد هذا التأثير ينفذ إلى أخص مجالات هذه الحياة الاجتماعية وألصقها بالإنسان. فنجد حوالى نصف عدد البالغين فى هذه المجتمعات يكسب عيشه من الصناعة، كعامل، أو مستخدم، أو صاحب عمل. ثم نجد جميع أبناء هذه المجتمعات –تقريبا- يعتمدون على الصناعة بشكل غير مباشر. سواء كان ذلك من خلال منشآتها وخدماتها الإنتاجية، أو تطورها الفنى أو ظروفها الاقتصادية. وقد عاشت المجتمعات الصناعية ولا زالت تعيش حتى اليوم آثار الإنتاج الصناعى أو ظواهره المصاحبة. نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: الطابع الآلى للحياة بأجمعها، ونمو المراكز العمرانية الكبرى، وتركز أعداد هائلة من البشر، وتفكك الكيان العائلى المتماسك الذى كانت تعرفه هذه المجتمعات فى عصر ما قبل التصنيع، وظهور ألوان الصراع والتوتر الاجتماعى بين أصحاب العمل والعمال.

ولهذا كله، ولكثير غيره، لا ندهش عندما نجد ذلك الفرع من فروع علم الاجتماع الذى يدرس الصناعة والمؤسسة الصناعية ينمو فى السنوات الأخيرة بسرعة فاقت بكثير سرعة نمو العلم الأم، أقصد علم الاجتماع العام. وقد كتب أحد علماء الاجتماع يقول: "إنه يتمثل فى الاهتمام بعلم الاجتماع دائما الاهتمام بالمجتمع الذى نعيش فيه". فالمجتمع الذى نعيش فيه يصطبغ بصبغه الصناعة تماما.

وإذا كان علم الاجتماع يعمل على وصف وتفسير الفعل الاجتماعى بصفة عامة، فإن علم الاجتماع الصناعى يستهدف دراسة ذلك القطاع من الفعل الاجتماعى الناشئ عن الإنتاج الصناعى والمرتبط به. فالاجتماع الصناعى بهذا المعنى هو –على حد تعبير عالم الاجتماع الصناعى الأمريكى مور Moore: "تطبيق المبادئ السوسيولوجية (أو الاجتماعية بصفة عام) على تحليل نوع معين

من العلاقات الاجتماعية".

على أن الكلام عن الاجتماع الصناعى "كعلم تطبيقى" ينطوى على خطر حدوث سوء فهمه كعلم لا يستهدف المعرفة، وإنما يسعى فقط إلى تغيير الواقع. ولكننا يجب أن نوضح بادئ ذى بدء أن مفهوم "التطبيق" هذا لا يعنى البته أن مضمون هذا الفرع من فروع الاجتماع يتمثل فى تقديم مقترحات وحلول علمية – أى يرسم سياسة بالمعنى العلمى، ولكنه يعنى أننا هنا بصدد تطبيق النظريات العامة لعلم الاجتماع على وقائع ومجالات خاصة من الواقع الاجتماعى. ولعله من الأفضل ولتجنب سوء الفهم هذا أن نقر شيلسكى Schelsky على النتيجة التى خلص إليها، إذ يقول: "فالأفضل أن نعتبره علم اجتماع خاص".

غير أننا نجد علم الاجتماع الصناعى –كعلم اجتماع خاص يدعى لنفسه الحق فى تكوين نظرية عامة فى أحد ميادين علم الاجتماع –نجده ذا وضع فريد: فليس موضوعه قطاعا يمكن فصله منهجيا عن ميدان علم الاجتماع العام، وإنما هو نفسه نتاج تطور تاريخى. فأشكال الأسرة، والاقتصاد، والسياسة موجودة دائما حيثما وجد ناس يعيشون فى مجتمع. ومن ثم كان علم الاجتماع العائلى، والاقتصادى والسياسى علوم اجتماع خاصة حقيقية. أما علم الاجتماع الصناعى فلم يوجد إلا منذ عقود قليلة نسبياً، ثم أنه لم ينتشر بعد فى جميع أجزاء العالم. ذلك أن علم الاجتماع الصناعى يرتبط بمرحلة معينة من مراحل التاريخ الاجتماعى، وهو بالمعنى الدقيق لا يمثل "علم اجتماع خاص" وحسب، ولكنه "علم اجتماع خاص بالمجتمعات الصناعية".

وهكذا نشأ نوع من الغموض ومن التعارض فى وضع هذا العلم، فهو يدعى لنفسه الاستقلال النسبى كسائر العلوم الاجتماعية الخاصة، ثم هو مرتبط فى نفس الوقت بظروف وتطورات تاريخية معينة. لذلك عرف الاجتماع الصناعى بعض المحاولات التى استهدفت حل هذا الغموض وهذا التعارض عن طريق إدراجه ضمن أحد العلوم الاجتماعية الخاصة الحقيقية، أى تلك التى تتناول نظما معروفة فى كل المجتمعات.

من هذا مثلا محاولة ليوبولد فون فيزه Von Wiese إدخاله ضمن علم الاجتماع الاقتصادى على اعتباره العلم الذى يدرس "الحياة بين الناس فى ميدان كسب العيش". ثم أننا كثيرا ما نجد علماء الاجتماع الصناعى الألمان ينطلقون من مثل هذه

التعريفات الصورية للمؤسسة، بحيث نجدهم يدرجون تحت هذا الميدان المؤسسات الزراعية والحرفية، بل "وكل تنظيم من الأشياء أو من الناس يستهدف إنجاز أعمال معينة (على حد تعبير جيك Geck). وما من شك فى أن لهذه المحاولات ما يبررها. خاصة بعد أن وصل كل من علم الاجتماع الاقتصادى، وعلم اجتماع التنظيم –وهما من علوم الاجتماع الخاصة الحقيقية –فى السنوات الأخيرة إلى درجة عالية من التطور والازدهار. الأمر الذى يمكن معه الاعتقاد بأن الأرض قد مادت تحت قدمى علم الاجتماع الصناعى وضاع استقلاله.

غير أن تطور العلوم لا يخضع لمثل هذه الأسس المنهجية القاطعة. فها نحن نجد علم الاجتماع الصناعى قائما على قدميه، متمتعا باستقلاله وشخصيته المتميزة. وأصبح يتناول اليوم البناء الاجتماعى للصناعة الحديثة، آخذا فى الاعتبار الظروف الاقتصادية العامة مثل القواعد العامة التى تخضع لها جميع أشكال التنظيم الاجتماعى، واعيا فى نفس الوقت بعزل موضوعه من هذا السياق العام.

ثم نجد من ناحية أخرى أن مفهوم الصناعة هنا قد تعرض لتفسيرات متباينة. فها هو مور Moore يقول: "يمكن فهم الصناعة بأوسع معانيها على أنها إنتاج السلع والخدمات، أى مرادفا للتنظيم الاقتصادى. أما بالمعنى الخاص فتعنى الصناعة إنتاج السلع المنظم، وذلك تمييزا لها عن الأعمال المالية والتجارية. ثم يمكن فهم الصناعة بمعنى أكثر تحديدا بقصرها على عمليات استخراج المواد الخام وتصنيعها، التى تتطلب عادة استخدام طاقة ميكانيكية". وهنا يخلص دارندورف Dahrendorf إلى أن الصناعة بهذا المعنى الأخير المحدد هى موضوع علم الاجتماع الصناعى كما نفهمه هنا. وهو علم اجتماع خاص يتناول المشكلات – التى سوف نتفق على تحديدها فيما بعد- داخل نطاق عمليات الإنتاج الآلى للسلع فى المناجم، ومصانع الحديد، والمصانع الأخرى التى نمت منذ الثورة الصناعية فى أواخر القرن الثامن عشر فى كثير من دول العالم، ومنها مصر.

وكما أن علم الاجتماع لا يمثل دراسة شاملة للإنسان فى المجتمع، فإن علم الاجتماع الصناعى لا يدعى لنفسه دراسة شاملة للصناعة من كافة جوانبها. فهناك علوم الاقتصاد، وإدارة الأعمال، والتكنولوجيا، وبعض فروع الفيزياء والكيمياء، وغيرها من العلوم التى تهتم –من زاويتها الخاصة- ببعض جوانب الصناعة. بل إنه حتى مع الاقتصار على مشكلات الإنسان فى المؤسسة الصناعية نجد للاجتماع الصناعى بعض الجيران الأشداء الذين يشاركونه هذا الاهتمام. ونذكر هنا على

سبيل المثال:- العلوم التى تدرس العمل مثل: طب العمل (أو الطب الصناعى)، وفزيولوجيا العمل، ودراسة التربية للعمل، وأهمها جميعا وأقواها علم النفس الصناعى، وسيكولوجيا العمل. ويتميز الاجتماع الصناعى عن هذه العلوم من خلال المشكلات التى يتناولها، وطرقه فى البحث والدراسة. ولهذا السبب ننتقل الآن إلى الاتفاق على تحديد أدق لموضوع الاجتماع الصناعى ومناهجه.

أولاً: أهم موضوعات الدراسة

بدأت منذ أربعينيات القرن الماضى – وهو تاريخ ظهور هذا العلم - محولات عديدة ومساهمات كثيرة من أجل تحديد ميدانه وطبيعة موضوعاته. ولاشك أن الدراسات والبحوث التى قام بها الباحثون والمختصون فى ميدان الأنثروبولوجيا الاجتماعية والتطبيقية والمختصون فى ميدان علم النفس الاجتماعى، والبحوث التى أجراها أعضاء جمعية العلاقات الإنسانية فى الصناعة التابعة لجامعة شيكاغو عام ١٩٤٣ قد ساعدت على تشكيل مجال الدراسة الذى أصبح فيما بعد ميدانا لعلم الاجتماع الصناعى.

ولا يفوتنا فى هذا المجال أن نبرز أهمية الجهود التى بذلها كل من عالم الاجتماع ويليام ف. وايت –وخاصة دراسته عن العامل المتعطل فى مدينة نيوهافن عام ١٩٤٠- وعالم الاجتماع لويد وارنر عن اليانكى سيتى. لأن هذه الدراسات وما إليها هى التى وجهت الأنظار إلى أهمية العلاقة الموجودة بين البناء الاجتماعى والصناعى. وإلى أن المصنع هو فى الواقع عبارة عن تنظيم اجتماعى.

غير أنه من الضرورى أن نشير إلى أن الجهود التى بذلت وتبذل لخدمة هذا الميدان الجديد لا تزال إلى الآن غير كافية، وهى على أية حال دون الجهود التى بذلت فى ميدان علم النفس الصناعى.

وتطالعنا مؤلفات الاجتماع الصناعى –وخاصة الكتب الدراسية منها – بمحاولات منهجية لتقديم صورة شاملة لموضوعات العلم. ونختار منها هذا الإطار العام الذى سيرتكز عليه فهمنا لموضوعات هذا العلم. وهو يتفق إلى حد بعيد مع الصورة التى عرضها عالم الاجتماع الألمانى العالمى رالف دارندورف فى كتابه: علم الاجتماع الصناعى. ويمكننا استخلاص موضوعات الدراسة فى الاجتماع الصناعى وصياغتها فى النقاط التالية:

١- التاريخ الاجتماعى للصناعة.

٢- دراسة المصنع كتنظيم اجتماعى له خصائصه ومقوماته.

٣- أنواع الصراع داخل المصنع، وفى المجتمع الصناعى الأوسع.

٤- سوسيولوجية العمل الصناعى.

٥- الصناعة والمجتمع.

وربما ارتأى البعض أن الموضوعين الأول والخامس (أى التاريخ الاجتماعى للصناعة، والصناعة والمجتمع) أحرى أن يعتبرا موضوعات هامشية بالنسبة لهذا الفرع الخاص من علم الاجتماع. وهو اعتراض له وجاهته من الناحية المنهجية، على اعتبار أن هذين الموضوعين يربطان علم الاجتماع الصناعى – ذو المجال الخاص المحدود - بمسائل التاريخ وعلم الاجتماع العام الأوسع والأكثر شمولا. غير أن توسيع ميدان الدراسة فى هذين الاتجاهين له ضرورته فى نفس الوقت، وذلك إذا ما أردنا لعلم الاجتماع الصناعى ألا يحبس نفسه فى النطاق الإمبيريقى المحدود بالاقتصار على المسائل الحاضرة الراهنة والدائرة داخل حدود المصنع فقط. ثم أننا لا نستطيع أن نغفل أن الدراسات السوسيولوجية القديمة – وخاصة فى أوروبا، وألمانيا بالذات- كانت تتناول بعض موضوعات الاجتماع الصناعى تحت عناوين مثل: "التاريخ الاجتماعى للعمل الصناعى"، "الاقتصاد والمجتمع"...إلخ.

ولا نقصد هنا بالتاريخ الاجتماعى للصناعة مجرد العرض الوصفى للتطور الاقتصادى منذ (الثورة الصناعية)، وإنما نعنى به تطبيق المبادئ والنظريات السوسيولوجية على العمليات التطورية الصناعية، ويستهدف هذا التطبيق استخلاص خطوط التطور الطرازية فى هذا المجال. ويمثل هذا العرض التاريخى العام الخلفية اللازمة لتحليل بناء المؤسسة الصناعية، فالمجتمع الإنسانى دائما مجتمع تاريخى.

ولعل أفضل سبيل لفهم المشكلة الأساسية فى التحليل الاجتماعى الصناعى المقارنة مع علم الاجتماع العام. فالنظرة هنا ذات شقين: الشق الأول هو وحدة وتكامل المؤسسات الصناعية، والثانى ما يعتمل فى داخلها من صراعات وشد وجذب. فمن ناحية النظرة التكاملية يكمل الاجتماع الصناعى نظرية التنظيم فى

إدارة الأعمال. فتنطلق نظرية التنظيم فى الإدارة -شأنها فى ذلك شأن علم الاجتماع الصناعى- من شبكة المراكز الاجتماعية التى يقوم عليها بناء المؤسسة الصناعية. غير أن المتخصص الاجتماعى الصناعى يتجاوز -فى أكثر من موضع- هذه النظرة الصورية العامة ليتناول الأدوار الاجتماعية، أى تلك التوقعات الثابتة المحددة المرتبطة بأوضاع اجتماعية معينة، وكذلك الجماعات غير الرسمية، التى تتقاطع فى أحوال غير قليلة مع خطة التنظيم الرسمى، وسلوك الناس إزاء أدوارهم الذى يمكن أن يكون دافعا إلى حدوث تغير فى بناء المؤسسة الصناعية، وأخيرا الأبنية الاجتماعية القائمة مستقلة عن الأهداف الاقتصادية للمصنع. ومن الممكن دراسة كل هذه العناصر كجوانب لأداء تنظيم المؤسسة لعمله من وجهة نظر التوازن التنظيمى. وهنا يبدو لنا المصنع تنظيما اجتماعيا له أسسه ومقوماته.

هذا وتمثل دراسة ألوان الصراع داخل المؤسسة وفى المجتمع الصناعى المساهمة التى يمكن أن يقدمها علم الاجتماع فى فهم الصناعة والمؤسسة الصناعية، والتى لا ينازعه فيها علم آخر. ولقد أهمل علم الاجتماع لفترة طويلة مهمة دراسة أسباب الصراع فى المصنع وفى الصناعة، وتطوراته، والقواعد التى يخضع لها وإمكانيات تسويته وفضه. ولكنه عاد فى السنوات الأخيرة فعوض هذا الإهمال بحيث أصبح موضوع "العلاقات الصناعية" يمثل بؤرة الاهتمام فى دراسة الاجتماع الصناعى.

ولكننا إذا أمعنا النظر فى البحوث والدراسات الاجتماعية الصناعية التى تمت فى السنوات الأخيرة لا تضح أن هناك الكثير منها لا يمكن إدراجه بشكل واضح تحت هذين الجانبين من جوانب التحليل البنائى للمؤسسة الصناعية. بل إنه ليمكننا القول بأن الموضوع التقليدى للعلم كان منحصرا فى ميدان آخر تماما هو: دراسة العلاقة بين "التكنيك والعمل الصناعى"، و "سلوك المستهلكين وأصحاب الأعمال"، و "درجة الميكانيكية وصورة دفع الأجر"، و "حب العمل، والاهتمام بالعمل، والرضى بالعمل"، و "حوافز الإنتاجية"، و "مناخ المصنع" (وتمثل هذه العبارة عناوين بعض المؤلفات التى صدرت فى ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين). والواقع أن السلوك الاقتصادى فى المؤسسة وفى الصناعة بصفة عامة – وخاصة ميدان سوسيولوجيا العمل Sociology of Work – يمثل أحد الموضوعات الرئيسية التقليدية فى الاجتماع الصناعى فى القارة الأوروبية، التى

لا يمكن لأى عرض عام لميدان العلم أن يغفلها.

أمـا أقـل موضـوعات هـذا التقسـيم الـذى عرضـنـاه تحديـدا فهـو العلاقـة بـين الصناعة والمجتمع. وكان العالم الألمانى شيلسكى قد طالب منذ سنوات بأنـه: "علـى علم الاجتماع الصناعى أن يحارب نزعته إلى النظر إلـى المصنع ككيـان اجتمـاعى منعـزل نسـبيا يمكـن فـى داخلـه فهـم المسـائل الاجتماعيـة فهمـا مسـتقلا. وعليـه ان يضطلع بالواجب المميز له الذى لا يستطيع أى علم آخر – من العلوم التـى تـدرس العمل- أن ينازعه فيه أولا وهو النظـر إلـى مشكلات المصنع فـى ضـوء ارتباطهـا بالأبنيـة والمشـكلات العامـة للمجتمـع الأكبـر". فلـيس العمـال، والمسـتخدمون وأصحاب الأعمال مجرد تعبير عن وظائف داخل المصنع، ولكنها تعبر فـى نفس الوقت عن أوضاع داخل المجتمع الكبير. وهناك ارتباط وثيق كل الثقة بين علاقـات القـوة داخـل المصـنع وتلـك خـارج المصـنع وبـين المواقـف الاجتماعيـة والمصـالح المختلفـة. وتـنعكس قـيم المؤسسـة الصـناعية علـى المجتمـع وتـؤثر فيـه، تمامـا كمـا تنعكس قيم المجتمع على المصنع وتؤثر فيه. فهناك إذن أكثر من رابطـة اقتصـادية، وقانونية، وسياسية واجتماعية بين المصنع والمجتمع. ولاشك أن دراسة أشكال هذه الـروابط ومـا تخضـع لـه مـن قـوانين يمثـل أحـد أهـداف البحـث فـى علـم الاجتمـاع الصناعى. ولكنا لا نستطيع أن نغفل –من ناحية أخرى- أن الاجتمـاع الصـناعى فـى دراسته لهذه الأمـور يخطـو دون أن نلاحظ داخـل مجـال علـم الاجتمـاع العـام الـذى يدرس البناء الاجتماعى والتغير الاجتماعى.

أما فيما يتعلق بتسمية هذا الفرع من فروع علم الاجتماع، فقد اسـتقر فـى لغتنـا العربية مصطلح "علم الاجتمـاع الصـناعى" –أو علـى سبيل الاختصـار "الاجتمـاع الصناعى"- للدلالة عليه. كمـا اسـتقرت فـى الـدول الأنجلـو سكسـونية تسميته: "علـم الاجتمــاع الصــناعى Industrial Sociology" التــى اســتوحى منهــا المختصــون الاجتماعيون العرب تلك الترجمة التـى أشـرنـا إليهـا. أمـا فـى ألمانيا فقد كـان يعـرف هـذا الفـرع باسـم "سوسـيولوجيا المصـنع Betriebasoziologie" وهـى وإن تجاوزهـا البحـث اليـوم كمـا رأينـا عنـد دارنـدورف، حيث أصـبح الاجتمـاع الصـناعى يتنـاول المصــنع بجــوار موضــوعات أخــرى عديــدة، إلا أن التســمية القديمــة (أعنــى سوسيولوجيا المصنع) لازالت تدب فيهـا الحيـاة. وإن كانـت هنـاك بعـض الأصـوات التـى تطالـب بـالتخلى عـن هـذه التسمية كليـة، وتنـادى بـأن: "تنـدمج سوسـيولوجيا المصـنع فـى الاجتمـاع الصـناعى". ولكننـا نسـمع فـى بعـض الأحيـان مـن يطالـب

بالفصل الدقيق بين "سوسيولوجيا المصنع" و"الاجتماع الصناعى" Industriesoziologie . فها هو جيك Geck –على سبيل المثال- يفصل بوضوح بين سوسيولوجيا المصنع باعتباره: "الدراسة السوسيولوجية للظواهر الاجتماعية الناشئة عن المصنع" وبين "الاجتماع الصناعى" باعتباره: "الدراسة السوسيولوجية للصناعة ككيان اجتماعى. وللظواهر الاجتماعية الناشئة عن الصناعة". ويقول بعد هذا: "يجب أن نتفق على أن ما يعمد إليه بعض الاجتماعيين فى ألمانيا من المساواة بين سوسيولوجيا العمل، والاجتماع الصناعى أمر خاطئ من ناحية المفاهيم. ذلك أن الدراسة السوسيولوجية العامة للمصنع تتجاوز – إلى حد بعيد- حدود علم الاجتماع الصناعى، بل وعلم الاجتماع الاقتصادى أيضا، إذ تتضمن موضوعاتها مشكلات الإدارة كذلك. فأحد أجزائها فقط هو الذى يمثل جزءا من علم الاجتماع الصناعى.

ولا شك أن لهذا التحديد للمصطلحات ما يبرره. فمفهوم المصنع –بصفة عامة- يعتبر فى نفس الوقت أضيق من مفهوم الصناعة (من حيث أن المؤسسة الصناعية لا تمثل الظاهرة الصناعية الوحيدة)، وأوسع منه (من حيث أنه توجد أنواع من المؤسسات إلى جانب المؤسسات الصناعية). ولذلك فإن محاولة هذا التمهيد قصر الاجتماع الصناعى على الظواهر الناشئة عن المؤسسة الصناعية والعمل الصناعى تعتبر محاولة جزافية بعض الشئ. ولو أننا نسوق فى تبريرها الإشارة إلى اتفاقها مع اتجاه البحوث العالمية، وأنها قد تؤدى إلى وضع حد للنزاع العقيم حول الأسماء والمفاهيم.

أما بالنظر إلى الصناعة الحديثة فليس هناك سوى خلاف ضئيل لا يعتد به بين المصطلحين الأمريكيين: الاجتماع الصناعى Industrial Sociology وسوسيولوجيا العمل Sociology of Work، والمصطلحين الفرنسيين: الاجتماع الاقتصادى Sociologie economique وسوسيولوجيا العمل Scociologie du tavail ، والمصطلحات الألمانية: الاجتماع الصناعى Industriesozioslogie وسوسيولوجيا المصنع Betriebssoziologie، وسوسيولوجيا العمل Arbeitssoziologie.

ثانياً: الأهمية التطبيقية لعلم الاجتماع الصناعى

من الأمور المتوقعة بالنسبة لعلم يهتم بمشكلات تواجه كل يوم عديدا من البشر أن تكون له أهمية تطبيقية خاصة، وأن يراود أصحابه –ويراود الناس بعامة- التفكير فى مدى الخدمات التى يمكن أن يقدمها العلم للناس فى حياتهم اليومية. ولذلك نجد بعض المؤسسات الصناعية فى العالم الغربى تنشئ مراكز للبحث الصناعى، وتهتم بعض الهيئات الاقتصادية باستطلاع رأى المتخصصين فى الاجتماع الصناعى قبل اتخاذ قرارات معينة، وتقتنع أعداد متزايدة من رجال الإدارة العليا فى الصناعة أن علم الاجتماع الصناعى يمكن أن يقدم وصفات يمكنهم أن يعملوا بمقتضاها فى هذا الموقف أو ذاك. (أو أنهم يمكن على الأقل أن يقدموا هذه الوصفات، ولكنهم لم يفعلوا بعد لسبب أو آخر).

والواقع أن المتخصص الاجتماعى الصناعى يسئ إلى نفسه وإلى تخصصه لو أنه حاول أن يتنصل كلية من هذه الواجبات، وعليه دائما أن يضع خبرته وعلمه فى خدمة الواقع الحى. ولكنا نتقدم مع ذلك بكلمة تحذير فى هذا الصدد، نراها لازمة كل اللزوم حتى لا يبالغ المشتغلون بهذا العلم فى الإقلال من شأن أنفسهم (بالعزوف عن كل مشاركة فى خدمة التطبيق العملى)، أو الإفراط فى تقدير أهميتهم (بتصور أنهم قادرون على تقديم وصفة لعلاج كل مشكلة ومواجهة كل موقف فى المصنع).

إن علم الاجتماع الصناعى دراسة علمية بمعنى أنه يستهدف ترشيد عالم التجربة الإنسانية فى ميدان معين من ميادين الحياة. وهو ليس علما معياريا، على خلاف اللاهوت، أو القانون، أو الإدارة. فالمتخصص الاجتماعى الصناعى لا يحدد الشكل الذى ينبغى أن يكون عليه قانون تنظيم المصنع (كما يفعل ذلك القانون مثلا). كذلك لا تنهض بحوثه على تصور أو حكم قيمى عما يجب أن يكون عليه تنظيم المصنع (كما هو الحال مثلا بالنسبة للمشتغلين بعلوم الإدارة). ومهما يكن اختلافنا فى تفسير مطلب ماكس فيبر بضرورة تحرر العلوم السوسيولوجية والاقتصادية من الأحكام القيمية (وهو مطلب متطرف فى نظرنا)، فإننا نرى أن المتخصص الاجتماعى الصناعى لا يجب ولا يحق له أن يبنى عمله على قيم معينة. كذلك نقرر أن ما يسمى "بالأداء الوظيفى الأمثل" Optimal Functioning يجب ألا يكون منطلقا لبحوث علم الاجتماع الصناعى.

ولا يعنى هذا بالطبع أن المتخصص الاجتماعى الصناعى لا يستطيع (أو لا يجوز له) أن يحدد الوسائل والسبل التى تؤدى إلى تحقيق أهداف معينة. إذ من المؤكد أنه لو طلب من هذا المتخصص أن يحدد الحوافز التى يمكن بواسطتها زيادة الإنتاج بشكل فعال، فإنه يستطيع أن يقدم إجابة علمية على هذا الطلب. إلا أن هذا الموقف ينطوى على بعض الصعوبات التى نشير إليها فيما يلى على عجل.

إن علم الاجتماع –على خلاف علم النفس- لا يتعامل بالدرجة الأولى مع الإنسان الفرد. فعالم الاجتماع يهتم بالمراكز الاجتماعية تماما كما يهتم بالأفراد الذين يشغلون هذه المراكز. ولكنه يفكر فى المدير، ورئيس العمال، والسكرتيرة أكثر مما يفكر فى المدير فلان، أو الرئيس فلان، أو السكرتيرة فلانة. ولما كانت معظم المشكلات غير الاقتصادية التى تواجه إدارة المؤسسة الصناعية تتصل بأفراد من الناس، وهمومهم ومشكلاتهم، فإن معظم هذه المشكلات التى تحال إليه لا تدخل فى صميم اختصاصه. ويصبح الأخصائى النفسى فى المصنع أكثر جدوى وأنفع فى حل المشكلات الفردية من المتخصص الاجتماعى الصناعى.

يضاف إلى هذا كله صعوبة أخرى وهى أن معظم المشكلات الاجتماعية – الصناعية- تحتل مرتبة ثانوية (وغير مباشرة) بالنسبة للجوانب الاقتصادية من إدارة المشروع الصناعى. فمشكلات مثل الأسباب البنائية للصراعات داخل المصنع، ووظائف الجماعات غير الرسمية، والأسس الفنية لبعض أشكال التعاون تبعد عن نطاق اهتمام الإدارة فى كثير من الأحيان. وذلك لسبب بسيط وواضح وهو أنها تستعصى على المعالجة المباشرة والتوجيه العمدى. إلا أنه يكمن فى هذه الصعوبة المكسب الذى يحتمل أن تجنيه الدراسة السوسيولوجية الصناعية بالنسبة للمؤسسة الصناعية. فالمسئول الإدارى يستطيع أن يكتشف من هذه الدراسات الجوانب المتغيرة والثابتة فى بناء الوحدة الاقتصادية التى يديرها.

لذلك يمكننا القول – دون تجاوز - أن المعونة التى يقدمها علم الاجتماع تمثل الخلفية التى يمكن أن تتخذ على أساسها مختلف القرارات الاقتصادية والسيكولوجية المتعلقة بالمؤسسة. وإذا لم تكن المعلومات المستفادة من الاجتماع الصناعى تستخدم كذلك الآن فعلا، فإنها تستطيع تقديم هذه الخدمة بكفاءة عالية. فإذا كان ما يقوله المتخصص الاجتماعى يستخدم "كمعطيات" يستند إليها القرار الإدارى، فالقرار الحكيم هو الذى يستطيع أن يأخذ فى اعتباره كل المعطيات.

ويمكننا أن نحدد فيما يلى بكلمات دقيقة وبشكل ملموس علاقة علم الاجتماع الصناعى بالتطبيق من واقع ما أثرناه من تأملات وما نبهنا إليه من تحفظات. نقول: من المرغوب فيه أن يطلع كل مسئول فى كل مؤسسة اقتصادية على مشكلات وموضوعات ونتائج بحوث علم الاجتماع الصناعى، سواء عن طريق القراءات الخاصة، أو المحاضرات أو البرامج التدريبية. ولكنه ليس من الضرورى، وربما كان من غير المرغوب فيه، أن تنشئ كل مؤسسة كبيرة وظائف أو أقسام خاصة لعلم الاجتماع الصناعى. ونرى عوضا عن هذا أنه من المفيد عندما تعرض للمؤسسة مشكلة تتطلب معاونة المتخصص الاجتماعى الصناعى، أن تلجأ المؤسسة إلى أحد مراكز البحث أو المعاهد العلمية المتخصصة لدراسة الموضوع، وتقديم الرأى. أما فيما يتعلق بالإدارة الدائمة للمصنع فليس من المفيد إنشاء قسم للاجتماع الصناعى إلى جانب الأقسام الإدارية الأخرى. وإنما المهم أن تستند فى قراراتها إلى المعلومات المستخلصة من دراسات الاجتماع الصناعى. فعلم الاجتماع الصناعى كعلم لا يقدم للمشتغلين بالتطبيق وصفات جاهزة، وإنما يقدم معلومات. ومن المؤكد أن القرارات والتنظيمات العملية لن تخسر شيئا بالاستفادة قدر الإمكان من هذه المعلومات.

الفصل السابع
علم الاجتماع الدينى

يقوم علم الاجتماع الدينى على دراسة الظواهر الاجتماعية فى ميدان الدين، والعلاقات الاجتماعية للدين فى الداخل والخارج. وينطوى هذا التعريف العام الموجز على بعض العناصر الأساسية. إذ أن معنى ذلك أن علم الاجتماع الدينى يرتبط بعلاقة وثيقة بكل من علم الاجتماع وعلم الأديان. فعلم الاجتماع الدينى فرع من فروع علم الاجتماع، باعتباره الدراسة الاجتماعية المتخصصة للنظام الدينى.

كما ينتمى علم الاجتماع الدينى –من ناحية أخرى- إلى علم الأديان المقارن الذى يتناول تاريخ الأديان بالمقارنة والتحليل. ويعتمد علم الأديان المقارن على تاريخ الأديان العام، أى دراسة الظواهر الدينية (فينومينولوجيا الدين، والانتظامات والأبنية، والنظائر الطرازية العامة). وهكذا يتناول علم الاجتماع الدينى الكنايات والعمليات الاجتماعية التى تنتمى إلى ميدان الظواهر الدينية، بهدف تحليل أبنيتها والقوانين التى تخضع لها. ويمكن أن نلخص فيما يلى أهم القضايا التى يتناولها علم الاجتماع الدينى:

١- يتخذ الدين بالضرورة موقفا من الأشكال الاجتماعية العلمانية الطبيعية القائمة (كالأسرة، والقبيلة، والشعب، والدولة). وتمثل دراسة العلاقات المتبادلة بين الدين وهذه الأشكال الاجتماعية أول أهداف علم الاجتماع الدينى.

٢-يكون الدين نفسه أشكالا اجتماعية خاصة. ولا نجد مثل هذه الجماعات الدينية المتميزة إلا فى نطاق الأديان العالمية (كالمسيحية والإسلام). والجماعات التى تدرس هنا هى: جماعة المعلم والتلاميذ، وجماعة المعلم وحوارييه، وشعب الكنيسة (أو الجماعة المحلية الدينية)، والطائفة الدينية، والطريقة. ويتميز موضوع التنظيم الدينى بأهمية خاصة، وهو التنظيم الذى يتخذ صورته المتميزة فى تكوين الكنيسة (المسيحية).

إذ الملاحظ أن معظم دراسات علماء الاجتماع الدينى الغربيين فى هذه النقطة قد انصبت على الكنيسة المسيحية، باعتبارها أبرز صور التنظيم داخل الدين. على أننا نلاحظ أن منظمات التدرج الرسمى –على الطراز الكاثوليكى- ليست معروفة على الاطلاق فى معظم المجتمعات غير العربية. إلا أن اختفاءها لم يؤد –كما هو واضح- إلى الحيلولة بين الأديان وبين الاستمرار فى البقاء والفاعلية عبر القرون.

فـلا تعـرف الهندوسـية ولا الإسـلام –مـثلا- شـكل الكنيسـة أو شـيئا قريبـا منهـا. والتنظيمـات الصـغيرة الموجـودة تتميـز بأنهـا غالبـا ذات طـابع محلـى، ولا تعـرف نظاما رسميا للتواصل بين الوحدات المحلية على مستوى المجتمع كله من أجل رسم سياسة موحدة، وحل الخلافات على العقيدة، وتوحيد الممارسات الشعائرية وغير ذلك. وتعكس هذه الاختلافات بطبيعة الحال الأساليب المختلفة لتكامل الدين فى المجتمع، وكذلك الاختلافات فى البناء الإدارى لجميع النظم فى المجتمع.

٣- ثم توجد بعد ذلك علاقة من نوع خاص بين الجماعة العلمانية والجماعة الدينية من ناحية، والدين الحى فى المجتمع من ناحية أخرى، وهى تمثل الهدف الثالث من أهداف دراسات علم الاجتماع الدينى.

٤- ثم يهتم علم الاجتماع الدينى علاوة على ذلك بدراسة العلاقة بين الجماعات الدينية ببعضها البعض، بما فى ذلك العلاقات المتبادلة مع الجماعات الدينية الغربية كلية، وكذلك العلاقات المتبادلة بين جماعات الطوائف مع بعضها البعض من ناحية، ومع المجتمع الدينى الكبير من ناحية أخرى.

٥- كذلك يهتم علم الاجتماع الدينى اهتماما كبيرا بدراسة العلاقة بين الدين وبعض مجالات الحياة الاجتماعية، كالعلاقة بين الدين والنظام الاقتصادى، والكنيسة والدولة، والدين والسياسة، والدين والأسرة...إلخ. والنقطة الأساسية فى جميع هذه الموضوعات هى محاولة فهم التفاعل بين الأفكار الدينية كما تنقلها المؤسسات غير الدينية والمتخصصة على حد سواء، وبين القيم السائدة للنظم العلمانية فى المجتمع. ومن الغريب أن هذا السؤال الأساسى لم يحفز إلى ما هو جدير به من جهود البحث فى علم الاجتماع، خاصة فى الآفاق المعاصرة.

أما عن العلاقات المتبادلة بين الأفكار الدينية والمصالح الاقتصادية، فيمكن أن تعد دراسة ينجر للدين وموضوع النضال من أجل القوة أقرب الدراسات إلى تناول هذا الموضوع. وذلك من خلال تحليله للضغوط المختلفة الواقعة على المنظمات الدينية لمنعها من ممارسة سلطة على الحياة الاقتصادية بصفة خاصة والشئون العلمانية بوجه عام.

أما على المستوى التاريخى فهناك بطبيعة الحال العمل الضخم الذى خلفه ماكس فيبر، وما حفز إليه مؤلفه من دراسات هامة. غير أننا لا نجد مع ذلك من حاول إعادة تقييم مؤلف فيبر من حيث ربطه بالعلاقة بين الدين والنظام الاقتصادى فى

المجتمع المعاصر. وقد أشار ينجر –بحق- إلى أنه لم يعد للأفكار الدينية فى مجتمعنا العلمانى ذلك التأثير الكبير على القيم الاقتصادية كما كان الحال فى الماضى. إلا أن الصلة بينهما مع ذلك لم تنقطع تماما، والقدر الباقى منها، وخاصة فى الثقافات ذات الارتباط الوثيق بماضيها التقليدى وتعيش الآن عملية التغير الاجتماعى السريع، يدفعنا إلى مواصلة الدراسة فى هذه النقطة.

أما فيما يتعلق بالعلاقات بين الكنيسة والدولة فالمؤلفات معظمها تاريخى اجتماعى. كما يصدق هذا الحكم على المسائل المتصلة بالتأثير المتبادل بين الدين والسياسة. وقد اتجهت دراسات الانتخابات فى الماضى إلى لمس الموضوع من زاوية نفسية اجتماعية خاصة بتأثير الانتماء الدينى على القرارات السياسية الفردية. وتهتم بعض الدراسات الجارية حاليا ببحث الصلة بين الأيديولوجيات الدينية والسياسية، وبين الكنيسة والأحزاب السياسية.

ونلاحظ على دراسات علم الاجتماع العائلى أنها لم تغفل موضوع مكانة الدين فى الحياة الأسرية ودوره فى الحفاظ على القيم التقليدية الخاصة بالزواج والطلاق والعلاقات الجنسية وتربية الطفل. بل إن هناك عددا من الدراسات المستقلة فى هذا الموضوع. وتتضمن معظم كتب الأسرة فصلا عن الدين، ولو أننا مازلنا نفتقر إلى مؤلف أساسى عن الارتباط بين الدين والأسرة يتناوله بأسلوب منهجى مقارن.

وإذا كان العلماء الأمريكيون، والغربيون بصفة عامة، لا يولون اليوم موضوع العلاقة بين الدين والنظم الاجتماعية ما هو حقيق به من اهتمام، لاعتقادهم كما أشرنا بأن الدين لم يعد قوة مؤثرة ذات بال فى مجتمع اليوم، فإن هذا لا ينطبق على مجتمعنا المصرى، ولا المجتمعات العربية ومجتمعات أخرى كثيرة، ما زالت ارتباطاتها التقليدية وصلاتها بالتراث كبيرة للغاية. فعندنا – وفى مجتمعات أخرى أيضا - لم تكتمل عملية التحول الكامل إلى العلمانية، بحيث أن هذا الموضوع سيظل ولأمد طويل فى المستقبل ذا أهمية اجتماعية علمية كبرى.

الفصل الثامن
علم الاجتماع التربوى

أولاً: التربية نظام اجتماعى

نستطيع أن نعرف الظاهرة التربوية من وجهة النظر الاجتماعية بأنها نظام اجتماعى يقوم بدور وظيفى فى إعداد وتنشئة وتشكيل النشء من خلال وسائط ومؤسسات وأجهزة لها فاعلية تكوين الفرد وتهيئته من النواحى الجسمية والعقلية والأخلاقية، ليكون عضوا فى مجتمعه، يحيا حياة سوية فى بيئته الاجتماعية. وينطوى هذا المفهوم على أن الظاهرة التربوية أعم وأشمل من ظاهرة التعليم، وأن النظام التربوى بهذا المعنى عملية عامة ومستمرة لإعداد الفرد للتكيف مع بيئته الاجتماعية، ولإمداده بعناصر مدنيته وحضارته، ولتزويده بمظاهر التحضر وبإنجازات العلم والتكنولوجيا وبإرشاده بوسائل تبصيره وتوعيته.

أما التعليم فهو أحد العناصر الأساسية لمحتوى العملية التربوية، وإن شئنا التحديد، يمكننا أن نظر إلى التعليم باعتباره المظهر الرسمى للتربية فى دور العلم والمؤسسات التهذيبية التى تختار نوعية معينة من المعارف، لتربط الفرد بمجتمعه وبتراثه الحضارى والاجتماعى.

فالتربية من وجهة نظر علم الاجتماع تعد بذلك إحدى المعطيات المنبثقة عن الحياة فى جماعات، والصادرة عن البنية الوظيفية لتلك الجماعات، متضمنة قوالب ونماذج للفكر والسلوك، منطوية على نماذج من التصورات الجمعية المشتركة التى تصدر عن الجماعة وتستمر بالجماعة ومن أجلها، لتعمل على دعم ظواهرها ومكونات بنائها ومؤسساتها الوظيفية وعاداتها التقليدية والمستحدثة على السواء، كما تسعى إلى تحريك وتطوير واقعها فى الاتجاه الذى من شأنه أن يحقق متطلباتها ويواجه احتياجاتها ويحل مشكلاتها، وينمى طاقاتها.

فالتربية ظاهرة اجتماعية خالصة تصدق عليها الخصائص الأساسية المميزة لكل ظاهرة اجتماعية. فهى بمثابة نسق تلقائى له مميزاته النوعية المتميزة فيصدر عن الطبيعة الاجتماعية للكائن البشرى. معنى هذا أن الظاهرة التربوية لا صلة لها فيما يتعلق بنشوئها بطبيعة الإنسان النفسية أو البيولوجية (الحيوية). حقيقة أن للإنسان طبيعته النفسية التى تبرز فى الفكر والشعور والإرادة، كما أن للكائن البشرى طبيعته البيولوجية التى تجعله يسعى وراء الدوافع الحيوية للأكل والحماية

والمأوى، ولكن طبيعته الاجتماعية هى التى تستأثر بتشكيله وإعداده وتنشئته فى مراحل نموه. ويتجسد هذا بشكل واضح فى الحاجة التى تبدو لدى الأطفال لتلقى المساعدة والعون من الكبار فى تتابع الأجيال وتعاقبها، ومما تحمله عجلة التراث الثقافى والاجتماعى من معطيات. كما يتضح أيضا فى التكافل الذى يمارسه الكبار حيال الصغار بهدف احتوائهم فيما يصدر عنهم من نشاطات وبغية ضمان استمرار النشاط الاجتماعى المشترك، واتصال التراث الثقافى والحضارى عبر الأجيال.

حقيقة أن هناك تربية لدى الكائنات دون البشرية (الحيوانات)، غير أنها تهدف إلى تحقيق هدف بيولوجى بحت يستهدف تحقيق نموذج النوع فى الوليد، وتعهد الميول والغرائز حتى تصل إلى اكتمال وظائفها العضوية كتعليم الطير بناء عشه. أما التجربة لدى الكائنات البشرية فقد فقدت على الأرجح طابعها البيولوجى البسيط هذا، وأصبحت معتمدة على المعطيات والأسس الحضارية والاجتماعية، سواء فى صورة معتقدات وطقوس أو عادات وتقاليد. فهى تعتمد على نسق من الأفكار والتصورات والنماذج، وهى الطريق إلى صياغة الكائن البشرى وتشكيله كى يتحول من مجرد كائن بيولوجى إلى كائن اجتماعى، وهى السبيل إلى إدخاله وقبوله كعضو فى الجماعة الإنسانية التى ينتسب إليها روحيا وماديا فى الواقع. ولا يمكن أن يستغنى الفرد عنها كأساس لوجوده، لأنه لا يمكن أن يتصور وجود الإنسان فى غير مجتمع أو بدون حياة اجتماعية، كما أنه لا يمكن تصور مجتمع بلا تنشئة اجتماعية أو تربية.

ويتخذ كل مجتمع من التربية وسيلة لضمان استمرار بقائه. مشدودا بتراثه وماضيه متطلعا إلى مستقبله وأمانيه. وهو يعتمد على التربية فى نقل تراثه من المعارف والتجارب والمعطيات والقيم وطراز حياته إلى الأجيال الناشئة وفق تصوره الخاص. أى أن النسق التربوى يحوى فى طياته النموذج المثالى إلى جانب الطراز التقليدى للتراث الثقافى.

كذلك تتميز الظاهرة التربوية بخاصية الجبرية الاجتماعية والحتمية الثقافية على السياسة التعليمية والإرشادية والمحددات الثقافية والقيم الأخلاقية. فهى تربية الزامية قائمة على سلطة المجتمع، وآية ذلك أن التربية تضغط على الأفراد وتجبرهم بالتزام قواعد معينة فى علاقاتهم ومعاملاتهم. وهذه الضوابط ليست من صنع فلاسفة التربية، وإنما تكون مستندة إلى السلطة الاجتماعية ومعتمدة على الجزاءات التأديبية. وإن كان الأطفال لا يشعرون بوظائفها إلا إذا أقدموا على

مخالفتها.

وترتبط قواعد التنشئة فى الجماعات الإنسانية بقبول الفرد وإدخاله تدريجيا فى جماعته، مع تقدير أنها لابد وأن تكون متنوعة بتنوع الأوساط والفئات الاجتماعية معتمدة على مجموعة المعارف والخبرات التى تتطلبها الهيئة الاجتماعية التى ينتسب لها الفرد ويدين لها بالولاء. ولعل التناسب المتضمن بين طبيعة التربية الملزمة وإحساس الفرد بأنه لا يعيش حياة واقعية إلا فى كنف جماعة هو الضمان للقيمة الأخلاقية الملزمة لقواعد التربية.

وفى ضوء ما تقدم تبدو التربية وكأنها سلطة اجتماعية واجبة المراعاة، وقوة ضابطة لها قيمها الأخلاقية. فهى ليست نفسية أو فطرية إنسانية على نحو ما يذهب إليه أصحاب الآراء الميتافيزيقية، وإنما هى ظاهرة اجتماعية إلزامية وضرورة حيوية للجماعة. ذلك أنها تشعر الفرد بأنه مترابط ترابطا بنائيا ووظيفيا بالمجتمع وبالهيئات والمستويات الاجتماعية والفئات المهنية التى تحدد دور الفرد وفاعليته فى جماعته. كما أنها ليست من صنع فرد من الأفراد، ولكنها عمل جيل من الراشدين، ينتقل من خلال التراث الحضارى والاجتماعى إلى جيل آخر من الناشئين. فكل جيل ينقل عن طريق التربية ثروة من الأفكار والمعطيات والمعارف إلى الجيل الذى يليه. غير أنه ليس المقصود بذلك أن النقل يؤدى إلى عمليات تراكمية فحسب، أى أنه ليس مجرد حصيلة خبرات سابقة دون جهد خلاق جديد للجيل الناقل. ذلك أن كل جيل ينظر إلى الوجود وإلى المجتمع نظرة خاصة به وفق تجربة الحياة، ووفق ما يصدر عنها أو ينبثق من احتياجات ومتطلبات ومشكلات ومواقف تقتضى المواجهة بأساليب تربوية متجددة. ومن ثم كانت التربية عملية دينامية (أى متغيرة) فى محتواها، إيجابية فى تأثيرها، خاصة إذا كانت هادفة إلى تحقيق تغير اجتماعى واسع النطاق بعيد المدى.

ثانياً: الاتجاهات الأساسية فى علم الاجتماع التربوى

١- علم الاجتماع التربوى المعيارى

حاول علم الاجتماع، كما حاولت من قبله علوم التيولوجيا والأخلاق، أن يحدد للتربية معايير السلوك. ونلمس هذا الاتجاه بشكل واضح لدى علماء الاجتماع الموسوعيين الأوائل ابتداء من أوجست كونت، ومن سار على نهجه من علماء الاجتماع والفلاسفة الاجتماعيين. ونجد أن قانون المراحل الثلاث عند أوجست كونت كان يشمل التاريخ الإنسانى فى مجموعه، وأن القواعد التى سار وفقا لها هذا التاريخ كانت تحدد –من بين ما تحدد- مسار العملية التربوية نفسها. فكانت كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعى تضع أسس العملية التربوية من حيث أهدافها، ومضمونها، ومنهجها، وتنظيمها. كما كانت تضع موجهات العمل التربوى نفسه. وكانت دراسة هذه الأمور وتحليلها يجعل من علم الاجتماع التربوى "الدراسة المعيارية للتربية".

ومن الطريف أن نلاحظ أن هذه النظرة إلى علم الاجتماع باعتباره رائدا للعملية التربوية كانت فى صميمها جزءا من النظرة العامة إلى هذا العلم الجديد باعتباره الحكم الأخير والنهائى فى كل الأشياء. ولم تقتصر هذه النظرة على علم الاجتماع الفرنسى، أو حتى علم الاجتماع الأوروبى وحده. وإنما يمكننا أن نلمسها بكل وضوح فى العلاقة بين علم الاجتماع والتربية فى الولايات المتحدة أيضا، خاصة عند لستر وارد Ward وتشارلز الوود Ellwood. إذ يرى هذان العالمان أن السياسة الاجتماعية والتربية ليسا سوى جوانب من علم الاجتماع التطبيقى. ويطلق وارد على التربية اسم: "السبيل الأزلى للتقدم الاجتماعى".

وتأثرا بهذين العالمين الاجتماعيين حدد علم الاجتماع التربوى فى أمريكا لنفسه ثلاث مهام، يمكن أن نحددها فيما يلى، آخذين فى اعتبارنا أنها ما تزال فى جوهرها قائمة حتى يومنا هذا ومعترفا بها من جانب علماء الاجتماع التربوى الأمريكيين. هذه المهام هى:

١- تحديد قائمة أولويات سوسيولوجية للعناصر الثقافية، وتتحدد تلك الأولوية تبعا لقيمتها فى تنمية المجتمع وبنائه. وهو ما يعرف بدراسة المضمون القيمى للتربية، من هذا مثلا: ميدان العلوم الاجتماعية.

٢- دراسة العملية التربوية فى الواقع الحى، لمعرفة ما إذا كانت الأساليب والإجراءات المتبعة فيها تخدم تقدم المجتمع على الوجه الأكمل أم لا. وهو ما يعرف باسم دراسة الأهمية الشكلية لجوانب العملية التربوية.

٣- أن تتخذ الدراسة السوسيولوجية (أى الاجتماعية الوصفية) الدقيقة وكذلك التحليل السوسيولوجى للظروف التربوية والمؤسسات التربوية القائمة بالفعل أساسا للفرعين السابق ذكرهما لعلم الاجتماع التربوى المعيارى.

كذلك اتخذت دراسات علم الاجتماع التربوى طابعا معياريا مماثلا لدى بعض الدارسين الذين تأثروا بنظرية التقدم عند هربرت سبنسر، وبنظرية التقدم عند موللر لاير فى ألمانيا. إذ يرى هذا الفريق من علماء الاجتماع أن وظيفة علم الاجتماع تتمثل فى تصوير الخط الذى انتهجه التطور الاجتماعى حتى الآن، ورسم معالم التطور فى المستقبل الذى يجب أن تلتزمه التربية وتعمل على التعجيل به وتحقيقه.

ويمكن أن نلخص موقف هذا الفريق من علماء الاجتماع فنقول أنه حينما اتخذت دراسات علم الاجتماع طابعا موسوعيا واعتبرت نفسها دراسة شاملة للمجتمع الإنسانى وجدناها تتخذ موقفا معياريا للتربية يقوم على الاعتقاد بضرورة أن يستخلص علماء المجتمع الاتجاهات والقيم التى يجب أن تعمل التربية على تحقيقها.

هناك داخل هذا النوع من الفكر الاجتماعى فى التربية اتجاه يقوم على الأخذ بأسس علم الاجتماع المعرفى فى النظر إلى التربية. نذكر منها فى فرنسا مدرسة دوركايم (الذى كان ينظر إلى التربية بوصفها عملية تنشئة اجتماعية مخططة للجيل الجديد) وخاصة تلميذه وزميله ليفى برول، وفى ألمانيا مدرسة ماكس فيبر وجيروسالم Jerusalem وبيرنفلد Bernfeld وغيرهما. فقد اجتهد هؤلاء المفكرون فى بيان الحتمية الاجتماعية فى تشكيل المفاهيم الأساسية لتفكيرنا. فالفكر التربوى مشتق من هذه المفاهيم ونابع منها، ومن ثم يكون نابعا من الواقع الاجتماعى للجماعة. كذلك تذهب هذه الفئة إلى أن الأسلوب التربوى لفترة معينة يناسب البناء الاجتماعى السائد فى تلك الفترة. ثم ذهب البعض علاوة على هذا إلى اعتبار التربية أداة أيديولوجية من الأدوات التى تعتمد عليها الطبقات المسيطرة فى فرض سيطرتها على سائر الطبقات، ومن ثم اعتبارها أداة من أدوات الصراع الطبقى فى

أى مجتمع.

معنى هذا أن ذلك الفريق من علماء الاجتماع ينظر إلى وظيفة التربية باعتبارها وظيفة مزدوجة: تتمثل أولا فى أنها تعكس البناء القائم وترديده، كما تتمثل فى العمل على الحفاظ عليه وإبقائه داخل حدود ومعالم معينة.

ثم خطى هذا الاتجاه خطوة أبعد من هذا، بعد أن اكتملت له صياغة هذه النظرة المعيارية إلى علم الاجتماع التربوى ودوره فى المجتمع، حيث طالب بوضع سياسة حاسمة للإصلاح التعليمى، وتحديد بعض الخطوات الملموسة فى هذا الصدد. كما اتفقت سياسات علماء الاجتماع التربوى فى البلاد الاشتراكية (خاصة فى الاتحاد السوفيتى سابقاً، وما كان يسمى ألمانيا الشرقية) على الربط بين التنظيم التربوى، ومضمون العملية التربوية، ووسائلها، وأهدافها من ناحية والموقف الاجتماعى والتاريخى ومتطلباته من ناحية أخرى.

وهناك فضلا عن هذا بعض المحاولات التى بذلت للكشف عن عوامل التأثير الاجتماعى فى النظام التربوى، ولكن بعيدا عن التأثر بالاتجاهات الماركسية. ولكنها تشترك مع الاتجاهات السابقة فى النظرة المعيارية إلى النظام التربوى ودوره فى المجتمع. نذكر منها على سبيل المثال محاولة دنكمان الكشف عن بعض الحقائق المطلقة الملزمة للتربية، والتى انتهج فى تحديدها نهجا يقوم على النقد السوسيولوجى للمعرفة.

٢- علم الاجتماع التربوى الوصفى

ذهب علم الاجتماع الإمبيريقى إلى اعتبار علم الاجتماع التربوى أحد فروع العلم الإمبيريقية المستقلة. وأول الأهداف التى يسعى إليها هذا الاتجاه تحديد وضعه بالنسبة للتربية. فإذا كان علم الاجتماع هو دراسة صور الحياة الاجتماعية ومظاهر التغير التى تطرأ عليها، وإذا كانت التربية تعد "أحد العلوم الأساسية الذى يدرس التربية كحقيقة واقعة وكرسالة" على حد تعبير فيشر)، إذا كان ذلك كذلك فإنه يبدو لأول وهلة أنه لا توجد ثمة علاقات بين العلمين. ولكنا نتبين مع ذلك أن التربية تتم دائما فى موقف اجتماعى معين، وهذا الموقف له أبعاد وظروف زمانية ومكانية لها دلالتها الاجتماعية المعينة (كالأسرة، والفصل الدراسى، وجماعة العمل...إلخ).

كذلك يتميز هذا الموقف ببعض العناصر البنائية ذات الطبيعة النفسية الاجتماعية (كالتعاون، وتقسيم العمل، والقيادة، والتسلسل الرئاسى، والتآزر،

والتفوق..إلخ). ثم أن هذه العملية (كالتعليم، والتأديب..إلخ) وأهدافها (إعداد الفرد للحياة فى جماعية معينة، وتحمل مسئولية معينة إزاء الآخرين، أو تكوين شخصية متناغمة ومتوافقة مع الآخرين..إلخ)، هذه الوسائل وتلك الأهداف لا يمكن فهمها فهما صحيحا شاملا دون أن نأخذ فى اعتبارنا الجماعة الاجتماعية التى تتم فيها عملية التربية هذه. ثم نجد من ناحية أخرى أن الجماعة الاجتماعية تتجاوز فى وجودها زيادة أو نقصان عدد أفرادها، فهى موجودة قبلهم، وستظل موجودة بعدهم، ومن هنا حرص كل جماعة على الحفاظ على طبيعتها وعلى شخصيتها وكذلك على طبيعة إنجازاتها الاجتماعية والثقافية، فذلك الأمر ضرورة حيوية من ضرورات وجودها. ومن هنا نجدها تجبر أفرادها على تبنى المثل الأعلى للجماعة والاقتداء به والعمل من وحيه. ومن خلال ذلك نلمس تأثير هؤلاء الأفراد بدورهم فى حياة الجماعة، فهذه الدرجة من محاولة تحقيق الانتماء إلى الجماعة تكون هى نفسها المدخل إلى ظهور بعض التغيرات فى الجماعة. وهكذا يتضح لنا بكل جلاء أن التربية هى – فى نظر أصحاب هذا الاتجاه- وسيلة الحفاظ على الجماعات وتطويرها فى نفس الوقت. ومع أن كلا العلمين يحتفظ باستقلاله سواء فيما يطرحه من مشكلات، أو فى مفاهيمه أو مناهجه، إلا أنهما يلتقيان مع ذلك فى الاشتراك فى موضوعهما النهائى وفيما يطرحه هذا الموضوع من مشكلات أو يثيره من قضايا.

وفى ضوء هذا الاتجاه يمكن أن نفهم بعض الأحكام التى تتردد قائلة: "إن التربية عملية اجتماعية، وأنها تعتمد أصلا على وجود الجماعة. وتنطلق من هذا الوجود"، أو أن التربية هى "عملية إدماج الفرد فى مجتمع قائم بالفعل"، أو أن "العملية التربوية فى المجال الاجتماعى ليست فى مجموعها سوى احد إنجازات المجتمع، مستهدفة دعم تراثه وتجديد كيانه". أو أن "التربية كعملية دينامية بين المربى والمربى إن هى إلا وظيفة اجتماعية" أو أن "التربية علاقة اجتماعية أساسية".

تعقيب: الواقع أن الآراء تختلف فى تحديد طبيعة العلاقة بين هذين الاتجاهين الرئيسين فى علم الاجتماع التربوى، وفى مدى تداخلهما. وإن كان يمكن القول بأن الرأى الذى يذهب إلى اعتبار علم الاجتماع علما معياريا للتربية قد أصبح رأيا باليا. فلم يعد من الصواب ولا المقنع للغالبية الكبرى من علماء الاجتماع القول بأنه يتعين استخلاص بعض الموجهات والقواعد الملزمة للعمل التربوى من واقع معرفة تطور المجتمع الذى يخضع لقوانين صارمة. وإزاء هذا يجدر بنا أن نستعرض فيما يلى تفصيلا طبيعة العلاقة بين علم الاجتماع والتربية فى ضوء هذا

ثالثاً: أجهزة التربية فى المجتمع

(أ) الأسرة

١- وظائف الأسرة الاجتماعية وتطورها

تطورت وظائف الأسرة الاجتماعية فى جملتها من الأوسع إلى الواسع، ثم إلى الضيق فالأضيق. فوظائف الأسرة الإنسانية فى أقدم عهودها كانت واسعة كل السعة شاملة لمعظم شئون الحياة الاجتماعية. ولكن المجتمع العام أخذ ينتقص هذه الوظائف من أطرافها شيئا فشيئا، وينزعها من الأسرة واحدة بعد أخرى، ويعهد بكل منها إلى أجهزة خاصة تسير تحت إشرافه، حتى كاد يجردها منها جميعا.

فالأسرة فى مبدأ نشأتها كانت تقوم بجميع الوظائف الاجتماعية فى الحدود التى يسمح بها نطاقها، وبالقدر الذى تقتضيه حاجاتها. ويبدو هذا بشكل واضح فى الشعوب التى تعتبر ممثلة فى نظمها لأقدم مراحل الإنسانية، وهى العشائر البدائية بأمريكا واستراليا. فكل عشيرة من هذه العشائر كانت أسرة مستقلة، إذ لم يكن لديهم فرق بين أسرة وعشيرة. وكل عشيرة من هذه العشائر كانت بمنزلة مملكة مستقلة تقوم بمختلف الوظائف الاجتماعية، وتتمثل فيها جميع السلطات والهيئات المعروفة فى العصر الحاضر. فكانت هيئة اقتصادية تقوم بإنتاج ما تحتاج إليه وتشرف على شئون التوزيع والاستهلاك والتبادل الداخلى وغيره. وكانت هيئة تشريعية تضع القوانين وترسم الحدود وتمنح الحقوق وتفرض الواجبات. وكانت هيئة سياسية تنفيذية تشرف على تحقيق سياستها العامة وتنظم علاقتها بما عداها من العشائر وتتعهد تنفيذ ما تضعه من شرائع. وكانت هيئة قضائية تقوم بالفصل فيما ينشأ بين الأفراد من خصومات وتعمل على رد الحقوق إلى أهلها والقصاص للمظلوم من الظالم وحراسة القانون وعقاب من يعتدى على حرماته. وكانت هيئة دينية تضع قواعد الدين وتفصل أحكامه وتوضح مناهجه وتقوم بحراسته. وبالجملة لم تغادر أية ناحية من نواحى الوظائف الاجتماعية إلا اضطلعت بها وأشرفت على شئونها.

وقد ظلت الأسرة الإنسانية بهذه الوظائف الواسعة إلى عهد قريب. فالأسرة الرومانية مثلا فى العصور القديمة ما كانت تختلف فى هذه الناحية اختلافا كبيرا

عن الأسرة فى الشعوب البدائية.

ثم أخذ المجتمع العام يطغى سلطانه على سلطان الأسرة، وينتقص وظائفها من أطرافها، وينتزعها منها وظيفة وظيفة، وينشئ لكل وظيفة منها هيئة خاصة مستقلة عن الأسرات. وقد ساعد على ذلك ظهور الدول الكبيرة التى انتظمت الدويلات والمجتمعات السياسية الصغيرة، وقيام للديانات العالمية العامة التى اختفت أمامها العقائد المحلية والعائلية.

٢ـ وظائف الأسرة التربوية وتطورها

وهكذا سار التطور فيما يتعلق بالتربية. فقد كان المنزل فى فجر التاريخ الإنسانى هو الجهاز الوحيد للتربية المقصودة. فالعشيرة البدائية هى التى كانت تقوم وحدها بتربية الأطفال من النواحى الجسمية والعقلية والخلقية وتهيئ وسائل إعدادهم للحياة. وظل الأمر على هذه الحال حتى فاتحة العصور القديمة. فالأسرة الرومانية فى أقدم عصورها كانت تشرف وحدها على تنشئة أطفالها وتربيتهم من مختلف النواحى وفق ما تشاء لها نظمها الخاصة، بدون تدخل من جانب أية سلطة أخرى من سلطات المجتمع العام.

وبذلك كانت تربية الطفل متروكة للعوامل غير المقصودة يساعدها المنزل فى ذلك ويكمل نقصها. وكانت جهود المنزل التربوية فى مبدأ الأمر مختلطة بوجوه نشاطه الأخرى وغير متميزة عنها، حتى لقد كانت تربيته للأطفال أشبه شئ بتربية غير مقصودة. ثم أخذ المنزل يوجه عناية خاصة لشئون التربية ويتجه إليها فى صورة مقصودة. وبعد أن ظهرت الكتابة، ودون بفضلها ما اهتدى إليه الإنسان من حقائق فى مختلف الشئون، وأصبحت تربية الجيل اللاحق تتوقف على إحاطته بما كشفه السلف وما دوِّن فى ميادين العلوم والفنون، انضم إلى وظائف المنزل التربوية القديمة وظيفة جديدة وهى وظيفة التعليم بمعناه المدرسى الأخص. وكان يقوم بهذه الوظيفة الآباء والأقرباء وكبار أفراد الأسرة والعشيرة حيال صغارها.

ثم أخذ المجتمع ينتزع من الأسرة هذه الوظيفة شيئا فشيئا، وينشئ للإشراف عليها هيئات خاصة تتمثل فى وزارات التربية والتعليم والمؤسسات العلمية والمدارس والمعاهد والجامعات والمنشآت الرياضية والثقافية بمختلف فروعها، ووضع نظما تنتقص من حرية الأسرة وتفرض عليها التزامات بصدد تربية أولادها وتعليمهم كنظام التعليم الإلزامى الذى يجبر كل أسرة على أن تبعث أولادها

- فى مرحلة معينة من مراحل طفولتهم - إلى مدارس خاصة، لتلقى منهج دراسى عام ارتضته الدولة لجميع أفراد الشعب، وكنظام الخدمة العسكرية الإجبارية الذى يوجب على كل أسرة، عندما يبلغ أولادها سنا معينة فى فاتحة شبابهم، أن تقدمهم للدولة لتلحقهم بأفراد جيشها العامل مدة ما، وتأخذهم فى أثناء هذه المدة بالتربية العسكرية والتدريب الحربى.

وعلى الرغم من ذلك فإن المنزل لا يزال عاملا من أهم عوامل التربية. بل قد لا نعدو الصواب كثيرا إذا قلنا إن كفته ترجح كفة العوامل الأخرى كلها مجتمعة منضما بعضها إلى بعض. ذلك أن على المنزل تتوقف آثار هذه العوامل جميعا، فبصلاحه وجهوده الرشيدة تصلح آثارها وتؤتى ثمارها، وبفساده وانحراف أعماله تنحرف كلها عن جادة القصد ويجانبها التوفيق. وللمنزل فضلا عن ذلك وظائف تربوية خطيرة خاصة به لا يكاد يشاركه فيها غيره ولا يغنى فيها غناءه أى عامل آخر من عوامل التربية. وسندلل على ذلك من خلال الحقائق التالية:

١- فهو العامل الوحيد للحضانة والتربية المقصودة فى المراحل الأولى للطفولة. ولا تستطيع أية مؤسسة عامة أن تسد مسد المنزل فى هذه الشئون. ولا يقصد من دور الحضانة أو الكفالة التى تنشئها الدولة والهيئات لايواء الأطفال فى مراحلهم الأولى إلا تدارك الحالات التى يحرم فيها الطفل من الأسرة أو تحول فيها ظروف قاهرة بين الأسرة وقيامها بهذه الوظيفة. ولا يتاح لهذه المؤسسات، مهما حرصت على تجويد أعمالها، أن تحقق ما يحققه المنزل فى هذه الأمور.

٢- وعلى المنزل يقع قسط كبير من واجب التربية الخلقية والوجدانية والدينية فى جميع مراحل الطفولة، بل وفى المراحل التالية له كذلك. وفى الأمم التى كانت تحارب مدارسها الرسمية الدين بطريق مباشر أو غير مباشر. وفى الأمم التى تسير معاهدها الدارسية على نظام الحياد فى شئون الدين والأخلاق الدينية فتنفض يدها من جميع الأمور التى تتصل بهذه النواحى كفرنسا والأمم التى نحت نحوها، فى هذه الأمم وفى تلك يقع عبء التربية الدينية كاملا على عاتق المنزل وحده.

٣- وبفضل الحياة فى الأسرة يتكون لدى الفرد الروح العائلى والعواطف الأسرية المختلفة وتنشأ الاتجاهات الأولى للحياة الاجتماعية المنظمة. فالأسرة هى التى تجعل من الطفل حيوانا مدنيا وتزوده بالعواطف والاتجاهات اللازمة للحياة فى المجتمع وفى البيت.

(ب) المدرسة كتنظيم اجتماعى

تعد المدرسة نظاما خاصا من أنظمة التفاعل الاجتماعى، وهذه الحقيقة على جانب عظيم من الأهمية، ذلك لأننا إذا أردنا أن ندرس المدرسة على أنها وحدة اجتماعية يجب علينا أن نميز بوضوح بين المدرسة وبين ما هو خارج المدرسة. فالمدرسة تتميز بوضوح عن الوسط الاجتماعى الذى تعيش فيه. وتوجد المدرسة حيث يوجد مدرسون وتلاميذ للتعليم والتعلم. والتعليم الذى يجرى داخل المدرسة هو تعليم شكلى (رسمى) يجرى داخل الفصل، على أنه ليس من الضرورى أن يقتصر على ذلك.

وعندما نحلل المدارس الحاضرة نجد أنها تتميز بمميزات خاصة، يمكن على أساسها أن ندرسها كوحدات اجتماعية مستقلة. هذه المميزات هى: **أولاً:** أن المدرسة تضم، أفرادا معينين هم المدرسون والتلاميذ. **ثانيا:** أن المدرسة لها تكوينها السياسى الواضح التحديد. **ثالثا:** أنها تمثل مركزا للعلاقات الاجتماعية. **رابعا :** أنه يسودها شعور "بالنحن". **خامسا:** أن لها ثقافتها الخاصة بها.

والمدرسة تضم أفرادا معينين هم المدرسون الذين يقومون بعملية التعليم والتلاميذ الذين يتلقون التعليم. وهؤلاء التلاميذ يخضعون فى بعض أنواع المدارس إلى عملية انتقاء وغربلة. فالمدارس الخاصة مثلا تنتقى تلاميذها من جماعات معينة تتميز بمستوى اجتماعى واقتصادى معين، أما المدارس العامة فإنها فى المرحلة الأولى (فى معظم البلاد) تنتقى تلاميذها على أساس السن فقط دون اعتبار للمستوى الاقتصادى والاجتماعى. وفى المراحل التالية تضيف إلى عامل السن بعض العوامل الأخرى التى تناسب المرحلة ونوع التخصص فيها. أما المدرسون فيكونون فئة معينة لها تاريخها ومقوماتها الأكاديمية ولها نقابتها الخاصة. على أن فئة المدرسين فى المدرسة لا يصيبها الاستقرار فى كثير من الأحوال، حيث تعمل حركة التنقلات على الوصول إلى هذه النتيجة.

وتتميز المدرسة أيضا كما قلنا بنظام سياسى واضح التحديد. فطريقة التفاعل الاجتماعى التى نجدها فى المدرسة، والتى تتركز حول القيام بالتعليم واستقباله، هى التى تحدد النظام السياسى للمدرسة. والعملية التعليمية داخل المدرسة تتكون من حقائق ومهارات واتجاهات وقيم أخلاقية. ومع هذا فالمدرسون يرغبون دائما فى أن يسيطر تلاميذهم على المواد الدراسية سيطرة إجبارية لو ترك للتلاميذ

الخيـار لمـا أرادوهـا. والمدرسـون يتجهـون هـذا الاتجـاه لأنهـم يعتبـرون أنفسـهم مسـئولين أمـام المجتمـع عـن إتقـان تلاميـذهم لهـذه المـواد الدراسـية، ولأن النظـام الإدارى ما زال يعتبر نجاح المدرس فى مهمته رهنا بعدد الناجحين من تلاميذه فـى امتحانات آخر العام، وبصرف النظر عما اكتسبوه من مهارات وميول واتجاهات، بصرف النظر عن مدى استعدادهم لنوع معين من التعليم.

والمدرسـة هـى نقطـة الالتقـاء لعـدد كبيـر مـن العلاقـات الاجتماعيـة المتداخلـة المعقـدة. وهذه العلاقات الاجتماعيـة هـى المسـالك التـى يتخذها التفاعل الاجتمـاعى، والقنـوات التـى يجـرى فيهـا التـأثير الاجتمـاعى. والعلاقـات الاجتماعيـة المركـزة فـى المدرسة يمكن تحليلها علـى أسـاس الجماعـات المتفاعلـة فيهـا. وأهم مجموعتين همـا: مجموعة المدرسين، ومجموعة التلاميذ. ولكل مـن المجموعتين دستورها الأخلاقـى واتجاهاتهـا وعاداتهـا نحـو المجموعـة الأخـرى. وفـى كـل مـن المجموعتين جماعـات مختلفة تمثل المجتمع الكبير فـى انسـجامه وتفككـه. والتـأثير الاجتمـاعى الـذى تمارسـه المدرسة هو نتيجة تأثير هذه الجماعات على الفرد وعلى شخصيته.

والمدرسة تتميز أيضا عن العـالم الـذى يحيط بهـا بـالروح التـى تسـودها وهـى الشعور "بالنحن"، فإن أولئك الذين يرتبطون بالمدرسة ويشعرون بـأنهم جـزء منهـا وأنها تمثل فى حياتهم فترة هامة من فترات نموهم، يشعرون بأنهم يرتبطون بكل ما فيها بشعور واحد. وتتميز هذه الروح بالوضـوح خاصـة فـى الحفلات العامـة وفـى المواقف التى تكون فيها المدرسة فى تنافس أو صراع مع غيرها. وتتضح أيضا فى الجماعات التى تسمى نفسها بالخريجين.

كما تتميز المدرسة بثقافة خاصة. هذه الثقافة التى تكون - فى جزء منهـا- مـن خلـق التلاميـذ مـن أعمـار مختلفـة، وفـى جـزء – آخـر – منهـا مـن خلـق المدرسـين. والأنماط السلوكية المعقدة التـى تتركـز حـول المدرسـة هـى جـزء مـن ثقافتهـا أيضـا. وهذه الثقافة الخاصة هى الوسيلة الفعالـة فـى ارتبـاط الشخصـيات المكونـة للمدرسـة بعضها بالبعض الآخر.

وقد أشرنـا مـن قبـل إلـى حاجـة المجتمـع إلـى المدرسـة، وكيـف أن هـذه الحاجـة دفعته إلى إنشائها نتيجة لتراكم التراث الثقافى وتعقده، وزيادة التخصـص، والحاجـة إلـى الكفـاءة الاجتماعيـة والمهنيـة، والمحافظـة علـى التـراث الثقـافى والإضـافة إليـه والحـذف منـه والتغيير فيـه ونقلـه إلـى الأجيـال القادمـة. وعلاقـة الدراسـة بـالمجتمع

ووظيفتها فيه تتوقف على فهمنا لهذه المؤسسة الاجتماعية. فالمدرسة ليست مجتمعا كاملا، ولكنها مؤسسة متخصصة داخل المجتمع العام ولها وظائفها الخاصة المناسبة لها. وعندما تحاول المدرسة أن تعكس كل أوجه النشاط الموجودة في المجتمع, فإن النتيجة تكون درجة عالية من السطحية ونوع من التمثيل.

والحياة المدرسية حياة حقيقية لا تستمد قيمتها من تأثيرها في المستقبل فحسب, ولكنها تستمد أهميتها من الحاضر الذى يعيش فيه التلميذ. ولقد حاول كثير من المسيطرين على المدرسة أن يجعلوا منها وسيلة لتحقيق أهداف فى المستقبل غير عابئين بحاضر التلميذ، مهملين لقدراته واستعدادته، فارضين على المدرسة بطريقة ديكتاتورية كل ما يرونه فى هذا المستقبل. ولقد حاولوا كذلك ومن ناحية أخرى أن يلقوا على المدرسة كل أعباء المؤسسات الأخرى، التى تعقدت مسئولياتها نتيجة تطورها وتغيرها فأصبحت غير قادرة على مسايرة الركب الحضاري فاتجهت إلى المدرسة لعلها تقدم لها هذه المساعدة. مثال ذلك المؤسسات الاقتصادية التى نمت وتطورت وأصبح على الفرد، لكى يعيش فى مجتمعه مواطنا صالحا، أن يعرف ما طرأ من تغير على هذه المؤسسات وكيف يكتسب سلوكا اقتصادياً سليماً يصل به إلى تحقيق حاجاته فى هذا الميدان، وكان على المدرسة أن تقوم بهذا الواجب. والأسرة تعرضت لقدر من التفكك فى العصر الحاضر، وفقدت كثيراً من وظائفها الأساسية، نتيجة لعوامل كثيرة منها: تعليم المرأة وتوليها الوظائف العامة واشتراكها فى الحياة الاجتماعية... إلخ، مما أدى إلى أن يُلقي على المدرسة عبء القيام بوظيفة الأسرة من حيث العناية بالطفل فى النواحي المختلفة.

وهكذا نجد أن المدرسة قد تراكمت عليها المسئوليات وناء كاهلها بالأعباء الكثيرة، فلم تعد مهمتها قاصرة على الناحية العقلية، بل تطورت إلى العناية بالسلوك والاتجاهات والمواطنة الصالحة بصفة عامة. على أننا إذا أردنا للمدرسة أن تقوم بعملية التربية خير قيام، فلابد أن نخفف من أعبائها، ونلقى بعض هذا العبء على المؤسسات الاجتماعية الأخرى كالأسرة والمصنع والمسجد. وفى هذا السبيل نحتاج إلى التربية بصفة عامة لكى نرشد هذه المؤسسات إلى مسئولياتها وواجباتها وكيفية القيام بها.

والمدرسة لا تعمل للمستقبل دون اعتبار للحاضر، وإنما هي تركز على حاضر التلميذ من جميع نواحيه، وهي في هذا التركيز على الحاضر إنما تعد

للمستقبل في الوقت ذاته كما يقول جون ديوى. ولهذا كان على المدرسة أن تجعل هدفها هو هذا الحاضر الذى يعيش فيه التلميذ، وأن تستغله كل استغلال، مؤمنة أن هذا الاستغلال سيؤدي ولا شك إلى مستقبل أفضل.

وتعمل المدرسة على تبسيط التراث الثقافى تبسيطا يتناسب مع مراحل النمو المختلفة التى يمر بها التلميذ. وهى فى هذا تتعارض مع النظرية التربوية القديمة التى تقول بأن التراث الثقافى هام فى ذاته، وأنه يجب ان ينقل بحذافيره إلى التلميذ دون تعديل فى محتواه أو فى طريقة نقله. ونتج عن ذلك أن نظم هذا التراث الثقافى تنظيما منطقيا فى هيئة مواد دراسية فرض على التلميذ معرفتها بصرف النظر عن قدرته أو استعداده. أما التربية الحديثة فترى أن هذا التراث الثقافى ليس غاية وإنما وسيلة، وأن الهدف من العملية التربوية هو النمو المتكامل للفرد حسب ما تؤهله له استعداداته وقدراته. ومن بين وسائل تحقيق ذلك التراث الثقافى الذى يجب أن ينظم تنظيما سيكولوجيا لكى يناسب مراحل النمو المختلفة.

وتعمل المدرسة أيضا على تطهير التراث الثقافى من الشوائب والأخطاء التى تكون قد علقت به فى تاريخه الطويل. هذا التطهير الذى يؤدى إلى أن تقوم المدرسة بالعملية التعليمية على أساس واضح، وتوجه تلاميذها توجيها سليما. ولقد حدث فى تراثنا الثقافى العربى مثل هذه المغالطات والأخطاء، استطعنا أن نتغلب عليها وأن نمحوها، وأن نقيم مكانها الأسس الصحيحة السليمة.

خاتمة: وفى نهاية هذه المناقشة للمدرسة ووظيفتها الاجتماعية والتربوية، نحاول أن نورد بعض المبادئ التى نعتمد عليها فى الوصول إلى تقرير وظيفة المدرسة الأساسية:

أولا: يبدو من الواضح أنه لا يوجد مظهر من مظاهر النمو الفردى لا يكون من اختصاص المدرسة، فالشخصية الإنسانية كل متكامل لا يمكن تقسيمه إلى أجزاء منفصلة، فالناحية المعرفية تؤثر وتتأثر بالنواحى الأخرى العاطفية والأخلاقية. ومن هنا يمكن النظر إلى العملية التربوية على أنها كل متكامل لا يمكن تجزئته، وأن جميع مظاهر نمو الفرد يجب أن تدخلها المدرسة فى اعتبارها، إذ لا تستطيع المدرسة أن تعنى بناحية واحدة، بالغة ما بلغت قيمة من هذه الناحية. وينتج عن هذا أيضا أن الخبرة التى يمر بها التلميذ فى المدرسة لا يمكن أن تكون خبرة عقلية فقط، أو عاطفية فقط، وإنما هى خبرة متكاملة تشمل جميع أجزائها

وعناصرها، فالخبرة كل متكامل. هذا هو المبدأ الأول، وهو أن التربية تعنى بشخصية التلميذ من جميع نواحيها، لأن هذه الشخصية كل لا يمكن تجزئته، وأن الخبرة الإنسانية التى تهيئ له الفرص للمرور بها هى خبرة متكاملة أيضا لا يمكن تجزئتها.

ثانيا: أن تطبيق المبدأ الأول ليس معناه أن جميع الوظائف التربوية فى المجتمع هى مسئولية المدرسة. فعلى الرغم من أن المدرسة هى المؤسسة الاجتماعية التى تكون وظيفتها الأولى والأساسية هى التربية، فإن غيرها من المؤسسات الأخرى يمكنها أن تقوم بدورها التربوى الهام. والمبدأ الثانى إذن هو أن تقرير ما إذا كانت المدرسة أو غيرها من المؤسسات الاجتماعية الأخرى يجب أن تقوم بعمل تربوى معين، إنما يكون على أساس كفاءتها التربوية فى هذا الصدد. فإذا لم تستطع المؤسسة الاجتماعية - عدا المدرسة - أن تقوم بوظيفتها التربوية لانخفاض كفاءتها، فعلى المدرسة أن تقوم بهذا الواجب قياما مؤقتا حتى تزيد هذه المؤسسة من كفاءتها التربوية فتأخذ عن المدرسة هذا الجزء من المسئولية لتقوم به، متعاونة مع المدرسة فى هذا الميدان. مثال ذلك أن هناك أنواعا من الوظائف الخاصة بالأعمال التجارية والصناعية يمكن أن تقوم المؤسسات التجارية والمصانع بتدريب الأفراد عليها، بما لها من خبرة مباشرة ميدانية فى تدريب الأفراد فى هذا الميدان. هذه الخبرة التى تفوق ما للمدرسة فى هذا الصدد، رغم أن هذه المؤسسات والمصانع ليست وظيفتها الأولى التربية. كذلك يمكن القول بأن مدارس الحضانة لا تؤدى مهمتها فى العناية بالطفل من النواحى المختلفة كما تفعل الأسرة، فمن الخير للطفل أن يبقى فى أسرته من أن يدخل مدارس الحضانة ويمر بنظام تربوى معين، والأسرة فى هذا الصدد أقدر من الناحية التربوية فى القيام بإعداد الطفل من مدارس الحضانة.

ثالثا: والمبدأ الثالث يتعلق بقيام المدرسة بوظائف ليست تربوية محضة. فالتعليم لا يستطيع أن يحقق أحسن النتائج ما لم يتمتع التلاميذ بمستوى مقبول ولائق من النواحى الاقتصادية والصحية والاجتماعية. فالتلميذ لا يستطيع أن يستفيد أحسن استفادة من التعليم إلا إذا كانت النواحى الاقتصادية لا تقلق باله. فهو قد يفكر دائما فى ماذا يأكل، وكيف يستطيع الحصول على طعامه، بل وكيف يستطيع الوصول إلى منزله، مما يعوقه عن الاندماج فى العملية التربوية، ولهذا كان الأساس الديمقراطى لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية أن يكون الأفراد فى مستوى

اقتصادى مقبول حتى نستطيع أن نتيح لهم التمتع بهذا المبدأ، فلا يعقل أن يكون هناك تكافؤ فرص تعليمية إذا كان فى المجتمع جائع وفقير وعار وعاطل ومريض. وهذه الأمراض كلها اقتصادية أو اجتماعية أو صحية مما يسبب ولا شك قلقا نفسيا للتلميذ لا يستطيع معه أن يواصل التعليم أو أن يتفرغ له. ومن هنا كان على المدرسة أن تدخل فى حسابها هذه العوامل، وأن تساعد على الإسهام فى حلها، بأن تهئ للتلاميذ مثلا فحصا طبيا مجانيا على فترات معينة، وكذلك علاجا مجانيا لمن يثبت مرضه.. كذلك يجب أن يهئ للفقراء نوع من الغذاء المساعد، كإمدادهم بوجبة غذاء تشتمل على العناصر الأساسية للغذاء.

وليس معنى هذا أن المدرسة تأخذ على مسئوليتها القيام وحدها بهذا العمل، إذ لا يمكنها أن تضيف إلى مسئوليتها الأولى مسئولية الخدمات العامة، والمستشفى، والنادى، والجمعيات الخيرية..إلخ، وإنما هى تسهم بنصيب فيها.

وينقلنا هذا إلى أن المدرسة تعتبر فى المجتمعات الديمقراطية وسيلة من وسائل الصعود فى السلم الاجتماعى، وبذلك تعمل على إذابة الفروق بين الطبقات وتداخلها واندماجها. فالمدرسة تحقيقا لذلك يجب أن تختار الأفراد القادرين وأن تعدهم للصعود فى السلم الاجتماعى. وفى سبيل ذلك يمكن القضاء على عدم تكافؤ الفرص التعليمية بإعطاء الفقراء منحا وأشكالا أخرى من المساعدة، على شرط أن تكون لديهم القدرة على متابعة الدراسة وعلى التخصص فى النواحى التعليمية المختلفة. وبذلك يستطيع أفراد المجتمع أن يتنافسوا على أساس متكافئ بصرف النظر عن المستوى الاقتصادى أو الاجتماعى. وبذلك يستطيع النظام التعليمى أن يحقق الصلابة الاجتماعية أو التماسك الاجتماعى بتحقيقه لفرص الحراك الاجتماعى عبر السلم الاجتماعى. فالمجتمع يتصف بالصلابة أو التماسك الاجتماعى عندما يعتقد أفراده أن لهم أساسا مشتركا من الاهتمام، أى أنهم يستفيدون أكثر مما يخسرون من وجودهم مع بعضهم البعض فى مجتمع يحافظون فيه على مؤسساته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية سليمة من الأعاصير. ولاشك أن التماسك الاجتماعى يحتاج إلى قدر من الحراك الاجتماعى. فإمكانية الصعود فى السلم الاجتماعى للحصول على جزء أكبر من مميزات المجتمع يؤدى بالناس إلى أن يلتصقوا ببعضهم البعض وأن يتكاتفوا. على أن التمادى فى إتاحة الفرصة للأفراد للصعود فى السلم الاجتماعى يؤدى فى نظر كثير من علماء التربية والاجتماع إلى انتشار القلق وعدم الرضا، مما يؤدى

بالتالى إلى محاولة تغيير النظام الاجتماعى كله بالقوة والعنف. على أنه من ناحية أخرى تؤدى كثرة الصعود وكثرة الهبوط فى السلم الاجتماعى إلى مجتمع فوضوى، لا يحرص الأفراد فيه على التمسك به أو على التعاون فيه مع غيرهم، ذلك لأن ما ينالونه من جزاء لا يستقر على حال.

ولذلك كان على المربين أن يحاولوا تكييف النظام التعليمى تكييفا يؤدى إلى درجة ونوع من الحراك الاجتماعى فى الحدود التى تحفظ المجتمع صحيحا وسليما. ولكنهم فى هذا يواجهون مشكلة كبرى، فهم من ناحية وتحت ضغط الظروف، يسمحون لعدد كبير بالارتفاع فى السلم التعليمى إلى نهايته، وبالتالى إلى الارتفاع فى السلم الاجتماعى والاقتصادى. فإذا ما زاد هذا العدد عن حاجة المجتمع، ولم يستطع المجتمع تحقيق مستوى طموحهم فى ارتقاء السلم الاجتماعى والاقتصادى حاول المربون - خشية الثورة الاجتماعية - أن يعملوا على تنظيم وتحديد هذا العدد من ناحية أخرى، فيواجهون بذلك سخط المجتمع ووصفه لهم بالأنانية والديكتاتورية.

(ج) جماعات اللعب والجماعات الأولية

تعد جماعة اللعب جماعة أولية، ذات طابع وقتى عارض، يتغير ويتجمع أعضاؤها بسرعة، تبعا للظروف. فنشاط اللعبة ذاته يعد الأساس لتنظيمها. ولذلك لا يرى الأطفال داعيا لاستمرار هذا التنظيم بعد انتهاء اللعب. ومن المهم أن نلاحظ الطابع الخيالى للعب الأطفال. فبعض الأطفال يقومون بدور اللصوص الذين يزحفون خلف الأشجار، وبعضهم يقوم بدور رعاة البقر، وطفل واحد فقط يحمل بندقية ويمثل بمفردة فرقة عسكرية كاملة من الفدائيين. ويلاحظ فى هذه الأدوار جميعا أنها تتغير بسرعة. ورغم هذا، فالتكيف الاجتماعى يأخذ مجراه لأن على الطفل أن يتعلم أنه لا يمكن دائما أن يلعب الدور الذى يرغب فيه، وينبغى عليه أن ينتظر دوره ليصبح بطلا لوقت ما.

ومن المهم بالنسبة للشخص الذى يلاحظ ألعاب الأطفال، أن ينتبه إلى نوع الخيال الذى يستخدمه الطفل غالبا، لأن هذا قد يبين نموه الاجتماعى. فيلاحظ مثلا قيامه الدائم بدور المهاجم أو دور المنسحب الخائف. كما يجب عليه أن يلاحظ أيضا الدور الذى يلعبه الجنس فى اللعب. فألعاب الأولاد تتميز فى وقت مبكر عن ألعاب البنات. ومن المتوقع أن يلعب الأولاد ألعابا جافة، ويقومون بمخاطراتهم فى الخارج،

بينما تبقى البنات مع دمياتهن، ويقمن بتمثيل أدوارهن المنزلية.

وفيما قبيل المراهقة، تتكون من الأطفال مجموعات أكثر تنظيما، ينظمها الأطفال أحيانا من تلقاء أنفسهم، وأحيانا أخرى يحثهم الكبار على تنظيمها. وقد تتخذ بعض هذه المجموعات صورة "الشلل"، ولكنها لا تتسم عادة، فى هذا السن، بالطابع العدوانى للمجتمع، وإن كان بعضها يتسم بهذا الطابع. كما قد يوجد هناك أيضا أنواع من الجمعيات السرية التى تكتسب شهرة بين الأطفال. وينمى هذا النوع من المجموعات معرفة الطفل بالطقوس الخاصة، والشعائر، والدساتير، كما قد يؤدى إلى إلمامه بحفلات التدشين.

ومهما يكن الشكل الذى تتخذه المجموعة، فإنه يمكن ملاحظة حدوث بعض التعلم الاجتماعى من الأنواع التالية: ١- النضال من أجل القيادة، والصور التى يتخذها هذا النضال، وطبيعة تغير الدور فى كل منها. ٢- الحاجة إلى قواعد، وما تتيحه هذه القواعد من تدريب على إخضاع رغبات الفرد لصالح الجماعة. ٣- التعبير عن حاجة الطفل لبعض الاستجابات الانفعالية من أفراده. ٤- إشباع الحاجة للانتماء إلى مجموعة. ولذلك يستمر النضال دائما من أجل تقبل المجموعة للطفل. وتبعا لطبيعة المجموعة، قد يكتسب العضو رضا المجموعة، بإظهاره القوة الجسمية، أو إجادته لعبة معينة، أو القيام بأدوار مضحكة، أو يكون أكثر جرأة من الآخرين أو أن يشتهر بالبراعة العملية. ٥- الفرصة التى تتاح للتعاون، وتعلم روح الفريق. ٦- الخبرات الأولى لمخاصمة المجموعة لمجموعات أخرى منافسة لها، والصراع الذى قد يحدث مع المنزل حول قواعد السلوك التى يتعلمها الطفل من المجموعة. وهذا النوع الأخير يحدث غالبا بين أعضاء المجموعة التى تكون أوجه نشاطها إلى حد ما ضد المجتمع.

(د) جماعة المراهقين

تنشأ الحاجة فى فترة المراهقة إلى جماعات أكثر تنظيما ومحافظة، وأن تكون لها أهداف وتقاليد أكثر ثباتا. وهناك أنواع عديدة من تلك الجماعات التى تتدرج من المجموعات التى ينظمها الأولاد والفتيات بأنفسهم، إلى نوادى الشباب الرسمية التى ترتبط بالمنظمات الحرة، وتشمل دور العبادة أو التى تقع تحت سلطة الحكومة. وتتأكد الطبيعة الرسمية للمجموعة بانتخاب أو تعيين المديرين واللجان وقادة أوجه النشاط المختلفة وبتخطيط دستور الجماعة وقواعدها. وقد تلقت حركة

أندية الشباب فى انجلترا مساعدة قوية من الحكومة فى بدء الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩... فقد وُزعت على السلطات التعليمية المحلية نشرة دورية تحثهم، بالإضافة إلى عمل الهيئات الحرة، على القيام بإنشاء أندية أخرى. وأنشئت مجالس الشباب فى جميع أنحاء البلاد وعين المشرفون على الشباب. وقد كان الموقف حينذاك يتلخص فى أنه بالرغم من النجاح الذى سجلته المنظمات الحرة، إلا أن عدد الأفراد الذين تقدم لهم خدماتها كان محدودا، نظرا لعدم استطاعة هذه المنظمات توفير الإمكانيات الكافية. وكانت السلطات الإنجليزية فى ذلك الوقت ترى الإبقاء على قاعدة العضوية الاختيارية فى منظمات الشباب، وألا تقوم بإجبار الشباب على الالتحاق بها. وقد ساعد على قيام هذه المنظمات ما أظهرته الحرب من الحاجة إلى شباب صحيح الجسم، قادر على تحمل المسئولية، وإلى ضرورة حمايتهم من الانحراف.

ومهما تكن الصورة التى يتخذها التفاعل الاجتماعى، فإن قيمته بالنسبة للمراهقين، تتلخص فى قائمة الحاجات التالية، التى ينظر أن تشبعها المجموعة:

١- يحتاج المراهق حاجة شديدة إلى خبرة الجماعة الاجتماعية وإلى تجربة العلاقات الجديدة مع الآخرين من أنداده. فمن خصائص المراهقين تكوين الصداقات الوثيقة، وإظهار الولاء للجماعة.

٢- قد تحدث بعض تلك الخبرات الجماعية فى العائلة أو فى المدرسة أو فى مجموعات العمل. ولكن ينبغى أن ينتمى الطفل إلى كل هذه الجماعات. وتحقق العضوية الاختيارية للجماعات المختلفة حاجات أخرى.

٣- إذا كانت الجماعة أو النادى الذى يختاره الولد لينضم لعضويته يدار بواسطة الأعضاء، فإن هذا يتيح له الفرصة للعمل وفقا للتنظيم والأسلوب الديمقراطى.

٤- يتعلم الطفل، كجزء من نموه نحو النضج، تحمل المسئولية والاضطلاع بها. وينشأ هذا من قبوله للمركز وللدور المعين له، أو الذى اكتسبه بمجهوده داخل الجماعة الاجتماعية. فالمراهقون يتطلعون فى أغلب الأحيان، إلى القيام بوظائف اجتماعية محددة، ويغتنمون الفرصة ليقوموا بهذه الأعمال.

٥- يحتاج المراهق إلى القيام بمخاطرات من النوع المشروع. ومن هنا، يأتى دور جماعات المراهقين بإتاحة فرص للنزهات والاستكشافات والسفر. وقد تتيح المعسكرات المدرسية والكشفية هذه الفرص للمخاطرة.

٦- يتعلم المراهقون كثيرا من بعضهم. وتبين البحوث أن ما يسمى "ثقافة الأقران" Peer Culture، أى ثقافة المجموعة التى تضم أفرادا من عمر واحد، تؤثر تأثيرا كبيرا على الفرد. فغالبا ما يكون المراهق أكثر استعدادا لتقبل معايير مجموعته أكثر من المعايير التى يفرضها الكبار عليه. ويدهش الكبار أحيانا حينما يكتشفون أن ميول المراهقين وآراءهم الحقيقية تختلف عما يتوقعونه. ولقد تبين من أحد البحوث الحديثة المتعلقة بتقدير قيمة الحوافز فى العمل والسلوك الجيد، أنه بالرغم من أن المدرسين يعتقدون أن التلاميذ يستجيبون استجابة أفضل للمكافآت التى تدل على رضا الكبار، كاختيارهم لمنصب معين، أو مدحهم علنا، أو تقدير المدرس لهم. إلا أن التلاميذ أنفسهم لم يروا أن هذه الحوافز ذات أثر كبير. فهم يرون أن إرسال تقرير حسن إلى المنزل، والنجاح فى الامتحان، والتفوق فى الفرق الرياضية، هى أكثر البواعث أثرا.

وقد عالج بعض علماء الاجتماع وظيفة الشباب فى المجتمع من وجهة النظر الاجتماعية. وأوضحوا أن تعاون الشباب فى المجتمع المتغير أمر على جانب كبير من الأهمية. "فالشباب هم القوة الكامنة، التى تكون تحت تصرف المجتمع والتى تعتمد حيويته على مقدار تأهبها". وهم يرون بصفة عامة أنه كى تستغل طاقات الشباب استغلالا صحيحا ينبغى أن يمنحوا وظيفة حيوية ومتكاملة مع الحياة الاجتماعية. فمازال الشباب بعيدين عن المجتمع، يعيشون على هامشه. ومع أنهم الرواد الطبيعيين، إلا أن ما يؤدونه من أعمال يتوقف على استخدام المجتمع لطاقاتهم. وبعبارة أخرى، يحتاج الشباب إلى معرفة أدوارهم الاجتماعية التى تناسب كيانهم فى المجتمع. وهذا بالتأكيد أمر مازال المجتمع يهمله إلى حد بعيد. فنحن نعامل شبابنا على أنهم مازالوا غير مستقلين، وفى حاجة إلى الرعاية، فى نفس الوقت الذى نتطلب منهم أن يتحملوا المسئولية. فنطالبهم أحيانا بالطاعة، ونطالبهم أحيانا أخرى بأعمال مبتكرة، ويرتبط كل هذا، باتجاهات الكبار نحو السلطة.

وأهم ما نود التأكيد عليه هنا أن أحدث البحوث قد أبرزت أهمية ثقافة الرفاق، أو ثقافة المجموعة التى يتعلم فيها الفرد السلوك. فلا يمكن فهم السلوك "الردئ" أو "الحسن" إلا فى ضوء مقارنته بالسلوك الذى تتوقعه الجماعة الاجتماعية. ولذلك غالبا ما نسمع أن الانحراف يرجع إلى تأثير المنزل "السيئ". وهذا يعنى أن الأسرة، وهى أولى الجماعات الوثيقة الصلة بالطفل، والضرورية لمنحه الحب

والأمن اللازمين له، قد تصدعت أو تعانى أزمة شديدة.

وعندما يُطرد الطفل من المنزل أو لا يحس بالسعادة فيه يبحث عن الزمالة فى أى مكان، ويصبح من السهل إذا أتيحت له الفرصة أن ينضم إلى "عصابات الأطفال" الإجرامية أو التى تناصب المجتمع العداء. ويظهر فى تلك الشلل أو العصابات مدى قوة الولاء للجماعة الصغيرة، مما يجعل من الصعب الانفصال عنها. ومن المؤكد، أنه من المستحيل انتزاع الفرد من المنزل أو الشلة السيئة، ومعالجته كفرد بعيدا عن الجماعات الاجتماعية. فجميع الأدلة تبين أنه ينبغى أن يتحول إخلاص الفرد لجماعته الأولى إلى جماعة أخرى. فقوى الجماعة هى أكثر الوسائل قوة لإعادة تربية الطفل وتشكيله. فكما تسبب الثقافة السيئة الانحراف، فإن الثقافة الحسنة تعالج هذا الانحراف. وينبغى أن يتعلم المنحرف أن يتقبل دورا مختلفا، ولا يمكن أن يقوم بهذا الدور الاجتماعى إلا فى وسط الجماعة. وعندما لا يمكن تغيير جماعته القديمة فإن الصعوبة التى تواجهنا فى معالجة الانحراف هى أن نجد له جماعة جديدة يتقبل عن رضا مطالبها ومسئولياتها.

الفصل التاسع
دراسة الطبقة الاجتماعية(*)

لازال الجدل دائرا بين علماء الاجتماع حول نظرية الطبقة الاجتماعية، أو حول موضوع التدرج الاجتماعى بشكل عام. ويستخدم المصطلح الأخير للإشارة إلى أى نظام تدرجى للجماعات الاجتماعية أو الشرائح الاجتماعية فى مجتمع ما. وقد حدد علماء الاجتماع الأشكال الأساسية للتدرج الاجتماعى بوجه عام بأنها: الطائفة، والطبقة الاقطاعية، والطبقة الاجتماعية، وجماعة المكانة. ويتميز كل نمط من أنماط التدرج الاجتماعى هذه بأنه مركب. وهناك كثير من المسائل التى لم تحسم بعد المتعلقة بالأساس الذى تقوم عليه كل من الطائفة والطبقات الاقطاعية وسمات كل منهما. وهو ما يصدق على الطبقات وعلى جماعات المكانة بنفس القدر. هذا على الرغم من أن تعريف الطبقة أكثر يسرا، وغالبا ما يمكن تعيين حدودها بشكل أوضح. وبرغم هذه الصعوبات، فإن هناك بعض السمات العامة للتدرج الاجتماعى التى لا خلاف عليها بين الدارسين.

نلاحظ أولا أن نسق المراتب لا يمثل جزءا من نظام طبيعى لا يتغير للأشياء وإنما هو نتاج بشرى، وهو يخضع للتغيرات التاريخية. ويمكن أن نقول بتحديد أكثر إن الفروق الطبيعية أو البيولوجية –من ناحية- والفروق فى المراتب الاجتماعية –من ناحية أخرى- تنتميان إلى نوعين مختلفين من الظواهر. وقد أشار "روسو" إلى الفروق بمنتهى الوضوح فى فقرة مشهورة من كتابه عن "أصل وأساس عدم المساواة بين البشر" يقول فيها: "أرى أن هناك نوعين من عدم المساواة بين البشر، الأول –وأسميه الطبيعى والفيزيقى- لأن الطبيعة هى التى أوجدته، ويقوم على الفروق فى العمر، والصحة، والقوة الجسمانية، والقدرات العقلية أو الروحية. والثانى وهو ما أسميه اللامساواة الأخلاقية أو السياسية، لأنها تقوم على نوع من الاصطلاح الاجتماعى، وتستند إلى موافقة الإنسان. ويتكون النوع الأخير من الامتيازات المختلفة التى يتمتع بها بعض الناس على حساب الآخرين، كمزيد من الثروة أو مزيد من التشريف أو مزيد من القوة أو على الأقل الاستحواذ على وضع ينتزع منه طاعة الناس له".

(*) هذا الفصل مترجم عن: بوتومور، الطبقات فى المجتمع الحديث، ومنشور ضمن الترجمة العربية لنفس الكتاب، القاهرة، دار المعارف، الفصل الثانى ص ص ٧٠-٩١.

وقد أقر هذا التمييز معظم الكتاب المحدثين فى موضوع الطبقات الاجتماعية. وهكذا لاحظ ت.هـ. مارشال أن: "نظام الطبقات يعلم أفراد المجتمع أن يراعوا بعض الفروق ويتجاهلوا فروقا أخرى عند ترتيب الناس فى تسلسل معين للجدارة الاجتماعية". وإن كان يقال فى بعض الأحيان – مع التسليم بهذا التمييز- أن نظام الطبقات الاجتماعية فى المجتمعات الرأسمالية الحديثة يعمل فى الواقع بطريقة تضمن التطابق التقريبى بين تدرج القدرات الطبيعية والفروق فى المكانة المعترف بها اجتماعيا. وكثيرا ما تردد هذا القول، ولكنه لا يستند إلى وقائع تؤيده تأييدا مقنعا. حقيقة أننا نسلم على العموم بأن عدم المساواة فى الدخول يعتبر أحد العناصر الهامة فى التدرج الطبقى. ولكن هناك إلى جانب ذلك العديد من البحوث التى أثبتت أن عدم المساواة فى الدخول يرجع إلى حد كبير إلى التوزيع غير المتكافئ للثروة عن طريق الميراث، ولا يرجع أساسا إلى الفروق فى الدخل المكتسب الذى قد يفترض أنه يرتبط إلى حد ما بالقدرات الطبيعية أو الولادية. وتؤكد الدراسات الحديثة لموضوع الاختيار التعليمى والمهنى عدم وجود هذا التطابق بين تدرج القدرة (الطبيعية) وتدرج الوضع الاجتماعى، فهى توضح أن القدرة الفكرية والعقلية – مثلا - لا تقابل دائما بالدخل العالى أو المكانة الاجتماعية الرفيعة، كما أن افتقار الشخص إلى تلك القدرة لا يقابل دائما بالعكس، أى بدخل منخفض أو بمكانة اجتماعية منخفضة. والواقع أنه قد يكون من الأدق وصف نظام الطبقات الاجتماعية بأنه يعمل من خلال وراثة الملكية، إلى حد كبير، ليضمن لكل فرد أن يحتفظ بوضع اجتماعى معين يتحدد على أساس مولده وبغض النظر عن قدراته الخاصة. وهناك بعض العوامل الاجتماعية، التى سنعرض لها فيما بعد، التى تؤدى إلى تلطيف هذا الوضع، ولكنها لا تقضى عليه.

والنقطة الثانية التى يجمع عليها المؤلفون بوجه عام هى أن الطبقات الاجتماعية –على خلاف الطوائف أو الطبقات الاقطاعية- جماعات أكثر تميزا بالطابع الاقتصادى. فهى لا تقوم، ولا تتدعم، بفعل أى قواعد قانونية أو دينية خاصة. وأن عضوية الفرد فى طبقة معينة لا تضفى عليه أى حقوق مدنية أو سياسية معينة. وتترتب على هذه النقطة أن حدود الطبقات الاجتماعية أقل قابلية للتحديد الدقيق. حقيقة أن الطبقتين الاجتماعيتين الرئيستين، وهما البورجوازية (الطبقة الوسطى) والطبقة العاملة، يمكن تحديدهما بسهولة نسبيا فى معظم المجتمعات، ولكننا يجب أن ندرك أن هناك كثيرا من الشرائح الوسطى، التى يشار إليها من قبيل التبسيط باسم

"الطبقات الوسطى"، والتى يصعب تعيين حدودها بدقة، كما أن العضوية فيها لا يمكن أن تحدد بأى طريقة سهلة بسيطة(*).

ونلاحظ فضلا عن هذا أن عضوية الطبقات الاجتماعية الحديثة تتميز بأنها أقل ثباتا فى العادة من عضوية الأنماط الأخرى من الجماعات التدرجية. حقيقة أن الفرد يولد فى طبقة اجتماعية معينة –تماما كما يولد فى طائفة أو طبقة إقطاعية- ولكن من الأمور الضعيفة الاحتمال أن يظل فى نفس المستوى الاجتماعى الذى ولد فيه، على خلاف الفرد فى مجتمع الطائفة أو الطبقة الإقطاعية. ففى خلال حياة الفرد يستطيع هو –أو أسرته- أن ترتفع أو تسقط فى سلم التدرج الاجتماعى. فإذا ارتقى مستواه الطبقى، فهو ليس بحاجة إلى صك نبالة، أو إلى أى نوع من الاعتراف الرسمى، يؤكد به وضعه الطبقى الجديد. فيكفيه أن يصبح أكثر ثراء، أو أن يضطلع بدور

(*) يجب أن نلاحظ أن هاتين الطبقتين تمثلان الطبقتين الرئيسيتين فى المجتمع الرأسمالى فقط، أما الأشكال الاجتماعية الاقتصادية السابقة على الرأسمالية أو المعاصرة لها، فتتميز بالطبع بوجود طبقات أخرى، ذات صفات ومشخصات مختلفة. ذلك أن أشكال الملكية الخاصة لأهم وسائل الإنتاج السائدة فى كل نظام من النظم الاجتماعية المتتابعة تاريخيا هى التى تحدد طبيعة وشكل الطبقات الرئيسية الموجودة فى ذلك المجتمع. فنجد مثلا فى المجتمع العبودى أن الطبقتين الرئيسيتين كانتا السادة والعبيد، وفى المجتمع الإقطاعى السادة الإقطاعيون وأرقاء الأرض (أو الأقنان)، وفى المجتمع الرأسمالى الرأسماليون (البورجوازيون) والبروليتاريا (الطبقة العاملة).

ثم هناك علاوة على الطبقات الرئيسية طبقات أخرى فرعية. ولكنها تقوم على أسس أخرى من طبيعة ثانوية. فنجد من أمثلة تلك الطبقات الفرعية ملاك الأرض أو الفلاحين فى ظل المجتمع الرأسمالى. ويمكن أن نقول عن تلك الطبقات بصفة عامة أنها تمثل إما رواسب طبقات رئيسية عفا عليها الزمن، أو خمائر لطبقات رئيسية سوف تتضح ملامحها ومشخصاتها فى المستقبل. ومن الممكن علاوة على كل هذا أن تنقسم كل طبقة فى داخلها إلى طبقات أو أقسام فرعية.

فإذا كان الوضع بهذا التعقيد بالنسبة للمجتمع الصناعى الرأسمالى الذى يتكلم عنه بوتومور (وهو الذى توجد فيه هاتان الطبقتان الرئيسيتان) فإنه بالقطع أكثر تعقيدا بالنسبة للمجتمع الذى يعيش مرحلة انتقالية من مراحل تطوره الاقتصادى الاجتماعى. والنموذج الحى القريب لذلك هو مجتمعنا المصرى.

فالسمة العامة المميزة للمجتمع المصرى أنه مجتمع انتقالى من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. فهو لم يعد يعرف مرحلة الإقطاع بشكلها الكلاسيكى، ولم يعرف بعد السيطرة الكاملة للنظام الرأسمالى. هذا فضلا عن أن مرحلة التغيير الاشتراكى كانت قصيرة العمر نسبياً لم تستطع - برغم الإنجازات العظيمة التى تحققت- تغيير أجل صورة العلاقات الاقتصادية الاجتماعية فى المجتمع.

وقد رتبنا فى مقالنا عن الطبقات بعضا من النتائج على هذا الوضع يجب الالتفات إليها عند دراسة البناء الطبقى فى المجتمع المصرى، ويحسن أن يرجع القارئ إلى: دكتور محمد الجوهرى: منهج فى دراسة بناء المجتمع المصرى، مجلة الكاتب، أغسطس ١٩٧٢، ص ص ٣٨-٥٦.

اقتصادى أو مهنى معين، أو يكتسب حتى بعض السمات الثقافية الثانوية للشريحة الاجتماعية التى سينتقل إليها.

وبرغم وضوح الأساس الاقتصادى للطبقات الاجتماعية، فإن هذه الحقيقة يمكن تفسيرها بطرق عديدة مختلفة، مما يترتب عليه ظهور عديد من الآراء المتباينة أشد التباين حول أهمية الطبقات فى الحياة الاجتماعية وحول العلاقات بين الطبقات. ولعله من المفيد أن نبدأ استعراض تلك الآراء المتعارضة بمناقشة تفسير كارل ماركس، ذلك لأنه يؤكد بقوة الأساس الاقتصادى للطبقات، كما يؤكد على العلاقات المتناقضة بينها، ولأن الدراسة النقدية لمفاهيم ماركس سوف تلقى الضوء على معظم المشكلات الحيوية المتصلة بطبيعة الطبقات الاجتماعية.

نلاحظ أولا أن ماركس لم يقدم إطلاقا نظرية منهجية متكاملة فى الطبقات، على الرغم من أنه يمكن أن يقال بحق (كما لاحظ لينين) أن كل ما كتبه ماركس كان متصلا بموضوع الطبقات على نحو أو آخر.

والنقطة التى بدأ عندها ماركس يقدم عرضا متماسكا لنظريته هى بالضبط حيث توقف مخطوط المجلد الثالث من كتابه رأس المال دون أن يكتمل وذلك بعد صفحة واحدة كان قد بدأ يركز فيها على الصعوبات التى واجهت نظريته فى الطبقات. والواقع أن ماركس قد تبنى فكرة معينة عن الطبقة كانت مستخدمة على نطاق واسع من قبل المؤرخين والمفكرين النظريين الاجتماعيين (بمن فيهم الاشتراكيين الأوائل) فى الوقت الذى بدأ فيه دراسته السوسيولوجية، ثم وجه بعد ذلك مزيد عنايته لمحاولة مواءمة فكرته هذه مع الإطار العام لنظريته فى التغير الاجتماعى، واستخدامها فى تحليل تطور نظام اجتماعى معين، هو الرأسمالية الحديثة. وقد أشار هو نفسه إلى ذلك عندما كتب فى إحدى خطاباته القديمة يقول: "... الواقع أنه ليس لى أى فضل فى اكتشاف وجود الطبقات فى المجتمع الحديث، ولا وجود الصراع بينها. فقبلى بكثير استطاع بعض المؤرخين البورجوازيين وصف التطور التاريخى لهذا الصراع بين الطبقات، كما قام بعض الاقتصاديين البورجوازيين بتشريح الطبقات اقتصاديا". واستطرد ماركس شارحا اسهامه الخاص فى دراسة الموضوع وهو أنه أوضح أن وجود الطبقات يرتبط بمراحل تاريخية معينة من مراحل تطور الإنتاج، وأن صراع الطبقات فى المجتمعات الرأسمالية الحديثة سوف يؤدى إلى انتصار الطبقة العاملة وسيكون إيذانا بمجتمع

اشتراكى لا طبقى.

لذلك نجد أن السمات المميزة لنظرية ماركس هى فهم الطبقات الاجتماعية فى ضوء نظام الإنتاج، وفكرة التطور الاجتماعى من خلال الصراع الطبقى الذى سينتهى إلى نمط جديد من المجتمعات بلا طبقات. وكما قال ماركس: "...إن مجموع ما يسمى تاريخ العالم ليس سوى ما خلقه الإنسان نفسه بواسطة العمل البشرى". فالإنسان يخلق (ويعيد خلق) نفسه بمعنى فيزيقى وبمعنى ثقافى أيضا. ويقول ماركس فى مقدمة كتابه "نقد الاقتصاد السياسى": "يدخل الناس فى الإنتاج الاجتماعى الذى يصنعه الناس فى علاقات محددة لا مناص منها ولا تخضع لإرادتهم الخاصة. وتقابل علاقات الإنتاج هذه مرحلة معينة من مراحل تطور قوى الإنتاج المادية عندهم. ويكون مجموع علاقات الإنتاج هذه البناء الاقتصادى المجتمع، وهذا البناء هو بمثابة الأساس الواقعى الذى تنهض عليه الأبنية الفوقية السياسية والقانونية، والذى تقابله أشكال محددة من الوعى الاجتماعى. فطريقة إنتاج الحياة المادية تحدد الطابع العام لعمليات الحياة الاجتماعية، والسياسية، والروحية".

فالطبقات الاجتماعية قد نشأت مع أول توسع تاريخى لقوى الإنتاج بحيث تجاوزت المستوى اللازم لمجرد الإعاشة، بما فى ذلك توسيع تقسيم العمل خارج نطاق الأسرة، وتراكم فائض الثروة، وظهور الملكية الخاصة للموارد الاقتصادية. لذلك كانت علاقات الأفراد –المتفاوتة- بأدوات الإنتاج المملوكة ملكية خاصة هى التى تمثل أساس قيام الطبقات الاجتماعية. وقد حدد ماركس بعض المراحل الهامة فى التاريخ البشرى، أو بعض الأشكال الرئيسية للبناء الاجتماعى. وكتب فى مقدمة كتابه "نقد الاقتصاد السياسى" يقول: يمكننا على وجه الإجمال أن نحدد الأساليب الآسيوية، والعتيقة، والإقطاعية، والبورجوازية الحديثة فى الإنتاج باعتبارها مراحل تقدم التكوين الاقتصادى للمجتمع". وقد أشار – هو وإنجلز Engels- فى موضع آخر إلى: الشيوعية البدائية، والمجتمع العتيق (العبودى)، والمجتمع الإقطاعى (نظام القنانة)، والرأسمالية الحديثة (العمل المأجور)، باعتبارها تمثل الأشكال التاريخية الرئيسية للمجتمع. وتتميز إشارات ماركس إلى نمط المجتمع الآسيوى بأهمية وطرافة خاصة، لأن هذا النمط يقع خارج سلسلة التطور التى مرت بها المجتمعات الغربية، ولأنه يبدو بذلك أنه يسلم بإمكانية قيام طبقة حاكمة

فى هذه الحالة تتكون من كبار الموظفين الذين يتحكمون فى الجهاز الإدارى. إلا أنه لم يتابع دراسة هذا الموضوع فى مؤلفاته اللاحقة.

وتتم التغيرات التاريخية من أحد أنماط المجتمعات إلى الآخر بواسطة الصراعات الطبقية وانتصار طبقة معينة على الطبقات الأخرى. ويعكس الصراع الطبقى نفسه عدم إمكان المواءمة بين أساليب مختلفة فى الإنتاج، ويتوقف انتصار طبقة معينة –وما يلى ذلك من إعادة تشكيلها للمجتمع- على ظهور أسلوب فى الإنتاج أحدث وأكثر تفوقا، يكون فى صالح الطبقة الجديدة أن يسود سائر الأساليب الأخرى. وتقول كلمات ماركس فى هذا الصدد: "لا يمكن أن يختفى أى نظام اجتماعى قبل أن تتطور جميع القوى المنتجة التى يمكن أن تجد لنفسها متسعا فيه. ولا يمكن أن تظهر علاقات إنتاج أحدث وأرقى قبل أن تكون الظروف المادية لوجودها قد نضجت فى أحشاء المجتمع القديم".

على أن ماركس لم يكن يقدم نظرية بسيطة ساذجة فى الحتمية التكنولوجية أو الاقتصادية. بل على العكس من ذلك، كما أكد فى نقده لفلسفة التاريخ عند هيجل، إذ يقول: "ليس "التاريخ هو الذى يستخدم الناس كأداة لتحقيق أهدافه الخاصة، كما لو كان فردا معينا. إن التاريخ ليس سوى النشاط الذى يبذله الناس لتحقيق أهدافهم هم". لقد كان ماركس يؤمن بقوة (وإلا كانت كل نشاطاته الفكرية والسياسية الأخرى نوعا من العبث) بأن انتصار الطبقة الجديدة الناشئة يتوقف على وعيها بموقفها وبأهدافها، وكذلك على فاعلية تنظيمها السياسى، وعلى وضعها الاقتصادى الفعلى. وهذا هو على وجه الخصوص وضع الطبقة العاملة فى المجتمع الرأسمالى، وقد ناقش ماركس فى عدة مناسبات مختلفة العوامل التى يمكن أن تؤثر على تطور وعيها الطبقى وعلى نضجها السياسى. فدرس فى كتابه "بؤس الفلسفة" –على سبيل المثال- بشئ من الإسهاب تطور الطبقة العاملة، وأضاف بعض الملاحظات النقدية حول الدراسات الإمبيريقية الخاصة بهذه الحركة الاجتماعية ذات الأهمية القصوى. ويقول فى هذا: "لقد أجريت كثير من البحوث لتتبع المراحل التاريخية التى مرت بها البورجوازية، ابتداء من الكميونة حتى تكونها كطبقة. ولكن عندما يتعلق الأمر بمسألة التوصل إلى فهم واضح للاضرابات، والاتحادات، وغيرها من الأشكال التى تحاول البروليتاريا من خلالها –وعلى مرأى منا- تنظيم نفسها كطبقة، نجد البعض وقد استولى عليه خوف رهيب، بينما يبدى آخرون

ازدراء وتعاليا". ولذلك يعتبر من أهم سمات نظرية ماركس فى الطبقات أنها تحاول أن تأخذ فى اعتبارها التفاعل بين الموقف الواقعى للأفراد المشتركين فى عملية الإنتاج، من ناحية، والتصورات التى يكونونها عن موقفهم وعن اتجاهات الحركة الاجتماعية والسياسية المتاحة لهم، من ناحية أخرى. هذا وتفسح النظرية فى تطبيقها على المجتمعات الحديثة مكانا كبيرا لتأثير الأفكار والمذاهب الفكرية. ويرجع اقتناع ماركس بأن الطبقة العاملة سوف تنتصر خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا فى صراعها ضد البورجوازية، إلى اعتقاده بأن نظام الإنتاج بالمصانع الضخمة الحديثة سوف يساعد إلى أقصى حد على نمو الوعى الطبقى، وعلى انتشار الأفكار الاشتراكية وتنظيم الحركة السياسية.

ولقد كان ماركس مهتما بشكل خاص –شأنه فى ذلك شأن غيره من مفكرى القرن التاسع عشر الذين ساهموا فى تأسيس علم الاجتماع – بدراسة أصول وتطور المجتمع الرأسمالى الحديث. وقد اختار أن يدرس تلك الأصول وهذا التطور فى بلد واحد أساسا هو انجلترا، لأنها كانت فى ذلك الوقت أعظم البلاد الصناعية تقدما. وكان هدفه من ذلك أن يوضح للآخرين –كما يقول هو نفسه- "صورة مستقبلهم". ولقد كانت نظرية ماركس مقنعة أشد الإقناع فى تطبيقها على هذا المجتمع الانجليزى فى منتصف القرن التاسع عشر. وبدا أن مسار التطور الصناعى يؤكد القضية التى مؤداها أن المجتمع آخذ فى الانقسام بشكل واضح إلى طبقتين رئيسيتين، طبقة صغيرة من الرأسماليين الذين يزدادون ثراء، وجماهير متزايدة ممن لا يملكون شيئا ومن العمال المأجورين الفقراء. وإن الهوة الاجتماعية بين الفريقين آخذه فى الاتساع نتيجة انهيار الطبقات الوسطى (والتى كانت تعنى عند ماركس فئة صغار المنتجين المستقلين وأصحاب المهن المستقلين) التى تحول أفرادها إلى مستخدمين لدى الغير. ثم كانت نشأة الحركة العمالية –كذلك- (ممثلة فى النقابات، والجمعيات التعاونية والأحزاب السياسية الاشتراكية) واندلاع الصراعات الثورية فى جميع أنحاء أوروبا، وخاصة فى السنوات التى سبقت عام ١٨٤٨، كانت كلها بمثابة شواهد تؤيد نبوءة ماركس بنمو الوعى الطبقى عند الطبقة العاملة، وظهور هذا الوعى فى صورة مذاهب اجتماعية جديدة وأشكال جديدة من التنظيم السياسى.

وقد ظلت نظرية ماركس طوال الثمانين عاما الماضية موضوعا لنقد لا

يعرف هواده من ناحية ولدفاع عنيد من ناحية أخرى. وقد اهتمت تلك المناقشات بثلاثة جوانب أساسية من النظرية. أولها ذلك النقد الذى يعترض على الأهمية التى أولاها ماركس للطبقات الاجتماعية وللصراعات الطبقية فى تفسير التغيرات التاريخية الأساسية فى المجتمع البشرى. ويقال فى هذا الصدد إن ماركس قد أهمل، نتيجة اهتمامه الزائد بالطبقات، علاقات اجتماعية أخرى على جانب كبير من الأهمية، خاصة تلك العلاقات التى تربط بن الناس داخل المجتمعات القومية. وقد أدى هذا إلى تشويه تصويره للتغير الاجتماعى من ناحيتين. إذ قاده هذا إلى التهوين من شأن تأثير القومية والصراع بين الأمم فى التاريخ البشرى. ولعل ذلك كان من الأخطاء التى يمكن التماس العذر لها فى منتصف القرن التاسع عشر حيث كان هناك من المفكرين –مثل كونت وسبنسر- من يعتقد أن الحرب سوف تختفى نهائيا من حياة الإنسان. إلا أن نمو المشاعر القومية والإمبريالية خلال الشطر الأخير من القرن التاسع عشر يمثل مشكلة خاصة أمام نظرية ماركس. إذ على الرغم من إمكان تفسير تلك المشاعر بأنها انتشار أفكار الطبقة الحاكمة، فإن السؤال يظل مطروحا كما هو: لماذا استطاعت مثل هذه الأفكار والمشاعر أن تؤثر على مثل هذا القطاع العريض من السكان، فى الوقت الذى أخذت فيه الحركة العمالية تنمو بعنف، وأصبحت المذاهب الماركسية تحظى بانتشار واسع وشهرة بين الناس.

كما أن ماركس لم ينتبه بالقدر الكافى لجانب آخر من الإحساس المتزايد بالمجتمع القومى فى الأمم الأوروبية، الذى كان مسئولا عن تقييد نمو الصراعات الطبقية والتخفيف منها. فلقد كان من اليسير فى منتصف القرن التاسع عشر أن نميز بين "أمتين" داخل كل مجتمع، تشارك إحداهما مشاركة كاملة وفعالة فى الشئون القومية وتقوم على توجيهها، بينما تمثل الأخرى المادة الخام التى يمارس عليها الساسة عملهم. كذلك كان من السهل أن تتحسس الحركة الثورية العنيفة التى كانت آخذة فى التكون بين أبناء "الأمة" الخاضعة المقهورة. ولكنه كان قد بدأ – حتى وماركس لا يزال على قيد الحياة- توسيع نطاق الحقوق السياسية والاجتماعية لكى تشمل جماعات جديدة من السكان، وهو التطور الذى اتصل – ولكن بسرعة أكبر- خلال القرن العشرين، والذى كان من نتيجته تغير العلاقات بين الطبقات. ولقد لعبت المفاهيم الأخلاقية والاجتماعية الجديدة – التى تؤكد على المصالح البشرية المشتركة داخل الوطن الواحد- وكذلك فكرة "المواطنة"، دورا فى إحداث هذه التغيرات، كما كانت فى نفس الوقت إحدى نتائج تلك التغيرات.

ولقد بدا فشل الصراعات الطبقية داخل البلاد الصناعية فى الوصول إلى تلك الدرجة من الشدة التى كان يتوقعها لها ماركس، بدا بشكل مؤثر وحاد فى عام ١٩١٤، عندما أجمعت كل الأحزاب الاشتراكية الأوروبية تقريبا –وكثير منها ذو عقيدة ماركسية- على تأييد الحرب التى شنتها حكومتها. كذلك بدت نفس الظاهرة – ولكن ليس بنفس التأثير والحدة- فى التغيرات التى طرأت على سياسة الطبقة العاملة خلال القرن العشرين، حيث تحولت من الأفكار والأفعال الثورية إلى الأفكار والأفعال الإصلاحية. وقد يمكن القول فى هذا الصدد أن رابطة القومية – الاجتماعية قد أثبتت فى هذه العملية أنها أكثر فعالية من رابطة الطبقة فى خلق مجتمع متماسك.

والنقطة الثانية فى النقد الذى وجه إلى ماركس هى أنه على الرغم من أن النظرية الماركسية قد أثبتت كفاءة معقولة فى تفسير ظواهر العلاقات الطبقية فى المجتمعات الرأسمالية الحديثة، فإنها لم تثبت نفس الكفاءة –ولا هى استخدمت بنفس النجاح- فى تفسير عدد من أنماط التدرج الاجتماعى الأخرى. والواقع أن فى النظرية الماركسية استخدامين متميزين لمصطلح "طبقة" يمكن أن يحلا لنا تلك المشكلة.

وكثيرا جدا ما يستخدم ماركس مصطلح طبقة للإشارة إلى الجماعات الاجتماعية الرئيسية –المضطهدين والمضطهدين- التى تتصارع مع بعضها البعض فى كل نمط من أنماط المجتمع الإنسانى فيما بعد المرحلة الموغلة فى البدائية، وذلك على نحو ما جاء فى افتتاحية البيان الشيوعى: "إن تاريخ كل مجتمع إلى يومنا هذا ليس سوى تاريخ الصراع بين الطبقات". إلا أن ماركس يدرك فى مكان آخر من مؤلفاته الملامح المميزة للطبقات الاجتماعية الحديثة. ففى كتابه الأيديولوجية الألمانية يقابل بين نظام الطبقات ونظام الطبقات القطاعية، ويلاحظ: "التمييز بين الفرد الشخصى والفرد الطبقى، وأن الطبيعة العرضية لظروف حياة الفرد لم تظهر إلا بظهور الطبقة، التى كانت هى نفسها من نتاج البورجوازية". والواقع أن ماركس قد كرس نفسه أساسا لدراسة "الطبقة" بهذا المعنى الثانى، كما توضح مؤلفاته العلمية بما فيه الكفاية. ولذلك لم تتح له فرصة مواجهة الصعوبات التى يمكن أن تنشأ عن تطبيق نظريته العامة فى الطبقات فى تفسير أصول وتطور المجتمعات الإقطاعية، أو نظام الطوائف، أو الشكل الآسيوى من المجتمعات الذى

حدده هو نفسه وصور ملامحه باختصـار. فالنقد إذن ليس هو أن مـاركس نفسـه قد أخفق فى اختبار نظريته بقدر كاف من الشمول. فقد صـاغ فروضـا جديدا ومثيـرة، وحاول أن يطبقها بصرامة على النموذج الذى بدا له أنه بـالغ الأهميـة من النـاحيتين النظرية والعملية، وأعنى نمو الرأسمالية الحديثة. أما الفشل فهو فشل من جاء بعده من الماركسيين، الذين أمسكوا –إلى حد كبير- عن اختبـار مدى فائدة النظريـة ونواحى القصور فيها عند تطبيقها على مواقف تاريخية أخرى.

أما الخط الثالث الذى سار فيه النقد –وهو الذى يهمنـا هنـا أكثر من أى شئ- فيوجـه مباشـرة إلـى تصـوير مـاركس لنمـو الطبقـات الاجتماعيـة فـى المجتمعـات الرأسمالية الحديثة. فقد تنبأ ماركس –بصفة عامة- بأن الهوة الاجتماعيـة الموجـودة بين الطبقتين الرئيسيتين –البورجوازية والبروليتاريا- سوف تزداد اتساعا. ويرجـع ذلك جزئيـا إلـى تزايد التنـاقص بين ظروف معيشـة كل منهمـا. ويرجـع كذلك إلـى اختفاء الشرائح الوسطى من المجتمع الرأسمالى، وأن الـوعى الطبقى للبروليتاريـا سوف ينمو ويتخذ طابعا ثوريا، وأن حكم البورجوازية سوف تعصف به فى النهايـة ثورة الغالبية العظمى من السكان.

وقـد وجهـت ضـد هـذا الـرأى حجـج كثيـرة اعتمـدت علـى الملاحظـة السوسيولوجية للتغيرات التى طرأت على بنـاء المجتمعات الحديثـة. فيقال أولا أن الهوة بين البورجوازية والبروليتاريا لم تتسع لعدة أسباب. ذلك أن إنتاجيـة الصـناعة الحديثة –وخاصة خلال العقود القليلـة الماضيـة- قد ارتفعت ارتفاعـا عظيمـا بحيـث أدت إلى رفع مستوى المعيشة العام بشكل ملحوظ. وحتى لو ظل توزيـع الدخل بين الطبقات على حاله دون تغيير، فإن من شأن ذلك أن يؤدى إلى رفع مستوى معيشـة الطبقة العاملة إلى الحد الذى يمكن أن يشـجع علـى وجـود مطـامح جديدة واتجاهـات اجتماعيـة جديـدة بعيـدة كـل البعـد عـن المطـامح والاتجاهـات التـى تحبـذ الأهـداف الثوريـة. ثم يقـال عـلاوة علـى ذلك أن توزيـع الـدخل القومى قد تغير فعلا لصـالح الطبقة العاملة، مما يـؤدى إلـى تـدعيم هذه الاتجاهـات –المعاديـة للأهداف الثوريـة- وتوكيـدها. ولـو أن المـدى الـذى بلغتـه عمليـة إعـادة توزيـع الـدخل والثـروة فـى المجتمعـات الحديثـة لازال موضـع خـلاف، وسـوف نشـير فـى موضـع لاحـق إلـى بعض الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع. ولكن حتى القدر المعتدل من إعادة توزيع الدخل، علاوة على الزيادة العامة فى الـدخل، وتوسيع نطـاق الخـدمات الاجتماعيـة،

وزيادة تأمين العمالة، كل ذلك من شأنه أن يؤدى بوضوح إلى إحداث تغير هام فى وضع الطبقة العاملة فى المجتمع. ولم يعد من الممكن أبدا فى أواخر القرن العشرين أن نتصور أن الطبقة العاملة فى البلاد الصناعية المتقدمة مغتربة عن المجتمع كلية، أو كما تقول عبارة ماركس، "طبقة ضمن المجتمع المدنى وليست طبقة منتمية إلى المجتمع المدنى".

ومن التغيرات الأخرى التى تمثل مشكلة بالنسبة للنظرية الماركسية نمو "الطبقات الوسطى الجديدة". وليس من شأن هذا أن يعنى مباشرة فساد رأى ماركس بأن "الطبقات الوسطى" سوف تختفى تدريجيا فى المجتمعات الحديثة. ذلك لأنه كان يشير إلى أعداد كبيرة من صغار المنتجين، والحرفيين، والعمال اليدويين، وصغار الزراع والمهنيين الذين يعملون لحسابهم، وكثيرين غيرهم ممن تم امتصاصهم فعلا كمستخدمين بالأجر فى المشروعات الرأسمالية الكبيرة. ومع ذلك فإنها لا تتناقض مع أحد آراء ماركس الأساسية، وهى أن "الشرائح الوسطى" سوف تختفى، وأنه سيظهر بناء طبقى مبسط يضم طبقتين رئيسيتين محددتين. وقد كتب فى البيان الشيوعى يقول: "إن الذى يميز عصرنا الحاضر –عصر البورجوازية- هو أنه جعل التناحر الطبقى أكثر بساطة: فإن المجتمع ككل آخذ فى الانقسام أكثر فأكثر، إلى معسكرين كبيرين متعارضين، إلى طبقتين كبيرتين، تواجه إحداهما الأخرى مباشرة، هما البورجوازية والبروليتاريا".

وتضم الطبقات الوسطى الجديدة الموظفين الكتابين، وفئة المشرفين، والمديرين، والفنيين، والعلماء، وكثيرين من أولئك الذين يعملون فى توفير هذه الخدمة أو تلك (كخدمات الرفاهية الاجتماعية، والترويح، وقضاء أوقات الفراغ). وقد كان ظهورها نتيجة التنمية الاقتصادية، وهى تعبير عن زيادة تعقد التدرج الاجتماعى فى المجتمعات الصناعية الحديثة. ثم هى تدخل –أو تعيد إدخال- عنصر هام من العناصر التى يقوم عليها التدرج، وهو الهيبة الاجتماعية القائمة على المهنة، والاستهلاك، وأسلوب الحياة.

وقد فعل ذلك ماكس فيبر - الذى كان أول من قدم بديلا شاملا متكاملا للنظرية الماركسية –بأن ميز أولا بين مختلف أشكال التدرج التى تتعايش مع بعضها فى المجتمعات الحديثة وهى: التدرج الطبقى، الذى أولاه ماركس اهتمامه الأكبر، والتدرج على أساس الهيبة الاجتماعية أو الاحترام. كما درس توزيع القوة

السياسية فى المجتمع كظاهرة مستقلة، وهى التى اعتبرها ماركس نتيجة من نتائج التدرج الطبقى وحده تقريبا. ومن الأمور الواضحة فى نظر فيبر أن التدرج على أساس الهيبة – الذى يسمح بتكوين جماعات مكانة- يرجع فى الأصل إلى الجماعات قبل الرأسمالية التى كانت تحظى بالاحترام الاجتماعى، كمختلف عناصر طبقة النبلاء، والمهن المتعلمة، وكبار الموظفين. أما الطبقات الوسطى الجديدة فى المجتمعات الصناعية المتقدمة فتتميز على الأقل ببعض هذه الملامح نفسها التى تؤسس ادعاءاتهم بمكانة اجتماعية معينة على خصائصهم التعليمية والثقافية، وعلى طبيعة المهن التى يمارسونها، وعلى أسلوبهم الخاص فى الحياة.

ونلاحظ أن التدرج على أساس الهيبة يؤثر على النظام الطبقى –كما يفهمه ماركس- من ناحيتين هامتين. أولا: أنه يقحم بين الطبقتين الرئيسيتين مجموعة من جماعات المكانة التى من شأنها أن تملأ الهوة الموجودة بين الطرفين المتباعدين فى البناء الطبقى. ثانيا: أنه يقدم تصورا جديدا تماما للتدرج الاجتماعى ككل، وبمقتضاه يبدو هذا التدرج كمتصل Continuum من مراتب مكانة أقل وضوحا وتحديدا، التى تتحدد وفقا لمجموعة من العوامل المختلفة، وليس وفقا لعامل الملكية وحده، وهو تصور لا يتفق وفكرة تكون طبقات اجتماعية ضخمة ووجود صراع أساسى بين الطبقات. فالعلاقات بين جماعات المكانة بمستوياتها المختلفة علاقات تنافس، وليست علاقات صراع. ومع نمو الطبقات الوسطى عدديا، التى تمثل نسبة متزايدة من مجموع السكان، أخذت هذه الفكرة عن التدرج الاجتماعى كمتصل من مراتب الهيبة (أو المكانات) –دون أى فواصل حادة بينها، وبالتالى بدون وجود صراعات واضحة بين الجماعات الاجتماعية الرئيسية- أخذت تؤثر بشكل متعاظم على الفكر الاجتماعى، وكان انتشارها بمثابة اختبار لنمو الوعى الطبقى. وترتب على هذا أنه على حين اعتبر ماكس فيبر أن التدرج على أساس الطبقة والتدرج على أساس المكانة يتعايشان إلى جوار بعضهما فى المجتمعات الحديثة، وأن أهمية كل منهما النسبية تتذبذب تبعا للتغيرات التى تطرأ على التكنولوجيا وعلى الظروف الاقتصادية؛ على حين كان هذا رأى ماكس فيبر وجدنا بعض علماء الاجتماع المعاصرين ينتهون إلى أن جماعات المكانة قد أصبحت اليوم أكثر أهمية من الطبقات الاجتماعية بكثير فى نسق التدرج الاجتماعى ككل.

وقد أيد هذه النتيجة رأيان آخران يؤكد أحدهما أن كمية الحراك الاجتماعى

فى المجتمعات الصناعية قد تعاظمت بحيث أصبحت قادرة على أن تمنع حدوث تركز الطبقات وثباتها بالمعنى الذى كان يقصده ماركس، بل وأن تقنعنا –على خلاف آراء ماركس- بقبول صورة التدرج الاجتماعى كسلسلة متتابعة من مستويات الهيبة، أو كسلم ذى درجات متلاحقة يستطيع الأفراد صعوده أو هبوطه تبعا لقدراتهم. إلا أن مقدار ومدى الحراك الاجتماعى قد قدره العلماء بطرق متعارضة، كما هو الحال بالنسبة لقضية توزيع الدخل. وسنشير فيما بعد إلى بعض نتائج البحوث الحديثة المتعلقة بهذا الموضوع.

أما الرأى الثانى الذى يؤيد هذه النتيجة، والذى يرجع فى نهاية الأمر إلى تمييز فيبر بين التدرج الطبقى وتوزيع القوة السياسية، فقد عرضه رالف دارندورف بمنتهى القوة فى كتابه المعنون **الطبقة والصراع الطبقى فى المجتمع الصناعى**. ومؤدى القضية الأساسية عند دارندورف أن التزامن بين الصراع الاقتصادى والصراع السياسى –والذى يمثل أساس نظرية كارل ماركس –لم يعد قائما فيما أسماه "مجتمعات ما بعد الرأسمالية". ويقول دارندورف عن المجتمع الرأسمالى: "إن خطوط الصراع الصناعى والسياسى كانا متطابقين. ثم عادا طرفا العملية الصناعية –وهما رأس المال والعمل- ليلتقيا من جديد، كبورجوازية وبروليتاريا، على مسرح الأحداث السياسية... ومن القضايا المحورية فى هذا التحليل أن الصناعة والمجتمع قد انفصلا عن بعضهما فى مجتمع ما بعد الرأسمالية على خلاف الوضع الذى كان قائما فى المجتمع الرأسمالى. وأخذت هذه الظاهرة تتزايد وضوحا، وهى أن العلاقات الاجتماعية فى المجال الصناعى –بما فيها الصراع الصناعى- لم تعد تسيطر على المجتمع ككل، وإنما تظل مقصورة، فى أنماطها ومشكلاتها، على الميدان الصناعى وحده. فالصناعة والصراع الصناعى قد أصبحا معزولين عن سائر النظم فى مجتمع ما بعد الرأسمالية، أعنى أنهما محصوران داخل حدود مجالهما الفعلى فاقدين بذلك تأثيرهما على سائر ميادين المجتمع الأخرى".

على أننا إذا وضعنا هذه الآراء على محك الاختبار الإمبيريقى وجدنا أن دحضها أيسر بكثير من دحض آراء ماركس التى أرادت أن تحل محلها. فقد أثبتت عديد من الدراسات أن الصراعات السياسية الرئيسية فى البلاد الصناعية الأوروبية –وبدرجة أقل فى الولايات المتحدة- ترتبط أوثق الارتباط بالصراعات الصناعية

دائمـا، وأن هـذه الصـراعات تعبـر عـن المصـالح المتعارضـة للطبقـات الاجتماعيـة الرئيسـية. علـى أن انتقـادات دارنـدورف لمـاركس يمكـن أن تكـون أكثـر اقناعـا فـى صـياغاتها غيـر المتطرفـة، عنـدما يقـول مـثلا إن فـى المجتمـع جماعـات متصـارعة أخرى علاوة على الطبقات الاجتماعية قد تكون لهـا فـى بعض الأحيـان أهميـة فائقة. وعندما يقول أيضا إن الارتباط بين الصـراع الصـناعى والصـراع السياسـى لا يمكن أن يؤخـذ ببسـاطة كقضـية مسلم بهـا، وإنمـا يجب أن يـدرس فـى كل حالـة علـى حدة. وأخيرا عندما يقول إنه بنمو المجتمعات الصناعية الرأسمالية طرأت بعض التغيرات المهمة على طبيعة الصراعات السياسية نفسها، التى لم يكن لماركس مـن سـبيل للتنبـؤ بها بوضوح أو أخذها فى الاعتبار.

وعـلاوة علـى الانتقـادات التـى أشـرنا إليهـا، والتـى تعتـرض علـى تصـوير مـاركس للعلاقـات بـين الطبقـات، هنـاك نـوع آخـر مـن النقد الـذى يطعـن فـى صـحة تحليله للطبقتين الرئيسيتين –وهما البورجوازيـة والبروليتاريـا- بسـبب مـا تعرضـت لـه مـن تغيـرات خـلال القـرن العشـرين. فيقـال إن البورجوازيـة لـم تعـد بعـد جماعـة مغلقـة متماسكة ومستمرة. فقد خضـع بناؤهـا، وتكوينهـا، وثباتهـا للتغيـرات العميقـة بمرور الوقت، وذلك بسبب اتسـاع نطـاق الملكيـة الخاصـة، وتفتت الثـروات الكبـرى، وزيادة الحـراك الاجتماعى، وغيرهـا مـن التغيـرات التـى طـرأت علـى المجتمـع هـذا فضلا عن أنـه لـم يعـد مـن الممكـن الإصـرار علـى أن البورجوازيـة طبقـة مسيطرة. أولا: لأنهـا لـم تعـد جماعـة متماسكة، وثانيـا: لأن تعقـد المجتمعـات الحديثـة وتباينهـا يجعل من الصعب على أية جماعة واحدة أن تستأثر بالسلطة بمفردها. وأخيـرا: لأن الانتخابـات العامـة تضـمن بقـاء القـوة السياسـية فـى نهايـة الأمـر فـى أيـدى جمـاهير الشعب.

أما التغيرات التى طرأت علـى ظـروف الطبقـة العاملـة فيبـدو أنهـا كانـت أكثـر إضرارا بالنظرية الماركسية من تلك الانتقادات جميعـا. لقد توقـع مـاركس للطبقـات العاملة أن تصبح أكثر تجانسا، لأن الفروق فى المهارة وفى الأجر سـوف تتضـاءل، هذا إذا لـم تـزل تمامـا، بسـبب الاسـتخدام الأكثـر تركيـزا لـلآلات. كمـا توقـع لهـا أن تصبح أقوى عددا، لأن الكثيرين من أبناء الطبقة الوسـطى القديمـة سـوف ينحـدرون إلى مستوى العمال بأجر. وتوقع لها كذلك أن تصبح أكثر توحدا وأكثـر وعيـا طبقيـا نتيجة زيادة تشابه ظـروف الحيـاة والعمـل التـى تعـيش فـى ظلهـا، وسـهولة الاتصـال

بين منظمات الطبقة العاملة، وانتشار المذاهب الاشتراكية. وتوقع لها أخيرا أن تصبح قوة ثورية بسبب ازدياد التناقض بين ظروفها وأوضاعها المادية وظروف وأوضاع البورجوازية، وإدراكها أن التغيير الجذرى للمجتمع هو السبيل الوحيد الذى يمكن أن يكفل حياة بشرية معقولة للغالبية العظمى من الناس. وقد لاحظ النقاد فى هجومهم على هذه الآراء أن الطبقة العاملة الحديثة لازالت تتميز بقدر كبير من التباين من ناحية مستويات المهارة، على الرغم من أن الفروق فى الأجر آخذة فى التضاؤل باستمرار. ولاحظوا أيضا أن ازدياد تخصص المهن قد خلق نسق مكانة أكثر تعقيدا بكثير عما كان موجودا قبلا، كما خلق أنواعا عدة من المصالح التى تخص كل منها قطاعات بعينها. وأن نمو الطبقات الوسطى قل قلل نسبة العمال الصناعيين إلى مجموع السكان، فقلل بالتالى من تأثيرهم الاجتماعى. وأن ازدياد الحراك الاجتماعى قد أضعف من تضامن الطبقة العاملة. وأن التحسن العام الذى طرأ على مستويات المعيشة قد أدى إلى "تبرجز"(*) الطبقة العاملة ككل، التى تحاول الآن استعارة معايير الطبقة الوسطى وأنماطها فى الحياة.

ومن المؤكد أنه لا مناص من تقبل جانب من هذا النقد فى أى تصوير واقعى للطبقة العاملة فى المجتمعات الصناعية المعاصرة، ولو أن التغيرات التى حدثت مازالت تحتمل كثيرا من التفسيرات. وأكثر القضايا إثارة للخلاف فى هذا الشأن مسألة "تبرجز" الطبقة العاملة التى كثيرا ما عرضت بطريقة سطحية ساذجة. ولم يتعرض لها بالتحليل الدقيق إلا جولدثورب ولوكوود مؤخرا، اللذان لاحظا ترتيبا على بعض الدراسات الحديثة عن المجتمع البريطانى: "... أنه قد تكونت صورة – يمكن القول بأنها مقبولة على وجه العموم- عن نسق التدرج بأنه أصبح يزداد دقة فى تسلسل درجاته، كما أصبح أقل تطرفا وأقل صراحة فى نفس الوقت. إلا أنه قد ترتب على التقدم الاقتصادى الذى حدث مؤخرا –ولازال مستمرا ومتزايدا- دخول عامل جديد فى الموضوع، وهو وصول الطبقة العاملة إلى مستوى "الوفرة"... وقد ادعى بعض الكتاب أن الطبقة العاملة – أو على الأقل قطاع منها أكثر ثراء- تسير الآن فى طريق فقد هويتها كشريحة اجتماعية، وهى فى طريقها إلى الذوبان فى الطبقة الوسطى... ولابد أن يعنى هذا وقوع تغير فى البناء الطبقى أشد سرعة وأبعد

(*) "تبرجز" embourgeoiesement أى محاولة اكتساب صفات وخصائص الطبقة البورجوازية والتشبه بها.

أثـرا مـن أى عامـل آخـر يمكـن أن يترتـب علـى الاتجاهـات العلمانيـة فـى التوزيـع المهنى، أو فى التوزيع الشامل للدخل والثروة، أو فـى معدلات الحراك الاجتمـاعى بين الأجيال".

ثم ينتقل المؤلفان بعد ذلك إلى تحديد ودراسة ما يسميانه الجوانب الاقتصـادية والعلاقيـة (نسـبة للعلاقـات) والمعياريـة للتغيـرات التـى طـرأت علـى حيـاة الطبقـة العاملة. فيشيران إلى أن كثيرا من الدراسات قد بالغت فى تقدير التقدم الاقتصـادى للطبقـة العاملـة بالنسبة للطبقـة الوسطى، لأن تلك الدراسـات لـم تأخذ فـى اعتبارهـا العوامـل المتصـلة بـذلك التقدم، كـالأمن الاقتصـادى، وفـرص الترقـى، والامتيـازات الهامشية بأنواعها المختلفة. أمـا الجانبـان الآخـران وهمـا الجانـب العلاقـى (أى مـدى تقبل أبناء الطبقة الوسطى للعمال اليدويين على قدم المسـاواة فـى علاقـات اجتماعيـة رسـمية وغيـر رسـمية)، والجانـب المعيـارى (أعنـى مـدى اكتسـاب العمـال اليـدويين نظرة جديدة ومعـايير سـلوكية جديدة تشبه نظـرة ومعـايير الطبقـة الوسطى)، فيكـاد يمكن القول بأنهما لـم يدرسـا علـى الإطـلاق. ولكـن الشـواهد المتاحـة تؤكد أن الهـوة بـين الطبقـة العاملـة والطبقـة الوسطى لازالـت واسـعة جـدا. ويترتـب علـى هـذا أن النتـائج السياسـية التـى تُرتـب علـى مـا يسـمى "ببرجـزة" الطبقـة العاملـة، أو الـرأى القائل بان البلاد الصناعية الحديثة قد أصبحت مجتمعات طبقة وسطى، (مثـل نهايـة الإيديولوجيا ونهاية الصراع الطبقى)، هى موضع شك لا حد له.

وقد توصلت دراسة فرنسية حديثـة –أجراهـا "سيرج ماليـه" إلـى بعـض النتـائج التى تكمل النتائج التى انتهى إليها جولدثورب ولوكوود فقد أقام ماليه تمييزا هامـا بـين موقف العامل فى مجالى الاستهلاك والإنتـاج. ففـى مجـال الاستهلاك "لـم تعـد الطبقـة العاملة تعيش فى عزلة. إذ أدى بها مستوى معيشتها وطموحهـا فـى المتـع الماديـة إلـى الخروج من الأحياء الخاصة بها التى كانت تحصـر نفسـها داخلهـا فـى بدايـة التصـنيع. ولم يعد العامل يعتبر نفسه عاملا بعد أن يخرج من المصنع". أمـا فـى عمليـة الإنتـاج نفسها، فنجد على العكس من هذا "أن السمات الأساسية التى تميز الطبقـة العاملـة عن سـائر الشـرائح الاجتماعيـة الأخـرى لازالـت كمـا هـى لـم تتغيـر". فالسـمات المميـزة للطبقة العاملة ونظرتها –فى مجال الصـناعة- قد ظلـت كمـا هـى أو تعرضـت للتغيير بسبب منظمات المصنع والنقابات. ويلاحظ ماليه، من واقع دراسته لثلاثة مشروعات صـناعية، أن "الطبقـة العاملـة الجديدة" قد دفعـت دفعـا، نتيجـة التغيـرات التكنولوجيـة

والاقتصادية، إلى الاضطلاع بمسئولية أكبر من تنظيم الإنتاج، وذلك من خلال ممثليها النقابيين وهكذا دفعت دفعا إلى أن تعتبر نفسها، وربما بوضوح أكبر، الجانب الذى يحتمل أن يسيطر على توجيه الصناعة بدلا من الملاك الرأسماليين الحاليين.

ونعرض فى النهاية لأحد الانتقادات الموجهة إلى النظرية الماركسية والذى يرجع بشكل مباشر إلى الخبرات الاجتماعية والسياسية للبلاد ذات الطراز السوفيتى (سابقاً). ولعل كلمات عالم الاجتماع البولندى –المرحوم "ستلنيسلاف أوسوفكى"- تعبر أفضل تعبير عن هذا النقد: "هناك أسباب أخرى لفقدان مفهوم الطبقة الذى كان شائعا فى القرن التاسع عشر –سواء الليبرالى أو الماركسى- جانبا كبيرا من صلاحيته فى العالم الحديث. ففى المواقف التى تخضع فيها تغيرات البناء الاجتماعى –إلى حد يقل أو يزيد- لتحكم السلطات السياسية، فإننا نكون بعيدين أشد البعد عن الطبقة الاجتماعية كما عرفها ماركس، أو لستر وارد، أو فيبلين، أو فيبر. أى بعيدين عن مفهوم الطبقات كجماعات تتحدد تبعا لعلاقاتها بوسائل الإنتاج أو - كما يقول البعض الآخر – تبعا لعلاقاتها بالسوق. ونكون بعيدين عن مفهوم الطبقات باعتبارها جماعات تنشأ عن التنظيمات الطبقية الى تتكون تلقائيا. ففى المواقف التى تستطيع فيها السلطات السياسية أن تغير صراحة وبشكل فعال البناء الطبقى فى المجتمع، وحيث تصبح الامتيازات موجهة أساسا للحصول على مكانة اجتماعية، بما فى ذلك الحصول على نصيب أكبر من الدخل القومى، ويكون منح هذه الامتيازات بمقتضى قرار تتخذه السلطات السياسية. وحيثما يندرج جانب كبير من السكان، أو حتى الغالبية العظمى منهم، تحت تدرج من ذلك النوع المعروف فى التسلسل الهرمى البيروقراطى.. عندئذ يصبح مفهوم الطبقة الذى كان معروفا فى القرن التاسع عشر نوعا من المفارقة التاريخية، وتفسح الصراعات الطبقية مكانها لأشكال أخرى من التناحر الاجتماعى". ويلائم هذا الكلام بمنتهى الوضوح الاتحاد السوفيتى (السابق) والمجتمعات التى تنتمى إلى نفس الطراز، الذى أدى فيه حكم الحزب الواحد، الذى لا يواجه أى معارضة منظمة، إلى ترتيب الدخول والمراتب بطريقة تتميز بكثير من عدم المساواة.

الباب الرابع
علم الاجتماع التطبيقى

الفصل الأول
مشكلات وقضايا التنمية

أولا: أنماط المناطق النامية

إذا أردنا أن نلقي نظرة عامة ـ غير ممحصة ـ على انتشار مختلف النظم الاقتصادية والتكنولوجية الرئيسية وانتشار مستويات المعيشة المختلفة في العالم المعاصر، فإننا نستطيع أن نتوصل إلى تحديد المناطق الأربعة الرئيسية التالية. وهدفنا من ذلك أن نتفهم موقع البلاد النامية على خريطة العالم الاقتصادية، أو أن ننظر إلى تلك البلاد في سياق الوضع الاقتصادي العالمي.

١- المناطق الصناعية الرئيسية

وهي المناطق الصناعية نسبيا ذات الكثافة السكانية العالية، ومستوى المعيشة المرتفع، وتضم تلك المناطق: المناطق الشمالية الشرقية والوسطى من الولايات المتحدة، وغرب ووسط أوروبا (بما فيها شمال إيطاليا) حيث يتراوح متوسط الدخل القومي السنوي بين ٦٠٠ و ٢١٠٠ دولار للفرد الواحد[١]. ويبلغ مجموع سكان تلك المناطق حوالي ٣٥٠ مليون نسمة أو ١١,١ % من مجموع سكان العالم.

٢ ـ المناطق الزراعية الحديثة

وتتميز تلك المناطق بأن استغلالها الاقتصادي لم يبدأ إلا في العصر الحديث. وهي تعتمد اعتمادا أساسيا علي الزراعة وتربية الماشية وعلي المنشآت الصناعية التحويلية. وإن كانت الصناعات التحويلية قد أخذت تساهم بنصيب متزايد في اقتصادياتها. كما تتمتع تلك المناطق بمستوى تكنولوجي رفيع في أساليب الإنتاج والتوزيع. وكثافة السكان فيها إما معتدلة أو منخفضة، ومستوى المعيشة فيها مرتفع نسبيا. وتضم تلك المناطق: المناطق الوسطى والغربية في الولايات المتحدة. وكندا ، واستراليا ، ونيوزيلنده، وجنوب أفريقيا (في المناطق التي يسكنها البيض فقط)،

---

(١) هذه الارقام ، وكذلك بيانات المجموعات التالية مأخوذة من الكتاب الإحصائي السنوي للأمم المتحدة عام ١٩٥٩ .

حيث يتراوح متوسط الدخل القومي السنوي بين ١١٠٠ و ١٨٠٠ دولار للفرد الواحد. ويبلغ مجموع سكان تلك المناطق حوالي ١٢٤ مليون نسمة أو ما يعادل ٤ % من مجموع سكان العالم.

٣ ـ المناطق الزراعية القديمة ذات الكثافة السكانية العالية

وهي أقاليم يجرى استثمارها اقتصاديا منذ آلاف السنين، حيث تعتمد بشكل أساسي على الزراعة وتربية الماشية، تنتشر في المناطق الدافئة والمناطق الاستوائية (المدارية). وتتميز تلك المناطق بالارتفاع الكبير في الكثافة السكانية، وبأدوات عمل بدائية ولكنها مستغلة استغلالا كثيفا. وتضم تلك المناطق معظم مناطق الصين، والهند بأكملها، وجنوب آسيا (باستثناء بعض المناطق التي أنشأ بها الأوربيون مزارع حديثة ضخمة تعمل بالنظم الميكانيكية أساسا وكذلك اليابان، ومصر وجزر الهند الغربية)، وأجزاء كبيرة من إيطاليا وأسبانيا والبرتغال، ودول البلقان. ويتراوح الدخل السنوي في تلك المناطق بين ٤٠ و١٥٠ دولارا لفرد الواحد، ويبلغ مجموع سكان تلك المناطق حوالي ١٦٨٠ مليون نسمة أو ما يعادل حوالي ٥٤ % من مجموع سكان العالم.

٤ـ المناطق الزراعية القديمة ذات الكثافة السكانية المعتدلة

يعتمد النشاط الاقتصادي في تلك المناطق أيضا اعتمادا أساسيا على الزراعة وتربية الماشية والكثافة السكانية فيها معتدلة أو منخفضة، أما أدوات الإنتاج وأساليبه فبدائية وتتميز بقدر من الشمول. وقد عرفت بعض تلك المناطق حديثا وحدات الإنتاج الزراعي والصناعي الكبيرة ذات النظام الرأسمالي أو التعاوني، وإن كان ذلك قد تم بشكل متفاوت تفاوتا كبيرا من منطقة لأخرى. وتنتمي إلى هذه الفئة المناطق التالية: الجزء الأكبر من الاتحاد السوفيتي، وبولندة، والشرق الأوسط، وأفريقيا (فيما عدا مصر) وأمريكا اللاتينية. ويتراوح متوسط الدخل القومي السنوي في تلك المناطق بين ٧٠ و ٢٥٠ دولارا للفرد الواحد. ويبلغ مجموع تلك المناطق حوالي ٩١٥ مليون نسمة أو ما يعادل حوالي ٣١ % من مجموع سكان العالم.

إذا نظرنا إلى هذه المجموعات الأربع وجدنا أن المجموعتين الأولى والثانية تشمل البلاد التي نشطت في ميدان النمو وقطعت شوطا بعيدا على طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، أما المجموعتان الثالثة والرابعة (باستثناء اليابان والاتحاد

السوفيتي السابق) فتشمل البلاد التي مازالت تسعي إلى تحسس طريق النمو السليم السريع. والملاحظ أن المجموعة الثانية (البلاد الزراعية الحديثة) قد استطاعت باستثناء بعض الدول أن تحقق أعلى متوسط للدخل القومي للفرد بعد الولايات المتحدة، وهى كذلك المجموعة الوحيدة التي حققت هذا النمو الاقتصادي والاجتماعي الهائل في وقت قصير نسبيا، لا يكاد يزيد على جيلين اثنين فقط. أما بالنسبة للمجموعة الأولى (وهى البلاد الصناعية الرئيسية) فقد تمت عملية النمو هذه في وقت أطول نسبيا كما نعلم.

فإذا قبلنا هذا التصنيف الذي لا يعدو كونه تصنيفا أوليا مبسطا، وإذا قبلنا المعايير التي عرضنا لها من قبل لأصبح بوسعنا القول بأن حوالي ١٥% من مجموع سكان العالم هي الآن بلاد " متقدمة " (نسبيا طبعا) وأن حوالي الـ٨٥% الباقية عبارة عن بلاد مازالت بعد متخلفة، أو لم تحقق بعد التنمية المطلوبة (مع ما بينها من تفاوت).

ولا شك أن مجموعتي البلاد المتخلفة (الثالثة والرابعة) تضمان عددا كبيرا متنوعا أشد التنوع من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. فهي تضم - من بين ما تضم - شعوباً ذات ثقافات عريقة، استطاعت أن تحافظ على أشكال حياتها منذ قرون بعيدة دون أن تطرأ عليها تغيرات جذرية، وتتميز بأبنية إقطاعية واضحة، كما نجد على سبيل المثال في جنوب غربي أوربا وفي الشرق الأوسط. كما تضم هاتان المجموعتان علاوة على ذلك بلادا تعرضت منذ عهد قريب لتغيرات ثورية عنيفة قضت على النظم القديمة ووضعتها على طريق نمو اقتصادي واجتماعي جديد تماما: كالاتحاد السوفييتي السابق والصين والدول الدائرة في فلكهما. وتضم أخيرا بلاد أمريكا اللاتينية (أمريكا الجنوبية والوسطى) التي أصبحت نظمها الاقتصادية والاجتماعية بعد تدهور حضارات سكانها الأصليين والقضاء عليها بواسطة الغزاة الأوروبيين عبارة عن نظم خليط (ذات رواسب هندية حمراء وأفريقية)، ومازالت حتى اليوم تتحسس لها طريقا مستقلا وتفتش لها عن هوية خاصة. وتقترب من هذه المجموعة الأمريكية اللاتينية بعض البلاد الآسيوية والأفريقية التي تمر اليوم بمرحلة انتقال حضارى مماثل تتأرجح فيه بين أشكال الحياة الموروثة - التي خدشتها المؤثرات الوافدة من الغرب من ناحية، وآفاق المستقبل غير المحدودة وغير الواضحة تماما - من ناحية أخرى. ومن أمثلة هذه المجموعة : اليابان ، والهند، والباكستان، وبورما، وأندونيسيا،

والفلبين، ومصر، وسوريا، والعراق، والدول الأفريقية الجديدة التي استقلت خلال الستينات عن الدول الاستعمارية الأوروبية.

وهناك علاوة على ذلك مشكلة ملحة من نوع خاص في بعض المناطق مثل جنوب وجنوب شرق أفريقيا حيث كانت تسيطر أقلية من المستوطنين البيض على أغلبية هائلة من الوطنين الأفريقيين والمستوطنين الآسيويين (الهنود والباكستانيين أساسا)، والتي حسمت المعركة فيها مؤخراً للسكان الوطنيين. وتثور نفس المشاكل – وإن يكن على نطاق محدود – أمام الأقليات العربية والهندية في شرق أفريقيا والمهاجرين الصينيين في جنوب شرقي آسيا .

وإذا استبعدنا من التصنيف السابق المجموعتين الأولى والثانية اللتين تمثلان مجموعة من الدول المتقدمة الغنية وكذلك البلاد الاشتراكية والشيوعية (السابقة) التي كانت تأخذ بنظام الاقتصاد الموجه . فإننا سندرس فيما يلي بلاد المجموعتين الثالثة والرابعة بعد استبعاد دول الكتلة الشيوعية السابقة منهما . ولعل العامل الأساسي في استبعاد دول تلك الكتلة من نطاق بحثنا هو نقص المعلومات والدراسات المنشورة عن نظام الحياة وخطط التنمية فيها ، مما سيجعل حديثنا عنها سطحيا مجانبا للصواب في أغلبه .

ثانياً: أعراض التخلف

إن الظروف السائدة حاليا في البلاد النامية تثير لدينا انطباعا قويا بأن تلك البلاد تعيش مرحلة من التحول المرن التي يصعب الإلمام بكل جوانبها والتأثير على مناحي حياتها , إلا أنه يتحتم علينا برغم الغموض الشديد و التنوع الهائل أن نكون لأنفسنا صورة واضحة - قدر الإمكان - لواقع تلك البلاد يمكن من خلالها أن نضع أيدينا على العوامل التي ساهمت في خلق ذلك الواقع, والتي تعمل على استمراره. كما أنه من شأن مثل هذا الموضوع أن يمدنا بإجابة دقيقة عن السؤال , أو قل الاتهام الذى يوجهه البعض إلى تلك البلاد : لماذا أخفقت مساعدات التنمية التي توجهها الدول الغنية إلى تلك البلاد حتى الآن في تعديل الوضع القائم؟

إن الملاحظ أن طرح التساؤل عن عوامل تخلف تلك البلاد يثير لدى أطراف المناقشة عديداً من الآراء المتنوعة والمتضاربة ,سواء كنا بصدد التساؤل عن أسباب التخلف عامة, أو أسباب القصور في ميدان أو مجال معين من مجالات الحياة في تلك البلاد. وأهم ما يميز هذه التفسيرات المطروحة: التحيز, وعدم

التخصيص. فهي تشير إلى كل شيء وتمس كل جانب من جوانب الحياة, كما أنها ثمرة أساليب متباينة في التفكير المحافظ والتقدمي, والمتسامح والمتعصب, القائم على العلم والمستند إلى الهوى والغرض. وإزاء مثل هذا الموقف يصبح مجرد التمييز بين الحقائق الموضوعية والمعتقدات الذاتية في مناقشة من هذا النوع أمرا عسيرا غير مأمون العواقب.

يضاف إلى ذلك صعوبة بالغة هي أن يأخذ أطراف أي مناقشة من هذا النوع في اعتبارهم مستويات متنوعة من التخلف (أو من النمو), وأن يأخذوا في اعتبارهم جملة من العوامل التي تؤثر بشكل غير مباشر على العوامل والمقومات الاجتماعية والاقتصادية: كالعوامل الطبية, والجغرافية والدينية, والتشريعية... إلخ. وهكذا يصبح من الأمور البالغة الصعوبة أن نستطيع في خضم هذه الصور والانطباعات والحقائق الإمبيريقية عزل العوامل المسئولة أساسا عن هذه الصور. والانطباعات والحقائق الإمبيريقية عزل العوامل المسئولة أساسا عن هذه الظروف المتخلفة, وأن نميز بينها وبين أغراض التخلف أي الظروف التي تعد آثاراً أو نتائج لتلك العوامل الأساسية . ولعلنا يمكن أن نفهم طبيعة هذا الموقف المعقد إذا اتفقنا على أن كل واقعة قائمة ذات علاقة تفاعل وظيفي مع كافة العناصر الثقافية الأخرى ، بحيث تعد هي نفسها نتيجة لواقعة أخرى سابقة عليها ، كما تؤدي هي بدورها إلى إحداث طائفة من النتائج فتكون سببا ونتيجة في وقت واحد . وبذلك يكاد الباحث أن يجد نفسه وسط حلقة مفرغة من التحليلات والتفسيرات التي تخلق موقفاً ملتبساً.

ثم إن السؤال عن " أسباب " التخلف يصبح أكثر صعوبة وأشد تعقيدا إذا لم يكن موجها بشأن بلد بعينه أو جزء من ذلك البلد ، وإنما كان متعلقا بكل " البلاد النامية " على إطلاقها . ومع ذلك فإن مثل هذا التساؤل له في نظرنا ما يبرره ، حيث أنه يمكن أن يقودنا إلى إلقاء الضوء بشكل عام على الأسباب الأساسية لظاهرة التخلف وعلى ظروف الهوة التطورية التى تكونت بين البلاد الصناعية المتقدمة وبين تلك البلاد النامية على امتداد القرون القليلة الماضية.

وسنحاول فيما يلي أن نستعرض معا بعض مؤشرات التخلف الملموسة والمحددة التى تتميز بقدر من الوضوح والعمومية، والتى يمكن أن تكون عاملا من عوامل التخلف ومؤشرا له أو عرضا دالا عليه :

١- يعد انخفاض متوسط الإنتاجية في تلك البلاد من أهم أعراض تخلفها، ومن أهم ما يترتب على ذلك انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي. وتؤكد هذه الحقيقة بشكل واضح إحصائيات الأمم المتحدة التى تنشرها أجهزتها المختلفة كل عام . ونلاحظ من تلك الإحصائيات أن متوسط دخل الفرد في الدول المتقدمة (الرأسمالية أساسا) كان يبلغ في أوائل الستينات ١٠٢٨ دولارا في العام ، بينما كان يبلغ في نفس الفترة في البلاد النامية ٨٣ دولارا فقط ، وإذا استخدمنا هذين الرقمين لقياس تخلف البلاد النامية ، فليس من العسير أن نتبين أنها تأخرت في تطورها الاقتصادي ١٢ مرة[١].

وينقل مؤلفو كتاب " العالم الثالث " ـ الذي سبقت الإشارة إليه ـ كلمة معبرة أبلغ التعبير صرح بها ممثل كينيا في مؤتمر التنمية والتجارة الذي عقدته الأمم المتحدة لأول مرة في جنيف عام ١٩٦٤ ، يقول فيها : " .. إن البحوث الأكاديمية والكتب الدراسية الاقتصادية تتحدث دائما أبدا عن دخل سنوى لكل فرد من السكان يبلغ ثلاثين دولارا أو ستين دولار ,أو حتى مائة دولار . ولكن هذه الإحصائيات لا تعطى صورة حقيقية عن الظروف التى يعيش فيها ملايين الناس, فإن كثيرين منهم لا يملكون أى دخل على الإطلاق , وهم لا يعرفون ما سيأكلون غدا ولا أين سينامون عندما يحل الليل . وهم لا يرون أى قرش من تلك الدخول الخاصة بكل فرد من السكان التى تتحدث عنها الكتب)[٢].

من هذه العبارات الواضحة يبدو لنا أنه رغم انخفاض المتوسطات الخاصة بالفرد من الدخل القومى فى البلاد النامية, إلا أن سوء التوزيع يجعل صورة الواقع تبدو أكثر بشاعة وأشد إيلاما.

٢- حقيقة أن الدخل القومي في هذه البلاد ينمو ، ولكنه ينمو الآن بشكل عام أبطأ من سرعة نمو السكان ، بسبب ما طرأ من تحسن على الظروف الصحية ومقامة الأوبئة . والنتيجة المنطقية لهذا هى أن تذهب جهود التنمية أدراج الرياح ، حيث تفقد جدواها أمام تزايد السكان الهائل ، وربما أدت في بعض الأحيان إلى انخفاض فعلى في نصيب الفرد من الدخل القومي .

---

(١) جوكوف وآخرون، العالم الثالث: قضايا وآفاق، دار التقدم، موسكو، ١٩٧١، ص١١٢.
(٢) نقلا عن العالم الثالث، مرجع سابق، ص١١٣. والاقتباس عن مجلة "الاقتصاد الدولي والعلاقات الدولي"، العدد ١١، عام ١٩٦٤، ص١١٩.

والملاحظة أيضا أن معدل نمو الدخل القومي في البلاد النامية يتم بشكل أبطأ من معدلات نموه في البلاد المتقدمة . ففي السنوات الخمس من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٥٥ بلغ المتوسط السنوي لنمو إجمالي الدخل القومي في البلاد النامية ٤,٧% ، بينما بلغ هذا المتوسط في الفترة نفسها ٤,٧% أيضا في البلاد المتقدمة ، أي أن سرعة النمو كانت متماثلة تمام التماثل . ولكن إذا نظرنا – من ناحية أخرى – إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى ، فنجد أنه بلغ ٣,٤% في البلاد المتقدمة ، و٢,٧% فقط في البلاد النامية . وقد أثارت هذه الأرقام في حينها القلق على مستقبل البلاد النامية . ولكن الوضع تردي بسرعة في النصف الأول من الستينات . فقد بلغ المتوسط السنوي لنمو إجمالي الدخل القومي في البلاد المتقدمة ٥% في الفترة من ١٩٦٠ حتى عام ١٩٦٥، وكان هذا المعدل ٤,٦% فقط في البلاد النامية، أما الفرق في معدلات نمو نصيب الفرد بينهما فكان أكبر من ذلك ، حيث بلغ ٣,٧% مقابل ٢% فقط.

كان هذا الوضع في ميدان الإنتاج، ولكن كيف كان الحال في ميدان التبادل التجاري العالي. لقد كان نصيب البلاد النامية في التجارة الخارجية الدولية في عام ١٩٥٣، ٢٨% من حجم هذه التجارة، ولكنه هبط إلى ٢١% في عام ١٩٦٦. ويرتبط بذلك ويترتب عليه تزايد ديون البلاد النامية، وتقلص احتياطياتها من الذهب والعملات الصعبة. ولو تتبعنا هذا التطور وحاولنا التنبؤ بصورة الوضع في المستقبل، فسوف يتبين لنا على الفور أن وضع البلاد النامية – داخل الإطار الاقتصادى العالمى – آخذ فى التدهور السريع المنتظم[1].

٣-سوء توزيع الدخل القومى بشكل صارخ، حيث نجد أبناء تلك البلاد منقسمين إلى أغلبية هائلة تعيش فقرا شديدا وشريحة ضئيلة العدد– ذات وجود اقتصادي طفيلي– تعيش حياه شديدة الرفاهية. بينما نجد الطبقة الوسطى التى تضم أصحاب المهن الحرة والأيدى العاملة الماهرة تمثل قطاعا ضئيلا كل الضآلة.

٤- تعمل الغالبية العظمى من أبناء تلك البلاد في الأنشطة الاقتصادية الأولية في قطاعات الزراعة، وتربية الماشية، وقطع الأخشاب، وصيد السمك (في صورته البدائية الأولية أى دون ما يتبعه من أعمال الحفظ والتعليب). ويتم هذا النمط من الإنتاج بأدوات عمل بدائية وأساليب متخلفة مع استخدام حد أدنى من

(١) المرجع السابق ، ص ص ١٢١ – ١٢٢ .

الآلات أو دون استخدام آلات على الإطلاق[١]. أما قطاع التصنيع وقطاع الخدمات فيتميزان بضآلة الشأن أمام ذلك القطاع الأولى من الإنتاج، وهو الوضع الذي كان موجودا في الماضي (البعيد نسبيا) في البلاد التى استطاعت أن تحقق تقدمها الاقتصادي .

٥- يعاني نظام ملكية الأراضي الزراعية في تلك البلاد من ظاهرتين متطرفتين تضران الكفاءة الاقتصادية للأرض بشكل خطير ، الظاهرة الأولى هى الملكيات الكبيرة والثانية هى الملكيات المفتتة . فالملكيات الكبيرة تكون من الضخامة بحيث يتعذر في ضوء رأس المال المتاح وإمكانيات التنظيم الإداري والتوزيع استغلالها الاستغلال الاقتصادي الأمثل، أي الذي يتيح الاستفادة الحدية من عامل الإنتاج : الأرض والعمل . يضاف إلى ذلك بعد هام . وهو موقف الملاك الذين نلمس لديهم في العادة عزوفا عن استخدام الأساليب الحديثة في الإنتاج. علاوة على الظروف السيئة التى يعيش فيها العمال الزراعيون . فمع أن وضعهم القانوني- على الورق- هو وضع الأحرار . إلا أن وضعهم الفعلى لا يختلف عن وضع الأقنان (أي رقيق الأرض)، الذين يعيشون حالة من الجمود الاجتماعي والفكري لا تسمح بزيادة فعاله في إنتاجيتهم إطلاقا . أما في حالة استغلال تلك الملكيات الشاسعة عن طريق الإيجار، فإننا نجد أن ارتفاع الإيجارات بشكل مبالغ فيه، وإبرام عقود إيجار قصيرة الأمد (لكي ترسخ قدم المزارع في الأرض) لا تسمح ببقاء المزارع في الأرض طويلا. ولا تتيح له الفسحة الكافية من الوقت لزيادة إنتاجية الأرض والمنشآت الواقعة عليها.

أما عن الملكيات القزمية (المفتتة بشكل شديد) فنجد أنها عبارة عن قطع من الأرض تكون عادة من الصغر بحيث تكفل للأسرة التى تملكها الحد الأدنى المطلوب من الإعاشة . وربما يرجع انتشار هذه الظاهرة إلى ضيق رقعة الأرض

---

(١) من اللافت للنظر أنه في الدول المتقدمة لا يعمل في الزراعة إلا جزء صغير نسبيا من القوة العاملة، تتراوح بين ٤,٥ و٢٠%. ومن المؤكد أن هذا العدد كاف تماما لتأمين احتياجات سكان تلك البلاد من الطعام . أما في البلاد النامية (في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية) فتختلف الصورة عن ذلك تمام الاختلاف. ففيها نجد أن ٦٠ الى ٨٠% من القوة العاملة إما فلاحون أو عمال زراعيون ، ومع ذلك فإن ما ينتجونه لا يكفي لسد احتياجات جميع السكان من الطعام، بل إننا سنري أن أغلب سكان تلك البلاد يعانون من سوء التغذية. والأسوأ من هذا أن المواد الغذائية تمثل نسبة كبيرة من واردات البلاد النامية ، حيث تمثل ثُمن واردات الهند وأندونيسيا، وحوالى ربع واردات الملايو ومصر ، وأكثر من ثلث واردات سيلان. ومن الواضح أن ذلك إنما هو نتيجة مباشرة لانخفاض إنتاجية القطاع الزراعي في البلاد النامية.

الزراعة في مجموعها على مستوى الدولة ، أو إلى زيادة السكان عن طاقة الأرض المتاحة . ولكنها ترجع كذلك وفي كثير من الحالات إلى احتكار أصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة للأراضي الجيدة واستيلائهم ـ بحكم قدرتهم الماليه التى لا تنافس ـ على كل أراض جديدة ، أو على الإمكانيات الجديدة لزيادة الإنتاجية أو مقاومة الآفات... إلخ .

وهكذا تعيش الأراضي الزراعية في البلاد النامية بين شقي الرحى ، فالملكيات الكبيرة تحول بينها وبين الاستغلال الاقتصادي الأمثل ، والملكيات القزمية كثيرا ما تمثل عملية استنزاف لقدرة الأرض وإضعاف لها دون أى تعويض أو تجديد لخصوبتها (عن طريق الأسمدة مثلا) ، فنجد خصوبة الأرض ـ في كلا الحالتين ـ في تناقص مضطرد ، مما يمثل مشكلة اقتصادية خطيرة للبلاد النامية التى تعتمد على الزراعة اعتمادا أساسيا .

٦- يترتب على ذلك أن الغلات الزراعية في مجموعها تكون منخفضة بشكل ملحوظ . فنجد أن نصيب الفرد في المتوسط كان في عام ١٩٤٧/ ١٩٤٨ في أمريكا الشمالية حوالى ٢,٥ طن من الغلات الزراعية ، وفي أوربا نحو ٠,٨٨ طن تقريبا، وفي أمريكا الجنوبية ٠,٤٨ طن، وفي الأوقيانوسية (أستراليا ونيوزيلنده أساسا) ٢,٣٨ طن وفي آسيا ٠,٢٢ طن وفي أفريقيا ٠,١٢ طن. وتعكس هذه الأرقام بكل وضوح انخفاض إنتاجية الأراضي الزراعية من ناحية، وضغط السكان على الأراضي الزراعية في البلاد النامية، أى تزايد أولئك السكان عن طاقة تلك الأراضي على إشباع احتياجاتهم.

كما ينعكس انخفاض إنتاج البلاد النامية من الغذاء في انخفاض معدلات استهلاك الغذاء في تلك البلاد ، مقاسة بعدد السعرات الحرارية، وكمية البروتين المستهلك . والمفروض أن يحصل الفرد في المتوسط على ٣٥٠٠ سعر حراري إلى ٤٠٠٠ سعر حراري في اليوم الواحد . ويكون المتوسط الضرورى للفرد حوإلى ثلاثة آلاف سعر حرارى ، وإذا ألقينا نظرة على الوضع القائم الآن فسوف يتبين لنا أن معدلات استهلاك الغذاء في البلاد النامية تمثل أدنى من هذا المعدل المتوسط دائما. وهي جميعا أدنى من المعدل الحرج (الذي يقدر ب ٢٢٠٠ سعر حراري)، الذي يأتى بعدة سوء التغذية ، وهو عمليا يعني الجوع. ويصدق نفس

الكلام على أرقام استهلاك البروتين[1].

٧- إن استخدام رأس المال في الإنتاج (بما في ذلك استخدامه في وسائل النقل والمواصلات وفي توليد الطاقة) محدود للغاية. وترجع هذه الظاهرة الخطيرة إلى عدد من الاعتبارات، لعل أولها ضعف نمو رؤوس الأموال في تلك البلاد. فالتراكم الرأسمالى محدود بشكل كبير ، كما أن القلة الوطنية التى تملك رؤوس أموال في تلك البلاد ليسوا" رأسماليين " بالمفهوم الاقتصادي الاجتماعي للرأسمالي ، وبالمثل فإننا نجد أصحاب المشروعات في هذه البلاد ليسوا من طراز رجال الأعمال الذين يمكن أن يعملوا على تنمية وتطوير مشروعاتهم. فهم يفتقرون إلى القدرة وإلى الرغبة في تطوير المبادأة الرأسمالية بالمفهوم الذي نعرفه عن الرأسمالي عند شومبيتر Schumpter. أعنى القدرة على تجربة توليفات جديدة من عوامل الإنتاج لم تكن معروفة من قبل، وتنطوى تجربتها على قدر من المخاطرة . ولكنها ستؤدي – في تقدير صاحب العمل – إلى تحقيق مزيد من الأرباح . وهو في محاولاته تلك يستند إلى رأس ماله وإلى مكانته وهيبته في المجال الذي يعمل فيه .

أما أغلب أصحاب رؤوس الأموال في البلاد النامية فنجدهم قد كونوا رؤوس أموالهم تلك – حتى عهد قريب – من أساليب الاستغلال التقليدي لملكياتهم العقارية . خاصة إيجارات الأراضي الشاسعة التى يملكونها . ونجدهم يميلون بشكل واضح في العادة إلى إنفاق – أو قل إتلاف – أموالهم تلك في شراء السلع الكمالية أو الحلى، أو شراء الأوراق المالية في شركات أجنبية مضمونة (فيساهمون بذلك مساهمة فعالة في إنعاش وتنمية اقتصاديات البلاد الغنية بالفعل)، أو في المضاربات على الأراضي التى تتعرض لموجات غلاء حاد سريع بسبب التوسع الكبير في المدن . هذا طبعا علاوة على قطاع عريض منهم يفضل اكتناز تلك الأموال في بيته وتحت وسادته. معتقدا أن ذلك أضمن الوسائل للحفاظ عليها، غير مدرك لما يؤدي إليه ذلك من انخفاض في قيمتها الحقيقية بسبب سرعة التضخم الاقتصادي في بلاده وعلى مستوى العالم كله . وبذلك يعزف الرأسماليون المحليون عن تطوير وتحسين وتنمية وسائل الإنتاج الوطنية وتدعيم المؤسسات الإنتاجية في بلادهم .

يضاف إلى تلك الظاهرة بعد هام جدا هو ضعف المؤسسات الائتمانية في

---

(١) انظر، العالم الثالث ، مرجع سابق، ص ص ١١٣ ـ ١١٥.

البلاد النامية بصفة عامة، خاصة تلك التى يمكن أن تخدم صغار المدخرين وصغار المنتجين. ومن العوامل المؤثرة أيضا في ضعف الاستثمارات الرأسماليه في تلك البلاد عدم تدفق رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج. خاصة في البلاد المستقلة أو حديثة العهد بالاستقلال. وهناك عديد من العوامل التى تعوق تدفق رأس المال الأجنبي إلى تلك البلاد وضعف نمو رؤوس الأموال الوطنية نذكر منها: عدم الاستقرار السياسي في كثير من تلك البلاد. تخلف النظم التشريعية عن مواكبة التطورات الاقتصادية الحديثة والظروف الدولية المعاصرة وعدم استقرار العملات المحلية والنظم النقدية في تلك البلاد عموما. وإسراف المؤسسات الحكومية في الإنفاق على الجوانب المظهرية غير المنتجة... إلخ .

٨- سوء الظروف الصحية، ويتضح ذلك في المظاهر التالية: انخفاض متوسط العمر في تلك البلاد، وانتشار الأوبئة والمجاعات حتى عهد قريب (وبرغم النجاح الدولى حالياً فى القضاء على الأمراض الوبائية، الأ أننا مازلنا نرى مناطق غير قليلة من العالم النامي تعاني من المجاعات التى تقتل وتشرد عشرات الآلاف من أبناء تلك البلاد) . كما نلاحظ انخفاض مستوى التغذية وعدم توازن المكونات الغذائية لأبناء البلاد النامية .

٩- انخفاض مستوى التعليم الرسمي (أي في المدارس ومعاهد التعليم بأنواعها) من ناحية، وعدم انتشاره على نطاق واسع من ناحية أخرى. ولعل الإحصائيات المتاحة عن أعداد المدرسين والتلاميذ بالمراحل التعليمية المختلفة في قارات العالم (حسب بيانات عام ١٩٧٦ مثلا) تؤكد هذه الحقيقة بجلاء.

يضاف إلى هذا انتشار الأمية بشكل خطير، وهى حقيقة هامة تبدو في ضعف انتشار وسائل الاتصال الحديثة: كالبريد، والتليفون، والتلغراف، والصحف، والسينما، والإذاعة، والتليفزيون... إلخ. ولاشك أن انخفاض المستوى التعليمى على هذا النحو الصارخ يؤثر تأثيرا مباشرا على الإعداد المهنى والفنى الحديث للأجيال الجديدة، فنجد في تلك البلاد أيضا هبوطا خطيرا في مستوى التعليم الفنى والحرفي وعجزه عن إمداد السوق المحلى باحتياجاته من الأيدى العاملة الماهرة، مما يضطر الكثير منها إلى استيرادها من الخارج، برغم الآثار السلبية التى يعود بها هذا الوضع على عملية النمو الاقتصادى والاجتماعي.

١٠- من الواضح في ضوء مختلف الظروف السابق ذكرها أن تنخفض

إنتاجيـة العمـل انخفاضـا ملحوظـا فـي الـبلاد الناميـة. خاصـة وأن الأيـدي العاملـة المتاحة تنتمى في غالبيتها إلى ثقافات تقليدية سابقة على العصر الصناعي الحديث . والمقصـود بـذلك أن أولئـك النـاس ظلـوا لعصـور طويلـة محـرومين مـن فـرص التـدريب علـى تطـوير مبـادراتهم الفرديـة الخاصـة وتحسـين ظـروف معيشـتهم وأوضاع حياتهم الاقتصادية والاجتماعية . ولذلك علينا أن نتوقع أنهم سيكونون فـي حاجة إلى فترة من الزمن- قد تطول أو تقصر حسب ظروف كل مجتمع- للتدريب على أساليب العمل الحديثة، وعلى حوافز نظام الإنتاج الجديد، وعلى إيقاع الحياة الجديدة التى بدأوا يحيونها . كما أنهم بحاجة إلى فترة للتدريب على الإنتاج فـي ظل نظام تقسيم العمل الحديث الذي يقوم على تعاون وتآزر قاعدة عريضة من العاملين ، وكذلك على التعامل مع الآلات بما يتطلبه ذلك من يقظة وتنظيم ودقة لم تكن ضرورية أو لم تكن معروفة لهم أصلا بهذا المستوى في ظل نظام الإنتاج القديم وأساليب المعيشة التقليدية التى كانوا سائرين عليها من قبل . يضاف إلى كل ذلك بعض الأبعاد الأخرى الهامة التى تقلل من إنتاجيتهم بشكل خطير ، ونذكر منها انخفاض اللياقة البدنية وضعف مستوى الصحة العامة بسبب هبوط مستوى التغذية وانتشار الأمراض المتوطنة التى تعصف بأجسام الغالبية العظمى من أبناء البلاد النامية .

١١- وإزاء كل الظروف السابقة من الطبيعى أن نجد أن تكلفة الإنتاج عالية في الواقع، على عكس ما يظن المتأمل في أوضاع البلاد النامية لأول وهلة. حقيقة أن أجور العمال هناك منخفضة جدا بالقياس إلى أجور العمال في البلاد الصناعية المتقدمة كما نعلم جميعا. ولكن هناك عددا من العوامل الأخرى التى تتدخل لتلغي أثر ذلك، وتجعل تكلفة الإنتاج عالية في حقيقة الأمر. من تلك العوامل انخفاض إنتاجية العمل بسبب الظروف والاعتبارات التى سبقت الإشارة إليها. وارتفاع تكاليف النقل بشكل كبير بسبب ضعف البناء التحتى في اقتصاد تلك البلاد، وما تفرضه ظروف المواصلات السيئة من مخاطر تؤثر على تدفق السلع إلى السوق. علاوة على توفر اعتبارات الأمن في تداولها وحفظها...إلخ.

١٢- هناك علاقة عدم تناسب حاد بين عوامل الإنتاج المختلفة . حيث نجد قصورا ملحوظا أشرنا إلى جانب منه في عنصر رأس المال ورجال الأعمال الأكفاء على حين نجد وفرة فى عنصر الطبيعة وفي عنصر الأيدي العاملة . وإن كان العنصر الأخير يتصف بنقص الكفاءة على نحو ما أوضحنا . يترتب على ذاك

قصور شديد في استغلال الإمكانيات الإنتاجية الضخمة المتاحة في تلك البلاد بسبب هذا الاختلال في عوامل الإنتاج، سواء من حيث نقص أدوات العمل الحديث اللازمة، أو انخفاض الكفاءة في تشغيلها ، أو انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.

١٣- ونجد أخيرا أن الافتقار إلى المبادأة ، وإلى الخبرة العلمية ، وإلى الأيدى العاملة المدربة وإلى رؤوس الأموال .. إلخ قد أدى إلى حدوث علاقة تبعية اقتصادية وثقافية من جانب تلك الدول للدول الحديثة المتقدمة . حيث أصبحت البلاد النامية تعتمد على البلاد الصناعية اعتمادا شديدا في تسويق المواد الخام التى تملكها في أسواقها ، وفي استيراد كل احتياجاتها من السلع الإنتاجية وكثير من السلع الاستهلاكية من تلك البلاد . ولا شك أن هذه التبعية للأسواق الأجنبية جعلت البلاد النامية تتأثر تأثرا قويا ومباشرا بما يصيب البلاد المتقدمة من أزمات اقتصادية ، أو انقطاع أو نقص المواد المستوردة من تلك البلاد في ظروف الحروب وموجات التضخم الحاد التى تطرأ على البلاد الرأسمالية .. إلخ . وأصبحت تلك العلاقة غير السوية بين البلاد المتقدمة والنامية تمثل مشكلة خطيرة وعائقا هاما من معوقات التنمية في البلاد النامية . يضاف إلى كل ذلك الحساسية الشديدة لتلك الاقتصاديات النامية عند حدوث أى انخفاض في صادراتها إلى البلاد المتقدمة أو أي تدهور في تجارتها الخارجية بصفة عامة . فقد أدى التقدم الهائل في اختراع كثير من المواد البديلة - التى يمكن أن تحل محل المواد الخام الطبيعية - إلى حدوث تناقص مضطرد في واردات البلاد المتقدمة من البلاد النامية . كما أن أى نقص في الصادرات ينعكس في انخفاض حصيلة الخزانة العامة في البلاد النامية ، حيث تمثل الضرائب على الواردات عنصرا هاما من عناصر تلك الحصيلة .

وإزاء تلك الظروف جميعا أصبح من الواجب على تلك البلاد - وهي تسعي جادة فعلاً - أن تعمل على تنويع برامج وخطط الإنتاج المحلى والاتجاه إلى التصنيع بخطى أوسع وأسرع . وتشهد البلاد النامية أصواتا عالية تطالب بتحقيق ذلك ووضعه موضع التنفيذ إنقاذاً لاقتصاد تلك البلاد من أخطار محققة إذا استمرت الظروف فيها على ما هي عليه . ولعله مما يزيد الأمر صعوبة وتعقيدا في الحقيقة أن الإنتاج الحديث للسلع القليلة التى تصدرها البلاد النامية على نطاق واسع موجود في الغالب في أيدي شركات أجنبية أو بيوت مالية أجنبية .

وقد بدأت الشركات الأجنبية الكبرى في العقود الثلاثة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية اهتماما متزايدا بتطوير صناعات يمكن أن تغذي الأسواق المحلية في البلاد النامية باحتياجاتها . وإن كان يعوق تلك الجهود ويقلل من اندفاعها ما تخشى تلك الشركات التعرض له من إجراءات التأميم والمصادرة، وما إلى ذلك من إجراءات عرفتها نسبة قليلة من البلاد النامية. حاصلة خلال العقدين السادس والسابع من القرن العشرين. ولكننا نلاحظ علاوة على هذا كله حرص عدد غير قليل من حكومات البلاد النامية على تطوير بعض المشروعات الصناعية الهامة، سواء عن طريق وضع الخطط واقتراح المشروعات أو عن طريق التمويل الحكومي المباشر . وذلك لتفادي هذا الوضع الاقتصادي غير الطبيعى .

من كل ما سبق تبدو لنا بوضوح العلاقة الوثيقة بين سمات النمو (أو مؤشرات التخلف) الاقتصادية والاجتماعية، ويرجع الفضل إلى قسم الشئون الاقتصادية والاجتماعية بسكرتارية الأمم المتحدة في إعداد بعض الإحصائيات الدولية عن بعض هذه الموضوعات، والتى تكشف بكل وضوح جانبا مما نحاول إلقاء الضوء عليه. مع ما يجب أن نأخذه في اعتبارنا من تحفظ على البيانات الإحصائية الخاصة ببعض دول العالم النامي، إما لعدم دقتها، أو لعدم توفرها على الإطلاق.

ثالثاً: رسالة علم اجتماع التنمية

١- القضايا الأساسية لعلم اجتماع التنمية

علم اجتماع التنمية – كما نفهمه هنا – هو تطبيق القضايا والمبادئ ومناهج البحث والمفاهيم السوسيولوجية على دراسة الوقائع والمشكلات الناشئة عن التغيرات الدينامية في الثقافة، خاصة تلك التغيرات في مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية . ويهتم علم اجتماع التنمية اهتماما خاصا بدراسة الوقائع والمشكلات التى يمكن أن تساعد دراستها على دفع عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المثلى دفعا حثيثا إلى الأمام . هنا يلجأ الباحث في التنمية إلى استخدام المعارف المستمدة من علم الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلم النفس - والدائرة حول موضوع التغير الثقافي - من أجل حل طائفة من المشكلات الملموسة المرتبطة بعملية التنمية أو التى تخدم تلك العملية . كما هو الحال في علم الاجتماع دائما ، فإن دراسة علم الاجتماع هنا هي دراسة للعلاقات الاجتماعية والجماعات أو التكوينات الاجتماعية

بأحجامها ومستوياتها المختلفة والتى تنشأ كثمرة لتلك العلاقات . ويضاف إلى ذلك الخط العام أننا نتبع في دراستنا – وبشكل ثانوي – طائفة أخرى من الوقائع التى ليست من طبيعة اجتماعية خالصة ، ولكنها تؤثر على المجال الاجتماعي ، أو تتأثر به إلى حد كبير. معنى هذا كله أن علم اجتماع التنمية يدرس الشروط الاجتماعية لعملية التنمية الاقتصادية والظواهر الاجتماعية المصاحبة لها والمترتبة عليها . وفي ضوء هذا التعريف العام يمكننا القول بأن علم اجتماع التنمية يحاول إلقاء الضوء على القضايا الأساسية التالية:

قضية دوافع التنمية: حيث يتساءل الباحث في هذا العلم عن العوامل الواقعية الاجتماعية الاقتصادية والتيارات الأيديولوجية التى تدفع إلى التنمية والتى تساعد عليها وتيسرها.

العناصر المنشطة لعملية التنمية: والتساؤل هنا عن العناصر الاجتماعية: جماعات أو هيئات أو طبقات .. إلخ التى تحرك المجتمع وتدفعه إلى إنجاز عملية التنمية وبيان انتماءاتها الاجتماعية . ثم التساؤل بعد ذلك عن الفئات والقطاعات الاجتماعية التى تيسر عملية التنمية وتساهم فيها بدور فعال .

المضمون الشائع والدلالة الفعالة لمفهوم التنمية في المجتمع: ويكون التساؤل في هذه النقطة عن مدى وعى جماهير الشعب بالأهداف الملموسة لعملية التنمية والوسائل الضرورية اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، وهل يتخذ تصور الناس لتلك الأهداف والوسائل شكلا نمطيا ثابتا (مستعارا مثلا من ثقافات أخرى تكون قد سبقت في مضمار التقدم)؟ ثم هل تلك الأهداف نابعة عن أيديولوجيات معينة تغذيها العاطفة، أم أنها صادرة عن تقدير علمى لاحتياجات المجتمع ومتطلباته؟ معنى هذا أننا يجب أن نتساءل عن العلاقة بين المطالبة بالتنمية وبين المساعدة الفعلية في تحقيقها ووضع أهدافها موضع التنفيذ. وما هو دور البرامج الرسمية "والخطط" في تحقيق أهداف التنمية أو وضع الإمكانيات في خدمة الآمال؟ وأخيرا ما هي العوامل الاجتماعية الأساسية التى تيسر أو تعوق تنفيذ خطط التنمية؟

نتائج التنمية وآثارها: وهنا نتساءل عن النتائج المقصود وغير المقصودة لعملية التنمية في ثقافة المجتمع، وخاصة النتائج التى أحدثتها تلك العملية في النظم الاجتماعية للبلاد التى ندرسها؟ ما هو مدى السرعة ومدى الشمول الذي يحل به التغير والحركة محل الجمود والثبات؟ فى أى المجالات وعلى أى نحو وإلى أى

مدى يحدث تفاوت في سرعة التغير بين مختلف مجالات الحياة وبين الطبقات الاجتماعية، وبين مختلف المناطق الجغرافية داخل الدولة، وبين القطاعات الاقتصادية المختلفة؟ وهل التغيرات التى حدثت في الثقافة والمجتمع اقتصرت على مجرد إدخال نظم بديلة حلت محل نظم قديمة كانت قائمة في المجتمع قبل بدء عملية التنمية (كحلول بعض المثل العليا الاجتماعية الجديدة محل مثل قديمة، أو جماعات صفوة جديدة محل جماعات صفوة تقليدية وهكذا)؟ أم أن تلك التغيرات قد أدت إلى هدم النظام القديم والتأثير على صلابته وتماسكه (وذلك عندما تتحلل الاتجاهات القديمة وعوامل التماسك التقليدية وتفقد فاعليتها وتنهار في نظر أصحابها قبل أن تكوّن اتجاهات وقوى جديدة تحل محلها، وبذلك يمكن القول، بأن المجتمع يعيش في هذه الحاله في حالة فراغ تنظيمي – نسبي طبعا).

إمكانيات الاتصال: ونعنى الاتصال بين الأفراد وبين الجماعات داخل المجتمع في مختلف مراحل عملية التنمية الاجتماعية ، وكذلك الاتصال بين أبناء الطبقات المختلفة وبين أبناء الثقافات التى تدخل مع بعضها البعض في علاقات، أو تتكثف علاقاتها السابقة بفضل تنفيذ برامج التنمية .

وضع النماذج والنظريات الوافدة: حيث نهتم بالبحث عن مدى إقبال الناس على محاولة تقليد تلك النماذج والنظريات الوافدة واستيعابها ؟ ما هو مدى إمكانية تطبيق تلك النماذج والنظريات على مواجهة الاحتياجات والإمكانيات التى تحس بها المجتمعات الآخذة بالتنمية والتى تختلف ظروفها عن المجتمعات الوافدة منها تلك النماذج والنظريات ؟ ويرتبط بهذه النقطة التساؤل عن الحدود والموضوعات والمناهج التى يمكن أن تتم بها عملية الاستعارة الثقافية وصعوبات التنمية بشكل يضمن لها النجاح وعدم التخبط .

العلاقات والتأثيرات المتبادلة بين مختلف جوانب وأبعاد عملية التنمية: نعرف أن عملية التنمية لها ثلاثة أبعاد يجب أخذها دائما في الاعتبار هي: الجانب الفني (التكنولوجي) والجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي، والتساؤل هنا عن إمكانيات إحداث عملية تنمية تتسم بالتنسيق والتناغم بين تلك الجوانب المختلفة بحيث يظفر كل بعد منها بما هو جدير به من عناية، ودون مبالغة في التأكيد على واحد منها على حساب الجانبين الآخرين. ويرتبط بتلك النقطة تساؤل عملى مؤداه: ما هى الإجراءات الملموسة التى يمكن اتخاذها بنجاح في أثناء تنفيذ عملية التنمية لتحقيق هذا الغرض. والتى تأخذ في اعتبارها الظروف البنائية الاجتماعية القائمة

والتكوينات السياسية التى تلعب دورا فعالا على مسرح الأحداث في المجتمع.

مراحل أو أطوار عملية التنمية: ونبدأ في تلك النقطة بالتساؤل عما إذا كان من الممكن أصلا وضع تعميمات عامة بخصوص مثل هذه المراحل ، وما هي الحدود التى يمكن أن تدور فيها التعميمات وتغطيها دون إخلال بمطلب الدقة والأمانة العلمية . ثم كيف نستطيع من واقع دراستنا لتجربة التنمية في مجتمع معين أن نحدد بشكل دقيق مستوى التنمية الذي توصل إليه ذلك المجتمع ونضع على أساسه التنبؤات والخطط التى تحدد مسار عملية التنمية في المستقبل .

٢- علم اجتماع التنمية علم حديث

ان علم الاجتماع في مجموعه ليس سوى ثمرة من ثمرات النهضة العلمية الحديثة في بعض المجتمعات العربية ، وقد نشأ هذا العلم كثمرة للتغيرات البنائية التى ترتبت على الثورات السياسة التى شهدتها أوروبا إبان القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، ثم الثورة الصناعية وما ارتبط بها من زيادة هائلة في أعداد السكان وتغيرات حادة في توزيعهم الجغرافي... إلخ. وقد أثارت تلك الثورات (السياسية والصناعية على السواء) عديدا من المشكلات على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعي ، وكان علم الاجتماع محاولة من ضمن المحاولات التى بذلتها تلك المجتمعات لمواجهة تلك المشكلات والتخفيف من ويلاتها . معنى ذلك أن علم الاجتماع بنشأته الغربية الحديثة كان ثمرة من ثمرات ذلك التحول الاقتصادي الاجتماعي الواسع النطاق ، ومنه استمد دفعات نموه وتطوره القوية التى أوقفته على قدميه خلال فترة زمنية وجيزة ، بالقياس إلى العمر الطويل الذى استغرقه نمو العلوم الأخرى الأقدم عهدا والأرسخ قدما .

ويترتب على ذلك بالضرورة أن المجتمع ذا الثقافة الساكنة أو الراكدة وذا النظام الاجتماعي الجامد ليست لديه الفرصة وليست لدية إمكانية التفكير السوسيولوجي الناضج ، أي ليست لدية فرصة وليست لدية الرؤية الناقدة والبصيرة النافذة للظروف والتغيرات البنائية الاجتماعية ، اذ أنه في مثل تلك المجتمعات تبدو الظروف الاجتماعية التى حددها التراث ورسمتها التقاليد أمرا بديهيا غير قابل للتغيير وليس من المرغوب التفكير في تغييره ، وأن مجرد وجوده واستمراره هو مسوغ مشروعيته ومبرر صحته .

ولذلك كان الطبيعي أن يظل علم الاجتماع الأمريكي والأوروبى برمته حتى عهد قريب أسير نظرة إقليمية ضيقة ، فقد انكفأ علماء الاجتماع في تلك البلاد على ظروف بلادهم يتأملونها ويحاولون فهمها ووضع الخطط والبرامج لتعديلها وتحسينها والأخذ بيد القطاعات المعذبة فيها. وكان اتجاهها نحو الإمبيريقية المفرطة (أى الاتجاه إلى الواقع بتياراته ومشكلاته) هو تكريس لذلك الاتجاه العفوى الذي كان قائما وراسخا في البداية . وأصبح علم الاجتماع الإمبيريقي، وخاصة علم الاجتماع الأمريكي علما مغرقا أشد الإغراق في النظرة الاقليمية الضيقة وفي التناول الجزئي الضيق لمشكلات فرعية .

وإذا تركنا تراث علم الاجتماع الأمريكي – الذي أثر فيما بعد بشكل حاسم على كثير من مدارس علم الاجتماع الأوروبية – وتأملنا أعمال المفكرين النظريين ذوى النظرة الشاملة (كعلماء الاجتماع الألمان على سبيل المثال وكذلك طائفة من الفرنسيين والإنجليز) لوجدنا أن أقصى نقطة انطلق إليها خيالهم هو الثقافة الغربية كوحدة كلية واحدة . حقيقة أن هؤلاء المفكرين أصحاب النظريات الشاملة، لم يحصروا أنفسهم داخل مجتمعاتهم القومية (وبالطبع لم ينحصروا داخل الدائرة المحلية الضيقة) ولكنهم لم يخرجوا عن دائرة الثقافة الأوروبية. وتلك كما نعرف كانت تقاليد الفكر النظري والتراث الفلسفي والتاريخي الذي نشأ وتربى فيه علماء الاجتماع الأوائل .

إنني أريد بذلك أن أؤكد أن علماء الاجتماع لم تربطهم صلات علمية وثيقة بعلماء الأنثروبولوجيا الأوائل (فيما عدا دوركايم وفيركاندت وتورنفالد) . ولعل السب القوى لذلك أن رواد الأنثروبولوجيا قد حصروا جهدهم في التنقيب عن المواد المتحفية والظواهر الغريبة والطرائف... إلخ ، ولم يحققوا بعد انطلاقهم نحو تأمل البناء الاجتماعي للمجتمعات (البدائية) التى كانوا يدرسونها، والتى كان لعلماء الأنثروبولوجيا البريطانيين فضل الريادة في دراستها ولفت النظر إليها. وكان من الطبيعي أن يخطئ علماء الاجتماع الأوروبيون فهم الإشارات الأولى التى انطلقت تلفت نظرهم – بل وأكاد أقول تلوى عنقهم – كى يأخذوا في اعتبارهم ظروف البناء الاجتماعي لتلك البلاد "البدائية". وهى الإشارات الهامة المفيدة والتوجيهات القيمة التى احتوت عليها أعمال بعض رواد الأنثروبولوجيا مثل مالينوفسكي.

والعجيب أننا لا نجد في تلك الفترة سوى طائفة قليلة من علماء الاقتصاد ذوى الاتجاهات التاريخية هم الذين يجهدون فكرهم محاولين تأمل مشكلات النمو الاقتصادي والاجتماعي في إطار إنساني عام ونذكر على رأسهم، العالم الاقتصادي الألماني التاريخي النزعة جوستاف شموللر في مؤلفه الرئيسي "أساسيات علم الاقتصاد". ومن الطبيعي أن عدم استناد مثل هؤلاء العلماء إلى تراث تاريخي راسخ في علم الاجتماع أو الأنثروبولوجيا قد جعل معالجتهم تأتي متسمة ببعض التبسيط والسذاجة منطوية على غير قليل من الأخطاء المنهجية والإمبيريقية، ولكنها كانت مع ذلك محاولات رائدة.

ولذلك خلت أعمال شومبيتر (مؤلف كتاب نظرية النمو الاقتصادي) ومؤرخى الرأسمالية الأعلام: لويجي برنتانو، وفيرنر زومبارت، وماكس فيبر من أى إشارة ذات قيمة إلى البلاد التى كانت تقع على هامش التطور أو ما نعنيه اليوم تحت مصطلح "البلاد النامية". إنهم مع اهتمامهم بالنمو الاقتصادى بوجه عام أو بالنظام الرأسمالي في ذاته قد ركزوا ملاحظاتهم على النطاق الأوروبي المعروف لهم، وإن كانت أعمالهم قد حوت بعض الإشارات إلى بلاد "بدائية" أو "متوحشة"، فكان ذلك يأتى بشكل عرضي، ودون أن تدخل تلك البلاد كجزء أساسي في صلب النظرية التى هم بصددها ، أو المبدأ العام الذي يقيمون عليه الدليل . بل إننا نجد مؤخرا أن مشروع والت روستو لمراحل النمو الاقتصادي لم يأخذ البلاد النامية في اعتباره إلا كجزء من مشروع عام موضوع أساسا على مقاس البلاد الصناعية المتقدمة.

ومن الأمثلة الطريفة على تركيز المفكرين الأوروبيين ـ اقتصاديين واجتماعيين على السواء ـ على قضايا البلاد الصناعية المتقدمة وإغفالهم التنظير لأوضاع البلاد النامية.. من الأمثلة الصناعية المتقدمة وإغفالهم التنظير لأوضاع البلاد النامية ... من الأمثلة على ذلك مفكر عظيم مثل ماكس فيبر . فقد يعرف القارئ أن فيبر قدم دراسات متعمقة في الاجتماع الديني والاجتماع الاقتصادي والاجتماع القانوني لبعض البلاد الشرقية، إلا أن الذي لا يعرفه الكثيرون أن معظم تلك الدراسات مركزة أساسا على عقد المقارنات بين الثقافات الغربية وتلك الثقافات الشرقية، أى أن دراسة الثقافات الأخيرة لم تكن مقصودة لذاتها ، بمعنى أنها تهدف إلى تحقيق فهم أعمق وأكبر لتلك الثقافات، وإنما كانت تهدف في النهاية إلى إلقاء

مزيد من الضوء على الثقافات الغربية التى تمثل الآفاق التى يحلق فيها فيبر ويدور في فلكها ويرتبط بفهمها ويسعي إلى تعمقها. ذلك أن فيبر كان يسعى أولا وأخيرا إلى فهم ديناميات التطور الحديث في أوروبا ـ أو الغرب بصفة عامة ـ من النواحى الاقتصادية والاجتماعية ، وكان يتصور أن أبرز معالم ذلك التطور هو ظهور النظام الرأسمالى كحقيقة تاريخية تكونت عبر التاريخ الحديث ، بفعل عوامل اجتماعية واقتصادية .

ومن العجيب أن ماكس فيبر وفيرنر زومبارت وغيرهما من مفكري تلك المرحلة لم يتجه بتفكيره إطلاقا إلى محاولة دراسة آثار ذلك النظام الذي يدرسونه ـ وهو الرأسمالية الغربية ـ على ثقافات تلك البلاد الشرقية التى قاموا بإجراء بعض الدراسات عليها . ولا على شعوب تلك البلاد ولا على اقتصادياتها أو سياساتها . ذلك أن مثل هذه الدراسات ـ أى التفاعل بين الرأسمالية الغربية ونظم البلاد الشرقية ـ كان كفيلا بأن يأخذ بأيديهم إلى البدايات الأولى لفهم التغيرات الوشيكة الحدوث آنئذ على المسرح العالمى في الشئون الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بصفة عامة. ومن عجب أن أمثال هؤلاء المفكرين لم يفكروا من قريب ولا من بعيد في دراسة موضوع كالاستعمار العالمى والمشكلات المرتبطة به، رغم أنهم كانوا يعيشون تلك الفترة فى أوج ازدهارها وعنفوان قوتها، ورغم أن هناك ارتباطاً قوياً وواضحاً بين نمو الرأسمالية الغربية وتطور حركة الاستعمار العالمى وكذلك ارتباط أوضح وأقوى بين ذلك الاستعمار وتطوره في العقود الأخيرة وبين مستقبل البلاد النامية . ان مستقبل تلك البلاد إنما يتشابك بشكل قوى مع الظروف الاستعمارية التى ارتبطت بها ، أو الدور الذي لعبته القوى الاستعمارية على المسرح العالمي حتى بالنسبة لتلك القلة القليلة من الدول التى لم تخضع بشكل مباشر أو رسمى للسيطرة الاستعمارية . لأن من البديهي والواضح أن تلك القوى الاستعمارية قد تدخلت في تحديد وتشكيل مقدرات كافة البلاد النامية تقريبا .

إننا لا نجانب الصواب إذا قلنا إن الدراسات الاجتماعية لموضوع النمو والتنمية بشكل عام قد ظلت حتى عهد قريب ذات طابع استرجاعي مركزة تركيزا كاملا على البلاد المتقدمة ، ولم تحاول بدلا من هذا أن تتخذ طابعا مستقبليا ، يأخذ في اعتباره المجتمع الإنساني العالمى ويمس قضية التنمية في جوهرها وعلى اختلاف مستوياتها، وفي شتى أنماط المجتمعات القائمة على سطح هذه الأرض.

ذلك أن شرارة التقدم إذا ما أشعلت في مكان ما في العالم فانها ـ كما علّمنا التاريخ ـ لا يمكن أن تتوقف أو تتقدم عند حد معين ، وإنما سوف تزحف وتزحف وإن اختلفت درجة إضاءتها وقوة إشعاعها من مكان إلى آخر (حسب قدراته ومقوماته)، إلا أنها سوف تمس كل المجتمعات وكافة الثقافات. لذلك نقول إنه ليس من الترف وليس من قبيل "الإحسان" أن يفكر علماء الغرب في مشكلات التنمية على المستوى العالمى وفى ظل كافة النظم الاجتماعية ، لأنهم إن لم يفعلوا فقد حصروا أنفسهم في نطاق الماضي وجانب من الحاضر ، وحرموا أنفسهم من رؤية المستقبل بكل احتمالاته ومفاجآته.

لذلك نزعم أن علم اجتماع التنمية ـ بالشكل الذي نفهمه هنا ـ علم وليد حديث النشأة مازال بعد في مراحل نموه الأولى. لم تمض على بداياته الأولى سوى ثلاثين أو أربعين عاما لا أكثر. ولقد نشأ هذا العلم كرد فعل إزاء خيبة الأمل التى استشعرها بعض العلماء وكثير من الساسة من التركيز التقليدي القصير النظر على الجوانب الفنية (التكنولوجية) والاقتصادية من عملية التنمية، أو من الانحصار الضيق في دائرة الانتهازية السياسية التى كانت تريد تقديم "مساعدات فنية" للبلاد النامية بشكل أكثر كفاءة . فقد كان يذهل المسئولين في البلاد الصناعية الغربية أن ما يقدموه من مساعدات إلى بعض البلاد النامية، وما يقيمونه من مشروعات يصادف فشلا ذريعا في كثير من الأحيان يتجلى في رفض الأهإلى له، أو عدم ثقتهم فيه. بل وأحيانا يؤدي إلى نتائج عكس ما أرادوه له، هذا بالطبع رغم استكماله لكل المقومات الفنية الصحيحة وسلامته الاقتصادية (من وجهة نظر الاقتصادي الغربي). ولكن الحقيقة أن "مشروعات التنمية" هذه التى كانت البلاد الغنية تقدمها كمعونة فنية كانت تفتقر إلى البيانات الإحصائية الدقيقة الشاملة عن طبيعة الحياة في البلاد التى ستقام فيها ، كما كان القائمون على تخطيطها وتنفيذها يفتقرون إلى الدراية الكافية بالظروف البنائية الاجتماعية لتلك البلاد .

وقد بدأ الساسة القائمون على شئون تلك المساعدات والتخطيط لها وتنفيذها من أبناء تلك البلاد الصناعية المتقدمة ـ ومعهم طائفة من علماء الاقتصاد والنفس والاجتماع ـ بدأ الجميع يدركون على استحياء في البداية أن مشكلات التنمية وقضاياها العامة يجب أن ننظر إليها في إطار ثقافي اجتماعي عريض، ويجب أن نرصد الصعوبات التى تواجهها ونضعها على بساط البحث السوسيولوجي

ونتناولها بنظرة شاملة لا تستنكف الاستعانة بآراء وخبرات علماء من فروع أخرى ، إذا ما كان الهدف أن نتوصل في النهاية إلى أن تذهب تلك المساعدات، إلى مستحقيها الفعليين وأن تحقق الغاية المنشودة من تقديمها ، لأنه إذا كان الهدف هو مجرد عمل دعاية للدولة الغنية التى تقدم المساعدة، وتقيم بعض النماذج التى تنزل صورة تلك الدولة في نفوس أبناء البلد الفقيرة منزلة المثل الأعلى والنموذج الواجب الاحتذاء ، إذا كان الهدف هو ذلك فإنه من الأرجح أن يؤدى في المدى البعيد إلى الإضرار بمصالح تلك الدولة الغنية في دوائر ذلك الشعب الفقير، وإلى استقطاب مشاعر البغض والكراهية . وهو ما نجده قد لحق بالفعل بصورة أمريكا في كثير من البلاد التى قدمت لها بعض تلك المساعدات وشيدت فيها بعض مشروعات التنمية الفاشلة .

ومع ذلك فإن علم اجتماع التنمية لم يستطيع أن يكسب الجولة نهائيا بعد أمام أصحاب الاتجاه النفعي العملى السريع في ممارسة السياسة، ولا أمام المخططين الاقتصاديين الذين ينظرون إلى مشروعات التنمية في البلاد الفقيرة لا كأداة لخدمة تلك البلاد فعلا، وإنما كمنافذ لفتح أسواق تلك البلاد أمام سلع البلد الغني، وكأداة لخلق احتياجات جديدة لدى جماهير المستهلكين فيها، وكوسيلة لتحسين صورة المشروع الاقتصادى في نظر أبناء البلد المتخلف بحيث يتجهون إليه إذا ما رغبوا في تطوير بلادهم أو جلب وارداتهم .

فهناك اتجاهان نفعيان أحدهما سياسي والآخر اقتصادي يريد بشدة أن يسخر مشروعات التنمية لخدمة مصالح بلاده وليس خدمة مصالح البلد النامي الذى تقدم له المساعدة . ولكل فريق من هذين الفريقين أنصاره على الساحة العلمية ، وكلاهما يقف بشدة ويقظة أمام محاولات علماء اجتماع التنمية الجادين في البلاد الغربية الذين يريدون رؤية المشكلة في سياق عريض شامل ، من أجل المساعدة في خلق تنمية حقيقة في تلك البلاد المختلفة . والأمر كله معلق بأن ينجح أبناء تلك البلاد النامية أنفسهم في امتلاك زمام المبادرة ، والعمل على امتلاك أسرار هذا العلم الوليد ، وفتح مغاليقة وحل معضلاتة بأنفسهم وإجراء البحوث على مجتمعاتهم لكى تكون لهم هم اليد العليا في توجيه مشروعات التنمية – سواء تلك التى تعتمد على تمويل خارجي أو على تمويل محلي لكى تخدم بحق الاقتصاد الوطني ، وتنقل بلادهم من مراحل الجمود والاستقرار إلى مرحلة الانطلاق والحركة .

ولا يمكن أن ننسى الإشارة في هذا الصدد إلى الدفعات القوية والتأييد العلمي والمعنوي الهائل الذي استمده علماء اجتماع التنمية في الغرب من الأنثروبولوجيا الثقافية في البلاد الأنجلوساكسونية. ومن أبرز الأسماء التى قدمت إسهامات خالدة في هذا السبيل: برونيسلاو مالينوفسكي، وفرانز بواس، وروث بندكت، ومرجريت ميد، ورالف لنتون، وروبرت ردفيلد، وميلفيل هيرسكوفيتس، وأوسكار لويس، والألماني ريتشارد تورنفالد، والفرنسيان جورج بالانديه وكلود ليفى شتراوس.

وفي خمسينيات هذا القرن جاءت أولى المحاولات في علم اجتماع التنمية من جانب علماء الاجتماع وخاصة علماء الاجتماع الأمريكيين ، كما ساهمت في إثراء بحوث هذا العلم الدراسات السيكولوجية والتربوية لمشكلات التغير الثقافي، وإن كانت ما تزال في مراحلها الأولى، ولا يمكن أن تثمر الثمرة المرجوة إلا بتعاون علماء من أبناء البلاد النامية أنفسهم ، لأنهم أقدر على إجراء تلك البحوث من حيث القدرة على فهم التيارات والاتجاهات المحلية ، والقدرة العلمية على إجراء البحوث نفسها (لأن مشكلات كاللغة والتقسيمات الثقافية المحلية والقيم والظروف المحلية والإقليمية ليست عوائق تقف أمام تقدم بحوثهم ، كما هو الحال بالنسبة للعلماء الغربيين الأجانب عن تلك المجتمعات) .

ولعل تلك الظروف الخاصة التى نشأ فيها علم اجتماع التنمية تفسر لنا سر تركيز المشتغلين بهذا العلم حتى عهد قريب على مشكلات البلاد النامية ومشكلات العلاقة بين الدول الصناعية الغنية والبلاد النامية. وتكاد تلك النقطة تكون الموضوع الوحيد لدراسات التنمية حتى أوائل الستينات، إلا أن كثيرا من تلك الدراسات بدأ بعد ذلك يوسع في دائرة بحثه بحيث تشمل دراسة التغيرات البنائية التى طرأت على مجتمعات البلاد الصناعية . وقد أملت هذا التوسيع اعتبارات منهجية وعلمية ، إذ أن من شأنه أن يزيد رؤيتنا لواقع البلاد النامية وضوحا . والجدير بالذكر أن بعض تلك المشكلات لم يجد بعد الحل الكامل أو المناسب في كل البلاد المتقدمة ، أو لم يجد الحل على كافة المستويات وهى تغطى أغلب نواحي الحياة بميادينها المختلفة : من المرور حتى التلوث إلى نمو التنظيمات الإقليمية (كإطار أوسع من الإطار القومى المحدود) ، والمشكلات المتصلة بصميم وجود الإنسان الفرد في حالة الاغتراب الوجودي...إلخ.

ولذلك نؤكد أن الفهم السليم للقضايا المعاصرة المتصلة بتطوير المجتمعات

الإنسانية – المتقدمة منها والنامية على السواء – يتطلب وجود معلومات واقعية وتحليلات مقارنة للنظم الاجتماعية المختلفة ، ولديناميات عمليات التصنيع والتطور الديمقراطي ، مع ضرورة أن نأخذ في الاعتبار تباين الدوافع الذاتية إلى النمو والتقدم ، والقوى الموضوعية الدافعة والمحركة للتيارات الاجتماعية المختلفة ، وكذلك معدلات النمو المتفاوتة والنتائج والمناهج المستخدمة ، والتوترات الناجمة عن التغيرات الجديدة والأشكال الاجتماعية الاقتصادية الجديدة التى تعد تهجينا لأشكال وتكوينات ثقافية متباينة تنتمى إلى دوائر ثقافية مختلفة. ومن أهم الموضوعات التى تحتاج إلى جمع معلومات عنها العوامل النفسية والفكرية والاجتماعية المؤثرة على علمية التنمية ، وانتشار تلك العلمية وتقدمها، والصعوبات والمشكلات وأنواع المعارضة التى تواجهها ، كل ذلك في صورة مقارنة تغطى طائفة عريضة من أنماط المجتمعات والثقافات . ومن الضروري أن تستند كل المعلومات – قدر الإمكان – على أكبر حشد من البيانات الإحصائية الدقيقة ، وهى متوفرة يسيرة وبالمواصفات المطلوبة في البلاد الصناعية المتقدمة وفي بعض البلاد النامية ، على حين نجد بعضها الآخر يعاني من نقص شديد في البيانات الإحصائية والمعلومات الدقيقة بصفة عامة.

ولا شك أننا مازلنا في بداية هذا الطريق الطويل ،وكل ما تحقق لا يعدو أن يكون بداية متواضعة أشد التواضع ما تزال في حاجة إلى تشجيع وتطوير وتنقيح، ذلك أن أصحاب الاتجاه الوضعي التقليدي كانوا ينظرون إلى التنمية على أنها عملية تتم بشكل تلقائي (أوتوماتيكي) وتجرى على نفس المنوال في كل مكان. على حين يتخذ أصحاب الاتجاه المثالى موقفا معارضا من هذا أثبت عجزه هو الآخر عن إجراء التحليلات الموضوعية للوقائع الدقيقة . وحصر نفسه في دائرة التأملات الذاتية أو توجيه المواعظ وندب حظ البلاد الفقيرة التى أخفقت في الوصول إلى المستوى المنشود في التقدم .

ونحن نعتقد أن علم اجتماع التنمية سوف يساعدنا على رؤية الموضوع برمته رؤية موضوعية هادئة بعيدة عن الانفعالات وعن الرومانسية، لأن عدتنا في التصدي لمشكلات التنمية وفهم دينامياتها ستكون طائفة من الأدوات العلمية الموضوعية الدقيقة والآراء السليمة التى تمكننا من تبني آراء أكثر ملاءمة وأشد فعالية وتأثيراً.

وسوف يبدأ طريقنا الطويل من أجل تطوير هذا العلم والنهوض به وإعطائه الدفعات المطلوبة بجمع وتحليل وتنمية المعلومات المتاحة (غير المستغلة للأسف)

عن مشكلات البلاد النامية وظروفها. ثم يواكب ذلك ويترتب عليه العمل بدون كلل من أجل بلورة بعض المنطلقات النظرية الملائمة وما يتعلق بها من المفاهيم ومناهج البحث، التى تتناسب وطبيعة الدراسة في هذا الميدان، وتتفق مع تحديدنا الجديد لموضوع هذا العلم. ونعتقد اعتقادا جازما أن بلوغ هذين الهدفين يتطلب تبنى أساليب جديدة فى البحث وفي التعاون مع المشتغلين بعدد من العلوم المتصلة بهذا الميدان سواء في إجراء البحوث أو في تحليل النتائج التى يمكن التوصل اليه. ومازال التفكير المحافظ والحرص الشديد على التخصص الضيق يعمل في بعض البلاد على الحيلولة دون تعاون أبناء العلوم المتقاربة في خدمة هذه الأهداف الكبيرة. فكل فريق مازال متمسكا بوجهة نظره متعصبا لمناهجه ومفاهيمه الخاصة . ولا شك أنه قد أمكن إحراز بعض التقدم على هذا الطريق، ولكنه مازال في حاجة إلى مزيد من المثابرة والجهد المتواصل لكى يمكن قطف بعض الثمار الناضجة من هذا التعاون الخلاق .

وإذا استمر هذا الموقف المتعصب الأناني من جانب كثير من الباحثين، فإننا سنظل نعاني من الوضع الذي كان مسيطرا حتى أوائل الستينات من هذا القرن، والذي يتمثل في بعض سياسات التنمية البراجماتية الجزئية المحدودة النظر من ناحية ومن ناحية أخرى في عديد من الأعمال العلمية المجردة البعيدة عن الواقع التى لا تقدم لنا ثمرة ملموسة يمكن أن تساعد في حل المشكلات العملية التى يسعى هذا العلم إلي التصدي لها والمساهمة في تذليلها.

الفصل الثانى
دراسة الفقـر

هنـاك مصـادر عديـدة داخـل علـم الاجتمـاع للاهتمـام بدراسـة ظـاهرة الفقـر والقطاعـات الفقيـرة فـي المجتمعـات الإنسـانية ، سـواء المتقدمـة منهـا أو الناميـة . فوجود الفقراء في مجتمع صناعي متقدم يمثل تحديا قويا للنظام الرأسمإلى ، ويهدد أركان ذلك النظام ، ومن ثم نجد الهيئات الحكومية والخاصة تلتفت إلى تلك المشكلة وتشجع إجراء بحوث حولهـا . وفـي داخـل المجتمعـات الناميـة ، أو شـعوب العـالم الثالث ، تمثل دراسـة هذا الموضـوع شيئا بديهيا لعلمـاء الاجتمـاع فـي تلك البلاد ، فـإن دراسـة مـن هـذا النـوع هـى الواجـب الأول والأساسـي . وتتنـوع الدراسـات فـي منهجها ، فمنها ما ينهج نهجا سوسيولوجيا ، ومنها ما ينحو نحـوا أنثروبولوجيـا فـي المنهج المتبع ، والمؤكد أن دراسة هذا الموضـوع فـي الـبلاد الناميـة لا تستقيم دون الاتجاه الأنثروبولوجى . كما تتنوع الدراسات في طبيعتها فمنها دراسات نظريـة ، تحـاول إلقـاء الضـوء علـى العلاقـات والعوامـل والمشـاكل وتحـاول حـل مشـكلات التعريف والتصنيف ، ومنها دراسات تطبيقية تستهدف في المقام الأول تقديم حلـول لمشكلات حيـة ماثلـة أو اختبـار فـروض نظريـة علـى محك الواقـع . وسـوف يميـل عرضـنا هـذا إلـى إبـراز الطـابع التطبيقـي لتلـك الدراسـات التـى أجريـت عـن الفقـر والفقراء .

ومن الدراسات الطريفة في هذا الميدان دراسـة أجريت مـؤخرا فـي الولايـات المتحدة عن عادات الاستهلاك عند بعض الجماعات التى تسكن الأحيـاء الفقيـرة فـي مدينـة نيويـورك ، وقـام بهـا عـدد مـن علمـاء الاجتمـاع هنـاك[١]. وقـد أرادت تلـك الدراسـة أن تعرف عـادات الشراء عند أفقر القطاعـات فـي مدينـة نيويـورك، كيـف

---

(١) الملاحـظ بصـفة عامـة أن الهيئـات الاقتصـادية والشـركات الصـناعية والتجاريـة فـي الـبلاد الصناعية المتقدمة تكلف الباحثين باجراء دراسات لبعض أنماط الاستهلاك لدى قطاعات مختلفـة من الشعب ، بهدف تخطيط برامج الانتاج من ناحية ، والتدخل للتأثير علـى عادات الاستهلاك من ناحية أخرى . وكان يمكن أن يصبح هذا الميدان من ميـادين علم الاجتمـاع الاقتصـادي مـن أكثـر ميادين علم الاجتماع تقدما ، لو أن تلك الشركات والمؤسسات كانـت تسمح بإذاعـة نتـائج البيانـات التى تنتهى إليها البحوث التى تجريها . ولكن من البديهي ألا تسمح بـذلك ، لأنهـا تريـد أن تحـتفظ لنفسها بميزة الانتفاع بها في تخطيط برامج الانتـاج والدعايـة والإعـلان عن منتجاتهـا ، ولا تريـد إذاعتها لكى لا تستفيد منها الشركات المنافسة . ولـذلك تظـل كثيـر مـن نتـائج تلـك البحـوث حبيسـة الملفات والأدراج ، وبالصدفة وحدها أو بالخطـأ ، أو لأسـباب أخـرى يمكـن أن تـذيع بعـض نتـائج مثل هذه البحـوث .

يختارون المتاجر التى يشترون منها ، هل يختارون ذلك على أساس الإعلانات، أو يتأثرون بتلك الإعلانات عند اختيار نوع السلعة أو الماركة المحددة التى يشترونها ، وهل يشترون نقدا أم بالأجل ، وما هو المقدم الذي يدفعونه عادة عند شراء بعض السلع المعمرة أو غير المعمرة ، وما هى السلع والمشتريات التى ينفقون عليها أكبر جزء من دخولهم... إلخ.

وجاءت نتائج ذلك البحث مثيرة لدهشة الهيئات الحكومية المختصة، وللهيئات والمنظمات السياسية. حيث اتضح أن نتائج ذلك البحث يمكن تلخيصها في عنوان واحد هو: **أن الفقراء يدفعون ثمنا أعلى عند شراء احتياجاتهم**. ويتضح هذا من شرائهم للسلع الرثة الرديئة من المحلات التى تبدو فى الظاهر رخيصة، واعتمادهم على الشراء بالأجل دون الانتباه إلى الأعباء المالية المجحفة المترتبة على هذا الأسلوب ، وفي عدم ترشيد الاستهلاك (وهذا مما يثير العجب) بشراء أشياء غير ضرورية (قد يدفعهم إلحاح البائع، أو سهولة الأخذ بالأجل ، أو معلومات غير صحيحة عن السوق أو السلعة... إلخ إلى شرائها) فهم يدفعون ثمنا أعلى مما ينبغي لأنهم لا يقرأون الصحف ، فلا يعرفون مثلا المحلات أو المناسبات التى تجرى فيها تخفيضات حقيقية (الأوكازيون) الذي يتم تحت رقابة الهيئات التجارية ، لأنهم لا يقارنون بين السلعة والثمن لنقص دائرة الخبرة ، ولا يتبعون أسلوب التخطيط في اقتناء المشتروات، ولا يغيرون السلع التى يشترونها أو المتاجر التى يتعاملون بها بسرعة ومرونة لالتزامهم بالتراث ومحافظتهم علية (كإجراء دفاعي ضد المجتمع المحيط).

وربما كان من الممكن معرفة كل هذه الحقائق وعشرات مثلها منذ عشرات السنين الماضية ، لو أن الشركات التى تجرى بحوثا كثيرة من هذا النوع كانت تتيح نتائج تلك البحوث للنشر، كما أشرنا من قبل . فهناك آلاف الدراسات التحليلية لعادات وأنماط الاستهلاك التى تجريها الشركات الكبرى أو معاهد بحوث السوق . ولكن لم يتحقق شئ من ذلك إلى أن استطاع بعض علماء الاجتماع تدبير التمويل اللازم من هيئات لا صلة لها بالبيع والشراء لكي يتمكنوا من إجراء بحث كهذا .

ولا يعني حديثنا هذا أن جهة معينة كانت مهتمة عمدا بإخفاء هذه الحقيقة، وهى أن الفقراء يدفعون ثمنا أعلى لمشترياتهم، ولكن الواقع أنه بسبب عدم متابعة النشر حول الموضوع، فإننا نستطيع القول بأن أحدا لم يكن يهتم أصلا بهذه

الملاحظة. كما أنـه لـيس يكفـي أن نجـرى آلاف الدراسـات المسـحية والاستقصـاءات علـى المستهلكين، وإنما المفروض أن تكون هناك أولا نظرية سوسيولوجية يستعين بها الدارس في تنظيم "المادة الخام" المجموعة، ويستكشف بها ما تنطوى عليـه مـن دلالات وما تحمله من معان . أى أننـا لابد أولا أن نضـع أيدينا علـى معـالم المشكلة ونبلورها جيدا قبل أن ننتقل إلى اقتراح الحلول ومحاولة تنفيذها .

جدول رقم (١)(*)

أفقر الناس يدفعون ثمناً لمشترواتهم أعلى من الفقراء

نسبة الأشخاص الذين دفعوا ثمناً أعلى من المعدل فى شراء جهاز تليفزيون		نسبة الأشخاص الذين دفعوا ثمناً أعلى من المعدل فى شراء جهاز تليفزيون			
أسر دخلها السنوى أقل من ٣٥٠٠ دولار(**)	أسر دخلها السنوى أعلى من ٣٥٠٠ دولار	فى محلات الحى المجاورة أو عند السماسرة (الدلالين)		فى المحلات الكبرى أو محلات الجملة خارج المدينة	
		أسر أقل من ٣٥٠٠ دولار	أسر أعلى من ٣٥٠٠ دولار	أسر أقل من ٣٥٠٠ دولار	أسر أعلى من ٣٥٠٠ دولار
٤٦٪	٣٧٪	٦٠	٤٩	٣١	٢٤

تعليق على الجدول السابق

تدل تحليلات الاستهلاك الموضحة في الجدول السابق علـى أن أفقر الأسـر المدروسـة تـدفع أعلـى الأسـعار (فـي أجهـزة التليفزيـون وفـي الغسـالات وغيرهـا) عندما تشترى من المحلات القريبـة داخل الحـى أو مـن السماسـرة والـدلالين الـذين

(*) نقل عن:

Caplovitz,David, The Poor Pay More, New York, ١٩٦٣

(**) مبلغ ٣٥٠٠ دولار هو متوسط الدخل السنوي للأسر التي شملها هذا البحث والتي تسكن في ثلاثة أحياء لمحدودي الدخل في دائرة مدينة نيويورك، حى شرق هارلم.

يتنقلون من بيت إلى بيت في الحي. أما أقل الأسعار فتدفعها الأسر الأقل فقرا التى تشترى من المحلات التجارية الكبرى (في وسط المدينة) أو من محلات الجملة التى تقع خارج المدينة. ويبلغ الفرق بين هاتين الفئتين ٢٦ نقطة مئوية. ويلاحظ أن الأسر الفقيرة التى تشترى من محلات خارج الحى (وتبلغ نسبتها ٣١%) نادرا ما تدفع أسعارا أعلى من المعدل التى تدفعها الأسر التي تشتري من المحلات المجاورة داخل الحى (وتبلغ نسبتها ٦٠%). ولكن نسبتها مع ذلك أعلى من الأسر الأقل فقرا التي كثيرا ما تفضل الشراء عن طريق الأجل طويل المدى "المريح" في نظرها. وهى على أى حال تدفع أسعارا أعلى من المعدل بنسبة أقل من الأسر التى تشترى من المحلات المجاورة في الحى (٣١% و٤٩%). ولذلك يجب مقارنة جميع النسب ببعضها وعلى اختلاف فئاتها.

ولكن الملاحظ أن الأسر الأشد فقرا تميل إلى الشراء من داخل الحى الذى تسكن فيه لأسباب اقتصادية (ففي داخل الحى تستطيع الشراء بالأجل، وإن كانت فوائد التقسيط مرتفعة ومبالغاً فيها بشدة، على حين لا يمكنهم ذلك في المحلات الكبرى العادية)، وبسبب عدم درايتهم باحتمالات أو إمكانيات أفضل للشراء سواء من حيث النوعية أو الأسعار، ولأسباب عملية بحتة (لأن النساء الحديثات الزواج لا يستطعن ترك أولادهن الصغار بمفردهم في البيت والشراء من مكان بعيد) ولأسباب نفسية أيضا (لأن المهاجرين القادمين من بورتوريكو الذين يتحدثون الأسبانية، وكذلك الزنوج المهاجرين حديثا من الجنوب يهتمون كثيرا بالعلاقات الشخصية مع البائع الذي يتعاملون معه داخل الحي أو مع السماسرة، أو لأنهم لا يستطيعون رد السماسرة (الدلالين) الذين يطرقون أبوابهم ويلحون عليهم بالشراء).

والشيء الذي أبرزته الدراسة بوضوح أيضا أن الأسعار في هذا الحى ليست أعلى من بقية أنحاء نيويورك الأخرى فحسب، ولكن السلع المباعة هى أيضا أسوأ مما يباع فى أى مكان آخر في المدينة.

وبالنسبة لبحوث التسويق فى الأحياء الفقيرة والمتخلفة لم تكن الفكرة الأساسية عن الموضوع غائبة تماما عن العلماء ، ولكن الجديد كان هو الاتجاه إلى الانتفاع بها في التطبيق . فقد استطاع باول لازار سفيلد في عشرينات القرن العشرين أن يطور - وهو بعد في فينا - الفكرة التى مؤداها أن الناس الذين يعانون من البطالة أو الفقر يدخلون في دائرة جهنمية مفرغة لا يستطيعون الفكاك منها . فدائرة " أفقهم الاجتماعي " تضيق نفسيا وواقعيا ، حيث نجد على سبيل المثال أن

الشخص العاطل عن العمل منذ سنوات تتاح له فرصة قراءة الإعلانات عن الوظائف الخالية بدرجة أقل من الأشخاص الذين يمارسون عملا فعلا ، وأن الفقراء أقل تدبرا وتفكيرا في مشترواتهم من الأشخاص الميسورين أو الذين معهم شيء من الإمكانيات المالية .

وليس من قبيل الصدفة أن بحوث الاستهلاك عند فقراء المجتمع الأمريكي قد بدأت في نفس الوقت الذي اتجه فيه الاهتمام الاجتماعى العلمى العام إلى دراسة الفقر في أغنى بلاد العالم الصناعي . كما أنه ليس من قبيل الصدفة أن الفكرة التى تبلورت (وهى فكرة نفسية اجتماعية أساسا) من وراء هذه البحوث قد دخلت في صراع مع منطلقات نظرية أخرى قائمة من قبل ، ومن ثم ازدادت ثراء ووضوحا وتحديدا .

ففي البداية كانت هناك النظريات الاقتصادية البحتة التى كانت ترى أن الفقراء سوف يتغيرون ويخلعون رداء الفقر بمجرد أن يتوفر لهم المزيد من المال . ولذلك يتوقع عالم الاقتصاد الكلاسيكي أن الفقراء عندما يتحقق لهم ذلك سيغيرون أوتوماتيكيا عاداتهم القديمة ، ويخططون لحياتهم أفضل من ذى قبل ، ويشترون أفضل مما كانوا يشترون ، ويدخرون ، ويتعلمون التفكير في المستقبل. ولكننا نسأل هؤلاء السادة : هل الفقر هو مجرد عدم توفر المال ؟

وهذا هو السبب في اهتمام علماء الاجتماع – وكذلك علماء النفس إلى حد ما – بالفروق السلوكية والفكرية الناجمة عن امتلاك الإنسان للمال الوفير أو للمال القليل ، وكذلك الفروق الملحوظة لكل الناس ، أى تصور الناس لمثل هذه الفروق . وقد اجتهد العالم الأمريكي أوسكار لويس بدراسة الأساليب المميزة لحياة وفكر الفقراء . ويرجع إليه الفضل في انتشار مفهوم ثقافة الفقر الذي شاع في كل الكتابات ، وإن كان يستخدم أحيانا بقليل من الدقة. وهو يعني هنا الثقافة بمفهومها الأنثروبولوجى الذي عرضنا له من قبل بوصفها كيانا كليا مركبا من عادات الحياة والأفكار والتصورات السائدة عند جماعة من الناس ، وتنتقل اجتماعيا من جيل إلى جيل ، وتمثل محاولة الإنسان التكيف مع البيئة المحيطة ، وتحافظ على الطابع المميز لحياته.

ويرى لويس أنه من الخطأ أن نصف الفقراء بأن عندهم "فقراً ثقافياً"، أو أنهم يتميزون بالانحطاط أو العجز الثقافي. ذلك أن سكان الأحياء المتخلفة لا تقل القيم

والمعايير الثقافية الموجودة عندهم عن تلك الموجودة عند أبناء الطبقة الوسطى. كل ما في الأمر أن لديهم معايير وقيما ثقافية مختلفة خاصة بهم، كما لو كانوا أبناء مجتمع آخر أو قبيلة مختلفة عنا. فالاقتصاد في النفقات، والاجتهاد، والتفكير في الغد، وضبط المشاعر الجنسية ليست قيما ثقافية معترفا بها في تلك الأحياء المختلفة. في مقابل هذا تسود هناك قيم التلقائية، والإنجاز العضلي من حين لآخر، والحيوية (إزاء الجنس الآخر)، والتقدير الواقعي للإمكانيات.

ويرى لويس أيضا أن ثقافة الفقر – مثل أى ثقافة أخرى – تعمل على تجديد نفسها باستمرار وعلى المحافظة على بقائها ، اللهم إلا إذا حدثت بعض الظروف غير المتوقعة التي يمكن أن تقلب المجتمع الأمريكي رأسا على عقب ، وتغير من وضع هؤلاء الفقراء . ومعنى كلام أوسكار لويس هذا أن الفقراء سيظلون فقراء ، وأن هناك قوى _ ثقافية اجتماعية داخلية _ تشدهم إلى حال الفقر ، وأنه لا أمل في تغيير هذا الوضع . ويعلق بعض الباحثين على هذا الرأى بأنه يتناقض مع الخبرة التى عاشها ويعيشها المجتمع الأمريكي حيث تتابع عليه موجات المهاجرين والفقراء ، ولكنهم لا يظلون في أسفل السلم الاجتماعي، وإنما يرتفع مستواهم وتتحسن أحوالهم يوما بعد يوم .

ولكن التناول السليم لمشكلة الفقر **من وجهة نظر علم الاجتماع** لا يركز على الآثار السيكولوجية للفقر ، ولا على القيم والمعايير المميزة لأبناء الأحياء المختلفة ، وإنما يهتم في المقام الأول بالميكانيزمات الاجتماعية ، أى بالنظم ، التى تدعم من آثار الفقر هذه ، وتعمل على تجديدها وتطيل في عمرها ، بل وتحرص على ألا تختفي تلك الآثار أبداً. وهكذا يمكن القول - مثلاً - أن المثل الأعلى " للرجولة " في الأحياء المتخلفة لا يعنى تحمل الرجل مسئوليته عن الأسرة . وقد نستطيع أن نقدم تفسيرا سيكولوجيا لتصرف الرجل شبه المتعطل عن العمل الذي يعوض قلقه الاقتصادي بالمبالغة في حكاية القصص الخيالية عن قوته الجنسية ، أو يعوضه بالانتقام من كل النساء اللائى يعرفهن لأنهن غالبا ما يكن في وضع أفضل منه اقتصاديا ، حيث يمكن أن يعملن في الخدمة المنزلية في أى وقت وبأجر معقول . ولكن هذين التفسيرين لسلوك هذا الرجل لا يقدمان لنا أداة نافعة لتغيير الوضع القائم .

فإذا كنا نريد تغيير الأوضاع القائمة ونعمل من أجل ذلك، فعلينا أن ندرك -

مثلاً – أن قانونا للضمان الاجتماعي أو الرعاية الاجتماعية (كان موجودا فعلا في أمريكا حتى عهد قريب) يشترط لتقديم إعانة مالية للأطفال الذين لا عائل لهم (وهم غالبا أطفال غير شرعيين أيضا) ألا يكون في بيت الأسرة أى رجل مسئول. فمن شأن هذا القانون أن يشجع الرجل على الهروب من مسئوليته عن الأسرة، لأنه بمجرد أن يبدأ رجل في رعاية زوجته وأطفاله الذين كان هجرهم من قبل، تسقط عنهم أموال التأمينات أو الضمان الاجتماعي. (جدير بالذكر أنه بعد إتمام تلك الدراسة، وتناولها بالكتابة والتعليق، انتشرت تلك الحقائق وذاعت، مما أدى إلى تغير كثير من مواد هذا القانون الأمريكي).

غير أن القوانين والتعليمات التى تؤدي أحيانا إلى نتائج وآثار غير مرغوبة وغير مقصودة لا تمثل سوى جزء من النظم الاجتماعية القائمة ، التى يمكن تغييرها ويمكنها أن تغير الحياة في الأحياء المتخلفة ، دون حاجة إلى ان ينقلب المجتمع رأسا على عقب . وتمثل المتاجر التعاونية محاولة أخرى على طريق حل مشكلات الأحياء المتخلفة . فقد اتضح من بعض الدراسات المبدئية أن مثل هذه المتاجر والتربية المستمرة لأبناء تلك الأحياء على الاستهلاك السليم تمثل ضرورة ملحة كشفت عنها دراسات السوق ودراسات الاستهلاك ، التى بدأنا حديثنا بالإشارة إليها . ويستطيع علماء الاجتماع أن يقدموا في هذا الصدد مجموعة من المقترحات والتوصيات المحددة الملموسة التى يمكن تنفيذها عملياً، سواء من حيث متطلباتها من النفقات أو الأيدي العاملة.

وتعتمد هذه الدراسة على تحليل بنائى وظيفي للموقف كله ، يعد استكمالا لتحليلات علم النفس الاجتماعي . فتوضح كيف أن نسق السوق والائتمان الموجود في الأحياء المتخلفة والمختلف عن المعيار السائد في المجتمع قد نشأ استجابة للاحتياجات الخاصة لسكان تلك الأحياء ، وذلك إما لأنهم لا يستطيعون الشراء بالأجل (بالتقسيط) من المحلات التجارية العادية (بالنسبة للسلع الكبيرة الغالية الثمن : كالأثاث ، وأجهزة التليفزيون ، والغسالات ... الخ) ، أو أنهم يفضلون العلاقة الشخصية مع تجار المحلات القائمة داخل الحي أو مع السماسرة (الدلالين) الذين يزورونهم في بيوتهم . وكثيرا ما كانوا يدركون فعلا أنهم يدفعون في مشترواتهم أسعاراً أعلى من أسعار السوق الحقيقية، ولكنها نادرا ما كانوا يدركون حقيقة أخرى على نفس الدرجة من الأهمية: وهى أنهم يحصلون على سلع أردأ من

السلع القياسية المعروفة في السوق. ولكنهم كانوا على أى حال يتقبلون الغبن الواقع عليهم كأمر لا مفر منه، في الوقت الذي تخصصت فيه مجموعة كاملة من المتاجر والسماسرة والدلالين ومحلات الإقراض في الاتجار مع هؤلاء الناس والمحافظة على التعامل معهم.

ولا يمكن لأي هيئة ، خاصة أو حكومية ، أن تتدخل لمحاولة علاج هذا الموقف إلا إذا حدث نوع من التوعية لهؤلاء المستهلكين، في نفس الوقت الذي يتم فيه تعديل نسق السوق القائم من خلال إجراءات قانونية وعن طريق إنشاء المتاجر التعاونية . عندئذ سوف يتضح لنا أى أنماط السلوك عند المستهلكين تستند إلى قيم وتصورات مستدمجة (أي تعلمها الناس في طفولتهم وأصبحت متأصلة فيهم وفي مستوى البديهيات)، وأيها عبارة عن تكيف من جانب أولئك الناس مع الضغط الخارجي للظروف، ومن ثم يمكن تغييرها إذا تغيرت تلك الظروف الخارجية . ويمكن بعد ذلك أن ننتظر لنرى ما يحدث في هذه الحالة، ونقيم خطواتنا التالية على أساس الخبرات التى تتحصل لنا.

ويتمثل إسهام علم الاجتماع في هذا المثال في مجموعة كاملة من الخطوات والإجراءات على النحو التالى: نبدأ بالملاحظة التى تقودنا إلى **صياغة النظريات،** فتدفعنا تلك النظريات بدورها إلى إجراء **ملاحظات منهجية جديدة،** سوف تؤدي بدورها إلى **نظريات أكثر شمولا وأكثر دقة،** كما تؤدي في نفس الوقت إلى **تقديم مشورة وتوصيات لتوجيه الواقع القائم.** وإذا تيسر تطبيق تلك التوصيات فإنه يتم بعد ذلك **ملاحظة وقياس آثارها ونتائجها،** ويقودنا ذلك التقيم في نهاية الأمر إلى **اختبار الصياغات النظرية التى كنا قد وضعناها من قبل.**

ويتم في نفس الوقت **جمع بيانات سوسيولوجية** (سواء بناء على نظريات سوسيولوجية مؤكدة، أو بدونها) يمكن استخدامها في مناسبات أخرى أو عند دراسة موضوع آخر. ومن هذه البيانات السوسيولوجية على سبيل المثال : أن الدخل المنخفض وارتفاع نسبة البطالة يرتبط بارتفاع معدلات المواليد غير الشرعيين . وقد أمكن إثبات هذه العلاقة (أشرنا من قبل إلى أن إثبات العلاقة العلية بين واقعتين في المجتمع يمثل مشكلة معقدة في علم الاجتماع، وليس بالأمر السهل)، أمكن إثباتها لدى الزنوج الأمريكيين وذلك في تقرير عن بحث أجرته وزارة العمل الأمريكية عن " الأسرة عند الزنوج " لبيان العلاقات المتبادلة بين

الاضطهاد الاقتصادى (الذي يتعرض له الزنوج) وبناء الأسرة[(١)].

ولو أدى هذا التقرير إلى اتخاذ إجراءات معينة من جانب الحكومة لعلاج هذا الموقف (وهو ما لم يحدث للأسف) ، وحاولت الهيئات المسئولة – مثلا – إعطاء آباء الأطفال غير الشرعيين أولوية في الحصول على وظائف ، فإنه كان يتعين بعد ذلك القيام بملاحظة دقيقة لمدى نجاح أو فشل برنامج من هذا النوع ملاحظة منظمة . ويستطيع علماء الاجتماع القيام المهمة ، لأنهم مؤهلين لذلك ، ولديهم خبرة تمكنهم من رؤية العلاقات المتداخلة والمتشابكة بين عديد من العوامل التى يلاحظونها : الاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية ، والنفسية الاجتماعية دون أن يتخذوا موقفا مذهبيا متعصبا بتفضيل أحد هذه العوامل على الأخرى ، أو إسناد أهمية إليه تفوق فاعلية العوامل الأخرى في الموقف المدروس . ولكن تحديد أفضل نقطة لبدء التغيير المنشود، أى البرنامج المخطط المراد تنفيذه ، فذلك أمر عملى وإمبيريقي تحكمه ظروف الموقف وطبيعة ورؤية المسئولين له .

وقد استطاع علماء الاجتماع تطوير مناهجهم منذ عشرات السنين للاضطلاع بتلك المهام . ولو أن الملاحظ ، خاصة في البلاد التى حقق فيها علم الاجتماع تقدما كبيرا ، أن غير المشتغلين بعلم الاجتماع يبالغون في الآمال المعقودة على مناهج علم الاجتماع ، بحيث أنهم يتوقعون أن يؤدي استخدام هذه المناهج في ذاته إلى تحقيق الحل المنشود للمشكلة، كما لو كنا بصدد مشكلة تكنولوجية ولا ينقصنا إلا الحصول على الأداة المناسبة لإجراء الإصلاح أو إنجاز العمل المطلوب . ولكن الحقيقة أن المناهج السوسيولوجية المتميزة إنما هي جزء من علم الاجتماع الإمبيريقي ، فوظيفتها أن تمدنا بالبيانات ، التى يمكن على أساسها البدء في العمل أصلا ، لو أن المشكلة كانت مطروحة طرحا سليما ولو أن البيانات التى جمعناها حللت تحليلا صائبا . ولكى يحدث هذا يتعين علينا أن نحدد أهداف البحث تحديدا واضحا ، وهو أمر ليس بديهيا ولا عاديا إطلاقا، كما يجب أن يكون هناك اتفاق- بين الجهة التى تكلف بالبحث والاجتماعيين الذين سيجرونه- على الأهداف التى يسعى هذا البحث إلى تحقيقها.

---

(١) يهمنا أن ننبه هنا إلي أن ارتفاع معدلات المواليد غير الشرعين في جماعة ما لا يعني في ذاته شيأ بالنسبة لكثرة أو حجم العلاقات الجنسية غير المشروعة ، لأن تلك العلاقات قد تكون أكثر شيوعاً ، ولكن أطرافها أكثر تحفظاً بحيث لا تؤدي كل علاقة منتظمة جنسية غير مشروعة إلي ولادة طفل غير شرعي .

كما أنه من الشروط الأساسية للبحوث ذات الطبيعة التطبيقية ومن شروط وضع خطة عملية ناجحة أن يتفق الباحثون وجهة تمويل البحث (سواء كانت هيئة حكومية أو خاصة) على اعتبار برنامج العمل أو خطة الإصلاح أمرا مرغوبا فيه ، وأن يتفقوا كذلك على الاتجاه الذي ستتخذه التغيرات المقترحة . وكثيرا ما يتعين أن تتخذ مثل هذه القرارات على أساس اعتبارات غير رشيدة (أو غير عقلانية) تماما، أعنى أنها تتخذ على المستوى الأخلاقي أساسا ، لأنها يجب أن تراعي قيم وأخلاقيات الجماعة ولا يكون من شأنها انتهاك حرمات هؤلاء الناس أو الاعتداء على خصوصياتهم .. إلخ . ومثل هذه المشكلات كثيرا ما تواجه المشتغل بتطبيق المعرفة السوسيولوجية على الواقع، ولذلك سوف تبرز في سياق حديثنا عن علم الاجتماع التطبيقي في أكثر من مناسبة. ونرى أن لفت الانتباه إليها أمر محمود لضمان نجاح عمليات التدخل التى ينصح بها ويشرف على تنفيذها وتقييمها علماء الاجتماع.

الفصل الثالث
دراسة الجريمة

الجريمة من المشكلات الاجتماعية التى عرفها المجتمع الإنسانى في كافة عصوره وعلى اختلاف نظمه وأشكاله. وكانت موضع اهتمام المفكرين الاجتماعين، كالمصلحين، ورجال الدين، والفلاسفة وغيرهم على طول التاريخ، كل حاول أن يبدى فيها رأيا، ويلتمس لها حلا، ويجتهد أن يقدم لها تحليلا.

وما أن اشتد عود علم الاجتماع واستقل كفرع متميز من العلوم الاجتماعية حتى اهتم أصحابه بمشكلة الجريمة ، وأصبحت هذه " الظاهرة ـ المشكلة " موضع العديد من البحوث الإمبيريقية ، وما زالت محل اهتمام حتى اليوم ، وإلى يشاء الله . والشئ الملاحظ أن النظرة إلى الجريمة ومحاولات تفسيرها قد اتخذت مسارات شتى ، وطرقت أبوابا متعددة .

وهنا لا يختلف الحال فى علم الاجتماع الجنائي ، أو علم الإجرام الاجتماعي، عن كل فروع علم الاجتماع الأخرى . ففى البداية يبدأ المتخصص في دراسة الجريمة بالتساؤل عن **أسباب السلوك الإجرامي** . وكما في فروع الاجتماع الأخرى أيضا بدأت محاولات التفسير بالنظريات **الواحدية**، أى إرجاع السلوك الإجرامي إلى سبب واحد .

ففي القرن التاسع عشر أعلن الإيطالى سيزار لومبروزو ومدرسته أنهم توصلوا إلى إثبات انتقال الاستعداد الإجرامي (أو الميل إلى الجريمة) عن طريق الوراثة. فكان هذا التفسير مريحا ومقبولا من جانب معاصريهم، لأنه يعطي الأمل بإمكانية حل هذه المشكلة المستعصية حلا نهائيا ميسورا وبسيطا. فلو أننا قمنا بعزل المجرمين، وأبعدناهم عن بقية الناس، بحيث لا يستطيعون أن يتكاثروا. فسوف يأتى عن قريب وقت لا يوجد فيه مجرمون على هذه الأرض أبداً. وكان كتيليه قد أعلن قبل ذلك أن " الميول الإجرامية " موزعة بين جميع السكان، مثلها مثل بقية الخصائص الطيبة والشريرة . بحيث أنه يصيب كل إنسان قدر "متوسط" منها. فنجد أن المصابين بكميات قليلة جدا أو كثيرة جدا منها أفراد نادرون. فتوزيع تلك الميول بين الناس يتخذ شكل "المنحي الاعتدالى"، كتوزيع أطوال الناس أو أوزانهم تماما. ولكن مثل هذه النظرية تؤدي بطبيعة الحال إلى استثارة ردود فعل عنيفة لدى الناس ، وتواجه بانتقادات قوية. لأن الناس يميلون إلى النظريات التى

ترى أن الشخص المجرم إنسان مختلف ومن نوع خاص غير سائر الناس. وهو أمر مفهوم واضح الأسباب. ولكن الحقيقة أن مثل هذه النظريات لم تستطع إقامة الدليل على صحة هذه النظرية، وبات من المحتم البحث عن تفسير أكثر تقبلا من الناحية العلمية لتفسير تحول بعض الأشخاص أعضاء المجتمع إلى مجرمين.

وكان رأى دوركايم حول تفسير الجريمة يمثل فتحا جديدا بل ثورة قوية في هذا المجال. فقد أعلن في كتابه **قواعد المنهج في علم الاجتماع** الذي أصدره لأول مرة عام ١٨٩٥ الهجوم العنيف على نظريات الوراثة ونظريات الميول والاستعدادات الإجرامية ، وقرر أن السلوك الإجرامى كظاهرة اجتماعية لا يصح أن يفسر الا بظواهر من النوع نفسه ، أى بظواهر اجتماعية أيضا . وبذلك فتح دور كايم الطريق أمام محاولات التفسير الاجتماعية للجريمة.

ومن هذا المنطلق أخذ علم الاجتماع الجنائي يطرح التساؤلات التالية، ويجتهد في البحث عن إجابات ملائمة عنها. من هذا مثلاً:

• ما هى القواعد أو القوانين التى تميز في مجتمع معين في وقت معين السلوك المباح عن السلوك الإجرامى؟

• كيف تؤثر تلك القواعد والقوانين على جماعات معينة وعلى قطاعات معينة من السكان؟

• هل تعبر تلك القواعد والقوانين عن رأي الطبقة الوسطى مثلا، ولا تعبر مثلا عن رأي الطبقة الدنيا في ذلك المجتمع؟

• هل يكون التزام كبار السن بها أكبر وأوضح من التزام الشباب؟

• ما هى العوامل الاجتماعية التى تشجع أو تمنع الخروج على بعض القوانين والقواعد خروجا واضحا جسيما؟

• من هذا مثلا ، هل يؤدى الفقر إلى تشجيع مخالفة القوانين ، أم يؤدي الاكتظاظ في السكنى إلى زيادة أعمال العنف والاعتداءات على الملكية ، على حين تشجع ظروف الفقر والاكتظاظ الطموح إلى الترقى ، وهل يشجع الطابع اللاشخصى للعلاقات داخل المؤسسات الكبرى حدوث جرائم الاختلاس والغش؟

• هل يمكن عن طريق إحداث تغيرات معينة فى البناء الاجتماعي تقليل هذا النوع أو ذاك من الجرائم؟

• مـا هـى الدلالـة الاجتماعيـة للظـاهرة التـى تحـدث عنـدما يخـرج علـى القـوانين والمعـايير القديمـة نسبة كبـرى مـن السكان ولا يعـد خروجهـا هـذا جريمـة فـي رأى أغلـب أفراد المجتمـع. ومثـال ذاك مـا حـدث مـن اختـلاف مـدلول كثيـر مـن الأفعـال الجنسية في المجتمعـات الغربيـة التـى أصـبحت مخالفـة للمعـايير القديمـة، ولكنهـا لـم تعد تعتبر سلوكا منحرفا في رأى أغلب سكان تلك المجتمعات اليوم؟

إن قائمة التساؤلات يمكن أن تطول إلى ما لا نهاية، ولكنها تتلخص جميعا فـي عبارة واحدة ، هى أن علم الاجتماع الجنائي يحاول دراسة عمليات تكوين السلوك المنحرف اجتماعيا أو السلوك المضاد للمجتمع . ويمكن تعريف هذا السلوك تعريفاً أولياً بأنه ذلك السلوك الذي يخالف التوقعات النظامية في المجتمع، أي التى صيغت وتأكدت في قالب نظامي واضح ومحدد.

ويمكـن تلخـيص الموقـف بـأن الدراسـة الاجتماعيـة للجريمـة تسـتهدف الإجابـة علـى تساؤلين رئيسيين هما:

١- ما هو نوع العلاقات بين الجريمة والبنـاء الاجتمـاعي ، أو بمعنـى آخـر كيـف تصبح الجريمة ممكنة الحدوث اجتماعيا؟

٢- كيف يتحول الفرد إلى مجرم؟

وتبعاً لذلك يمكننا أن نميز بين نوعين من النظريـات الاجتماعيـة التـى حاولـت الإجابة على هذين السؤالين:

النوع الأول: النظريات التى تعتمد على موقف دوركايم.

والنوع الثانى: هو النظريات التى تعتمد علـى موقـف سذرلاند. وسـنحاول أن نعرف بكل نوع منهما بكلمة موجزة فيما يلى:

النوع الأول

تختلف هذه النظريات عن الرأي الذائع بين المشتغلين بعلم الإجرام، والذي يعتبر الجريمة ظاهرة مرضية، حيث تذهب إلى القول بأن السلوك الإجرامـي شـيء عـادي، بـل إنـه يمثـل جـزءا وظيفيـا متكـاملا عضـويا فـي بنـاء أي مجتمـع إنسـانى، فالمجتمع الذي لم يعرف الجريمة، لم يوجد بعد على الأرض. وإن كان الملاحظ أن شكل السـلوك الإجرامـى يختلـف مـن عصـر إلـى عصـر، ومـن مجتمـع إلـى آخـر، فالأفعال التى تجرم ليست ثابتة على امتداد الزمن وعلى اختلاف المجتمعات، ولكن

تحديدها يتفاوت. "ولكن الثابت أنه في كل مكان وفي كل زمان يوجد أفراد يسلكون على نحو مخالف للمعايير السائدة لدى الجماعة، وتستخدم تلك الجماعة ضدهم أنواعا مختلفة من العقوبات لمنعهم من هذه المخالفات. وعندما نلاحظ أن معدلات الجريمة، أي نسبة عدد الجرائم في سنة معينة إلى إجمالى عدد السكان، تنخفض مع تقدم المجتمعات، فإن ذلك قد يدفعنا إلى الاعتقاد بأن الجريمة تختفي تدريجيا، على الرغم من أنها ما تزال تمثل ظاهرة طبيعية. ولكن الحقيقة أنه ليس هناك أى مبرر لأن نعتقد أن ذلك يحدث في الواقع فعلا. بل إن هناك عددا من الحقائق التى تدل على وجود حركة في الاتجاه المضاد، أي في اتجاه ازدياد معدلات الجريمة. فالجريمة في ازدياد فى كل مكان. ولا توجد ظاهرة تضارع هذه الظاهرة من حيث عموميتها وطبيعتها، ومن الواضح الجلى أنها مرتبطة بالظروف العامة لكل حياة اجتماعية"[١].

فإذا كان وجود المجتمع الخالي من الجريمة مستحيلا، فإن الجريمة لا تعد إذن ظاهرة طبيعية فحسب. بل إنها تعد ضرورية بل ومفيدة أيضا. فوجودها في أى مجتمع هو الثمن الذي يدفعه ذلك المجتمع مقابل تمتعه بحياة اجتماعية دينامية متطورة ، ومقابل تمتع الفرد بحريته، كما تعد ظروف وجودها أمرا ضروريا لازما كل اللزوم للتطور الطبيعي للقانون والأعراف الاجتماعية . ولو لم تكن هناك جرائم، لوصلت المشاعر الاجتماعية إلى درجة عالية من الشدة والقوة ، ولتجاوزت السلطة التى يتمتع بها الوعى الأخلاقي حدودا معينة ، بحيث تتولد حالة جديدة يستحيل فيها حدوث أى تغيير أو تطور في المجتمع ، لأنه لا يوجد أحد في المجتمع يمكن أن يجرؤ على تغيير شيء في الأوضاع القائمة المستقرة . "ولكى يستطيع الوعى الأخلاقي أن يتطور ويتغير ، أصبح من الضرورى أن تكون الذات الفردية المتميزة قادرة على فرض نفسها ، ولكى يصبح من الممكن أن تظهر الأخلاقيات المثالية التى تسبق عصرها ، لا بد أن يوجد إلى جوارها الأخلاقيات الهابطة التى تقف على مستوى أدنى من المعدل. فوجود هذا هو الذي يفرض وجود ذاك"[٢].

وكثيرا ما تكون الجريمة استباقا أو إرهاصا للأخلاقيات القادمة، التى سوف

---

(١) انظر: دوركايم، قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمة محمود قاسم، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٥ (ص ص ٩٣ ـ ٩٤).

(١) انظر: دوركايم، المرجع السابق ، ص٩٩.

يشهدها المجتمع في المستقبل " أي أنها تكون الخطوة الأولى نحو شيء جديد سيقوم في المستقبل". وقصة سقراط تتكرر على امتداد التاريخ. ولم يكن من الممكن إحراز حريات الاجتماع والعقيدة والتعبير عن الرأي الموجودة اليوم في النظم الديموقراطية، لو أنه لم يتم في البداية الخروج عن المعايير والقواعد التى كانت تحظرها أو تحد منها. فكان من الضروري أن يتم أولا تحطيم تلك القيود والخروج عليها، لكى يتسنى بعد ذلك إبراز تلك الحقوق والتأكيد عليها ، والتى أصبحت اليوم بدون معايير سائدة معمولا بها في كل النظم الديموقراطية .

ومن الواضح أن كل مجتمع يسعى إلى السيطرة على الجريمة وعلى المجرمين الموجودين فيه. ومن الواضح أيضا أن هناك احتمال أن يقدم بعض الأفراد المرضى (أخلاقيا) على ارتكاب الجرائم . ومع ذلك ليس من المحتم أن نربط – في رأي أصحاب هذا الرأي – بين الجريمة والأشخاص المرضى. فوجود هذا لا يرجع إلى وجود هؤلاء حتما، كما أوضحنا . ولكى نميز بين مختلف أنواع الجرائم يتعين علينا أن " ندرس أساليب الحياة والعادات الاحترافية المنتشرة بين مختلف فئات المجرمين . وسوف نتبين بعد ذلك وجود أنماط إجرامية عديدة، لأن تنظيم عالم الجريمة ينطوي على وجود جماعات متباينة عن بعضها"[1].

ولا ترى هذه النظريات أن آراءها تلك تنطوى على تبرير للجريمة، فهي تنفق على اعتبار الجريمة شيئا مؤسفا يدعو إلى التقزز ويستثير الرفض . ولكنها ترى أن استمرارها في المجتمع بعناد يفتح أعيننا على الوظيفة الإيجابية التى تؤديها للفرد والمجتمع على السواء . وهكذا تتبنى تلك النظريات رأيا في الجريمة يخالف التصور الشائع عن المجرم كإنسان معاد للمجتمع أو " كنوع من الكائنات الطفيلية ، أو كجسم غريب غير قابل لأن يتمثل قيم المجتمع ومعاييره، وإنما هو – على خلاف هذا – عامل طبيعي من عوامل الحياة الاجتماعية".

وينتمي إلى هذا النوع من النظريات الاجتماعية في الجريمة تلك المحاولات الجديدة لتفسير الجريمة ، مثل **نظرية الصراع الثقافي** ، التى تحاول تفسير الجريمة من خلال الصراع مع الثقافة السائدة ، أو مع الانتماء الاجتماعي للفرد . **والنظرية الإيكولوجية** التى تفسر الجريمة في ضوء العلاقات المتبادلة بين سلوك الجماعات والظروف الطبيعية والمادية للبيئة المحيطة . والفارق بينها وبين نظرية دوركايم

(٢) المرجع السابق، ص٧٢.

أن النظريات الإيكولوجية ونظريات الصراع لا تعد الجريمة تعبيرا عن "المرض الاجتماعي" (أو "الباثولوجيا الاجتماعية") أو تعبيرا عن حالة الأنومي (حالة فقدان المعايير)، وإنما تفسر هذه الاتجاهات ظهور الجريمة بالتناقض بين الثقافة والبناء الاجتماعي ، أو بين **الأهداف** التى تبدو في صورة قيم ثقافية ، **والوسائل** التى يتيحها البناء الاجتماعي لتحقيق تلك الأهداف.

ونقدم مثالا يشرح وجهة نظر القائلين بإرجاع الجريمة إلى الصراع الثقافي في المجتمع الحديث تتمثل رموز المكانة في حيازة بعض السلع والأشياء (امتلاك فيلا أو شقة، وسيارة، وأدوات منزلية، وملابس معينة... إلخ)، فتلك هى الأهداف التى تحددها الثقافة لنشاط الفرد في المجتمع. ولكن الحصول على هذه السلع والأشياء ليس متاحا لكل فرد من أفراد المجتمع . ومن شأن التناقض القائم بين ما هو مرغوب ومنشود ، وبين ما هو ممكن أو ميسور ، أن يؤدي بالضرورة إلى الخروج على المعايير القانونية والسلوكية المستقرة والمعترف بها ، أي يؤدي إلى تحقيق تلك الأهداف بوسائل " غير مشروعة " أو غير مسموح بها .

النوع الثانى

يقوم النوع الثاني من النظريات الاجتماعية في تفسير الجريمة على القول بأن السلوك والأفعال الإجرامية إنما هى سلوك مُتعلم يُكتسب بواسطة عمليات اجتماعية معينة، ومن خلال الحياة المشتركة والعمل المشترك مع أشخاص مجرمين . ويمكن أن نعبر عن رأيهم بأسلوب النفي فنقول: إن الجريمة لا يمكن تفسيرها على أساس مقولات بيولوجية أو سيكولوجية ، وإنما يمكن أن تفسر فقط في ضوء العلاقات المتبادلة بين المجرم وبيئته الاجتماعية .

وتحاول هذه النظرية أن تفسر "كيفية تحول الفرد إلى مجرم" على أساس سبعة مبادئ، الهدف منها تحديد وجهة النظر هذه تحديدا أدق، وتلك المبادئ هى:

١- يتم تعلم السلوك الإجرامى أساسا في داخل الجماعات التى يرتبط داخلها الفرد بعلاقات شخصية وثيقة.

٢- لا يقتصر تعلم السلوك الإجرامى على تعلم الجوانب الفنية فحسب ، أي كيفية تنفيذ الجرائم (سواء البسيطة أو الكبيرة المعقدة) ، ولكنه يشمل عدا هذا اكتساب الدوافع ، والتبريرات ، والأيديولوجيات ، والاتجاهات .

٣- يقوم تكوين الاتجاهات والدوافع على " تعريفات " إيجابية أو سلبية معينة للقواعد والتعاليم القانونية .

٤- يتحول الفرد إلى مجرم عندما ترجح عنده " التعريفات " التى تشجع على الخروج على القانون تلك " التعريفات " التى تنهى عن الخروج على القانون.

٥- يمكن القول بصفة عامة بأن احتمال تحول فرد معين إلى مجرم يتحدد على أساس كثافة علاقاته مع الوسط الإجرامى، واستمرار هذه العلاقات ، وأوليتها، وعمقها ... إلخ

٦- تتميز العمليات التى من خلالها يتعلم الفرد السلوك الإجرامى (عن طريق علاقاته مع أشكال الحياة الإجرامية)، تتميز من الناحية الصورية بنفس الميكانيزمات التى نلمسها في كافة عمليات التعليم والتعلم .

٧- حقيقة أن السلوك الإجرامى والأفعال الإجرامية يمكن أن يكون تعبيرا عن احتياجات وقيم عامة ، ولكنه لا يمكن أن يفسر من خلالها إطلاقا . والسبب في ذلك أن السلوك والأفعال الأخرى ـ غير الإجرامية ـ الموجودة في المجتمع تعد هى الأخرى تعبيرا عن نفس القيم والاحتياجات العامة.

بهذا القدر من الوضوح عرض علماء الإجرام الاجتماعيون وجهات نظرهم في تفسير الجريمة . وبنفس الوضوح يمكننا أن نتبين نواحي الضعف والقصور فيها . وهى تقريبا نفس أوجه القصور التى تعيب كل نظرية سوسيولوجية (أو سيكولوجية) عامة في الجريمة. فهى تفسر الجريمة ولكنها لا تستطيع أن تفسر لنا لماذا يرتكب زيد وعمرو كل أنواع الجرائم والمحرمات. ولا يرتكب أخوهما محمد أو أحمد أى انحراف أو فعل شائن ، مع أنهم ينتمون إلى نفس البيئة ، وإلى نفس الأسرة .. إلخ . فنحن نستطيع أن نفسر الجرائم التى يرتكبها "س" و "ص" من الناس ، بسبب انتمائهما إلى حي متخلف في المدينة. ولكنا نلاحظ مع ذلك أن مجتمع هذا الحي المتخلف ليس كله مجتمع مجرمين . معنى ذلك أن تأثير بيئة الحي على أفراد تختلف اختلافا بينا من فرد إلى آخر. كما أن هناك حقيقة أخرى لا نجد تفسيرا مرضيا لها، وهى أن نفس الظروف المادية والفكرية لا تستطيع أن تنال من السمات السوية (غير الإجرامية) التى تميز غالبية سكان الحى المتخلف. بمعنى آخر لماذا تقود بعض الظروف الاجتماعية والنفسية أفراداً معينين إلى ارتكاب الأفعال الإجرامية، مع أن نفس الظروف لا تستطيع أن تمارس هذا التأثير على الآخرين ،

وهم الأغلبية في أي مجتمع؟

ويرى بعض علماء الاجتماع أن القول بأن انتماء الشخص إلى جماعات إجرامية هو السبب المسئول عن سلوكه الانحرافى، أو القول بأن السلوك الإجرامى يتم تعلمه من خلال عملية تنشئة اجتماعية بين أشخاص مجرمين فعلا أكثر انطباقا على الجرائم المنظمة أو أقرب إلى تفسير سلوك الأشخاص "معتادى الإجرام"، كاللصوص المحترفين. ولكن هذا النوع من التفسيرات لا يستطيع أن يقدم لنا تفسيرا مقبولا للعديد من أنواع جرائم الطبقات العليا ، وأنواع أخرى كثيرة غيرها . وهنا تكمن إحدى المشكلات الأساسية التى تواجه النظرية الاجتماعية في تفسير الجريمة ، وهو أنها تشرح وتفسر أكثر مما يجب . بينما يتعذر اختبار صحتها ككل ، أو اختبار صحة بعض قضاياها ومبادئها من واقع الأشكال العديدة للخروج على القانون، وهى تلك الأشكال من السلوك التى تعد جريمة ولا يجمع بينها سوى معيار خارجي واحد، وهو أنها تواجه بتوقيع عقوبات عليها.

وقريب من هذا الاختلاف حول القول بوجود علاقة بين التحضر والجريمة، فعلى حين تدلنا الإحصاءات على وجود علاقة بين التحضر وازدياد معدلات الجرائم ، لا يوجد اتفاق حول تصور طبيعة هذه العلاقة . فهناك من يقول أن البيئة الحضرية تغرى أبناءها بارتكاب الجرائم ، أى أنها تشجع على الجريمة أو تيسرها . وهناك من يقول في تفسير هذه العلاقة بين الجريمة والتحضر أن الأشخاص ذوي الميول الإجرامية هم الذين يسعون إلى المدن وينتقلون إلى الإقامة فيها. حقيقة أن هناك بعض الشواهد على كل من وجهتي النظر ، ولكن من المؤكد أن أيا منهما لا تكفي وحدها لتقديم تفسير مقبول وسليم لهذه العلاقة . ولذلك يتعين علينا أن نبحث عن تفسيرات أخرى ، مكملة لهما أو بديلة عنهما .

ويمكن تلخيص الموقف بأنه يتعين علينا أن نحدد بدقة أكبر الظروف والأشكال المختلفة للجرائم والانحرافات، وكذلك أنواع الجماعات التى تتأثر بها. أي أنه مازال أمامنا شوط كبير من البحوث في علم الاجتماع الجنائي .

الدفاع الاجتماعى ضد الجريمة

كلما ازدادت شهرة علم الاجتماع ، وكثرت الكتابة عن التفسير الاجتماعي للجريمة ، وكلما نشط المتخصصون في علم الاجتماع في تطبيق أفكارهم والانتفاع

بمعلوماتهم في التخطيط الاجتماعي وعلاج المشكلات الاجتماعية . كلما اشتدت مطالبة الجمهور ، والسلطات الحكومية ، والهيئات التشريعية لعلماء الاجتماع بالمشاركة بتقديم نصائحهم وبرامجهم ومشورتهم لمقاومة الجريمة ودفعها عن المجتمع . وانقسم المتخصصون في الجريمة من علماء الاجتماع إلى فريقين ، البعض أخذ يواصل البحث ، كما كان يفعل دائما ، والبعض الآخر بدأ يحاول وضع برامج لإجراء التجارب ، وخاصة في الولايات المتحدة التى تتميز الظروف فيها بأنها مواتيه لدراسة الجريمة . فمعدلات الجرائم فيها مرتفعة، وأنواعها متجددة، والوعي بدور علم الاجتماع في التخطيط والإصلاح الاجتماعي أقوى من أي مكان آخر في العالم . ونشير إلى بعض جوانب تلك البرامج ومشكلاتها باختصار.

يمكن القول بأن أغلب المحاولات التى تمت لإجراء تجارب في هذا الميدان كانت تضم متخصصا في علم الاجتماع، مهمة المشاركة في وضع الخطة، وتقييم مدى نجاح التجربة في النهاية. ولا يوجد مصدر في العالم يمكن أن يطلعنا على السجل الكامل لهذه التجارب ، وعلى تفاصيلها ، كيف سارت ، وعلى أى شكل انتهت ، ولماذا حدث هذا أو ذاك ... إلخ . بل إننا حتى لا نستطيع أن نتوصل إلى معرفة صورة ولو تقريبيه عن كل هذه التجارب : - كم منها فشل في تحقيق رسالته وكم منها نُفذ حسب الخطة ، وكم منها أصبح نموذجا يحتذى لغيره من المشروعات ... إلخ . فنحن نعلن أنه من النادر أن يكتب أحد (من المشاركين) عن المشروعات والتجارب الفاشلة.

ولكننا نستطيع على أساس ما تم نشره في هذا الميدان أن نقر أن رجل الاجتماع الذي يترك مكتبة أو قاعة المحاضرات، وينزل إلى الميدان ليجرب ويعمل بنفسه، عليه ألا يتوقع أن يكرموه بأكاليل الغار، بل ولا يتوقع حتى كلمة شكر يوجهها إليه أحد. وإذا شرحنا ذلك بمصطلحات علم الاجتماع، قلنا إن **عالم الاجتماع هذا يتعرض لصراع أدوار**، ولا يمنعه من التعرض لهذا إدراكه الكامل ووعيه التام بذلك. لأن الصراع الذي يتعرض له يكون أقوى من هذا الوعي . فعليه أن يلعب دور العالم الموضوعى الباحث عن الحقيقة بنزاهة واستقامة وتجرد. وعليه أن يلعب دو الوسيط الدبلوماسي اللبق بين مركز البحث ، والجهة الممولة للبحث، والإدارة الحكومية المسئولة ، ومؤسسات الخدمة الاجتماعية العاملة في نفس الميدان ، والهيئة القضائية المسئولة ، وأخيرا – وليس آخر – الأشخاص موضوع البحث نفسه. وعليه أيضا أن يقود فريقا من العاملين الذين ليسوا مهتمين

إطلاقا بالبحث العلمى (وربما غير مؤمنين بجدواه)، كما أن عليه أن يرسم برامج للعمل ، ويتولى تنفيذها ، ثم يتولى بعد ذلك الحكم على نجاحها وتقييم درجة النجاح.

ويمكن أن نشير فيما يلي باختصار إلى بعض تلك المحاولات . كان من المقرر إجراء تجربة تختبر أسلوبا جديدا لعلاج مدمنى الخمر . ولهذا الغرض أقر عالم الاجتماع المشرف على التجربة اختيار فريقين لإجراء التجربة عليهما: الفريق الأول يتكون من بعض الرجال المختارين من منطقة الحانات الرخيصة ومراكز تجمع المهاجرين والفقراء في أحد الأحياء المتخلفة ، والموجود في كل مدينة أمريكية. وقرر أن يجرب على هذه المجموعة الأسلوب الجديد في علاج الإدمان . أما الفريق الثاني فهو عبارة عن مجموعة ضابطة تماثل المجموعة التجربية في كل السمات والخصائص المهمة ، ولكن لا يجرب عليها هذا الأسلوب الجديد ، ويقتصر دور الباحثين على ملاحظة أفرادها. والهدف من ذلك أن يتسنى بعد إنجاز التجربة الحكم بدقة على صلاحية هذا الأسلوب الجديد في علاج الإدمان على الخمر. غير أن هذه التجربة تعثرت ولم يتيسر إجراؤها إطلاقا. وذلك لسبب بسيط، وهو أن الأخصائيين الاجتماعيين رفضوا ألا يقدم الأسلوب الجديد في العلاج لأفراد المجموعة الضابطة (الثانية). لأنهم يرون أن أفراد هذا الفريق محتاجون إلى العلاج بنفس الدرجة التى يحتاج إليها أفراد المجموعة الأولى . يضاف إلى هذا أن أبناء الحي المتخلف الذي أخذت منه المجموعتان بدأوا يتكلمون عن اختلاف المعاملة بين أفراد الفريقين ، وكثرت الإشاعات والتعليقات والاجتهادات في تفسير ذلك . وأدى ذلك كله في النهاية إلى الإساءة إلى سمعة المشروع . وأخفقت التجربة حيث توقفت قبل أن تتم ، بسبب فشلها فشلا ذريعا .

وقد يتساءل القارئ ألم يكن بوسع المشرف على التجربة أن يكتفي بتجربة أسلوب العلاج الجديد على أفراد المجموعة التجريبية وحدها (وهى المجموعة الأولى)، وعلى أساس ذلك يحكم على مدى نجاح هذا الأسلوب الجديد. ولكن الحقيقية أنه لو فعل ذلك ، لما أمكنه أن يتحقق مما إذا كان هذا الأسلوب الجديد هو المسئول عما وصلت إليه أحوال هذا الفريق من نجاح أو فشل (فيما يتصل بالإدمان). لأن النجاح مثلا لو حدث قد يرجع إلى الأسلوب الجديد، كما أنه قد يرجع بنفس القدر إلى مجرد تمييزهم عن أقرانهم من أبناء الحي، المدمنين، واختصاصهم بهذه المعاملة . فأنت بمجرد أن تختار جماعة، وتتصل بها باستمرار،

حتى لو اقتصر العلاج على تقديم كوب من الماء النقي كل يوم، فسوف تحدث في أفرادها تغييرا معينا.

وتجربة أخرى. تقرر إجراء تجربة لمحاولة خفض معدلات الجريمة في أحد الأحياء المتخلفة في إحدى المدن الأمريكية ، حيث تنتشر الجريمة ويزيد معدلها ، وذلك عن طريق تقديم برامج محددة لرعاية الأحداث الذين يتوقع اتجاههم إلى الانحراف . وكان على عالم الاجتماع المشرف على التجربة ثلاثة أعباء هي أولا: أن يحدد في البداية كافة أشكال الرعاية والمساعدة التى تقدمها الهيئات الحكومية والخاصة لأحداث هذا الحي، مما يخدم غرض التجربة. وثانيا: أن يحدد من واقع تلك المعلومات كل ما يراه ناقصا فيها ، والإجراءات والأساليب المقترحة لكى تحرز هذه البرامج النجاح المنشود . وثالثا : أن يصمم بناء على ذلك برنامجا تنفيذيا للعمل.

وكانت أول مشكلة: أن جميع المؤسسات والهيئات العاملة في مجال الخدمة الاجتماعية في ذلك الحي كان من رأيها أنه من الأفضل أن توضع الاعتمادات المرصودة لهذه التجربة تحت تصرفها، لكى تنتفع هي بها في تحسين خدماتها، وتحقيق أغراضها على نحو أكمل وأفضل . فهى صاحبة مصلحة كمؤسسة (كما أن العاملين فيها أصحاب مصلحة شخصية) في أن تُقيم أساليبها في العمل بأنها ناجحة ، سواء كانت تهتم بالأطفال اليتامى ، أو بالأسر التى لا عائل لها ، أو بالأحداث المنحرفين فعلا ، أو بأى فئة أخرى من المحتاجين إلى المساعدة فى هذا الحي المتخلف . لهذا وقفوا موقف الشك والريبة من "منافسهم" الجديد، وتعذر إقناعهم بالتعاون معه لنجاح التجربة . بل إنهم رفضوا أصلا أن يسمحوا له بالإطلاع على بطاقاتهم وعلى ملفاتهم ومستنداتهم . فقد كانوا مقتنعين كل الاقتناع بأن هذا المشروع الجديد لن يستطيع أن يحقق أى فائدة .وبسبب هذا الموقف الذي اتخذوه من المشروع منذ البداية ، تحققت نبوءتهم في نهاية الأمر : وكان لابد أن يفشل المشروع فشلا ذريعا . والسبب في ذلك أنه يستحيل على رجل الاجتماع هذا ، أن يتمكن خلال فترة زمنية وجيزة من تغيير أفكار وتصورات جميع الهيئات والمؤسسات العاملة في مجال الخدمة الاجتماعية في ذلك الحي في وقت واحد . وهو الأمر الذي يوقعه أيضا في مشكلات ومتاعب مع الهيئات الحكومية المسئولة ، التى لا تريد – إن هى أيدته وساندته – أن تخسر كل تلك الهيئات الأهلية، لكى

تكسبه أو ترضيه .

ونشير إلى مشكلة أخرى: يتعين على رجل الاجتماع ـ كباحث علمي متخصص ـ أن ينشر نتائج بحوثه وتجاربه، حتى ولو كان ذلك النشر في مجلات علمية متخصصة في بادئ الأمر ، وباستخدام أسماء مستعارة للأحياء والمدن ـ أو القرى ـ والأشخاص والمؤسسات .. إلخ (ولو أن تلك الرموز أو الأسماء المستعارة يمكن أحيانا أن تحل ، ويمكن التعرف على الأماكن الفعلية وعلى أصحاب الأسماء الحقيقيين) . ولكن النشر العام عن مناهج الباحث وعن النتائج التى يتوصل إليها يعد ضرورة حتمية تفرضها الجماعة العلمية التى ينتمي إليها الباحث ، لأن تلك هي وسيلة رقابية على أعمال أعضائها ، وأداة تقويم عملهم وتطويره إلى الأفضل. وعالم الاجتماع الذى لا ينشر، لا يستحق أن يسمي عالما أصلا.

ولكنه يحدث في كثير من الأحوال، خاصة عندما تتصل بحوثه ببعض الأشخاص الخارجين عن المجتمع، أو الخارجين عليه أن يحصل على معلوماته تلك بعد وعد صارم منه لأولئك الأشخاص ألا يبوح بها، أو يعلنها. وهنا يتحتم عليه أن يتخلى عن دوره كعالم، مهمته نشر تلك المعلومات لكى يخدم دوره كمخطط ومنفذ لبرامج خدمات وتجارب عملية. والبديل عن ذلك أن يتوصل هو إلى جمع تلك المعلومات دون أن يتصل اتصالا مباشرا بأصحابها (كأن يأخذ مثلا معلوماته عن المجرم من سجلات الشرطة، أو ملفات القضية في المحكمة، أو عن الحدث الجانح من الأخصائى المشرف عليه في الإصلاحية ومن زملائه... إلخ). وهنا سوف يتسرب الشك إلى نتائجه، وإلى مناهجه ، وإلى دقة معلوماته ، بل وإلى دوافعه أيضا . ويمكن أن تواجهه نفس المشكلة في موقف آخر ، وذلك عندما ينجح في البداية في كسب ود وتعاون بعض الأفراد والمنظمات ، ثم يتوصل إلى معلومات لا تسره أو لا ترضيه . في الحالتين يتعين عليه أن يتوقف عن متابعة العمل وعن تنفيذ الخطط والبرامج ، لكى يحافظ على التزامه بالمعايير والمبادئ العلمية.

* * *

إن الأمثلة القليلة التى عرضنا لها هنا بمناسبة حديثنا عن جهود علم الاجتماع في مواجهة الجريمة، إنما هى مجرد نماذج للمشكلات التى تواجه المشتغلين بعلم

الاجتمــاع التطبيقــي عمومــا، والتــى لا يشــعر بهــا طــلاب أقســام الاجتمــاع، أو الخريجون الجدد من تلك الأقسام.

ويجب أن نعلم أن تلك المشكلات ليست جديدة تماما على علم الاجتماع ، أو أنه يواجهها اليوم لأول مرة . فقد تخلى ماكس فيبر في أوائل هذا القرن عن مشروع له لدراسة الصحافة الألمانية لأنه فقد ثقة رجال الصحافة في ذلك الوقت بسبب بعض المكائد التى حيكت ضده (بما في ذلك تشنيعات وهجوم من مجهولين على شخص زوجته، وطلبات بالمبارزة... إلخ). والعجيب أن هذه القصة المؤلمة – والمفيدة في نفس الوقت – قد نشرت لأول مرة في الولايات المتحدة ، لأن القائمين على ذلك العلم هناك يدركون أهمية إعداد دارس الاجتماع لمواجهة المشكلات العملية التى سيواجهها المتخرج من هذه الأقسام عند بدء اشتغاله بقضايا الاجتماع التطبيقي . ولو أن هذه الأهمية بدأت منذ الستينيات تتضح أمام المشتغلين بعلم الاجتماع في الجامعات الأوروبية أيضا ، بسبب تعاظم دور علم الاجتماع في الميدان التطبيقي . ولكن المشكلة هى نقص البيانات المنشورة حتى الآن عن التجارب الفاشلة والعقبات ومشكلات التطبيق ، لأن تلك هى المدرسة الأولى لمن يريد أن يتعلم صنع شيء أفضل .

الفصل الرابع
بحوث الوقاية الاجتماعية

هناك تصور عام لدى غير المتخصصين في علم الاجتماع بأن علم الاجتماع التطبيقي يقوم على محاولة الانتفاع بالمعرفة السوسيولوجية في مواجهة المشكلات الاجتماعية ، والاجتهاد في وضع خطط العلاج ، والإشراف على تنفيذها ، وتقييم آثارها ليتسنى الاستفادة بالخبرة المتصلة من هذا البرنامج، ويمكن أن تصب في تيار الخبرة العلمية للعلم لتزيد كفاءته في مواجهة المشكلات الأخرى في المستقبل .

وقد عرضنا بشيء من التفصيل لدور علم الاجتماع التطبيقي في مواجهة مشكلة الفقر ، وكانت أمثلتنا مستمدة من المجتمعات الصناعية المتقدمة ، التى توفرت فيها بيانات عن مثل هذه المشروعات . ويمكن أن نسوق نماذج أخرى للمشكلات التى يهتم علم الاجتماع التطبيقي بالتصدى لها مثل :

- مشكلة الجريمة والسلوك المنحرف عموماً.
- مشكلة المسنين.
- المشكلات العنصرية.
- مشكلات النمو الحضرى (الإسكان، وتلوث البيئة... إلخ).

فهذه الميادين تسمي **الباثولوجيا الاجتماعية** (أى الأمراض الاجتماعية ، وهو مصطلح مستعار من العلوم الطبية) . وتختلف هذه المشكلات من حيث عمرها في المجتمع ، فمنها القديم ومنها الجديد ، ومن حيث مدى انتشارها ، فمنها الخاص بقطاع معين أو مكان محدود ومنها ما هو منتشر في المجتمع بأكمله. ومن حيث مدى نجاح المجتمع في التصدي لها حتى الآن ، فمنها ما أمكن التخفيف منه ومنها ما هو مستعصي على الحل ، ومن حيث شدة وطأته على المجتمع إلى غير ذلك من سمات أى مشكلة اجتماعية . والسمة المشتركة لها جميعا أننا ننطلق في مواجهتنا لها من اعتبارها كعرض لمرض يصيب جسم المجتمع، وأننا نستطيع أن نعمل على التخفيف من وطأتها، إن لم ننجح في علاجها علاجا تاما وإبراء المجتمع منها . وقد ظل علم الاجتماع يضع تلك المشكلات في بؤرة اهتمامه منذ بداياته وحتى اليوم .

وإلى جانب هذا الميدان الواسع فتح علماء الاجتماع لأنفسهم جبهة أخرى عريضة لوضع معارفهم موضع التطبيق ، هى ما يمكن أن نسميه: **الوقاية الاجتماعية** . ومعنى هذا المصطلح : أننا أصبحنا نملك اليوم من المعلومات السوسيولوجية عن العلاقات والظروف الاجتماعية ما يسمح لنا بأن نتنبأ في كثير من الأحيان بحدوث مشكلة معينة قبل وقوعها ، وأننا قد نستطيع النجاح في تجنبها ومنع وقوعها ، وذلك في المؤسسات الاجتماعية الكبرى على الأقل : كالمؤسسات الصناعية الضخمة ، والمصالح الحكومية ، وغيرها من المؤسسات.

فنحن نعرف على سبيل المثال أن الناس في سلوكهم يتصرفون على أساس معايير **العقاب أو الثواب** المباشر . فإذا كان رجال الشرطة مثلا يرقون في الرتب تبعاً لعدد المخالفات التى يكتشفونها كل سنة ، مع التزامهم في عملهم بمعايير معينة، فإنهم سوف يهتمون أكثر بالكشف عن المخالفين (لقواعد المرور مثلا) ويقدمون أكبر عدد من البلاغات ، حتى ولو كان وزير الداخلية (أو غيره من كبار المسئولين) يتحدث كل ساعة عن "تربية الأجيال الجديدة على قواعد المرور" ، وإجراء حملات التوعية بتلك القواعد، والكلام عن "الشرطة في خدمة الشعب" أو غيرها من الشعارات.

أما إذا كان العاملون في ميدان الخدمة الاجتماعية يكافئون على أساس عدد الحالات التى يستطيعون إكمالها بنجاح ، فإنهم سيعملون على توزيع الحالات المرهقة أو التى تستنفذ وقتا طائلا إلى زملائهم الأحدث في الخدمة والأقل خبرة والذين لا يستطيعون الاعتراض على هذا التكليف .

وإذا كانت إحدى الدول النامية تنفق أموالا طائلة على أبنائها لدراسة الهندسة في أحد البلاد الأوروبية أو في أمريكا ، فسوف يتجمع لديها عدد من المهندسين الصالحين لممارسة العمل في صناعة متطورة عصرية ، ولن تجد بين أبنائها مهندسا يستطيع صنع طلمبة مياه لخدمة قرى بلاده .

ونلاحظ بالنسبة للمناهج التى تتبع في توزيع المكافآت والحوافز في الجماعات المنظمة الصغيرة أو الكبيرة ، أنه يكون من السهل التعرف عليها وتحديدها ، والنجاح في استخدامها بكفاءة. ولذلك حينما يطالب المشتغلون في علم الاجتماع بتقديم المشورة والنصح بالنسبة لفشل الأساليب التنظيمية في مصنع ، أو متجر كبير ، أو مؤسسة اقتصادية ، أو سجن من السجون ، أو مستشفى للأمراض

النفسية ، أو مصلحة حكومية أو غير ذلك (أي لماذا لا تحقق تلك المؤسسات الأهداف المعلنة للتنظيم المتبع فيها) ، حينما يطلب منهم المشورة يدرسون في كل حالة على حدة الأسلوب المتبع في تطبيق أنواع الثواب والعقاب وطرق تنفيذها . وهم يهتمون هنا بأنواع الثواب والعقاب الرسمية وغير الرسمية على السواء ، المعلنة وغير المعلنة ، بل وتلك التى قد ينكر المسئولون وجودها أحيانا .

كما يسعى المتخصص في علم الاجتماع أيضا إلى أن يعرف كيف يتم تجنيد الأعضاء الجدد في المؤسسة، أو كيف يتم إدخالهم إليها، وكيف يخرج منها أو ينفصل عنها الأعضاء القدامى. فالتدخل في هذه الإجراءات كثيرا ما يكون أيسر نسبيا، ويمكن أن يساعد مساعدة فعالة في مواجهة المشكلة المطروحة.

كما يمكن جعل المؤسسة الخيرية أو التطوعية أكثر جاذبية للمتطوعين عن طريق تخفيف صرامة القواعد التنظيمية المتبعة في المؤسسة وتخفيف درجة المركزية، وتوزيع اختصاصاتها على مراكز عديدة محلية ذات قدر كبير من المسئولية عن التنفيذ والحرية في ممارسة العمل. ومن شأن هذا أن يؤدي إلى الرغبة في تحمل المسئولية وزيادة الإحساس بها، وتدعيم الشعور بالنجاح في نفوس الأعضاء المتطوعين بدرجة محسوسة. يضاف إلى هذا أن العمل فى إطار محدود يمكن أن يخضع لرقابة غير رسمية، ولكنها فعالة في نفس الوقت .

وقد اتضح من الدراسات التى أجريت على التنظيم داخل المصانع والمؤسسات أن اضطراب الاتصال الداخلى يمثل خطراً داهماً، كما أنه يمكن التدخل فيه بالتعديل لمواجهة مشكلات ذلك التنظيم والعمل على التخفيف من وطأتها . ونقول إن الإدارة المسئولة عن التنظيم قد أصيبت بالعمى (الإدارى) عندما تسمع من المتخصص في علم الاجتماع لأول مرة أن التعليمات التى تصدر عنها كثيرا ما يساء فهمها من المستويات الأخرى للتنظيم ، وأنها لم تعط أى فرصة لأعضاء التنظيم الآخرين يعبرون فيها عن آرائهم الحقيقية في بعض مشكلات وأوضاع هذا التنظيم .

والأغلب أن يوجد في كل تنظيم شبكتان مستقلتان للاتصال ، الأولى الشبكة الرسمية (المنصوص عليها في خريطة التنظيم) والأخرى الشبكة شبة الرسمية (والتى تعتمد على الشائعات والأحاديث غير الرسمية بين جماعات الزملاء وما إلى ذلك) . وعن طريق هاتين الشبكتين تنتشر المعلومات المختلفة بين أعضاء هذا

التنظيم ، والتى تصدر عن مراكز متباينة ومواقع مختلفة فيه.

ويمكن أن نوجز فيما يلي المحاور الأساسية التى يركز عليها علم اجتماع التنظيم في دراسته للمجتمعات المعاصرة ، وهي :

- اتساق التدرج والتعاون في مجال أداء العمل .
- جوانب العلاقات الرسمية وغير الرسمية في مكان العمل .
- آثار عمليات الإنتاج على السلوك الاجتماعي .
- الآثار المتبادلة بين المنظمة والمجتمع المحيط بها.

والعادة أن يستدعي المتخصص في علم الاجتماع لتقديم المشورة والنصح عندما يتولد الانطباع بأن أهداف التنظيم وأهدافه لم تتحقق على النحو المرغوب . والغالب أن يطلب منه " تزييت " الميكانيزمات الاجتماعية، بحيث يمكن أن تسير الأمور في المؤسسة بلا أى احتكاك أو مشكلات.

وقد تصور الناس لفترة من الزمن (ويساعد على ذلك استغلال بعض الصحفيين والكتاب لتلك الحقيقة والحديث عنها وترويجها) أنه يمكن أن يوجد في كل مؤسسة " مهندس اجتماعي " في مكتب خاص به ، يرسم فيه الميكانيزمات الاجتماعية السليمة (التى لا عيب فيها ولا مشكلة) ، والتى تؤدي إلى تحقيق أعلى مستوى من الإنجاز ، وأداء وحدات المؤسسة لواجبها على الوجه الأكمل ، بحيث يتحول " الإنسان " في النهاية إلى ترس صغير – لا حياة فيه ولا إرادة له – في آلة ضخمة. والحقيقة أن هؤلاء الناس قد بالغوا كثيرا فيما تصوروه عن دور المهندس الاجتماعي وعن الإمكانيات التى يمكنه تحقيقها وكذلك الأخطار التى يمكن أن تترتب على ممارسته لعمله.

ونحب أن ننبه إلى أن علماء الاجتماع الذين يأخذون تخصصهم مأخذ الجد، يعرفون كيف يأخذون في اعتبارهم الآثار السلبية وغير المقصودة لتدخلهم في شبكة العلاقات الاجتماعية، في جماعة ما، ومدى خطورة تلك الآثار على حياه تلك الجماعة وعلى ما يدور فيها من أحداث. فعليهم أن يقوموا دائما بتقييم هذا التدخل في ضوء اعتبارات الربح والخسارة .

ولنأخذ على سبيل المثال مستشفى لعلاج الأمراض العصبية . من المؤكد أن الإدارة وهيئة الأطباء والتمريض تود أن يتم العمل في هذا المستشفى بلا أى

احتكاك أو مشكلات بقدر الامكان . ولكن هل هذه هى أيضا وجهة نظر المرضى؟ فإذا تصورنا هذا المستشفى كمكان يوضع فيه المرضى العقليون بحيث لا يسببون أى إزعاج أو تهديد للأصحاء ، فإن الهدف من هذا المستشفى يتحدد في هذه الحالة بوضوح وباختصار بأنه " تحقيق الهدوء والسلام " . ومن ثم يجب تنظيم العلاقات بين المرضى ، والمعالجين (من الأطباء وهيئة التمريض) والإدارة بحيث تقلل الاحتكاكات إلى أدنى حد ممكن . أما إذا تصورنا أن هذا المستشفى هو مكان للعلاج . يهدف إلى شفاء المرضى الموجودين فيه مما يعانونه من اضطرابات عصبية ، لكى يستطيعوا فيما بعد العودة إلى ممارسة الأعمال الطبيعية في المجتمع ، فإنه يجب ألا تكون مهمتنا الأساسية – مثلا – هي إجبار هؤلاء المرضى على الانصياع الكامل أو الاعتماد التام على هيئة التمريض والأطباء ، حتى ولو أدى ذلك إلى حدوث اضطرابات كبيرة داخل المستشفى وظهور مشكلات ومتاعب للمسئولين .

فالأهداف البعيدة المدى وتلك القصيرة المدى تتطلب – ليس في هذه الحالة فحسب – استخدام أساليب مختلفة في التنظيم وقواعد متباينة لممارسة العمل . ولكى نتوصل إلى تحقيق شيء محدد ، يتعين علينا في الغالب أن نتخلى عن تحقيق شيء آخر ، أى نضع أهدافنا على سلم للأولويات . ومن ثم تصبح المهمة الأولى للمستشار الاجتماعي أن يميز الأهداف المختلفة عن بعضها البعض ، ويحدد بالتالى ما الذي يتوقع أن يحدث في كل حالة حسب الهدف الموضوع للتنظيم .

والملاحظ أن الأشخاص الذين يعملون داخل تنظيم معين لا يستطيعون في أغلب الأحوال إدراك التناقضات التى تحيط بهم ، حتى ولو كانوا يعانون من التوترات الناجمة عن تلك التناقضات. إن إجراء مثل هذه التحليلات، ونقل تلك المعلومات إلى الأشخاص أعضاء التنظيم يمثل في جميع الأحوال أولى المهام التى يتعين أن يضطلع بها المتخصص في علم الاجتماع القائم بتقديم المشورة واقتراح خطط العلاج. وإن كان من النادر أن تتاح له الفرصة لوضع مقترحات محددة لتعديل التنظيم أو إعادة التنظيم من جديد تماماً، فذلك كثيرا ما يصطدم بالمصالح المستقرة داخل التنظيم.

الفصل الخامس
علم الاجتماع الطبى

يقوم علم الاجتماع الطبى على محاولة تطبيق النظريات، والمناهج السوسيولوجية على ميدان الطب كنظام اجتماعى، كما يتضمن هذا الفرع دراسة تصورات الناس عن الصحة والمرض. بمعنى آخر يتناول علم الاجتماع الطبى الميدان الصحى بوصفه نظاما اجتماعيا ثقافيا، أى بوصفه مجموع المؤسسات النظامية التى تستهدف إشباع احتياجات الناس إلى المحافظة على الصحة ومقاومة المرض.

وقد ظهر هذا المصطلح (علم الاجتماع الطبى) في أوائل القرن العشرين لأول مرة، واقتصرت دائرة اهتمامه فى بادئ الأمر على دراسة التأمينات الاجتماعية والرعاية الصحية للقطاعات والطبقات الفقيرة فى الشعوب الأوربية والأمريكية.

وكانت قد ظهرت قبل ذلك – حوالى عام ١٨٥٠ – محاولات من جانب بعض الأطباء للاهتمام ببعض النواحى الاجتماعية في ممارسة مهنة الطب وفي تدريس العلوم الطبية. ثم ظهرت بعد ذلك الاهتمامات بالصحة العامة والطب الوقائى وما كان يعرف بالطب الاجتماعى، وذلك من خلال جهود جوتشتاين Gottstein، وتيليكى Teleky، وجروتيان Grotjahn. وكان ميدان الصحة العامة Social Hygiene يهتم في المقام الأول بالأمراض الاجتماعية، وهى تعنى الأمراض الواسعة الانتشار التى يتطلب القضاء عليها ومكافحتها إمكانيات تتجاوز حدود الإمكانيات الفردية، والتى بدا من الممكن آنذاك أنه يمكن وقاية الناس من شرورها تماماً (ومن هذه الأمراض: السل الرئوى، والأمراض التناسلية، والروماتيزم، وانضم إليها في عصرنا الحاضر السرطان وأمراض الدورة الدموية... إلخ). ويلعب الدور الأول والأهم في مكافحة هذا النوع من الأمراض مراعاة بعض الأمور والاحتياطات المادية (كالتطعيمات المناسبة، والسموم المرتبطة بممارسة مهن معينة، والظروف السكنية السيئة...إلخ). على حين يهتم علم الاجتماع الطبى بدراسة الجوانب والاعتبارات غير المادية، ذات الطبيعة الاجتماعية الثقافية، مما جعله يرتبط ارتباطا وثيقا بأهداف الطب السيكوسوماتى (الجسمى النفسى) الحديث.

أما الطب الاجتماعى Social Medicin فيركز الجانب الأكبر من اهتمامه على دراسة العلاقات بين التشريع والطب (مثل: عمليات منح الشهادات والتقارير

الطبيـة). ومـن ثـم يتضـح أن رسـالة علـم الاجتمـاع الطبـى ومجـال اهتمامـه يتجـاوز بكثيـر حـدود اهتمـام الصـحة العامـة والطـب الوقـائى وكـذلك حـدود اهتمـام الطـب الاجتماعى.

ويقتـرح شـتراوس أن نميـز بـين علـم اجتمـاع دراسـة الطـب Sociology of Medicine واستخدام علم الاجتماع في ميدان الطب Sociology in Medicine. فالأول يهتم بدراسة الطب كنظام والفروع العديدة للنظام الطبى القائم بمناهج وأساليب علم الاجتماع. والمتخصص الأول في دراسة مثل هذه الموضوعات هو عـالم الاجتمـاع المتخصـص وحـده. أمـا اسـتخدام علـم الاجتمـاع فـي ميـدان الطـب فيهـتم بدراسـة الظـروف والشـروط الاجتماعيـة للصـحة والمـرض، وخاصـة الشـروط المتعلقـة بـأمراض معينـة. وهـو بـذلك يمثـل ميـدانا للاهتمامـات المشـتركة لعلمـاء الاجتمـاع والأطباء على السواء وفي نفس الوقت.

وقـد أفـاد بالفعل التمييـز بـين هـذين الميـدانين المختلفـين مـن ميـادين الدراسـة، ولكن دون أن نتطرف في ذلك ونحاول الفصل بينهما فصلا كاملا، وإنما الهدف أن نتفق علـى أن هنـاك بعض الموضـوعات التـى يسـتطيع عـالم الاجتمـاع أن يتصـدى لدراستها بمفرده، وتلك التى يتعين أن يتعـاون فيهـا مـع الطبيـب المتخصـص. وتبـدو العلاقة الوثيقة بين فرعـى علـم الاجتمـاع الطبـى هـذين بأوضـح صـورها فـي ميـدان دراسـة مستشـفيات الصـحة العقليـة، والتـى يمكـن تطبيقهـا بـنفس الـروح فـي دراسـة سائر أنواع المؤسسات الصحية. ويمكن أن نتبين ذلـك عنـدما نقـول: إن التصـورات المنتشـرة فـي مجتمـع معين عن طبيعـة الأمـراض العقليـة وأسبابها تـؤثر علـى أداء المستشـفى المخـتص بعـلاج هـذه الأمـراض وعلـى وظيفتهـا وأسـاليبها فـي العـلاج وعلـى طريقـة تنظيمهـا..الـخ. وتـؤدى تلـك الآثـار بـدورها إلـى التـأثير علـى النتيجـة العلاجية التى تقدمها المستشفى لمرضاها.

وقـد تنـاول تـالكوت بارسـونز أهـم **الأسـس النظريـة لعلـم الاجتمـاع الطبـى** بالدراسـة والعـرض والتحديـد، وقـدم إلينـا مـا يمكـن أن نعتبـره صـياغة للمفـاهيم الأساسية في علم الاجتماع الطبى. وتنطلق تلك المفاهيم من توقعات الدور المنظمـة (أو التـى تشـكلت نظاميـا) فـي علاقـة الطبيـب والمـريض. وحـدد لنـا بارسـونز أهـم عناصر هذه التوقعات النظامية من جانب المريض في أربعة عناصر هى:

١- التخلص من الزامات الدور الاجتماعية العادية، التى تنطوى علـى التخلـى

عن بعض الحقوق وكذلك التخلى عن بعض الالتزامات أيضا.

٢- التصور النظامى (الثابت والواضح) الذى مؤداه أننا لا نستطيع أن نتوقع من المريض أنه ينبغى أن يكون سليما من المرض، في الوقت الذي يتماثل فيه للشفاء ويستجمع قوته(التخلص من عبء المسئولية).

٣- الالتزام بالرغبة فى أن يعانى من المرض.

٤- الالتزام بأن يبحث عن المساعدة من الجهة المختصة في العلاج، وأن يتعاون مع الطبيب.

ويرى فرايدسون Freidson أن العنصر الأخير يتضمن فيما يتضمن العلاقة بين نسق العامة (أى طريقه عامة الناس فى التفكير فى شئون الصحة والمرض) والنسق المتخصص (أى طريقة وتصورات الأطباء وغيرهم من العاملين فى ميدان تقديم الخدمة الطبية). فالمريض يبدأ رحلته نحو العلاج داخل إطار نسق العامة، وهو نسق يتضمن تصورات محددة وتعريفات معينة للإنسان الصحيح (السليم) وللإنسان المريض. ومن هنا فلن يبحث عن الطبيب وعن المستشفى إلا الشخص الذي يعتبر نفسه مريضاً وفقاً لنسق العامة هذا (بصرف النظر عن حالته الصحية الفعلية من وجهة النظر الطبية المتخصصة). مع العلم بأن نسق العامة يتضمن قواعد محددة اجتماعيا للتصرف في مثل هذه الأحوال. من هذا مثلا أن هناك بعض الآلام التى يمكن معها للشخص أن يعالج نفسه بنفسه، أو أن يتوجه إلى مطبب تقليدى من غير المتخصصين، أو أنه يجب أن يزور الطبيب، وأى نوع وأى مستوي من الأطباء. ويمكن القول لهذا السبب أن نسق العامة هذا يمارس نوعا من الرقابة والضبط على النسق الطبى المتخصص، والأطباء الممارسون العامون هم أكثر الناس إحساسا بذلك.

ويرى بارسونز أن **دور الطبيب** يتميز بأربعة خصائص هى:

١- العمومية، بمعنى أن الطبيب مستعد دائما لخدمة كافة المرضى، على اختلاف ظروفهم (طبعا الذين تدخل أمراضهم فى نطاق تخصصه).

٢- أن دور الطبيب متخصص وظيفيا، بمعنى أن الطبيب يؤدى دور الخبير فقط فى ميدان الرعاية الطبية. فهو لا يقوم بدور عام أو غير محدد لتحقيق صحة المريض، كالدور الذى يقوم به الأب، أو رجل الدين أو الاخصائى الاجتماعى...

إلخ.

٣- يتعين على دور الطبيب أن يكون محايدا من الناحية العاطفية.

٤- يختلف دور الطبيب عن دور رجل الأعمال أو التاجر مثلا، من حيث أنه موجه أساسا لخدمة الآخرين وراحة المجموع.

وعلى أساس هذا التحديد النظرى لدور الطبيب يقوم تقييمنا الفعلى لسلوك الطبيب فى الواقع الاجتماعى القائم، فنستطيع أن نصف هذا السلوك أنه يتفق ودور الطبيب، أو نصفه بأنه مخالف لدور الطبيب. مع مراعاة أن الخروج على الدور أو مخالفته لا يتحتم بالضرورة أن ينطوى على سلوك غير أخلاقى، أو خروج على القيم والمثل العليا. من هذا مثلا أن طبيب إحدى الشركات أو المصانع أو الطبيب فى القوات المسلحة لا يتصف دوره بالعمومية، لأنه ليس متاحا لكل الناس، ولكنه مع ذلك سليم تماما من الناحية الأخلاقية وليس عليه أى غبار.

ويهتم علم الاجتماع الطبى اهتماما خاصا بدراسة أشكال التناقض والتضارب بين السلوك الفعلى للطبيب وأيديولوجيته الذاتية (أو تصوره عن نفسه، وعن مكانته، ومكانة مهنته فى المجتمع... الخ). من هذا مثلا أن الالتزام بمسألة التخصص وأداء دور المتخصص فقط يعنى تمكن الطبيب من الأساليب والوسائل العلاجية، بينما يمثل هذا العنصر فى الأيديولوجيا الذاتية للطبيب (مثل أيديولوجية طبيب الأسرة مثلا) مكانة أقل بكثير مما يحتلها فى نظر المجتمع.

ولا يتوقع المريض من الطبيب أن يكون ملما بالمعرفة الفنية المتخصصة المفترضة فى الخبير وحسب، ولكنه يتوقع فوق ذلك أن يبدى هذا الطبيب اهتماما بمشكلاته الفردية الخاصة. أى أنه يتوقع معرفة فقط ولكنه يتطلب علاوة على ذلك طريقة معينة فى تطبيق هذه المعرفة.

كما يهتم علم الاجتماع الطبى أيضا في صدد دراسته لتعريف الطبيب وتحديد مواصفاته بنوع التنشئة التى يحصل عليها الطبيب. أى طريقة إعداده وتدريبه على الإطلاع بدور الطبيب، وممارسة مهنة الطب، والانتماء إلى طائفة الأطباء. وتتم هذه التنشئة وهذا الإعداد بطرق عديدة رسمية وغير رسمية، اهتم بدراستها في ميدان علم الاجتماع الطبى باحثون وجهوا عنايتهم للجوانب الاجتماعية للتعليم الطبى (مثل: ميرتون Merton، وكندال Kendall، وريدر Reader). ومن القضايا الخاصة في هذا

الميدان موضوع فروع التخصص التى يختارها الطبيب أو تفرضها عليه الظروف، والوظائف المختلفة التى يقوم بها، ودرجة تأثره بالضوابط والقيود التى يفرضها عليه العامة(أى غير الأطباء)، ويفرضها زملاؤه، والمنظمات المختلفة التى يمتد تأثيرها إلى ميدان الطب. والتى قد لا يعرفها هو معرفة شخصية أو حتى محددة. ويترتب على ذلك أن يصبح الطبيب في ممارسته المستقلة لمهنته، في عيادته أو مستشفاه الخاص، خاضعا لتلك المؤثرات في الواقع أكثر من الطبيب الموظف الذي يعمل فى مستشفى أو مؤسسة معينة (كالصحة المدرسية أو معامل التحليل الحكومية أو غير ذلك).

ومن أهم مؤسسات الخدمة الطبية وأكثرها استخداما **عيادات الأطباء الخاصة** والتى لم تنل حظها المناسب من الدراسات العلمية، بالقياس إلى المؤسسة الطبية التى تليها في الأهمية وهى المستشفى، والتى نالت – نسبيا – قسطا وفيرا من اهتمام المشتغلين بعلم الاجتماع الطبى. ومن **الملامح المميزة للمستشفى** أنه يوجد إلى جانب العلاج الذى يقدمه الخبراء (لكل الأطباء ومن فى مستواهم) عنصر مؤثر هام هو هيئة التمريض. ويمكننا أن نميز من الوجهة التنظيمية بين عدد من مجالات الاختصاص، أو المجالات الوظيفية النوعية، داخل أى مستشفى. فهناك: هيئة الأطباء وهيئة التمريض، ثم الجهاز الإدارى، ثم العاملين في مجال الخدمات، وأخيرا الموظفين الفنيين. كما يمكننا أن نميز من وجهة نظر دراسة التنظيم أيضا داخل المستشفى بين المستوى الوظيفى داخل التنظيم (والذي يهتم أساسا بتقديم الرعاية والعلاج والإعاشة للمرضى، ثم المستوى التنظيمى الثانوى الذي يختص بإدارة المستشفى واستمرارها وتسيير شئون العمل فيها دون مشكلات أو اختناقات). وكثيرا ما يحدث أن يكون التنظيم الوظيفى عمليا في خدمة استمرار العمل وتسييره (من هذا مثلا بالنسبة لأعمال الإنشاءات، وبالنسبة لوضع خطة النوبتجيات).

ومن المشكلات الأساسية في المستشفى مشكلة التدرج وتحليل خرائط التنظيم الرسمى وغير الرسمى داخل المستشفى، التى تأخذ في اعتبارها المستويات الوظيفية المختلفة من ناحية، وأوضاع المكانات المختلفة من ناحية أخرى. ومن المحتم أن تثور داخل المستشفى صراعات بسبب تعدد الرئاسات، أى خضوع الشخص الواحد لأكثر من رئاسة فى وقت واحد. فالممرضات على سبيل المثال قد

يتلقين تعليمات من الأطباء، ومن إدارة المستشفى، وكذلك من رئيسة الممرضات. وبجانب ذلك كله ينبغى أن يكن دائما فى خدمة المريض.

كذلك اتضح من الدراسات العديدة التى أجريت عن المستشفى أن فكرة أن المريض هو أهم شخص داخل المستشفى ليستا سوى أيديولوجيا (تصورا فكريا خالصا وليس حقيقة واقعة). فمن المتوقع من المريض داخل المستشفى أن يمر بعملية تنشئة اجتماعية، بحيث يستطيع بفضلها أن يتكيف مع دور المريض، كما يتعلم من خلالها الانصياع لقواعد ونظم المستشفى الرسمية وغير الرسمية على السواء. ويلاحظ هنا أن مطالبة المريض بأن تكون لدية الرغبة في الشفاء، يمكن أن تؤدى إلى وقوع بعض الصراعات بسبب تعارضها مع بعض النظم المريحة داخل المستشفى.

ويمكن القول بأن **الدراسة السوسيولوجية للمستشفى** التى تهتم بدراسة المرضى، والعاملين، والتنظيم، والوظائف المختلفة، من أكثر ميادين علم الاجتماع الطبى نشاطا وأغزرها في عدد الدراسات. وأكثر أنواع المستشفيات التى درست وكانت محلا لاهتمام دراسات الاجتماع الطبى هى مستشفيات الصحة العقلية. وقد استطاعت هذه الدراسات – على سبيل المثال – أن تلقى ضوءا قويا على أثر التوترات الموجودة داخل التنظيم أو بين العاملين على مدى نجاح العلاج المقدم للمريض.

وتعد العيادات الخاصة للأطباء وكذلك المستشفيات من المؤسسات الأساسية (أو الأولية) العاملة في مجال تقديم الخدمة الطبية. ويوجد إلى جانبها **مؤسسات ثانوية عاملة في نفس الميدان** مثل: مؤسسات التأمين الصحى، والنقابات المهنية للأطباء وغيرهم من العاملين في المجال الطبى، ومؤسسات صناعة الدواء، والمؤسسات العامة والخاصة التى تساهم في تقديم الرعاية الصحية للمواطنين. وهى جميعا في نفس الوقت الذي تعد فيه موضوعا لدراسات علم الاجتماع الطبى، تعد أيضا موضوعا لدراسات التنظيم والبيروقراطية ودراسة العلاقة بين التنظيمات (حينما تنصب الدراسة على العلاقات بين تنظيمات مختلفة تؤدى نفس الوظيفة).

كذلك يهتم علم الاجتماع الطبى بدراسة **المكانة الاجتماعية للمهن الطبية وغير الطبية** (أى التى يمارس أصحابها العلاج دون أن يكونوا أطباء

(Para – doctors)، وإعدادهم، والوظائف التى يؤدونها، والأدوار الخاصة التى يضطلعون بها.

وهناك ميدان هام آخر هو **الدراسة السوسيولوجية المعرفية للطب**، وتحليل مؤسسات التعليم والبحث الطبى بفروعها وأجهزتها المختلفة. ومما يؤسف له أن البحوث الامبيريقية والنظرية حول هذا الموضوع ما زالت قليلة متفرقة.

كما يدخل في نطاق اهتمام علم الاجتماع الطبى دراسة **المشكلات الاجتماعية لبعض المؤسسات الطبية الخاصة**، كالعلاج العام (أو الجموعى)، والعلاج النفسى، والتوعية في الأمور الصحية، ومؤسسات الوقاية الصحية والمحافظة على الصحة العامة.

وإلى جانب الدراسة الاجتماعية النفسية لعلاقة الطبيب بالمريض، تندرج تحت هذا الميدان أيضا دراسة الدوافع، والمواقف الفكرية، والأحكام المسبقة، والعادات الموجودة عند الأطباء والعاملين شبة الأطباء Para-doctors، وكذلك الموجودة لدى المرضى، ولدى الجمهور، طالما كانت تلك العناصر تتصل بأمور الصحة والمرض بأى شكل من الأشكال.

ويمثل موضوع **المتغيرات الاجتماعية الثقافية للصحة والمرض** أهم موضوعات الدراسة في ميدان استخدام علم الاجتماع في الميدان الطبى Sociology in Medicine. ويطلق اسم الانتشار الاجتماعى للمرض (أو الدراسة الوبائية للمرض) Epidemology على الطريقة التى يستعان بها لدراسة توزيع المرضى تبعا للمتغيرات الاجتماعية الثقافية. وأهم الأمراض التى اهتمت بحوث الاجتماع الطبى بدراسة توزيعها وفق المتغيرات الاجتماعية هى: تصلب الشرايين، انسداد الأوعية الدموية في القلب، ارتفاع ضغط الدم، قرحة المعدة وقرحة الاثنى عشر، مرض السكر، السمنة، العصاب والاضطرابات الوظيفية، والأمراض العقلية، والسل الرئوى، والسرطان. وقد تمكنت الدراسات من إثبات علاقة بين جميع تلك الأمراض وبعض العوامل الاجتماعية، يمكن اعتبارها مصاحبه للإصابة بها. وليس من الصواب اعتبار تلك العوامل والظروف الاجتماعية مسئولة عن إصابة الشخص بهذا المرض أو ذلك.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تعريفات "السوى" و"الشاذ "، وكذلك تعريفات

"المريض" و"السليم" تلعب في مثل هذه الدراسات دورا على جانب كبير من الأهمية، لأنها تتوقف جميعا على بعض المعايير الثقافية التى تحددها، كما أنها تلعب دورا هاما في التأثير على كثافة الإصابة بهذا المرض أو ذاك.

كما أن هناك عناصر أخرى مؤثرة تتمثل على سبيل المثال في بعض عمليات الفرز ذات الطبيعة الاجتماعية أو النفسية الاجتماعية، والتى تجعل من شخص معينا مريضا طالبا للعلاج أم لا، أى تدفعه أو لا تدفعه إلى اللجوء إلى أحدى المؤسسات الطبية التماسا للعلاج. ويندرج هذا الموضوع تحت ميدان أوسع قليلا اسمه **الدراسة السوسيولوجية للمرض،** التى تأخذ في اعتبارها بعض الظروف العلمية والاقتصادية الفعالة في المجتمع.

ولا يمكن القول أن البحث العلمى في الاجتماع الطبى استطاع أن يتوصل إلى معرفة إلى أى مدى يمكن اعتبار الظروف الاجتماعية الثقافية أسبابا أصلية أو أسبابا مساعدة للإصابة ببعض الأمراض. وقد توفرت على سبيل المثال معلومات عن العوامل الاجتماعية الثقافية التى تؤدى إلى الاصابة بالسمنة (وهى بدورها مرتبطة بطائفة أخرى من الأمراض كأمراض القلب والأوعية الدموية والسكر وغيرها)، والتى تتصل بالعادات الغذائية وعادات الطعام وبالتصورات الثقافية لقيمة الرشاقة والسمنة وتعريف كل منهما، والقيمة الجمالية لكل منها...الخ. ويتعين على المشتغل بهذا النوع من الدراسات أن يلتزم جانب الحذر، ويتجنب الوقوع في الأحكام المتسرعة، أو يتأثر بالكتابات الثقافية العامة، من قبيل "أمراض الحضارة" "وأمراض المديرين"، وما إلى ذلك من تعبيرات تنم عن تصورات معينة، أكثرها شعبى وعامى، لطبيعة الصحة والمرض.

وقد أثبتت دراسات الاجتماع الطبى أهمية الاستفادة من مفهوم التغير الاجتماعي، والدراسات الوفيرة عن التغير الاجتماعي في حقل علم الاجتماع العام، وقد أمكن في النهاية الاستعانة ببعض المفاهيم السوسيولوجية العامة في تشخيص "المرض" كمشكلة اجتماعية ثقافية من داخل نظريات معينة. وذلك مثلا الاستعانة بنظرية الأنومي (أو حالة فقدان المعايير)، ونظرية الإحساس بالأمان، ومفهوم العزلة الاجتماعية، والتناقض بين مستوي الطموح والإمكانيات الواقعية المتاحة فعلا. غير أن أغلب تلك النظريات لا يكفي مع ذلك لتفسير العلاقة بين بعض الأمراض وبعض العناصر أو الظروف الاجتماعية الثقافية. وأخيرا يدخل ضمن

دائرة اهتمام هذا العلم أيضا تأثير المرض على الوضع الاجتماعى للفرد أو على بيئته الاجتماعية.

الفصل السادس
بحوث تقييم المشروعات

يمكن القول بأن التجارب الاجتماعية شئ قديم قدم التاريخ الإنسانى نفسه بل إن البعض يذهب إلي أن تلك التجارب كانت معروفة في عصور ما قبل التاريخ أيضا. ولكن هل حالف النجاح هذه التجارب، أم أنها أخفقت في تحقيق الغرض منها، ذلك شئ لم نسمع عنه- إذا وصل خبره إلينا أصلا- إلا من واحد من المشاركين في تلك التجربة، ومن ثم فلا يمكن أن يؤخذ حكمه مأخذ الثقة، لأنه لابد ينظر إلي التجربة من زاويته الخاصة، وهو في تقييمه يصدر عن أحكام عفوية أو ذاتية أو متحيزة عمدا. والمهم أنه لم يمكن من الممكن الحصول على معلومات عن الأسباب التى جعلت تلك التجارب تنتهى إلى تلك النتائج وهى معلومات هامة جدا ومفيدة لما يأتى بعد ذلك من تجارب مشابهة.

ومن أمثلة التجارب الاجتماعية التي أعنيها في هذا المقام، والتي نقول إن التاريخ الإنسانى شهد الكثير منها، الجماعات والمجتمعات اليوتوبية (المثالية الخيالية) التي لا تقع تحت حصر، كالمجتمعات ذات الأساس الديني أو الأيديولوجي التي نشأت فى ولاية نيوانجلند فى الولايات المتحدة ثم في كاليفورنيا بعد ذلك، وما تزال نماذج حديثة منها تنشأ حتى أيامنا هذه. ومن أمثلة هذه التجارب أيضا المدارس التجريبية التي نشأت وتنشأ فى شتى أنحاء العالم.

أما اليوم فيعد من أهم واجبات علم الاجتماع المتخصص في الأمور التطبيقية أن يضطلع بإجراء دراسات وبحوث تقييم المشروعات التي تستهدف إحداث تغيير مخطط أو منظم في المجتمع القائم. والأرجح أن تتم البحوث بتكليف من الجهة القائمة بالتخطيط، أى صاحبة هذا المشروع.

وهناك محاولات في كل ميدان لمواجهة المشكلات الاجتماعية الكبيرة أو الصغيرة عن طريق التخطيط الرشيد، فنجدها علي سبيل المثال في المشروعات الاقتصادية والصناعية، وفي السياسة، وفي النظام القانوني والقضائي، وفي الهيئات المسئولة عن الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية، وفي ميدان التربية، وفي الميدان العسكري، وفي المؤسسات الدينية، وفي القرى، والأسر. ففي هذه الميادين تقام مشروعات لمواجهة ما تعانيه من مشكلات حسب المجالات السابق ذكرها علي التوالي، فنجد: مشروعات وبرامج لتدريب العمال أو إعادة تأهيلهم

(لممارسة عمل آخر) وبرامج لتأهيل الموظفين والمديرين، وحملات سياسية إعلامية ودعائية، وبرامج للتبادل الثقافى، وتجارب لمحاولة القضاء على العداوات الموجودة بين الجماعات الدينية أو الأيديولوجية المختلفة، وبرامج لمكافحة الجريمة بين الشباب أو لعلاج الإدمان على الخمر أو المخدرات، أو لعلاج المرضى العصبيين، أو تجارب لمحاولة تخفيف أعباء الحياة على المسنين وجعل حياتهم تبدو أمتع وأكثر راحة، ومساعدة الأطفال المحرومين على شق طريقهم فى الحياة، أو تجارب لإقناع الفلاحين في البلاد النامية بتقبل أساليب جديدة في العمل الزراعى أو أنواعا جديدة من التقاوى (لزيادة الغلة الزراعية)، وتقبل أساليب الوقاية الصحية وطرق تنظيم الأسرة...الخ.

إن هذه التجارب والمشروعات كثيرا ما تتكلف أموالا طائلة، ولذلك نرى أن الجهات التى تقوم بعبء تمويلها تتطلب الحصول على تقييم موضوعى للمشروع، لكى تتسلح به في الرد على الانتقادات التى قد توجه إلى المشروع. ولا يختلف فى هذا جهة حكومية، مطالبة بتقديم كشف حساب عن أعمالها إلى البرلمان، أو مدير مؤسسة مسئول أمام مجلس الإدارة. وهو في هذا لا يختلف عن عملية مراجعة الحسابات في أى مؤسسة التى يتكفل بها مكتب مراجعة متخصص لتحديد الموقف المالى للمؤسسة. كذلك يجرى الاجتماعيون عملية "مراجعة اجتماعية " للمشروع أو للتجربة، التى تتضمن توضيحا للآثار السلبية والإيجابية للمشروع. وكذلك الآثار المقصودة وغير المقصودة وعلاقتها جميعا بالهدف الذى أنشئ المشروع من أجله. ويتم أولا وقبل كل شئ معرفة نسبة المشروع (حسب الخطة) التى وضعت موضع التنفيذ بالفعل. وكم من المشروع نفذ بشكل مختلف عما كان مقدرا له، وكم من المشروع لم ينفذ أصلا. ويجتهد عالم الاجتماع القائم ببحوث التقييم بأن يتميز عمله هذا بالموضوعية، والقياس الدقيق، والتنظيم، والكمال. وهذا هو السبب في أن بحوث التقييم يجب أن تشارك فى المشروع وتتصل به وتتابع خطواته بدءا من مرحلة التخطيط.

ومن البديهى أن الالتزام بهذه المواصفات الهامة ليس بالأمر السهل. فكثيرا ما يضطر رجل الاجتماع إلى حمل القائمين بالتخطيط على إعادة صياغة الخطة أو تعديلها بحيث تصبح واضحة وضوحا كاملا من ناحية، وبحيث تصبح قابلة للتنفيذ من ناحية أخرى. وكثيرا ما يكون صعبا، بل وأحيانا مستحيلا، عزل الآثار الناشئة

عن خطوات المشروع وعملياته عن غيرها من الآثار التى تطرأ على غير توقع وعلى غير إرادة القائم بالتخطيط. وتعذر إجراء هذا الفصل يعرقل بطبيعة الحال عملية التقييم الموضوعى لنتائج المشروع. وكثيرا ما يتوقع المخططون نتائج أكثر مما يجب، أى يبالغون في الأمل وفى التقدير الحسن. أو يسعون إلى تحقيق نتائج معينة، يكون من المستحيل تحقيقها من وجهة نظر علم الاجتماع. والعيب الأكثر وضوحا وأكثر تكرارا ألا يسعى أصحاب المشروع إلى المتخصص في علم الاجتماع إلا بعد أن يفوت الأوان، حينما يكون المشروع قد بدأ العمل بالفعل، وحيث تكون اتخذت قرارات كثيرة، ولم يعد من الممكن استخلاص أساس واضح للحكم على المشروع وتقييمه.

ومن المشكلات الخاصة والهامة التى تواجه بحوث تقييم المشروعات أن يتدخل بعض المشاركين في المشروع (أعنى من المسئولين عنه) ببعض الملاحظات أو وجهات النظر غير السليمة (أو غير الرشيدة) التى تضر بالعمل العلمى الرشيد، وهى في العادة تكون راجعة إلى اعتبارات: الطموح أو القلق، أو العداوات الشخصية، أو التعصب الأيديولوجى الشديد، أو اعتبارات الضعف الانسانى من جانب المتخصص في علم الاجتماع، الذي قد لا يستطيع دائما فرض رأيه لتحقيق أقصى درجات الانضباط العلمى.

ومن الصعب أشد الصعوبة محاولة مقارنة تأثير أو فاعلية بعض الإجراءات التى نفذتها هيئات مختلفة لخدمة نفس الغرض. فسوف نجد أن المسئول الذي لم يحالفه النجاح في مشروعه، أو الذى يخشى من الفشل(لأن المشروع ما زال في بدايته بعد) سوف يرفض التعاون ويتجنبه ويضع أمامه كل العراقيل، أو يورد ألف سبب ليبرر بها أن مشروعه هذا لا يمكن إطلاقا مقارنته بالمشروعات المماثلة. ومن الممكن أيضا أن يسوق –بعد عملية المقارنة والتقييم– الحجج والبراهين التى تثبت خطأ هذا البحث السوسيولوجى برمته.

تلك هى بعض الأسباب التى أخرت وصول هذا الفرع الهام من فروع علم الاجتماع التطبيقى إلى وصفه واضحة تحدد لنا – على سبيل المثال- الطرق المثلى لنشر معلومات عن وسائل تنظيم النسل في أحد المجتمعات النامية. ولو كانت الأموال متوفرة بلا حدود لأمكننا أن نجرى التجارب ونقوم بالمحاولات في كل اتجاه. ولكن نظرا لأن الإمكانيات المادية لأى بلد نام – بل لأى بلد في الدنيا-

محدودة والجهاز العلمى المتخصص محدود أيضـا، فعلينـا إذن أن نختـار وأن نـدقق فى الاختيار.

ولهذا السبب، لقياس فاعلية أساليب مختلفة من حملات تنظيم الأسرة، أجريت فى فورموزا (الصين الوطنية) تجربة ضخمة لتقييم كفاءة كل أسلوب منها. أجريت التجربـة فـى مدينـة تايشـونج التـى يبلـغ عـدد سكانها حـوالى ثلاثمائـة ألـف نسـمة. واختيرت بعض الأحياء السكنية ذات كثافات سكانية متباينة لإجراء بعض البحوث عليها. وفى المجموعة الأولى اقتصرت التجربة على اتبـاع بعض الإجراءات التـى نفذت بنفس هذا الشكل في سـائر أحيـاء المدينـة العينـة. حيث وزعت معلومـات عن تنظيم الأسرة بواسطة الملصقات والاجتماعات بين القادة المحليين والمسئولين عن المشـروع. وفـى المجموعـة الثانيـة مـن الأحيـاء السـكنية أضـيفت إلـى الوسـيلتين السـابقتين وسـيلة ثالثـة، حيـث وزعـت بعـض الكتيبـات التـى تحـوى معلومـات عـن الموضـوع بواسـطة البريـد. وفـي المجموعـة الثالثـة أجـرى العـاملون بالمشـروع زيارات منزلية لبعض الزوجات الشابات. وفى المجموعة الرابعة تمت علاوة علـى الأساليب السابقة جميعا مقابلة أزواج تلك السيدات.

وبعد أحد عشر شهرا أمكن تحديد: "أى كمية من تنظيم الأسرة يمكن تحقيقها بأى تكلفة وبأى عدد من العـاملين وفـى حدود أى مـدى زمنـى معين". ومعنـى هذا الكـلام أنـه أمكـن تحديـد عـدد السيدات اللاتـى تـرددن علـى العيـادات والمستشـفيات واستخدمن وسـائل التنظيم التـى نصـحتهن بهـا هذه الحملـة. وقد اتضـح أنـه لم يكـن هناك أى فارق بين الأحياء التى تم توعيتهـا بالملصـقات والأحيـاء التـى تـم الاتصـال بها بواسطة الكتيبات المرسلة بالبريد. على حين تبين وجود فارق كبير بـين الأحيـاء التـى لـم يـتم فيهـا أى اتصـال أو تـأثير شخصـى وتلـك التـى تمـت فيهـا الزيـارات المنزلية. ولكن إذا تساءلنا هل هناك فارق بين الأسر التى تمت فيهـا زيـارة الزوجـة وحدها وتلك التى تمت فيها زيارة الزوجين، فنقول إن الفارق لم يكن كبيرا، أو هو لـيس علـى أى حـال بالضـخامة التـى تبـرر النفقـات والجهـود التـى تتكلفهـا زيـارات الزوج.

ورغـم القيمـة العلميـة الكبـرى للنتـائج التـى انتهـى إليهـا هـذا البحـث، إلا أنهـا تركت مع ذلك بعض القضـايا والتسـاؤلات دون حسم. حقيقـة أننـا نعـرف أن فاعليـة مثـل هـذه الإجـراءات يتـأثر إلـى حـد بعيـد بنـوع التأهيـل الـذى تلقـاه البـاحثون الـذين

يقومون بالزيارات المنزلية، ولكن ما هى الصورة المثلى لهذا التأهيل؟

وقد اتضح من البحوث التى أجريت على تنظيم الأسرة في الهند مثلا أن حملات التوعية بأساليب التنظيم تكون أكثر نجاحا عندما تقترن بإجراءات أخرى متصلة بالرعاية الصحية العامة. من هذا مثلا أن يقابل أخصائى تنظيم الأسرة الأمهات اللائى يحضرن أطفالهن المرضى إلى المستشفى ويتحدث معهن، ويعرفهن بالأساليب التى تحقق لهن أسرة أقل عددا وأكثر صحة. وبديهى أن الشرط الأولى لنجاح مثل هذا الأسلوب هو تعليم الأمهات علاج أطفالهن المرضى عند الطبيب، وليس بالوصفات الطبية الشعبية. فهذه الخطوة الأولى أساس للخطة التالية وهى الإعلام بتنظيم الأسرة.

ويمكن القول بأن الفروق الثقافية بين البلاد النامية من الضخامة والوضوح، بحيث يستحيل أن نتوصل إلى صيغة موحدة يمكن تطبيقها بنجاح فى كل تلك الدول. من هذا مثلا: إذا كانت الزوجات اللائى تمت مقابلتهن في فورموزا قد استطعن إقناع أزواجهن بتنظيم الأسرة، ومارسن تلك الأساليب فعلا، فليس معنى هذا أبدا أن هذا الأسلوب سيثبت نفس النجاح في بعض البلاد العربية أو الأفريقية. فقد تثبت الخبرة أنه لابد من إجراء زيارات منزلية للأزواج أيضا فى هذه المجتمعات.

ومشكلة أخرى يثيرها بحث تايشونج: اتضح أن جميع سكان المدينة يعرفون القراءة والكتابة، فكيف نتصرف مع مجتمعات أخرى تسودها الأمية؟ المؤكد أنه لابد أن يحل محل الكتيبات وسائل أخرى لتوصيل المعلومات إلى الأميين.

كما اتضح من استطلاع آراء السيدات في مدينة تايشونج أنهن مستعدات داخليا لتقبل إجراءات ووسائل تنظيم الأسرة. والمعروف أن معدلات المواليد لم تتغير فى فورموزا منذ أكثر من خمسين عاما، ولكن سبب الزيادة السكانية العالية يرجع إلى الانخفاض الكبير فى معدلات الوفيات. ولهذا ضعف الخوف الموجود عند الآباء (في الماضى) من الوحدة في الشيخوخة لأنهم كانوا يرون أطفالهم يموتون صغارا مما يدفعهم إلى كثرة الإنجاب. واتضح أن ٤٠% من نساء تايشونج اللائى لديهن خمسة أطفال يرين أن هذا عددا كبيرا فعلا، وأن ٧٠% ممن لديهن أكثر من سبعة أطفال يرين أن هذا عددا كبيرا وأنهن يفضلن عددا أقل من الأطفال. معنى هذا أن كثيرا من نساء المدينة كن يتوقن إلى معرفة شئ عن أساليب تنظيم

الأسرة وكن في حاجة إلى مساعدة عملية فى تحقيق ذلك. ولهذا كان أثر الزيارات المنزلية القليلة نسبيا كبيرا في تحقيق الغرض المطلوب. كما أن النساء اللائى تمت زيارتهن فى المنزل كن يتطوعن بتوصيل المعلومات التى يتحصلن عليها إلى الجارات: فقد تحول موضوع تنظيم الأسرة إلى حديث الساعة فى المدينة كلها، وذلك عامل تأثير كبير في نجاح التجربة عموما.

ومع أنه يتضح لنا – كما رأينا من هذا التعليق – أن بحوث تايشونج لم تتوصل إلى حل كل المشكلات ولا حسم كل القضايا، إلا أن البحوث المقارنة الدقيقة من هذا القبيل لها أهمية علمية وعملية كبرى. فمن ناحية يمكن تطبيقها فى المواقف المشابهة لموقف مدينة تايشونج، ومن ناحية أخرى يمكن الانتفاع بها فى تطوير تجارب أخرى على نفس النهج في ظروف مختلفة عن ظروف هذه المدينة الصينية. والخلاصة أنه لا توجد طرق موحدة لترشيد المحاولات التى يبذلها علماء الاجتماع لمواجهة المشكلات الاجتماعية.

الفصل السابع
سوسيولوجيا السلام

تتميز الدراسة الاجتماعية العلمية للسلام ومشكلات تحقيقه بأنها دراسة معقدة تتداخل مع عديد من العوامل والمتغيرات، وتتصارع فيها الاعتبارات العلمية الخالصة المخلصة مع الاعتبارات الأيديولوجية المخلصة أحيانا والمغرضة أحيانا أخرى. فهى فرع من الدراسة السوسيولوجية على جانب كبير من الصعوبة، ولكن موضوعه يجعله -فى عالمنا المشحون بأخطار الحرب- على جانب كبير من الأهمية أيضا. ويمكن القول بأن هذا الفرع يهتم بالمشكلات التى تعترض سبيل وضع استراتيجية عالمية شاملة للسلام، يعود خيرها على كافة الدول صغيرها وكبيرها.

حقيقة أن تلك المشكلات لا يمكن مواجهتها بواسطة الدراسة السوسيولوجية وحدها, ولكن المؤكد أيضا أنه لا يمكن مواجهتها بدون مساهمة علم الاجتماع. وقد بدأ الاتحاد الدولى لعلم الاجتماع فى تخصيص جلسات خاصة لسوسيولوجيا السلام لأول مرة فى المؤتمر الدولى السادس لعلم الاجتماع الذى عقد فى مدينة "إيفيان" بسويسرا عام ١٩٦٦، حيث برز فى تلك المناسبة عدد من شباب علماء الاجتماع الذين أبرزوا ببحوثهم التى قدموها للمؤتمر مدى الحاجة إلى استقلال هذا الفرع فى ميادين النظرية والبحث والتطبيق جميعا. فأثاروا قدرا ملحوظا من التفاؤل، وطرحوا قدرا كبيرا من الشكوك والهموم العلمية التى تحيط بعملهم.

ولكن الفضل الأكبر فى استقلال هذا العلم كفرع مستقل من علم الاجتماع يرجع دون شك إلى **المعهد الدولى لبحوث السلام فى أوسلو** وإلى مديره البروفسور يوهان جالتونج. كما كانت الولايات المتحدة سباقة – كما هو متوقع– فى ميدان تشجيع هذا النوع من البحوث، وبرزت فيها بوجه خاص جهود عالم الاجتماع الأمريكى أميتاى إيتزيونى، عضو معهد دراسات الحرب والسلام بجامعة كولومبيا بنيويورك.

وإلى جانب معاهد البحوث الجامعية التى تهتم بدراسات الصراع وحل المشكلات السياسية، يوجد عدد من الهيئات والمؤسسات الخاصة والحكومية التى تجرى بحوثا مشابهة تنتمى إلى هذا الميدان، من هذا إحدى الإدارات الأمريكية المسئولة عن الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح. ومع أنه من المعروف أن

الولايات المتحدة هى أكثر دول العالم إنفاقا على التسليح وعلى بحوث صنع الأسلحة، إلا أنها هى فى نفس الوقت أكثر دول العالم أيضا إنفاقا على بحوث نزع السلاح ودراسات السلام (فالتقدم لا يتجزأ). ولا نتجاهل أبدا ونحن بصدد الحديث عن هذا اللون من الدراسات أثر الاعتبارات السياسية والمنطلقات الأيديولوجية للدولة أو للهيئة التى تجرى البحث، فهذه الدراسات ليست بنفس الحياد ولا الموضوعية التى تجرى بها دراسات مكافحة الجريمة أو علاج الإدمان على المخدرات أو حل مشكلات التخطيط الحضرى.

ولنترك هذه القضية المعقدة، ونطرح سؤالا بسيطا: ماذا يمكن لعلم الاجتماع أن يقول عن السلام؟ من المفروض أن يبذل علم الاجتماع فى هذه المرحلة الأولية جهدا كبيرا لكى يفند النظريات السيكولوجية أو البيولوجية النفسية Biopsychological الخاطئة. ومرة أخرى، هنا أيضا، يتعين على عالم الاجتماع أن يوضح للكافة أن الشعار القائل: "لو أن جميع البشر أرادوا السلام فعلا....." وأمثاله لا يمكن أن يمنع وقوع الحروب فى المستقبل، كما لا يمكنه أن يمنع وقوع كثير من الشرور والأمراض الاجتماعية الأخرى. فمثل هذه الحروب والشرور الاجتماعية لا يشجع عليها أو يحول بينها "كل البشر" كأفراد، وإنما الذى يمكنه أن يشجع عليها أو يحول دون وقوعها فعلا إنما هى المنظمات الاجتماعية وأبنية القوة القائمة فى المجتمع. كما أن إرجاع الحروب إلى نزعة العدوان المولودة مع البشر قد يرضى بعض الناس ويقنعهم كتفسير لكثرة الحروب، ولكن هذا النوع من التفسيرات لا يأخذ بأيدينا إلى الأمام، ولن يوصلنا إلى التفسير العلمى الصحيح.

فمثل هذه التفسيرات لا توضح لنا لماذا يحدث فى بعض المجتمعات – فى فترات معينة من تاريخها – أن تتوالى الحروب الطاحنة الواحدة بعد الأخرى، على حين يسود السلام مجتمعات أخرى... وكيف أن بعض الأشخاص الذين لا يستطيعون فى حياتهم العادية إيذاء ذبابة يتحولون هم أنفسهم فى أثناء ممارستهم للحرب إلى أشخاص على درجة من العنف والقسوة بحيث يستحيل أن نصدق أن هذا هو الشخص نفسه... ولماذا يحدث أن تتغير فى مجتمع ما الاتجاهات السائدة نحو الحرب والسلام خلال فترة زمنية وجيزة، أو لماذا تختلف هذه الاتجاهات – نحو الحرب والسلام – من طبقة اجتماعية إلى أخرى داخل المجتمع الواحد فى نفس الحقبة الزمنية. ولا شك أن النظريات التى تتحدث عن سمات إنسانية عامة – فيما يتصل بهذا الموضوع أقل توفيقا فى تقديم تفسيرات مقنعة، وأعجز من أن

تساعدنا على تغير الأوضاع القائمة التى تنطوى على كثير من الأخطار التى نريد درءها.

وتتمثل المهمة الأولى لرجل الاجتماع فى طرح القضايا التى تتصل بكيفية تغيير شئ ما فى اتجاه معين. فلا شك أن علم الاجتماع المختص بدراسة السلام (سوسيولوجيا السلام) لا لزوم له إذا كنا نعتقد أن مسار التاريخ مرسوم على نحو معين لا يتغير سواء بالسلام أو بدونه، أو إذا كنا نعتقد أن الطريق إلى السلام واضح ومعروف. كما أنه من الضرورى علاوة على ذلك أن نتفق على أن الطرق المتبعة حتى الآن لتحقيق السلام قاصرة وغير كافية، ومن ثم فلا يصح أن نفقد الأمل فى تجربة طرق جديدة وإنتهاج سبل لم نطرقها من قبل.

ترى هل لو فعلنا ذلك كله، هل يمكن التوصل إلى مرتكزات ونقط انطلاق أولية للعمل فى هذا الميدان؟ لقد أوضح إيتزيونى فى كتابه الشهير **الطريق الصعب إلى السلام** (الصادر عام ١٩٦٢) وفى عدد من مقالاته أيضا أن **على علم الاجتماع أن يتقدم خطوة خطوة نحو حل المشكلة،** فينتقل تدريجيا من الحقائق السوسيولوجية إلى النظريات السوسيولوجية، ومن تلك النظريات إلى إدراك وقائع ومتغيرات جديدة، ومنها إلى نظريات جديدة وهكذا. فطريقة العمل فى هذا الميدان يجب ألا تختلف عن الطريقة المجربة المتبعة فى ميادين علم الاجتماع الأخرى منذ زمن بعيد، وهو تشييد نظريات من واقع دراسة عدد من الوقائع التى تمت ملاحظتها واختبار قضاياها الجزئية مرة أخرى فى الواقع. ويتيح لنا هذا الأسلوب العلمى أن نبتعد تماما عن الاعتماد عن الآراء المستمدة من المماثلات والتى يكثر استخدامها فى المناقشات الدائرة عن العدوان والحرب والسلام.

من هذا مثلا الكلام الكثير الذي يقال عن " الثقة " كشرط أساسي لقيام السلام بين الشعوب. فالملاحظ أن الثقة بين الأفراد العاديين تنمو كلما كثرت لقاءاتهم ببعضهم، وكلما ازدادوا معرفة ببعضهم البعض، بحيث يستطيع الواحد منهم أن يتنبأ بسلوك الآخر مقدما. ونجد أن هذه الخبرة المكتسبة من ميدان العلاقات الشخصية (من خلال آلاف برامج التبادل الاجتماعى والثقافى والعلمى) تترجم إلى الميدان الاجتماعى. بمعنى أنه يراودنا الأمل بأنه كلما زادت العلاقات الشخصية بين أكبر عدد من الأمريكيين، والألمان، والفرنسيين، والروس، والصينيين... إلخ وبين أبناء البلاد الأخرى، فسوف يؤدى هذا إلى ظهور الثقة بينهم، مما سيؤدى بدوره إلى تعاون دولهم على أساس من الثقة المتبادلة. وقد أثبتت الخبرة الواقعية

وحقائق التاريخ البعيد والقريب أن هذه الفكرة ليست أكثر من حلم جميل، وأمل بعيد التحقيق. فما معنى " الثقة " بين الدول هل معنى ذلك أن يثق مواطنوا دولة ما فى مواطنى دولة أخرى؟ هل معنى ذلك أن تثق جماعات الصفوة (السياسية و العسكرية و الاقتصادية ..الخ) فى دولة معينة فى جماعات الصفوة فى الدول الأخرى؟ أم أن معنى الثقة بين الدول هو أن تتخذ بعد الإجراءات والاحتياطات التنظيمية والرسمية التى يكون لها نفس الأثر، كما لو كان الجميع يثق بالجميع؟ أى أن توجد هيئات وإجراءات متفق عليها تتيح لخبراء كل دولة الإطلاع بحرية على أرصدة الدولة الأخرى من السلاح (أى التفتيش المتبادل على الأسلحة). هل يؤدى الاعتماد المتبادل بين الدول فى المجالات الاقتصادية إلى تنمية الثقة بين تلك الدول؟ أم أن الثقة تقوم على إدراك الطرفين أنهما يحصلان على أسلحتهما من طرف ثالث واحد، وأن هذا الطرف الثالث مهتم بقيام السلام؟ أم تقوم الثقة على الاتفاق على عدم استخدام أنواع معينة من الأسلحة (مثلا الأسلحة الذرية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل)؟ إن المؤكد أن مثل هذه الإجراءات الوقائية والاحتياطيات لا يتحتم أن تواكب قيام الثقة والتفاهم بين مواطنى هاتين الدولتين، ولكنها يمكن بالتأكيد أن تغذى من مشاعر الثقة بينهم وتدعم اتجاهاتهم نحو السلام. والمؤكد أيضا أنه لو تم تنفيذ هذه الإجراءات الأمنية المتبادلة، فإنها ستكون أبقى وأبعد أثرا من خلق مناخ سلمى وودى بين أفراد الشعبين.

وقد أوضح إيتزيونى أن الخبرة المتحصلة من بحوث قياس الرأى العام تدلنا على أن القيام بحملة كراهية وخوف ضد شعب مجاور أسهل وأضمن نجاحا من تحويل مشاعر الكراهية الموجودة ضد شعب مجاور إلى مشاعر صداقة ومودة وثقة. ولذلك يبدو أن بناء الثقة القائم على الإجراءات الرسمية والتنظيمية التى تنطوى على تبنى إجراءات وقائية متبادلة وتتضمن عدم السرية فى المسائل العسكرية، يبدو أيسر نسبيا من حملات المودة والصداقة بين الشعوب.

أو لنأخذ مثالا آخر وهو نظريات التصعيد (تصعيد التوتر). لنفترض أن الطرف (أ) قام بحركة معينة اعتبرها الطرف (ب) تهديدا له. عندئذ سوف يتخذ (ب) بدوره موقفا هجوميا، سوف يدفع (أ) إلى أن يتخذ حركة تهديدية فعلا، ويتصاعد التوتر بهذه الطريقة إلى أن تبدأ الأعمال العدوانية فعلا بين الطرفين. إن الطرفان (أ) و(ب) يمكن أن يكونا فردين، أو جماعتين من الجماعات، أو شعبين من الشعوب. فإذا أردنا التوصل إلى اقتراحات محددة لوضع حد لهذا التصعيد الذى

بدأ فعلا، وإرجاع الأمور إلى ما كانت عليه من قبل، فإن المسألة الحاسمة تكون عندئذ أين نبدأ وبماذا نبدأ عند كل من (أ) و (ب). فإذا كان (أ) و(ب) تلميذان فى مدرسة ثانوية، فيمكن لأصدقائهما أو مدرسيهما أو لأسرتيهما أن يتدخلوا فى مرحلة معينة لوقف هذا التصعيد، وإعادة الأمور إلى نصابها. أما إذا كان (أ) و(ب) حزبان سياسيان متطرفان مثلا، وفى دولة تؤدى الأجهزة فيها وظائفها، فمن الممكن أن تتدخل الشرطة أو يتدخل القضاء. أما إذا كان (أ) و(ب) دولتان، فلا توجد قوة أعلى منهما لديها الصلاحيات التى تسمح لها بالتدخل لوقف هذا التصعيد (باستثناء بعض الحالات التى تقوم فيها دولة عظمى بهذا الدور إزاء دولتين صغيرتين). وفيما عدا هذا الاستثناء فإنه يتعين على الدولتين (أ) و(ب) أن تعملا من تلقاء أنفسهما وبأنفسهما على وقف هذا التصعيد. ولأن هذا أمر صعب التحقيق فإننا كثيرا ما نسمع من يطالب بتكوين حكومة عالمية أو هيئة عالمية أخرى يمكن أن تخضع لها كل الحكومات. ولكن طالما أن هذه الحكومة العالمية أو هذه الهيئات العالمية لم توجد بعد، فلا بد أن ندرك بوضوح أن الحروب بين الدول لا يمكن أن تسوى بالطريقة التى تسوى بها المشاجرات فى الشوارع.

إن على علماء الاجتماع أن يدللوا على أن **الجماعات المنظمة، وخاصة الدول المستقلة، تختلف عن الأفراد**، وأن يوضحوا لنا مدى هذا الاختلاف. فالدول تملك الجيوش، ومصانع السلاح، والأسلحة الذرية، ووزارات الدفاع. أما الأفراد فليس تحت أيديهم شئ من هذا. وعلينا عندما نتحدث عن العلاقات بين الدول أن نضع كل هذه الحقائق نصب أعيننا دائما. وإذا أردنا أن نغير هذه العلاقات فيجب تغييرها **على مستوى النظم**، أى على مستوى الأجهزة الحكومية، والمؤسسات العسكرية والاقتصادية. أما الرأى العام فى تلك الدول، والمشاعر الشعبية، وأحاسيس المواطنين الأفراد في الدولتين تجاه بعضهم البعض فهى ليست أكثر من عامل مشجع أو معوق من بين عوامل أخرى تؤثر على الموقف. حقيقة أن الرأى العام يمكن في بعض الأحيان(تبعا لشكل ونوع الحكومة) أن يؤثر على سياسة الحكومة، كما يمكن أن يسمح للحكومة بإتباع سياسة جديدة أو يكفها عن ذلك. ولكن ذلك لا يحدث عمليا بشكل مباشر أبدا، وإنما يحدث دائما – إذا حدث أصلا- **بشكل غير مباشر وعن طريق المنظمات الاجتماعية القائمة**، حيث تتم ترجمة تلك المشاعر أو الضغوط إلى سياسات وإجراءات وخطوات عملية.

ونظرا لحاجة العصر الحاضر إلى السلام فقد تطور هذا الفرع وكثرت

الأعمال المنشورة فيه بشكل ملحوظ خلال العشرين عاما الماضية. والملاحظ على الأعمال المنشورة أنها تهتم بمعالجة بعض الموضوعات على المستوى الماكروسوسيولوجى (أى على مستوى الوحدات الاجتماعية الكبرى)، كما تحوى طائفة أخرى من تلك الأعمال بحوثا إمبيريقية محدودة النطاق، ومن أمثلة هذا النوع من **الدراسات تلك التى تعرض لدور العسكريين في البلاد الديمقراطية، والشيوعية، والنامية**[1]. ومن الموضوعات التى تعالجها هذه الدراسات: تغير مفهوم الضباط عن الأسلحة الحديثة المعقدة. والمثل العليا التى تلقن للضباط أثناء فترة إعدادهم، وما هو صداها لدى طلاب الكليات والمعاهد العسكرية، وما هو الدور الذي لعبه العسكريون فى التطور السياسى للدول التى حصلت حديثا على استقلالها والدور الذى يمكن أن يلعبوه فى المستقبل، وما هى نوعيات الناس الذين يقبلون اليوم على احتراف العسكرية، وما هى دوافعهم وراء ذلك.

ويعد هذا النوع من الدراسات مفيدا من وجهة نظر بحوث السلام على أساس أنها تسمح لنا بالتعرف على "فئة العسكريين" ورؤيتها على حقيقتها: كجماعات منظمة، ليست موحدة ولا ثابتة الملامح، ولكنها تتعرض لنفس التوترات التى تتعرض لها سائر المنظمات الأخرى فى المجتمع. ولذلك يمكن بفضل التقدير الواقعى السليم للأوضاع تحديد الكيفية والمواقع التى يمكن فيها فرض رقابة مدنية فعالة على هذا الجهاز، كما يمكن بفضل ذلك الحيلولة دون اتخاذ قرارات ذات دوافع عسكرية محضة أو لها مبرراتها العسكرية فقط، ولا يؤخذ فى الاعتبار آثارها على بقية المجتمع (لأن القرارات العسكرية إذا تحولت إلى عمليات تؤثر على كل نظم المجتمع، لذلك يجب أن يكون المجتمع – ممثلا فى النظام السياسى والمؤسسات السياسية– دور أساسى فى إقرار هذه القرارات أو تعديلها أو إيقافها).

ويرى علماء الاجتماع الأمريكيون أن تحذيراتهم قد ساهمت على الأقل فى ألا يقتصر المسئولون على تجنب كل احتمالات الفشل فى القنابل الذرية

---

(١) انظر على سبيل المثال دراسة الدكتور سعد إبراهيم جمعه:

Saad Gomaa, Das Militar in Agypten, Studienverlag Dr. N. Brockmeyer, Bochum, ١٩٧٦.

وهى عبارة عن تحليل للتغير السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى ظل نظام الحكم العسكرى فى مصر الحديثة.

وانظر أيضا د. أحمد إبراهيم خضر، علم الاجتماع العسكرى، التحليل السوسيولوجى لنسق السلطة العسكرية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١.

والصواريخ البعيدة المدى (العابرة للقارات)، ولكن أن يأخذوا فى اعتبارهم أيضا احتمالات الإخفاق والخطأ الإنسانى والتنظيمى. وقد نتج عن ذلك الوعى الجديد اتخاذ بعض الإجراءات العملية: فاهتمت قيادة الجيش بإبعاد الأشخاص ذوى السمات الشخصية غير المتوازنة أو الواقعين تحت ضغوط معينة في حياتهم (سواء العامة أو الخاصة) من مواقع القيادة. كما حرصت قيادة الجيش على ألا يتمتع أى فرد بمفرده من أعضاء المستويات القيادية بصلاحيات أكثر من اللازم، مع تحديد مسئولية كل فرد تحديدا واضحا دقيقا بقدر الإمكان.

ولم تقتصر الدراسات السوسيولوجية للسلام على دراسة العسكريين، وإنما امتدت إلى دراسة الحركات المنظمة الداعية إلى السلام في بلاد العالم المختلفة، خاصة حركة السلام فى الولايات المتحدة، وفي بعض البلاد الأوروبية التى تتعرض لخطر التحول إلى طائفة مغلقة أو جماعة صوفية منعزلة. فقد أصبحت تعتمد اعتمادا تاما على الاقتناع الفردى، وترجع ما تواجهه من فشل إلى أخطاء وتقصير الآخرين، ولا تفتش عن أخطائها هى. وقد ساعدت البدايات الأولى للبحوث السوسيولوجية لحركات السلام، ساعدت تلك الحركات على وضع استراتيجية جديدة لعملها، وعلى محاولة استغلال إمكانيات الجماعات والهيئات الموجودة فى مخاطبة الجماهير وكسب تأييدهم العملى الفعال لتلك الحركات الجديدة، حيث تصبح قوة فعالة مؤثرة على صعيد اتخاذ القرار السياسى. بمعنى آخر لقد ساعدت الدراسات الاجتماعية هنا فى تطوير البعد التنظيمى لتلك الجماعات. كما حدث فى نفس الوقت أن انتقلت المسئولية عن تلك الحركات من الأشخاص ذوى الاتجاهات والميول العاطفية إلى أشخاص أكثر عقلانية. وقد انتقلت بعض تلك الخبرات إلى حركات السلام فى دول أوروبية أخرى مثل السويد، وألمانيا.

الفصل الثامن
الدراسة الاجتماعية للمستقبل

يعد ميدان سوسيولوجيا المستقبل من الميادين ذات الطبيعة العالمية، القريبة من سوسيولوجيا التنمية ومن سوسيولوجيا السلام. وقد تحول هذا الموضوع إلى ميدان مستقل محدد المعالم مهمته **التنبؤ بالتغيرات الاجتماعية التى ستحدث فى المستقبل**، وبالتالى وضع الخطط الملائمة لمواجهة تلك المتغيرات. ويهتم بهذا الموضوع نفسه علماء الاقتصاد، وعلماء السياسة، والمتخصصون فى بحوث التكنولوجيا بالذات. ويبذل جميعهم جهدا فائقا من أجل بلورة معالم التطور المستقبلى للجماعة الإنسانية، سواء على المدى القريب أو المدى البعيد. وقد انضم إليهم علماء الاجتماع فى مرحلة مبكرة من بحوثهم، وأقبلوا دون توان على القيام بمثل هذا النوع من الدراسات. وبدا واضحا أن كافة العلماء المهتمين بدراسة المستقبل Futurologists على استعداد أكثر من غيرهم للاستماع إلى وجهة نظر المتخصصين فى علم الاجتماع حول مشكلات التنبؤ بالمستقبل، ووضعها محل الاعتبار فى مجالات تخصصهم.

ونلاحظ من ناحية أخرى عالم الاجتماع الجاد والواثق من علمه يعرف أكثر من أى إنسان آخر مدى خطورة إسقاط النتائج المستخلصة من تحليلات الوضع القائم على الأوضاع فى المستقبل. ولا ترجع هذه الخطورة فقط إلى كثرة العوامل التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار، وأنه من المؤكد أن هناك بعض العوامل التى ستغيب عن تقدير الباحث، مهما حرص على الدقة، ثم يتضح فيما بعد أنها على جانب عظيم من الأهمية. ولكن هذه الخطورة تكمن أيضا –وبدرجة أكبر– فى أن الباحث يميل إلى تصور حدوث بعض التطورات في المستقبل التى يتمناها أو التى يخشاها خشية كبيرة، مدفوعا إلى ذلك برغباته الخاصة أو بميوله المنحازة أو مدفوعا بتصور معين لما يجب أن يكون. والمشكلة الأخرى أن الدرس الذي تعلمه علماء الاجتماع منذ أيام الآباء المؤسسين لهذا العلم، ومازالوا يتعلموه حتى الآن، هو ضرورة اختبار الأحكام والقضايا التى ينتهى إليها على محك الواقع. هذا الدرس مستحيل التنفيذ إذا كانت تلك الأحكام والقضايا خاصة بالمستقبل، فالمستقبل لم يصبح واقعا بعد، فكيف نختبر صحة قضايانا وأحكامنا.

وإذا التزم عالم الاجتماع خطوات المنهج العلمى التزاما صارما ووضع فى

حسابه كافة الاحتمالات الممكنة. أى أنه حرص على أن يغذى الحاسب الآلى (الكمبيوتر) بآلاف العوامل المتفاعلة كمتغيرات تؤثر على الموقف المدروس، فإن النتيجة التى سيخرج بها لن تكون جذابة لأى إنسان، لأنها ستكون مليئة بالتحفظات " لو كذا "، "ولكن كذا " بحيث إنها فى التحليل النهائى لن تقول شيئا محددا أو شيئا مفيدا على الإطلاق.

وبالرغم من كل تلك الصعوبات المنهجية والموضوعية فإن إنسان العصر الحاضر الواعى بإمكانياته وقدراته – خاصة العلمية – يريد أن يتنبأ بمستقبل مجتمعه. ورجل الاجتماع لا يريد أن يترك الساحة خالية تماما لرجال التكنولوجيا أو لمؤلفى روايات الخيال العلمى. ولذلك أقبل بعض كبار علماء الاجتماع، ذوى السمعة العالمية، على ركوب هذه المخاطرة، والمشاركة بتقديم بعض التنبؤات بمجتمع المستقبل.

وقد لمع في هذا المجال اسم العالم الأمريكى" دانيل بيل " أستاذ علم الاجتماع بجامعة كولومبيا بنيويورك، الذي شارك فى عدد من الدراسات الرائدة، أبرزها كتاب محرر يحوى عددا من المقالات والبحوث بعنوان سنة ٢٠٠٠[١]. ولا تهدف مثل هذه الدراسات إلى تخفيف قيود الضبط الاجتماعى فى المستقبل. ولكنها تهدف فى المقام الأول إلى زيادة حرية الإنسان والمجتمع فى اتخاذ القرار. ويقول " بيل " فى مقدمة كتاب " سنة ٢٠٠٠" إن هذه الدراسات تحاول: التعرف على النتائج المتوقعة فى المستقبل للقرارات التى تتخذ اليوم، والمشكلات التى ستواجهنا فى المستقبل، ووضع خطط الحلول المختلفة الممكنة لتلك المشكلات، وذلك بهدف إتاحه الفرصة للمجتمع لكى يختار بحرية ويتخذ القرار القائم على أسس أخلاقية قويمة، بدلا من أن يضطرنا سير الأحداث التلقائى إلى اتخاذ قرارات معينة رغما عنا، كما هو الشأن الآن فى أغلب المواقف، حيث تتفجر المشكلات فجأة بشكل غير متوقع، وتفرض علينا التصرف السريع والتدخل العاجل.

وقد اقترح برتران دى جوفينيل de Jouvenel مؤسس جماعة علماء المستقبل فى باريس أن يعرض التليفزيون على الناس الاحتمالات المختلفة للمستقبل، ثم تترك لأفراد الشعب حرية الاختيار من بين تلك الاحتمالات. كذلك اقترح الأمريكان هيرمان كان H.Kahn وأنتونى فينر A.Wiener عرض سيناريوهات (

---

(١) Daniel Bell, (ed.), Towards the Year ٢٠٠٠: work in Progress, Special Issue of Daedalus, Boston, Houghton Mifflin, ١٩٦٧.

السيناريو هو وصف مفصل لوقائع حدث معين، وهو مأخوذ من دنيا الإنتاج السينمائى) للاحتمالات المختلفة المتوقعة فى المستقبل لتقريبها من أذهان الناس.

ولا شك أن هذه الجهود وتلك المقترحات يمكن أن تساهم فى تقليل خطورة مواقفنا السلبية من المستقبل، فنحن نستطيع الآن تجنب الكثير من الشرور والمشكلات قبل وقوعها، واستغلال الإمكانيات المتاحة لخلق مجتمع أفضل فى المستقبل، ونتخلى بذلك عن المواقف التقليدية إزاء المستقبل، وأعنى بها: تلك الصيحات التى تحذرنا من مستقبل أسود كله خراب ودمار أو تلك الصيحات المتفائلة التى تصور لنا أن الجنة سوف تتحقق على هذه الأرض. كما أنه لم يعد هناك مبرر للاعتقاد بأن علينا إما أن نخطط للمستقبل تخطيطا كاملا شاملا، وإما نترك الإنسانية تتعرض للدمار الشامل. فقد تعلمنا من تلك الدراسات أن بين خراب العالم وبين تحقيق الجنة على الأرض درجات ومراحل وسطى كثيرة يختلف موقع كل مجتمع فيها حسب ما يبذله من جهد علمى لرؤية المستقبل والتخطيط له. ولا شك أن الوصف الواقعى والموضوعى لهذا المستقبل، بقدر الإمكان طبعا، يتطلب تحديد الأهداف تحديدا واضحا، وتحديد الأعباء أى التكلفة أو الثمن الذى يتعين دفعه مقابل تحقيق كل هدف من تلك الأهداف. ولو أننا لن نستطيع أن نحدد الآن إن كان هذا الهدف يساوى الثمن الذى دفع فيه أم لا، فذلك أمر تحكم عليه أجيال تأتى بعدنا. كما أننا لا نعرف من الذى ستكون له صلاحيات اتخاذ القرار، أعتقد أنهم لن يكونوا رجال الاجتماع على أى حال، فسوف يقتصر دورهم على تقديم المشورة وإبداء الرأى وترك الساحة بعد ذلك لصانعى القرار.

ويرى أغلب العلماء المتخصصين فى دراسة المستقبل أن التطور العلمى والتكنولوجى سوف يضطرد وسوف يزداد سرعة. ولكن علماء سوسيولوجيا المستقبل يتفقون على أى حال على أن ذلك لن يؤدى إلى تغير كيفى حاسم فى نوع الحياة البشرية. وأن العامل الحاسم فى رضاء الناس عما سيحدث فى المستقبل أو عدم رضائهم هو قدرتنا على مواجهة المشكلات الاجتماعية التى سوف تظهر فى مجتمع الغد والناجمة عن التغيرات التكنولوجية السريعة. وهناك إرهاصات موجودة فعلا لكثير من تلك المشكلات يمكن أن نلمسها بوضوح: تخطيط الأحياء السكنية فى المدن على النحو الذى لا يقضى على سكانها، توسيع وتطوير نظام التعليم والمؤسسات التعليمية (وكذلك سائر النظم الاجتماعية) بحيث تستطيع أن تلبى أعداد السكان المتزايدة والتى تنمو طموحاتها باضطراد أيضا، وتهيئه أماكن

يمكن أن يستمتع فيها الإنسان بالهدوء والخصوصية، خلق المؤسسات السياسية التى تسمح بالتصرف السريع، والتى تتيح الفرصة لكل المواطنين للمشاركة في صنع القرار السياسى.

ونحن نشهد اليوم فى البلاد الصناعية المتقدمة تزايدا متصلا فى أعداد الناس التى يزيد وقت فراغها، وأنها مازالت تبحث عن سبل مرضيه لقضاء هذا الوقت الفراغ، وأن هناك أعدادا متزايدة من المواطنين الذين يبلغون سن الشيخوخة، ويريدون أن يستمتعوا أكثر وأكثر بسنوات شيخوختهم (صحة أفضل، ترويح، رفقة اجتماعية، إحساس بالأهمية... إلخ)، أن هناك أعدادا متزايدة من الناس الذين تلقوا تعليمهم في فترة الشباب، ولكنهم يسعون إلى تعلم مهن أو تخصصات جديدة أو تنمية معلوماتهم فى مجال عملهم لكى يستطيعوا الاستمرار فى وظيفتهم (بسبب التطور التكنولوجى السريع) أو الانتقال إلى عمل آخر (أكثر راحة أو أكثر دخلا أو أعلى مكانة). إن هناك أعدادا متزايدة من السيدات اللائى لم يعدن فى حاجة إلى إنفاق كل وقتهن فى رعاية الأطفال، لأنهن يعشن عمرا أطول من ناحية، ولأنهن ينجبن عددا أقل من الأطفال، ولأن هؤلاء الأطفال لم يعودوا فى حاجة إلى رعاية طويلة من جانب الأم. وأن هناك أعدادا متزايدة من الشباب الذى يدرس فى الجامعات ويسعى نحو الحصول على وظيفة مهنية، وليس وظيفة علمية.

تلك هى بعض المشكلات التى بدأت تتبلور فى المجتمعات الصناعية المعاصرة، ولكنها سوف تتفاقم فى المستقبل وتزداد خطورة، ومن الممكن إلى حد ما أن نقرر اليوم بالاستعانة بالحاسبات الآلية حجم كل مشكلة منها فى سنة ١٩٩٠، وفى سنة ٢٠٠٠ وفى سنة ٢١٠٠ وهكذا، إذا لم نوفق فى الوصول إلى حلول فعالة لها، أو دفع حركة التطور الاجتماعى إلى اتجاهات أخرى (أكثر إيجابية). ومن الأمثلة الطريفة على ذلك أن بعض الدارسين قدر أنه لو استمر الانخفاض المضطرد فى وقت العمل (عدد ساعات العمل) بنفس المعدل الذي ينخفض به منذ فترة، فإن العامل العادى لن يعمل أبدا فى سنة ٢٠١٤.

فالشئ الذي نبحث عنه ونسعى إلى الوصول إليه هو نقط انطلاق واعدة لحل تلك المشكلات، ولابد أن تكون هذه المنطلقات في موقع متوسط بعيد عن الدمار الكامل من ناحية وعن الديكتاتورية من ناحية أخرى. ونعنى بالدمار الكامل صرف النظر تماما عن أى محاولة للتخطيط الرشيد. وتلك فكرة قديمة متواترة تعتمد على تصور صوفى لحكمة الطبيعة، فالطبيعة سوف تتكفل بتنظيم كل شئ، ربما عن

طريق المجاعات والأوبئة، التى يمكن أن تحدث بمعدلات وأحجام لم نعرفها من قبل. وبديهى أن علماء الاجتماع ليسوا من هذا الفريق، ولا يمكن أن يدافعوا عن هذا الرأى.

أما الديكتاتورية فتبدو فى نظر البعض صالحة تماما لفرض النظم والأوضاع الرشيدة التى "تحقق صالح الجميع". ولكن كل متخصص فى دراسة المجتمع الانسانى يعرف تمام المعرفة أنه حتى الملك العادل عند أفلاطون- إن كان يمكن أن يتحقق أصلا على الأرض شئ مثل هذا – كان يقع فى بعض الأخطاء: كأن تحدث إلى جانب النتائج المتوقعة نتائج أخرى غير متوقعة وغير مرغوبة وأنه سيتقدم فى السن ويعجز عن الحركة، وأن تعليماته وأوامره التى كانت مفيدة يوما ما فى الماضى ستصبح بمرور الزمن ضارة وغير منتقية.

ويرى بيل وزملاؤه أنه من المحتم إزاء ظهور عدد من المشكلات الملحة (كتلوث الهواء، والمياه، والأرض، وخطورة أن يهجر المواطنون المدن فى المستقبل) أن تتجه المجتمعات فى المستقبل القريب نحو مزيد من المركزية، مع عدم إهمال المشاركة الفردية وتحقيق الإنسان لذاته...الخ، ولو أن المركزية سوف تكون أكثر أهمية وأشد إلحاحا.

ونضرب مثالا معينا على ذلك: ما هو الحجم الأمثل لمدينة جديدة ننوى إنشاءها لكى تعطى سكانها الإحساس بالانتماء وتشجعهم على المشاركة فى خدمة المرافق الاجتماعية والنشاط المشترك فى المجتمع المحلى، هل يفضل أن يكون هذا الحجم ثلاثين ألف نسمة أم مائة ألف أم ثلاثمائة ألف؟ لقد اقترحت دراسات سابقة هذه الأرقام، كل دراسة اقترحت رقما منها بوصفه العدد الملائم لسكان مدينة جديدة. ولكن مازلنا بعد فى حاجة إلى دراسات منهجية دقيقة تحدد لنا ما هى الفروق بين مدينة حجمها ثلاثين ألف نسمة وأخرى حجمها ثلاثمائة ألف نسمة فيما يتصل بعلاقات الإنسان بالمدينة.

ولا يختلف الوضع عن ذلك المثال بالنسبة لبقية القضايا والمشكلات المطروحة، فما زالت تنقصنا البيانات اللازمة، وبعضها لا يمكن جمعه أصلا، لأن الاهتمام بعمل "كشف حساب اجتماعى" مازال أقل من الاهتمام بعمل "كشف حساب اقتصادى" للمشروعات والبرامج المختلفة. وتتميز كثير من الدول الأوروبية عن الولايات المتحدة فى أنها تستطيع جمع كثير من تلك البيانات والمعلومات اللازمة

لعمل تخطيط كفء لمستقبل المجتمع، ولكن المشكلة هى نقص الاهتمام بمثل هذه الموضوعات (فلم يبلغ نفس الدرجة من الاهتمام التى بلغها فى الولايات المتحدة والسويد مثلا) وكذلك عدم توافر الاعتمادات المالية اللازمة. ولعل الدول الأوروبية تستطيع أن تستهدى تجربة السويد فى هذا الصدد.

ولكن البداية قد تحققت على أى حال، إذ أصبح بوسع علماء الاجتماع أن يضعوا قائمة بالمشكلات التى تتطلب البحث عن حلول، ويوضحوا مدى معلوماتنا عن هذا الموضوع أو ذاك، وما هى المعلومات التى تعوزنا هنا أو هناك، لكى نحدد بالضبط الإمكانيات المتاحة لنا والمدى الذى نستطيع أن نبلغه فى تخطيطنا للمستقبل.

وكما هو الحال فى جميع أنواع التخطيط الرشيد المحسوب الخطى تواجهنا هنا أيضا بعض المشكلات غير الرشيدة، أى التى لا تخضع لحساب عقلى ومنطقى صارم، ولا يمكن البت فيها أو حسمها إلا على أساس معايير أخلاقية. من هذا مثلا: من المؤكد أننا نحتاج من أجل التخطيط السليم للمستقبل إلى مزيد من المعلومات عن المواطنين الأفراد أعضاء المجتمع. ولكن ما هى الحدود بين البحث السليم المبرر عن المعلومات، وبين تجسس الأجهزة الحكومية على أسرار الناس وحياتهم الشخصية؟ ويبدو أن كثير من الدول سوف تحذو فى القريب العاجل حذو الدانمارك والسويد فى تطبيق نظام الرقم القومى. حيث يعطى كل مواطن رقما ثابتا عند مولده، ويظل محتفظا به طوال حياته، ويخزن هذا الرقم فى الحاسب الآلى، ويعين فى البداية مولده، وتاريخ هذا الميلاد، ومكان الميلاد، ونوعه (ذكر أو أنثى). وفيما بعد يصبح هذا الرقم هو رقم التأمين الصحى، ورقم ملفه فى الضرائب... إلخ. وربما كذلك رقم حسابه فى البنك، ورقم رخصة سيارته. ولن يصبح المواطن بحاجة إلى أن يحمل عشرات البطاقات التى تدل على شخصيته فى الهيئات المختلفة، كما أنه لن يصبح محتاجا إلى أن يحتفظ معه بنقود سائلة، فأى مشتريات له، وأجرة مسكنه...الخ ستدفع من حسابه فى البنك، وما عليه إلا أن يعطى رقمه للجهة التى يريد أن يدفع لها ويوقع على فاتورة المطالبة بالعلم. كما أنه سيصبح من السهل العثور عليه إذا ارتكب أى مخالفة قانونية، مخالفة مرور، أو جنحة، أو جناية...الخ. وقد يتضح فيما بعد أنه أكثر سهولة وعمليا أيضا أن يطبع رقم الشخص على جسمه (كالوشم) بحيث لا يمحى ولا ينسى. ومن المحتمل أن تخزن فى الحاسب الآلى بيانات عن معدل ذكائه، وعن نتائج تحصيله الدراسى وتقديراته

فى عمله الذي يمارسه (التقديرات السنوية مثلا).

ومن المؤكد أن تلك البيانات يمكن أن تستخدم فيما بعد في غير صالح صاحبها، ولكن فى أغراض تعود على الصالح العام بالفائدة، حسب ما تقرره الحكومة أو غالبية الناس وهذا يتطلب أنه بمجرد أن يؤخذ بهذا النظام وتتجمع مثل هذه المعلومات، أن توضع قواعد دقيقة محددة، وتتوفر ضمانات كافية، تضمن عدم سوء استغلال هذه البيانات من جانب أى جهة كانت.

وقد صدرت حتى الآن عشرات الكتب عن تأثير استخدام الحاسب الآلى على الحياة فى المستقبل. ولكننا يجب أن نعلم أنه حتى لو تركنا أكثر الحاسبات الآلية تقدما تحسب لنا الاحتمالات المختلفة، فإنه لن يستطيع أن يحرمنا من وظيفة الاختيار من بين البدائل المطروحة علينا فى أى موقف. فالقرار النهائى سيظل دائما فى يد الإنسان، لأن الحاسب يدرس فقط الاحتمالات ويقدم بذلك البدائل، والذى يختار هو الإنسان المسئول. فهو فى الحقيقة يسهل علينا عملية الاختيار، لأنه يقيمها على أساس من الدراسة الدقيقة، ولكن بشرط ألا تطرأ على الموقف أى تغيرات مفاجئة.

ويرجع السبب فى أننا لم نصل بعد إلى مستوى الاستغلال الكامل لكل قدرات الحاسب الآلى، يرجع إلى إننا أيضا لم نعرف بعد كل ما يجب عن ماضينا وعن حاضرنا. فلو كنا نعرف لماذا وكيف صارت أحداث التاريخ الإنسانى فى مجموعه وأحداث تاريخ الحضارات الراقية بالذات على النحو الذى سارت به، ولو كنا نعرف لماذا وكيف تؤدى المجتمعات المعاصرة وظائفها المختلفة، لو كنا نعرف ذلك لأمكننا أن نغذى الحاسب الآلى بالبيانات الدقيقة المناسبة الضرورية للوصول إلى نتائج دقيقة. وهذا هو السبب الذي يجعل دارسى المستقبل فى تناولهم للمشكلات الاجتماعية يصطدمون دائما بمشكلات لم تحل عرفها الإنسان فى الماضى ومازالت قائمة فى الوقت الحاضر.

والملاحظ أيضا أن التنبؤات بالتغيرات التكنولوجية ليست أسهل بكثير من التنبؤ بما سيفعله الإنسان فى المستقبل بالتجديدات التكنولوجية التى ستتحقق. ذلك إن الاختراعات التكنولوجية لا تكتسب فاعليتها وتأثيرها إلا عن طريق النظم الاجتماعية القائمة. ولنأخذ مثلا من الولايات المتحدة: فبعد أن بدأت فى أمريكا المدن والولايات وكذلك الحكومة الاتحادية شق الشوارع ورصف الطرق، وبعد أن

أعلن هنرى فورد اختراعه الاجتماعى: "ليحصل كل عامل على سيارة "، بعد ذلك فقط استطاعت السيارة أن تغير وجه الحياة فى الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن العوامل التى تقلل كثيرا من درجة يقيننا فى التنبؤ بالمستقبل التطورات التى تطرأ على ميدان الطب وعلى العلوم البيولوجية. وقد أصبح من المعروف منذ أمد بعيد أن تقدم الطب قد طرح طائفة من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التى أصبحنا نعجز عن مواجهة بعضها. فاكتشاف الأدوية الجديدة واستخدام بعض العقاقير الطبية التى تقوى الذاكرة وتنمى القدرة على التعلم، أو التى تغير من مزاج الإنسان ومن إحساسه بالحياة، كما أن المعلومات التى اكتشفت مؤخرا بإمكانية التدخل فى المستقبل القريب لتعديل الصفات الوراثية للشخص بالوسائل الطبية المختلفة: كل تلك الاكتشافات تضع نظمنا الاجتماعية أمام مشكلات لا قبل لها بها ولا حيلة لها أمامها فى الوقت الراهن. ولكن المهم على أى حال أن هناك طائفة من علماء الاجتماع بدأت مؤخرا تركز اهتمامها على الدراسة المنهجية الدقيقة للنتائج الاجتماعية التى يتوقع أن تترتب على الاختراعات الحديثة فى ميدان البيولوجيا وميدان الطب، وتوضح للمسئولين عن السياسية الاجتماعية المهام التى يتعين عليهم الاضطلاع بها فى هذا الصدد.

الفصل التاسع
بعض المشكلات علم الاجتماع التطبيقى

أوضحت النماذج والمناقشات التى عرضنا لها فى حديثنا عن دراسة الفقر، وعن علم اجتماع التنمية، وعن بحوث تقييم المشروعات، وعن دراسات الاجتماع الطبى وعن بحوث الجريمة ودراسات الوقاية الاجتماعية وعن دراسات المستقبل وبحوث السلام وغير ذلك، أوضحت تلك النماذج كيف تطبق النظريات والبحوث السوسيولوجية عمليا فى الواقع، وما هى نوعية المشكلات التى تترتب على ذلك. ولا حاجة بنا إلى القول بأن الدراسات والنماذج التى عرضنا لها لا يمكن أن تغطى كافة مسائل وميادين علم الاجتماع التطبيقى، فهذه أوسع من أن يستوعبها فصل أو باب فى كتاب، ناهيك عن الصعوبة العملية فى الإحاطة بها جميعا، علاوة على أن التقدم السريع للبحث العلمى وإجراءات تخطيط السياسات الاجتماعية يجعل من أى عرض، مهما كان شاملا، موضوعا قديما بعد سنوات قليلة.

ولكن الشيء الذى نود أن نفصل فيه القول هنا، أن حديثنا فى الفصول السابقة أنصب على تطبيق المعرفة السوسيولوجية فى مواجهة مشكلات أو قضايا معينة، فالتصنيف اعتمد على نوع المشكلات. ولكن قضايا علم الاجتماع التطبيقى يمكن النظر إليها من زاوية، بل من زوايا أخرى. فيمكننا أن نناقش المشكلات المتعلقة بالتمويل، وعلاقة عالم الاجتماع المهتم بالتطبيق مع الجهة التى تمول بحوثه أو تجاربه، أو تكلفه بتنفيذ مشروع معين، كما يمكن أن نناقش طبيعة الأهداف النوعية التى يسعى البحث الاجتماعى التطبيقى إلى تحقيقها، كيف تصاغ وكيف تنفذ، وما هى المشكلات المتعلقة بذلك. وهكذا يجب أن يضع المهتم بعلم الاجتماع التطبيقى فى اعتباره أن هناك فجوة - بل تكون أحيانا هوة سحيقة- بين لغة ومفاهيم وتصورات الجهة الممولة ولغة ومفاهيم وتصورات الباحث العلمى، فالمشكلة العملية يجب أن " تترجم " إلى مشكلة أو قضية علمية، كما أن نتائج الدراسة العلمية يجب أن " تترجم " بدورها إلى إجراءات ومقترحات علمية تنصب على الواقع وتقبل التنفيذ...وهكذا .

١- مشكلة تمويل البحث الاجتماعى التطبيقى

ونبدأ حديثنا بالكلام عن مشكلة التمويل. لا يمكن أن يقوم مشروع بحث تطبيقى فى علم الاجتماع إلا على أساس تمويل من جهة ما. والاستثناء الوحيد لذلك أن يقوم عالم الاجتماع بمساعدة زملائه وتلاميذه وربما أسرته بعمل التجربة وتصميمها وتنفيذها بنفسه. هنا لن تثور أمامه مشكلة التمويل بشكل حاد. وإن كان يحتاج فى هذه الحالة أيضا إلى نفقات طباعة، وخامات (أوراق وأفلام وشرائط وخلافه)، وانتقالات، وإعاشة...الخ. ولكن فيما عدا هذه الحالات النادرة فإن الباحث يحتاج إلى من يمول مشروعه.

٢- القطاع الخاص كممول للبحث الاجتماعى

والجهة الممولة لمشروعات الاجتماع التطبيقى قد تكون مؤسسة من مؤسسات القطاع الخاص (وهذا أمر نادر فى بلادنا، ولكنه هو الأكثر شيوعا فى البلاد الغربية، خاصة أمريكا)، وقد تكون هيئة حكومية. وبالنسبة للمؤسسات الخاصة قد تقوم بالتمويل -على سبيل المثال- شركة بناء كبرى مكلفة ببناء مساكن لمحدودى الدخل، أو مساكن للمسنين، أو إصلاحية للأحداث... الخ. كما قد تطلب إحدى الشركات الصناعية من الباحث الاجتماعى المتخصص دراسة ترشيديه لطبيعة عملها ولنوع التنظيم فيها (ويقوم به المتخصصون فى علم اجتماع التنظيم)، أو دراسة لعمالها لمعرفة أسباب تغيبهم بكثرة، أو كثرة استهدافهم للحوادث أثناء العمل.. الخ أو يطلب مجلس إدارة الشركة معرفة السبب فى هروب كبار الموظفين والعاملين فيها بعد أن يكتسبوا خبرة كافية فى العمل.. أو تطلب إدارة الشركة تحسين علاقتها مع العمال أو مع نقابتهم.. الخ. كما أن هناك قطاعا ضخما من البحوث يتصل ببحوث التسويق والدعاية ودراسات السوق، وهذه يضطلع بها أيضا المشتغلون بعلم الاجتماع، بل إن الشركات الكبرى الغربية جميعا توجد بها إدارات بحوث متخصصة للتسويق ودراسة الأساليب الملائمة للدعاية والتعرف على رغبات واحتياجات المستهلكين، وتخطيط إنتاج المؤسسة وفقا لذلك. بل إن هناك بعض الشركات الأمريكية الكبرى التى تخصصت فى إجراء هذا النوع من البحوث وتعتمد فى إجرائه على تشغيل حملة الدكتوراه فى علم الاجتماع، مع طاقم من الباحثين الحاصلين على درجة الليسانس والمتمرسين بإجراء البحوث الميدانية. وتجرى مثل هذه الشركة تلك البحوث لحساب الشركات والمؤسسات الأخرى، بل إنها تقترح أحيانا على بعض الشركات إجراء مثل هذه البحوث، أى أنها تقوم هى

نفسها بعملية "تسويق" لبحوثها بين الشركات التى قد تكون محتاجة إليها فى الحقيقة، ولكنها ليست مدركة لمدى هذه الحاجة وطبيعتها. كذلك تقوم الشركات الغربية الكبرى التى تنفذ مشروعات تنموية فى بلاد العالم الثالث بتشغيل فريق من المتخصصين فى علم الاجتماع بين جهاز العاملين لإجراء البحوث لضمان نجاح المشروع.

والمعروف أن بعض اتفاقيات المعونة الثنائية التى تقدم بموجبها إحدى الدول الصناعية الفنية معونة فنية أو اقتصادية لإحدى الدول النامية تنص أحيانا على تنفيذ بعض الدراسات الأولية للتعرف على حجم المشكلة، أو توزيعها ومدى انتشارها، ونوع الأساليب والأشكال الملائمة لتنفيذ المساعدة داخل تلك الدولة النامية. وهذه جميعا لابد وأن تتضمن بين فريق البحث واحدا أو أكثر من المتخصصين فى علم الاجتماع. وهناك بعض اتفاقيات المعونة تقتصر أصلا على تقديم معونة نقدية أو عينية لإجراء البحوث. وهذه الأنواع من المساعدة الأجنبية هى التى فتحت فى مصر الباب لمشكلة التمويل الأجنبى للبحوث الاجتماعية، وما يرتبط بذلك التمويل من مشكلات وحساسيات. وقد كانت البحوث الممولة بأموال أجنبية موضوع حملة ضخمة فى الصحف والمجلات المصرية، انتهت بنجاح من أثاروها فى استصدار قرار من مجلس الوزراء المصرى، عام ١٩٨١، لتنظيم الإجراءات والمسائل المالية للبحوث الممولة التى تجرى داخل مصر. (رقم ٤٨ لسنة ١٩٨١).

٣- التمويل الحكومى للبحث الاجتماعى

ولكن الجهة الممولة قد تكون هيئة حكومية، سواء على المستوى المركزى أو المحلى، وهذه هى القاعدة الأغلب فى كثير من الدول المستقلة حديثا، أو التى يوجد فيها قطاع عام قوى يقود الاقتصاد كله، كما هو الحال فى مصر. ويمكن أن نجد تاريخا حافلا لجهود علم الاجتماع فى خدمة رسم سياسة التخطيط الاجتماعى،وخدمة عمليات التنمية فى مصر. فمنذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، والحكومة تسعى جاهدة إلى الاسترشاد بجهود علماء الاجتماع البحثية وبإرشاداتهم للاستعانة بها فى تخطيط مشروعاتها. وقد بدأت تلك المحاولات بإنشاء المجلس الدائم للخدمات العامة، عام ١٩٥٣، ثم لجنة التخطيط القومى، عام ١٩٥٧ التى أدمج فيها المجلس السابق. وأنشئت لأول مرة وزارة التخطيط فى عام ١٩٦٢ بعد إعلان " ميثاق العمل الوطنى "، وقامت على لجنة التخطيط القومى التى كانت

قائمـة قبلهـا بخمسـة أعـوام. وعـلاوة علـى ذلـك تعتمـد وزارة الشـئون الاجتماعيـة ووزارة العمـل فـى مصـر علـى جهـود البحـث الاجتمـاعى العلمـى فـى تخطـيط مشروعاتها، وأحيانا فى تقييم هذه المشروعات رغبة فى تطويرها ورفع كفاءتها وتنميتهـا. وتوجد الآن أيضـا وحدات للتخطـيط والبحـوث فـى الـوزارات المختلفـة، كـالتعليم، والصـحة، والزراعـة...الـخ. ويعتمـد جهـاز تعميـر وإعـادة بنـاء القريـة المصرية، وكذلك جهاز مشروعات المدن الجديدة، وجهاز تخطيط القاهرة الكبرى وغيرهـا علـى مشـاركة المتخصصـين فـى علـم الاجتمـاع ضـمن فريـق البحـث الـذى يقوم بإعداد دراسات الجدوى، أو الدراسات الأولية التمهيدية لأى مشروع جديد.

كـذلك شـاركت أقسـام الاجتمـاع بالجامعـات المصـرية، فـى فتـرات مختلفـة مـن تاريخهـا وحتـى الآن فـى دراسـة بعـض الموضـوعات ذات الطبيعـة التطبيقيـة فـى المجتمـع المصـرى، فـى ميـادين: الزراعـة والصـناعة والصـحة والتعلـيم والاقتصـاد، والتـى كانـت تسـتهدف جميعهـا تيسـير عمليـات التخطـيط وإعـادة تنظـيم المجتمـع المصـرى فـى مرحلـة نمـوه السـريع. وقد لعـب المركـز القـومى للبحـوث الاجتماعيـة والجنائية الذى أنشئ عام ١٩٥٧ دورا بارزا فى إجراء البحوث الاجتماعية التطبيقية التـى انصـبت أساسـا علـى دراسـة بعـض المشـكلات الاجتماعيـة الملحـة. ومـن أشـهر البحـوث التـى أجراهـا هـذا المركـز علـى امتـداد نصـف القـرن الماضـى: بحـث الثـأر، بحـث المخـدرات (الحشـيش)، بحـث القتـل، دراسـات عـن العنـف، دراسـة عـن الـروح المعنوية للمقاتلين المصريين (أجريت بعد حرب ١٩٦٧)، دراسة عن جرائم النشـل، دراسة عن الطفل المصـرى، دراسـات عديدة عن التنشئة الاجتماعيـة، دراسـات عـن الرشـوة والاخـتلاس، دراسـات مسـحية للـرأى العـام حـول عديـد مـن الموضـوعات وغيرهـا...وهى جميعا دراسات من صميم بحوث الاجتمـاع التطبيقـى، لأنهـا تسـتهدف ببسـاطة الانتفـاع بالمعلومـات والحقـائق المتحصـلة مـن علـم الاجتمـاع فـى مواجهـة المشـكلات الاجتماعيـة، وتقـديم المقترحـات المناسـبة لحلهـا أو التخفيـف مـن حـدتها. ويساعد المركـز فـى تلك المهمـة ويعمل علـى نجاحـه أن مجلس إدارتـه يضـم ممثلين لأهم وزارات الخدمات فى مصر[١].

---

(١) يمكن للقارئ أن يقف على معلومات وبيانات مفصلة عن الأعمال العلمية التىنشرها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فـى ببليوجرافيـات الإنتـاج العربـى فـى علـم الاجتمـاع، التـى صـدرت فـى مجلـدين (يغطـى الأول الإنتـاج المنشـور مـن ١٩٢٤ ــ ١٩٩٥.= =والثـانى يغطـى الإنتـاج الـذى صـدر مـن ١٩٩٥ ــ حتـى ٢٠٠٤)، بإشـراف محمـد الجـوهرى وأحمـد زايـد، وأصـدرها مركـز البحـوث والدراسـات الاجتماعيـة، كليـة الآداب، جامعـة القـاهرة، ٢٠٠٢ ــ ٢٠٠٣.

والملاحظ أن الهيئات والمؤسسات الخاصة ظلت حتى عهد قريب تلعب الدور الأساسى فى عمليات التمويل فى بلاد أوروبا الغربية وفى الولايات المتحدة. ولكن الجديد أن الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات فى الولايات المتحدة بدأت منذ أوائل الستينات (خاصة إزاء استفحال مشكلات الشباب وارتفاع موجات الرفض فى أوروبا، وخوفها من أن تنتقل عبر الأطلنطى إلى أمريكا) توجه اهتماما كبيرا وتمويلا ضخما لبحوث علم الاجتماع التطبيقى. وأصبح التمويل الحكومى لمشروعات البحوث الاجتماعية فى أمريكا يلعب فى الوقت الحاضر دورا بارزا ومؤثرا على اتجاهات هذا البحث وعلى حركته. وقد شاركت الهيئات الحكومية الأمريكية بشكل مباشر وغير مباشر فى تمويل مشروعات البحوث التى أجريت على الفقر، وعلى العلاقات العنصرية، وعلى بعض الموضوعات الصحية. على حين أن تلك الهيئات نفسها لم تكن تهتم قبل ذلك بتمويل تلك المشروعات البحثية الأساسية الضخمة، وكان دورها يقتصر عادة على تمويل مشروعات محدودة أو على مستوى محلى. كما بدأت واشنطون تهتم اليوم اهتماما كبيرا بتمويل بحوث تقييم المشروعات التى تحدثنا عنها من قبل. وليس فى هذا ما يدعو إلى العجب إطلاقا، إذا علمنا الملايين الكثيرة التى تتكلفها هذه المشروعات، مما يجعل من الحكومة الاهتمام بتقييم مدى نجاحها فى أداء رسالتها، ولمعرفة الصعوبات والمشكلات التى تواجهها وتقلل من كفاءة الخدمة التى تقدمها. كذلك بدأت الحكومات العربية تهتم ببرامج تأهيل وتعليم أو إعادة تعليم الشباب العاطل عن العمل، ولا يخفى طبعا حقيقة الأسباب السياسية الملحة وراء هذا الاهتمام.

٤ - الهيئات العامة وتمويل البحث الاجتماعى

وقد تكون الجهة الممولة للبحث الاجتماعى التطبيقى هيئة عامة، ليست مؤسسة خاصة، ولا جهة حكومية، كالنقابات العمالية أو النقابات المهنية (نقابات الأطباء، المحامين، المهندسين... إلخ). أو الأحزاب السياسية أو الهيئات السياسية عموما (خاصة فى تلك البحوث التى تنصب على قياس الرأى العام والتعرف على اتجاهات الناخبين، أو فرص فوز مرشحى حزب معين...إلخ) أو الجمعيات الخيرية (حيث تجرى دراسات على القطاعات المستفيدة من خدماتها). وهناك نوع آخر من المؤسسات التى تمارس نشاطا ضخما فى ميدان البحوث الاجتماعية فى أوروبا وأمريكا. وهى عبارة عن مؤسسات تمويل أساسا لخدمات عامة علمية أو اجتماعية أو غير ذلك، تنشأ من أموال الهبات والتبرعات وترتبط باسم شخصية معينة، تخلد

ذكراه، وتسعى من خلال تنفيذ مشروعاتها إلى خدمة السياسة التى كان يدعو إليها منشئ هذه المؤسسة أو مانحها الأول. من ذلك فى أمريكا مؤسسة فورد، ومؤسسة سميثسونيان، ومؤسسة روكفلر، ومؤسسة كارنيجى، ومؤسسة Sage Russel ومن أمثلتها فى ألمانيا الغربية مؤسسة كونراد أديناور، ومؤسسة فريدرش إبرت، ومؤسسة هانز زايدل وغيرها.

والظاهرة العجيبة أن عمليات التمويل الحكومية للبحوث الاجتماعية فى أمريكا قد بدأت فى الستينات تفوق التمويل الذى تقدمه المؤسسات الخيرية العديدة فى أمريكا، والتى أشرنا إلى بعضها، وإن كانت تلك المؤسسات ما تزال تركز جهودها فى تمويل النشاط العلمى، وحيث لا يتوفر مصدر تمويل آخر (ونذكر مثلا أن مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة أنشئ فى أوائل الثلاثينات بفضل منحة من مؤسسة فورد الأمريكية، ومازال على هذا الوضع حتى الآن. أى أن هذا التمويل امتد على مدى ثلاثة أرباع القرن حتى الآن).

٥- مشكلات تحديد موضوع البحث وأهدافه

وتنشأ المشكلات فى تعامل الهيئات المذكورة –على اختلافها– مع الباحث فى علم الاجتماع، ليس بسبب مضمون المشكلة المطروحة للبحث، ولكن فى طريقة صياغة هذه المشكلة. كما تنشأ مشكلة أخرى خاصة بتوقيت الاستعانة بالباحث الاجتماعى، بمعنى هل يستعان به عند بدء التفكير فى المشروع، أم فى مرحلة متقدمة، أم قرب النهاية للمشاركة فى تقييم نتائجه.. فكما قلنا فى حديثنا عن بحوث تقييم المشروعات إن توقيت انضمام فريق الباحثين الاجتماعيين إلى المشروع يلعب دورا مهما فى مدى نجاح المشاركة المتوقعة منهم، وفى مدى سيطرتهم على سير المشروع.

كما أن طبيعة المشكلة المطروحة على عالم الاجتماع تختلف اختلافا بينا من حالة لأخرى: فقد تتساءل الجهة الممولة: "ماذا يجب أن نفعل؟ هل نساعد المسنين على المعيشة بنفس الطريقة التى كانوا يعيشون بها من قبل، أم أنه يتعين علينا أن نساعدهم على تغيير أسلوب حياتهم القديم؟ هل يتعين علينا أن نساعد البلاد النامية على أن تسير بأقصى سرعة فى عمليات التصنيع؟". كما أن التساؤلات يمكن أن تأخذ شكلا آخر، من هذا مثلا:" كيف يمكننا أن نفعل كذا؟ (ففى المثال السابق، كان التساؤل عن الهدف: ماذا ينبغى أن نفعل؟ والسؤال هنا عن الوسيلة: كيف نحقق كذا وكذا؟) كيف نعمل مثلا على القضاء على الفقر؟ أو كيف نقلل من

معدلات الجريمة، أو معدلات جريمة معينة؟ كيف نعلم ربات البيوت فى الأحياء المتخلفة عادات رشيدة فى شراء احتياجتهن، بحيث يدفعن أقل مما يدفعن ويحصلن على سلع أفضل من تلك التى يحصلن عليها (انظر الفصل الثانى من هذا الباب – الخاص بدراسة الفقر). كما أن التساؤل قد يطرح على نحو ثالث: كيف نؤدى هذا الذى نؤديه الآن بكفاءة أكبر وبشكل أفضل؟

فالتساؤل قد يوجه بصدد الهدف، أو الوسيلة، أو طريقة التنفيذ، وذلك بالنسبة لمستويات أو أحجام مختلفة، مثلا مشكلة مواجهة جريمة معينة على مستوى الدولة، أو على مستوى مدينة معينة، أو مواجهة الإجرام بين قطاع معين (الشباب مثلا) داخل مدينة معينة...الخ. فكما يختلف هدف البحث، يختلف أيضا المستوى المطلوب تنفيذه عليه.

والمطلوب من علماء الاجتماع أن يتعرفوا أولا على الأهداف الكبرى للتغير الاجتماعى فى المجتمع الذي يدرسونه، كما يطلب منهم – من ناحية أخرى- أشياء محددة مثل: أن يدلونا على طريقة معينة للتنبؤ بسلوك الناس إزاء استهلاك سلعة معينة أو انتخاب حزب معين أو مرشح حزب معين وأن يفسروا لنا السبب فى عدم إقبال الناس الذين بنى لهم مستشفى معينا أو مؤسسة تأهيل معينة على الانتفاع بخدمات تلك المؤسسة.

٦- أثر البحث على العلم وعلى المشتغلين به

ويمكن أن ننظر إلى ميدان علم الاجتماع التطبيقى كله من زاوية أخرى هى: تأثير الممارسة العملية (أى العمل فى الميدان والاحتكاك بالناس) على عالم الاجتماع نفسه وعلى علم الاجتماع أيضا. فمن المعروف أن الخبرات العملية المكتسبة من الواقع تعمل على رجوع علماء الاجتماع إلى النظريات وإلى نتائج البحوث المنشورة للنظر فيها من جديد، وربما تعديلها، أو إعادة صياغتها، أو تدعيمها أو رفضها أو رفض جزء منها. فالخبرة العملية لها رد فعل مباشر على الجهد التنظيرى فى العالم. ولذلك يتعين على عالم الاجتماع الذى ينوى بدء مشروع بحثى تطبيقى أن يبدأ أولا بالرجوع إلى التراث المنشور حول موضوعه، ليستفيد من خبرات زملائه، ومن جهود الآخرين، قبل أن يبدأ باقتحام الميدان. ومن المؤكد أن علم الاجتماع سوف يستفيد ، وأن المعرفة السوسيولوجية سوف تنمو وتتطور، طالما أن نتائج البحوث التطبيقية وخبراتها تعود فتغذى التأليف المنشور فى ميادين العلم المختلفة. ولكن المؤسف أن ذلك لا يحدث بشكل منتظم، أو كامل، حتى فى

أكثر بلاد العالم تقدما. لأن هناك كما أشرنا مرارا (انظر حديثنا عن دراسة الجريمة، خاصة جهود المجتمع فى مواجهتها)، هناك بعض المشروعات التى لا ينشر عنها، خاصة تلك التى تفشل فى تحقيق الهدف منها، أو التى تتعثر فى بداية تنفيذها. كما أن كثيرا من تقارير البحوث المنشورة قد لا تحوى الكم المطلوب من التفاصيل عن طبيعة المشكلات والعقبات التى واجهها الباحث.

٧- البحث الاجتماعى كمهنة

ومن المؤكد أن مشكلة التمويل ومشكلة العلاقة مع الجهات الممولة التى تكلف الاجتماعيين بإجراء البحوث والتجارب سوف تحتل المرتبة الأولى من الاهتمام خلال السنوات القادمة أيضا، لأن كثيرا من جوانبها مازال فى حاجة إلى ضبط، أو إلى حل معين، أو إلى تغيير فى المفاهيم. ونضرب بعض الأمثلة على ذلك من الولايات المتحدة أيضا، باعتبار أن علم الاجتماع التطبيقى فيها لديه أكبر قدر من الخبرات والتجارب. فحتى أوائل الستينات كانت القاعدة أن كل من يحصل على درجة الدكتوراه فى علم الاجتماع من الجامعات الأمريكية يشتغل بتدريس علم الاجتماع فى الجامعات أو المدارس الثانوية، بل إن عددا ممن لم يحصلوا بعد على درجة الدكتوراه كانوا يشاركون فى عملية التدريس هذه بسبب النقص الكبير فى عدد علماء الاجتماع (رغم أنهم يقدرون بالآلاف).

والظاهرة الجديدة أن عددا من الحاصلين على درجات الماجستير، وبعض الحاصلين على درجة الدكتوراه، بدأ يتجه إلى العمل فى ميدان بحوث التسويق، وبحوث الاتصال، وفى ميدان الدعاية والإعلان. وميزة هذا النوع من الوظائف أنه يدفع مرتبات أعلى مما تدفعه الجامعات، ولكن العيب فيها أن تلك الجهات لم تكن تعامل المتخصص الاجتماعى كعالم (أى كرجل متخصص فى العلم)، وإنما كموظف، لديه مهارة معينة، توجه أساسا إلى الميدان التطبيقى العملى. ثم بدأت الأوضاع بعد ذلك تزداد تعقيدا..

ففى الجامعات بدأنا نجد أعدادا متزايدة من المؤهلين تأهيلا عاليا (بالدكتوراه أساسا) الذين يعملون طول الوقت فى ميدان البحوث، وليست لهم صلة أو تكاد بعملية التدريس. ويرجع هذا الوضع إلى أن الجامعات هناك بدأت تكون وحدات للبحوث، وتتلقى تكليفات من هيئات عامة وخاصة لإجراء بحوث حول موضوعات

معينة، مقابل تمويل مجز. وبعد ذلك أخذت الحكومات تمول جزءا كبيرا من تلك البحوث، مما تطلب تفرغ عدد من أعضاء هيئة التدريس للعمل فى نشاط البحوث.

وأخذت تنمو فى نفس الوقت ظاهرة جديدة هى ازدياد عدد الهيئات التى أنشأت لنفسها وحدات خاصة للبحوث، يعمل فيها واحد أو أكثر من المتخصصين فى علم الاجتماع. ونحن نعلم أن دراسات علم الاجتماع الطبى قد شهدت خلال الستينات والسبعينات نموا هائلا فى عدد البحوث التى أجريت فيها. وأصبح كل فريق بحث فى أى مستشفى جامعى يضم واحدا على الأقل من علماء الاجتماع. كما حدثت زيادة كبرى خلال الستينات فى عدد علماء الاجتماع الذين يعملون لحساب هيئات حكومية بعقود مؤقتة أو دائمة. فالذين يعملون بعقود مؤقتة يشرفون على إجراء بحوث وتجارب لحساب تلك الهيئات، أما الذين يعملون بعقود دائمة فمهمتهم تخطيط تلك البرامج، والإشراف على توزيعها على من يقومون بإجرائها من الباحثين، وتقييم النتائج المستخلصة وتقديمها للجهة فى صورة مقترحات وخطط تنفيذية وخطط جاهزة أو شبه جاهزة. كذلك زاد منذ تلك الفترة عدد أساتذة علم الاجتماع الذين يعملون كمستشارين لبعض الهيئات الحكومية، أو لمهمات فحص أو تقييم موضوعات محددة، فأصبحوا بذلك يؤدون مهمة مماثلة للعمل الذى يقوم به منذ فترة طويلة زملاؤهم أساتذة العلوم الطبيعية أو العلوم القانونية.

٨- أخلاقيات البحث الاجتماعى

وكل هذا يعنى أمرا هاما يجب ألا تغيب دلالته عنا: وهو أن علم الاجتماع مازال علما بمعنى الكلمة، ولكنه يتحول اليوم تدريجيا وبسرعة متزايدة في البلاد المتقدمة إلى علم تطبيقى، أى علم يستخدم معلوماته ونتائجه فى خدمة الواقع. وأصبح هناك بعض علماء الاجتماع الذين يمارسون هذا العمل كل الوقت، كالطبيب أو المحامى أو المهندس. وبذلك بدأت تواجههم بعض المشكلات التى لم تكن تواجه زملاءهم العاملين فى مجال البحوث فقط أو فى ميدان التدريس.

وعلى رأس تلك المشكلات، تأتى المشكلات الأخلاقية، أو المرتبطة بأخلاقيات البحث الاجتماعى. ومن أبرزها ممن يصح لعالم الاجتماع أن يقبل تمويلا، ومتى يرفض هذا التمويل، وأى أعمال يجوز له أن يقبلها، وأى تكليفات يتعين عليه أن يرفضها، وكيف يستطيع أن يحافظ على استقلاله، وما هى مسئولياته تجاه الأشخاص الذين يجرى عليهم بحثه (سواء كانوا يعلمون أنهم موضوع بحث معين أو لا يعلمون). ولو أننا كنا نعلم ما هو الأصلح للإنسانية، أو

ما هو الأصلح لجماعة أو فئة معينة من الناس، لأصبح بإمكان علماء الاجتماع أن يضعوا أولويات للبحوث ولأنواع المشكلات، تبعا لدلالاتها الاجتماعية وعلاقتها بمصالح من تجرى عليهم تلك البحوث. ولكن الأمر المؤسف أن الأمر فى علم الاجتماع لم يصبح بعد بهذه البساطة، فموقف عالم الاجتماع التطبيقى يختلف اختلافا كبيرا عن موقف الطبيب، الذى تتحدد رسالته بشكل أوضح وأيسر (انظر حديثنا عن علم الاجتماع الطبى فى الفصل الخامس من هذا الباب). وعلى علماء الاجتماع أن يأخذوا على عاتقهم المخاطر الأخلاقية ومخاطر الخطأ الموضوعى فى كل عمل تطبيقى يساهمون فيه، وذلك عندما يحاولون أن يخدموا أهدافا مختلفة فى نفس الوقت: أن يخدموا العلم وينموا المعرفة العلمية، وأن يخدموا مصالح الجهات التى تمول عملهم، وأن يخدموا الصالح الاجتماعى العام، وأن يتحملوا فى أدائهم لهذا الواجب ضغوط الظروف الخاصة والعامة التى يعملون فى ظلها.

وقد طرح كاتب هذه السطور فى مجال آخر موضوع أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى فى مصر، لكى تكون محل اهتمام الزملاء المشتغلين بهذا العلم فى بلدنا، وفى سائر الوطن العربى[1]. فالبحث العلمى فى علم الاجتماع فى مصر أصبح يملك اليوم تاريخا غنيا بالخبرة والتجارب يزيد عن النصف قرن. وهى عمر البحوث التى بدأت فى الخمسينات فى أقسام الاجتماع بالجامعات المصرية، وفى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية (والذى احتفل منذ فترة قصيرة بيوبيله الذهبى). وفى غيرها من وحدات البحوث والمراكز الدراسية(كقسم الاجتماع والأنثروبولوجيا بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، ومركز البحوث الاجتماعية بنفس الجامعة، وقسم التخطيط الاجتماعى بمعهد التخطيط القومى، وجهاز تنظيم الأسرة والسكان فى القاهرة، وبعض أقسام الاجتماع بالجامعات العربية، وكلية الخدمة الاجتماعية بالقاهرة، وبعض أقسام البحوث بالوزارات والمصالح الحكومية... إلخ).

ومن الطبيعى أن يثير تراكم البحوث الصادرة عن تلك الهيئات عديدا من المشكلات والقضايا التى تتعلق بأخلاق وآداب مهنة البحث. وقد تعرضت الكلمة المشار إليها للمشكلات المرتبطة بإجراء الرسائل الجامعية، والحقوق الأدبية والمادية للطالب – صاحب الرسالة – وللمشرف. كما تناولت المشكلات المرتبطة بإجراء البحوث الجماعية.

---

(١) انظر، محمد الجوهرى، الكلمة الإفتتاحية للعدد الرابع من الكتاب السنوى لعلم الاجتماع، الكتاب السنوى لعلم الاجتماع، العدد الرابع، إبريل ١٩٨٣، ص ص ١١-١٦.

وركزت الكلمة على بعض المشكلات الأخرى التى تظهر فيما يتصل بحرية البحث الاجتماعى نفسه. فإلى أى مدى يتمتع الباحثون بحرية اختيار موضوعات بحوثهم ونذكر فى هذا الصدد مشكلات ثارت بالفعل حول موضوعات بحوث علمية تصدت لدراسة السلوك الجنسى، والعنف، وبعض صور الانحراف... إلخ. والى أى مدى يتمتع الباحثون بحرية استخدام مناهج معينة فى البحوث. وحرية الباحث فى تفسير نتائجه، وأخيرا – وليس آخرا – حرية استخدام النتائج المستخلصة من البحث أو إذاعتها على الناس.

كما تثير البحوث الميدانية بصفة خاصة مشكلة الأمانة فى جمع المادة من الميدان، حيث يتم الجمع – سواء بالاستمارة (صحيفة الاستبيان) أو بالمقابلات بأنواعها- فى ظروف لا تتحرى الدقة الكاملة ولا حتى الممكنة. ولكنها أحيانا تجنح إلى التسرع أو إلى ما هو أسوأ من ذلك. ويطرح كل هذا ظلالا كثيفة من الشك على مصداقية البحوث الاجتماعية الميدانية. وتلك قضية خطيرة تستأهل من كل مخلص جهدا شاقا صبورا لتقويم الخطأ ورد الانحراف.

ولعل من المشكلات الجديرة بالبحث أيضا تحديد الجهة المختصة – علميا – بالبت فى تلك المشكلات المثارة عند حدوث تجاوزات أو مخالفات لما سيتم إقراره من ضوابط ومعايير. إن بعض النقابات المهنية العريقة – كنقابات الأطباء أو المحامين – تتصدى منذ أمد بعيد لما يصدر عن أعضائها من مخالفات فى أثناء ممارستهم للمهنة. وبذلك تتم المحاسبة من داخل الهيئة، وليس من خارجها. ومع إدراكى لأن الأمر يختلف بالنسبة للبحث العلمى. إلا أننا يجب مع ذلك أن نفكر فى اللجنة أو المستوى العلمى المسئول عن التصدى لما قد يصدر من مخالفات أو ما يحدث من تقصير[1].

٩- مشكلات ترجمة لغة البحث إلى لغة الحياة اليومية

وهناك أخيرا مشكلة أخرى من مشكلات علم الاجتماع التطبيقى تتعلق بالفجوة، وأحيانا الهوة السحيقة، بين لغة الجهة الممولة وطريقتها فى التفكير (أى

---

(١) يمكن فى هذا الصدد أن نقترح أن تقوم بهذه المهمة هيئة علمية متخصصة، فنحن نعلم= =أن هناك هيئات علمية ذات تكوين رفيع المستوى، وذات مسئوليات ضخمة عن الميدان يمكن أن تكون مؤهلة لممارسة هذه المهمة، كاللجنة العلمية الدائمة للترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات، أو لجنة علم الاجتماع بالمجلس الأعلى للثقافة أو غيرها من الهيئات، قد تمارس ذلك بتشكيلها الحالى، أو بعد أن تعتمد كلجنة مختصة بهذه المهمة داخل نقابة الاجتماعيين، أو غير ذلك من أفكار يمكن أن تكون محلا للحوار والمناقشة بيننا فى المستقبل.

لغة الواقع العملى) ولغة المتخصص فى علم الاجتماع وطريقته فى التفكير الاجتماعى العلمى (أى لغة النظرية والبحث). فقضايا ومشكلات الواقع يجب أن "تترجم" أولا إلى لغة العلم الاجتماعى، قبل أن يتسنى دراستها من قبل رجل الاجتماع. كما يتحتم أيضا أن "تترجم" نتائج البحث السوسيولوجى قبل أن تستخلص منها نصائح أو إرشادات أو برامج عملية تقدم للجهة الممولة. وهذه المهمة هى واجب رجل الاجتماع أولا وأخيرا، ولو أن التعاون بين المتخصص فى العلم وبين الجهة الممولة يعد أمرا حاسما وشرطا ضروريا لنجاح عملية الترجمة هذه، وإمكانية تحقق الفائدة الممكنة من وراء الوقت والجهد والنفقات التى تجرى على البحث الاجتماعى.

ونسوق مثالا على ذلك: والمثال مستمد من بحوث الاتصال التى يقوم بها رجال الاجتماع منذ عشرات السنين. فقد تركز اهتمامهم طوال تلك الخبرة الطويلة على محاولة الإجابة على التساؤلات التالية:

- من الذي يؤثر.
- وبأى وسيلة يستطيع التأثير.
- وأى تأثير يمكن تحقيقه.
- وعلى من يمكن التأثير.

وأمكن الانتفاع بنتائج تلك البحوث، أى بالإجابات عن تلك التساؤلات، فى ميدان الدعاية والإعلان، وكذلك فى ميدان التأثير على السلوك السياسى للمواطنين.

وقد أثبت العلماء فى البداية أن وسائل الاتصال الجماهيرى لا تمارس تأثيرها على الناس بشكل مباشر، ولكنها تمارسه بشكل غير مباشر وعن طريق المحادثات الشخصية بين الناس وبين الأشخاص "المؤثرين" (أو "قادة الرأى"). ولا يتم هذا التأثير على نطاق جماهيرى كبير، ولكنه يتم على مستوى دوائر ضيقة محددة تحديدا دقيقا، ومحدودة أيضا.

وعندما بدأ الباحثون تطبيق هذه المعلومة على الواقع العملى، مثلا على كيفية نشر موضوعات جديدة لدى النساء الشابات أو نشر أفكار سياسية معينة بين الناخبين، اتضح أن هؤلاء الأشخاص المؤثرين (أو قادة الرأى) ليسوا ذوى طبيعة عامة فى تأثيرهم. وإنما لكل مجال قادته المؤثرون فى الرأى من حولهم، أى هناك تخصصا فى التأثير، فالشخص الذى أتأثر به فى الانجذاب إلى موضه جديدة فى

الزى غير الشخص الذى أتأثر به فى الإيمان بفكرة سياسية جديدة... وهكذا. ولذلك يتعين قبل بدء أى تجربة أو مشروع فى ميدان معين أن نتعرف أولا على قادة الرأى الذين يستطيعون التأثير على من حولهم فى هذا الشأن أو فى تلك الموضوعات. والنتيجة العملية لهذه المعلومات أنه من الخطأ محاولة توجيه رسالة إعلامية واحدة إلى جميع الناس. فذلك إهدار للجهد والنفقات، ولن يستطيع أن يحقق النتيجة المرجوة. وإنما الأصوب أن نوجه رسالتنا الإعلامية إلى تلك الفئة التى يوجد لديها فعلا اهتمام بهذا النوع من الموضوعات، ثم التى لديها الميل إلى التأثر بقادة الرأى الذين تحدثنا عنهم. وسهولة أو صعوبة التعرف على قادة الرأى فى كل ميدان يتوقف على طبيعة الموضوع نفسه، ولا توجد له قاعدة عامة، وإنما يتطلب من الباحث الممارس خبرة وذكاء وخيالا خصبا لكى يستطيع أن يتوصل إلى الجمهور الذى سيوجه إليه رسالته. من هذا مثلا أن النساء الشابات اللائى يبدين اهتماما بخطوط الموضة الجديدة يمكن أن نجدهن بأعداد كبيرة بين قراء مجلات الموضة المتخصصة. على حين نجد فى مقابل هذا أن قادة الرأى فى حى معين من أحياء برلين أو نيويورك أو القاهرة ليس بمثل هذه السهولة، ويتطلب جهدا شاقا، ولكنه ممكن التحقيق، وبوسع الباحث أن يتعرف عليه فى النهاية، ويوجه من خلالهم الرسالة التى يريدها إلى جمهور ذلك الحى.

كما أثبتت طائفة أخرى من البحوث التى أجريتها بعض شركات الأدوية على أساليب تسويق منتجاتها من العقاقير بين الأطباء، أن هناك وسيلة أخرى للتأثير، لا تقتصر على قادة الرأى، ولكنها تتمثل فى الاستماع إلى رأى الزملاء والأصدقاء. وهكذا توصل البحث إلى أن انتشار استخدام عقار جديد بين الأطباء يعتمد على عدد الزملاء الذين يتصل بهم الطبيب وتربطه بهم رابطة صداقة أو يتبادل معهم الرأى فى أمور ممارسة المهنة. فهذه العلاقات هى التى تحدد استخدامه للعقار الجديد، وتوقيت بدء هذا الاستخدام. وذلك بصرف النظر عن مدى سماعه بهذا العقار من خلال قراءته عنه فى المجلات الطبية المتخصصة. فهو قد يقرأ عنه ويعرف عنه كل ما يريد أن يعرفه، ولكنه لا يبدأ فى استخدامه إلا فى ضوء أحاديثه ومناقشاته مع زملائه، وربما الاستماع إلى تجاربهم وخبراتهم فى تطبيقه على مرضاهم.

ولعل هذا المثال الذى قدمناه من بحوث الاتصال يوضح لنا المدى العريض والأفق الواسع الممتد أمام المشتغل بعلم الاجتماع التطبيقى، وتنوع المجالات وتباين الموضوعات، ومدى أهمية كل ذلك ونوع ارتباطه الحيوى بالواقع

الاجتماعى اليومى للجماهير.

ولـو أننـا ننبـه فـى النهايـة إلـى نقطـة هامـة، وهـى أن علـم الاجتمـاع التطبيقـى يتطلب من المشتغل به كفاءات ومهارات خاصة، ليست ضرورية لزميله المشتغل بالتدريس أو البحث العلمى الأساسى. وأن من شأن هذا أن يؤدى التطور إلى مزيد من التخصص فى المستقبل، بحيث تتميز عمليات إعداد المشتغل بالبحوث والمشروعات التطبيقية، وربما يتركز تدريبه على ميادين ومجالات بعينها. ولكننا لن نستطيع أن نتحقق مما إذا كان شخص معين مؤهلا التأهيل الكافى لممارسة العمل التطبيقى إلا عندما ينخرط فعلا فى سلك هذا العمل، ويواجه الواقع بتنوعه ومفاجآته ومشكلاته، وعندها يثبت نجاحه، أو يتأكد فشله. فليست هناك وصفة موحدة ثابتة لإخراج متخصص فى الاجتماع التطبيقى مضمون النجاح، وعلينا جميعاً أن نتقبل حكم الواقع علينا وتقييمه لنا فى نهاية الأمر. ففى مهمة كهذه لا تكفى النوايا الطيبة، ولا يكفى الوعى بحجم المشكلة، أو الرغبة فى تغيير الواقع، أو حتى الثورة عليه. المهم فى نهاية الأمر أن تكون لدينا الكفاءات والمهارات التى تمكننا من تحقيق هذا الذى نؤمن به وننجح فى أن نضعه موضع التنفيذ، ونترجم معرفتنا إلى أساليب ملائمة لفهم الواقع، ثم نترجم نتائج دراساتنا الواقعية إلى حلول وخطوط فعالة. والحوار المستمر بين الواقع والبحث هو الكفيل فى النهاية بتطوير رسالة هذا العلم فى خدمة البشرية.